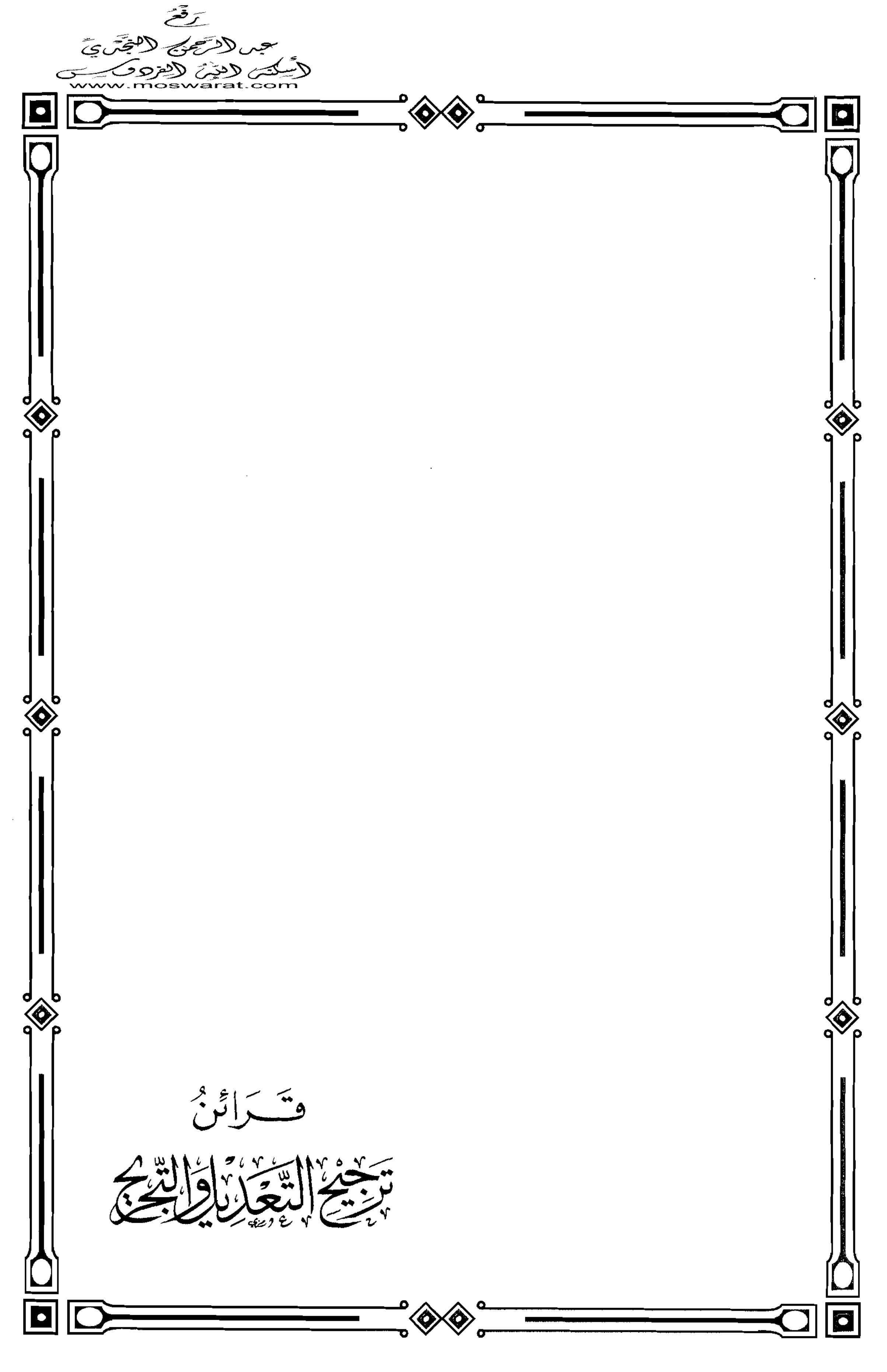
قرائن ترجيح التعديل والتجريح

دراسة نظرية تطبيقية

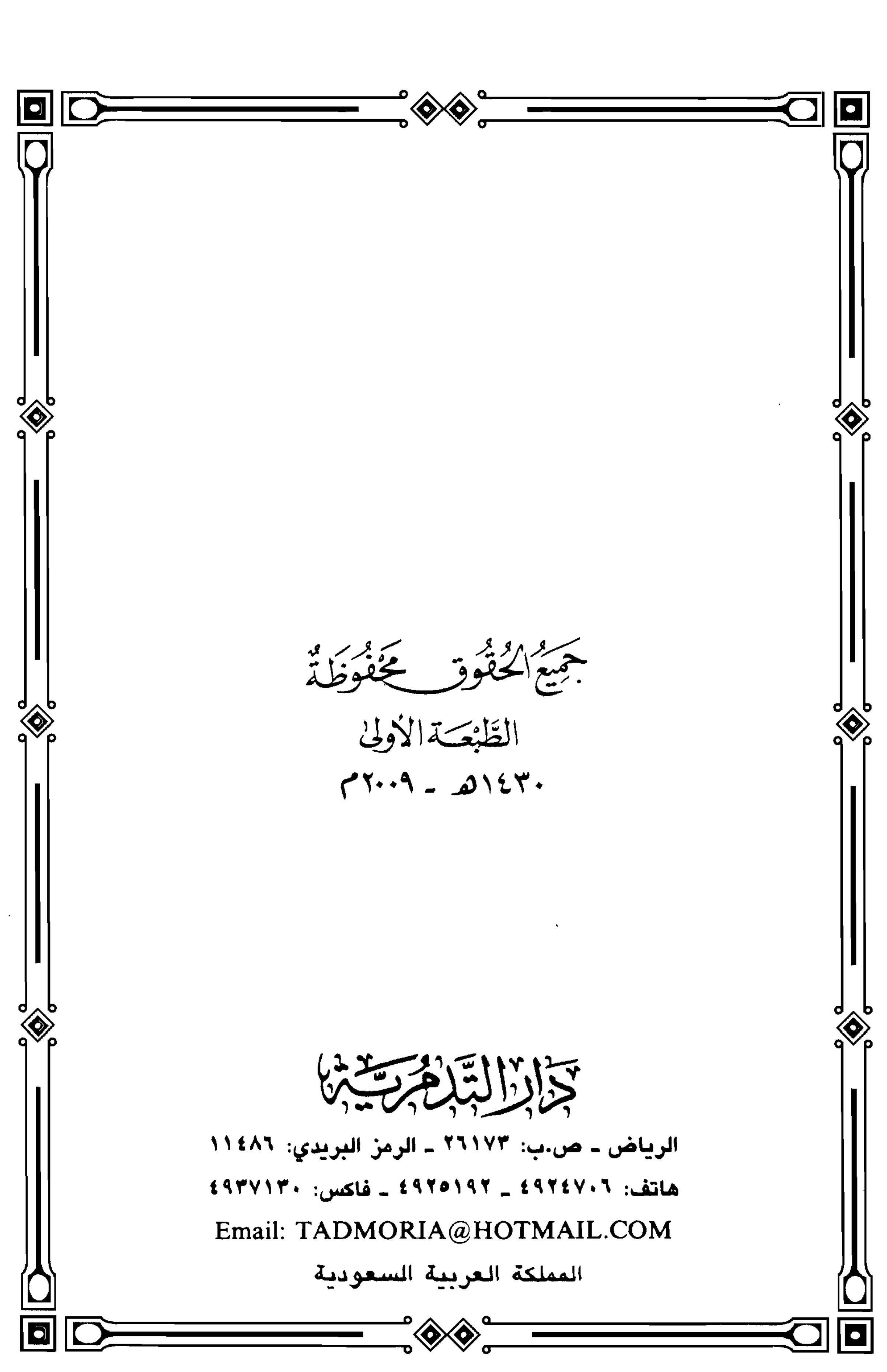
تأليف
أ. د. عبد العزيز بن صالح آل إبراهيم اللحيدان
أستاذ الدراسات العليا في السنة وعلومها
كلية أصول الدين بالرياض
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

دار التدمرية


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com



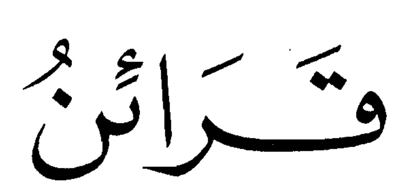
قرائن ترجيح التعديل والتجريح



الطَّبْعَةُ الأُولَى
١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م

دَارُ التَّدْمُرِيَّةِ

الرياض - ص.ب: ٢٦١٧٣ - الرمز البريدي: ١١٤٨٦
هاتف: ٤٩٢٤٧٠٦ - ٤٩٢٥١٩٢ - فاكس: ٤٩٣٧١٣٠
Email: TADMORIA@HOTMAIL.COM
المملكة العربية السعودية



ترجيح التعديل والتجريح

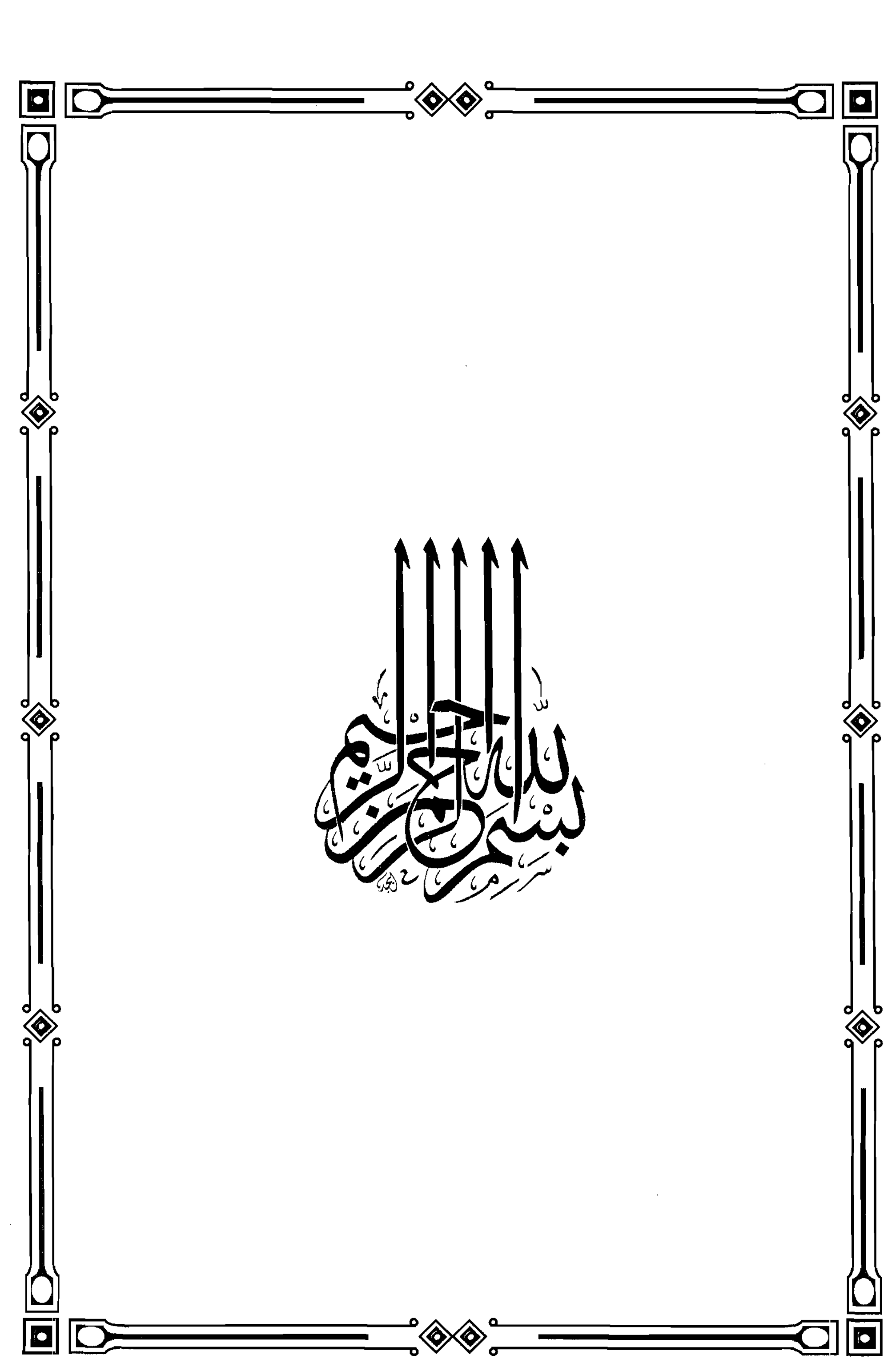
دراسة نظرية تطبيقية

تأليف

أ. د. عبد العزيز بن صالح آل إبراهيم اللحيدان

أستاذ الدراسات العليا في السنة وعلومها
كلية أصول الدين بالرياض
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

دار التدمرية


بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة حمد وشكر

أحمد الله ﷻ على أن منّ عليّ بإتمام هذا البحث، وأسأل الله جل ثناؤه أن ينفع به الإسلام والمسلمين، وأن يغفر لوالدي ويرحمهما كما ربياني صغيراً.

ثم أتوجه بالشكر والتقدير والامتنان إلى مقام:

خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز يحفظه الله.

وصاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز.

نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير الدفاع والطيران، المفتش العام سلمه الله.

على جهودهم الكبيرة المتواصلة في رعاية العلم الشرعي، وإعداد الخبراء فيه، وتشجيع أهله، ودعم مؤسساته، وخدمة الإسلام والمسلمين، وما هذا البحث ـ بعد فضل الله جل ثناؤه ـ إلا ثمرة من ثمرات هذه الجهود الكريمة السامية، فأسأل الله العلي العظيم أن يجزيهم خير الجزاء، وأن يزيدهم من فضله، ويوفقهم لكل خير وعز للإسلام والمسلمين وصلاحهم.

ثم أشكر أيضاً صاحب الفضيلة والمعالي والوالد الثاني الشيخ **صالح بن محمد اللحيدان** على فضائله المتعددة ورعايته لي في تعليمي العالي، وأسأل المولى تقدست أسماؤه أن يجزل مثوبته، ويزيده رفعة في الدارين إنه سميع مجيب.

وأشكر معالي الأستاذ الدكتور **سليمان بن عبد الله أبا الخيل**، مدير جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ـ سلمه الله ـ، وصاحب الفضيلة الدكتور **عبد الله بن عبد الرحمٰن الشثري**، وكيل الجامعة ـ سلمه الله ـ،

وكافة مسؤولي الجامعة الذين تكرموا بالموافقة على تفرغي العلمي، وأسهموا في تمكيني من إعداد بحثي هذا الذي قدمته للتفرغ العلمي، وأسأل الله الرحمٰن الرحيم أن يسدد خطاهم، وأن يبارك لهم في جهودهم، وينفع بهم الإسلام والمسلمين.

كما أسأله جل ثناؤه العون والسداد في جميع أموري، وأن يوفقنا أجمعين للعلم النافع والعمل الصالح ولخيري الدنيا والآخرة، ولكل خير وعز لديننا، وولاة أمرنا، ووطننا، وأمتنا، وأن يغفر لنا ووالدينا وذوي أرحامنا والمسلمين، والحمد لله رب العالمين.

كتبه

أ. د. عبد العزيز بن صالح آل إبراهيم اللحيدان

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الرياض

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العلمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين، «أما بعد:

فإن خير الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد [ﷺ]، وشر الأمور محدثاتها، وكل بدعة ضلالة»(١).

هذا وإن أفضل العلوم وأجلها ما كان متعلقاً بكلام الله ورسوله ﷺ حيث عليهما مدار أحكام الشريعة الإسلامية في كافة شؤون الناس وأحوالهم.

وقد حفظ المولى ـ جلَّ ثناؤه ـ لهذه الأمة القرآن الكريم الذي تناقلته الأجيال بالتواتر، وحفظ لها سُنَّة نبيها ﷺ بأن يسر لها صحابته الكرام رضوان الله عليهم، ومن سار على نهجهم فحفظوها، وفهموها وعملوا بها، ونقلها علماء الإسلام إلى من بعدهم الذين قاموا بواجبهم تجاهها خير قيام، وأتم اللاحق ما بدأه السابق في خدمة السُّنَّة النبوية، وكافة علوم الشريعة الإسلامية.

واستمرت سلسلة العناية بالسنة وعلوم الشريعة حتى عصرنا هذا، حيث شارك الكثير من العلماء في العناية بها، وشاركت أيضاً كثير من الهيئات العلمية، والجامعات الإسلامية في المملكة العربية السعودية، وفي مقدمتها جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية التي تعتبر بمعاهدها ومراكزها الإسلامية في العالم: الجامعة التي لا تغيب عنها الشمس،

(١) أخرج الإمام مسلم (٣ كتاب الجمعة، ١٣ باب تخفيف الصلاة، ٨٦٧) من حديث جابر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ كان يقول ذلك في خطبه.

وذلك بفضل من الله ﷻ، ثم بتوجيه ودعم متواصلين، وعناية دائمة مستمرة، من: ولاة أمرنا ـ حفظهم الله ـ.

والله المسؤول أن يسدد خطاهم، ويوفقهم لكل خير وعز للإسلام والمسلمين وصلاحهم.

هذا ويُعدّ علم الجرح والتعديل من أهم فنون علوم السُّنَّة، إذ به يُتَوصَّل إلى معرفة أحوال الرواة والحكم عليهم، ومن ثمّ الحكم على الأحاديث تمهيداً لاستنباط الأحكام الشرعية من الصحيح منها فهو الجانب العملي لعلم الحديث ومصطلحه.

ولا يخفى مدى أثر معرفة معالم طريقة الأئمة النقاد في الحكم الدقيق على الرواة والأحاديث؛ لذا فإن الباحث بحاجة إلى معرفة القرائن المرجحة التي يستدل بها هؤلاء الأئمة في الفصل بين الجرح والتعديل المتعارضين، حتى يتمكن من دراسة الرواة، والخلوص إلى أدق النتائج في الحكم عليهم وفق المنهج العلمي المعتبر.

وهذه القرائن مع أنها من أهم نتائج علم الجرح والتعديل، لم تزل مبثوثة متناثرة في ثنايا كلام هؤلاء الأئمة على الرواة أو حكمهم على الأحاديث، ولم تفرد بدراسة نظرية تطبيقية معتنية بطريقة هؤلاء الأئمة المثلى المستنبطة من تطبيقاتهم العملية الآنفة الذكر.

وقد عُني الأئمة النقاد بدرء التعارض في حال الراوي فلم يقبلوا الجرح المعارض للتعديل إلا ببيان وحجة ظاهرة.

قال أحمد بن محمد المروُّذي: «سألته ـ يعني الإمام أحمد ـ عن عاصم بن علي، فقلت: إن يحيى قال: كل عاصم في الدنيا ضعيف، قال: ما أعلم منه إلا خيراً، كان حديثه صحيحاً حديث شعبة والمسعودي ما أصحَّها»[1].

(١) العلل للمروذي ٢٢٧.

وقال المروُّذي أيضاً: «سألت أبا عبد الله، عن حُميد الخزَّاز، قال: كنا نزلنا عليه أنا وخلف أيام أبي أسامة، وكان أبو أسامة يُكرمه، قلت: يُكتب عنه؟ قال: أرجو. وأثنى عليه، قلت: إني سألت يحيى - بن معين - عنه، فحمل عليه حملاً شديداً، وقال: رجل يسرق كتاب يحيى بن آدم من عُبيد بن يعيش، ثم ادّعاه! قلت: يا أبا زكريا، أنت سمعت عُبيد بن يعيش يقول هذا؟! قال: لا، ولكن بعض أصحابنا أخبرني، ولم يكن عنده حجة غير هذا، فغضب أبو عبد الله، وقال: سبحان الله يُقبل مثل هذا عليه؟! يَسْقُط رجل بمثل هذا؟! قلت: يُكتب عنه؟ قال: أرجو»[1].

وقال أبو بكر بن الأَثْرم: «قلت لأبي عبد الله: أخبرني اليوم إنسان بشيء عجب، زعم أن فلاناً أمر بالكتاب عن سعد العوفي، وقال: هو أوثق الناس في الحديث، فاستعظم ذاك أبو عبد الله جداً، وقال: لا إله إلا الله، سبحان الله، ذاك جهمي امتحن أول شيء قبل أن يخوفوا، وقبل أن يكون ترهيب فأجابهم! قلت لأبي عبد الله: فهذا جهمي إذاً؟ فقال: فأي شيء؟! ثم قال أبو عبد الله: لو لم يكن هذا أيضاً لم يكن ممن يستأهل أن يكتب عنه، ولا كان موضعاً لذاك»[2].

وقال أمير المحدثين الإمام البخاري (ت ٢٥٦هـ): «أحمد بن صالح أبو جعفر المصري: ثقة صدوق ما رأيت أحداً يتكلم فيه بحجة، كان أحمد بن حنبل، وعلي، وابن نُمير، وغيرهم، يُثبِّتون أحمد بن صالح»[3]، وقال أيضاً: «لم ينج كثير من الناس من كلام بعض الناس فيهم، نحو ما يُذكر عن إبراهيم من كلامه في الشعبي، وكلام الشعبي في

(١) تأريخ بغداد ٨/ ١٦٥.
(٢) تأريخ بغداد ٩/ ١٢٧.
(٣) تأريخ بغداد ٤/ ٢٠١.

عكرمة، ولم يلتفت أهل العلم في هذا النحو إلا ببيانٍ وحجة، ولم تسقط عدالتهم إلا ببرهان وحجة»[1].

وقال الحافظ الناقد أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ): «ما زال يمر بي الرجل الثبت وفيه مقال من لا يُعبأ به، ولو فتحنا هذا الباب على نفوسنا لدخل فيه عدة من الصحابة والتابعين والأئمة»[2].

ونظراً لأهمية موضوع قرائن التعديل والتجريح، وحاجته إلى دراسة علمية تشمل جميع جوانبه فقد أفردته ـ بحمد الله ـ بعدة بحوث محكمة في عدد من المجلّات العلمية، وجمعتها في هذا الكتاب بعنوان:

«قرائن ترجيح التعديل والتجريح، دراسة نظرية تطبيقية».

أسباب اختياره:

كان ما سبق من أسباب اختيار هذا الموضوع، وبيان أهميته، إضافة إلى الآتي:

١ ـ منزلة علم الجرح والتعديل الجليلة، ودوره في حفظ السُّنَّة النبوي.

٢ ـ أن قرائن ترجيح الجرح والتعديل لم تلق العناية المطلوبة من حيث التأصيل والدراسة العلمية التطبيقية في ضوء صنيع الأئمة النقاد.

٣ ـ حاجة المكتبة العلمية إلى إفراد هذه القرائن بدراسة تطبيقية في ضوء صنيع الأئمة النقاد، حتى يُستفاد منها في الرسائل الجامعية، والأبحاث العلمية وعموم الدراسات والتحقيقات العلمية المتعلقة بالسُّنَّة وعلومها.

---

(١) جزء القراءة خلف الإمام ٤٠.

(٢) الرواة الثقات المتكلم فيهم ٢٣.

٤ ـ حصول الخلل في الحكم على الرواة المختلف فيهم عند عدم العناية بالقرائن التي يستدل بها النقاد في الترجيح بين الجرح والتعديل المتعارضين.

الدراسات السابقة:

هذا البحث ـ حسب علمي ـ هو أول دراسة نظرية تطبيقية في هذا المجال، الذي يُعتبر من أهم نتائج علم الجرح والتعديل.

خطة البحث:

يتكوّن البحث، بعد المقدمة السابقة، من تمهيد، وبابين، وخاتمة، وفهارس:

التمهيد: تعريف بمفردات العنوان.

الباب الأول: قرائن ترجيح التعديل، في فصلين:

الفصل الأول: قرائن ترجيح التعديل المتعلقة بالناقد، في ثلاثة عشر مبحثاً:

المبحث الأول: القرائن المتعلقة بأهليته.

المبحث الثاني: القرائن المتعلقة بمعرفته بالراوي.

المبحث الثالث: القرائن المتعلقة بتشدده.

المبحث الرابع: القرائن المتعلقة بباعثه على الجرح.

المبحث الخامس: القرائن المتعلقة بمنهجه.

المبحث السادس: القرائن المتعلقة بمصطلحاته.

المبحث السابع: القرائن المتعلقة بمراده.

المبحث الثامن: القرائن المتعلقة بمخالفته.

المبحث التاسع: القرائن المتعلقة بموافقته.

المبحث العاشر: القرائن المتعلقة بمستنده، في مطلبين:

المبحث الثاني: القرائن المتعلقة بأهليته وتساهله.

المبحث الثالث: القرائن المتعلقة بمعرفته بالراوي.

المبحث الرابع: القرائن المتعلقة بمنهجه.

المبحث الخامس: القرائن المتعلقة بمصطلحاته.

المبحث السادس: القرائن المتعلقة بمستنده.

المبحث السابع: القرائن المتعلقة بمخالفته.

المبحث الثامن: القرائن المتعلقة بوهمه، أو ضعف ما نُسب إليه.

المبحث التاسع: القرائن المتعلقة بوهم ناقله.

الفصل الثاني: **قرائن ترجيح التجريح المتعلقة بالراوي، في أربعة مباحث**:

المبحث الأول: القرائن المتعلقة ببدعته، وزهده وورعه.

المبحث الثاني: القرائن المتعلقة بتلاميذه، ورواية النقاد له.

المبحث الثالث: القرائن المتعلقة بمروياته، وأوهامه، وأفراده.

المبحث الرابع: القرائن المتعلقة بتقييد التعديل.

الخاتمة: وتشمل أهم نتائج البحث العلمية ومجمل قرائن ترجيح التعديل والتجريح.

الفهارس اللازمة.

منهج البحث:

سرت في هذا البحث على المنهج التالي:

١ ـ أقتصر على قرائن ترجيح التعديل والتجريح، وقد أورد قرائن التعديل والتجريح عند الحاجة، لتعلقها بالترجيح في هذه الحال.

٢ ـ أذكر في مبحث: «القرائن المتعلقة بمنهج الناقد ومصطلحاته»

أظهر هذه القرائن دون التفصيل فيها؛ لأن التفصيل في هذا الباب محله الدراسات المفردة بمناهج الأئمة.

٣ ـ أذكر قرينة الترجيح في ضوء تطبيقات عملية تُؤيدها من صنيع الأئمة النقاد وأوثقها من مصادرها الأصيلة، وقد أعزوها إلى غيرها عند عدم الوقوف على كلامهم فيها وأعتني بتعدد التطبيقات عند كل قرينة من أجل الوقوف على كلام عدد من الأئمة المؤيد لها، والمقصود الاستدل بعمل النقاد بالقرينة من حيث الجملة بغض النظر عن مدى تحققها في التطبيق، فليس الغرض من هذا البحث: الفصل في حال الرواة المذكورين في تطبيقاته، والعبرة فيما أورد من أقوال النقاد بعموم اللفظ لا بخصوص السبب.

٤ ـ أمثّل في التطبيقات بالرواة المختلف فيهم الذين رُجح تعديلهم بقرينة، وأتجنب الإطالة بذكر ما قيل فيهم جرحاً وتعديلاً إلا عند الحاجة.

٥ ـ أعرف فيها بالراوي بما يُميزه اسماً، ونسباً، ونسبتة، وكنيته، ولقباً، وأمّا بقية عناصر الترجمة الأخرى فمحلها كتب الجرح والتعديل والدراسات التي تُعنى بمعرفة أحوال الرواة على وجه التفصيل.

٦ ـ أقتصر في التطبيق على ما يُفيد صحة الاستدلال بالقرينة، دون الإطالة ببيان حال الراوي جرحاً وتعديلاً؛ لذا فإن إيراد القرائن المرجحة في ترجمة راوٍ مذكورٍ في هذا البحث قد لا يقتضي الحكم عليه؛ لأن الحكم يحتاج إلى دراسة شاملة للراوي جرحاً وتعديلاً في حين تدفع القرينة المستدل بها التعارض في جانب من الأقوال المتعارضة في الراوي.

٧ ـ ختمت البحث بمسرد لمجمل قرائن ترجيح التعديل والتجريح تيسيراً على راغب الحفظ والاستفادة.

التمهيد
تعريف بمفردات العنوان

في أربعة مطالب:

المطلب الأول
معنى القرائن

لغةً: جمع قَرِينة، فَعِيلة بمعنى مفعولة من الاقتران والمصاحبة، والمذكر: قَرِين، وجمعه قُرناء وأقران، وهي في أصل اللغة: من قَرَن يَقْرِن قَرْناً فهو قَرِين ومَقْرون، والجمع: قُرُون، وللقَرَن عدة إطلاقات، منها: الحبل يُقْرَن ـ يُوصل ـ به شيئان، والوصل بينهما، والمصاحب والمساوئ والنظير، والتابع، والطرف الناتئ بقوة من كل شيء وأعلاه، قال ابن فارس: «قَرَن: أصلان صحيحان، أحدهما: يدل على جمع شيء إلى شيء، والآخر: شيء ينْتأ بقوة وشدة، فالأول: قارنت بين الشيئين، والقِران: الحبل يُقْرَن به شيئان، والقَرَن: الحبل، والقِرْن: قِرْنك في الشجاعة، والقَرْن: مثلك في السن، ومُقْرِن له؛ أي: مُطيق له والقَرِينة: نفس الإنسان، كأنهما قد تقارنا، وقَرِينة الرجل: امرأته، والأصل الآخر: القَرْن للشاة وغيرها وهو: ناتئ قوي»[1].

اصطلاحاً: جمع قرينة، وقرينة الترجيح هي: الصارف التابع المتمم للمراد جرحاً وتعديلاً.

---

(١) معجم مقاييس اللغة، مادة قرن ٥/ ٧٦.

ويدخل فيه: كل صارف كلي أو جزئي يُحتاج إليه عند ترجيح الجرح أو التعديل، ويتحقق هذا الصرف بدفع أحدهما، أو تأكيده بحيث تصرف الآخر، أو تقريبه، أو تخفيفه، أو تحديده سواءً أكان الصارف متصلاً أم منفصلاً، لفظياً أم حالياً أم معنوياً، ظاهراً أم خفياً.

وتقييده بالتبعية والتتميم يُخرج: ألفاظ الجرح والتعديل وما في حكمها؛ لأنها تستقل بذاتها في النص على المراد من حيث الأصل، بينما تعتبر قرينة الترجيح مكملة للمراد بالجرح أو التعديل القائمين، وتابعة لهما عند حاجتهما إليها.

وهذا شامل للمؤثر من القرائن، وغيرها، والأولى هي المعتمدة من الناحية التطبيقية حيث يترجح بها التعديل أو التجريح؛ لأنه لا فائدة لغير المؤثرة التي حال مانع من تأثيرها؛ كترجيح التعديل بأن المجرح بلدي الراوي، ويتبين أنه من المتشددين في الجرح، ففي ترجمة: أحمد بن عبد الملك بن واقد أبي يحيى الحراني، حيث تكلم فيه أهل بلده حرّان، ولم يُعتمد كلامهم فيه؛ لأنهم يتشددون في الجرح فيضعفون الراوي بغير مؤثر، قال الميموني: «قلت لأحمد بن حنبل: يا أبا عبد الله، أحمد بن عبد الملك بن واقد؟ فقال لي: قد مات عندنا، ورأيته كيساً، وما رأيت بأساً، رأيته حافظاً لحديثه، قلت: ضبطه؟ قال: هي أحاديث زُهير، وما رأيت إلا خيراً، وصاحب سنة، قد كتبنا عنه، قلت: أهل حرّان يسيئون الثناء عليه! قال لي: أهل حرّان قَلّما يرضون عن إنسان؛ هو يغشى السلطان بسبب ضيعة له، فرأيت أمره عند أبي عبد الله حسناً يتكلم فيه بكلام حسن»[1].

ومثال القرينة المعنوية المؤثرة كلياً: أن يكون الراوي أوثق ممن تكلم فيه، والجرح مجمل ففي ترجمة: موسى بن مسعود النَّهَدِي البصري

---

(١) تاريخ بغداد ٤/٢٦٦.

أبي حذيفة، حيث تكلم فيه بُنْدار محمد بن بشار ـ وهو ثقة ـ ولم يرتضوا صنيع بُنْدار؛ لأن موسى أوثق منه، قال ابن مُحْرز للإمام ابن معين: «إن بُنْداراً يقع فيه، فقال: هو خير من بُنْدار، ومن ملئ الأرض من مثله»[1].

ومثال القرينة المنفصلة المؤثرة جزئياً ـ المحددة ـ: أن يحمل الجرح أو التعديل على أمر مخصوص بحيث يُقيد به، ففي ترجمة: إسحاق بن محمد بن أبي فروة الفَرَوي القرشي أبي يعقوب حيث أخطأ في أحاديث لما ذهب بصره، وضعفه الإمام أبو داود والإمام النسائي، وفي صنيعهما تأمل؛ والصواب أن الجرح مُقيد بما لقن به بعد ذهاب بصره، وأما كتابه فصحيح، فقد روى عنه أبو حاتم وأبو زرعة، وقال الإمام أبو حاتم: «كان صدوقاً، ولكنه ذهب بصره فربما لُقن الحديث وكتبه صحيحة»[2]؛ لذا فإن الحافظ ابن حجر تعقب أبا داود والنسائي، فقال: «وهّاه أبو داود والنسائي، والمعتمد فيه ما قاله أبو حاتم»[3].

ومثال القرينة التي تخفف التعديل: أن يُريد الناقد بيان حال الراوي بالنسبة لمن هو أوثق منه فيخفف تعديل الراوي وضبطه مقارنة بصاحبه بما لا يقتضي جرحاً له، ففي ترجمة: قَبِيْصَة بن عقبة بن محمد بن سفيان السُّوَائي الكوفي أبي عامر، حيث قال فيه الإمام أحمد: «كان كثير الغلط»، والذي يظهر أن الإمام أحمد أراد بيان حاله بالنسبة لمن هو أوثق منه وأضبط في حديث سفيان الثوري، ولم يُرد مطلق الجرح بدليل قرينة السياق، حيث جاء كلام الإمام أحمد في بيان مراتب أصحاب الثوري، فقد قال حنبل بن إسحاق: «قال أبو عبد الله: كان يحيى بن آدم أصغر من سمع من سفيان عندنا، قلت له: فما قصة قَبِيْصَة في سفيان؟

---

(١) ١/ ٢٢٣.

(٢) الجرح والتعديل ٢/ ٢٣٣.

(٣) هدي الساري ٣٨٩.

قال أبو عبد الله: كان كثير الغلط، قلت له: فغير هذا؟ قال: كان صغيراً لا يضبط، قلت له فغير سفيان؟ قال: كان قَبِيْصَة رجلاً صالحاً، ثقة، لا بأس به في تدينه، وأي شيء لم يكن عنده في الحديث؟! يذكر أنه كثير الحديث»[1]، ويُؤكده أن الإمام أحمد قد روى عنه، وأثنى عليه في سفيان أيضاً، فقد قال عبد الله: «سمعت أبي وذكر قَبِيْصَة وأبا حذيفة، فقال: قَبِيْصَة أثبت منه جداً يعني في حديث سفيان، أبو حذيفة شبه لا شيء، وقد كتبت عنهما جميعاً»[2]، ويقويه ثناء الإمام أبي حاتم عليه، قال ابن أبي حاتم: «سألت أبي: عن قَبِيْصَة وأبي حذيفة؟ فقال: قَبِيْصَة أحلى عندي وهو صدوق لم أر أحداً من المحدثين يأتي بالحديث على لفظ واحد لا يغيره سوى قَبِيْصَة بن عقبة وعلي بن الجعد، وأبي نعيم في الثوري»[3]، وقد وجه الحافظ ابن حجر كلام الإمام أحمد بقوله: «هذه الأمور نسبية»[4].

ومثال القرينة الحالية المُقربة للمعنى البعيد: وصفهم الراوي بأنه: «لص»، فالأصل أنه رمي بسرقة الحديث، وهذا هو المعنى القريب، وأما المعنى البعيد فهو: أن يُراد به الثناء على دقة حفظ الراوي وفطنته وانتقائه للأحاديث والشيوخ، لكنه بالقرينة المؤثرة يكون قريباً، وهي في الوقت نفسه تبعد المعنى الأول فأصبح تعديلاً بما يشبه الجرح، حيث دلت عليه قرائن كثقته وسياق الكلام، ففي ترجمة: إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السَّبِيعي الهمداني أبي يوسف، حيث قال فيه الإمام عبد الرحمٰن بن مهدي: «كان لصاً»، وقد خفي مراده على عثمان بن أبي شيبة فسلك بمعناه الجادة، وهي الطريق المشهورة التي تسبق إليها الأذهان بالأوهام

---

(١) تاريخ بغداد ١٢/ ٤٧٤.

(٢) العلل ومعرفة الرجال ٧٥٨.

(٣) الجرح والتعديل ٧/ ١٢٦.

(٤) هدي الساري ٤٣٦.

فروى عثمان ابن أبي شيبة، عن الإمام عبد الرحمٰن بن مهدي أنه قال: «إسرائيل: لص يسرق الحديث»[١] وقد وهم عثمان؛ لأنه هو الذي فسر حكم عبد الرحمٰن بقوله: «يسرق الحديث».

وأما ابن مهدي فقد اقتصر على قوله: «لص»، ومراده: الثناء على انتقاء إسرائيل لأحاديثه التي يسمعها، وقد جاء مفسراً بهذا في رواية الحافظ أبي بكر عبد الله بن أبي شيبة عن ابن مهدي قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: «حدثني أبو بكر بن أبي شيبة، قال: سمعت عبد الرحمٰن ابن مهدي يقول: كان إسرائيل في الحديث لصاً، قال ابن أبي شيبة: لم يرد أن يذمه»[٢]، وقال ابن أبي حاتم: «أنا عبد الله بن أحمد بن حنبل فيما كتب إلي، نا أبو بكر بن أبي شيبة سمعت عبد الرحمٰن بن مهدي يقول: كان إسرائيل في الحديث لصاً، يعني: أنه يتلقف العلم تلقفاً»[٣]، والسياق يدل على هذا المعنى، ويُؤكده أن عبد الرحمٰن قد روى عنه، وأن إسرائيل معروف بالثقة والإتقان، ويكفيه أن أبا حاتم قال فيه: «إسرائيل: ثقة متقن، من أتقن أصحاب أبي إسحاق»[٤].

ومثال القرينة الخفية: ما يتعلق بالمناهج الخاصة للنقاد؛ كقول الإمام ابن معين في الراوي: «ليس بشيء»، ويُريد به أحياناً قلة مروياته، وتكون قلة المرويات قرينة صرف استعمال هذه العبارة في غير بابها، إذا وثق هذا الراوي لا سيما إن كان الموثق ابن معين نفسه، ولم تعارض بمحمل أقوى، ففي ترجمة: كثير بن شِنْظِير المازني أبي قُرَّة البصري، حيث روى الدُّوري عن الإمام يحيى بن معين أنه قال فيه: «ليس

(١) تهذيب التهذيب ١/ ٢٣٠.
(٢) العلل ومعرفة الرجال ٥٦٠٩.
(٣) الجرح والتعديل ٢/ ٣٣٠.
(٤) الجرح والتعديل ٢/ ٣٣٠.

بشيء»[1]، والذي يظهر أنه أراد بيان قلة مرويات كثير بن شِنْظِير، فقد قال الحافظ ابن حجر: «قال الحاكم: قول ابن معين فيه: «ليس بشيء» هذا يقوله ابن معين إذا ذُكر له الشيخ من الرواة يقل حديثه ربما قال فيه: ليس بشيء، يعني: لم يسند من الحديث ما يشتغل به»[2]، ويؤكد ذلك أن الإمام ابن معين نفسه وثقه في موضع آخر فقد قال الدارمي عن ابن معين: «ثقة»[3]، وقال إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين: «صالح»[4].

المطلب الثاني

معنى موجز للترجيح

الترجيح، لغةً: من رَجَحَ الميزان، يَرْجَحُ رُجُوحاً ورُجْحَاناً؛ أي: مال. قال الأزهري: «أرْجَحْت الميزان؛ أي: أثقلته حتى مال، ورَجَحَ الشيء نفسه يَرْجَح رُجْحَاناً ورُجُوحاً»[5].

اصطلاحاً: تقديم الراجح من الجرح والتعديل المتعارضين، وتأخير المرجوح منهما بحجة معتمدة، قال الحافظ ابن حجر: «الجرح مُقدَّم على التعديل، وأطلق ذلك جماعة، ولكن محله إن صدر مُبَيَّناً من عارف بأسبابه؛ لأنه إن كان غير مُفَسَّر لم يقدح فيمن ثبتت عدالته، وإن صدر من غير عارف بالأسباب لم يُعتبر به أيضاً»[6].

---

(١) التاريخ ٤٠١٤.
(٢) تهذيب التهذيب ٨/ ٣٧٤.
(٣) ٧١٨.
(٤) الجرح والتعديل ٧/ ١٥٣.
(٥) تهذيب اللغة ٤، مادة رجح/١٤٢.
(٦) نزهة النظر ١٣٦.

المطلب الثالث

معنى موجز للتعديل

التعديل، لغةً: من عَدْل يَعْدِل تَعْدِيلاً، إذا رضيه وحكم عليه بالاستواء واستقامة الطريقة. قال ابن فارس: «عَدَل: أصلان صحيحان، لكنهما متقابلان، أحدهما: يدل على استواء والآخر يدل على اعوجاج، فالأول: العَدْل من الناس: المرضي المستوي الطريقة، يقال: هذا عَدْل، وهما عَدْل، والعَدْل: نقيض الجور... وأما الأصل الآخر فيقال في الاعوجاج»[1].

وقال ابن منظور: «العَدْل: ضد الجور، عَدَل يَعْدِل عَدْلاً وهو عادل وعَدْل، والعَدْل: الحكم بالحق، والعَدْل من الناس: المرضي في قوله وحكمه»[2].

اصطلاحاً: ثناء مؤثر في الراوي يقتضي قبول روايته. قال ابن الأثير: «التعديل: وصف متى التحق بهما ـ أي: الراوي والشاهد ـ أُعتبر قولهما، وأُخذ به»[3].

المطلب الرابع

معنى موجز للتجريح

التجريح، لغةً: من جَرَح يَجْرَح جَرْحاً وتجريحاً؛ أي: الشتم باللسان، وشق الجلد بالسلاح ونحوه، والكسب والعمل. قال أبو الحسين أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ): «جرح: أصلان أحدهما: الكسب، والثاني: شق الجلد»[4].

(١) معجم مقاييس اللغة، مادة عدل ٢٤٦/٤.
(٢) لسان العرب، مادة عدل ٤٣٠/١١.
(٣) مقدمة جامع الأصول ١٢٦/١.
(٤) معجم مقاييس اللغة، مادة جرح ٤٥١/٢.

وقال أبو الفضل جمال الدين بن محمد بن مكرم بن منظور المصري (ت ٧١١هـ): «جَرَحه: أثرَّ فيه بالسلاح، وجَرَّحه: أكثر ذلك فيه، وجَرَحه بلسانه: شتمه، والاسْتِجْراح النقصان والعيب والفساد، وجَرَح الشيء: كَسَبَه»(١).

اصطلاحاً: طعن قادح في الراوي يرد روايته. قال أبو السعادات المبارك بن محمد بن الأثير الجزري (ت ٦٠٦هـ): «الجرح: وصفٌ متى التحق بالراوي والشاهد سقط الاعتبار بقوله وبطل العمل به»(٢).



---

(١) لسان العرب، مادة جرح ٢/٤٢٢.

(٢) مقدمة جامع الأصول ١/١٢٦.

الباب الأول

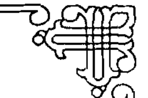
قرائن ترجيح التعديل

في فصلين:

الفصل الأول: قرائن ترجيح التعديل المتعلقة بالناقد.

الفصل الثاني: قرائن ترجيح التعديل المتعلقة بالراوي.





الفصل الأول

قرائن ترجيح التعديل المتعلقة بالناقد

في ثلاثة عشر مبحثاً:

المبحث الأول: القرائن المتعلقة بأهليته.

المبحث الثاني: القرائن المتعلقة بمعرفته بالراوي.

المبحث الثالث: القرائن المتعلقة بتشدده.

المبحث الرابع: القرائن المتعلقة بباعثه على الجرح.

المبحث الخامس: القرائن المتعلقة بمنهجه.

المبحث السادس: القرائن المتعلقة بمصطلحاته.

المبحث السابع: القرائن المتعلقة بمراده.

المبحث الثامن: القرائن المتعلقة بمخالفته.

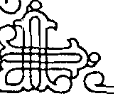
المبحث التاسع: القرائن المتعلقة بموافقته.

المبحث العاشر: القرائن المتعلقة بمستنده، في مطلبين:

المبحث الحادي عشر: القرائن المتعلقة بوهمه.

المبحث الثاني عشر: القرائن المتعلقة بضعف ما نُسب إليه.

المبحث الثالث عشر: القرائن المتعلقة بوهم ناقله.



المبحث الأول

القرائن المتعلقة بأهليته

القرينة الأولى: عدم أهلية المجرح للجرح والتعديل.

القرينة الثانية: علو مرتبة المعدل في الجرح والتعديل.

القرينة الثالثة: نزول مرتبة المجرح عن مرتبة الراوي.

القرينة الرابعة: ضعف المجرح.



المبحث الأول

القرائن المتعلقة بأهليته

الأهلية، لغةً: من أهل الرجل، وهم: زوجته وذريته وعشيرته.

قال صاحب القاموس: «أهل الرجل: عشيرته، وذوو قُرباه، وأهل الأمر: ولاته، وللبيت: سُكّانه، وللمذهب: من يدين به، وللرجل: زوجته، وهو أهل لكذا: مُستوجب، وأَهْلَّه لذلك تأهِيلاً، وآهَلَه: رآه أَهْلاً، واستأْهَلَه: استوجبه»(١).

اصطلاحاً: المعرفة التامة بالجرح والتعديل مع الديانة والورع.

قال الإمام أبو زرعة: «كل من لم يتكلم في هذا الشأن على الديانة، فإنما يعطب نفسه، كل من كان بينه وبين إنسان حقد أو بلاء يجوز أن يذكره؟! كان الثوري ومالك يتكلمون في الشيوخ على الدين فنفذ قولهم.

ومن لم يتكلم فيهم على غير الديانة يرجع الأمر عليه»(٢).

وقال ابن أبي حاتم: «من الرواة: الثبت الحافظ الورع المتقن الجهبذ الناقد للحديث، فهذا الذي لا يُختلف فيه، ويُعتمد على جرحه وتعديله، ويُحتج بحديثه، وكلامه في الرجال»(٣).

وقال الإمام ابن عدي: «قد أقام الله ﷻ قوماً من صحابة نبينا ﷺ، والتابعين بعدهم، وتابعي التابعين، وإلى يومنا هذا من يُبين أحوالهم،

---

(١) مادة: أهل ١٢٤٥.

(٢) البرذعي ٢/ ٣٢٩.

(٣) الجرح والتعديل ١/ ٩.

ويُنبّه على الضعفاء منهم، ويُعتبر رواياتهم؛ ليُعرف بذلك صحيح الأخبار من سقيمها . . .

وهم في المرتبة التي يُسمع ذلك منهم، ويُقبل قولهم فيهم لمعرفتهم بهم؛ إذ هو علم يدق، ولا يُحسنه إلا من فهّمه الله ذلك»[1].

وقال الإمام الخليلي: «يحتاج في هذا الأمر إلى الديانة والإتقان والحفظ ومعرفة الرجال ويكتب ما له وما عليه.

ثم يتأمل في الرجال فيميز بين الصحيح والسقيم، ثم يعرف التواريخ وعمر العلماء حتى يعرف من أدرك ممن لم يدرك ويعرف التدليس للشيوخ»[2].

وقال النووي: «إنما يجوز الجرح لعارف به مقبول القول فيه.

أما إذا لم يكن الجارح من أهل المعرفة، أو لم يكن ممن يُقبل قوله فيه فلا يجوز له الكلام في أحد.

فإن تكلم كان كلامه غيبة محرمة»[3].

وقال النووي أيضاً: «الجرح لا يُقبل إلا من عارف بأسبابه»[4].

وقال الذهبي: «الكلام في الرجال لا يجوز إلا لتام المعرفة، تام الورع»[5].

وقال أيضاً: «الكلام في الرواة يحتاج إلى ورع تام، وبراءة من الهوى والميل، وخبرة كاملة بالحديث، وعلله، ورجاله»[6].

---

(١) الكامل ١/ ٧٨.

(٢) الإرشاد ١/ ٤٠٨.

(٣) شرح النووي على صحيح مسلم ١/ ١٢٤.

(٤) شرح النووي على صحيح مسلم ١/ ١٢٤.

(٥) الميزان ٣/ ٤٦، ترجمة: عثمان بن عبد الرحمٰن الطائفي.

(٦) الموقظة ٨٢.

وقال ابن ناصر الدين: «الكلام في الرجال ونقدهم يستدعي أموراً في تعديلهم وردهم، منها:

أن يكون المتكلم عارفاً بمراتب الرجال، وأحوالهم في الانحراف والاعتدال، ومراتبهم، من الأقوال والأفعال.... مع العدالة في نفسه والإتقان، والمعرفة بالأسباب التي يُجرح بمثلها الإنسان.

وإلا لم يُقبل قوله فيمن تكلم فيه، وكان ممن اغتاب، وفَاه بمحرم»[1].

وقال الحافظ ابن حجر: «لا يُقبل الجرح والتعديل إلا من متيقظ...... وليحذر المتكلم في هذا الفن من التساهل في الجرح والتعديل.

فإنه إن عدل بغير ثبت كان كمن ثبت حكماً ليس بثابت، فيُخشى أن يدخل في زمرة من روى حديثاً وهو يظن أنه كذب.

وإن جرح بغير تحرز أقدم على الطعن في مسلم بريء من ذلك ووسمه بميسم سوء يبقى عليه عاره أبداً»[2].

وقال أيضاً: «القسم الثاني: فيمن ضُعّف بأمر مردود كعدم الاعتماد على المُضعّف؛ لكونه من غير أهل النقد»[3].

[١] القرينة الأولى

عدم أهلية المجرح للجرح والتعديل

تقدم أنه يشترط في الناقد أن يكون خبيراً بقواعد الجرح والتعديل، وسبل الوصول إلى معرفة أحوال الرواة ولا يلزم من ثقة الراوي قبول

(١) الرد الوافر ١٤.

(٢) نزهة النظر ١٣٦.

(٣) هدي الساري ٤٦٠.

كلامه في الرواة إذا لم يكن خبيراً بهذا الفن؛ لأن الخبرة معنى زائد على الثقة والضبط والعدالة، ومن أهل المعرفة التامة بالجرح والتعديل الذين اشتهروا بها: الإمام أحمد، والإمام ابن معين، والإمام ابن المديني، والإمام البخاري، والإمام مسلم، والإمام أبي حاتم، والإمام أبي زرعة، والإمام الدارقطني.

وتظهر عدم أهلية المجرح أيضاً بتفسيره الجرح بما يدل على ذلك، ومن تطبيقاته:

• التطبيق (١)

■ في ترجمة: **أشعث بن سوار النجار الكوفي**:

حيث حُكم عليه بالترك، ولم يعتمد البزار هذا الحكم ووصف صاحبه بقلة المعرفة، فقال: «لا نعلم أحداً ترك حديثه إلا من هو **قليل المعرفة**»[١].

• التطبيق (٢)

■ في ترجمة: **محمد بن مسلم بن شهاب الزهري**:

حيث ترك الأخذ عنه بعض من لقيه، ولم يُلتفت لذلك، قال الإمام الذهبي: «بعض **من لا يُعتد به** لم يأخذ عن الزهري؛ لكونه كان مُداخلاً للخلفاء، ولئن فعل ذلك فهو الثبت الحجة، وأين مثل الزهري رحمه الله»[٢].

• التطبيق (٣)

■ في ترجمة: **محمد بن إسحاق بن يسار المطلبي مولاهم**:

حيث كذبه سليمان التيمي، ولم يُعتمد صنيعه ـ مع أنه ثقة عابد ـ؛ لأنه

---

(١) تهذيب التهذيب ١/٣٠٨.

(٢) سير أعلام النبلاء ٥/٣٣٩.

ليس من أهل الجرح والتعديل، ولذا أجاب الحافظ ابن حجر عن صنيع التيمي فقال: «لم يتبين لأي شيء تكلم فيه، والظاهر أنه لأمر غير الحديث؛ لأن سليمان **ليس من أهل الجرح والتعديل**»[1].

[٢] القرينة الثانية

علو مرتبة المعدل في الجرح والتعديل

يرجح النقاد التعديل إذا تبين أن المعدل أعلم بالفن من المجرح ولم تعارض هذه القرينة بأقوى منها.

وقد اشتهر بعض المجرحين بتجهيل الثقات الذين لا يعرفونهم، ولا عبرة بصنيعهم إذا خالفوا أهل التعديل، **ومن تطبيقات هذه القرينة:**

• التطبيق (٤)

■ **في ترجمة: محمد بن حماد الطِّهْراني صاحب عبد الرزاق:**

حيث قال فيه عبد الحق في كتابه الأحكام: «لا يُحتج به، وأخطأ في حديث»[2].

وهذا الجرح محل تأمل؛ لأن عبد الحق خالف فيه تعديل من هو أعلم منه، قال فيه ابن أبي حاتم: «سمعت منه مع أبي، وهو: صدوق ثقة»[3]، ولذا تعقبه أبو الحسن بن القطان، فقال: «يُفهم ـ من كلام عبد الحق السابق ـ أنه ضعيف، وذلك شيء لم يُقله أحد، بل هو ثقة حافظ، وهو أحد المختصين بعبد الرزاق[4]، وممن روى عنه أبو حاتم

(١) تهذيب التهذيب ٩/ ٣٩.
(٢) الأحكام الوسطى ١/ ١١٦.
(٣) الجرح والتعديل ٧/ ٢٤٠.
(٤) أشار ابن القطان هنا إلى أن لأبي حاتم وابنه معرفة خاصة بالراوي، تميزا بها عن عبد الحق.

الرازي، وقال فيه: «ثقة صدوق» وروى عنه ابنه أبو محمد بن أبي حاتم وكان حافظاً للحديث ثقة، وأكثر ما حدث به فمن حفظه»[1]، والصواب أن الذي نص على توثيقه هو ابن أبي حاتم كما تقدم، ويؤكده كلام الإمام الذهبي في تعقبه لعبد الحق، حيث قال في الطِّهْراني: (صدوق إن شاء الله كبير القدر قد وثقه الدارقطني[2]، وابن أبي حاتم وحسبك، وحكى ابن عدي عن منصور الفقيه، قال: «لم أر من الشيوخ من أحببت أن أكون مثلهم يعني في الفضل سوى ثلاثة أولهم: محمد بن حماد الطِّهْراني)[3].

• التطبيق (٥)

■ في ترجمة: القاسم بن أمية الحذاء:

حيث ذكره ابن حبان في المجروحين وقال فيه: «يروي عن حفص بن غياث المناكير الكثيرة لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد»[4].

وصنيعه محل تأمل؛ لأنه خالف تعديل الإمام أبي حاتم والإمام أبي زرعة، وهما أعلم منه بالرواة، فقد قال فيه الإمام أبو حاتم: «ليس به بأس صدوق»[5]، وقال فيه الإمام أبو زرعة: «كان صدوقاً»[6]؛ لذا فإن ابن حجر تعقب ابن حبان قائلاً: «شهادة أبي زرعة وأبي حاتم أنه صدوق أولى من تضعيف ابن حبان له»[7].

---

(١) بيان الوهم ٣/ ٣٣٠/ ١٠٧٥.
(٢) لم أقف عليه إلا في هذا الموضع.
(٣) ميزان الإعتدال في نقد الرجال ٦/ ١٢٤/ ٧٤٤٩.
(٤) ٢/ ٢١٦/ ٨٧٨.
(٥) الجرح والتعديل ٧/ ١٠٧/ ٦١٨.
(٦) المصدر السابق.
(٧) تهذيب التهذيب ٨/ ٢٧٧.

• التطبيق (٦)

■ **في ترجمة: إسماعيل بن محمد بن إسماعيل الصّفّار النحوي:**

حيث قال فيه ابن حزم: «مجهول»[١].

وحكم ابن حزم مردود؛ لأنه مشهور بتجهيل الثقات الذين لا يعرفهم، وإسماعيل ثقة إمام مشهور وثقه الدارقطني[٢]، وابن مَنْده[٣]، والحاكم[٤]، وغيرهم؛ لذا تعقب الحافظ ابن حجر صنيع ابن حزم، فقال في إسماعيل: «الثقة الإمام النحوي المشهور....لم يعرفه ابن حزم فقال: مجهول، هذا هو رمز ابن حزم، ويلزم منه أن لا يُقبل قوله في تجهيل من لم يطلع على حقيقة أمره ومن عادة الأئمة أن يعبروا في مثل هذا بقولهم: لا نعرفه، أو لا نعرف حاله، وأما الحكم عليه بالجهالة بغير زائد لا تقع إلا من مطلع عليه أو مجازف»[٥].

[٣] القرينة الثالثة

نزول مرتبة المجرح عن مرتبة الراوي

يرجح الأئمة النقاد التعديل بقرينة نزول مرتبة المجرح عن مرتبة الراوي، كأن يكون المجرح ثقة والراوي أوثق منه، يقول الحافظ ابن حجر في بيان المردود من الجرح: «أشد من ذلك تضعيف من ضعف من هو أوثق منه، أو أعلى قدراً، أو أعرف بالحديث»[٦].

لذا فإن الأئمة النقاد لا يعتدون بكلامه المخالف لتعديل غيره، **كما في التطبيقات التالية:**

---

(١) المحلى ٩/٢٩٦.
(٢) تاريخ بغداد ٦/٣٠٢.
(٣) اللسان ١/٥٤٨.
(٤) اللسان ١/٥٤٨.
(٥) اللسان ١/٥٤٨.
(٦) هدي الساري ٣٨٥.

• التطبيق (٧)

■ في ترجمة: موسى بن مسعود النهدي البصري أبي حذيفة:

حيث كان بُنْدار محمد بن بشار يقول فيه: «ضعيف الحديث، كتبت عنه ثم تركته»[١].

ورد الإمام ابن معين صنيع بُنْدار بأن موسى أوثق منه، قال ابن مُحْرز للإمام ابن معين: «إن بُنْداراً يقع فيه، فقال: هو خير من بُنْدار ومن ملئ الأرض من مثله»[٢]، وتقديمه موسى على بُنْدار محل تأمل؛ لأن بُنْدار أوثق منه[٣].

والمقصود هنا الاستدلال بعمل الإمام ابن معين بهذه القرينة من حيث الجملة بغض النظر عن مدى تحققها في هذا التطبيق، وليس الغرض من هذا البحث: الفصل في حال الرواة المذكورين في تطبيقاته، والعبرة فيما أورد من أقوال النقاد بعموم اللفظ لا بخصوص السبب.

• التطبيق (٨)

■ في ترجمة: عمرو بن علي الفلاس الحافظ الناقد أبي حفص:

حيث حدث بحديث عن يحيى القطان، فتكلم فيه بُنْدار محمد بن بشار ـ وهو ثقة مشهور ـ.

وصنيع بُنْدار محل تأمل؛ لأنه صاحب كتاب ليس من أهل النقد، والفلاس حافظ ناقد، قال إبراهيم بن أُورمَة الأصبهاني الحافظ: «حدث عمرو بن علي بحديث عن يحيى القطان، فبلغه أن بُنْداراً قال: ما نعرف هذا من حديث يحيى.

---

(١) تهذيب التهذيب ١٠/ ٣٣٠.

(٢) ١/ ٢٢٣.

(٣) انظر: تهذيب التهذيب ٩/ ٦١، ٣٢٩.

فقال أبو حفص: وبلغ بُنْدار إلى أن يقول: ما نعرف؟!

قال إبراهيم: وصدق أبو حفص، بُنْدار رجل صاحب كتاب، وأما أن يأخذ على أبي حفص فلا»[1].

• التطبيق (٩)

■ **في ترجمة: وكيع بن الجراح:**

حيث ذكر مروان بن محمد الفِزاري أنه: رافضي؟!

وردّوا كلام مروان؛ لأن وكيعاً خيرٌ منه، وقد تعقبه الإمام يحيى بن معين فقال: «رأيت عند مروان بن معاوية لوحاً فيه أحاديث مكتوبة، وفيه أسامي الشيوخ: فلان رافضي، وفلان كذا فمر باسم، فإذا هو يقول: وكيع رافضي؟! فقلت لمروان بن معاوية: وكيع خير منك، فقال لي مروان: خير مني؟! قلت: نعم، فقيل ليحيى: فما قال لك شيئاً! قال: لو قال لي شيئاً، وثب أصحاب الحديث عليه فضربوه»[2].

• التطبيق (١٠)

■ **في ترجمة: عبد الله بن معاذ الصنعاني:**

حيث كذبه عبد الرزاق الصنعاني.

ورد الإمام أبو حاتم صنيع عبد الرزاق ـ مع أنه ثقة ـ بأن عبد الله أوثق منه، فقال: «أقول: هو أوثق من عبد الرزاق»[3]، وفي كلامه تأمل بخصوص هذا الراوي؛ لأن عبد الرزاق أوثق من ابن معاذ[4]، والمقصود هنا الاستدلال بعمل الإمام أبي حاتم بهذه القرينة من حيث الجملة بغض

(١) تهذيب التهذيب ٨/ ٧١.

(٢) تأريخ الدُّوري ١٧٤٢.

(٣) الجرح والتعديل ٥/ ٨٠٨.

(٤) انظر: تهذيب التهذيب ٦/ ٣٤، ٢٧٨.

النظر عن مدى تحققها في هذا التطبيق، والعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب.

• التطبيق (١١)

■ في ترجمة: **أحمد بن محمد بن الحسن أبي حامد ابن الشَّرقي:**
حيث تكلم فيه ابن عُقْدة.

وقد ردّوا كلامه؛ لأن أبا حامد أوثق منه، فقد قال السَّلمي: «سألت الدارقطني عنه، فقال: ثقة، مأمون، إمام، فقلت: فما تكلم فيه ابن عُقْدة؟ فقال: سبحان الله! وترى يُؤثر فيه كلامه؟! ولو كان بدل ابن عُقْدة: يحيى بن معين، قلت: وأبو علي الحافظ[١]، كان يقول ذلك؟ فقال: وما كان محل أبي علي الحافظ؟! وإن كان مقدماً في الصنعة أن يُسمع كلامه في أبي حامد رحم الله أبا حامد، فإنه صحيح الدين، صحيح الرواية»[٢].

• التطبيق (١٢)

■ في ترجمة: **أحمد بن الحسن بن خَيْرون البغدادي أبي الفضل:**
حيث تكلم فيه ابن طاهر.

وردّوا كلام ابن طاهر؛ لأن أحمد خيرٌ منه، فقد تعقبه الإمام الذهبي، فقال في أحمد: «الثقة الثبت محدث بغداد، تكلم فيه ابن طاهر بقول زيف سمج، فقال: حدثني ابن مرزوق، حدثني عبد المحسن بن محمد، قال: سألني ابن خَيْرون أن أحمل إليه الجزء الخامس من تأريخ الخطيب فحملته إليه، وردّه عليّ، وقد ألحق في ترجمة محمد بن علي رجلين، لم يذكرهما الخطيب وألحق في ترجمة قاضي

---

(١) هو: الحسين بن علي بن يزيد النيسابوري (ت ٣٤٩ هـ)، تذكرة الحفاظ ٣/ ٩٠٢.
(٢) السؤالات ١٨/ ١٠٧.

القضاة[1] الدامغاني، قوله: وكان نزيهاً عفيفاً، قال ابن الجوزي: قد كنت أسمع من مشايخنا أن الخطيب أمر ابن خَيْرون أن يُلحق وُريقات في كتابه ما أحب أن تظهر عنه قلت: كتابته لذلك كالحاشية، وخطه معروف، ولا يلتبس بخط الخطيب أبداً، وما زال الفضلاء يفعلون ذلك وهو أوثق من ابن طاهر بكثير، بل هو ثقة مطلقاً»[2].

[٤] القرينة الرابعة

ضعف المجرح

يرجح الأئمة النقاد التعديل بقرينة ضعف المجرح نفسه، فلا يعتدون بكلامه المخالف لتعديل من يعتمد كلامه في الجرح والتعديل، كما في التطبيقات التالية:

• التطبيق (١٣)

■ في ترجمة: عُمير بن سعيد النَّخَعي الصُّهْباني:

حيث قال فيه عبد الغفار بن القاسم الأنصاري أبو مريم الكوفي: «كذاب».

---

(١) هذه من العبارات التي ثبت النهي عن مثلها، فقد قال الإمام مسلم: «حدثنا سعيد بن عمرو الأشعثي وأحمد بن حنبل وأبو بكر بن أبي شيبة واللفظ لأحمد، قال الأشعثي: أخبرنا، وقال الآخران: حدثنا سفيان بن عيينة، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «إن أخنع اسم عند الله رجل تسمى ملك الأملاك»، زاد ابن أبي شيبة في روايته: «لا مالك إلا الله ﷻ» قال الأشعثي: قال سفيان: «مثل شاهان شاه»، وقال أحمد بن حنبل: «سألت أبا عمرو عن أخنع؟ فقال: أوضع».
حدثنا محمد بن رافع، حدثنا عبد الرزاق، أخبرنا معمر، عن همام بن منبه قال: «هذا ما حدثنا أبو هريرة، عن رسول الله ﷺ»، فذكر أحاديث، منها: وقال رسول الله ﷺ: «أغيظ رجل على الله يوم القيامة وأخبثه وأغيظه عليه، رجل كان يسمى ملك الأملاك لا ملك إلا الله». ٣/١٦٨٨/٢١٤٣.

(٢) الميزان ١/٩٢.

وهو جرح مردود؛ لأن عبد الغفار مُتكلم فيه، وقد تعقبه الإمام أحمد حيث يقول أبو داود السِّجِسْتاني: «قلت لأحمد بن حنبل: عُمير بن سعيد؟ قال: لا أعلم به بأساً، فقلت له: فإن أبا مريم قال: تسلني عن عُمير الكذاب؟! قال: وكان عالماً بالمشايخ، فقال أحمد: حتى يكون أبو مريم ثقة، ثم تكلم بكلامه»[1]، وقد جاء في رواية العقيلي بيان هذا الكلام حيث يقول الإمام أحمد في أبي مريم: «كان يحدث بلايا في عثمان، وكان يشرب حتى يبول في ثيابه»[2].

وفي رواية محمد بن عوف الحمصي يقول الإمام أحمد في أبي مريم: «ليس بثقة، كان يحدث ببلايا في عثمان رضي الله عنه، وعامة حديثه بواطيل»[3].

• التطبيق (١٤)

■ **في ترجمة: عبد الله بن المبارك، ووكيع بن الجراح، وعيسى بن يونس:**

حيث تكلم فيهم أبو قتادة عبد الله بن واقد الحراني.

وقد ردوا كلامه؛ لأن هؤلاء أئمة وهو لاشيء، وتعقبه الإمام أحمد حيث يقول علي بن عثمان النُفيلي له: «قلت له ـ يعني أحمد بن حنبل ـ: إن أبا قتادة كان يتكلم في وكيع، وعيسى بن يونس، وابن المبارك؟! فقال: **من كذب أهل الصدق، فهو الكاذب**»[4].

(١) سؤالاته ٣٤٢.
(٢) الضعفاء ١٠٧٥.
(٣) الجرح والتعديل ٣/ ٥٣.
(٤) تأريخ بغداد ١٣/ ٥٠٠.

• التطبيق (١٥)

■ **في ترجمة: شعبة بن الحجاج، وابن عُليّة، وأبي عوانة، وغيرهم من الثقات:**

حيث تكلم فيهم علي بن عاصم بن صُهيب القرشي مولاهم الواسطي أبو الحسن.

وقد ردّوا صنيعه؛ لأن فيه نظراً، وتكلم فيه غالب النقاد، فقد قال الإمام شعبة بن الحجاج: «لا تكتبوا عنه»[١].

وكذبه خالد الحذاء[٢]، ويزيد بن هارون[٣]، والإمام ابن معين[٤].

وقال الإمام البخاري: «يتكلمون فيه»[٥]، وقال مرة: «ليس بالقوي عندهم»، وأورد في ترجمته تكذيب خالد الحذاء له[٦].

وقال الإمام النسائي: «متروك الحديث»[٧]، وقال مرة: «ضعيف»[٨]، وقال الإمام أبو زرعة: «ترك الناس حديثه»[٩].

وقال الحافظ ابن عدي فيه: «أنكر الناس على علي بن عاصم حديث ابن سوقة هذا، ورواياته عن خالد الحذاء كما ذكرت، على أن سائر أحاديثه أيضاً يشبه بعضها بعضاً، والضعف بيّن على حديثه، وابناه خير منه الحسن وعاصم؛ لأنه ليس لابنيه من المناكير عشر ما له»[١٠]، وتكلم فيه غيرهم.

---

(١) البرذعي ٣٩٧.
(٢) التاريخ الكبير ٦/ ٢٩٠.
(٣) البرذعي ٣٩٦.
(٤) ابن محرز ١/ ٢، والكامل ٥/ ١٩١.
(٥) التاريخ الأوسط ٢/ ٢٦٥.
(٦) الضعفاء الصغير ٢٥٤، التاريخ الكبير ٦/ ٢٩٠.
(٧) الكامل ٥/ ١٩١.
(٨) الضعفاء والمتروكون ٤٣٠.
(٩) البرذعي ٣٩٤.
(١٠) الكامل ٥/ ١٩٣.

هذا إضافة إلى كثرة وقيعته في المحدثين، فقد قال عفّان بن مسلم الصفّار: «قدمت أنا وبَهْز واسطاً، فدخلنا على علي بن عاصم، فقال: من بقي من أهل البصرة؟ فلم نذكر له إنساناً إلا استصغره؟!، فقال بَهْز: ما أرى هذا يُفلح»[(١)].

وقال ابن المديني: «أتيته بواسط فذكرت جريراً، فقال: لقد رأيته ناعساً ما يعقل ما يُقال له؟! ومرّ ذكر أبي عوانة، فقال: وضاع ذاك العبد؟! ومرّ ذكر ابن عُلية، فقال: ما رأيته يطلب حديثاً قط؟! وذكر شعبة، فقال: ذاك المسكين كنت أكلم له خالداً الحذاء حتى يُحدثه؟!»[(٢)].

• التطبيق (١٦)

■ **في ترجمة: عمر بن مُسَاور، وقيل: عمرو بن مُسَاور:**

وقيل: عمرو بن ساور، وقد ذكر له أحمد بن حفص حديثاً، ثم قال: «قيل لمحمد بن جامع البصري: إن عفان يروي هذا، فيقول: عن عمر، فقال: أخطأ عفان، كان عمرو جاري».

وتخطئة ابن جامع لعفان بن مسلم الصفّار مردودة؛ لأن ابن جامع ضعيف، وعفان ثقة ثبت وقد تعقبه الإمام ابن عدي، فقال: «هو الذي أخطأ، وعفان ثقة، ومحمد بن جامع ضعيف، وكان أبو يعلى لا يُحدثنا عن محمد بن جامع إلا ويقول: وكان ضعيفاً»[(٣)].

• التطبيق (١٧)

■ **في ترجمة: يونس بن بُكير الشيباني الكوفي أبي بكر:**

فقد قال محمد بن عثمان بن أبي شيبة: «قال لي يحيى الحِمّاني:

---

(١) تهذيب التهذيب ٧/ ٣٠٢.

(٢) تهذيب التهذيب ٧/ ٣٠٣.

(٣) الكامل ٦/ ١٢١.

لا نستحل الرواية عنه»[١].

وكلام يحيى بن عبد الحميد الحِمّاني مردود؛ لأن ابن الحِمّاني متكلم فيه، وقال الإمام الذهبي: «هو أوثق من الحِمّاني بكثير»[٢].

• التطبيق (١٨)

■ **في ترجمة: عبد الله بن عطاء الإبراهيمي:**

حيث كذبه هبة الله السّقطِي.

وهو جرح مردود؛ لأن هبة الله فيه نظر، وقد تعقبه الإمام الذهبي، فقال: «كذبه هبة الله السّقطِي، لكن السّقطِي تالف»[٣].

• التطبيق (١٩)

■ **في ترجمة: مبشر بن إسماعيل الحلبي:**

حيث ضعّفه عبد الباقي بن قانع.

وهو جرح مردود؛ لأن في ابن قانع كلاماً، وقد قال الإمام الذهبي في إسماعيل الحلبي: «تُكلم فيه بلا حجة»[٤]، وقال الحافظ ابن حجر: «كذا قال، ولم يذكر من تكلم فيه ولم أر فيه كلاماً لأحد من أئمة الجرح والتعديل، لكن قال ابن قانع في الوفيات: أنه ضعيف، وابن قانع ليس بمعتمد»[٥]، وقال في موضع آخر: «مبشر بن إسماعيل، ضعّفه ابن قانع، وهو أضعف منه»[٦].

---

(١) سؤالاته ٢٠١.

(٢) الميزان ٧/ ٣١٢.

(٣) الميزان ٤/ ١٤٧.

(٤) الميزان ٦/ ١٦.

(٥) هدي الساري ٤٤٣.

(٦) هدي الساري ٤٦٣.

• التطبيق (٢٠)

■ **في ترجمة: السَّري بن يحيى بن إياس الشيباني أبي الهيثم البصري،:**

قال الأزدي: «حديثه منكر». وتعقبه الإمام ابن عبد البر، والإمام الذهبي، وقال: «آذى أبو الفتح نفسه، وقد وقف أبو عمر بن عبد البر على قوله هذا، فغضب أبوعمر، وكتب بإزائه: السَّري بن يحيى أوثق من مؤلف الكتاب ـ يعني الأزدي ـ مائة مرة»[1].

• التطبيق (٢١)

■ **في ترجمة: العلاء بن هارون الواسطي:**

حيث قال فيه أبو زرعة: «ثقة»[2].

وخالفه الأزدي فذكره في الضعفاء وقال: «مضطرب الحديث»، وصنيع الأزدي محل تأمل؛ لأنه غير عمدة وقد خالف أبا زرعة وهو أعلم منه بالرجال؛ لذا تعقبه الحافظ ابن حجر قائلاً: «فعل الأزدي غير عمدة مع توثيق أبي زرعة»[3].

• التطبيق (٢٢)

■ **في ترجمة: أبان بن إسحاق المدني:**

حيث قال فيه أبو الفتح محمد بن الحسن الأزدي: «متروك».

وهو جرح مردود؛ لأن الأزدي مُتكلم فيه إضافة إلى تشدده، وقد تعقبه الإمام الذهبي فقال: «لا يُترك، فقد وثقه أحمد والعجلي، وأبو الفتح يُسرف في الجرح.

---

(١) الميزان ٢/ ١١٨، تهذيب التهذيب ٣/ ٤٠١.

(٢) الجرح والتعديل ٦/ ٣٦٢/ ١٩٩٨.

(٣) تهذيب التهذيب ٨/ ١٧٢.

وله مصنف كبير إلى الغاية في المجروحين، جمع فأوعى، وجرّح خلقاً لم يسبقه أحد إلى التكلم فيهم، وهو المُتكلم فيه»[1].

وفي ترجمة: أحمد بن شبيب بن سعيد الحَبَطِي، قال الأذي فيه: «منكر الحديث غير مرضي».

وتعقبه الحافظ ابن حجر، فقال: «لا عبرة بقول الأزدي؛ لأنه هو ضعيف، فكيف يُعتمد في تضعيف الثقات»[2].

وفي ترجمة: إسرائيل بن موسى البصري، قال الأزدي فيه: «فيه لين»، وتعقبه الحافظ ابن حجر، فقال: «الأزدي لا يُعتمد إذا انفرد فكيف إذا خالف»[3][4].

• التطبيق (٢٣)

■ **في ترجمة: جعفر بن محمد بن جعفر العباسي المحدِّث:**

حيث غمزه تميم بن أحمد بن أحمد البَنْدَنيجي بأنه زوَّر سماعاً في جزء.

وهو جرح مفسر مردود؛ لأن تميماً فيه نظر، وقد تعقبه الحافظ ابن حجر، فقال: «تميم تقدم في ترجمته أنه ضعيف، وأن ابن الأخضر كذبه، فكيف يُحتج بتجريحه؟!»[5].

• التطبيق (٢٤)

■ **في ترجمة: حماد بن أسامة الكوفي أبي أسامة:**

حيث رماه سفيان بن وكيع بسرقة الحديث.

---

(١) الميزان ١/٦١.

(٢) هدي الساري ٣٨٦.

(٣) هدي الساري ٣٩٠.

(٤) انظر أيضاً تعقب الحافظ ابن حجر له في: ترجمة حماد بن دليل المدائني، تهذيب التهذيب ٣/٨.

(٥) اللسان ٢/١٥٨.

وهو جرح مردود؛ لأن سفيان ضعيف، وقد تعقبه الحافظ ابن حجر، فقال: «شذَّ الأزدي فذكره في الضعفاء، وحكى عن سفيان بن وكيع قال: كان أبو أسامة يتتبع كتب الرواة فيأخذها وينسخها، قال سفيان بن وكيع: إني لا أعجب، كيف جاز حديثه؟! كان أمره بيناً، وكان من أسرق الناس لحديث جيد انتهى، وسفيان بن وكيع لا يُعتد به، كما لا يُعتد بالناقل عنه وهو أبو الفتح الأزدي، مع أنه ذكر هذا عن ابن وكيع بالإسناد، وأبو أسامة قد قال أحمد فيه: كان ثبتاً ما كان أثبته، لا يكاد يخطئ»[1].

• التطبيق (٢٥)

■ **في ترجمة: جرير بن عبد الحميد بن قُرْط الضَّبِّي الرازي أبي عبد الله:**

حيث ذكر سليمان ابن داود الشَّاذكُونِي البصري ما يدل على تدليسه.

وهو مردود؛ لأن الشَّاذكُونِي فيه نظر، وقد تعقبه الحافظ ابن حجر فقال: «روى الشَّاذكُونِي عنه ما يدل على التدليس، لكن الشَّاذكُونِي فيه مقال»[2].

• التطبيق (٢٦)

■ **في ترجمة: حميد بن أبي حميد الطويل أبي عبيدة:**

حيث قال سفيان بن عيينة: «كان عندنا شُوَيِّب بصري، يقال له: دُرُسْت، فقال لي: إن حميداً قد اختلط عليه ما سمع من أنس، فأسأل حميداً عنها فيقول: سمعت أنساً إلا شيئاً يسيراً، فكنت أقول له: أخبرني

---

(١) هدي الساري ٣٩٩.

(٢) هدي الساري ٣٩٥.

بما شيءت عن غير أنس، فأسأل حميداً عنها، فيقول: سمعت أنساً»[1].

وهو جرح مردود؛ لأن دُرُسْت لا شيء، وقد تعقبه الحافظ ابن حجر فقال: «حكاية سفيان عن دُرُسْت ليست بشيء، فإن دُرُسْت هالك»[2].



(١) تهذيب التهذيب ٣/٣٦.
(٢) تهذيب التهذيب ٣/٣٦.

المبحث الثاني

القرائن المتعلقة بمعرفته بالراوي

القرينة الأولى: تمام سبر المعدل لمرويات الراوي.

القرينة الثانية: تتلمذ المعدل على الراوي.

القرينة الثالثة: بلدية المعدل للراوي.

القرينة الرابعة: الجرح بعدم معرفة الراوي.

المبحث الثاني

القرائن المتعلقة بمعرفته بالراوي

يترجح التعديل باختصاص المعدل بمعرفة زائدة بالراوي منها طول صحبته للراوي، أو لأنه بلديه، أو أكثر سبراً لمروياته من المجرح، أو لتأخر وفاة المعدل عن المجرح، وفي ذلك يقول الحافظ ابن حجر: «القسم الثاني فيمن ضعف بأمر مردود كعدم الاعتماد على المضعف لكونه قليل الخبرة بحديث من تكلم فيه، أو بحاله، أو لتأخر عصره، ونحو ذلك»[1]، ومن قرائنه:

[٥] القرينة الأولى

تمام سبر المعدل لمرويات الراوي

• التطبيق (٢٧)

■ في ترجمة: إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمٰن بن عوف الزهري، وعُقيل بن خالد الأيلي:

حيث تكلم فيهما الإمام يحيى بن سعيد القطان، وردوا صنيعه؛ لأن أهل التعديل أعلم بهما منه، فقد قال عبد الله بن أحمد: «سمعت أبي يذكره: قال: ذُكر عند يحيى بن سعيد: عُقيل، وإبراهيم بن سعد، فجعل كأنه يضعفهما، يقول: عُقيل وإبراهيم بن سعد؟! عُقيل وإبراهيم بن سعد، قال أبي: وأيش ينفع هذا؟! هؤلاء ثقات لم يخبرهما يحيى»[2].

(١) هدي الساري ٤٦٠.

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال ١/٢٤٦/٧٧.

• التطبيق (٢٨)

■ في ترجمة: يحيى بن أبي طالب جعفر بن الزِّبْرِقان:

حيث قال فيه موسى بن هارون: «أشهد أنه يكذب»، وصنيعه محل تأمل؛ فالذي يظهر أنه لم يخبر حاله؛ لذا قال فيه الدارقطني: «لا بأس به، لم يطعن فيه أحد بحجة»[١]، وقال الذهبي: «الدارقطني من أخبر الناس به»[٢]، وسياق كلام الدارقطني يدل عليه حيث ذكر إنه تحقق مما قيل فيه، ولا يكون إلا بسبر مروياته.

ولعل موسى لم يقف على متابع لبعض مرويات يحيى فكذبه، في حين وقف عليه غيره، كما في ترجمة همام بن يحيى الآتية، وقيل إن مراد موسى: الكذب في كلامه، قال الذهبي: «عنى في كلامه ولم يعن في الحديث، والله أعلم»[٣].

• التطبيق (٢٩)

■ في ترجمة: عبد الله بن فَرّوخ:

حيث قال فيه أبو حاتم: «مجهول»[٤].

والذي يظهر أن لم يخبر حاله، بدليل أنه لم يذكر له راوياً غير مبارك بن أبي حمزة، وحكم على مبارك أيضاً في الموضع نفسه بقوله: «مجهول»، وقد روى عدد من الرواة عن عبد الله وأخرج له الإمام مسلم، وغيره؛ لذا فإن الإمام الذهبي تعقب أبا حاتم قائلاً: «بل صدوق مشهور، حدث عنه جماعة، ووثقه العجلي»[٥].

---

(١) سؤالات الحاكم ٢٣٩.

(٢) الميزان ٤/ ٣٨٧.

(٣) الميزان ٤/ ٣٨٧.

(٤) الجرح والتعديل ٥/ ١٣٧/ ٦٣٨.

(٥) الميزان ٢/ ٤٧١.

• التطبيق (٣٠)

■ في ترجمة: همام بن يحيى بن دينار العَوْذي أبي عبد الله:

حيث ضعفه يحيى بن سعيد القطان، قال عمرو بن علي: «كان يحيى بن سعيد لا يُحدث عن همام، وكان عبد الرحمٰن يحدث»[1].

وصنيعه محل تأمل؛ فالذي يظهر أنه لم يخبر حاله، وقد رجع عن كلامه فيه.

ولذا تعقبه النقاد فقال الإمام عبد الرحمٰن بن مهدي: «ظلم يحيى بن سعيد همام بن يحيى، لم يكن له به علم ولا مجالسة»[2]، وقال عفان: «كان يحيى بن سعيد يعترض على همام في كثير من حديثه، فلما قدم معاذ نظرنا في كتبه فوجدناه يُوافق هماماً في كثير مما كان يُنكره، فكف يحيى بعد عنه»[3].

• التطبيق (٣١)

■ في ترجمة: سُهيل بن أبي صالح ذكوان السمان:

حيث قال علي بن المديني: «سمعت يحيى - وسُئل عن سُهيل بن أبي صالح ومحمد بن عمرو - فقال: محمد أعلى»[4].

وردوا صنيع يحيى القطان؛ لأن أهل التعديل أعلم بالراوي منه، فقد قال محمد بن علي الوراق: «سمعت أحمد بن حنبل سُئل، فقيل له: سُهيل بن أبي صالح كيف حديثه؟ صالح، قيل له: إن يحيى القطان يُقدم محمد بن عمرو على سُهيل! فقال: لم يكن له بسُهيل علم، وقد كان

---

(١) تهذيب التهذيب ١١/ ٦٠.

(٢) تهذيب التهذيب ١١/ ٦٠.

(٣) تهذيب التهذيب ١١/ ٦٠.

(٤) ضعفاء العقيلي ٦٥٩.

جالس محمد بن عمرو»[1].

• التطبيق (٣٢)

▪ في ترجمة: حميد بن الربيع بن حميد الخزاز أبي الحسن اللخمي الكوفي قدم بغداد:

حيث تكلم فيه الإمام ابن معين، وتعقبه الإمام أحمد محتجاً بمعرفته الخاصة به؛ لأنه جالسه، ورافقه، فقد قال المَروُّذي: «سألت أحمد بن حنبل عن حميد الخزاز؟ فقلت له: إن يحيى يتكلم فيه، قال: ما علمته إلا ثقة، قد كنا نقدم عليه إلى الكوفة فننزل عنده فيُفيدنا عن المحدثين، ثم قدم إلى بغداد ليسمع التفسير من حسين المَرْوَزي فنزل عندي وطبخنا له كُرُنْبِية فلما كان الليلة الثانية طبخنا له كُرُنْبِية[2] فلما كان الليلة الثالثة طبخنا له كُرُنْبِية، فقال: يا أبا عبد الله ما يحسنون بيتكم يطبخون إلا كُرُنْبِية! قال، فقلت له: إني سمعتك تقول بالكوفة: إن نساء آل خراسان يُجيدون طبخ الكُرُنْبِية»[3].

وقال المَروُّذي أيضاً: (سألت أبا عبد الله عن حميد الخزاز؟ قال: كنا نزلنا عليه أنا وخلف أيام أبي أسامة، وكان أبو أسامة يكرمه، قلت: يكتب عنه؟ قال: أرجو وأثنى عليه، قلت: إني سألت يحيى عنه فحمل عليه حملاً شديداً، وقال: «رجل سرق كتاب يحيى بن آدم من عُبيد بن يعيش ثم ادعاه، قلت: يا أبا زكريا أنت سمعت عُبيد بن يعيش يقول هذا؟ قال: لا ولكن بعض أصحابنا أخبرني»، ولم يكن عنده غير هذا؟! فغضب أبو عبد الله وقال: سبحان الله! يُقبل مثل هذا عليه؟! يسقط رجل

---

(١) ضعفاء العقيلي ٦٥٩.

(٢) الكُرُنْبِية، هي: السِّلْق طعام يطبخ من بقلة مائية حلوة الطعم، والبري منه مرُّ الطعم، وعلاج لسم الأفاعي. لسان العرب، والقاموس المحيط، مادة: كرب، وسلق.

(٣) تاريخ بغداد ٨/ ١٦٢.

مثل هذا، قلت: يكتب عنه؟ قال: أرجو[1].

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: «كان أبي يحسن القول في حميد الخزاز، وقال: كان يطلب معنا الحديث، ورأيته على باب أبي أسامة يُفيد الناس»[2].

[٦] القرينة الثانية

تتلمذ الناقد المعدل على الراوي

هذا هو الأصل في الباب إذا لم تعارض هذه القرينة بأقوى منها سيما إذا فُسر الجرح بقادح مؤثر كلي، **ومن تطبيقاته:**

• التطبيق (٣٣)

■ في ترجمة: **محمد بن أحمد بن الحسين بن القاسم بن الغِطْرِيف أبي أحمد الجُرجاني الحافظ:**

حيث ذكره ابن الصلاح في علوم الحديث في النوع الثاني والستين معرفة من خلط في آخر عمره، فقال: «ممن بلغنا عنه ذلك من المتأخرين أبو أحمد الغِطْرِيفي الجرجاني وأبو طاهر حفيد الإمام ابن خزيمة فقد ذكر الحافظ أبو علي البَرْذَعِي في معجمه انهما اختلطا في آخر عمرهما»[3].

وقد تعقبه العراقي مستدلاً بصنيع السهمي حيث ذكره في تأريخ جرجان ولم يذكر فيه اختلاطاً[4] وهو أعرف به؛ لأنه من شيوخه، قال العراقي: «أما الغِطْرِيفي فلم أر من ذكره فيمن اختلط غير ما حكاه المصنف عن الحافظ أبي علي البَرْذَعِي، وقد ترجمه الحافظ حمزة

---

(١) تاريخ بغداد ٨/ ١٦٢.

(٢) تاريخ بغداد ٨/ ١٦٢.

(٣) ٣٩٧.

(٤) ١٠٢٠.

السهمي في تاريخ جرجان فلم يذكر عنه شيئاً من ذلك وهو أعرف به فإنه أحد شيوخ حمزة»[1].

• التطبيق (٣٤)

■ **في ترجمة: عَتّاب بن بشير الجَزَري أبي الحسن:**

حيث تركه ابن مهدي بأخرة، وكف الإمام أحمد عن حديثه، ثم رجع عن ذلك لما بلغه أنه من شيوخ الحافظ عبد الله بن محمد بن علي بن نفيل أبي جعفر النُفيلي الحرّاني؛ لأنه أعرف بأهل بلده، ووهم عَتّاب قليل يُحتمل له، قال الآجُرِّي: (قال أبو داود: سمعت أحمد يقول: «تركه ابن مهدي بأخرة»، قال أبو داود: ورأيت أحمد كفّ عن حديثه وذلك أن الخطابي حدثه عنه بحديث، فقال لي أحمد: «أبو جعفر يعني النُفيلي يُحدث عنه؟ قلت: نعم، قال: أبو جعفر أعلم به)[2]، وفي رواية: «ذاك أن الخطابي حدثه عنه بأحاديث روى عن عبد الملك حديثاً منكراً، وعن فلان، سمّاه أحمد»[3].

• التطبيق (٣٥)

■ **في ترجمة: عمرو بن يحيى بن عمارة المازني:**

حيث قال فيه الإمام ابن معين: «صُويلح، وليس بالقوي»[4]، وهو جرح مبهم يُخالف تعديل غالب النقاد سيما الإمام شعبة، والإمام مالك وهما به أعرف؛ لأنه شيخهما، وعدله الإمام أبو حاتم ـ مع تشدده ـ، قال ابن أبي حاتم: «سألت أبي عن عمرو بن يحيى بن عمارة المازني؟

(١) التقييد والإيضاح ٤١١.
(٢) سؤالات أبي داود ٢٧٢/٣١٦، وسؤالات الآجري ١٧٩٠.
(٣) سؤالات أبي داود ٢٧٢/٣١٦.
(٤) الدارمي ١/١٣٧/٤٥٦.

فقال: صالح، وقال مرة: هو ثقة»[1]، ولذا قال الإمام الذهبي فيه: «من شيوخ مالك وثقوه... وعمرو ثقة، حدث عنه شعبة وابن عيينة والناس»[2].

• التطبيق (٣٦)

■ **في ترجمة: محمد بن إسحاق بن منصور بن أبي يعقوب الكِرماني أبي عبد الله:**

حيث قال فيه الإمام أبو حاتم: «هو مجهول»[3]، وصنيعه محل تأمل؛ لأن الكِرماني من شيوخ الإمام البخاري في الصحيح، وهو أعرف به، وقال الإمام الدارقطني فيه: «ثقة»[4].

لذا تعقب الذهبي أبا حاتم بقوله: «بل هو صدوق مشهور من شيوخ البخاري»[5]، والذي يظهر أنه ثقة؛ لتوثيق الدارقطني، قال الحافظ ابن حجر فيه: «ثقة»[6].

• التطبيق (٣٧)

■ **في ترجمة: محمد بن الحكم الأحول المروزي أبي عبد الله:**

حيث قال فيه الإمام أبو حاتم: «هو مجهول»[7]، وصنيعه محل تأمل؛ لأنه من شيوخ الإمام البخاري في الصحيح وهو أعرف به؛ لذا تعقبه الحافظ ابن حجر فقال: «قد عرفه البخاري، وروى عنه في صحيحه»[8].

---

(١) الجرح والتعديل ٦/ ٢٦٩.
(٢) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٥/ ٣٥٢.
(٣) الجرح والتعديل ٨/ ١٢٢.
(٤) سؤالات الحاكم ٤٧٩.
(٥) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٦/ ٣٧٣.
(٦) تقريب التهذيب ٥٧٢٤.
(٧) الجرح والتعديل ٧/ ٢٣٦.
(٨) هدي الساري ٤٣٨.

[٧] القرينة الثالثة

بلدية المعدل للراوي

الأصل أن أهل البلد المعتمدين في الجرح والتعديل أعلم بالراوي من غيرهم إلا إذا خُولفت هذه القرينة بأقوى منها، كأن يشتهر أهل هذا البلد بالتشدد، أو أن تكون بين الناقد وبلديه الراوي مشاحنة، أو أن ينتقل الراوي في آخر حياته إلى بلد المعدل، قال علي بن الحسين بن الجُنيد: «كان أحمد وابن معين يقولان في شيوخ الكوفيين ما يقول ابن نُمير[١] فيهم»[٢]، قال الذهبي: «يعني: يقتديان بقوله في أهل بلده»[٣].

وقال أبو بكر بن الأثْرم: «سمعت أبا عبد الله يُسأل عن: عبد العزيز بن عبيد الله الذي روى عنه إسماعيل بن عياش؟ فقال: كنت أظن أنه مجهول حتى سألت عنه بحمص فإذا هو عندهم معروف ولا أعلم أحداً روى عنه غير إسماعيل، وقالوا: من ولد صهيب»[٤]، وعبد العزيز حمصي.

وقال أبو زرعة الدمشقي: «سمعت أحمد بن حنبل، يُسأل: من الثبت في نافع: عُبيد الله، أم مالك، أم أيوب؟ فقدَّم عُبيد الله بن عمر، وفَضَّلَه بِلُقِي سالم والقاسم، وقال: هو من أهل البلد، يُريد أن أهل البلد أعلم بحديثهم»[٥].

ووجه الدلالة أن عُبيد الله تميّز بأمرين مجتمعين، هما: أنه بلدي نافع وكلاهما مدني، وأنه لقي سالم بن عبد الله بن عمر القرشي المدني

(١) هو: محمد بن عبد الله بن نُمير الكوفي الحافظ.
(٢) سير أعلام النبلاء ١١/٤٥٦.
(٣) سير أعلام النبلاء ١١/٤٥٦.
(٤) تهذيب الكمال ١٨/٣٤٦٢.
(٥) التأريخ ١٠٧٥.

الثقة الثبت أحد الفقهاء السبعة، والقاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق الثقة أحد الفقهاء بالمدينة، **ومن تطبيقات السابق:**

• التطبيق (٣٨)

■ في ترجمة: **عبد الله بن واقد الحراني أبي قتادة:**

حيث قال جعفر بن أبان: «سمعت أحمد بن حنبل يقول: أبو جعفر بن نُفيل يُحدث عن أبي قتادة، فقلت: أي شيء يصنع بهذا؟ فسمع أبو عبد الله فقال: دعه فإن القوم أعرف بأهل بلدهم، وأبو جعفر أهل أن يُقتدى به»[١].

• التطبيق (٣٩)

■ في ترجمة: **عتاب بن بشير الجَزَري الحراني:**

حيث لم يرو عنه عبد الرحمٰن بن مهدي، وروى عنه أبو جعفر النُفيلي الحراني، وسأل أبو داود الإمام أحمد عنه فقال: «كان عبد الرحمٰن كف عن حديثه، قلت: كيف تراه؟ قال: أبو جعفر يُحدث عنه يعني النُفيلي، قلت: نعم، قال: أبو جعفر أعلم به»[٢].

• التطبيق (٤٠)

■ في ترجمة: **عبد السلام بن حرب النهدي الكوفي:**

حيث تكلم فيه أهل بغداد.

وصنيعهم محل تأمل قد خالفوا فيه أهل الكوفة وهم أعلم به؛ لأنهم أهل بلده، فقد أورده العجلي في الثقات، وقال: «هو عند الكوفيين ثقة ثبت، والبغداديون يستنكرون بعض حديثه، والكوفيون أعلم به»[٣].

---

(١) المجروحون ٢/ ٣٠.

(٢) سؤالات أبي داود ١/ ٢٧٢.

(٣) ترتيب معرفة الثقات ٢/ ٩٤

• التطبيق (٤١)

■ **في ترجمة: أحمد بن عبد الملك بن واقد أبي يحيى الحراني:**

حيث تكلم فيه أهل بلده حرّان، ولم يُعتمد كلامهم فيه؛ لأنهم يتشددون في الجرح فيُضعفون الراوي بغير مؤثر لا سيما أن هذا الراوي قد انتقل في آخر حياته إلى بلد المعدل، ومات فيها، قال الميموني: «قلت لأحمد بن حنبل: يا أبا عبد الله، أحمد بن عبد الملك بن واقد؟ فقال لي: قد مات عندنا، ورأيته كيساً وما رأيت بأساً، رأيته حافظاً لحديثه، قلت: ضبطه؟ قال: هي أحاديث زهير، وما رأيت إلا خيراً وصاحب سنة، قد كتبنا عنه، قلت: أهل حرّان يُسيئون الثناء عليه! قال لي: أهل حرّان قَلّما يرضون عن إنسان؛ هو يغشى السلطان بسبب ضيعة له، فرأيت أمره عند أبي عبد الله حسناً، يتكلم فيه بكلام حسن»[١].

• التطبيق (٤٢)

■ **في ترجمة: محمد بن عثمان بن أبي شيبة الكوفي:**

حيث تكلم فيه بلديه: الحافظ مُطين، ولم يُعتمد كلامه فيه؛ لأن بينهما مشاحنة، قال الإمام ابن عدي: «كان محمد بن عبد الله الحضرمي مطين، يُسيء الرأي فيه، ويقول: عصا موسى تلقف ما يأفكون، وسألت عَبْدان عنه؟ فقال: كان يخرج إلينا كتب أبيه المسند بخطه في أيام أبيه وعمه فيسمعه من أبيه، قلت له: وكان إذ ذاك رجلاً؟ قال: نعم» وقال أيضاً: «محمد بن عثمان هذا على ما وصفه عَبْدان لا بأس به، وابتلى مطين بالبلدية؛ لأنهما كوفيان جميعاً، قال فيه ما قال، وتحول محمد بن عثمان بن أبي شيبة إلى بغداد وترك الكوفة، ولم أر له حديثاً منكراً فأذكره»[٢].

---

(١) تاريخ بغداد ٤/ ٢٦٦.

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال ٦/ ٢٩٥.

[٨] القرينة الرابعة

الجرح بعدم معرفة الراوي

يحكم الأئمة النقاد على الرواة بمصطلحات دقيقة المعنى تبين أحوال الرواة، وتُظهر مدى معرفة النقاد بهم؛ لذا فإن الناقد منهم إذا لم تكن له معرفة بالراوي ولا مروياته قال فيه: «لا أعرفه» ولا يحكم عليه بالجهالة؛ لأنها مبنية على سبر مرويات الراوي، قال الحافظ ابن حجر: «من عادة الأئمة أن يعبروا في مثل هذا بقولهم: لا نعرفه، أو لا نعرف حاله، وأما الحكم عليه بالجهالة فمعنى زائد لا يقع إلا من مطلع عليه أو مجازف»[١]، لكن إذا لم يوقف على تعديل معتمد للراوي فلا فرق بين هذا الحكم والحكم عليه بالجهالة، فمن لم يعرفهم الأئمة النقاد لا تفيده معرفة غير نقاد المحدثين.

ويتضح المقصود بما ■ **في ترجمة: داود بن عمرو الضّبي**:

حيث قال ابن مُحْرز: «سمعت يحيى، وسُئل عن: داود بن عمرو الضّبي؟ فقال: لا أعرفه، من أين هو؟ قلت: ينزل المدينة، قال: مدينتنا أو مدينة الرسول؟ قلت: مدينة أبي جعفر، قال: عمن يحدث؟ قلت: عن منصور بن الأسود، وصالح بن عمر، ونافع بن عمر، فقال: هذا شيخ كبير، من أين هو؟

قلت: من آل المسيب، فقال: أما لهذا أحد يعرفه؟ قلت: بلى، بلغني عن سَعْدويه أنه سُئل عنه فقال: ذاك المشؤم ما حدث بعد، وعرفه، فقال: سَعْدويه أعرف بمن كان يطلب الحديث معه منا، ثم بلغني عن يحيى بعد، أو سمعته، وسُئل عنه، فقال: لا بأس به»[٢].

وهذه تطبيقات تُبين أن الراوي قد تخفى حاله على ناقد، ويكون معروف العدالة عند غيره من المعتمدين في الجرح والتعديل.

---

(١) اللسان ١/٥٤٨، ترجمة: إسماعيل بن محمد بن إسماعيل الصّفّار النحوي.
(٢) ١/١٩٣.

• التطبيق (٤٣)

■ **في ترجمة: عبد الرحمٰن بن عبد الله الغافقي أمير الأندلس:**

حيث قال فيه الإمام ابن معين: «لا أعرفه»[١].

والذي يظهر أنه لم يطلع على حقيقة أمره، ولهذا عدل عن الحكم عليه بالجهالة، يقول الحافظ ابن عدي: «إذا قال مثل ابن معين لا أعرفه، فهو مجهول غير معروف، وإذا عرفه غيره لا يعتمد على معرفة غيره؛ لأن الرجال بابن معين تسبر أحوالهم»[٢]، وأراد ابن عدي أن معرفة غير المعتمدين في الجرح والتعديل في هذه الحال لا تُفيد بدليل صنيعه التالي عند ترجمة سفيان بن عقبة.

والأصل جهالة حال من لا يعرفه الإمام ابن معين أو غيره من جهابذة النقاد إذا لم يوقف على تعديل معتمد له، وعبد الرحمٰن قد عرفه ابن يونس، وذكره ابن خلفون في الثقات.

وقد سقطت لفظة: «مثل» من كلام ابن عدي في نسخة تهذيب التهذيب، ولذا علق الحافظ ابن حجر على كلام ابن عدي بقوله: «لا يتمشى في كل الأحوال فرب رجل لم يعرفه ابن معين بالثقة والعدالة وعرفه غيره فضلاً عن معرفة العين، لا مانع من هذا، وهذا الرجل قد عرفه ابن يونس وإليه المرجع في معرفة أهل مصر والمغرب، وقد ذكره ابن خلفون في الثقات»[٣].

• التطبيق (٤٤)

■ **في ترجمة: سفيان بن عقبة الكوفي:**

حيث قال فيه الإمام ابن معين: «لا أعرفه»[٤].

---

(١) تأريخ الدارمي ٤٨١.

(٢) الكامل ٥/ ٤٨٥/ ١١٢٥.

(٣) تهذيب التهذيب ٦/ ١٩٧.

(٤) تأريخ الدارمي ٣٧٠.

وقد عرفه الإمام ابن عدي فقال: «قول يحيى بن معين: لا أعرفه، إنما يعني أنه لم يره ولم يكتب عنه، فلم يخبر حاله، وهو عندي لا بأس به وبرواياته»[1].

• التطبيق (٤٥)

■ **في ترجمة: الجراح بن مَلِيح البَهْراني الحمصي:**

حيث قال عثمان بن سعيد الدارمي: «سألت يحيى بن معين عن الجراح بن مَلِيح البَهْراني الحمصي؟ فقال: لا أعرفه»[2].

وقد عرفه غيره، فقال الإمام ابن عدي: «قول يحيى بن معين: لا أعرفه، كأن يحيى إذا لم يكن له علم ومعرفة بأخباره ورواياته يقول: لا أعرفه، والجراح بن مَلِيح هو مشهور في أهل الشام وهو لا بأس به وبرواياته وله أحاديث صالحة جياد»[3].

وقال أبو حاتم فيه: «صالح الحديث»[4]، وقال النسائي: «ليس به بأس»[5].

ويظهر أن الإمام يحيى بن معين قد عرفه بعد ذلك، ففي موضع آخر قال فيه: «ليس به بأس»[6].

• التطبيق (٤٦)

■ **في ترجمة: نوح بن المختار:**

حيث قال فيه الإمام أبو حاتم: «شيخ لا يُعرف»[7].

---

(١) الكامل ٤/ ٤٧٥/ ٨٤١.

(٢) ٢١٤.

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال ٢/ ٤٠٨.

(٤) الجرح والتعديل ٢/ ٥٢٣.

(٥) تهذيب التهذيب ٢/ ٦٠.

(٦) رواية الدُّوري ٥٣٥٧، وابن الجنيد ٥٢٤.

(٧) الجرح والتعديل ٨/ ٤٨٣.

وقد عرفه الإمام يحيى بن معين فقال: «ثقة»[1]؛ لذا قال الذهبي: «قال أبو حاتم: «لا يُعرف»، وليس بجرح، فقد عرفه يحيى ووثقه»[2].

• التطبيق (٤٧)

■ **في ترجمة: موسى بن داود البصرى صاحب اللؤلؤ:**

حيث قال فيه الإمام أبو حاتم: «مجهول لا أعرفه»[3].

وقد عرفه الإمام يحيى بن معين فقال: «ثقة»[4]؛ لذا قال الإمام الذهبي: «ما ضره عدم معرفة أبي حاتم له مع توثيق مثل يحيى له»[5].

• التطبيق (٤٨)

■ **في ترجمة: محمد بن مسعود:**

حيث قال فيه الإمام أبو حاتم: «مجهول»[6].

وتعقبه الإمام الذهبي قائلاً: «ما هو بمجهول، هو العجمي نزيل طرسوس صدوق كبير المحل ولكن ما عرفه أبو حاتم»[7].

• التطبيق (٤٩)

■ **في ترجمة: عمر بن عثمان بن عمر أبي حفص التيمي المدني:**

حيث قال فيه الإمام يحيى بن معين: «ما أعرفه»[8]، ووافقه ابن

---

(١) الجرح والتعديل ٨/ ٤٨٣.

(٢) ميزان الإعتدال في نقد الرجال ٧/ ٥٥.

(٣) الجرح والتعديل ٨/ ١٤١.

(٤) الجرح والتعديل ٨/ ١٤١.

(٥) ميزان الإعتدال في نقد الرجال ٦/ ٥٤١.

(٦) الجرح والتعديل ٨/ ١٠٦.

(٧) ميزان الإعتدال في نقد الرجال ٦/ ٣٣١.

(٨) تأريخ الدارمي ٢٩.

عدي فقال: «هو كما قال»[1]، وقال ابن أبي حاتم: «يعني أنه مجهول»[2].

وصنيع ابن أبي حاتم محل تأمل، وتقدم تحرير هذه المسألة[3]، ولعله لم يقف على تعديل معتمد للراوي.

وقد عرفه غيرهم فذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «مستقيم الحديث»[4]، وقال الحافظ ابن حجر: «قول ابن عدي: هو كما قال، عجيب، فقد عرفه غيرهما حق المعرفة»[5].

• التطبيق (٥٠)

■ في ترجمة: عمرو بن الوليد الأغضف:

حيث قال فيه الإمام يحيى بن معين: «كان قاضياً لم أكتب عنه، لا أعرفه»[6].

ويظهر أن الإمام قد عرفه بعد ذلك، حيث ذكر البخاري عنه أنه قال: «كان على قضاء فارس وما أرى به بأساً»[7].

وكذا روى ابن أبي حاتم، فقال: «أنا عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل ـ فيما كتب إليّ ـ قال: سألت يحيى بن معين عن عمرو بن الوليد الأغضف؟ فقال: كان على قضاء فارس ما أرى به بأساً»[8].

وقال ابن عدي: «له أحاديث حسان غرائب وأرجو أنه لا بأس به»[9].

---

(١) الكامل ٦/ ١٣١.
(٢) الجرح والتعديل ٦/ ١٢٤/ ٦٧٤.
(٣) في تمهيد هذه القرينة.
(٤) ٨/ ٤٤١.
(٥) تهذيب التهذيب ٧/ ١٣١.
(٦) من كلام أبي زكريا الدقاق ١٧.
(٧) التأريخ الكبير ٦/ ٣٧٩/ ٢٦٩٧.
(٨) الجرح والتعديل ٦/ ٢٦٦.
(٩) الكامل في ضعفاء الرجال ٥/ ١٤٥.

المبحث الثالث

القرائن المتعلقة بتشدده

القرينة الأولى: شهرة المجرح بالتشدد.

القرينة الثانية: تفسير الجرح بما يدل على التشدد فيه.

القرينة الثالثة: شهرة المعدل بالتشدد.

المبحث الثالث

القرائن المتعلقة بتشدده

[٩] القرينة الأولى

شهرة المجرح بالتشدد

المتكلمون في الرواة على مراتب من حيث التشدد والتوسط والتساهل، والصنف الأول هم المقصودون هنا، ووصفوا بالتشدد؛ لأنهم يحطون الراوي عن مرتبته بغلط لا يقتضي إنزاله عنها أو يُفسرون الجرح بما لا يُؤثر في الراوي من حيث الضبط والعدالة، أو قد يُجهِّل أحدهم الراوي الذي لا يعرفه، مع شهرة هذا الراوي بالثقة؟! وقد يكون صحابياً كما يصنع ذلك ابن حزم، وكذا أبو حاتم الرازي لكن له مصطلح خاص في المجهول، قال الحافظ ابن حجر: «كذا يصنع أبو حاتم في جماعة من الصحابة يطلق عليهم اسم الجهالة، لا يُريد جهالة العدالة وإنما يُريد أنه من الأعراب الذين لم يرو عنهم أئمة التابعين»[(١)].

ولذا يُرجِّح الأئمة النقاد التعديل بقرينة تشدد الناقد، فلا يعتدون بكلامه المخالف لتعديل الأئمة النقاد إلا بجرح مفسّر مؤثر، يقول الإمام الذهبي: «الثقات الذين تكلم فيهم من لا يُلتفت إلى كلامه في ذلك الثقة؛ لكونه تعنت فيه، وخالف الجمهور من أولي النقد والتحرير فإنّا لا ندّعي العصمة من السهو، والخطأ في الاجتهاد في غير الأنبياء»[(٢)].

---

(١) لسان الميزان ٦/ ١٢ ترجمة: مُدْلاج بن عمرو السلمي البدري.

(٢) مقدمة الميزان ١/ ٣.

ومِمن عُرف بذلك: الإمام مالك، حيث يقول محمد بن عبد الله بن نُمير: «ما أحد قاسٍ قوله في الرجال غير مالك بن أنس، كان لا يُحدث عمن لم يكن عنده، ولا يُحدث عمن ليس عنده صاحب حديث»[1].

وكذا: يحيى بن سعيد القطان، وسعد بن إبراهيم الزُهري ـ في أهل المدينة ـ وشعبة بن الحجاج، وعفّان بن مسلم الصفّار، وأبو نُعيم الفضل بن دُكين، وابن المديني، وأبو حاتم، وأبو زرعة، وابن حبان في المجروحين، والأزدي، وابن حزم، وأهل حرّان **كما في التطبيقات التالية**:

• التطبيق (٥١)

■ **في تراجم: أهل المدينة:**

حيث إن سعد بن إبراهيم الزُهري ـ ثقة ـ، يُكثر الوقيعة فيهم.

وقد ردّوا صنيعه؛ لأنه متشدد فيهم، وقد تعقبه شعبة بن الحجاج ـ مع تشدده ـ فقال: «ما رأيت أحداً أوقع في رجال أهل المدينة من سعد بن إبراهيم، ما كنت أرفع له رجلاً منهم، إلا كذبه»[2].

• التطبيق (٥٢)

■ **في ترجمة: أحمد بن عبد الملك بن واقد الحراني أبي يحيى:**

فقد تكلم فيه أهل حرّان، وهم أهل بلده؟!

وقد ردّوا صنيعهم؛ لأنهم متشددون يستندون في كلامهم على ما لا يُؤثر، وقد تعقبهم الإمام أحمد، حيث يقول الميموني: «قلت لأحمد بن حنبل: يا أبا عبد الله: أحمد بن عبد الملك بن واقد؟ فقال لي: قد مات عندنا، ورأيته كيِّساً، وما رأيت إلا خيراً وصاحب سُنَّة، قد كتبنا عنه،

---

(١) معرفة الرجال لابن محرز ٢/ ٧٧٩.

(٢) الكامل ١/ ١٣٧.

قلت: أهل حرّان يُسيئون الثناء عليه، قال لي: **أهل حرّان قَلّما يرضون عن إنسان** هو يغشى السلطان بسبب ضيعة له، فرأيت أمره عند أبي عبد الله حسناً يتكلم فيه بكلام حسن»[١]

• التطبيق (٥٣)

■ **في ترجمة: شَريك بن عبد الله النَخعي الكوفي:**

حيث لم يكن شيئاً عند يحيى القطان.

وردّه الإمام يحيى بن معين بقوله: «لم يكن شَريك عند يحيى بشيء، وهو ثقة»[٢].

يقول علي بن المديني: «إذا اجتمع يحيى بن سعيد، وعبد الرحمٰن بن مهدي على ترك رجل لم أحدث عنه، فإذا اختلفا أخذت بقول عبد الرحمٰن؛ لأنه أقصدهما، وكان في يحيى شدة»[٣].

• التطبيق (٥٤)

■ **في ترجمة: عبد ربه بن نافع الحناط أبي شهاب الصغير:**

حيث قال فيه يحيى القطان: «لم يكن بالحافظ».

وقد ردّوا كلامه؛ لأنه متشدد، وقد تعقبه الإمام الذهبي فقال: «أبو شهاب الحناط الصغير متفق على ثقته إلا ما كان من تعنت القطان»[٤].

• التطبيق (٥٥)

■ **في ترجمة: وهب بن جرير الأزدي البصري:**

حيث كذبه عفّان بن مسلم.

---

(١) تأريخ بغداد ٤/٢٦٦.

(٢) الدقاق ٣١.

(٣) تهذيب التهذيب ٦/٢٥١.

(٤) الميزان ٤/٢٢٥، ٧/٣٨٠ ترجمة: أبي شهاب الكبير موسى بن نافع.

وقد ردّوا صنيعه؛ لأنه متشدد في الجرح[1]، وقد تعقبه علي بن المديني ـ مع تشدده ـ حيث يقول الآجُرِّي: «قلت لأبي داود: بلغك عن عفّان إنه ليُكَذِّب وهب بن جرير؟! فقال: حدثني عباس العَنْبَرِي قال: سمعت علياً يقول: أبو نُعيم، وعفّان صدوقان، لا أقبل كلامهما في الرجال؛ هؤلاء لا يدعون أحداً إلا وقعوا فيه»[2].

• التطبيق (٥٦)

■ في ترجمة: **أفلح بن سعيد المدني القُبَائي**:

حيث أورده ابن حبان في المجروحين، وقال: «يروي عن الثقات الموضوعات، وعن الأثبات الملزقات، لا يحل الاحتجاج به ولا الرواية عنه بحال»[3].

وأورد في ترجمته حديثاً هو في صحيح الإمام مسلم[4] من طريق أفلح؟!

وصنيع ابن حبان محل تأمل، وهو معروف بالتشدد في كتابه «المجرحين» كشهرته بالتساهل فيمن اقتصر على مجرد ذكرهم في كتابه الثقات! وقد تعقبه الإمام الذهبي فقال: «ابن حبان ربما قصب الثقة حتى لا يدري ما يخرج من رأسه»[5].

وقد ناقض ابن حبان نفسه فذكر أفلح في كتابه «الثقات»[6].

---

(١) سيأتي ما يدل على تشدد عفّان من كلام الإمام أحمد في التطبيق رقم: ٦٦.
(٢) سؤالاته ٩٨٠.
(٣) ١/ ١٩٩.
(٤) (٢٨٥٧).
(٥) الميزان ١/ ٢٧٤.
(٦) ٨/ ١٣٤

• التطبيق (٥٧)

■ في ترجمة: **إبراهيم بن محمد بن يوسف الفِرْيابي:**

حيث تكلم فيه الأزدي.

وقد ردّوا كلامه؛ لأنه متشدد إضافة إلى ضعفه في نفسه، وقد تعقبه الإمام الذهبي، فقال: «لا يُلتفت إلى قول الأزدي؛ فإن لسانه في الجرح رَهَقاً[1]»[2]، وتقدم كلام الأئمة في الأزدي[3].

• التطبيق (٥٨)

■ في ترجمة: **إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السَّبِيعي:**

حيث ضعفه يحيى القطان، وابن المديني وابن حزم.

وقد ردّوا صنيعهم؛ لأنهم خالفوا جمهور النقاد بلا حجة، وقد تعقبهم الإمام الذهبي، فقال: «مشى علي ـ ابن المديني ـ خلف أستاذه يحيى بن سعيد، وقفى أثرهما أبو محمد ابن حزم وقال: ضعيف...، فلا يُلتفت إلى ذلك بل هو ثقة»[4].

• التطبيق (٥٩)

■ في ترجمة: **القاسم بن عيسى بن إبراهيم الطائي الواسطي:**

حيث قال ابن حزم فيه: «مجهول»[5].

وقد ردّوا كلامه؛ لأنه متشدد معروف بتجهيل الثقات الذين لا يعرفهم، وقد تعقبه الحافظ ابن حجر فقال: «أفرط ابن حزم كعادته

---

(١) المراد به: العجلة والجرأة على جرح الرواة بلا حجة، قال صاحب القاموس: «الرَّهَق، محركة: السفه، والخفة، وركوب الشر والظلم، والعجلة» مادة رهق ١١٤٧.

(٢) الميزان ١/٦١.

(٣) التطبيق رقم: ٢٠، ٢١، ٢٢.

(٤) سير أعلام النبلاء ٧/٣٥٧.

(٥) المحلى ٩/٣٦٨.

فقال: مجهول لا يُدرى من هو»[1].

• التطبيق (٦٠)

■ في ترجمة: عبد الله بن ثعلبة بن صُعَيْر:

حيث قال ابن حزم فيه: «مجهول»[2].

وصنيعه محل تأمل؛ لأن عبد الله صحابي، له رؤية وليس له سماع، قال ابن شهاب الزهري: «كان النبي عليه الصلاة والسلام مسح وجهه عام الفتح»[3]، وقال الإمام أبو حاتم: «كان النبي ﷺ مسح وجهه»[4]، وقال الذهبي: «له صحبة إن شاء الله»[5].

وقد ردّوا كلام ابن حزم؛ لأنه متشدد معروف بتجهيل من لا يعرفهم، وقد تعقبه الحافظ ابن حجر فقال: «زعم ابن حزم أنه مجهول»[6].

• التطبيق (٦١)

■ في ترجمة: داود بن حماد بن فرافصة البلخي:

حيث قال فيه أبو الحسن ابن القطان: «حاله مجهولة»[7].

وصنيعه محل تأمل وهو معروف بتجهيل الثقات، وداود قد روى عنه أبو زرعة الرازي[8]، وكان لا يحدث إلا عن ثقة، قال ابن حجر:

(١) تهذيب التهذيب ٨/ ٢٩٣.
(٢) المحلى ٦/ ١٢٢.
(٣) التاريخ الكبير ٥/ ٣٦.
(٤) الجرح والتعديل ٣/ ١٩.
(٥) الكاشف ٢/ ٧٦
(٦) تهذيب التهذيب ٥/ ١٤٥.
(٧) بيان الوهم ٩٦٦.
(٨) الجرح والتعديل ٣/ ٤٠٩.

«روى عنه أبو زرعة، وأحمد بن سلمة النيسابوري، والحسن بن سفيان، وغيرهم، وقال ابن القطان: حاله مجهولة، قلت: بل هو ثقة فمن عادة أبي زرعة أن لا يُحدث الا عن ثقة»[1].

[١٠] القرينة الثانية

تفسير الجرح بما يدل على التشدد فيه

يشترك في هذه القرينة الناقد المتشدد، والناقد المعتدل، حيث قد يتشدد المعتدل في بعض الأحوال فيفسر جرحه بما لا يقتضي ضعف الراوي، ولذا يُرجح الأئمة النقاد التعديل، **كما في التطبيقات التالية:**

• التطبيق (٦٢)

■ في ترجمة: **بَدَل بن الْمُحَبَّر:**

حيث يقول الدارقطني فيه: «ضعيف؛ حدث عن زائدة بحديث لم يُتابع عليه، حديث لعبد الله بن محمد بن عقيل، عن ابن عمر، عن عمر»[2].

وقد وثقه أبو زرعة، وأبو حاتم، وغيرهم، فصنيع الدارقطني محل تأمل؛ لأنه فسّر الجرح بما يدل على تشدده فيه، وهو غلط بَدَل في حديث واحد؛ لذا تعقبه الحافظ ابن حجر، فقال: «هو تعنت»[3].

• التطبيق (٦٣)

■ في ترجمة: **محمد بن عبد الله بن المثنى الأنصاري الأَنَسي:**

حيث وثقه الإمام ابن معين، وأبو حاتم وغيرهما.

---

(١) لسان الميزان ٢/٤١٦.

(٢) سؤالات الحاكم ٢٩١.

(٣) هدي الساري ٣٩٢.

وقال أبو داود: «تغير تغيراً شديداً»[1]، وذكر له الإمام أحمد حديث الحجامة ثم قال: «كانت كتب الأنصاري ذهبت في فتنة، فكان بعد يُحدث من كتب غلامه أبي حكيم، قال: فكان هذا من ذاك»[2]، زاد في نسخة الذهبي عن الإمام أحمد قوله: «وكان قد أدخل عليه حديث»[3] وعلق الإمام الذهبي على ذلك بقوله: «ما ينبغي أن يتكلم في مثل الأنصاري لأجل حديث تفرد به فإنه صاحب حديث»[4].

• التطبيق (٦٤)

■ في ترجمة: **عبد الملك بن أبي سليمان العَرْزَمي**:

حيث تكلم فيه يحيى القطان وشعبة، وتركا الرواية عنه، من أجل حديث أخطأ فيه، فقال يحيى القطان: (لو روى عبد الملك بن أبي سليمان حديثاً آخر مثل حديث: «الشفعة» لتركت حديثه)[5].

وقال نُعيم بن حماد: «سمعت وكيعاً، يقول: سمعت شعبة يقول: لو أن عبد الملك روى حديثاً آخر مثل حديث الشفعة لطرحت حديثه، قال: نعيم يعني حديث جابر»[6].

وقال أمية بن خالد: (قلت أو قيل لشعبة: لم تركت الرواية عن عبد الملك بن أبي سليمان وهو حسن الحديث؟ قال: من حسن حديثه أفر؛ روى عن عطاء، عن جابر، عن النبي ﷺ «في الشفعة للغائب»)[7].

وفي رواية قال أمية بن خالد: «قلت لشعبة: ما لك لا تحدث عن

---

(١) سؤالات الآجري ١٤٥٥.
(٢) ضعفاء العقيلي ١٦٤٤.
(٣) ميزان الإعتدال في نقد الرجال ٦/٢٠٩.
(٤) ميزان الإعتدال في نقد الرجال ٦/٢٠٩.
(٥) الكامل في ضعفاء الرجال ٥/٣٠٢.
(٦) الكامل في ضعفاء الرجال ٥/٣٠٢.
(٧) الجرح والتعديل ٥/٣٦٧.

عبد الملك بن أبي سليمان؟ قال: تركت حديثه، قلت: تحدث عن محمد بن عبيد الله العَرْزَمي وتدع عبد الملك وقد كان حسن الحديث؟! قال: من حسنها فررت»[1].

وقال الإمام الترمذي: «قد كان شعبة حدث عن عبد الملك بن أبي سليمان ثم تركه، ويقال إنما تركه لما تفرد بالحديث الذي روى عن عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ قال الرجل أحق بشفعته ينتظر به وإن كان غائباً إذا كان طريقهما واحداً»[2].

وتعقبوه، فقال الحسين بن حبان: «سُئل يحيى بن معين عن حديث عطاء، عن جابر في الشفعة فقال: هو حديث لم يُحدث به أحد إلا عبد الملك، وقد أنكره الناس عليه، ولكن عبد الملك ثقة صدوق لا يُرد على مثله، قلت: تكلم فيه شعبة؟ قال: نعم، قال شعبة: لو جاء عبد الملك بآخر مثله لرميت بحديثه»[3].

وقال أبو داود: «قلت لأحمد: عبد الملك بن أبي سليمان؟ قال: ثقة، قلت: يُخطئ؟ قال: نعم، وكان من أحفظ أهل الكوفة، إلا أنه رفع أحاديث عن عطاء»[4].

وقال الخطيب البغدادي: «قد أساء شعبة في اختياره حيث حدث عن محمد بن عبيد الله العَرْزَمي وترك التحديث عن عبد الملك بن أبي سليمان؛ لأن محمد بن عبيد الله لم تختلف الأئمة من أهل الأثر في ذهاب حديثه وسقوط روايته، وأما عبد الملك فثناؤهم عليه مستفيض وحسن ذكرهم له مشهور»[5].

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال ٥/٣٠٢.
(٢) العلل ٧٥٦.
(٣) تهذيب التهذيب ٦/٣٥٣.
(٤) سؤالاته ٣٥٨.
(٥) تاريخ بغداد ١٠/٣٩٥.

وقال ابن حبان: «كان عبد الملك من خيار أهل الكوفة وحفاظهم، والغالب على من يحفظ ويحدث من حفظه أن يهم، وليس من الإنصاف ترك حديث شيخ ثبت صحت عدالته بأوهام يهم في روايته، ولو سلكنا هذا المسلك للزمنا ترك حديث الزهرى وابن جريج والثوري وشعبة؛ لأنهم أهل حفظ وإتقان وكانوا يحدثون من حفظهم ولم يكونوا معصومين حتى لا يهموا في الروايات بل الاحتياط والأولى في مثل هذا قبول ما يروي الثبت من الروايات، وترك ما صح أنه وهم فيها، ما لم يفحش ذلك منه حتى يغلب على صوابه، فإن كان كذلك استحق الترك حينئذ»[1].

• التطبيق (٦٥)

■ **في ترجمة: الربيع بن يحيى بن مقسم الأُشْناني أبي الفضل البصري من شيوخ البخاري، وأبي زرعة، وأبي حاتم:**

فقد قال فيه الإمام الدارقطني: «ضعيف، ليس بالقوي، يخطىء كثيراً»[2] وفي رواية قال: (ليس بالقوي؛ يروي عن الثوري، عن ابن المنكدر، عن جابر: «جمع النبي ﷺ بين الصلاتين»، [وهذا حديث ليس لابن المنكدر فيه ناقة ولا جمل][3]، وهذا يسقط مائة ألف حديث)[4].

وحكم الإمام الدارقطني محل تأمل؛ لأنه فسره بما يدل على تشدده فيه، فحكم عليه بالخطأ الكثير من أجل غلطه في حديث واحد، ومن ذا يسلم، بل إن ندرة خطأه دليل إتقانه؛ لذا فإن الإمام أبا حاتم مع تشدده، روى عنه، وحكم عليه بقوله: «ثقة ثبت»[5]، وقال الإمام الذهبي: (قد

---

(١) الثقات ٧/٩٧.
(٢) البرقاني ١٥٦.
(٣) هذه الزيادة من نسخة الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب ٣/٢١٨.
(٤) سؤالات الحاكم ٣١٩.
(٥) الجرح والتعديل ٣/٤٧١.

قال أبو حاتم مع تعنته: «ثقة ثبت»، وأما الدارقطني فقال: «ضعيف يخطىء كثيراً قد أتى عن الثوري بخبر منكر، عن محمد بن المنكدر، عن جابر: في الجمع بين الصلاتين»[1].

ومع ذلك لم يُخرج له الإمام البخاري إلا حديثه عن زائدة، قاله الحافظ ابن حجر[2].

وتقدم تجريح أهل حرّان لأحمد بن عبد الملك بن واقد الحراني أبي يحيى؛ لأنه يغشى السلطان بسبب ضيعة له[3].

[١١] القرينة الثالثة

شهرة المعدل بالتشدد

يرجح النقاد التعديل بقرينة كون المعدل متشدداً في الجرح والتعديل، فتعديله للراوي دليل على ضبط الراوي، واتقانه، **كما في التطبيقات التالية:**

• التطبيق (٦٦)

■ في ترجمة: **عمرو بن مرزوق الباهلي:**

حيث رضيه عفّان بن مسلم الصفّار، وتكلم فيه علي ابن المديني.

وقد ردّوا كلام ابن المديني؛ لأن عفّان عدّله مع تشدده، لهذا تعقب الإمام أحمد كلام ابن المديني حيث يقول أبو زرعة الرازي: «سمعت أحمد بن حنبل، وقلت له: إن علي بن المديني تكلم في عمرو بن مرزوق؟! فقال: عمرو بن مرزوق رجل صالح، لا أدري ما

(١) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٣/٦٦.
(٢) هدي الساري ٤٠٢، ٤٦١.
(٣) تطبيق رقم: ٥٢.

يقول علي»[1]، وقال الإمام أحمد لابنه صالح: «لِمَ لَمْ تكتب عن عمرو بن مرزوق؟! فقال: نُهيت، فقال: عفّان كان يرضى عمرو بن مرزوق، ومن كان يُرضي عفان؟!»[2].

• التطبيق (٦٧)

■ في ترجمة: عبد الرحمٰن بن عبد الله بن دينار المدني:

حيث روى عنه يحيى بن سعيد القطان، وقال أبو حاتم فيه: «فيه لين، يُكتب حديثه ولا يُحتج به»[3].

وكلام أبي حاتم محل تأمل؛ لأن يحيى القطان روى عنه مع تشدده في الرواة؛ لهذا تعقب الذهبي أبا حاتم فقال: «قد وُثق، وحدث عنه يحيى القطان مع تعنته في الرجال»[4].

• التطبيق (٦٨)

■ في ترجمة: **أحمد بن عيسى التُّسْتَري المصري، حيث عدّله النسائي[5]، وتكلم فيه أبو زرعة مرة وانتقد الإمام مسلماً في الإخراج عنه[6].**

وصنيع أبي زرعة محل تأمل؛ لأنه بلا حجة قادحة، وقد عدّله غيره، وفيهم متشدد في الرواة ولهذا قال الخطيب البغدادي: «ما رأيت لمن تكلم في أحمد بن عيسى حجة توجب ترك الاحتجاج بحديثه، وقد

---

(١) الجرح والتعديل ٦/ ٢٦٣.
(٢) الجرح والتعديل ٦/ ٢٦٣.
(٣) الجرح والتعديل ٥/ ٢٥٤.
(٤) الميزان ٢/ ٥٧٢.
(٥) تارخ بغداد ٤/ ٢٧٥.
(٦) البرذعي ٢/ ٦٧٦.

ذكره النسائي في جملة شيوخه الذين بيّن أحوالهم»[1]، وقال ابن حجر: «عاب أبو زرعة على مسلم تخريج حديثه؟! ولم يُبين سبب ذلك، وقد احتج به النسائي مع تعنته»[2].

والذي يظهر أن أبا زرعة رجع عن كلامه فيه، فروى عنه[3].



---

(١) تاريخ بغداد ٤/ ٢٧٥، ولم أجده في المطبوع من تسمية شيوخه.

(٢) هدي الساري ٣٨٧.

(٣) الجرح والتعديل ٢/ ٦٤.



المبحث الرابع

القرائن المتعلقة بباعثه على الجرح

القرينة الأولى: بدعة المجرح أو اختلاف عقيدته.

القرينة الثانية: قوله بالرأي واختلاف مذهبه.

القرينة الثالثة: خصومة المجرح للراوي.

القرينة الرابعة: مشاحنة المجرح لقرينه الراوي وتنافسهما.

المبحث الرابع

القرائن المتعلقة بباعثه على الجرح

الأصل في المعاصرة والمجالسة والبلدية أنها تُفيد تمام الخبرة بالراوي تعديلاً أو تجريحاً، لكن يترجح التعديل إذا تبين أن التجريح بسبب التحامل على الراوي، كأن يكون الناقد مبتدعاً، أو صاحب مذهب مخالف للراوي، أو كانت بينهما مشاحنة وخصومة؛ لأنه قد يعتري الناقد ما يعتري غيره من البشر إلا ما رحم ربك، قال ابن عباس رضي الله عنهما: «استمعوا علم العلماء، ولا تصدقوا بعضهم في بعض، فو الذي نفسي بيده لهم أشد تغايراً من التيوس في زُرُبِها[1]»[2].

وكثير من كلام الأقران لا يُؤثر إذا خالف تعديلاً معتبراً، أو لم يُتابع صاحبه عليه بتجريح معتبر أو كان ـ مع مخالفته ـ مبهماً غير مفسراً بمؤثر، وتكون هذه الأمور قرائن تُرجح حصول مشاحنة بينهم.

ويطرح كلام الأقران كله إذا عُرفوا بالمشاحنة والتنافس فيما بينهم، وخالفوا فيه أهل التعديل المنصفين، يقول الإمام البخاري: «لم ينج كثير من الناس من كلام بعض الناس فيهم نحو ما يُذكر عن إبراهيم من كلامه في الشعبي ـ وهم أقران ـ، وكلام الشعبي في عكرمة، ولم يلتفت أهل العلم في هذا النحو إلا ببيانٍ وحجة، ولم تسقط عدالتهم إلا ببرهان وحجة»[3].

---

(١) أي: حظائر الغنم وموضعها. القاموس المحيط مادة زرب ١٢٠.

(٢) جامع بيان العلم، لابن عبد البر ٥٠١.

(٣) جزء القراءة خلف الإمام ٤٠.

ويقول الحافظ ابن عدي: «لعل من قبَّح أمره أو حسَّنه تحامل عليه، أو مال إليه»[1].

وقد بوب الإمام ابن عبد البر في كتابه جامع بيان العلم وفضله، فقال: «باب حكم قول العلماء في بعض»[2]، ثم قال: «هذا باب قد غلط فيه كثير من الناس، وضلت به نابتة جاهلة، لا تدري ما عليها في ذلك، والصحيح في هذا الباب أن من صحت عدالته وثبتت في العلم أمانته، وبانت ثقته وعنايته بالعلم، لم يُلتفت فيه إلى قول أحد إلا أن يأتي في جرحه ببينة عادلة تصح بها جرحته على طريق الشهادات، وأما من لم تثبت إمامته، ولا عُرفت عدالته ولا صحت ـ لعدم الحفظ والإتقان ـ روايته، فإنه يُنظر فيه إلى ما اتفق أهل العلم عليه ويُجتهد في قبول ما جاء به على حسب ما يُؤدي النظر إليه»[3].

ويقول الحافظ ابن حجر: «ممن ينبغي أن يُتوقف في قبول قوله في الجرح من كان بينه وبين من جرحه عداوة سببها الاختلاف في الاعتقاد، فإن الحاذق إذا تأمل ثلب أبي إسحاق الجَوْزَجاني لأهل الكوفة رأى العجب؛ وذلك لشدة انحرافه في النصب وشهرة أهلها بالتشيع، فتراه لا يتوقف في جرح من ذكره منهم بلسان ذَلِقَة[4] وعبارة طَلقة حتى إنه أخذ يلين مثل: الأعمش وأبي نُعيم وعُبيد الله بن موسى وإساطين الحديث وأركان الرواية، فهذا إذا عارضه مثله أو أكبر منه فوثق رجلاً ضعفه قبل التوثيق.

ويلتحق به عبد الرحمٰن بن يوسف بن خراش المحدث الحافظ فإنه من غلاة الشيعة بل نُسب إلى الرفض فسيأتي في جرحه لأهل الشام للعداوة البيّنة في الاعتقاد.

---

(١) الكامل ١/ ٧٩.
(٢) ٥٠٠.
(٣) ٥٠٣.
(٤) هي: حدة اللسان في عجلة. القاموس المحيط مادة ذلق ١١٤٣.

ويلتحق بذلك: ما يكون سببه المنافسة في المراتب فكثيراً ما يقع بين العصريين الاختلاف والتباين لهذا وغيره، فكل هذا ينبغي أن يُتأنى فيه ويُتأمل»[1].

ويقول أيضاً: «لسنا ندعي في أئمة الجرح والتعديل العصمة من الغلط النادر، ولا من الكلام بنفس حاد فيمن بينهم وبينه شحناء وإحنة، واعلم أن كثيراً من كلام الأقران بعضهم في بعض مهدر لا عبرة به، ولا سيما إذا وثق الرجل جماعة يلوح على قولهم الإنصاف»[2]، وقال أيضاً: «كلام الأقران بعضهم في بعض لا يُعبأ به، لا سيما إذا لاح لك أنه لعداوة أو لمذهب أو لحسد ما ينجو منه إلا من عصم الله، وما علمت أن عصراً من الأعصار سلم أهله من ذلك سوى الأنبياء والصديقين، ولو شيءت لسردت من ذلك كراريس، اللهم فلا تجعل في قلوبنا غلاً للذين آمنوا ربنا إنك روفٌ رحيم»[3]، وقال: «كلام الأقران إذا تبرهن لنا أنه بهوى وعصبية لا يُلتفت إليه بل يُطوى ولا يُروى»[4]، وقال أيضاً: «كلام الأقران بعضهم في بعض يحتمل وطيه أولى من بثه إلا أن يتفق المتعاصرون على جرح شيخ فيعتمد قولهم والله أعلم»[5]، ويقول الحافظ ابن حجر: «قد وقع من جماعة الطعن في جماعة لسبب اختلافهم في العقائد فينبغي التنبه لذلك وعدم الاعتداد به إلا بحق»[6].

والحسد بين الأقران المتنافسين قد يبعث على تتبع السقطات، أو الاعتماد فيها على من لا يُعتد به والجور في الحكم على صاحبها، قال

---

(١) لسان الميزان ١/١٦.

(٢) سير أعلام النبلاء، ترجمة محمد بن إسحاق ٧/٣٣.

(٣) الميزان، ترجمة أحمد بن عبد الله الأصبهاني، الحافظ أبي نعيم ١/١١١.

(٤) سير أعلام النبلاء ١٠/٩٢.

(٥) سير أعلام النبلاء ١١/٤٣٢.

(٦) هدي الساري ٣٨٥.

ابن حبان: «المحسود أبداً يُقدح فيه؛ لأن الحاسد لا غرض له إلا تتبع مثالب المحسود فإن لم يجد ألزق مثله به»[1].

وإذا ظهر أن باعث التجريح هو التحامل بشتى صوره السابقة العقدية أو المذهبية أو التنافسية أو التخاصمية، فعندئذٍ لا يُلتفت إليه، ويعامل الراوي بتعديل المعدلين، قال الإمام الذهبي: «كثير من كلام الأقران بعضهم في بعض ينبغي أن يُطوى ولا يُروى ويُطرح ولا يُجعل طعناً، ويعامل الرجل بالعدل والقسط»[2].

[١٢] القرينة الأولى

بدعة المجرح أو اختلاف عقيدته

تعتبر البدعة واختلاف العقائد من أهم الأسباب الباعثة على التحامل، والطعن في الرواة بلا مستند، قال الحافظ ابن حجر: «اعلم أنه قد وقع من جماعة الطعن في جماعة بسبب اختلافهم في العقائد فينبغي التنبه لذلك وعدم الاعتداد به إلا بحق»[3]، **ومن تطبيقاتها:**

• التطبيق (٦٩)

في ترجمة الإمام: أحمد بن حنبل:

حيث تكلم فيه الحسين بن علي الكرابيسي.

وكلامه مردود فهو صاحب بدعة تجهم، هي الباعث على كلامه في الإمام؛ لأن الإمام أحمد حكم على مقالته في اللفظ بأنها بدعة تجهم، فقد قال أبو جعفر محمد بن الحسن بن هارون الموصلي: «سألت أبا عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل: يا أبا عبد الله، أنا رجل من أهل

(١) الثقات ٨/٢٦ ترجمة: أحمد بن صالح المصري.
(٢) الرواة الثقات المتكلم فيهم ٢٤.
(٣) هدي الساري ٣٨٥.

الموصل والغالب على أهل بلدنا الجهمية وفيهم أهل سُنَّة نفرٌ يسير يحبونك، وقد وقعت مسألة الكرابيسي: نطقي بالقرآن مخلوق، فقال لي أبو عبد الله: إياك إياك وهذا الكرابيسي لا تكلمه ولا تكلم من يكلمه أربع مرات أو خمس مرات، قلت: يا أبا عبد الله، فهذا القول عندك وما تشعب منه يرجع إلى قول جهم؟ قال: هذا كله من قول جهم»[1].

وقال الفضل بن زياد: «سألت أبا عبد الله عن الكرابيسي وما أظهره؟ فكلح وجهه، ثم أطرق ثم قال: هذا قد أظهر رأي جهم، قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾[2] فممن يسمع؟ وقال النبي ﷺ: «فله الأمان حتى يسمع كلام الله»، **إنما جاء بلاؤهم من هذه الكتب التي وضعوها**، تركوا آثار رسول الله ﷺ وأصحابه وأقبلوا على هذه الكتب»[3].

وسيأتي تفصيل مسألة اللفظ في التطبيق المتعلق بمحمد بن إسحاق بن يحيى بن مَنْده[4]

وقال جعفر بن أبي عثمان الطيالسي: «قال يحيى بن معين وقيل له: إن حسيناً الكرابيسي يتكلم في أحمد بن حنبل؟ قال: ما أحوجه أن يضرب»[5].

وقال جعفر الطيالسي أيضاً: «سمعت يحيى بن معين وقيل له إن حسيناً الكرابيسي يتكلم في أحمد بن حنبل؟ فقال: ومن حسين الكرابيسي لعنه الله؟! إنما يتكلم في الناس أشكالهم، ينطل حسين ويرتفع أحمد،

---

(١) تاريخ بغداد ٨/ ٦٤.
(٢) آية: ٦، سورة التوبة.
(٣) تاريخ بغداد ٨/ ٦٦.
(٤) تطبيق رقم: ٧٥.
(٥) تاريخ بغداد ٨/ ٦٤.

قال جعفر: ينطل يعني ينزل»[1].

وقد زاده صنيعه هذا ضعفاً إلى بدعته، وأعرض الناس عن مروياته، كما زاد كلامه الإمام رفعة وثقة؛ لأن كلام أهل البدع في أهل السنة شهادة لهم على علو مراتبهم وحسن استقامتهم وكلام أهل السنة فيهم يحطهم، ويزهد الناس فيهم، قال محمد بن عبد الله الشافعي وهو الفقيه الصيرفي صاحب الأصول يخاطب المتعلمين لمذهب الشافعي: «اعتبروا بهذين حسين الكرابيسي في علمه وحفظه، وأبو ثور لا يعشِّره في علمه، فتكلم فيه أحمد بن حنبل في باب اللفظ فسقط وأثنى على أبي ثور فارتفع للزومه السنة»[2].

وقال الخطيب البغدادي: «حديث الكرابيسي يعز جداً؛ وذلك أن أحمد بن حنبل كان يتكلم فيه بسبب مسألة اللفظ، وكان هو أيضاً يتكلم في أحمد، فتجنب الناس الأخذ عنه لهذا السبب»[3].

• التطبيق (٧٠)

■ **في ترجمة: محمد بن قيس الأسدي الثقة:**

حيث قال فيه أبو نُعيم الفضل بن دُكين: «مرجيء»[4].

وتعقبه ابن معين، فقال: «كان أبو نُعيم إذا قال في إنسان: إنه مرجيء، فهو من خيار الناس»[5].

وقال أيضاً: «كان أبو نُعيم إذا ذكر إنساناً، فقال: هو جيد وأثنى عليه فهو شيعي، وإذا قال: فلان كان مرجئاً، فأعلم أنه صاحب سنة، لا

(١) تاريخ بغداد ٨/ ٦٤.
(٢) تاريخ بغداد ٨/ ٦٦ ـ ٦٧.
(٣) تاريخ بغداد ٨/ ٦٤.
(٤) تاريخ الدُّوري ٢٩٥٤.
(٥) تاريخ الدُّوري ٢٩٥٤.

بأس به»[1].

وقال الإمام الذهبي: «هذا قول دال على أن يحيى كان يميل إلى الإرجاء، وهو خير من القدر بكثير»[2].

ويتجه كلام الذهبي فيما لو عُرف محمد بن قيس بالإرجاء، ولم أقف على متابع لأبي نُعيم في دعواه، ومحمد قد قال فيه الإمام أحمد: «ثقة ثقة»، وقال مرة: «ثقة، لا يُشك فيه» ووثقه آخرون[3].

وتقتضي المقابلة في السياق: أن المرجيء نقيض الشيعي، وهو الذي فهمه ابن معين من صنيع أبي نُعيم، ومهما يكن من شيء فالإرجاء والقدر والتشيع ابتداع في الدين.

• التطبيق (٧١)

■ في ترجمة: إبراهيم النخعي:

حيث تكلم فيه حماد بن أبي سليمان أبو إسماعيل الكوفي ـ أحد الفقهاء ـ، فقال محمد بن ذكوان: «قلت لحماد بن أبي سليمان: أكان إبراهيم يقول بقولكم في الإرجاء؟ قال: لا، كان شاكاً مثلك»[4].

وقال الصلت بن دينار: «قلت لحماد بن أبي سليمان: أنت راوية إبراهيم، أكان إبراهيم مرجئاً؟ قال: لا، كان شاكاً مثلك»[5].

فهذا الجرح لا يُعتد به؛ لأن حماد بن أبي سليمان صاحب بدعة إرجاء يُجرّح من خالفه فيها.

---

(١) سؤالات ابن الجنيد ٧٩٧.

(٢) ميزان الإعتدال ٥/ ٤٢٦.

(٣) الجرح والتعديل ٨/ ٦١.

(٤) العلل ومعرفة الرجال ٣/ ٢٧٦/ ٥٢٢٦.

(٥) ضعفاء العقيلي ١/ ٣٠٦.

• التطبيق (٧٢)

■ في ترجمة: **إبراهيم بن محمد بن الحارث الفَزَاري أبي إسحاق الثقة الحافظ:**

حيث تكلم فيه محمد بن إسحاق بن محمد بن إسحاق النديم الوراق مصنف كتاب «فهرست العلماء».

وصنيعه مردود؛ لأنه صاحب بدعة رفض واعتزال، يُضعّف من خالفه في بدعته من الثقات والحفاظ، ويُوثّق من وافقه فيها من الضعفاء والكذابين، قال الحافظ ابن حجر: «مصنفه المذكور يُنادي على من صنفه بالاعتزال، والزيغ نسأل الله السلامة، ولما طالعت كتابه ظهر لي أنه رافضي معتزلي؛ فإنه يُسمي أهل السنة الحشوية، ويُسمي كل من لم يكن شيعياً عامياً، ومن عجائبه أنه وثق عبد المنعم بن إدريس، والواقدي، وإسحاق بن بشير، وغيرهم من الكذابين وتكلم في محمد بن إسحاق، وأبي إسحاق الفَزَاري، وغيرهما من الثقات»[1].

• التطبيق (٧٣)

■ في ترجمة: **أحمد بن الفرات أبي مسعود الرازي الثقة الحافظ:**

حيث تكلم فيه عبد الرحمٰن ابن يوسف بن خِراش، فقد قال أحمد بن محمد بن سعيد ابن عُقْدة: «سمعت ابن خِراش يحلف بالله إن أبا مسعود أحمد بن الفرات يكذب متعمداً»[2].

وصنيع ابن عُقْدة وابن خِراش مردود؛ لأن فيهما بدعة ورفضاً وتحاملاً على من يخالفهما في المعتقد، قال الإمام ابن عدي: «هذا الذي قاله ابن خِراش لأبي مسعود هو تحامل، ولا أعرف لأبي مسعود

(١) لسان الميزان ٥/ ٧٢.

(٢) الكامل ١/ ١٩٠.

رواية منكرة وهو من أهل الصدق والحفظ»[1].

وقال الذهبي: «حافظ ثقة، قال ابن عُقْدة عن ابن خِراش ـ وفيهما رفض وبدعة ـ: إن ابن الفرات يكذب عمداً، قلت: هذا غلو وتحامل، قال ابن عدي: لا أعرف له رواية منكرة، قلت: فبطل قول ابن خِراش»[2].

• التطبيق (٧٤)

■ **في ترجمة: أحمد بن عَبْدة الضبي البصري الثقة الحجة:**

حيث قال فيه عبد الرحمٰن بن يوسف ابن خِراش: «تكلم الناس فيه»[3].

وصنيعه مردود؛ لأن فيه بدعة رفض يتحامل على من يخالفه فيها، قال الإمام الذهبي: «لم يصدق ابن خِراش في قوله هذا، فالرجل حجة»[4].

وقال الحافظ ابن حجر: «تكلم فيه ابن خِراش، فلم يلتفت إليه أحد للمذهب»[5].

• التطبيق (٧٥)

■ **في ترجمة: محمد بن إسحاق بن يحيى بن مَنْده[6] أبي عبد الله العَبْدي الأصبهاني الحافظ ـ صاحب «كتاب الإيمان» (ت ٣٩٥هـ) ـ:**

حيث تكلم فيه أبو نُعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني ـ صاحب «الحلية» (ت ٤٣٠هـ) ـ، كما تكلم هو في أبي نُعيم.

---

(١) الكامل ١/ ١٩٠.

(٢) المغني في الضعفاء ١/ ٥٢، ميزان الإعتدال ١/ ٢٧١.

(٣) ميزان الإعتدال ١/ ٢٥٩.

(٤) ميزان الإعتدال ١/ ٢٥٩.

(٥) تهذيب التهذيب ١/ ٥١.

(٦) قال ابن خلكان: «بفتح الميم والدال المهملة، بينهما نون ساكنه، وفي الآخر هاء ساكنة»، وفيات الأعيان ٤/ ٢٨٩.

ولا يُعتد بصنيعهما؛ لأن بينهما تنازعاً ومشاحنة بسبب اختلاف العقائد، قال الإمام الذهبي: «أقذع الحافظ أبو نُعيم في جرحه؛ لما بينهما من الوحشة، ونال منه واتهمه، فلم يُلتفت إليه لما بينهما من العظائم نسأل الله العفو، فلقد نال ابن مَنْده من أبي نُعيم، وأسرف أيضاً»[١]، وقال أيضاً: «البلاء الذي بين الرجلين هو الاعتقاد»[٢].

وقال أيضاً: «كان أبو عبد الله ابن مَنْده يُقْذِع في المقال في أبي نُعيم لمكان الاعتقاد المتنازع فيه بين الحنابلة وأصحاب أبي الحسن، ونال أبو نُعيم أيضاً من أبي عبد الله في تاريخه، وقد عُرف وهن كلام الأقران المتنافسين بعضهم في بعض نسأل الله السماح»[٣].

والتنازع المشار إليه هو في مسألة اللفظ، فأبو نعيم يرى أن اللفظ بالقرآن مخلوق، وابن مَنْدَه يرى أن اللفظ بالقرآن غير مخلوق، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (وقع بين ابن مَنْده، وأبي نعيم مشاجرة، حتى صنف أبو نعيم كتابه في: «الرد على الحروفية الحلولية»، وصنف أبو عبد الله كتابه في: «الرد على اللفظية»)[٤].

وإطلاق القول في المسألتين مخالف لما عليه سلف الأمة، فالإطلاق في الأولى من قول الجهمية، والإطلاق في الثانية بدعة، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (كان الإمام أحمد بن حنبل وغيره من أئمة السنة، يقولون: «من قال: اللفظ بالقرآن مخلوق فهو جهمي، ومن قال: إنه غير مخلوق فهو مبتدع»، وفي بعض الروايات عنه: «من قال: لفظي بالقرآن مخلوق يعني به القرآن فهو جهمي»؛ لأن اللفظ يُراد به مصدر لفظ يلفظ لفظاً، ومسمى هذا: فعل العبد وفعل العبد مخلوق، ويُراد باللفظ

(١) ميزان الإعتدال ٦/ ٦٦.
(٢) ميزان الإعتدال ٦/ ٦٧.
(٣) سير أعلام النبلاء ١٧/ ٤٦٢.
(٤) مجموع الفتاوى ١٢/ ٢٠٩.

القول الذي يلفظ به اللافظ، وذلك: كلام الله لا كلام القارئ، فمن قال إنه مخلوق، فقد قال: إن الله لم يتكلم بهذا القرآن، وإن هذا الذي يقرؤه المسلمون: ليس هو كلام الله، ومعلوم أنه مخالف لما علم بالاضطرار من دين الرسول، وأما صوت العبد فهو مخلوق، وقد صرح الإمام أحمد وغيره بأن الصوت المسموع صوت العبد، ولم يقل قط أحمد: من قال إن صوتي بالقرآن مخلوق فهو جهمي، وإنما قال: «من قال لفظي بالقرآن»، والفرق بين لفظ الكلام، وصوت المبلغ له فرق واضح.

ونفس اللفظ والتلاوة والقراءة والكتابة ونحو ذلك، لما كان يُراد به المصدر الذي هو حركات العباد، ويراد به نفس الكلام الذي يقرؤه التالي ويتلوه ويلفظ به ويكتبه، منع الإمام أحمد وغيره من إطلاق النفي والإثبات الذي يقتضي جعل صفات الله مخلوقة، أو جعل صفات العباد ومدادهم غير مخلوق)[1].

وسبق أيضاً كلام الإمام أحمد في هذه المسألة ورده على الكرابيسي، في التطبيق المتعلق بالإمام أحمد[2].

وانظر بقية كلام شيخ الإسلام في تحرير هذه المسألة، وبيان غلط من غلط على الإمام البخاري فيها[3].

• التطبيق (٧٦)

■ **في ترجمة: سليمان بن إبراهيم بن محمد بن سليمان أبي مسعود الأصبهاني، الحافظ محدث أصبهان (ت ٤٨٦هـ):**

فقد قال فيه الحافظ أبو زكريا يحيى بن عبد الوهاب بن محمد بن

---

(١) مجموع الفتاوى ١٢/ ٧٤.

(٢) تطبيق: رقم (٦٩).

(٣) مجموع الفتاوى ١٢/ ١٦٨، ٢٠٩.

إسحاق بن يحيى بن مَنْدَه الأصبهاني (ولد سنة ٤٣٤هـ، وتوفي سنة ٥١١هـ): «في سماعه كلام سمعت من الثقات إن له أخاً يُسمّى إسماعيل كان أكبر منه، فحك اسمه وأثبت اسم نفسه مكانه وهو شيخ شره لا يتورع لحان وقاح»(١).

وصنيع ابن مَنْدَه محل تأمل مع أنه عصريه وبلديه؛ لأن أبا مسعود من أصحاب أبي نُعيم الأصبهاني، وأبا زكريا يحيى بن مَنْدَه من أصحاب أبي عبد الله محمد بن إسحاق بن يحيى بن مَنْدَه وبين أصحاب أبي نُعيم، وأصحاب أبي عبد الله ابن مَنْدَه عداوة ظاهرة من أجل المعتقد، قال الإمام الذهبي: «ينبغي أن يُتأنى في كلام أصحاب ابن مَنْدَه في أصحاب أبي نُعيم، فبينهم إحن»(٢).

وقال الحافظ ابن حجر: «هو من الحفاظ الأثبات لا ينبغي أن يُلتفت إلى مثل يحيى بن مَنْدَه فيه فإن بين الطائفتين أصحاب أبي نُعيم وأصحاب أبي عبد الله ابن مَنْدَه إحَناً وعداوة ظاهرة»(٣).

ومما يُؤكد ذلك أن ابن مَنْدَه حكاه عن مبهمين، ولا يلزم من ثقتهم عنده أن يكونوا ثقاة عند النقاد، لا سيما في مثل هذه الحال، وحتى لو ثبت فهو رد؛ لما تقدم من العداوة.

والتنازع المشار إليه هو في مسألة اللفظ وغيرها، وقد تقدم في التطبيق السابق توضيحها.

ومما يلحق بذلك: أن يكون باعثه على الجرح إرضاء أهل الأهواء بتجريح الثقات، **ومن تطبيقاته:**

---

(١) تذكرة الحفاظ ٣/ ١١٩٧.

(٢) تذكرة الحفاظ ٣/ ١١٩٧.

(٣) لسان الميزان ٣/ ٧٦.

• التطبيق (٧٧)

■ في ترجمة الإمام: أحمد بن حنبل:

حيث كان علي بن المديني يضرب على بعض حديثه ليرضي ابن أبي دؤاد، خوفاً منه، فقد قيل لإبراهيم الحربي: «هل كان علي يتكلم في أحمد؟ قال: لا، إنما كان إذا رأى في كتابه حديثاً عن أحمد، قال: اضرب على هذا ليرضي ابن أبي دؤاد»[(١)].

وصنيع ابن المديني لا يُعتد به؛ ولو لا أن سببه خوف ابن المديني من شوكة المعتزلة، لكان صنيعه مع الإمام قدح في ابن المديني نفسه، قال محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي: «قال لي علي بن المديني: ما يمنعك أن تكفرهم يعني الجهمية؟ قال: وكنت أنا أولاً أمتنع أن أكفرهم حتى قال ابن المديني ما قال، فلما أجاب إلى المحنة، كتبت إليه كتاباً أذكره الله، وأذكره ما قال لي في تكفيرهم قال: فقيل لي إنه بكى حين قرأ كتابي، ثم رأيته بعد، فقلت له، فقال: ما في قلبي شيء مما أجبت إليه، ولكنني خفت أن أقتل، قال: وتعلم ضعفي إني لو ضربت سوطاً واحداً لمت، أو قال شيئاً نحو هذا»[(٢)].

وقال ابن عمار أيضاً: «ما أجاب ديانة إلا خوفاً»[(٣)].

دعوى التحامل العقدية المردودة:

• التطبيق (٧٨)

■ في ترجمة: عمارة بن جُوَين أبي هارون العَبْدي البصري:

حيث قال فيه حماد بن زيد البصري: «كان أبو هارون العَبُدي

---

(١) تهذيب التهذيب ٧/ ٣١٠.

(٢) تأريخ بغداد ١١/ ٤٧١.

(٣) تهذيب التهذيب ٧/ ٣١٠.

كذاباً يروي بالغداة شيئاً وبالعشي شيئاً»[1].

وتعقبه ابن عبد البر، فقال: «أجمعوا على أنه ضعيف الحديث، وقد تحامل بعضهم فنسبه إلى الكذب رُوى ذلك عن حماد بن زيد، وكان فيه تشيع، وأهل البصرة يفرطون فيمن يتشيع بين أظهرهم؛ لأنهم عثمانيون»[2].

وصنيع ابن عبد البر محل تأمل؛ لأن دعوى التحامل العقدي مردودة، حيث ثبت كذبه فقد قال شعبة: «أتيت أبا هارون العَبْدي، فقلت: أخرج إليّ ما سمعته من أبي سعيد، فأخرج إليّ كتاباً فإذا فيه: حدثنا أبو سعيد أن عثمان أُدخل حفرته وإنه لكافر بالله، قال: قلت: تُقرُّ بهذا؟! قال: هو على ما ترى، قال: فدفعت الكتاب في يده وقمت»[3]، وقال الدُّوري عن يحيى بن معين: «كانت عنده صحيفة يقول هذه صحيفة الوصي وكان عندهم لا يصدق في حديثه»[4]، وقال إبراهيم بن الجنيد عن ابن معين: «غير ثقة يكذب»[5]، وقال صالح بن محمد أبو علي جزرة: «أكذب من فرعون»[6]، وقال الإمام أحمد فيه: «ليس بشيء»[7]، وقال في موضع آخر: «متروك الحديث»[8]، وقال الإمام البخاري: «تركه يحيى القطان»[9]، وقال النسائي: «متروك الحديث»[10]؛ لذا فإن ابن

---

(١) الجرح والتعديل ٦/ ٣٦٣.

(٢) الاستغناء ١١٩٤.

(٣) الكامل ٦/١٤٧/١٢٥٦.

(٤) ٣٦٢٤.

(٥) السؤالات ١.

(٦) ميزان الإعتدال ٥/ ٢١٠.

(٧) علل عبد الله ٩١٩.

(٨) مسائل ابن هانئ ٢٢٧٠.

(٩) التاريخ الكبير ٦/ ٤٩٩/ ٣١٠٧.

(١٠) الضعفاء والمتروكون ٨٤/٤٧٦.

حجر تعقب ابن عبد البر فقال: «كيف لا ينسبونه إلى الكذب!؟ وقد روى ابن عدي في الكامل عن الحسن بن سفيان، عن عبد العزيز بن سلام، عن علي بن مهران عن بَهْز بن أسد قال: [سمعت شعبة يقول:][1] أتيت إلى أبي هارون العَبْدي، فقلت: أخرج إليّ ما سمعت من أبي سعيد فأخرج ليّ كتاباً فإذا فيه: حدثنا أبو سعيد أن عثمان أُدخل حفرته وإنه لكافر بالله، قال: قلت: تقر بهذا!؟ قال: هو كما ترى، قال: فدفعت الكتاب في يده، وقمت، فهذا كذب ظاهر على أبي سعيد»[2].

[١٣] القرينة الثانية

قوله بالرأي واختلاف مذهبه

• التطبيق (٧٩)

■ في ترجمة: **عمرو بن شعيب بن محمد القرشي السهمي:**

حيث ذكر الإمام الشافعي في سياق رده على من احتجوا به لما وافقت مروياته مذهبهم، وتكلموا فيه لما خالفت مرويات أخرى له مذهبهم، فقال الإمام الشافعي: «عمرو بن شعيب قد روى لنا عن النبي ﷺ أحكاماً توافق أقاويلنا وتخالف أقاويلكم يرويها عنه الثقات، فنسندها إلى النبي ﷺ فرددتموها علينا ورددتم روايته ونسبتموه إلى الغلط، فأنتم محجوجون إن كان ممن ثبت حديثه بأحاديثه التي بها وافقناها وخالفتموها في نحو من ثلاثين حكماً عن النبي ﷺ خالفتم أكثرها فأنتم غير منصفين إن احتججتم بروايته وهو ممن لا تثبت روايته ثم احتججتم منها بما لو كان ثابتاً عنه وهو ممن يثبت حديثه لم يثبت لأنه منقطع بينه وبين عبد الله بن عمرو»[3].

---

(١) الزيادة من كامل ابن عدي ٦/١٤٧، وسقطت من تهذيب التهذيب المطبوع.
(٢) تهذيب التهذيب ٧/٣٦١.
(٣) الأم ٥/١٣٣.

وساق الحافظ ابن حجر آخره بلفظ: «فأحاديثه التي وافقناها وخالفتموها أو أكثرها وهي نحو ثلاثين حكماً حجة عليكم وإلا فلا تحتجوا به، ولا سيما إن كانت الرواية عنه لم تثبت»[1].

• التطبيق (٨٠)

■ في ترجمة: **نُعيم بن حماد المَرْوَزي الخزاعي**:

حيث قال فيه محمد بن أحمد بن حماد الدولابي: «كان يضع الحديث في تقوية السنة وحكايات عن العلماء في ثلب أبي حنيفة مزورة كذب»[2].

وكلام ابن حماد الدولابي مردود؛ لأن باعثه اختلاف المذهب بينهما، قال الحافظ ابن عدي: «ابن حماد متهم فيما قاله في نعيم بن حماد لصلابته في أهل الرأي»[3].

وقال الحافظ ابن حجر: «نسبه أبو بشر الدولابي إلى الوضع، وتعقب ذلك ابن عدي بأن الدولابي كان متعصباً عليه؛ لأنه كان شديداً على أهل الرأي، وهذا هو الصواب والله أعلم»[4].

[١٤] القرينة الثالثة

خصومة المجرح للراوي

• التطبيق (٨١)

■ في ترجمة: **يونس بن بُكير بن واصل الشيباني الكوفي أبي بكر**:

حيث تكلم فيه ابنا أبي شيبة.

---

(١) تهذيب التهذيب ٨/ ٤٧.

(٢) الكامل ٧/ ١٦.

(٣) ميزان الإعتدال ٦/ ٤٧، ولم أجده في المطبوع من الكامل.

(٤) هدي الساري ٤٤٧.

وفي صنيعهما تأمل؛ لأن باعثه أمر شخصي، قال إبراهيم بن الجنيد: «سمعت يحيى بن معين وسئل عن يونس بن بُكير؟ فقال: كان ثقة صدوقاً إلا أنه كان مع جعفر بن يحيى البرمكي، وكان موسراً فقال له رجل: إنهم يرمونه بالزندقة، بكذا وكذا! فقال: كذب، ثم قال يحيى: رأيت ابني أبي شيبة أتياه فأقصاهما، وسألاه كتاباً فلم يعطهما، فذهبا يتكلمان فيه، قال يحيى بن معين: قد كتبت عنه وقال أبو خيثمة: قد كتبت عنه»[1].

• التطبيق (٨٢)

■ **في ترجمة: سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمٰن بن عوف الزهري:**

حيث لم يُحدث عنه الإمام مالك، وروى له بواسطة، مع أنه لقيه.

ولا يضره ذلك؛ لأن الإمام صنع ذلك من أجل أمر شخصي، فقد قال أبو داود: «سمعت أحمد قال: أي شيء يبالي سعد بن إبراهيم أن لا يُحدث عنه مالك»، وقال: «سمعت أحمد يقول: ما أدري ما كان بلية مالك معه حيث لم يرو عنه؟! ثم قال: زعموا أن سعداً كان وعظ مالكاً؛ أي: في تنسبه فتركه»[2].

وقال أبو العباس الفضل بن زياد: «سمعت أبا عبد الله، قيل له: لِمَ لَمْ يرو مالك عن سعد بن إبراهيم؟ قال: كان له مع سعد قصة، ثم قال: لا يُبالي سعد إن لم يرو عنه مالك»[3].

وقال أحمد بن البرقي: «سألت يحيى عن قول بعض الناس في سعد: أنه كان يرى القدر وترك مالك الرواية عنه؟ فقال: لم يكن يرى القدر، وإنما ترك مالك الرواية عنه؛ لأنه تكلم في نسب مالك، فكان

---

(١) ١٠٢.

(٢) السؤالات ١٤٥.

(٣) المعرفة والتأريخ ١/ ٤١١، ٣/ ٣١.

مالك لا يروي عنه، وهو ثبت لا شك فيه»[١].

وبهذا يتبين أن ترك الرواية عن الراوي ليس من صريح التضعيف، بخلاف الكلام في الراوي. قال الساجي: «مالك إنما ترك الرواية عنه، فأما أن يكون يتكلم فيه فلا أحفظه، وقد روى عنه الثقات والأئمة، وكان ديناً عفيفاً»[٢].

• التطبيق (٨٣)

■ **في ترجمة: إبراهيم بن عبد الله بن يزيد السَّعْدي التميمي أبي إسحاق النيسابوري:**

حيث غمزه الإمام مسلم.

وصنيع الإمام مسلم من أجل أمر شخصي يتعلق بخلق إبراهيم وتعامله، قال أبو عبد الله الحاكم: «ثقة مأمون، إلا أنه طويل اللسان، وكان يستخف بمسلم بن الحجاج فغمزه مسلم بلا حجة»[٣].

وقال الحاكم أيضاً: «سعد تميم، منهم: شيخ بلدنا: إبراهيم بن عبد الله السعدي»[٤].

وقال أيضاً في تاريخ نيسابور: «إبراهيم بن عبد الله بن يزيد السعدي أبو إسحاق التميمي من بني سعد تميم، ويلقب سبر وكان يكره هذا اللقب، وهو ابن أخت بشر بن القاسم الفقيه وكان لا يخالطه وهو يحدث كثير الحديث كبير الرحلة، ويقال له: المؤذن لأذانه على المسجد على رأس الربعة»[٥].

---

(١) تهذيب التهذيب ٣/ ٤٠٣.

(٢) تهذيب التهذيب ٣/ ٤٠٣.

(٣) سؤالات السجزي ٤١، ٢٨٥.

(٤) معرفة علوم الحديث ١٦٧.

(٥) حكاه ابن حجر في لسان الميزان ١/ ٧٤.

وقال الإمام الذهبي: «إبراهيم بن عبد الله بن يزيد السعدي الإمام الحافظ الثقة أبو إسحاق التميمي النيسابوري ابن اخت بشر بن القاسم الفقيه»[1].

• التطبيق (٨٤)

■ في ترجمة: مُفَضَّل بن فَضَالة بن عُبيد القِتْبَاني القاضي أبي معاوية المصري:

حيث لم يرو عنه ابن وهب المصري، وهو بلديه وعصريه.

والذي يظهر أنه صنع ذلك؛ لأن المُفَضَّل حكم عليه في قضية، وليس هذا بضار المُفَضَّل قال أبو داود: «كان مجاب الدعوة، ابن وهب لم يحدث عن المُفَضَّل بن فَضَالة؛ وذلك أنه قضى عليه بقضية، وكان قاضي مصر»[2].

• التطبيق (٨٥)

■ في ترجمة: محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي الناقد حافظ الموصل:

حيث كان الإمام أبو يعلى الموصلي يسيء القول فيه، وهو عصريه وبلديه؟!

وصنيع الإمام أبي يعلى من أجل أمر شخصي لم يعتدوا به في باب الحديث، قال ابن عدي: «سمعت أبا يعلى يسيء القول فيه، وكان يشتد عليه إذا قُرئ عليه عنه شيئاً، ويقول: شهد علي خالي بالزور»[3].

وقال ابن عدي: «هو حسن الرواية عن أهل الموصل: معافى بن عمران، وعفيف بن سالم وعمر بن أيوب، وغيرهم، وعنده فيهم إفرادات

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٣/ ٤٤.
(٢) سؤالات الآجري ١٥٠٢.
(٣) الكامل ٦/ ٢٧٩.

وغرائب، وقد شهد له أحمد بن حنبل أنه رآه عند يحيى القطان، ولم أر أحداً من مشايخنا الذين حدثوا عنه يذكرونه بغير الجميل أو يتكلمون عنه في باب الحديث، وكان عندهم ثقة»[1].

وقال الإمام الذهبي: «محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي الحافظ ثقة، أساء أبو يعلى القول فيه»[2].

• التطبيق (٨٦)

■ **في ترجمة: عُبيد الله بن سعيد اليَشْكُري مولاهم أبي قدامة السَّرَخسي الحافظ:**

حيث ضرب على حديثه الإمام محمد بن يحيى الذُّهْلي.

وصنيع الذُّهْلي لا أثر له على الضبط؛ لأنه لأمر شخصي حيث دخل الذُّهْلي على أبي قدامة فلم يقم له، قال الحاكم: «قد كان محمد بن يحيى روى عن أبي قدامة، ثم ضرب على حديثه لا يخرج منه، فإن أبا قدامة أحد أئمة الحديث متفق على إمامته وحفظه وإتقانه»[3]، وذكر الحاكم أن سبب ذلك: «أن محمد بن يحيى دخل على أبي قدامة فلم يقم له»[4].

وقد أثنى عليه الذُّهْلي نفسه، فقال: «كان إماماً فاضلاً خيّراً»[5].

• التطبيق (٨٧)

■ **في ترجمة: محمد بن إسحاق بن يسار المطلبي مولاهم:**

حيث قال فيه الإمام مالك: «دجال من الدجاجلة»[6].

---

(١) الكامل ٦/ ٢٧٩.

(٢) المغني في الضعفاء ٢/ ٥٩٨.

(٣) تهذيب التهذيب ٧/ ١٦.

(٤) تهذيب التهذيب ٧/ ١٦.

(٥) تذكرة الحفاظ ٢/ ٥٠٠.

(٦) علل المروذي ٥٦.

ولصنيع الإمام عدة أسباب، منها: أنه لأمر شخصي، حيث تكلم ابن إسحاق في نسب الإمام، قال الإمام ابن عبد البر: «كان كلام مالك في محمد بن إسحاق لشيء بلغه عنه تكلم به في نسبه، وعلمه، وكان ابن إسحاق يقول فيه: إنه مولى لبني تيم قريش، وقال فيه ابن شهاب أيضاً، فكذب مالك ابن إسحاق؛ لأنه أعلم بنسب نفسه، وإنما هم حلفاء لبني تيم في الجاهلية»[1]، وسيأتي بيان كلام ابن إسحاق في علم الإمام مالك[2].

وقال ابن حبان: «ذلك أنه لم يكن بالحجاز أحد أعلم بأنساب الناس وأيامهم من محمد ابن إسحاق، وكان يزعم أن مالكاً من موالي ذي أصبح، وكان مالك يزعم أنه من أنفسهم فوقع بينهما لهذا مفاوضة»[3].

• التطبيق (٨٨)

■ في ترجمة: **الحسن بن علي بن شبيب المَعْمَري أبي علي البغدادي:**

حيث جرحه موسى ابن هارون البغدادي، فقال: «استخرت الله سنتين حتى تكلمت في المَعْمَري، وذاك أني كتبت معه عن الشيوخ وما افترقنا فلما رأيت تلك الأحاديث قلت من أين أتى بها»[4].

ولم يعتدوا بهذا مع أنه قد صحبه، وهو بلديه؛ لأن بينهما عداوة، وكان المَعْمَري قد سمع ما لم يسمع موسى، ومهما يكن من شيء فيحتمل له ما تفرد به؛ لأنه مكثر، قال الدارقطني: «صدوق عندي حافظ، وأما موسى بن هارون فجرحه وكانت بينهما عداوة، وكان أنكر

---

(١) جامع بيان العلم وفضله ٥٠٩.
(٢) تطبيق: رقم ٩٤.
(٣) الثقات ٧/ ٣٨٢.
(٤) لسان الميزان ٢/ ٢٢٢.

عليه أحاديث أخرج أصوله العُتق بها، ثم ترك روايتها لما أُنكر عليه»[1].

وقال ابن أبي دارم: «كنت ببغداد لما أنكر عليه موسى بن هارون فرفع الأمر إلى يوسف القاضي، فقال موسى: هذه أحاديث شاذة عن ثقات لا بد من إخراج الأصول بها، فقال المَعْمَري: قد عرف من عادتي أن كنت إذا رأيت حديثاً غريباً عند شيخ لا أعلم عليه إنما كنت أقرأه من كتاب الشيخ وأحفظه فلا أصل لهذا»[2].

وقال أبو طاهر الحسين بن محمد بن الحسن بن إبراهيم الجُنابَذِي[3] النيسابوري: «كان المَعْمَري يقول: كنت أتولى لهم الانتخاب فإذا مر بي حديث غريب قصدت الشيخ وحدي فأسأله عنه»[4].

وقال أبو تراب محمد بن إسحاق الموصلي: «سمعت المَعْمَري يقول: أما تعجبون من موسى ابن هارون يطلب لي متابعاً في أحاديث خصتني بها الشيوخ وقطعتها من كتبهم»[5].

وقال أحمد بن هارون البَرْدِيجي: «ليس بعجب أن ينفرد المَعْمَري بعشرين أو ثلاثين حديثاً أو أكثر ليست عند غيره في كثرة ما كتب»[6].

• التطبيق (٨٩)

■ **في ترجمة: عبد الله بن ذكوان أبي الزناد المدني أحد الأئمة الأثبات الفقهاء:**

حيث قال فيه ربيعة: «ليس بثقة ولا رضى»[7].

---

(١) سؤالات الحاكم ٧٨.

(٢) طبقات الحفاظ للسيوطي ٢٩٥.

(٣) الأنساب ٣/ ٣٣٤.

(٤) لسان الميزان ٢/ ٢٢٢.

(٥) لسان الميزان ٢/ ٢٢٢.

(٦) الكامل ٢/ ٣٣٧.

(٧) ميزان الإعتدال ٤/ ٩٥.

ولم يُؤثر فيه ذلك؛ لأن بينهما عداوة، قال الإمام الذهبي: «لا يسمع قول ربيعة فيه فإنه كان بينهما عداوة ظاهرة»[١]، وقال أيضاً: «إمام ثبت، تكلم فيه بعضهم بلا حجة»[٢].

وقال الحافظ ابن حجر: «لم يلتفت الناس إلى ربيعة في ذلك؛ للعداوة التي كانت بينهما بل وثقوه، وكان سفيان الثوري يسميه: «أمير المؤمنين»، واحتج به الجماعة»[٣].

• التطبيق (٩٠)

■ **في ترجمة: عبد الله بن أبي داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني:**

حيث تكلم فيه ابن صاعد وابن جرير، كما تكلم هو في ابن صاعد.

وصنيعهم لا يعتد به؛ لأن بينهم عداوة معروفة، قال الإمام الذهبي: «لا ينبغي سماع قول ابن صاعد فيه، كما لم نعتد بتكذيبه لابن صاعد، وكذا لا يُسمع قول ابن جرير فيه فإن هؤلاء بينهم عداوة بيّنة، فقف في كلام الأقران بعضهم في بعض»[٤]، وقال أيضاً: «لا يُسمع قول الأعداء بعضهم في بعض»[٥].

• التطبيق (٩١)

■ **في ترجمة: أحمد بن صالح أبي جعفر المصري ابن الطبري:**

حيث قال فيه الإمام النسائي: «ليس بثقة»[٦].

---

(١) ميزان الإعتدال ٤/ ٩٥.
(٢) المغني في الضعفاء ١/ ٣٣٧.
(٣) هدي الساري ٤١٣.
(٤) تذكرة الحفاظ ٢/ ٧٧٢.
(٥) الميزان ٢/ ٤٣٣.
(٦) الضعفاء والمتروكون، للنسائي ١/ ٢٢.

وكلامه محل تأمل؛ لأن بينهما خصومة، قال محمد بن هارون بن حسان البرقي: «هذا الخراساني ـ يعني النسائي ـ يتكلم في أحمد بن صالح، وحضرت مجلس أحمد بن صالح وطرده من مجلسه، فحمله ذلك على أن تكلم فيه»[1].

وقال الإمام ابن عدي: «هذا أحمد بن حنبل قد أثنى عليه فالقول فيه ما قاله أحمد لا ما قاله غيره فيه»، وقال أيضاً: «أحمد بن صالح من حفاظ الحديث وبخاصة حديث الحجاز، ومن المشهورين بمعرفته، وحدث عنه البخاري مع شدة استقصائه ومحمد بن يحيى، واعتمادهما عليه في كثير من حديث الحجاز وعلى معرفته، وحدث عنه من حدث من الثقات واعتمدوه حفظاً وإتقاناً»[2].

وقال الخطيب البغدادي: «احتج سائر الأئمة بحديث أحمد بن صالح سوى أبي عبد الرحمٰن النسائي فإنه ترك الرواية عنه، وكان يطلق لسانه فيه، ويقال كان آفة أحمد بن صالح الكبر وشراسة الخلق، ونال النسائي منه جفاء في مجلسه فذلك السبب الذي أفسد الحال بينهما»[3].

وقال الحافظ ابن حجر: «قال أبو جعفر العقيلي: كان أحمد بن صالح لا يُحدث أحداً حتى يسأل عنه، فجاءه النسائي وقد صحب قوماً من أصحاب الحديث ليسوا هناك فأبى أحمد أن يأذن له، فكل شيء قدر عليه النسائي أن جمع أحاديث قد غلط فيها ابن صالح فشنع بها، ولم يضر ذلك ابن صالح شيئاً هو إمام ثقة»[4].

وقال ابن حبان في الثقات: «كان أحمد هذا في الحديث وحفظه ومعرفة التاريخ وأسباب المحدثين عند أهل مصر كأحمد بن حنبل عند

(١) الكامل في ضعفاء الرجال ١/ ١٨٣.
(٢) الكامل في ضعفاء الرجال ١/ ١٨٣.
(٣) تاريخ بغداد ٤/ ٢٠٠.
(٤) تهذيب التهذيب ١/ ٣٦.

أصحابنا بالعراق، ولكنه كان صلفاً تياهاً لا يكاد يعرف أقدار من يختلف إليه فكان يحسد على ذلك»[1].

وقال الخليلي فيه: «ثقة حافظ، أخرج له البخاري، وكتب عنه محمد بن يحيى الذُّهْلي، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وتكلم فيه أبو عبد الرحمٰن النسائي، وأتفق الحفاظ على أن كلامه فيه تحامل، ولا يقدح كلام أمثاله فيه»[2].

[١٥] القرينة الرابعة

مشاحنة المجرح لقرينه الراوي وتنافسهما

• التطبيق (٩٢)

■ **في ترجمة: عامر بن شراحيل الشعبي، وعكرمة مولى ابن عباس:**

حيث تكلم إبراهيم النخعي في الشعبي وتكلم الشعبي في عكرمة.

ولم يعتد النقاد بكلامهم؛ لأنهم أقران، قال الإمام البخاري: «لم ينج كثير من الناس من كلام بعض الناس فيهم نحو ما يُذكر عن إبراهيم من كلامه في الشعبي، وكلام الشعبي في عكرمة، ولم يلتفت أهل العلم في هذا النحو إلا ببيانٍ وحجة، ولم تسقط عدالتهم إلا ببرهان وحجة»[3]، وهؤلاء جميعاً أقران.

• التطبيق (٩٣)

■ **في ترجمة: عكرمة مولى ابن عباس:**

حيث قال الإمام سعيد بن المسيب لمولى له يقال له بُرْد: «لا

(١) ٨/ ٢٥.

(٢) الإرشاد ١/ ٤٢٤.

(٣) جزء القراءة خلف الإمام ٤٠.

تكذب علي كما يكذب عكرمة على ابن عباس»[1].

ولم يرتضوا كلام سعيد؛ لأمور منها: أن بينهما مشاحنة أقران سببها بيّنه أيوب السَّخْتياني حيث روى عبد الرزاق بإسناد صحيح عن أيوب السَّخْتياني قال: «سأل رجل ابن المسيب عن رجل نذر نذراً لا ينبغي له ذكر أنه معصية؟ فأمره أن يوفيه، قال: ثم سأل الرجل عكرمة فأمره أن يكفر يمينه ولا يوفي نذره، قال: فرجع الرجل إلى ابن المسيب فأخبره بقول عكرمة، فقال ابن المسيب: لينتهين عكرمة أو ليوجعن ظهره، فرجع الرجل إلى عكرمة فأخبره، فقال له عكرمة: أما إذا بلّغتني فبلّغه، أما هو فقد ضربت الأمراء ظهره، أوقفوه في تُبّان من شعر، وسله عن نذرك أطاعة هو لله أم معصية؟ فإن قال: هو معصية، فقد أمرك بمعصية الله، وإن قال: هو طاعة لله، فقد كذب على الله حين زعم أن معصية الله طاعة»[2].

ويُعرّض سعيد رَحِمَهُ اللَّهُ بمثل ذلك في كلامه، ومنه ما روى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن عمرو بن مرة أنه قال: «سأل رجل سعيد بن المسيب عن آية من القرآن؟ فقال: لا تسألني عن القرآن وسل عنه من يزعم أنه لا يخفى عليه منه شيء، يعني عكرمة»[3].

وقال الإمام أبو عبد الله محمد بن نصر المَرْوَزي: «لهذا كان بين سعيد بن المسيب وبين عكرمة ما كان، حتى قال فيه ما حكى عنه أنه قال لغلامه بُرْد: لا تكذب علي كما كذب عكرمة على ابن عباس»[4].

وقال الإمام ابن عبد البر: «أما قول سعيد بن المسيب فيه فقد ذكر

---

(١) العلل ومعرفة الرجال ١٥٨٣، ١٥٨٤، الطبقات الكبرى ٥/ ١٣٥.
(٢) المصنف ٨/ ٤٣٩/ ١٥٨٢٦.
(٣) المصنف ١٠/ ٥١١/ ١٠١٤٩.
(٤) جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر ٥٠٩.

العلة الموجبة للعداوة بينهما أبو عبد الله محمد بن نصر المَرْوَزي»[1].

وقال ابن عبد البر: «قد كان بين أصحاب رسول الله ﷺ، وجلة العلماء عند الغضب كلام هو أكثر من هذا، ولكن أهل الفهم والعلم والميز لا يلتفتون إلى ذلك؛ لأنهم بشر يغضبون ويرضون، والقول في الرضا غير القول في الغضب»[2].

• التطبيق (٩٤)

■ **في ترجمة: محمد بن إسحاق بن يسار المطلبي مولاهم:**

حيث قال فيه الإمام مالك: «دجال من الدجاجلة»[3].

ولصنيع الإمام عدة أسباب، منها: أن بينهما مشاحنة أقران، وكان كل منهما يتكلم في صاحبه، وقال الإمام البخاري: «لو صح عن مالك تناوله من ابن إسحاق فلربما تكلم الإنسان فيرمي صاحبه بشيء واحد ولا يتهمه في الأمور كلها، ولم ينج كثير من الناس من كلام بعض الناس فيهم، نحو ما يذكر عن إبراهيم من كلامه في الشعبي، وكلام الشعبي في عكرمة، وفيمن كان قبلهم وتأويل بعضهم في العرض والنفس، ولم يلتفت أهل العلم في هذا النحو إلا ببيان وحجة ولم تسقط عدالتهم إلا ببرهان ثابت وحجة، والكلام في هذا كثير»[4].

وقال عبد الله بن نافع: «كان ابن أبي ذئب وابن الماجشون وابن أبي حازم وابن إسحاق يتكلمون في مالك وكان أشدهم فيه كلاماً محمد بن إسحاق كان يقول: ائتوني ببعض كتبه حتى أبين عيوبه أنا بيطار كتبه»[5].

---

(١) التمهيد، لابن عبد البر ٢/٢٨.

(٢) جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر ٥٠٧.

(٣) علل المروذي ٥٦.

(٤) جزء القراءة خلف الإمام، للبخاري ٤٠.

(٥) سير أعلام النبلاء ٧/٣٩.

وقال ابن حبان: «كان بينهم ما يكون بين الناس حتى عزم محمد بن إسحاق على الخروج إلى العراق فتصالحا حينئذ فأعطاه مالك عند الوداع خمسين ديناراً نصف ثمرته تلك السنة»[1].

وقد أورد الإمام ابن عبد البر كلام الإمام مالك في باب: «قول العلماء بعضهم في بعض»[2].

وقال: «نورد في هذا الباب من كلام الأئمة الجلة الثقات السادة بعضهم في بعض مما لا يجب أن يُلتفت فيهم إليه، ولا يخرج عليه»[3].

• التطبيق (٩٥)

■ **في ترجمة: يحيى بن أبي كثير:**

حيث كان قتادة بن دِعامة السدوسي يتكلم فيه، وتكلم هو أيضاً في قتادة، فقد قال أبان العطار: «ذكر يحيى بن أبي كثير عند قتادة، فقال: متى كان العلم في السَّمّاكين[4]؟! فذكر قتادة عند يحيى، فقال: لا يزال أهل البصرة بشر ما كان فيهم قتادة»[5].

وكلامهما غير مؤثر؛ لأن بينهما مشاحنة أقران، قال الإمام الذهبي معلقاً على ذلك: «كلام الأقران يُطوى ولا يُروى فإن ذكر تأمله المحدث فإن وجد له متابعاً وإلا أعرض عنه»[6].

---

(١) الثقات ٧/ ٣٨٢.
(٢) جامع بيان العلم وفضله ٥٠٠.
(٣) جامع بيان العلم وفضله ٥٠٣.
(٤) أي: في غير أهله من أصحاب العمل في البناء نسبة إلى سَمْك البيت وهو سقفه، قال ابن منظور: «سَمَك الشيء يَسْمِكه سَمْكاً فسَمَك: رفعه فارتفع، والسَّمَاك ما سُمِك به الشيء» مادة سمك ١٠/ ٤٤٣.
(٥) سير أعلام النبلاء ٥/ ٢٧٥.
(٦) سير أعلام النبلاء ٥/ ٢٧٦.

• التطبيق (٩٦)

■ **في ترجمة: محمد بن عبد الله بن سليمان الحضرمي أبي جعفر الملقب بمطيّن:**

حيث تكلم فيه محمد ابن عثمان بن أبي شيبة، وتكلم هو في ابن أبي شيبة.

وقد كانت بينهما منافسة أقران، قال فيهما الإمام الذهبي: «لا يُعتد غالباً بكلام الأقران لا سيما إذا كان بينهما منافسة، فقد عدد ابن عثمان لمطين نحواً من ثلاثة أوهام فكان ماذا؟! ومطين أوثق الرجلين، ويكفيه تزكية مثل الدارقطني له»(١).

وقال أيضاً: «محمد بن عبد الله بن سليمان الحضرمي الحافظ مطين محدث الكوفة، حط عليه محمد بن عثمان بن أبي شيبة، وحط هو على ابن أبي شيبة، وآل أمرهما إلى القطيعة، ولا يُعتد - بحمد الله - بكثير من كلام الأقران بعضهم في بعض»(٢).

• التطبيق (٩٧)

■ **في ترجمة: حَرْمَلة بن يحيى التُّجِيبي المصري أبي حفص:**

حيث تكلم فيه أحمد بن صالح أبي جعفر المصري ابن الطبري.

وردوا كلامه؛ لأن بينهما مشاحنة أقران سببها: أن لأحمد سماعاً في كتب حَرْمَلة من ابن وهب، فمنعه حَرْمَلة منها، ولم يعطه إلا نصفها، قال ابن عدي: «أما حمل أحمد بن صالح عليه؛ فإن أحمد سمع في كتبه من ابن وهب فأعطاه نصف سماعه ومنعه النصف، فتولدت بينهما العداوة من هذا، فكان من يبدأ إذا دخل مصر بحَرْمَلة لا يحدثه أحمد بن صالح،

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٤/٤١.

(٢) ميزان الإعتدال ٦/٢١٥.

وما رأينا أحداً جمع بينهما فكتب عنهما جميعاً، ورأينا أن من عنده حَرْمَلة ليس عنده أحمد، ومن عنده أحمد ليس عنده حَرْمَلة»[1].

• التطبيق (٩٨)

■ **في ترجمة: عثمان بن صالح السهمي أبي يحيى المصري:**

حيث روى أحمد بن محمد بن الحجاج ابن رِشْدِين عن أحمد بن صالح المصري أنه ترك عثمان بن صالح.

وقد ردوا صنيعه ـ لو ثبت ـ بأن بينهما مشاحنة أقران، وابن رِشْدِين ضعفوه، قال الحافظ ابن حجر: «أما ما رواه أحمد بن محمد بن الحجاج بن رِشْدِين، عن أحمد بن صالح أنه ترك عثمان بن صالح فلا يقدح فيه، أما أولاً فابن رِشْدِين ضعيف لا يوثق به في هذا، وأما ثانياً فأحمد بن صالح من أقران عثمان فلا يقبل قوله فيه إلا ببيان واضح»[2].

• التطبيق (٩٩)

■ **في ترجمة: عمرو بن عبد الله السَّبِيعي أبي إسحاق الكوفي:**

حيث قال فيه الحافظ مغيرة بن مِقْسم الكوفي «ما أفسد حديث أهل الكوفة غير أبي إسحاق والأعمش»[3].

ولم يرتضوا كلامه فيه؛ لأنهما أقران، قال الإمام الذهبي: «لا يسمع قول الأقران بعضهم في بعض، وحديث أبي إسحاق محتج به في دواوين الإسلام»[4].

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال ٢/ ٤٦١.

(٢) هدي الساري ١/ ٤٢٤.

(٣) سير أعلام النبلاء ٥/ ٣٩٩.

(٤) سير أعلام النبلاء ٥/ ٣٩٩.

• التطبيق (١٠٠)

■ **في ترجمة: عمرو بن علي بن بحر الباهلي أبي حفص الصيرفي الفلاس الحافظ المعروف:**

حيث تكلم فيه علي بن المديني، وقلل من شأنه بقوله: «كان يطلب»، وذكر له وهماً في أثر، فقد قال عبد الله بن علي بن المديني: (سألت أبي عن أبي حفص الفلاس؟ فقال: قد كان يطلب، قلت: روى عن عبد الأعلى، عن هشام، عن الحسن: «الشفعة لا تورث»؟

فقال: ليس هذا في كتاب عبد الأعلى، عن هشام، عن الحسن)[١][٢].

وصنيع ابن المديني محل تأمل؛ لأن بينهما منافسة أقران، والوهم القليل يحتمل من المكثر ومن ذا يسلم، قال الحاكم: «قد كان عمرو بن علي أيضاً يقول في علي بن المديني، وقد أجل الله تعالى محلهما جميعاً عن ذلك»[٣].

وقال الحافظ ابن حجر «يعني أن كلام الأقران غير معتبر في حق بعضهم بعضاً إذا كان غير مفسر لا يقدح»[٤]، ويُشترط في المفسر أيضاً أن يكون مؤثراً؛ لأن الوهم القليل من المكثر يحتمل.

• التطبيق (١٠١)

■ **في ترجمة: الحسن بن علي بن شَبيب أبي علي المَعْمَري البغدادي:**

حيث كذبه الفضل ابن العباس البغدادي الرازي الملقب بفَضْلَك،

---

(١) تاريخ بغداد ١٢/٢٠٩.

(٢) الأثر في الشفعة، قد رواه ابن أبي شيبة من كلام ابن سيرين، والشعبي (المصنف ٧/ ٣٤٣/ ٣٤٠٢، ٤٣٠٣).

(٣) حكاه الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب ٨/١.

(٤) تهذيب التهذيب ٨/١.

وجعفر بن الجنيد البغدادي، وهما من أهل بلده وقد صحباه.

وصنيعهما مردود؛ لأن باعثه الحسد، قال ابن عدي: «سمعت عَبْدان يقول: سمعت فَضْلَك الرازي وجعفر بن الجنيد يقولان: المَعْمَري كذاب، ثم قال لي عَبْدان: حسداه؛ لأنه كان رفيقهم، فكان المَعْمَري إذا كتب حديثاً غريباً لا يفيدهما، وما رأيت صاحب حديث في الدنيا مثل المَعْمَري»[1].

وقال أبو طاهر الحسين بن محمد بن الحسن بن إبراهيم الجُنابَذِي[2] النيسابوري: «كان المَعْمَري يقول: كنت أتولى لهم الانتخاب فإذا مر بي حديث غريب قصدت الشيخ وحدي فأسأله عنه»[3].

• التطبيق (١٠٢)

■ في ترجمة: الحسين بن أحمد بن عبد الله بن عبد الرحمٰن بن بُكير أبي عبد الله الصيرفي البغدادي الحافظ (ت ٣٨٨هـ):

حيث تكلم فيه الحافظ: محمد بن أحمد بن محمد بن فارس بن أبي الفوارس أبو الفتح البغدادي (ت ٤١٢هـ) فذكر أنه: «كان يتساهل في الحديث، ويلحق في أصول الشيوخ ما ليس فيها، ويوصل المقاطيع، ويزيد الأسماء في الأسانيد»[4].

وكلام ابن أبي الفوارس محل تأمل، فهو جرح مفسر لا يُؤثر؛ لأن باعثه الحسد، فقد قال الحافظ الحجة أبو القاسم عبيد الله بن أحمد بن

(١) الكامل ٢/٣٣٧.

(٢) الأنساب ٣/٣٣٤.

(٣) لسان الميزان ٢/٢٢٢.

(٤) تاريخ بغداد ٨/١٣.

عثمان الأزهري البغدادي الصيرفي (ت ٤٣٥هـ): «كان أبو عبد الله بن بُكير ثقة، فحسدوه فتكلموا فيه»[1].

وإليه أشار الحافظ ابن حجر بقوله: «تكلم فيه ابن أبي الفوارس بنفس حادة»[2].

• التطبيق (١٠٣)

■ **في ترجمة: محمد بن المثنى بن عُبيد العنزي أبي موسى البصري الحافظ:**

حيث تكلم فيه بُنْدار محمد بن بشار بن عثمان البصري، كما تكلم هو في بُنْدار.

ولم يعتدوا بصنيعهما؛ لأن بينهما مشاحنة أقران، فقد قال الدارقطني: «سئل عمرو بن علي الفلاس عنهما؟ فقال: ثقتان يقبل منهما كل شيء إلا ما تكلم به أحدهما في صاحبه»[3].

• التطبيق (١٠٤)

■ **في ترجمة: محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري أبي بكر الحافظ:**

حيث تكلم فيه الإمام العقيلي.

وقد ردوا كلامه؛ لأن بينهما مشاحنة أقران، قال الإمام الذهبي: «كلامه من قبيل كلام الأقران بعضهم في بعض، مع أنه لم يذكره في كتاب الضعفاء»[4].

---

(١) تاريخ بغداد ٨/ ١٣.

(٢) لسان الميزان ٢/ ٢٦٢.

(٣) حكاه ابن حجر في لسان الميزان ٢/ ٢٦٢.

(٤) ميزان الإعتدال ٦/ ٣٩.

• التطبيق (١٠٥)

■ **في ترجمة: عمرو بن مرزوق الباهلي مولاهم أبي عثمان البصري:**

حيث تكلم فيه علي ابن المديني.

وقد ردوا كلامه بأن باعثه الحسد، فقد قال أبو زرعة: «سمعت سليمان بن حرب يقول: وذكر عمرو بن مرزوق، فقال: جاء بما ليس عندهم فحسدوه»[١].

وقال الإمام أبو زرعة: «سمعت أحمد بن حنبل، وقيل له: إن علي بن المديني تكلم في عمرو بن مرزوق؟ فقال: عمرو بن مرزوق رجل صالح، لا أدري ما يقول علي»[٢].

• التطبيق (١٠٦)

■ **في ترجمة: عبد الله بن محمد بن عبد العزيز أبي القاسم البغوي ابن بنت أحمد بن منيع:**

حيث تُكلم فيه.

وقد كان باعثه الحسد، قال موسى بن هارون الحمال: «لو جاز أن يقال للإنسان إنه فوق الثقة لقيل لأبي القاسم، وقد سمع ولم يسمع، قيل له: فإن هؤلاء يتكلمون فيه؟ قال: يحسدونه ابن منيع لا يقول إلا الحق»[٣].

وقد عقد الإمام ابن عبد البر لذلك باباً في كتابه «جامع بيان العلم وفضله»، وذكر أمثلة متعددة عليه، فراجعه[٤].

---

(١) الجرح والتعديل ٦/ ٢٦٣.
(٢) الجرح والتعديل ٦/ ٢٦٣.
(٣) لسان الميزان ٣/ ٣٤٠.
(٤) (٥٠٠ ـ ٥٢٠).



المبحث الخامس

القرائن المتعلقة بمنهجه

القرينة الأولى: شهرته بتجهيل الثقات الذين لا يعرفهم.

القرينة الثانية: تركه الرواية عمن أجاب في المحنة خوفاً.

القرينة الثالثة: تركه الرواية عن أهل الرأي.

القرينة الرابعة: تضعيفه الراوي بسبب التفرد والإغراب غير المؤثر، أو وصفه بلفظ: «المنكر».

القرينة الخامسة: وصفه للراوي المُقل بلفظ: «ليس بشيء».

المبحث الخامس

القرائن المتعلقة بمنهجه

المقصود هنا تلك القرائن المتعلقة بمناهج الجرح الخاصة التي اشتهر بها بعض النقاد المتشددين بحيث لا تُؤثر في ضبط الراوي مطلقاً أو لا تُؤثر فيه من حيث الجملة، وكذا مناهج النقاد الخاصة بألفاظ مشهورة في الجرح استعملوها غالباً أو كثيراً في غير الجرح، فكأنها عندهم من قبيل المشتراك اللفظي المستعمل في الجرح وغيره، مثل:

[١٦] القرينة الأولى

شهرته بتجهيل الثقات الذين لا يعرفهم

يحكم الأئمة النقّاد على الرواة بمصطلحات دقيقة المعنى تبين أحوال الرواة، وتُظهر مدى معرفة النقاد بهم، ولذا فإن الناقد منهم إذا لم تكن له معرفة بالراوي ولا مروياته قال فيه: «لا أعرفه» ولا يحكم عليه بالجهالة؛ لأنها مبنية على سبر مرويات الراوي،قال الحافظ ابن حجر: «من عادة الأئمة أن يعبروا في مثل هذا بقولهم: لا نعرفه، أو لا نعرف حاله، وأما الحكم عليه بالجهالة فمعنى زائد لا يقع إلا من مطلع عليه أو مجازف»[١]، لكن إذا لم يوقف على تعديل معتمد للراوي فلا فرق بين هذا الحكم والحكم عليه بالجهالة فمن لم يعرفهم الأئمة النقاد لا تفيده معرفة غير نقاد المحدثين.

---

(١) اللسان ١/٥٤٨، ترجمة: إسماعيل بن محمد بن إسماعيل الصّفّار النحوي.

وقد اشتهر قلة من المتكلمين في الرواة بتجهيل الرواة الذين لا يعرفونهم، مع أن هؤلاء الرواة ثقات، وممن عُرف بذلك ابن حزم، وأبو الحسن ابن القطان، وعبد الحق الإشبيلي، فهؤلاء إذا حكموا بالجهالة يجب التأني في حكمهم، ولا يُقتصر عليه إلا بعد البحث التام، والاستقراء الشامل لحال الراوي، ولا عبرة لصنيعهم إذا وقف على تعديل معتبر للراوي حتى ولو اتفقوا على تجهيله؛ لأن ابن القطان وعبد الحق يقلدان ابن حزم فيه، **ومن تطبيقاته**:

• التطبيق (١٠٧)

■ في ترجمة: إسماعيل بن محمد بن إسماعيل بن صالح بن عبد الرحمٰن أبي علي الصفار النحوي صاحب المبرد (ت ٣٤١هـ):

حيث قال فيه ابن حزم: «مجهول»[١].

وصنيعه محل تأمل؛ لأنه مشهور بتجهيل الرواة الذين لا يعرفهم، وهو بذلك يُخالف طريقة النقاد المتقدمة المعتبرة عند المحدثين، وقال الحافظ ابن حجر: «هذا هو رمز ابن حزم يلزم منه أن لا يقبل قوله في تجهيل من لم يطلع هو على حقيقة أمره، ومن عادة الأئمة أن يعبروا في مثل هذا بقولهم: لا نعرفه»[٢].

وإسماعيل ثقة إمام مشهور، روى عنه الدارقطني وابن مَنْده والحاكم، ووثقوه[٣].

وقال الحافظ ابن حجر فيه: «الثقة الإمام، انتهى إليه علو الإسناد»[٤].

(١) المحلى ٩/ ٢٩٦.
(٢) لسان الميزان ١/ ٤٣٢.
(٣) تاريخ بغداد ٦/ ٣٠٢.
(٤) لسان الميزان ١/ ٤٣٢.

• التطبيق (١٠٨)

■ في ترجمة: داود بن حماد بن فرافصة البلخي:

حيث قال فيه أبو الحسن ابن القطان: «حاله مجهولة»[١].

وصنيعه محل تأمل، وهو معروف بتجهيل الثقات، وداود قد روى عنه الإمام أبو زرعة الرازي[٢] وكان لا يحدث إلا عن ثقة، قال الحافظ ابن حجر: «روى عنه أبو زرعة، وأحمد بن سلمة النيسابوري، والحسن بن سفيان، وغيرهم، وقال ابن القطان: حاله مجهولة، قلت: بل هو ثقة فمن عادة أبي زرعة أن لا يُحدث الا عن ثقة»[٣].

• التطبيق (١٠٩)

■ في ترجمة: سعيد بن حيان التيمي الكوفي:

حيث قال فيه أبو الحسن ابن القطان: «لا تُعرف له حال، ولا يُعرف من روى عنه غير ابنه»[٤].

وهذا حكم بالجهالة؛ لأنه لم يُقيد عدم المعرفة بنفسه، فلم يقل: «لا أعرفه»، ولذا فإن الحافظ ابن حجر أورد نتيجة كلام ابن القطان فقال: «لم يقف ابن القطان على توثيق العجلي فزعم أنه: مجهول»[٥].

وسعيد قد قال فيه العجلي: «ثقة»[٦].

---

(١) بيان الوهم ٩٦٦.
(٢) الجرح والتعديل ٣/٤٠٩.
(٣) لسان الميزان ٢/٤١٦.
(٤) بيان الوهم ٢٠٥٧.
(٥) تهذيب التهذيب ٤/١٧.
(٦) ترتيب ثقات العجلي ٥٣٨.

[١٧] القرينة الثانية

تركه الرواية عمن أجاب في المحنة خوفاً

فمن قرائن ترجيح التعديل أن يكون الناقد ممن عُرف بالإعراض عن أحاديث من أجاب في المحنة خوفاً.

وهذا منهج خاص ببعض النقاد كالإمام أحمد، والحافظ أبي جعفر محمد بن داود بن صَبِيح المِصِّيصي، وقد صنعا ذلك مع ثقات حفاظ ونقاد، والذي يظهر أن الإمام أحمد أراد أنه لا يُقتدى بهم فيما فعلوا ولو كان خوفاً؛ لأن بإجابة العلماء ـ في هذا الباب ونظائره ـ تضل العامة، وقد يخفى على بعض العامة أنهم أجابوا مكرهين، قال بشر بن الحارث: «وددت أن رؤوسهم خضبت بدمائهم، وأنهم لم يجيبوا»[١]، وهذا الترك العملي لا يقتضي الضعف في الرواية إذا كان الراوي ضابطاً لها.

ومن تطبيقاته:

• التطبيق (١١٠)

■ **في ترجمة: محمد بن العلاء بن كُريب الهمداني أبي كُريب الكوفي الحافظ، وإسماعيل بن إبراهيم بن معمر الهذلي أبي معمر الهروي الحافظ:**

حيث أعرض الإمام أحمد عن مروياتهما.

ولم يُؤثر ذلك في ضبطهما؛ لأن الإمام صنع ذلك من أجل إجابتهما في المحنة، مع أنهما أجابا خوفاً، قال حجاج بن الشاعر: «سمعت أحمد بن حنبل يقول: لو حدثت عن أحد ممن أجاب في المحنة لحدثت عن اثنين أبو معمر وأبو كُريب، أما أبو معمر فلم يزل

---

(١) سير أعلام النبلاء ١١/٣٢٣.

بعدما أجاب يذم نفسه على إجابته ويحسن أمر من لم يجب ويغبطهم، وأما أبو كُريب فأجرى عليه دينارين وهو محتاج فتركهما لما علم أنه أجرى لذلك»[1].

• التطبيق (١١١)

■ في ترجمة: عبد الملك بن عبد العزيز أبي نصر التمار:

حيث لم يُحدث عنه الإمام أحمد، ولم يحضر جنازته؛ لأنه أجاب في المحنة، مع أنه أجاب خوفاً.

وهذا كسابقه منهج خاص ببعض النقاد.

وقال الميموني: «صح عندي أنه لم يحضر أبا نصر التمار حين مات، فحسبت أن ذلك لما كان أجاب في المحنة»[2].

وقال أبو زرعة الرازي: «كان أحمد بن حنبل لا يرى الكتابة عن علي بن الجعد، ولا سعيد بن سليمان، ورأيت في كتابه مضروباً عليهما، ولا يرى الكتابة عن أبي نصر التمار، ولا عن أبي معمر، ولا يحيى بن معين، ولا أحد ممن امتحن فأجاب»[3].

وكذا كان أبو جعفر محمد بن داود بن صَبِيح المِصِّيصي الحافظ لا يروي عمن أجاب في المحنة قال الإمام أبو داود: «كان محمد بن داود بن صَبِيح يتفقد الرجال، ولم يكتب عن أبي كريب لحال المحنة، ولم يُحدث عن سعدويه، ولا عن أبي نصر التمار، وما رأيت رجلاً قط أعقل من محمد بن داود»[4].

وأبو نصر التمار أجاب خوفاً، وقد روى عنه أبو زرعة الرازي،

---

(١) تهذيب الكمال ٢٦/٢٤٦، بحر الدم ٣٨١.

(٢) سؤالاته ٤١٦.

(٣) سؤالات البرذعي ١/٥٤٦.

(٤) سؤالات الآجري ١٧٥٨.

وأبو حاتم، ووثقه أبو حاتم[1]، وأبو داود[2]، والنسائي[3]، وغيرهم، وأخرج له مسلم.

وقال الإمام الذهبي: «أجاب خوفاً من النكال، وهو ثقة بحاله ولله الحمد»[4].

• التطبيق (١١٢)

■ **في ترجمة: يحيى بن معين العلم الثبت الحجة:**

حيث تقدم في التطبيق السابق أن الإمام أحمد أعرض عن مروياته بعد إجابته في الفتنة.

وصنيعه لا يُؤثر في الضبط، قال الذهبي: «إنما ذكرته عبرة ليعلم أن ليس كل كلام وقع في حافظ كبير بمؤثر فيه بوجه ويحيى فقد قفز القنطرة بل قفز من الجانب الشرقي إلى الجانب الغربي رحمه الله»[5].

وقال أيضاً: «هذا أمر ضيق، ولا حرج على من أجاب في المحنة، بل ولا على من أكره على صريح الكفر عملاً بالآية[6]، وهذا هو الحق، وكان يحيى رحمه الله من أئمة السنة فخاف من سطوة الدولة وأجاب تقية»[7].

وكلام الذهبي في هذه الحال لا يخلو من تأمل، ولو صنع ذلك الجميع لاندرس الحق والذي يظهر أنه من باب فروض الكفاية، بحيث إن قام به من يكفي كان لغيرهم رخصة.

---

(١) الجرح والتعديل ٥/٣٥٨.

(٢) سؤالات الآجري ١٩٢٤.

(٣) تاريخ بغداد ١٠/٤٢١.

(٤) سير أعلام النبلاء ١٠/٥٧٣.

(٥) ميزان الإعتدال ٧/٢٢٢.

(٦) يشير إلى قول المولى ﷻ: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ آية رقم (١٠٦)، سورة النحل.

(٧) سير أعلام النبلاء ١١/٨٧.

[١٨] القرينة الثالثة

تركه الرواية عن أهل الرأي

قد يعرض الناقد عن أحاديث الراوي؛ لأن الراوي من أهل الرأي، ويكون هذا منهجاً خاصاً بالناقد، كالإمام أحمد وبعض النقاد، فقد قال أبو بكر محمد بن الحسن بن طَرِيف الأعين: «سمعت أحمد بن حنبل يقول: لا تكتب عن أحد منهم ولا كرامة لهم، يعني أصحاب أبي حنيفة»[١].

وكان الإمام أحمد مع كراهيته للرأي، وإعراضه عن أصحابه إلا أن كان يُنصفهم فلا يُجرحهم بالقول، وإنما يكتفي عملياً بعدم التحديث عنهم، فعندما سُئل عن: إبراهيم بن خالد أبي ثور الكلبي البغدادي الإمام الفقيه الثقة، قال فيه: «لم يبلغني عنه إلا خيراً إلا أنه لا يعجبني الكلام الذي يصيرونه في كتبهم»[٢].

وعلّق الإمام الذهبي على كلام الإمام أحمد بقوله: «قد كان أحمد يكره تدوين المسائل ويحض على كتابة الأثر»[٣].

وقال أبو بكر الأعين: «سألت أحمد عنه ـ يعني أبي ثور ـ؟ فقال: أعرفه بالسنة منذ خمسين سنة، وهو عندي في مسلاخ الثوري»[٤].

وسُئل الإمام أحمد عن: أبي المنذر أسد بن عمرو البَجَلي الكوفي، وأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم القاضي، فقال: «كان صدوقاً،

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال ٦/ ١٧٤ (ترجمة: محمد بن الحسن أبي عبد الله الشيباني صاحب الرأي).

(٢) تاريخ بغداد ٦/ ٦٦.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٢/ ٧٥.

(٤) تذكرة الحفاظ ٢/ ٥١٣.

وأبو يوسف صدوق، ولكن أصحاب أبي حنيفة لا ينبغي أن يُروى عنهم شيء»[1].

ومن تطبيقاته:

• التطبيق (١١٣)

■ في ترجمة: مُعلَّى بن منصور الرازي:

حيث لم يكتب الإمام أحمد عنه؛ لأنه من أهل الرأي وهو منهج خاص بالإمام وببعض النقاد، قال عبد الرحمٰن بن أبي حاتم: «سمعت أبي يقول: قيل لابن حنبل: كيف لم تكتب عن المُعلَّى بن منصور الرازي؟ فقال: كان يكتب الشروط ومن كتبها لم يخل من أن يكذب»[2].

وقال أبو داود: «قال يحيى بن معين: مُعلَّى ثقة، وكان أحمد بن حنبل لا يروي عنه؛ لأنه كان ينظر في الرأي»[3]، وقد وثقه الإمام ابن معين[4]، وعلي بن المديني، وغيرهما.

وقال أبو زرعة: «رحم الله أحمد بن حنبل بلغني أنه كان في قلبه غصص من أحاديث ظهرت عن المُعلَّى بن منصور كان يحتاج إليها، وكان المُعلَّى أشبه القوم بأهل العلم، وذلك أنه كان طلابة للعلم ورحل وعُني به، فصبر أحمد عن تلك الأحاديث ولم يسمع منه حرفاً، وأما علي بن المديني وأبو خيثمة وعامة أصحابنا سمعوا منه، والمُعلَّى صدوق»[5].

---

(١) العلل ومعرفة الرجال ٥٣٣٢.
(٢) الجرح والتعديل ٨/ ٣٣٤.
(٣) السنن ١/ ٨٣/ ٣٠٩.
(٤) تاريخ الدارمي ٨١٦.
(٥) سؤالات البرذعي ١/ ٧١٨.

وقوله: «أشبه القوم» يعني: أهل الرأي، قاله الذهبي[1].

[١٩] القرينة الرابعة

تضعيفه الراوي بسبب التفرد والإغراب غير المؤثر، أو وصفه بلفظ: «المنكر»

الإغراب والتفرد منه ما يُؤثر فيضعف به الراوي، ويُحكم عليه بالنكارة، ومنه ما لا يُؤثر في تعديله، بل إنه في حالة دليل على زيادة إتقان الراوي المكثر، وطول صحبته لشيوخه، وتميزه عن أقرانه وإحاطته بما لم يتمكنوا منه، ولهذا ضوابط معروفة عند أهل الفن.

ويرتبط مصطلح: «المنكر» بمصطلح: «التفرد»، وكلاهما يُستعمل وصفاً للراوي ومروياته أو حكماً عليهما، ويتحدد الوصف والحكم بحسب حال الراوي، وعدد مروياته، ومقدار التفرد، وبحسب القرائن المعتبرة في صحة التفرد، أو ضعفه، ولذا فإن له أنواع من حيث تأثيره:

الأول: مؤثر مطلق يضعف به الراوي إذا كان هو الغالب على مروياته، ويُحكم على صاحبه بأنه منكر الحديث، ومتروكه.

الثاني: مؤثر مقيد تُضعف به المرويات التي تفرد بها الراوي المكثر الذي تحتمل حاله تفرده وتُسمى أفراده هذه: مناكير.

وهذا النوع غير مؤثر في الراوي من حيث الجملة؛ لأن المكثر الثقة، أو الصدوق قد يغرب.

الثالث: غير مؤثر في الراوي ولا في مروياته التي تفرد بها، وهو الحاصل للراوي المكثر الذي تحتمل حاله تفرده، وصحة ما تفرد به.

ويُسمى: الصحيح الغريب، وهذا يكون لمن فوق الثقة أو الثقة الذي تدل القرائن المعتبرة على صحة ما تفرد به كل واحد منهما عن

(١) سير أعلام النبلاء ١٠/٣٦٧.

شيخ مكثر، كطول الصحبة بأن يكون راوية شيخه، أو الاختصاص بمجلس سمع فيه ما لم يسمع غيره، أو كثرة الرحلة بحيث أحاط بما لم يتمكنوا منه وخلت هذه الأفراد من موانع قبولها كأن تعارض هذه القرائن بأقوى منها تنفي ثبوت هذه الأفراد وتدل على وهم راويها.

وهذا النوع دليل على زيادة إتقان الراوي المكثر، وتميزه عن أقرانه، قال الإمام أبو حاتم: «يقاس صحة الحديث بعدالة ناقليه، وأن يكون كلاماً يصلح أن يكون من كلام النبوة، ويعلم سقمه وإنكاره بتفرد من لم تصح عدالته بروايته والله أعلم»(١).

وقال الحافظ ابن رجب: «إذا روى الحفاظ الأثبات حديثاً بإسناد واحد، وانفرد واحد منهم بإسناد آخر، فإن كان المنفرد ثقة حافظاً: فحكمه قريب من حكم زيادة الثقة في الأسانيد أو في المتون... ويُقوي قبول قوله إذا كان المروي عنه واسع الحديث.. فإن كان المنفرد سئ الحفظ، فإنه لا يُعبأ بانفراده، ويحكم عليه بالوهم»(٢).

وقال الإمام الذهبي: «من هو الثقة الثبت الذي ما غلط، ولا انفرد بما لا يتابع عليه، بل الثقة الحافظ إذا انفرد بأحاديث كان أرفع له، وأكمل لرتبته، وأدل على اعتنائه بعلم الأثر وضبطه دون أقرانه لأشياء ما عرفوها، اللهم إلا أن يتبين غلطه، ووهمه في الشيء فيعرف ذلك فانظر أول شيء إلى أصحاب رسول الله ﷺ الكبار والصغار ما فيهم أحد إلا وقد انفرد بسنة فيقال له: هذا الحديث لا يتابع عليه، وكذلك التابعون، كل واحد عنده ما ليس ثم الآخر من العلم.

وما الغرض هذا؛ فإن هذا مقرر على ما ينبغي في علم الحديث، وإن تفرد الثقة المتقن يُعد صحيحاً غريباً، وإن تفرد الصدوق ومن دونه

---

(١) الجرح والتعديل ١/ ٣٥١.

(٢) شرح العلل ٢/ ٨٣٨.

يعد منكراً، وإن إكثار الراوي من الأحاديث التي لا يُوافق عليها لفظاً أو إسناداً يصيره متروك الحديث.

ثم ما كل أحد فيه بدعة، أو له هفوة، أو ذنوب، يُقدح فيه بما يوهن حديثه، ولا من شرط الثقة أن يكون معصوماً من الخطايا والخطأ، ولكن فائدة ذكرنا كثيراً من الثقات الذين فيهم أدنى بدعة، أو لهم أوهام يسيرة في سعة علمهم أن يُعرف أن غيرهم أرجح منهم وأوثق إذا عارضهم أو خالفهم، فزن الأشياء بالعدل والورع»[١].

والحاصل أن الأئمة النقاد استعملوا: «المنكر» في الحكم على صنيع المتفرد من النوع الأول والثاني، وصنيع المتفرد إذا خالف الأوثق والأكثر ـ وهذا من باب أولى ـ، وصنيع المتفرد المخالف في النوع الثالث وهو: «الشاذ» إذا كانت حاله لا تحتمل تفرده، ولم تصح أفراده بالقرائن المعتبرة السالمة من معارضٍ أقوى.

والحكم على الراوي بأن له مناكير ليس جرحاً مطلقاً في جميع الحالات، قال الإمام الذهبي: «ما كل من روى المناكير يضعف»[٢].

وقد يسلك بعض النقاد منهجاً متشدداً في مسألة الإغراب والتفرد، حيث يُضعّفون به الراوي المكثر الذي تحتمل حاله تفرده، أو تدل القرائن المعتبرة على صحة تفرده، وهم بذلك يُخالفون طريقة النقاد المثلى المفصلة التي تربط الحكم فيه بحسب حال الراوي، وعدد مروياته ومقدار التفرد، وبحسب القرائن المعتبرة في صحة التفرد، قال الحافظ ابن حجر: «مما ينبغي أن يتوقف فيه إذا جرح الرجل بكونه أخطأ في حديث أو وهم أو تفرد، ولا يكون ذلك جرحاً مستقراً، أو لا يُرد به حديثه»[٣].

---

(١) ميزان الإعتدال ٣/١٤٠، ١٤١ (ترجمة: علي بن المديني).
(٢) ميزان الإعتدال ١/١١٨، (ترجمة: أحمد بن عتاب المروزي).
(٣) لسان الميزان ١/١٠٩.

والإمام العقيلي ممن عُرف بهذا المنهج المتشدد، وقد صرح بذلك الحافظ ابن حجر، فقال: «العقيلي يضعف أحياناً بالمخالفة في الإسناد أو الإغراب»[1].

ومن تطبيقاته عنده:

• التطبيق (١١٤)

■ **في ترجمة: علي بن عبد الله بن جعفر بن المديني الحافظ الناقد:**

حيث أورده الإمام العقيلي في الضعفاء، وقال فيه: «جنح إلى ابن أبي دُؤَاد والجهمية، وحديثه مستقيم إن شاء الله» وذكر له حديثاً أغرب فيه[2].

وصنيع العقيلي محل تأمل من وجهين، أحدهما: أن الثقة قد ينفرد، وقد يكون ما تفرد به صحيحاً، والآخر: أن علي بن المديني أجاب خوفاً ثم تاب، قال الإمام الذهبي: «قد كان ابن المديني خوافاً في مسألة القرآن مع أنه كان حريصاً على إظهار الخير، وقد بدت منه هفوة ثم تاب منها»[3].

وقال أيضاً: «أفما لك عقل يا عقيلي! أتدري فيمن تتكلم! وإنما تبعناك في ذكر هذا النمط لنذب عنهم، ولنزيف ما قيل فيهم، كأنك لا تدري أن كل واحد من هؤلاء أوثق منك بطبقات بل وأوثق من ثقات كثيرين لم توردهم في كتابك، فهذا مما لا يرتاب فيه محدث، وأنا أشتهي أن تعرفني من هو الثقة الثبت الذي ما غلط، ولا انفرد بما لا يتابع عليه، بل الثقة الحافظ إذا انفرد بأحاديث كان أرفع له، وأكمل

(١) اللسان ترجمة: زكريا بن يحيى بن الخطاب الطائي ٢/ ٤٨٩.
(٢) ٣/ ٢٣٥.
(٣) ميزان الإعتدال ٣/ ١٣٩، ١٤٠.

لرتبته، وأدل على اعتنائه بعلم الأثر، وضبطه دون أقرانه لأشياء ما عرفوها، اللهم إلا أن يتبين غلطه، ووهمه في الشيء فيعرف ذلك، فانظر أول شيء إلى أصحاب رسول الله ﷺ الكبار والصغار ما فيهم أحد إلا وقد انفرد بسنة، فيقال له: هذا الحديث لا يتابع عليه، وكذلك التابعون، كل واحد عنده ما ليس ثم الآخر من العلم، وما الغرض هذا؛ فإن هذا مقرر على ما ينبغي في علم الحديث، وإن تفرد الثقة المتقن يُعد صحيحاً غريباً، وإن تفرد الصدوق ومن دونه يعد منكراً، وإن إكثار الراوي من الأحاديث التي لا يُوافق عليها لفظاً أو إسناداً يصيره متروك الحديث، ثم ما كل أحد فيه بدعة، أو له هفوة، أو ذنوب يُقدح فيه بما يوهن حديثه، ولا من شرط الثقة أن يكون معصوماً من الخطايا والخطأ، ولكن فائدة ذكرنا كثيراً من الثقات الذين فيهم أدنى بدعة، أو لهم أوهام يسيرة في سعة علمهم أن يعرف أن غيرهم أرجح منهم وأوثق إذا عارضهم أو خالفهم، فزن الأشياء بالعدل والورع.

وأما علي بن المديني فإليه المنتهى في معرفة علل الحديث النبوي مع كمال المعرفة بنقد الرجال وسعة الحفظ والتبحر في هذا الشأن بل لعله فرد زمانه في معناه»[1].

ومن تطبيقاته التي يترجح فيها تعديل الراوي من حيث الجملة:

• التطبيق (١١٥)

■ في ترجمة: **الحسن بن سَوَّار البغوي الخرساني المَرُّوذي:**

حيث أنكروا عليه حديثاً، ووثقوه في الجملة، فقد قال أبو إسماعيل محمد بن إسماعيل بن يوسف الترمذي السُّلَمي[2]: «حدثنا

(١) ميزان الإعتدال ٣/ ١٤٠، ١٤١.

(٢) ثقة، قاله الدارقطني، سؤالات الحاكم ١٧٥، ٥٢٦.

الحسن بن سَوّار البغوي، قال: حدثنا عكرمة بن عمار اليمامي، عن ضَمْضَم بن جَوْس، عن عبد الله بن حنظلة بن الراهب، قال: «رأيت رسول الله ﷺ يطوف بالبيت على ناقة لا ضرب ولا طرد ولا إليك إليك»، قال أبو إسماعيل: ألقيت على أبي عبد الله أحمد بن حنبل، فقال: أما الشيخ فثقة، وأما الحديث فمنكر، قال: وهذا الحديث رواه قُرَّان بن تَمَّام، عن أيمن بن نائل عن قدامة بن عبد الله الكلابي عن النبي عليه السلام هكذا، ولم يتابع عليه قُرَّان، ورواه الناس عن أيمن بن نائل: الثوري وجماعة، عن قدامة بن عبد الله: «رأيت النبي عليه السلام يرمي جمرة العقبة على ناقة»، بهذا اللفظ»[1].

وفي رواية قال الإمام أحمد: «هذا الشيخ ثقة ثقة، والحديث غريب، ثم أطرق ساعة، وقال: أكتبتموه من كتاب؟ قلنا: نعم»[2].

وكذا أنكره الإمام ابن المديني، والإمام أبو عبد الله البخاري، والعقيلي، وغيرهم: قال الإمام أبو عيسى الترمذي: «سألت محمداً ـ يعني البخاري ـ عن حديث الحسن بن سَوّار عن عكرمة بن عمار؟ فقال محمد: رأيت أبا قدامة يعرض هذا الحديث على علي بن عبد الله ـ بن المديني ـ فدفعه علي يعني أنكره، وقال محمد: وقد كتب به الحسن بن سَوّار إلي، وكأن محمداً لم يعرف هذا الحديث»[3].

وقال العقيلي: «لا يتابع الحسن بن سَوّار على هذا الحديث، وقد حدث أحمد بن منيع وغيره عن الحسن بن سَوّار هذا، عن الليث بن سعد وغيره أحاديث مستقيمة، وأما هذا الحديث فهو منكر...... وقد رُوي عن النبي عليه السلام أنه كان على بعير بغير هذا الإسناد بإسناد

(١) ضعفاء العقيلي ١/ ٢٢٨.

(٢) تاريخ بغداد ٧/ ٣١٨.

(٣) ترتيب علل الترمذي للقاضي ١/ ٣٨٤/ ١٣٥.

صالح»[1]، وقال الحافظ أبو أحمد ابن عدي: «هذا بهذا الإسناد لم يحدث به عن عكرمة ابن عمار غير الحسن بن سَوّار»[2].

والحاصل أن المستنكر عليه أنه لم يتابع على هذا الإسناد، وقوله في المتن: «يطوف بالبيت على ناقة»؛ لأن المحفوظ إسناد آخر، وبلفظ: «يرمي جمرة العقبة على ناقة»، قال الإمام الذهبي فيه: (ثقة أنكر عليه حديثه عن عكرمة بن عمار، عن ضَمْضَم، عن عبد الله بن حنظلة: «رأيت رسول الله ﷺ يطوف لا ضرب ولا طرد ولا إليك إليك»، والمحفوظ حديث أيمن، عن قدامة بن عبد الله: «رأيت رسول الله ﷺ يرمي الجمرة» فذكره وقد شذ قُرَّان بن تَمَّام فراوه عن أيمن، عن قدامة فقال فيه: «يطوف كالأول»)[3].

• التطبيق (١١٦)

■ في ترجمة: عبد الملك بن أبي سليمان العَرْزَمي:

حيث وثقوه، وأنكروا عليه تفرده عن عطاء بن أبي رباح، عن جابر بن عبد الله، عن النبي ﷺ قال: «الرجل أحق بشفعته يُنتظر به وإن كان غائباً إذا كان طريقهما واحداً»، وفي رواية: «الجار».

وقد عدّوا هذا التفرد من أوهامه واحتملوه له؛ لأنه مكثر معروف بالضبط والإتقان ووثقوه إلا شعبة ويحيى القطان فقد تشددا وتركا الرواية عنه؛ من أجل هذا الحديث الذي أخطأ فيه.

فقد قال الثوري وابن المبارك فيه: «ذاك ميزان»[4]، وقال الثوري:

---

(١) ضعفاء العقيلي ١/٢٢٨.

(٢) الكامل ٦/٤٨٣، (ترجمة عكرمة بن عمار).

(٣) ميزان الإعتدال ٢/٢٤١.

(٤) تاريخ بغداد ١٠/٣٩٦.

«ثقة متقن»[1]، وقال جرير: «كان المحدثون إذا وقع بينهم الاختلاف في الحديث سألوا عبد الملك بن أبي سليمان وكان حكمهم»[2]، وقال العجلي: «ثقة ثبت في الحديث، وكان راوية عطاء بن أبي رباح»[3] وقال الحافظ ابن عمار: «ثقة حجة»[4]، وقال الإمام أحمد: (قال شعبة في حديث عبد الملك ابن أبي سليمان، عن عطاء، عن جابر، عن النبي ﷺ: «في الشفعة»: أخر مثل هذا ودمّر)[5]، وقال الإمام أحمد فيه: «ثقة»[6]، وفي رواية: «كان يُعد من الحفاظ»[7] وقال عن حديثه في الشفعة: «هذا حديث منكر»[8]، وفي رواية: «هذا حديث منكر وعبد الملك ثقة»[9]، وقال أبو داود: «قلت لأحمد: عبد الملك بن أبي سليمان؟ قال: ثقة قلت: يخطئ؟ قال: نعم، وكان من أحفظ أهل الكوفة، إلا أنه رفع أحاديث عن عطاء»[10].

وقال عبد الله: (ذكر أبي: حديث وكيع، عن شعبة، عن عبد الملك بن أبي سليمان، عن عطاء، عن جابر، عن النبي ﷺ: «في الشفعة»، قال: ليس هو في كتاب غُنْدَر)[11]، يُشير إلى أن عبد الملك لم يتابعه أصحاب عطاء لا سيما غُنْدَر؛ لأنه كتب حديث عطاء، وقال أبو زرعة الدمشقي: «سمعت يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل يقولان في

(١) تاريخ بغداد ١٠/ ٣٩٥.
(٢) الجرح والتعديل ٥/ ٣٦٧.
(٣) ترتيب الثقات ١٠٣٢.
(٤) تاريخ بغداد ١٠/ ٣٩٣.
(٥) العلل ١٢٩٢.
(٦) العلل ٨٥٧.
(٧) العلل ٣٢٧١.
(٨) العلل ٢٢٥٦.
(٩) ميزان الاعتدال ٤/ ٤٠٠.
(١٠) سؤالاته ٣٥٨.
(١١) العلل ٥٩٩.

حديث عبد الملك بن أبي سليمان، عن عطاء، عن جابر، عن النبي ﷺ «في الشفعة» ـ قالا لي ـ: قد كان يُنكر عليه، وسمعت أحمد، ويحيى يقولان: كان عبد الملك بن أبي سليمان ثقة»[1]، وقال الحسين بن حبان: (سُئل أبو زكريا يحيى بن معين عن حديث عطاء، عن جابر، عن النبي ﷺ «في الشفعة»، فقال: هو حديث لم يُحدث به أحد إلا عبد الملك بن أبي سليمان، عن عطاء، وقد أنكره عليه الناس، ولكن عبد الملك ثقة صدوق لا يرد على مثله، قلت له: تكلم شعبة فيه؟ قال: نعم، قال شعبة: لو جاء عبد الملك بآخر مثل هذا الحديث لرميت بحديثه)[2].

وقال الإمام البخاري: «لا أعلم أحداً رواه عن عبد الملك بن أبي سليمان، وهو حديثه الذي تفرد به ويُروى عن جابر عن النبي ﷺ خلاف هذا»[3].

وقال الإمام أبو عيسى الترمذي: (إنما ترك شعبة عبد الملك لهذا الحديث؛ لم يجد أحداً رواه غيره، وعبد الملك ثقة عند أهل العلم، ويُروى عن ابن المبارك، عن سفيان الثوري أنه قال: «عبد الملك بن أبي سليمان ميزان»، يعني في العلم)[4]، وقال المنذري: «جعله بعضهم رأياً لعطاء أدرجه عبد الملك في الحديث»[5].

• التطبيق (١١٧)

■ **في ترجمة: بُريد بن عبد الله بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري:**

حيث ذكر الإمام أحمد أن له مناكير، قال عبد الله: «سمعت أبي

---

(١) تاريخ أبي زرعة ١١٦٩.
(٢) تاريخ بغداد ١٠/ ٣٩٣.
(٣) علل الترمذي، ترتيب أبي طالب ٢٢٩.
(٤) علل الترمذي، ترتيب أبي طالب ٢٢٩.
(٥) ٥/ ١٧٢.

يقول: طلحة بن يحيى أحب إلي من بُريد بن أبي بردة بُريد يروي أحاديث مناكير، وطلحة حدث بحديث: «عصفور من عصافير الجنة».

حدثني أبي قال: حدثنا ابن فُضيل، عن العلاء أو حبيب بن أبي عمرة، قال أبي: ما سمعه إلا من طلحة يعني ابن فُضيل»[1].

والذي يظهر أن الإمام أحمد استعمل لفظ المنكر هنا في الغرائب الأفراد التي إن ضرت قُيد الجرح بها، ولا تضعف الراوي من حيث الجملة؛ لأنه قيد النكارة بأحاديث من مرويات الراوي ولم يطلقه على الراوي.

قال ابن عدي: (قد اعتبرت حديثه، فلم أر فيه حديثاً أنكره، وأنكر ما روى هذا الحديث الذي ذكرته: «إذا أراد الله ﷻ بأمة خيراً قبض نبيها قبلها»، وهذا طريق حسن، ورواته ثقات، وقد أدخله قوم في صحاحهم، وأرجو أن لا يكون ببريد هذا بأساً)[2].

وقال الحافظ ابن حجر في بُريد: «احتج به الأئمة كلهم، وأحمد وغيره يطلقون المناكير على الأفراد المطلقة»[3]، يعني أنه يستعمله في الوصف لا الحكم.

وقد وثقه الإمام ابن معين[4]، والعجلي[5]، والترمذي[6].

وقال ابن معين في رواية: «ليس به بأس»[7]، وكذا قال النسائي في رواية[8].

---

(١) العلل ومعرفة الرجال ١٣٨٠.
(٢) الكامل ٢/ ٦٢.
(٣) هدي الساري ٤١٢.
(٤) الدوري ٣٠٧٨.
(٥) ترتيب الثقات ١/ ٢٤٤.
(٦) السنن ٤/ ١٢٨/ ١٥٥٩.
(٧) الدوري ٥٠١١.
(٨) تهذيب التهذيب ١/ ٣٧٧.

وقال الإمام البخاري[1]، والنسائي[2]، وأبو زرعة[3]: «ليس بذاك القوي»، وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه وليس بالمتين»[4].

• التطبيق (١١٨)

■ في ترجمة: محمد بن إبراهيم الحارث التيمي المديني:

حيث قال فيه الإمام أحمد: «في حديثه شيء يروي أحاديث مناكير أو منكرة»[5].

وهذا كسابقه، قال الحافظ ابن حجر: (وثقه ابن معين، والجمهور، وذكره العقيلي في الضعفاء، وروى عن عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: «سمعت أبي يقول وذكره: في حديثه شيء يروي أحاديث مناكير»، قلت: المنكر أطلقه أحمد بن حنبل، وجماعة على الحديث الفرد الذي لا متابع له فيحمل هذا على ذلك، وقد احتج به الجماعة)[6].

• التطبيق (١١٩)

■ في ترجمة: يزيد بن عبد الله بن خُصَيفة المدني:

حيث قال أبو عُبيد الآجُرِّي عن أبي داود: «قال أحمد: منكر الحديث»[7].

ويرى الحافظ ابن حجر أن ذلك كسابقه، فقال: «هذه اللفظة

---

(١) الكامل ٢/ ٦٢.
(٢) الضعفاء والمتروكين ٧٣.
(٣) البرذعي ١/ ٣٦١.
(٤) الجرح والتعديل ٢/ ٤٢٦.
(٥) العلل ومعرفة الرجال ١٣٥٥.
(٦) هدي الساري ٤٣٧.
(٧) تهذيب التهذيب ١١/ ٢٩٧.

يطلقها أحمد على من يغرب على أقرانه بالحديث عُرف ذلك بالاستقراء من حاله، وقد احتج بابن خُصَيفة مالك، والأئمة كلهم»[1].

كذا قال وهو محل تأمل؛ لأن الإمام أحمد، وغيره من النقاد يقولون فيمن له غرائب وأفراد تحتمل: «له مناكير».

والأسلم أن يرد الحافظ ابن حجر رواية الآجُرِّي بأنها شاذة؛ لمخالفتها نقل الأكثر عن الإمام أحمد، والمؤيد بثناء النقاد على يزيد، ففي رواية عبد الله عن أبيه أنه قال: «ما أعلم إلا خيراً»[2].

وقال أبو بكر الأثرم: «سألت أبا عبد الله عن يزيد بن خصيفة؟ فقال: ثقة ثقة»[3].

ووثقه ابن معين[4]، وأبو حاتم[5]، والنسائي[6]، وزاد ابن معين: «حجة»[7].

• التطبيق (١٢٠)

■ **في ترجمة: عبد الرحمٰن بن أبي الموالي المدني أبي محمد:**

حيث قال أبو طالب: (سألت أحمد بن حنبل عن عبد الرحمٰن بن أبي الموال؟ قال: عبد الرحمٰن لا بأس به، قال: كان محبوساً حين هزم هؤلاء يروي حديثاً لابن المنكدر، عن جابر، عن النبي ﷺ: «في الاستخارة»، ليس يرويه أحد غيره هو منكر، قلت: هو منكر؟! قال: نعم ليس يرويه غيره لا بأس به، وأهل المدينة إذا كان حديث غلط

---

(١) هدي الساري ٤٥٣.
(٢) العلل ٣٢٣٢.
(٣) الجرح والتعديل ٩/ ٢٧٤.
(٤) الدوري ٣٤٧.
(٥) الجرح والتعديل ٩/ ٢٧٤.
(٦) تهذيب التهذيب ١١/ ٢٩٧.
(٧) هدي الساري ٤٥٣.

يقولون: «ابن المنكدر، عن جابر»، وأهل البصرة يقولون: «ثابت عن أنس»، يحيلون عليهما)[١].

وقال الحافظ ابن حجر: «هو من أفراده، وقد أخرجه البخاري، والخطب فيه سهل»[٢]

والذي يظهر أن الإمام أحمد لم يرد مجرد الوصف بالتفرد هنا، وإنما أراد الحكم بالتفرد المنكر المردود، بدليل قوله: «أهل المدينة إذا كان حديث غلط. . . .» مشيراً إلى أن هذا الإسناد مدني وقد سلك به ابن أبي الموالي طريق الجادة المشهورة، والتي قد يسلكها من لا يحفظ، وقرينة تفرده عن شيخه المكثر، بهذا الإسناد عن جابر مظنة الوهم، وأنه لم يحفظ إسناده، فمن أين له هذا الإسناد الذي لم يظفر به بقية أصحاب شيخه ابن المنكدر؟! لا سيما وأن ابن المنكدر إمام واسع الرواية، كانت إليه الرحلة في وقته، وحَكَم الإمام أحمد على الراوي بقوله: «لا بأس به» أي من حيث الأصل بحيث يُقيد الجرح بأوهامه اليسيرة التي لا تحطه إلى مرتبة الضعيف.

هذا ما يتعلق بمراد الإمام أحمد، وأما الحديث فقد أخرجه الناقد الجهبذ الحافظ الإمام البخاري، في صحيحه عن قتيبة بن سعيد، عن عبد الرحمٰن بن الموالي، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: «كان رسول الله ﷺ يعلمنا الاستخارة في الأمور كما يعلمنا السورة من القرآن، يقول: إذا همّ أحدكم بالأمر فليركع ركعتين من غير الفريضة ثم ليقل: اللهم إني أستخيرك بعلمك، وأستقدرك بقدرتك، وأسألك من فضلك العظيم، فإنك تقدر ولا أقدر، وتعلم ولا أعلم، وأنت علام الغيوب، اللهم إن كنت تعلم أن هذا الأمر خير لي في ديني

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال ٤/٣٠٧.
(٢) هدي الساري ٤١٩.

ومعاشي وعاقبة أمري، أو قال: عاجل أمري وآجله، فأقدره لي ويسره لي، ثم بارك لي فيه، وإن كنت تعلم أن هذا الأمر شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري أو قال: في عاجل أمري وآجله، فأصرفه عني وأصرفني عنه، وأقدر لي الخير حيث كان، ثم أرضني به، قال: ويُسمي حاجته»[١].

وأخرجه أيضاً عن مُطَرفٍّ بن عبد الله أبي مصعب، عن عبد الرحمٰن به[٢].

والإمام أحمد ناقد جهبذ بصير بالأحاديث وعللها، وهو من شيوخ الإمام البخاري، والعلة التي أشار إليها الإمام أحمد دقيقة المأخذ، قوية الأثر.

ولم تخفى على أبي عبد الله البخاري إمام النقاد وأميرهم، وأتمهم معرفة بالأحاديث وطرقها حيث فطن إليها فأخرج الحديث في موضع ثالث من صحيحه، فقال: «حدثني إبراهيم بن المنذر حدثنا مَعْن بن عيسى، حدثني عبد الرحمٰن بن أبي الموالي، قال: سمعت محمد بن المنكدر يُحدث عبد الله بن الحسن، يقول: أخبرني جابر بن عبد الله. . . .»[٣] الحديث، وأخرجه ابن أبي شيبة بنفس القصة[٤].

فقد اشتمل هذا الطريق على حجة تدفع أثر هذه العلة عن الإسناد، وتدل على سلامة ضبط عبد الرحمٰن؛ لأن في هذا الطريق قصة تفيد معرفته بما يقول، وإتقانه وضبطه لحديثه هذا، حيث ذكر مجلس السماع الذي سمعه فيه، فقال: «سمعت محمد بن المنكدر يُحدث عبد الله بن

---

(١) (١٩ كتاب التهجد، ٢٥ باب ما جاء في التطوع، ١١٦٢).
(٢) (٨٠ كتاب الدعوات، ٤٨ باب الدعاء عند الاستخارة، ٦٣٨٢).
(٣) (٩٧ كتاب التوحيد، ١٠ باب قول الله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ﴾، ٧٣٩٠).
(٤) المصنف ٦/٥٢/٢٩٤٠٣.

الحسن يقول: أخبرني جابر بن عبد الله»، وهي في الوقت نفسه قرينة تفيد اختصاص عبد الرحمٰن بهذا المجلس الذي سمع فيه من ابن المنكدر ما لم يظفر به غيره من أصحاب ابن المنكدر، وهذه حجة قوية يستدل بها الأئمة النقاد في تصحيح الأوجه التي يُخالف فيها الثقة غيره.

وبذلك يتبين علو مرتبة الإمام أبي عبد الله البخاري، وتقدمه في هذه الصنعة التي فاق فيها الأقران، بل وشيوخه الأئمة النقاد، ومن أتى بعدهم، رحم الله الجميع.

وعبد الرحمٰن، ثقة لكنه خرج مع محمد بن عبد الله بن حسن، وقد وثقه الإمام ابن معين[1]، والنسائي[2]، والترمذي[3]، وقال أبو حاتم، وأبو زرعة: «لا بأس به»، وزاد أبو زرعة: «صدوق»[4]، وقال الذهبي: «ثقة مشهور، لكنه خرج مع محمد بن عبد الله بن حسن»[5].

هذا وقد رُوي الحديث عن غير جابر رضي الله عنه، فقد قال الحافظ أبو أحمد ابن عدي: «لعبد الرحمٰن بن أبي الموال أحاديث غير ما ذكرت، وهو مستقيم الحديث، والذي أنكر عليه حديث الاستخارة، وقد روى حديث الاستخارة غير واحد من أصحاب النبي ﷺ كما رواه ابن أبي الموالي»[6].

وقال الإمام الترمذي ـ بعد أن أخرج حديث ابن أبي الموالي ـ: «في الباب عن عبد الله ابن مسعود، وأبي أيوب، قال أبو عيسى: حديث جابر حديث حسن صحيح غريب لا نعرفه إلا من حديث عبد الرحمٰن بن

---

(١) الكامل ٤/٣٠٧.
(٢) هدي الساري ٤١٩.
(٣) السنن ٤٨٠.
(٤) الجرح والتعديل ٥/٢٩٣.
(٥) ميزان الإعتدال ٤/ ٣٢٠.
(٦) الكامل في ضعفاء الرجال ٤/٣٠٧.

أبي الموالي، وهو شيخ مدني ثقة روى عنه سفيان حديثاً، وقد روى عن عبد الرحمٰن غير واحد من الأئمة، وهو عبد الرحمٰن بن زيد بن أبي الموالي»[1].

[٢٠] القرينة الخامسة

وصفه للراوي المُقل بلفظ: «ليس بشيء»

يصف الإمام يحيى بن معين الراوي المُقل غالباً بهذه العبارة وما في معناها، ولا يُريد بها الجرح وتكون قلة المرويات قرينة صرف استعمال هذه العبارة إلى هذا المنهج الخاص، إذا وثق هذا الراوي بمعتمد لا سيما إن كان الموثق ابن معين نفسه، ولم تعارض بمحمل أقوى.

ومن تطبيقاته:

• التطبيق (١٢١)

■ **في ترجمة: كثير بن شِنْظِير المازني أبي قُرَّة البصري:**

حيث روى الدُّوري عن الإمام ابن معين أنه قال فيه: «ليس بشيء»[2].

والذي يظهر أنه أراد بيان قلة مرويات كثير بن شِنْظِير، فقد قال الحاكم: (قول ابن معين فيه: «ليس بشيء» هذا يقوله ابن معين إذا ذُكر له الشيخ من الرواة يقل حديثه ربما قال فيه: ليس بشيء، يعني: لم يسند من الحديث ما يشتغل به)[3].

ويؤكد ذلك أن الإمام ابن معين نفسه وثقه في موضع آخر، قال

---

(١) (٣ أبواب الوتر، ١٨ باب ما جاء في الاستخارة، ٤٨٠).
(٢) التاريخ ٤٠١٤.
(٣) تهذيب التهذيب ٨/ ٣٧٤.

الدارمي عن ابن معين: «ثقة»[1]، وقال إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين: «صالح»[2].

وكذا قد عدله الأكثر، فقد قال الإمام أحمد فيه: «صالح الحديث، قد روى عنه الناس واحتملوه»[3]، وقال ابن سعد: «كان ثقة إن شاء الله»[4]، وقال الحافظ ابن عدي: «لكثير بن شِنْظِير من ما ذكرت، وليس بالكثير، وليس في حديثه شيء من المنكر، وأحاديثه أرجو أن تكون مستقيمة»[5]، وأخرج له البخاري حديثين، وأخرج له مسلم أحدهما[6].

ومراد ابن معين له نظائر أخري كما في التالي:

• التطبيق (١٢٢)

■ **في ترجمة: سَلّام بن سليمان المُزَني أبي المنذر القارئ النحوي الكوفي أصله من البصرة:**

حيث قال أبو بكر بن أبي خيثمة عن الإمام يحيى بن معين: «لا شيء»[7].

والذي يظهر أن مراده قلة مرويات سَلّام وتوسط حاله؛ وقد جاءت رواية الدقاق مشعرة بذلك حيث يقول ابن معين فيه: «ليس بذاك»[8]،

---

(١) ٧١٨.

(٢) الجرح والتعديل ٧/ ١٥٣.

(٣) العلل ٢٦٨٨، ٨٩٥.

(٤) الطبقات الكبرى ٧/ ٢٤٣.

(٥) الكامل في ضعفاء الرجال ٦/ ٧١.

(٦) تهذيب التهذيب ٨/ ٣٧٤.

(٧) الجرح والتعديل ٤/ ٢٥٩.

(٨) ٣٧٩.

وكذا روى ابن أبي خيثمة في موضع آخر عنه أنه قال: «لا بأس به»[1]، وقال أبو الحسن ابن القطان ـ على تشدده ـ: (قول ابن معين فيه: «لا شيء»، هو لفظ يقوله لمن يقل حديثه، وإن لم يكن به بأس)[2]، ويُؤكد هذا المحمل تعديل النقاد له، فقد قال فيه أبو حاتم ـ وهو متشدد ـ: «صدوق صالح الحديث»[3]، وقال أبو داود: «ليس به بأس، قد أُنكر عليه حديث داود عن عاصم في القراءة»[4]، وعدله غيرهم[5].

• التطبيق (١٢٣)

■ في ترجمة: **عبد العزيز بن المُخْتار البصري الدَّبْاغ:**

حيث قال أحمد بن زُهير بن أبي خَيْثَمة عن الإمام ابن معين: «ليس بشيء»[6].

والذي يظهر أنه أراد بيان قلة مرويات عبد العزيز، فقد قال الحافظ ابن حجر: (ذكر ابن القطان الفاسي أن مراد ابن معين بقوله في بعض الروايات: «ليس بشيء» يعني أن أحاديثه قليلة جداً)[7].

وكلام أبي الحسن ابن القطان قاله عند ترجمة سَلّام السابقة، وترجمة: صالح بن رُسْتُم ولفظه: (قول ابن معين فيه: «لا شيء»، معناه فيه: أنه ليس كغيره، فإنه قد عهد يقول ذلك فيمن يقل حديثه، فاعلم ذلك)[8].

---

(١) تهذيب الكمال ١٢/ ٢٨٩، وتهذيب التهذيب ٤/ ٢٤٩.
(٢) بيان الوهم ٢٤٥٤.
(٣) الجرح والتعديل ٤/ ٢٥٩.
(٤) سؤالات أبي عبيد الآجري ٤٦٣.
(٥) تهذيب التهذيب ٤/ ٢٤٩.
(٦) هدي الساري ٤٢١.
(٧) هدي الساري ٤٢١.
(٨) بيان الوهم ٢٧٨٩.

ويُؤكد هذا المحمل أن الإمام يحيى بن معين وثق عبد العزيز في رواية ابن الجنيد[١]، والدُوري[٢] وإسحاق بن منصور[٣]، وكذا وثقه أبو حاتم[٤]، والعجلي[٥]، وقال أبو زرعة[٦]، والنسائي: «لا بأس به»[٧]، وروى له الجماعة[٨].

[٢١] القرينة السادسة

حكمه على الراوي المتوسط بلفظ: «ليس بالقوي»

يحكم الإمام النسائي غالباً[٩] بهذه العبارة في غير التجريح سيما إذا عُورض حكمه بتعديل معتبر أو كان المعارض هو حكم للنسائي نفسه، وتحمل على أن الراوي ليس بأقوى ما يكون بالنسبة لمراتب التوثيق، **ومن تطبيقاته:**

• التطبيق (١٢٤)

■ **في ترجمة: أحمد بن بشير أبي بكر الكوفي مولى عمرو بن حريث المخزومي:**

حيث قال فيه الإمام النسائي: «ليس بالقوي»[١٠].

---

(١) (٣٨٩).
(٢) (٣٥٨٩).
(٣) الجرح والتعديل ٥/ ٣٩٣.
(٤) الجرح والتعديل ٥/ ٣٩٣.
(٥) ترتيب الثقات ١١١٥.
(٦) الجرح والتعديل ٥/ ٣٩٣.
(٧) تهذيب التهذيب ٦/ ٣١٦.
(٨) تهذيب التهذيب ٦/ ٣١٦.
(٩) قاله د. قاسم علي سعد، في كتابه منهج الإمام النسائي في الجرح والتعديل ٤/ ١٨٣٣.
(١٠) تهذيب التهذيب ١/ ١٥.

والذي يظهر أن مراده بيان توسط حال الراوي، ويُؤكده أنه قال فيه مرة أخرى: «ليس به بأس»[1]، وقال ابن معين فيه: «ليس بحديثه بأس»[2]، وقال أبو زرعة: «صدوق»[3]، وأخرج له البخاري، وغيره.

وقال الحافظ ابن حجر: «تضعيف النسائي له فمشعر بأنه غير حافظ»[4].

• التطبيق (١٢٥)

■ في ترجمة: عبد الرحمٰن بن سليمان بن عبد الله بن حنظلة بن أبي عامر الأنصاري المعروف بابن الغسيل[5]:

حيث قال فيه الإمام النسائي: «ليس بالقوي»[6].

والذي يظهر أنه لم يرد تجريحه، وإنما أراد بيان حاله بالنسبة لمراتب الثقات، ويُؤكده أن الإمام النسائي قال عنه مرة: «ثقة»[7]، وقال مرة أُخرى: «ليس به بأس»[8]، وكذا وثقه غالب الأئمة النقاد وأخرج له البخاري ومسلم وغيرهما، فقد قال الحافظ ابن حجر: (وثقه ابن معين، والنسائي، وأبو زرعة، والدارقطني، وقال النسائي مرة: «ليس به بأس»، ومرة: «ليس بالقوي»، وقال الأزدي: «ليس بالقوي عندهم»، قلت: تضعيفهم له بالنسبة إلى غيره ممن هو أثبت منه من أقرانه، وقد احتج به الجماعة سوى النسائي)[9].

---

(١) تهذيب التهذيب ١/ ١٥.

(٢) الدُّوري ٢٣٩٦.

(٣) الجرح والتعديل ٢/ ٤٢.

(٤) هدي الساري ٣٨٦.

(٥) الغسيل هو: حنظلة قتل يوم أُحد رضي الله عنه.

(٦) الضعفاء والمتروكين ٣٨١.

(٧) تهذيب التهذيب ٦/ ١٧٢.

(٨) تهذيب التهذيب ٦/ ١٧٢.

(٩) هدي الساري ٤١٧.



المبحث السادس

القرائن المتعلقة بمصطلحاته

القرينة الأولى: استعمال: «الكذب» في الخطأ.

القرينة الثانية: استعمال لفظ: «المنكر» في غير التجريح.

القرينة الثالثة: استعمال لفظ: «اللص» في المدح.

القرينة الرابعة: استعمال لفظ: «لم يرضوه» فيمن لم يرضه أهل بلده في القضاء.

القرينة الخامسة: استعمال لفظ: «ليس من أصحاب الحديث» في متوسط الحال.

القرينة السادسة: استعمال لفظ: «الضعيف» لقباً للراوي الثقة.

القرينة السابعة: استعمال لفظ: «الترك» في غير المعنى الاصطلاحي.

القرينة الثامنة: تسمية النبيذ خمراً.

القرينة التاسعة: استعمال لفظ: «لا أعرفه» في غير التجريح.

القرينة العاشرة: استعمال لفظ: «مجهول» في غير التجريح.

القرينة الحادية عشر: استعمال لفظ: «ليس بمشهور» في عدم الشهرة بين العلماء.

القرينة الثانية عشر: استعمال لفظة: «لم يكن بالحافظ» فيما دون مرتبة المتقن الناقد.

القرينة الثالثة عشر: استعمال لفظ: «ليس بحجة» في متوسط الحال.

المبحث السادس

القرائن المتعلقة بمصطلحاته

قد يعمد الناقد إلى بعض مصطلحات الجرح المطلق فيستعملها نادراً في التوثيق، أو يستعملها نادراً في غير الجرح، فتكون هذه الاستعمالات قرائن لا تقتضي الجرح المطلق، ومن ذلك:

[٢٢] القرينة الأولى

استعمال: «الكذب» في الخطأ، ومن تطبيقاته

• التطبيق (١٢٦)

■ **في ترجمة: عكرمة مولى ابن عباس:**

حيث قال الإمام سعيد بن المسيب لمولى له يقال له بُرْد: «لا تكذب علي كما يكذب عكرمة على ابن عباس»[١].

ويُروى ذلك عن ابن عمر رضي الله عنهما، فقد قال يحيى البكاء: «سمعت ابن عمر يقول لنافع اتق الله ويحك لا تكذب علي كما كذب عكرمة على ابن عباس كما أحل الصرف وأسلم ابنه صيرفياً»[٢].

وهذه القصة لا تثبت عن ابن عمر رضي الله عنه فهي واهية الإسناد، معلولة المتن، أما الإسناد ففيه يحيى البكاء قال فيه الإمام الذهبي: «البكاء واه»[٣]، وقال أيضاً: «يُروى ذلك عن ابن عمر قاله لنافع،

(١) العلل ومعرفة الرجال ١٥٨٣، ١٥٨٤، الطبقات الكبرى ٥/ ١٣٥.

(٢) سير أعلام النبلاء ٥/ ٢٢.

(٣) سير أعلام النبلاء ٥/ ٢٢.

ولم يصح»[1].

وأما المتن؛ فلأن عكرمة لم يكن له ذكر في أيام ابن عمر رضي الله عنهما، قال الإمام الذهبي: «لم يكن لعكرمة ذكر في أيام ابن عمر، ولا كان تصدى للرواية»[2].

وقال الإمام أحمد: «حدثنا إسحاق بن الطباع قال: سألت مالك بن أنس قلت: أبلغك أن ابن عمر قال لنافع: لا تكذبن علي كما كذب عكرمة على ابن عباس؟ قال: لا، ولكن بلغني أن سعيد بن المسيب قال ذلك لبرد مولاه»[3].

وأُجيب عن صنيع ابن المسيب رحمه الله بأنه استعمل: «الكذب» في الخطأ، وهو استعمال معروف عند أهل الحجاز، قال ابن حبان: «أهل الحجاز يسمون الخطأ كذباً»[4].

ويكون المقصود الحكم بخطأ الراوي في أمر مخصوص لا يُؤثر على ضبطه وإتقانه في الجملة، قال ابن جرير الطبري: «إن ثبت هذا عن ابن عمر، فهو محتمل لأوجه كثيرة، لا يتعين منه القدح في جميع روايته، فقد يمكن أن يكون أنكر عليه مسألة من المسائل كذبه فيها»[5].

وقد دافع الإمام أبو عبد الله محمد بن نصر المَرْوَزي عن عكرمة وأجاب بأن مراد ابن المسيب الخطأ، وذكر أن استعمال الكذب في الخطأ له نظائره[6]، ومنها: تكذيب عمران بن حصين لسَمُرة رضي الله عنهما في مسألة سكتات النبي ﷺ في الصلاة، وتكذيب ابن عمر لأبي هريرة رضي الله عنهم

---

(١) ميزان الإعتدال ٥/ ١١٩.

(٢) سير أعلام النبلاء ٥/ ٢٣.

(٣) العلل ومعرفة الرجال ١٥٨٢.

(٤) الثقات ٦/ ١١٤.

(٥) هدي الساري ٤٢٧.

(٦) جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر ٥٠٧.

في مسألة الوتر، وتكذيب عائشة لابن عمر ﷺ في مسألة عدد عُمَر النبي ﷺ، وأن الميت يعذب ببكاء أهله عليه[1].

وقال الإمام ابن عبد البر: «عكرمة مولى ابن عباس من جلة العلماء لا يقدح فيه كلام من تكلم فيه لأنه لا حجة مع أحد تكلم فيه»[2]، وقال الحافظ ابن حجر: «لا يلزم من شيء منه قدح في روايته» يعني التكذيب[3]، وقال أيضاً: «يُقوي صحة ما حكاه ابن حبان، ما سيأتي عن هؤلاء من الثناء عليه، والتعظيم له، فإنه دال على أن طعنهم عليه إنما هو لأمر مخصوص»[4].

• التطبيق (١٢٧)

■ **في ترجمة: محمد بن إسحاق بن يسار المطلبي مولاهم:**

حيث قال فيه الإمام مالك: «دجال من الدجاجلة»[5].

ولصنيع الإمام عدة أسباب، منها: أنه استعمل هذه العبارة في حال الغضب وأراد بيان خطأ ابن إسحاق في أمر مخصوص، ولم يرد القدح فيه مطلقاً، قال الإمام البخاري: «لو صح عن مالك تناوله من ابن إسحاق فلربما تكلم الإنسان فيرمي صاحبه بشيء واحد ولا يتهمه في الأمور كلها»[6]، وقد كان بينهما ـ رحمهما الله وغفر لهما ـ ما يكون بين الأقران، ويظهر هذا بمعرفة سبب هذه المقولة، حيث يقول الإمام عبد الله بن إدريس: «كنت عند مالك بن أنس فقال له رجل: يا أبا

(١) جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر ٥٠٧.
(٢) التمهيد ٢/ ٢٧.
(٣) هدي الساري ٤٢٥.
(٤) هدي الساري ٤٢٧.
(٥) علل المروذي ٥٦.
(٦) جزء القراءة خلف الإمام، للبخاري ٤٠.

عبد الله، إني كنت بالري عند أبي عبيد الله وعنده محمد بن إسحاق فسمعته يقول: اعرضوا عليّ علم مالك فإني بيطاره؟! فغضب مالك، وقال: انظروا إلى دجال من الدجاجلة يقول: اعرضوا عليّ علم مالك؟! قال ابن إدريس: وما سمعت أحداً جمع الدجال قبل ذلك»[(١)].

وقال الإمام ابن عبد البر: «كان كلام مالك في محمد بن إسحاق لشيء بلغه عنه تكلم به في نسبه، وعلمه»[(٢)].

وقال الإمام الذهبي: «أما مالك رحمه الله تعالى فإنه نال منه بانزعاج؛ وذلك لأنه بلغه أنه يقول: اعرضوا علي علم مالك فأنا لأوسعهم؟! فغضب مالك»[(٣)].

ولا مقارنة بين الإمام مالك وبين ابن إسحاق من جميع الوجوه، وصنيع ابن إسحاق مع الإمام فيه نظر، وحكم الإمام عليه بهذه العبارة يحمل على ما تقدم.

ويُؤكده أن الإمام عاد بعد ذلك إلى الرواية عنه، قال ابن حبان: «أما مالك فإنه كان ذلك منه مرة واحدة ثم عاد له إلى ما يحب، وكان بينهم ما يكون بين الناس حتى عزم محمد بن إسحاق على الخروج إلى العراق فتصالحا حينئذ فأعطاه مالك عند الوداع خمسين ديناراً نصف ثمرته تلك السنة ولم يكن يقدح فيه مالك من أجل الحديث»[(٤)].

وقال محمد بن فُليح: «نهاني مالك عن شيخين من قريش وقد أكثر عنهما في الموطأ وهما ممن يحتج بحديثهما»[(٥)].

---

(١) سؤالات البرذعي ٢/ ٥٩١.
(٢) جامع بيان العلم وفضله ٥٠٩.
(٣) تذكرة الحفاظ ١/ ١٧٣.
(٤) الثقات ٧/ ٣٨٢.
(٥) جزء القراءة خلف الإمام، للبخاري ٤٠.

• التطبيق (١٢٨)

■ **في ترجمة: محمد بن سعد بن منيع أبي عبد الله مولى بني هاشم كاتب الواقدي:**

حيث قال الحسين بن فَهْم: «كنت عند مصعب الزُبيري فمر بنا يحيى بن معين، فقال له مصعب: يا أبا زكريا حدثنا محمد بن سعد الكاتب بكذا وكذا وذكر حديثاً فقال له يحيى: كذب»[(١)].

والذي يظهر أن الإمام ابن معين أراد بيان خطأ ابن سعد في هذه الرواية لعله رواها عن شيخه الواقدي المتروك؛ لأن ابن سعد مشهور بالصدق، قال الخطيب البغدادي: «محمد بن سعد عندنا من أهل العدالة، وحديثه يدل على صدقه؛ فإنه يتحرى في كثير من رواياته، ولعل مصعباً الزبيري ذكر ليحيى عنه حديثاً من المناكير التي يرويها الواقدي فنسبه إلى الكذب»[(٢)].

وقال الإمام الذهبي: «هذه لفظة ظاهرها عائد إلى الشيء المحكي، ويحتمل أن يقصد بها ابن سعد لكن ثبت أنه صدوق»[(٣)].

• التطبيق (١٢٩)

■ **في ترجمة: حماد بن سلمة بن دينار البصري:**

حيث كذبه الإمام يحيى بن سعيد القطان.

وذلك أنه وهم في أحاديث رواها عن قيس بن سعد بسبب ضياع كتابه، ووهمه هذا لا يُؤدي إلى وصفه بالكذب؛ لأنه معروف بالصدق، وكان الأولى أن يعبر يحيى بالخطأ هنا، وتشدده المعروف هو الذي جعله

(١) تاريخ بغداد ٥/ ٣٢١.

(٢) تاريخ بغداد ٥/ ٣٢١.

(٣) ميزان الإعتدال ٦/ ١٦٣.

يحكم بذلك، ولذا تعقبه الإمام أحمد وغيره، ووثقوا حماد، فقد قال عبد الله: «سمعته يقول: قال يحيى بن سعيد القطان: إن كان ما يروي حماد بن سلمة عن قيس بن سعد حقاً فهو....! قلت له: ماذا؟ قال: ذكر كلاماً، قلت: ما هو؟ قال: كذاب، قلت لأبي: لأي شيء هذا؟ قال: لأنه روى عنه أحاديث رفعها إلى عطاء عن ابن عباس عن النبي ﷺ، قال أبي: ضاع كتاب حماد بن سلمة، عن قيس بن سعد، فكان يحدثهم من حفظه فهذه قضيته»(١).

وقال الإمام أبو داود: «قلت لأحمد: قيس بن سعد؟ قال: ثقة، ولكن زعموا أن كتاب حماد بن سلمة ضاع فصار يروي عنه أحاديث يجعلها... ذكر أحمد، قال يحيى: إن كان ما يروي حماد بن سلمة عن قيس بن سعد، قال: فتكلم بكلام كأنه ينكره على حماد»(٢).

وقال الإمام أحمد فيه: «ثقة»(٣).

• التطبيق (١٣٠)

■ **في ترجمة: خلف بن خليفة بن صاعد الأشجعي مولاهم أبي أحمد الكوفي ثم الواسطي:**

حيث كذبه الإمام سفيان بن عيينة.

والذي يظهر أنه استعمل هذا اللفظ، وأراد به الخطأ في أمر مخصوص، حيث ذكر خلف أنه رأى عمرو بن حريث، ويرى ابن عيينة ـ وهو قرينه ـ، وبعض النقاد أنه إنما رأى ابنه: جعفر بن عمرو بن حريث؛ لأن عمراً لم يره من هو أكبر سناً من خلف، وهذا ـ لو كان الأمر كذلك ـ محمول على الوهم لا تعمد الكذب، ولذا وصف سفيان صنيعه في رواية أُخرى بالخطأ.

---

(١) العلل ٤٥٤٢، ٤٥٤٣، ٤٥٤٤.

(٢) سؤالاته ٢١٧.

(٣) سؤالات أبي داود ٢١٣٠، ٢١٣١، الكامل ٤٣١.

قال عبد الله: «سمعته ـ يعني الإمام أحمد ـ وذكر خلف بن خليفة، فقال: رأيت عمرو بن حريث، فقال: قال ابن عيينة: كذب لعله رأى جعفر بن عمرو بن حريث»[1].

وقال عبد الله: «سمعت أبي يقول: بلغني عن سفيان بن عيينة أنه قال: أخطأ، لعله رأى جعفر بن عمرو بن حريث»[2].

وقال الميموني: «سمعت أبا عبد الله يُسأل: رأى خلف بن خليفة عمرو بن حريث؟ قال: لا، ولكنه عندي شبه عليه حين قال: رأيت عمرو بن حريث، قال أبو عبد الله: هذا ابن عيينة وشعبة، والحجاج لم يروا عمرو بن حريث يراه خلف، ما هو عندي إلا شبه عليه»[3].

ويُؤكد ذلك أن خلفاً موصوف بالصدق، فقد قال فيه الإمام البخاري[4]، وأبو حاتم[5]: «صدوق»، وزاد البخاري: «وربما يهم في الشيء».

وقال ابن معين[6]، والنسائي: «ليس به بأس»، وأخرج له مسلم والأربعة[7].

ومسألة الرؤية هذه محل اختلاف بين العلماء[8].

ومما يجدر التنبيه إليه هنا: أن بعض النقاد يرى أن الراوي قد يُوصف: «بالكذب» ويُراد به الكذب في حديث الناس بحيث لا يُؤثر في الحديث، وهو محل نظر، **ومن تطبيقاته:**

---

(١) العلل ٤٤٥٨.

(٢) العلل ٥٦٥٢.

(٣) تهذيب الكمال ٨/ ٢٨٧.

(٤) ترتيب علل الترمذي، للقاضي ١/ ٣٩٢.

(٥) الجرح والتعديل ٣/ ٣٦٩.

(٦) الدوري ١٣٧٩، والدقاق ١٨٩، وابن محرز ١/ ٢٦٧.

(٧) تهذيب الكمال ٨/ ٢٨٧.

(٨) انظر: التاريخ الكبير ٣/ ١٩٤، والجرح والتعديل ٣/ ٣٦٩.

• التطبيق (١٣١)

■ **في ترجمة: يحيى بن أبي طالب جعفر بن الزبرقان:**

حيث قال فيه موسى بن هارون: «أشهد أنه يكذب».

وخالفه الدارقطني فقال فيه: «لا بأس به، لم يطعن فيه أحد بحجة»[١]، ويرى الإمام الذهبي أنه يحمل على الكذب في كلام الناس، فقال: «عنى في كلامه، ولم يعن في الحديث فالله أعلم والدارقطني من أعلم الناس به»[٢]، وصنيعه محل تأمل، والأولى حمله على أن موسى أراد خطأ يحيى في أمر مخصوص، ولو اقتصر الذهبي على الترجيح بخبرة الدارقطني التامة بالراوي لكان أسلم، فمن اشتهر بالكذب في كلام الناس أثر في عدالته وضبطه[٣].

[٢٣] القرينة الثانية

استعمال لفظ: «المنكر» في غير التجريح، ومن صوره

الصورة الأولى: استعمال لفظ: «المنكر» في الإغراب والتفرد، وتقدم بيانها[٤].

الصورة الثانية: استعمال لفظ: «المنكر» في بيان شدة الذكاء والحفظ:

يأتي «المنكر» في أصل اللغة بالذم، والمدح، فأما الذم فمعروف،

---

(١) سؤالات الحاكم ٢٣٩.

(٢) الميزان ٤/ ٣٨٧.

(٣) قال الإمام مالك: «لا تحمل العلم عمن يكذب في حديث النبي ﷺ، ولا عمن يكذب في حديث الناس، وإن كان في حديث النبي ﷺ صادقاً؛ لأن الحديث والعلم إذا سمع من الرجل فقد جعل حجة بين الذي سمعه وبين الله تعالى فلينظر عمن يأخذ دينه» لسان الميزان ١/ ١٢.

(٤) قرينة رقم: ١٩.

وأما المدح فهو الذكاء يقال للرجل إذا كان فطناً: ما أشد نُكْره، ونَكْره بضم النون وفتحها، من النُّكْر والنَّكْراء وهي: الدهاء والفطنة[1]، وغالب استعمال النقاد له في الجرح، وقد يستعملونه أحياناً في التعديل فيُريدون به بيان شدة ذكاء الراوي وحفظه، ويُعرف المقصود من سياق الكلام، ومن تطبيقاته:

• التطبيق (١٣٢)

▪ في ترجمة: القاسم بن الفضل بن مَعْدان الأزدي أصلاً الحُدّائي منزلاً أبي المغيرة البصري:

حيث قال فيه الإمام يحيى القطان: «كان مُنْكَراً»، وأراد القطان به التوثيق، صرح بذلك الأئمة النقاد؛ لأنه قرنه بالثناء عليه، فقد قال ابن المديني: «قلت ليحيى بن سعيد: إن عبد الرحمٰن يعني ابن مهدي يُثَبِّت القاسم بن الفضل، قال: كان مُنْكَراً، وجعل يُثني عليه»[2]، وقال أبو داود: «كان صاحب حديث، قال يحيى القطان: كان قاسم مُنْكَراً ـ قال أبو داود ـ يعني: من فطنته»[3]. ولعل عمرو بن علي الفلاس خاف اللبس، وأن لا يُفهم مراد القطان، فحكى المقصود منه بقوله:

«سمعت يحيى بن سعيد يحسن الثناء على القاسم بن الفضل الحُدّائي قال: وكان ثقة»[4]، وقال الترمذي: «ثقة مأمون عند أهل الحديث، وثقه: يحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمٰن بن مهدي»[5].

---

(١) لسان العرب مادة: نكر ٥/ ٢٣٢، تاج العروس ٣/ ٥٨٣.
(٢) الجرح والتعديل ٧/ ١١٦، تهذيب التهذيب ٨/ ٢٩٥.
(٣) سؤالات أبي عبيد الآجري ٨٩٥.
(٤) الجرح والتعديل ٧/ ١١٦.
(٥) جامعه ٢١٨١، ٣٣٥٠.

[٢٤] القرينة الثالثة

استعمال لفظ: «اللص»، في المدح

يدل لفظ: «اللص» في أصل اللغة على الملازمة، ولذا سُمي به السارق؛ لأنه يلازم الشيء حتى يحصل عليه، قال ابن فارس: «الص، يدل على ملازمة ومقاربة، ومن الباب اللص؛ لأنه يلصق بالشيء يُريد أخذه»[١]، ولذا فإنه يأتي في باب المدح أيضاً، ومنه اللَّصص في مرفقي الفرس بأن تنضمّا إلى زوره، وتلصقا به، قال أبو عُبيدة: «يُستحب اللَّصص في مرفقي الفرس»[٢]، وكذا اللَّصص في البنيان، قال ابن منظور: «لَصص بنيانه كرَصص، لغة في الترصيص»[٣]، وغالب استعمال النقاد له في باب جرح الراوي، ويريدون: أنه يسرق الأحاديث التي لم يسمعها من كتب غيره فيرويها، وربما أرادوا تعديله والثناء على ضبطه وحسن ملازمته وانتقائه وقد يخفى مرادهم هذا على من بعدهم فيفسر كلامهم بالجرح، **كما في التطبيق التالي:**

• التطبيق (١٣٣)

■ **في ترجمة: إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السَّبِيعي الهمداني أبي يوسف:**

حيث قال فيه الإمام عبد الرحمٰن بن مهدي: «كان لصاً»، وقد خفي مراده على عثمان بن أبي شيبة، فسلك بمعناه الجادة، وهي الطريق المشهورة التي تسبق إليها الأذهان بالأوهام فروى عثمان بن أبي شيبة عن ابن مهدي أنه قال: «إسرائيل: لص يسرق الحديث»[٤]، وقد وهم

---

(١) معجم مقاييس اللغة، مادة: لصص، ٥/ ٢٠٥.
(٢) لسان العرب، مادة: لصص، ٧/ ٨٨.
(٣) لسان العرب، مادة: لصص، ٧/ ٨٨.
(٤) تهذيب التهذيب ١/ ٢٣٠.

عثمان؛ لأنه هو الذي فسر حكم عبد الرحمٰن بقوله: «يسرق الحديث»، وأما عبد الرحمٰن فقد اقتصر على قوله: «لص» ومراده: الثناء على انتقاء إسرائيل لأحاديثه التي يسمعها، وقد جاء مفسراً بهذا في رواية الحافظ أبي بكر عبد الله بن أبي شيبة عن ابن مهدي، حيث يقول عبد الله بن أحمد بن حنبل: «حدثني أبو بكر بن أبي شيبة، قال: سمعت عبد الرحمٰن بن مهدي، يقول: كان إسرائيل في الحديث لصاً، قال ابن أبي شيبة: لم يرد أن يذمه»[1].

وقال ابن أبي حاتم: «أنا عبد الله بن أحمد بن حنبل فيما كتب إلي، نا أبو بكر بن أبي شيبة سمعت عبد الرحمٰن بن مهدي يقول: كان إسرائيل في الحديث لصاً، يعني أنه يتلقف العلم تلقفاً»[2]، والسياق يدل على هذا المعنى، ويُؤكده أن ابن مهدي قد روى عنه، وأن إسرائيل معروف بالثقة والإتقان، وكفاه قول أبي حاتم: «ثقة متقن، من أتقن أصحاب أبي إسحاق»[3].

[٢٥] القرينة الرابعة

استعمال لفظ: «لم يرضوه» فيمن لم يرضه أهل بلده في القضاء

هذه العبارة من مصطلحات الجرح عند المحدثين، لكن ربما استعملها بعضهم في غير بابها ويتبين المراد من خلال قرائن السياق إذا عُرف الراوي بالتعديل، **ومن تطبيقاته:**

(١) العلل ومعرفة الرجال ٥٦٠٩.
(٢) الجرح والتعديل ٢/ ٣٣٠.
(٣) الجرح والتعديل ٢/ ٣٣٠.

• التطبيق (١٣٤)

■ في ترجمة: محمد بن إسحاق بن ـ ابن راهُويَه ـ الحنظلي أبي الحسن المَرْوَزي:

حيث قال فيه الخليلي: «لم يرضوه ولم يتفق عليه أهل خراسان»[(١)]، والذي يظهر أن المقصود: لم يرضوه في القضاء، والصارف هنا قرينة السياق، حيث ذكر الخليلي أن الحفاظ كتبوا عنه، فقال: «كتب عنه شيوخها: إسحاق بن محمد الكيساني، وعلي بن إبراهيم القطان، وجدي، وسليمان بن يزيد والحفاظ»[(٢)]، وذكر أنه: «أحد الثقات»[(٣)]، ويُؤكد هذا المحمل أن محمد بن إسحاق معروف باستقامة الحديث، قال الخطيب البغدادي: «كان عالماً بالفقه جميل الطريقة مستقيم الحديث»[(٤)].

وقال ابن حجر: «هذا الذي قاله الخليلي لم يقصد به جرحه في الحديث، وإنما قصد كونه ولي القضاء لرافع بن هزيمة الليثي، فقد عقب الخليلي كلامه بأن قال: وهو أحد الثقات»[(٥)].

[٢٦] القرينة الخامسة

استعمال لفظ: «ليس من أصحاب الحديث» فيمن ليس من نقاد الحديث أو في متوسط الحال

يستعمل النقاد هذه العبارة في التجريح[(٦)]، ويستعملونها أيضاً في

(١) الإرشاد ٣/ ٩١١.
(٢) الإرشاد ٣/ ٩١١.
(٣) كما في نسخة ابن حجر في لسان الميزان ٥/ ٦٥.
(٤) تاريخ بغداد ١/ ٢٤٤.
(٥) لسان الميزان ٥/ ٦٥.
(٦) انظر: شرح العلل لابن رجب ١/ ٣٤٩.

غير التجريح، فيصفون بها متوسط الحال، ومن ليس من النقاد الحفاظ، ومن تطبيقاتها:

• التطبيق (١٣٥)

■ **في ترجمة: محمد بن أبي عَتّاب الحسن بن طَرِيف البغدادي الأعين أبي بكر:**

حيث قال عبد الخالق بن منصور: «سئل يحيى بن معين عن أبي بكر الأعين؟ فقال: ليس هو من أصحاب الحديث»[(١)].

والذي يظهر أنه أراد أن الأعين لم يكن من النقاد؛ لأنه مشهور العدالة والضبط، فقد روى عنه أبو حاتم، وأبو زرعة وحسبك بهما فقد كانا لا يحدثان إلا عن ثقة[(٢)]، وروى عنه مسلم في المقدمة، وأثنى عليه الإمام أحمد فقال: «رحمه الله، إني لأغبطه مات ولا يعرف إلا الحديث، لم يكن صاحب كلام، إنما كان يكتب الحديث»[(٣)].

وقد حمل الخطيب البغدادي كلام ابن معين على ما سبق، فقال: «عني يحيى بذلك أنه لم يكن من الحفاظ لعلله والنقاد لطرقه مثل علي بن المديني ونحوه، وأما الصدق والضبط لما سمعه فلم يكن مدفوعاً عنه. . . وكان ثقة»[(٤)].

• التطبيق (١٣٦)

■ **في ترجمة: محمد بن سلمة بن عبد الله الباهلي مولاهم أبي عبد الله الحَرّاني:**

حيث قال فيه الإمام أحمد: «لم يكن من أصحاب الحديث»[(٥)].

---

(١) تاريخ بغداد ٢/ ١٨٣.
(٢) الجرح والتعديل ٧/ ٢٢٩.
(٣) تهذيب الكمال ٢٦/ ٥٤٥٢.
(٤) تاريخ بغداد ٢/ ١٨٣.
(٥) العلل ومعرفة الرجال ٤٢٥٥.

وقد أراد الإمام أحمد أنه لم يكن من أهل المراتب العليا فيه، بدليل قرينة السياق، حيث قال عبد الله: «حدثني أبي قال: حدثنا محمد بن سلمة بحديث فقال: عن بشر بن سعيد، فقلت له: إنما هو بسر بن سعيد، فقال لي: هكذا بشر بن سعيد مرتين، وأبا أن يرجع! قال أبي: لم يكن من أصحاب الحديث، ولم يكن به بأس، أُراه رجلاً صالحاً وأثنى عليه خيراً»[1].

ويُؤكده أن الإمام أحمد روى عنه، وأخرج له الإمام مسلم وغيره، ووثقه ابن سعد[2]، والنسائي[3]، والعجلي[4]، وغيرهم.

[٢٧] القرينة السادسة

استعمال لفظ: «الضعيف» لقباً للراوي الثقة

المعروف أن هذه العبارة من أظهر عبارات التجريح، ولكنها قد تُستعمل في مطلق الألقاب بحيث يُعرف الراوي بها ـ وهو ثقة ـ، فتكون وصفاً لا حكماً، وقد يجيء الراوي في الإسناد موصوفاً بها، فيظن من لا خبرة له أنها حكم عليه بالجرح، **ومن تطبيقاته:**

• التطبيق (١٣٧)

■ **في ترجمة: عبد الله بن محمد بن يحيى أبي محمد الطَّرَسُوسي:**

حيث جاء في الأسانيد بوصف الضعف كقول الإمام النسائي: «أخبرني عبد الله بن محمد الضعيف، قال: حدثنا أبو معاوية قال حدثنا الأعمش، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة قالت: «كنت أفتل

---

(١) العلل ومعرفة الرجال ٤٢٥٥.
(٢) الطبقات ٧/ ٤٨٥.
(٣) تهذيب التهذيب ٩/ ١٧٢.
(٤) ترتيب الثقات ١٤٦٠.

القلائد لهدي رسول الله ﷺ، فيقلد هديه ثم يبعث به ثم يقيم، ولا يجتنب شيئاً مما يجتنبه المحرم»»[1].

وليس هذا جرح له، فهو ثقة، وإنما لقب بالضعيف؛ لعبادته أو لشدة إتقانه، قال الإمام النسائي في موضع آخر: «أخبرني عبد الله بن محمد الضعيف شيخ صالح، والضعيف لقب لكثرة عبادته، قال: أخبرنا يعقوب الحضرمي، قال: حدثنا شعبة، عن محمد بن عبد الله بن أبي يعقوب عن أبي نصرة، عن رجاء بن حيوة، عن أبي أمامة أنه سأل رسول الله ﷺ: أي العمل أفضل؟ قال: عليك بالصوم فإنه لا عدل له»[2]، وقال ابن حبان: «إنما قيل له الضعيف لإتقانه»[3]، وقال الحافظ ابن حجر: «عبد الله بن محمد بن يحيى الطَّرَسُوسي أبو محمد المعروف بالضعيف؛ لأنه كان كثير العبادة، وقيل نحيفاً وقيل لشدة إتقانه، ثقة»[4].

[٢٨] القرينة السابعة

استعمال لفظ: «الترك» في غير المعنى الاصطلاحي

الأصل في «المتروك» استعماله في بيان الضعف الشديد، لكنه قد يُستعمل في غير هذا المعنى الاصطلاحي بحيث لا يُراد به الجرح، أو لا يُراد به الجرح المؤثر في الضبط، **ومن تطبيقاته:**

• التطبيق (١٣٨)

▪ **في ترجمة: عطاء بن أبي رباح أبي محمد المكي الثقة المعروف:**

حيث روى محمد بن عبد الرحيم عن علي بن المديني قال:

---

(١) السنن الكبرى ٢/ ٣٦٠/ ٣٧٥٩.

(٢) سنن النسائي (المجتبى) ٤/ ١٦٥/ ٢٢٢٢، وذكره في تسمية شيوخه فقال: «عبد الله بن محمد الضعيف: ثقة» ١٤٣.

(٣) الثقات ٨/ ٣٦٢/ ١٣٨٨١.

(٤) تقريب التهذيب ٣٥٩٨.

«كان عطاء بآخرة قد تركه ابن جريج وقيس بن سعد»[1].

والذي يظهر أن هذا ليس بالترك الذي يضعف به الراوي، ولذا تعقبه الإمام الذهبي لكنه حمل المعنى على تبطيل الرواية عنه اكتفاء بما أخذا عنه سابقاً، فقال الذهبي: «لم يعن الترك الاصطلاحي بل عنى أنهما بطلا الكتابة عنه وإلا فعطاء ثبت رضى»[2].

وقال في موضع آخر: «لم يعن علي بقوله تركه هاذان الترك العرفي، ولكنه كبر وضعفت حواسه، وكانا قد تكفيا منه وتفقها وأكثرا عنه فبطلا فهذا مراده بقوله تركاه»[3].

ويحتمل أن سبب ذلك، هو: فتياه في الصرف؛ لأن ابن عون ترك عطاء لهذا السبب، فقد قال الإمام أبو داود: «ترك ابن عون عطاء وطاوساً من أجل فتياهم في الصرف»[4].

[٢٩] القرينة الثامنة

تسمية النبيذ خمراً

لا ريب أن شرب الخمر جرح مؤثر في الراوي، لكن قد يطعن الناقد في الراوي بشرب الخمر، ويُريد به النبيذ؛ لأن أهل الحجاز يُسمونه خمراً، وقد اختلف العلماء في شرب النبيذ بأنواعه، وقال الإمام أبو حاتم: «جاريت أحمد بن حنبل من شرب النبيذ من محدثي الكوفة وسميت له عدداً منهم، فقال: هذه زلات لهم ولا تسقط بزلاتهم عدالتهم»[5].

(١) ميزان الإعتدال في نقد الرجال ٥/ ٩٠.
(٢) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٥/ ٩٠.
(٣) سير أعلام النبلاء ٥/ ٨٧.
(٤) سؤالات أبي عبيد الآجري ٢٥٧.
(٥) الجرح والتعديل ٢/ ٢٦.

وقال الإمام الذهبي: «من تتبع رخص المذاهب وزلات المجتهدين فقد رق دينه كما قال الأوزاعي أو غيره: من أخذ بقول الكوفيين في النبيذ، والمدنيين في الغناء، والشاميين في عصمة الخلفاء فقد جمع الشر»[1].

وقال أيضاً: «النبيذ الذي هو: نقيع التمر ونقيع الزبيب ونحو ذلك، والفقاع حلال شربه، وأما نبيذ الكوفيين الذي يسكر كثيره فحرام الإكثار منه عند الحنفية وسائر العلماء وكذلك يحرم يسيره منه الجمهور، ويترخص فيه الكوفيون عدة أحاديث»[2].

وذهب أهل الحجاز منهم إلى المنع، ولذا سموه مسكراً، وربما جاء وصف الراوي بشرب المسكر، والمراد به شرب النبيذ.

ومن تطبيقاته:

• التطبيق (١٣٩)

■ **في ترجمة: بُريدة بن سفيان بن فروة الأسلمي المدني:**

حيث قال فيه إبراهيم بن سعد المدني: «أخبرني من رأى بريدة بن سفيان يشرب الخمر في طريق الري»[3].

وفي رواية قال: «عن محمد بن إسحاق قال: رأيت بُريدة بن سفيان يشرب الخمر في طريق الري»[4].

والذي يظهر أن أراد النبيذ، فقد قال الدُّوري: «إن أهل المدينة ومكة يسمون النبيذ خمراً، والذي عندنا أنه رأى بريدة يشرب نبيذاً في

---

(١) سير أعلام النبلاء ٨/ ٩٠.
(٢) سير أعلام النبلاء ٨/ ٥٠٤.
(٣) تأريخ الدُّوري ٢٦٨.
(٤) تأريخ الدُّوري ١٩٢٣.

طريق الري فقال: رأيته يشرب خمراً»[1].

وفي رواية قال: «الذي يظن ببريدة بن سفيان أنه شرب نبيذاً فرآه محمد بن إسحاق فقال رأيته يشرب خمراً، وذاك أن النبيذ عند أهل المدينة ومكة خمر لا أنه يشرب خمراً بعينها إن شاء الله فهذا وجه الحديث عندي»[2].

[٣٠] القرينة التاسعة

استعمال لفظ: «لا أعرفه» في غير التجريح

إذا قال الناقد في الراوي: «لا أعرفه»، فإنه يُعتبر كالحكم عليه بالجهالة إذا لم يُوقف على تعديل معتمد للراوي، وإذا وُقف على تعديل معتمد للراوي فيُحمل كلام الناقد الأول على خفاء حال الراوي عليه، وأنه لم يره ولم يخبر حاله.

وقد يكون مراد الناقد أنه: لا يعرف له شهرة في الحديث، أو لا يعرف له صحبة.

ومن تطبيقاته:

• التطبيق (١٤٠)

■ **في ترجمة: سعيد النيسابوري أخي يحيى النيسابوري:**

حيث قال فيه الإمام ابن معين: «لا أعرفه»[3].

والذي يظهر أنه لا يعرف له شهرة لقلة حديثه، قال الحافظ ابن عدي: «هذا الذي قال ابن معين أنه لا يعرفه؛ لأن سعيداً ليس هو بشهرة أخيه يحيى، ولعله يعرف يحيى بشهرته، ولا يعرف سعيد، لا أنه ليس

(١) تأريخ الدُّوري ٢٦٨.
(٢) تأريخ الدُّوري ١٩٢٣.
(٣) تاريخ الدارمي ٤٠٤.

بالمعروف، ولسعيد غير ما ذكرت من الحديث، وليس بالكثير وأرجو أنه لا بأس به»[1].

• التطبيق (١٤١)

■ **في ترجمة: دَغْفَل بن حنظلة السدوسي البصري الثقة المخضرم:**

حيث قال فيه الإمام أحمد: «لا أعرفه».

ومراد الإمام هنا أنه لا يعرف له صحبة، ولم يُرد جهالة حاله؛ لأنه أجاب بذلك على من سأله عن صحبة دَغْفَل، فقد قال حرب بن إسماعيل الكرماني: «قلت لأحمد بن حنبل: دَغْفَل ابن حنظلة له صحبة؟ قال: ما أعرفه»[2].

قال أبو محمد بن أبي حاتم: «يعني: لا يعرف له صحبة أم لا»[3].

وتُؤكده رواية الأثرم، حيث قال: «قلت لأبي عبد الله: دَغْفَل بن حنظلة له صحبة؟ فقال: لا، ومن أين له صحبة؟! هذا كان صاحب نسب»[4].

[٣١] القرينة العاشرة

استعمال لفظ: «مجهول» في غير التجريح

الأصل في معنى الجهالة أنها حكم يقتضي تجريح للراوي، لكن قد يستعمله الناقد في غير المعنى الاصطلاحي بأن يُريد بها معنى خاص.

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال ٣/ ٤١٠.
(٢) الجرح والتعديل ٣/ ٤٤١.
(٣) الجرح والتعديل ٣/ ٤٤١.
(٤) تهذيب الكمال ٨/ ٤٨٧.

ومن تطبيقاته:

• التطبيق (١٤٢)

■ في ترجمة: مُدْلاج بن عمرو السُّلَمي البدري ﵁:

حيث قال فيه الإمام أبو حاتم: «هو مجهول»[١].

وقد وصف جماعة من الصحابة بذلك، والذي يظهر أنه لا يُريد جهالة العدالة، قال الحافظ ابن حجر: «كذا يصنع أبو حاتم في جماعة من الصحابة يطلق عليهم اسم الجهالة، لا يُريد جهالة العدالة، وإنما يُريد أنه من الأعراب الذين لم يرو عنهم أئمة التابعين»[٢]، وقال أيضاً: «أبو حاتم قد عبر بعبارة مجهول في كثير من الصحابة»[٣].

ومُدْلاج: صحابي بدري شهد المشاهد كلها، قال فيه ابن سعد: «مُدْلاج بن عمرو شهد بدراً وأُحداً، والمشاهد كلها»[٤].

وقال ابن حبان: «مُدْلاج بن عمرو السلمي حليف بني عبد شمس، له صحبة»[٥].

وقال ابن عبد البر: «شهد بدراً، وسائر المشاهد مع رسول الله ﷺ»[٦].

وقال ابن حجر: «من أهل بدر لم يتخلف عن ذكره أحد ممن صنف في الصحابة»[٧].

---

(١) الجرح والتعديل ٨/ ٤٢٧.
(٢) لسان الميزان ٦/ ١٢.
(٣) تهذيب التهذيب ٣/ ٣٠٨، ترجمة: زياد بن جارية التميمي الدمشقي.
(٤) الطبقات الكبرى ٣/ ٩٨.
(٥) الثقات ٣/ ٤٠٥.
(٦) الاستيعاب ٢٥٣٩.
(٧) لسان الميزان ٦/ ١٢، الإصابة ٦/ ٦١.

• التطبيق (١٤٣)

■ في ترجمة: عبد الرحمٰن بن وَعْلَة المصري:

حيث قال فيه الإمام أحمد: «مجهول»[١]، وفي رواية: «من ابن وَعْلَة»[٢]، قاله عند حديثه في دباغ جلود الميتة.

والذي يظهر أن الإمام لم يُرد هنا الجهالة الاصطلاحية، وإنما أراد عدم اشتهار حديثه عند أهل العلم، فقد قال الإمام ابن رجب: «مراده أنه لم يشتهر حديثه، ولم ينتشر بين العلماء»[٣]

وقد ذكر الإمام البخاري[٤]، وأبو حاتم[٥] أنه قد روى عنه: زيد بن أسلم، ويَعُمر بن خالد المُدلجي، والقعقاع بن حكيم، وأبو الخير، وزاد أبو حاتم: «ابن حَدِيدة»، وروى عنه غيرهم.

ووثقه: الإمام ابن معين[٦]، والعجلي[٧]، ويعقوب بن سفيان[٨]، والنسائي، وغيرهم وأخرج له مسلم[٩].

وقال ابن حبان: «من ثقات أهل مصر ممن صحب ابن عباس زماناً، وكان متقناً يتعبد»[١٠]

وحديثه في الدباغ قد أخرجه الإمام أحمد نفسه في المسند[١١]، ومسلم[١٢].

(١) شرح العلل ١/ ٣٧٩.
(٢) الميزان ٢/ ٥٩٦.
(٣) شرح العلل ١/ ٣٧٩.
(٤) التاريخ الكبير ٥/ ٣٥٩.
(٥) الجرح والتعديل ٥/ ٢٩٦.
(٦) الجرح والتعديل ٥/ ٢٩٦.
(٧) ترتيب ثقاته ٩٩٠.
(٨) المعرفة ٢/ ٤٨٧، ٥٣٠.
(٩) الميزان ٤/ ٣٢٥.
(١٠) مشاهير علماء الأمصار ١٢٠/ ٩٣٧.
(١١) (١/ ٢٧١، ٢٨٠، ٢٨١، ٣٤٤).
(١٢) (٣ كتاب الحيض، ٢٧ باب طهارة جلود الميتة، ٣٦٦).

[٣٢] القرينة الحادية عشر

استعمال لفظ: «ليس بمشهور» في عدم الشهرة بين العلماء

تُستعمل هذه العبارة في التجريح، لكنها لا تُفيد هذه العبارة تجريحاً إذا خولفت بتعديل معتبر حيث تُفيد حينئذ عدم شهرة الراوي بين العلماء، أو أنه متوسط الحال.

ومن تطبيقاتها:

• التطبيق (١٤٤)

■ في ترجمة: **داود بن عامر بن سعد بن أبي وقاص القرشي الزهري المدني:**
حيث قال فيه الإمام علي بن المديني: «ليس بالمشهور»[١].

والذي يظهر أنه أراد عدم اشتهار حديثه بين العلماء، قال الإمام ابن رجب: «الظاهر أنه ينظر إلى اشتهار الرجل بين العلماء، وكثرة حديثه، ونحو ذلك، لا ينظر إلى مجرد رواية الجماعة عنه»[٢].

وداود: ثقة، روى عنه: يزيد بن أبي حبيب، ويزيد بن عبد الله بن قُسَيْط، وابن إسحاق وعبد الحميد بن جعفر، وغيرهم، وأخرج له مسلم، ووثقه هو[٣]، والعجلي[٤]، وغيرهما.

• التطبيق (١٤٥)

■ في ترجمة: **محمد بن أيوب بن مَيْسَرة الدمشقي أبي بكر الجبلاني:**
حيث قال فيه الإمام أبو حاتم: «صالح، لا بأس به، ليس بمشهور»[٥].

---

(١) شرح العلل ١/ ٣٧٩.
(٢) شرح العلل ١/ ٣٧٩.
(٣) تهذيب التهذيب ٣/ ١٦٤.
(٤) ترتيب ثقاته ٤٢٢.
(٥) الجرح والتعديل ٧/ ١٩٧.

وقد أورده النباتي في ذيله على الكامل، والذي يظهر أنه فهم من قول أبي حاتم: «ليس بمشهور» الحكم عليه بالجهالة.

وصنيع النباتي محل تأمل؛ لأن مراد أبي حاتم نفي كمال شهرة الراوي بالعلم كأقرانه، قال الإمام الذهبي: «ذكره أبو العباس النباتي وما فيه مغمز»[1].

وقال الحافظ ابن حجر: «لعل مستند النباتي قول أبي حاتم: «ليس بمشهور»، ففهم من ذلك أنه عند أبي حاتم مجهول، وليس كذلك، بل مراد أبي حاتم أنه: لم يشتهر في العلم اشتهار غيره من أقرانه مثل سعيد بن عبد العزيز وأنظاره»[2].

وروى عن محمد: الوليد بن مسلم، وأبو مُسْهِر عبد الأعلى بن مُسْهِر، والهيثم بن خارجة وهشام بن عمار، وغيرهم.

[٣٣] القرينة الثانية عشر

استعمال لفظة: «لم يكن بالحافظ» فيما دون مرتبة المتقن الناقد

• التطبيق (١٤٦)

■ **في ترجمة: الفُضيل بن عياض بن مسعود التميمي أبي علي الخراساني:**

حيث قال فيه الإمام عبد الرحمٰن بن مهدي: «فُضيل بن عياض رجل صالح، ولم يكن بحافظ»[3].

ومراده ـ فيما يظهر ـ أن فُضيلاً ليس من الحفاظ المتقنين الكبار، قال الإمام الذهبي: (أما قول ابن مهدي: «لم يكن بالحافظ»، فمعناه: لم يكن في علم الحديث كهؤلاء الحفاظ البحور كشعبة ومالك وسفيان

(١) ميزان الإعتدال ٦/ ٧٥.

(٢) ميزان الإعتدال ٦/ ٧٥.

(٣) الجرح والتعديل ٧/ ٧٣.

وحماد وابن المبارك ونظرائهم، لكنه ثبت قَيِّم بما نقل، ما أخذ عليه في حديث فيما علمت)[1].

[٣٤] القرينة الثالثة عشر

استعمال لفظ: «ليس بحجة» في متوسط الحال

• التطبيق (١٤٧)

■ **في ترجمة: سليمان بن حيان الأزدي أبي خالد الأحمر الكوفي:**
حيث قال فيه الإمام ابن معين: «ليس بحجة»[2].

والذي يظهر أن الإمام ابن معين أراد أنه متوسط الحال صدوق، وليس من الحفاظ، بدليل ما جاء في رواية الدُّوري حيث يقول ابن معين فيه: «صدوق ليس بحجة»[3]، وفي رواية الدقاق يقول: «ليس به بأس لم يكن بذاك المتقن»[4]، وفي رواية الدارمي يقول: «ليس به بأس»[5].

وقد وضّح مراده ابن عدي فقال: «أبو خالد الأحمر له أحاديث صالحة ما أعلم له غير ما ذكرت مما فيه كلام، ويحتاج فيه إلى بيان، وإنما أُتي هذا من سوء حفظه فيغلط ويخطىء، وهو في الأصل كما قال ابن معين: صدوق وليس بحجة»[6].

وقال الإمام أبو حاتم فيه: «صدوق»[7]، وقال الإمام الذهبي فيه: «الرجل من رجال الكتب الستة، وهو مكثر يهم كغيره»[8].

---

(١) سير أعلام النبلاء ٨/ ٤٤٨.
(٢) الكاشف ١/ ٤٥٨.
(٣) الكامل في ضعفاء الرجال ٣/ ٢٨١.
(٤) (١١١).
(٥) (٩٤١).
(٦) الكامل في ضعفاء الرجال ٣/ ٢٨٢.
(٧) الجرح والتعديل ٤/ ١٠٦.
(٨) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٣/ ٢٨٥.

المبحث السابع

القرائن المتعلقة بمراده

القرينة الأولى: أن يُريد التجريح النسبي.

القرينة الثانية: أن يريد التجريح المقيد.

القرينة الثالثة: أن يُريد تفويت الفرصة على قرين له.

القرينة الرابعة: أن يُريد الورع والتقى في تقديم راو على صاحب الترجمة.

القرينة الخامسة: أن يُريد بالجرح راو آخر.

القرينة السادسة: أن يُريد نفي سماع الراوي من شيخ مخصوص.

القرينة السابعة: أن يكون مازحاً بكلامه في الراوي.

القرينة الثامنة: أن يُريد رمي الراوي بالخطأ في شيْ مخصوص، ولا يقصد تجريحه المطلق.

القرينة التاسعة: ثناؤه على حفظ الراوي حين شبه مروياته بحديث غيره.

القرينة العاشرة: نقده الرواية لا الراوي.

المبحث السابع

القرائن المتعلقة بمراده

[٣٥] القرينة الأولى

أن يُريد التجريح النسبي

قد يصف الناقد الراوي بكلام يقتضي ظاهره التجريح، ولا يُريد به تجريحاً، وإنما يُريد به نزول مرتبة الراوي عن مرتبة الأوثق من أقرانه، إذا خُولف هذا الناقد بتعديل معتبر، ولا سيما إذا قُرن الراوي بغيره في السؤال أو الجواب، فيكون هذا السياق قرينة تؤكد أن مراد الناقد: بيان حال الراوي بالنسبة لمن هو أوثق منه، وكذا أيضاً حكمه على الراوي بأنه ثقة، ولا يُريد معناه الاصطلاحي، وإنما يُريد توسط حال الراوي، قال الحافظ ابن حجر: «ينبغي أن يُتأمل أيضاً أقوال المزكين ومخارجها، فقد يقول المعدل: فلان ثقة، ولا يُريد به أنه ممن يحتج بحديثه، وإنما ذلك على حسب ما هو فيه، ووجه السؤال له، فقد يسأل عن الرجل الفاضل المتوسط في حديثه فيقرن بالضعفاء، فيقال: ما تقول في فلان وفلان وفلان؟ فيقول: فلان ثقة، يُريد أنه ليس من نمط من قُرن به، فإذا سئل عنه بمفرده: بيّن حاله في التوسط، وهذا حكم على اختلاف السؤال وعلى هذا يُحمل أكثر ما ورد من اختلاف كلام أئمة أهل الجرح والتعديل ممن وثق رجلاً في وقت، وجرحه في وقت آخر، وقد يحكمون على الرجل الكبير في الجرح يعني لو وجد فيمن هو دونه لم يجرح به، فيتعين لهذا حكاية أقوال أهل الجرح والتعديل بنصها ليُتبين منها فالعلة تخفى على كثير من

الناس إذا عرض على ما أصلّناه، والله الموفق»[1]، **ومن تطبيقاته:**

• التطبيق (١٤٨)

■ في ترجمة: خلف بن هشام بن ثعلب البزار أبي محمد البغدادي:

حيث قال عباس الدُّوري: «وجهني خلف إلى يحيى، فقال: أحب أن تقول لأبي زكريا يحيى بن معين: كانت عندي كتب عن حماد بن زيد فحدثت بها، وبقي منها رقاع بعضها دارس، فاجتمعت عليه أنا وأصحابنا فاستخرجناها فما ترى؟ أحدث بها؟ فقال لي: قل له حدث بها يا أبا محمد فأنت الصدوق الثقة»[2]، وقال أبو الحسن محمد بن حاتم: «سألت يحيى بن معين عن خلف البزار؟ فسمعته يقول: خلف البزار لم يكن يدري إيش الحديث، إنما كان يبيع البزر!»[3].

والذي يظهر أن مراد الإمام ابن معين في الموضع الثاني أمراً نسبياً هو أن خلفاً ليس مثل النقاد والحفاظ الذين لهم بصر بالحديث ومعرفة أحوال الرواة، وإنما هو من الثقات النقلة، وبهذا جمع الخطيب البغدادي بينهما، فقال: «أحسب أن الكندي سأله عن حفاظ الحديث ونقاده فأجابه يحيى بهذا القول، والمحفوظ ما ذكرناه من توثيق يحيى له»[4].

ويُؤكده أن خلفاً مشهور بالثقة عند النقاد، فقد وثقه: الإمام أحمد، والنسائي، وغيرهما وأخرج له الإمام مسلم[5]، وروى عنه أبو زرعة[6]،

---

(١) لسان الميزان ١/ ١٧.

(٢) تاريخ بغداد ٨/ ٣٢٦.

(٣) تاريخ بغداد ٨/ ٣٢٦.

(٤) تاريخ بغداد ٨/ ٣٢٦.

(٥) تهذيب التهذيب ٣/ ١٣٤.

(٦) الجرح والتعديل ٣/ ٣٧٢.

وكان لا يُحدث إلا عن ثقة، وأورده ابن حبان في الثقات، وقال: «كان خيراً فاضلاً عالماً بالقراءات، كتب عنه أحمد بن حنبل وكان من الحفاظ المتقنين»[1].

• التطبيق (١٤٩)

■ في ترجمة: قَبِيْصَة بن عقبة بن محمد بن سفيان السُّوَائي الكوفي أبي عامر:

حيث قال فيه الإمام أحمد: «كان كثير الغلط»، وذُكر له مرة أخرى فلم يعبأ به.

والذي يظهر أن الإمام أحمد أراد بيان حاله بالنسبة لمن هو أوثق منه وأضبط في حديث سفيان الثوري، ولم يُرد مطلق الجرح بدليل قرينة السياق، حيث جاء كلام الإمام أحمد في بيان مراتب أصحاب الثوري، فقد قال حنبل بن إسحاق: «قال أبو عبد الله: كان يحيى بن آدم أصغر من سمع من سفيان عندنا، قلت له: فما قصة قَبِيْصَة في سفيان؟ قال أبو عبد الله: كان كثير الغلط، قلت له: فغير هذا؟ قال: كان صغيراً لا يضبط، قلت له فغير سفيان؟ قال: كان قَبِيْصَة رجلاً صالحاً، ثقة، لا بأس به في تدينه، وأي شيء لم يكن عنده في الحديث؟! يذكر أنه كثير الحديث»[2]، وقال أبو طالب: «قيل لأحمد بن حنبل: قَبِيْصَة بن عقبة مع ذكر ابن مهدي وأبي نعيم؟ فكأنه لم يعبأ به»[3]، وقال ابن أبي حاتم: «سألت أبي: عن قَبِيْصَة وأبي حذيفة؟ فقال: قَبِيْصَة أحلى عندي، وهو صدوق لم أر أحداً من المحدثين يأتي بالحديث على لفظ واحد لا يغيره سوى قَبِيْصَة بن عقبة وعلي بن الجعد وأبي نعيم في الثوري»، وقال ابن

---

(١) ٨/٢٢٨.

(٢) تاريخ بغداد ١٢/٤٧٤.

(٣) الجرح والتعديل ٧/١٢٦.

أبي حاتم: «سئل أبو زرعة: عن قَبِيْصَة وأبي نعيم؟ فقال: كان قَبِيْصَة أفضل الرجلين، وأبو نعيم أتقن الرجلين»[1].

ويُؤكده أن الإمام أحمد قد روى عنه وأثنى عليه في سفيان أيضاً قال عبد الله: «سمعت أبي وذكر قَبِيْصَة وأبا حذيفة، فقال: قَبِيْصَة أثبت منه جداً يعني في حديث سفيان، أبو حذيفة شبه لا شيء، وقد كتبت عنهما جميعاً»[2]، وقال الحافظ أبو زرعة الدمشقي: «حدثني أحمد بن أبي الحواري، قال: قلت للفِريابي: رأيت قَبِيْصَة عند سفيان؟ قال: نعم، رأيته صغيراً قال أبو زرعة: فذكرته لمحمد بن عبد الله بن نُمير، فقال: لو حدثنا قَبِيْصَة عن النخعي لقبلنا منه»[3]، وابن نُمير قال ذلك مع تشدده في الرواة مشيراً إلى صدق قَبِيْصَة، وضبطه.

وقال الحافظ ابن حجر: (من كبار شيوخ البخاري، أخرج عنه أحاديث عن سفيان الثوري وافقه عليها غيره، وقال أحمد بن حنبل: «كان كثير الغلط، وكان ثقة لا بأس به، وهو أثبت من أبي حذيفة، وأبو نعيم أثبت منه»، قلت: هذه الأمور نسبية، وإلا فقد قال أبو حاتم) وذكر كلام أبي حاتم السابق[4].

• التطبيق (١٥٠)

■ **في ترجمة: سفيان بن عيينة الحافظ الإمام، وكبار أصحاب الزهري:**

حيث قال الإمام أحمد في سفيان: «في حديث الكوفيين كان له غلط كثير»، وقال في كبار أصحاب الزهري: «لكل واحد منهم علة».

---

(١) الجرح والتعديل ١٢٦/٧.

(٢) العلل ومعرفة الرجال ٧٥٨.

(٣) تاريخ أبي زرعة ١٦٢٥، ١٦٢٦.

(٤) هدي الساري ٤٣٦.

ولم يُرد الإمام أحمد تجريحهم؛ لأنهم ثقات عنده، وعند غيره من النقاد، وإنما أراد الإمام أحمد بيان مراتبهم من الحفظ وغاية الضبط في الزهري، ويدل عليه السياق، حيث جاء السؤال عنهم مقرونين، قال يعقوب بن سفيان: «حدثنا الفضل يعني ابن زياد، قال: سُئل أحمد بن حنبل قيل له: سفيان الثوري كان أحفظ أو ابن عيينة؟ فقال: كان الثوري أحفظ، وأقل الناس غلطاً وأما ابن عيينة فكان حافظاً إلا أنه كان إذا صار في حديث الكوفيين كان له غلط كثير وقد غلط في حديث الحجازيين في أشياء، قيل له: فإن فلاناً يزعم أن سفيان بن عيينة كان أحفظهما؟ فضحك، ثم قال: فلاناً حسن الرأي في ابن عيينة فمن ثَمَّ»[1].

وقال عبد الله بن أحمد: «سمعت أبي يقول: كنت أنا وعلي بن المديني فذكرنا أثبت من يروي عن الزهري، فقال علي: سفيان بن عيينة، وقلت أنا: مالك بن أنس، وقلت: مالك أقل خطأ عن الزهري، وابن عيينة يخطيء في نحو عشرين حديثاً عن الزهري: في حديث كذا، وحديث كذا، فذكرت منها: ثمانية عشر حديثاً، وقلت: هات ما أخطأ فيه مالك؟ فجاء بحديثين أو ثلاثة، فرجعت فنظرت فيما أخطأ فيه ابن عيينة فإذا هي أكثر من عشرين حديثاً»[2].

وقال عبد الله: «قلت له: أيما أثبت أصحاب الزهري؟ فقال: لكل واحد منهم علة، إلا أن يونس وعُقيلاً يؤديان الألفاظ وشعيب بن أبي حمزة، وليس هم مثل معمر، معمر يقاربهم في الإسناد، قلت: فمالك؟ قال: مالك أثبت في كل شيء ولكن هؤلاء الكثرة، كم عند مالك؟! ثلاثمائة حديث أو نحو ذا، وابن عيينة نحو من ثلاثمائة حديث.

---

(١) المعرفة ٢/١٦٣.

(٢) العلل ومعرفة الرجال ٢٥٤٣.

ثم قال: هؤلاء الذين رووا عن الزهري الكثير: يونس، وعُقيل، ومعمر، قلت له: شعيب؟ قال: شعيب قليل، هؤلاء أكثر حديثاً عن الزهري، قلت: فصالح بن كيسان، روايته عن الزهري؟ قال: صالح أكبر من الزهري قد رأى صالح بن عمر، قلت: فهؤلاء أصحاب الزهري أثبتهم مالك؟ قال: نعم مالك أثبتهم، ولكن هؤلاء الذين قد بَقَروا علم الزهري: يونس وعُقيل، ومعمر، قلت له: فبعد مالك من ترى؟ قال: ابن عيينة، قال أبي: كان الزهري رجلاً دميماً قصيراً، ليس له ذاك النبل، لم يكن بالجميل، الزهري: محمد بن مسلم بن عبيد الله ابن شهاب»[1].

• التطبيق (١٥١)

■ **في ترجمة: محمد بن إسحاق المطلبي مولاهم صاحب السيرة:**

حيث قال فيه الإمام ابن معين: «ثقة».

والذي يظهر أن الإمام ابن معين لم يُرد مرتبة الثقة الاصطلاحية، وإنما استعمل اللفظ في مطلق التعديل، وأراد بيان توسط حاله؛ لأنه أجاب بذلك على من سأله عن ابن إسحاق وآخر ضعيف، فأجاب أن ابن إسحاق ثقة، يعني: بالنسبة لمن قُرن معه في السؤال، فقد قال الدُّوري: «سُئل يحيى بن معين عن محمد بن إسحاق أحب إليك أو موسى بن عُبيدة الرَّبَذي؟ فقال: محمد بن إسحاق ثقة»[2].

ويُؤكده ما جاء في رواية الدُّوري أنه قال: «سُئل يحيى بن معين عن محمد بن إسحاق أحب إليك أو موسى بن عُبيدة الرَّبَذي؟ فقال: محمد بن إسحاق، محمد بن إسحاق صدوق ولكنه ليس بحجة»[3].

---

(١) العلل ومعرفة الرجال ٢٥٤٣.

(٢) اللسان ١/ ١٧.

(٣) الجرح والتعديل ٧/ ١٩٢.

وسُئل عنه منفرداً فقال: «صدوق وليس بحجة»[1].

وفي رواية: «ثقة ولكنه ليس بحجة»[2].

وقد عده الحافظ ابن حجر من أمثلة كلامه السابق في ارتباط الحكم بالسؤال، وقال أيضاً: «ومثله أن أبا حاتم قيل له: أيهما أحب إليك يونس أو عُقيل؟ فقال: عُقيل لا بأس به، وهو يُريد تفضيله على يونس، وسئل عن عُقيل وزَمْعة بن صالح فقال: عُقيل ثقة متقن»[3].

[٣٦] القرينة الثانية

أن يريد التجريح المقيد

الأصل في الثقة التعديل في جميع الأحوال، لكن قد يُقيد بجرح في بعض الأوقات، أو في بعض الأماكن، أو في بعض الشيوخ.

وعليه فإن هذا التقييد يُعتبر قرينة ترجح التعديل في أصل حال الراوي، وفي الوقت نفسه تحمل الجرح على هذا الأمر المخصوص.

قال الإمام الترمذي: «تكلم بعض أهل الحديث في سهيل بن أبي صالح، ومحمد بن إسحاق وحماد بن سلمة، ومحمد بن عجلان، وأشباه هؤلاء، إنما تكلموا فيهم من قبل حفظهم في بعض ما رووا، وقد حدث عنهم الأئمة»[4].

والنوع الأول، قال فيهم الحافظ ابن رجب: «هم الثقات الذين خلطوا آخر عمرهم ويلتحق بهؤلاء: من أضر في آخر عمره، وكان لا يحفظ جيداً، فحدث من حفظه، أو كان يلقن فتلقن»[5].

---

(١) اللسان ١/ ١٧.

(٢) الدُّوري ١٠٤٧.

(٣) اللسان ١/ ١٧.

(٤) علل الترمذي ٧٤٤.

(٥) شرح العلل ٢/ ٧٣٣، ٧٥٢.

وقال عن النوع الثاني: «هو على ثلاثة أضرب: الضرب الأول: من حدث في مكان لم تكن معه كتبه فخلط، وحدث في مكان آخر من كتبه فضبط، أو من سمع في مكان من شيخ فلم يضبط عنه، وسمع منه في موضع آخر فضبط، الضرب الثاني: من حدث عن أهل مصر أو إقليم فحفظ حديثهم، وحدث عن غيرهم فلم يحفظ، الضرب الثالث: من حدث عنه أهل مصر أو إقليم فحفظوا حديثه، حدث عنه غيرهم فلم يقيموا حديثه»[1].

وقال عن النوع الثالث: «قوم ثقات في أنفسهم لكن حديثهم عن بعض الشيوخ فيه ضعف بخلاف حديثهم عن بقية الشيوخ»[2].

ومن هذا الباب قول الإمام ابن معين: «روَّاد أبو عاصم: ليس به بأس، وإنما غلط في حديث سفيان الثوري»[3]، **ومن تطبيقاته:**

• التطبيق (١٥٢)

■ **في ترجمة: جرير بن حازم:**

حيث قال فيه الإمام أحمد: «في حديثه شيء»[4].

والذي يظهر أنه أراد حديثاً مخصوصاً عن قتادة، فيُقيد كلامه به، ويُؤكده أن الإمام أحمد قال فيه مرة أخرى: «في بعض حديثه شيء، وليس به بأس»[5]، وقال في رواية: «كان حافظاً»[6].

وقال عبد الله بن أحمد: «سألت يحيى عن جرير بن حازم؟ فقال:

(١) شرح العلل ٢/ ٧٦٧، ٧٧٣، ٧٧٧.
(٢) شرح العلل ٢/ ٧٨١.
(٣) الدُّوري ٥١٠٢.
(٤) علل الميموني ١٣٦.
(٥) علل الميموني ٧٥.
(٦) علل الميموني ٧٥.

ليس به بأس، فقلت له: إنه يحدث عن قتادة، عن أنس، أحاديث مناكير؟! فقال: ليس بشيء، هو عن قتادة: ضعيف»[1]، وفي رواية قال ابن معين: «ثقة»[2].

• التطبيق (١٥٣)

■ **في ترجمة: محمد بن عجلان المدني:**

حيث ضعفه الإمام يحيى بن سعيد القطان.

والذي يظهر أنه مقيد بمروياته عن المَقْبُري، عن أبي هريرة، قاله الإمام أحمد وغيره، فقد قال المرُّوذي: «سألته عن ابن عجلان؟ قال: ثقة، قلت: إن يحيى قد ضعفه؟ قال:كان ثقة إنما اضطرب عليه حديث المَقْبُري؛ كان عن رجل جعل يصيره عن أبي هريرة»[3].

وقد جاء في رواية عن يحيى القطان أنه بيّن سبب كلامه السابق، فيحمل على أنه أراد تقييد الجرح به، ويُؤكده أن يحيى نفسه قد روى عنه، فقد قال الإمام الترمذي: «تكلم بعض أهل الحديث في سهيل بن أبي صالح، ومحمد بن إسحاق، وحماد بن سلمة، ومحمد بن عجلان وأشباه هؤلاء، إنما تكلموا فيهم من قبل حفظهم في بعض ما رووا وقد حدث عنهم الأئمة.

حدثنا الحسن بن علي الحلواني، أخبرنا علي بن المديني، قال: قال سفيان بن عيينة: «كان محمد بن عجلان ثقة مأموناً في الحديث».

قال أبو عيسى: وإنما تكلم يحيى بن سعيد القطان عندنا في رواية محمد بن عجلان، عن سعيد المَقْبُري لذلك.

أخبرنا أبو بكر، عن علي بن عبد الله، قال: قال يحيى بن سعيد:

---

(١) العلل ومعرفة الرجال ٣٩١٢.

(٢) الدارمي ٢٢٠.

(٣) العلل ١٥٥.

قال محمد بن عجلان: «أحاديث سعيد المَقْبُري بعضها سعيد عن أبي هريرة، وبعضها سعيد عن رجل عن أبي هريرة فاختلطت عليّ فصيرتها عن سعيد عن أبي هريرة»، فإنما تكلم يحيى بن سعيد عندنا في ابن عجلان لهذا.

وقد روى يحيى عن ابن عجلان الكثير»[1].

وقال ابن معين فيه: «ثقة»[2].

• التطبيق (١٥٤)

■ **في ترجمة: جعفر بن بُرْقان الجزري:**

حيث قال فيه الإمام أبو حاتم: «محله الصدق يكتب حديثه»[3].

والذي يظهر أن الأصل فيه العدالة، ويُحمل هذا الجرح على غلط جعفر في حديث الزهري فقد قال الإمام أحمد فيه: «ثقة ضابط لحديث ميمون، وحديث بريد، وهو في حديث الزهري يضطرب، ويختلف فيه»[4].

وقال الإمام ابن معين فيه: «ثقة فيما روى عن غير الزهري.

وأما عن الزهري، فهو ضعيف»[5].

• التطبيق (١٥٥)

■ **في ترجمة: زيد بن الحُبَاب العُكلي الكوفي أبي الحسين:**

حيث قال فيه الإمام أحمد: «كان كثير الخطأ»[6].

---

(١) علل الترمذي ٧٤٤.
(٢) الدُّوري ٨٩٤.
(٣) الجرح والتعديل ٢/ ٤٧٤.
(٤) علل الميموني ٢٠.
(٥) ابن الجنيد ٤٦١، ٥١٠.
(٦) العلل ومعرفة الرجال ١٦٨٠.

والذي يظهر أن الإمام أحمد أراد الحفظ فيُقيد به، وأما إذا حدث من كتابه فهو ثقة، وقد بيّن ذلك الإمام أحمد في رواية أخرى، وعدله، فقال: «كان صدوقاً، وكان يضبط الألفاظ عن معاوية بن صالح، ولكن كان كثير الخطأ»[1].

وقال أيضاً: «ثقة، ليس به بأس»[2].

وقد أشار الإمام أحمد إلى بعض أخطائه من حفظه، فقال: (حدثنا زيد بن الحُبَاب، قال: «حدثني معاوية بن صالح، قال: حدثني أبو الزاهرية، عن نِمْران أبي الحسن»، قال أحمد: حدثنا به زيد من كتابه نِمْران، ومن حفظه نمار)[3].

ويُؤكده أن الإمام أحمد حدث عنه فأكثر، فقال: «كان صاحب حديث كيساً، كتبت عنه بالكوفة، وها هنا»[4].

وقد روى عنه الإمام أحمد في المسند وحده: مائة وأربعة وعشرين حديثاً[5].

[٣٧] القرينة الثالثة

أن يُريد تفويت الفرصة على قرين له

التنافس بين الأقران باب واسع، قد يدفع بعض النقاد إلى استخدام المعاريض في الرواة بحيث يظن القرين السامع أنه جرح مؤثر في الراوي، ولا يكون الأمر كذلك؛ لأن هذا الناقد أراد أن يفوت الفرصة على صاحبه، فيتميز عنه بالسماع من هذا الراوي، ومن تطبيقاته:

(١) سؤالات أبي داود ٣١٩.
(٢) العلل ١٧٠٢.
(٣) العلل ومعرفة الرجال ٧٧.
(٤) تاريخ بغداد ٨/٤٤٣.
(٥) قاله الدكتور عامر حسن صبري في كتابه: معجم شيوخ الإمام أحمد ١٨٥.

• التطبيق (١٥٦)

■ في ترجمة: **محمد بن مسلم بن تَدْرس المكي أبي الزبير:**

حيث قال الإمام شعبة لسُويد بن سعيد: «لا تأخذ عن أبي الزبير فإنه لا يحسن يصلي».

والذي يظهر أنه أراد تفويت الفرصة على سُويد؛ لأن شعبة ذهب إلي أبي الزبير، وسمع منه فقد قال سويد: «قال لي شعبة: لا تأخذ عن أبي الزبير فإنه لا يحسن يصلي، قال: ثم ذهب فكتب عنه»[١].

وفي رواية أن سويداً سُئل، فقيل له: «لِمَ لم تحمل عن أبي الزبير؟ فقال: حذرني شعبة فقال لي: لا تحمل فإني رأيته يسيء صلاته، ليت أني لم أكن رأيت شعبة»[٢].

وفي رواية قال سويد: «خدعني شعبة، فقال لي: لا تحمل عنه فإني رأيته يسيء صلاته وليتني ما كنت رأيت شعبة»[٣].

[٣٨] القرينة الرابعة

أن يُريد الورع والتقى في تقديم راو على صاحب الترجمة

قد يُفاضل الناقد بين راويين، ويُريد بهذا أمراً غير الضبط والحفظ، **كما في التطبيق التالي:**

• التطبيق (١٥٧)

■ في ترجمة: **حماد بن زيد بن درهم الأزدي الجَهْضَمي أبي إسماعيل البصري:**

حيث قال فيه عبد الله بن معاوية الجمحي: «حدثنا حماد بن

(١) الكامل في ضعفاء الرجال ٦/ ١٢٢.

(٢) ضعفاء العقيلي ٤/ ١٣١.

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال ٦/ ١٢٢.

سلمة بن دينار، وحماد بن زيد بن درهم وفضل ابن سلمة على ابن زيد كفضل الدينار على الدرهم»[1].

والذي يظهر أنه أراد الفضل في الصلاح ولزوم السنة، ولم يُرد الحفظ والضبط؛ لأن ابن زيد أضبط، قال ابن حبان: «قد وهم من زعم أن بينهما كما بين الدينار والدرهم؛ لأن حماد بن زيد كان أحفظ، وأتقن، وأضبط من حماد بن سلمة، اللهم إلا أن يكون القائل بهذا أراد فضل ما بينهما في الفضل والدين؛ لأن حماد بن سلمة كان أدين، وأفضل، وأورع من حماد بن زيد ولسنا ممن يطلق الكلام على أحد بالجزاف بل نعطي كل شيخ قسطه، وكل راو حظه والله الموفق»[2].

[٣٩] القرينة الخامسة

أن يُريد بالجرح راو آخر

قد يتكلم الناقد المتقدم في راوٍ، فيظن ناقد متأخر أنه أراد صاحب الترجمة، ويكون واهماً؛ لأن صاحب الترجمة آخر اتفق مع الأول في الاسم والنسب، وقد جمع المتأخر بين مفترق، **ومن تطبيقاته:**

• التطبيق (١٥٨)

■ في ترجمة: **عمر بن نافع العدوي مولى ابن عمر المديني:**

حيث ذكر الإمام ابن عدي، عن عباس الدُّوري أن الإمام ابن معين قال فيه: «عمر بن نافع: حديثه ليس بشيء»[3].

وصنيع الحافظ ابن عدي محل تأمل؛ لأن الإمام ابن معين لم يُرد هذا الراوي، وإنما أراد: عمر بن نافع الثقفي الكوفي، وقد جاء في

(١) تهذيب الكمال ٧/٢٥١.

(٢) الثقات ٦/٢١٨.

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال ٥/٤٦.

رواية الدُّوري منسوباً إلى الكوفة فقال: «سمعت يحيى يقول: عمر بن نافع، كوفي ليس حديثه بشيء»[1].

وأما صاحب الترجمة، فقد قال الدُّوري: «سُئل يحيى بن معين عن عمر بن نافع مولى ابن عمر؟ فقال: ليس به بأس»[2].

وفي رواية: «عمر بن نافع: ليس به بأس»[3].

وقال الإمام الذهبي: «وهم ابن عدي فإن ذا آخر»[4].

وقال الحافظ ابن حجر: «وهم ابن عدي في ذلك، وإنما قال ابن معين ذلك في عمر بن نافع الثقفي، وقوله في هذا وفي هذا بيّن في تاريخ عباس»[5].

والعدوي قد أخرج له البخاري، ومسلم، وغيرهما.

[٤٠] القرينة السادسة

أن يُريد نفي سماع الراوي من شيخ مخصوص

الكلام في سماع الراوي منه ما يقدح في الراوي كأن يدّعي سماع ما لم يسمعه، ومنه ما يُؤثر في اتصال روايته ولا يقدح فيه، وقد يتكلم الناقد في الراوي، ويُريد انقطاع روايته عن شيخ مخصوص، **ومن تطبيقاته:**

• التطبيق (١٥٩)

■ **في ترجمة: واصل بن عبد الرحمٰن أبي حُرَّة البصري:**

حيث قال فيه الإمام البخاري: «يتكلمون في روايته عن الحسن»[6].

---

(١) ٢٤٣٧.

(٢) الجرح والتعديل ٦/١٣٨.

(٣) الدُّوري ٩٥٤.

(٤) ميزان الإعتدال في نقد الرجال ٥/٢٧٣.

(٥) هدي الساري ٤٣١.

(٦) الضعفاء الكبير، للعقيلي ٤/٤٢٣.

ومراد الإمام أبي عبد الله البخاري الانقطاع في روايته عن الحسن البصري، وأنه يدلس، قال الإمام أحمد: «حدثنا أبو عبيدة الحداد، قال: كتبت لأبي حُرَّة في حديث الحسن: سمعت الحسن، فما قال في شيء منها إلا في ثلاثة أحاديث سمعت، ولم يقل في باقيها سمعت»[(١)].

وقال أيضاً: «صالح في حديثه عن الحسن يقولون لم يسمعها من الحسن»[(٢)].

وقال: «ثقة، قال فلان: أخذت كتاباً له فإذا فيه: حدثنا الحسن؟ فقال: ما قلت حدثنا فما وقف منها إلا على ثلاثة، قال أحمد: كان يستفهمون عند الحسن»[(٣)]، يعني: يجتمعون عنده للاستفسار، وفهم المعاني، قال الذهبي: «كان له مجلس خاص في منزلة، لا يكاد يتكلم فيه إلا في معاني الزهد... فإن سأله إنسان عن غيرها تبرم به»[(٤)].

وقال الإمام يحيى بن معين: «حدثني غُنْدر، قال: وقفت أبا حُرَّة على حديث الحسن فقال: لم أسمعها من الحسن، أو قال غُنْدر: فلم يقف على شيء منها أنه سمعه من الحسن إلا حديثاً أو حديثين»[(٥)].

ويُؤكده أنه معروف بالصدق، فقد قال فيه شعبة: «ذاك من أصدق الناس»[(٦)].

---

(١) العلل ٥٣٠.
(٢) العلل ٣٩١٠.
(٣) سؤالات أبي داود ٤٦٦.
(٤) سير أعلام النبلاء ٤/ ٥٧٩.
(٥) علل عبد الله ٣٨٢٣.
(٦) العلل ومعرفة الرجال ٥٠٦٤.

[٤١] القرينة السابعة

أن يكون مازحاً بكلامه في الراوي

• التطبيق (١٦٠)

■ **في ترجمة: الإمام أبو عبد الله أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، وأبي بكر بن أبي شيبة، وعفان بن مسلم:**

حيث قال عمر بن أحمد الجوهري: سمعت جعفر بن محمد الصائغ يقول: «اجتمع علي بن المديني، وأبو بكر بن أبي شيبة، وأحمد بن حنبل، وعفان بن مسلم، فقال عفان: ثلاثة يضعفون في ثلاثة: علي بن المديني في حماد بن زيد، وأحمد بن حنبل في إبراهيم بن سعد، وأبو بكر بن أبي شيبة في شريك، قال علي بن المديني: ورابع معهم، قال عفان: ومن ذاك؟ قال: عفان في شعبة»[1].

والذي يظهر أن عفان وعلي قالا ذلك على سبيل المزاح، وليس فيهم ضعيف في هؤلاء الشيوخ، لكنهم من صغار تلاميذهم، ولذا قال عمر بن أحمد الجوهري ـ وهو راوي الخبر ـ: «كل هؤلاء أقوياء ليس فيهم ضعيف، ولكن قال هذا على وجه المزاح»[2].

وقال الحافظ الذهبي: «هذا منهم على وجه المباسطة؛ لأن هؤلاء من صغار من كتب عن المذكورين»[3].

---

(١) تاريخ بغداد ١٢/ ٢٧٢.

(٢) تاريخ بغداد ١٢/ ٢٧٢.

(٣) ميزان الإعتدال في نقد الرجال ٥/ ١٠٣، سير أعلام النبلاء ١٠/ ٢٤٦، تذكرة الحفاظ ١/ ٣٨٠.

[٤٢] القرينة الثامنة

أن يُريد رمي الراوي بالخطأ في شيّ مخصوص، ولا يقصد تجريحه المطلق

قد يتكلم الناقد في الراوي، ويريد أمراً معيناً، ولا يتهمه في جميع الأمور، وذلك إذا عدله الناقد نفسه في موضع آخر، وعُرف الراوي بالصدق والعدالة، ولم يُعارض بجرح مفسر مؤثر **كما في التطبيق التالي:**

• التطبيق (١٦١)

■ في ترجمة: **محمد بن إسحاق بن يسار المطلبي مولاهم:**

حيث تكلم فيه الإمام مالك.

والذي يظهر أنه أراد أمراً مخصوصاً لا يُؤثر فيه من حيث الجملة، وهو مروياته المدلسة، أو رواياته عن الضعفاء، والمجاهيل، وأهل الكتاب، أو التي لا إسناد لها، حيث اشتهر كتابه في السيرة الذي روى فيه الغث والسمين، وهو فيها مجرد ناقل، والعهدة في هذه الحال عليهم.

وقال الإمام البخاري: «لو صح عن مالك تناوله من ابن إسحاق فلربما تكلم الإنسان فيرمي صاحبه بشيء واحد ولا يتهمه في الأمور كلها»[1].

وقال المروذي: «سألته ـ يعني الإمام أحمد ـ عن محمد بن إسحاق كيف هو؟ فقال: هو حسن الحديث، ولكن إذا جمع عن رجلين، قلت: كيف؟ قال: يحدث عن الزهري ورجل آخر فيحمل حديث هذا على هذا، وقال: قال مالك وذكره فقال: دجال من الدجاجلة، وقال أبو

---

(١) جزء القراءة خلف الإمام، للبخاري ٤٠.

عبد الله: قدم محمد بن إسحاق إلى بغداد فكان لا يبالي عمن يحكي، عن الكلبي وغيره»[1].

وقال الأثرم: «قلت لأبي عبد الله: ما تقول في محمد بن إسحاق؟ قال: هو كثير التدليس جداً فكان أحسن حديثه عندي ما قال: أخبرني وسمعت»[2].

وقال ابن حبان: «لم يكن يقدح فيه مالك من أجل الحديث، إنما كان ينكر عليه تتبعه غزوات النبي ﷺ عن أولاد اليهود الذين أسلموا وحفظوا قصة خيبر وقريظة والنضير وما أشبهها من الغزوات عن أسلافهم، وكان ابن إسحاق يتتبع هذا»[3].

ومما يُؤكد ذلك أن الإمام روى عن ابن إسحاق في الموطأ، قال محمد بن فليح: «نهاني مالك عن شيخين من قريش وقد أكثر عنهما في الموطأ وهما ممن يحتج بحديثهما»[4].

[٤٣] القرينة التاسعة

ثناؤه على حفظ الراوي حين شبه مروياته بحديث غيره

إذا شبه الناقد حديث الراوي بحديث راوٍ غيره، فإنه يكون تجريح مفسر للراوي؛ لأنه يدل على سرقته لأحاديث غيره، لكن قد يُريد الناقد به أحياناً الثناء على دقة ضبط الراوي، إذا عدله الناقد في موضع آخر، أو كان الراوي مشهوراً بالصدق والضبط، أو جاء التصريح بمراد الناقد في كلام ناقد معتبر، **كما في التطبيق التالي:**

---

(١) ٥٥، ٥٦، ٥٧.

(٢) الجرح والتعديل ٧/١٩٢.

(٣) الثقات ٧/٣٨٢.

(٤) جزء القراءة خلف الإمام، للبخاري ٤٠.

• التطبيق (١٦٢)

■ في ترجمة: بشر بن حرب الأزدي أبي عمرو النَّدَبي:

حيث قال الإمام يحيى بن معين: «قال عارم، عن حماد بن زيد قال: ذكرت لأيوب حديث بشر بن حرب، فقال: كأنما نسمع حديث نافع»[1].

والذي يظهر أن أيوب أراد بذلك الثناء على ضبطه، صرح بذلك الإمام ابن معين في رواية أخرى فقال: «حدثنا عارم، عن حماد بن زيد قال: جعلت أحدث أيوب بحديث بشر بن حرب فقال: كأني أسمع حديث نافع، قال يحيى: كأنه مدحه»[2].

[٤٤] القرينة العاشرة

نقده الرواية لا الراوي

قد يتكلم الناقد في الراوي، ويُريد ضعف بعض مروياته، كما في التطبيق التالي:

• التطبيق (١٦٣)

■ في ترجمة: عبد الرحمٰن بن عمرو الأوزاعي الإمام الفقيه:

حيث قال الإمام إبراهيم الحربي: «سألت أحمد بن حنبل عن الأوزاعي؟ فقال: حديثه ضعيف»[3].

والذي يظهر أن الإمام أحمد أراد ضعف حديث مخصوص للأوزاعي، فقد قال الإمام البيهقي: «يريد أحمد بذلك بعض ما يحتج به لا أنه ضعيف في الرواية، والأوزاعي: إمام في نفسه ثقة لكنه يحتج في

---

(١) الدُّوري ٣٨٤٦.

(٢) الدُّوري ٤٤٨٨.

(٣) تهذيب التهذيب ٦/ ٤٨٤.

بعض مسائله بأحاديث من لم يقف على حاله، ثم يحتج بالمقاطيع»[1].

ولعل أصل ما حكاه الحربي، هو ما بيّنه المرُّوذي، حيث يقول: (قلت له ـ يعني الإمام أحمد ـ: فتعرف عن الوليد، عن الأوزاعي، عن يحيى، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: «متى كنت نبياً»، قال: هذا منكر، هذا من خطأ الأوزاعي، هو كثيراً مما يخطئ عن يحيى بن أبي كثير، كان يقول: عن أبي المهاجر، وإنما هو أبو المهلب)[2].

ويُؤكده أن الإمام أحمد وثقه وأثنى عليه في مواضع أخرى، فذكر مرة أنه ثقة[3]، وقال مرة: «كان من الأئمة»[4]، وقال عبد الله: «سئل أبي عن الأوزاعي، وسعيد بن عبد العزيز؟ فقال: هما عندي سواء، ليس بالشام رجل أصح عندي حديثاً من سعيد بن عبد العزيز»[5].

وقد تقدم تطبيق آخر[6]، عند حديث رواه ابن سعد، قال فيه ابن معين: «كذب» وحمله الخطيب على المناكير التي يرويها ابن سعد عن شيخه الواقدي.



(١) تهذيب التهذيب ٦/ ٤٨٤.
(٢) العلل ٢٦٢.
(٣) العلل ومعرفة الرجال ٢٥٣٨.
(٤) تاريخ أبي زرعة الدمشقي ١١٧٣، ١٠٨٢.
(٥) العلل ومعرفة الرجال ٤١٣٠، ٤١٣١.
(٦) تطبيق رقم: ٢٢.

المبحث الثامن

القرائن المتعلقة بمخالفته

القرينة الأولى: شذوذ تجريحه مشهور العدالة والصدق.

القرينة الثانية: مخالفته للأعلم منه بالرواة بلا حجة معتبرة.

القرينة الثالثة: مخالفة المتشدد للأعلم بالرواة بلا حجة معتبرة.

القرينة الرابعة: مخالفة المجرح الضعيف أو المبتدع أو المعتمد عليهما.

القرينة الخامسة: تأخر المجرح وكثرة مخالفته وتفرده.

القرينة السادسة: مخالفة المجرح للمستقر من حال الراوي.

المبحث الثامن

القرائن المتعلقة بمخالفته

من الأمور المعتبرة في الترجيح معرفة مدى موافقة الراوي أو مخالفته، فيطرح القول الشاذ الذي خالف فيه الناقد من هو أعلم منه، أو خالف سائر النقاد بلا حجة معتبرة القدح، ويزيده وهناً إن كانوا أعلم منه بالفن، أو كان متأخراً وخالف النقاد المتقدمين بلا حجة مؤثرة، قال أبو عبد الله محمد بن نصر المَرْوَزي: «كل رجل ثبتت عدالته لم يُقبل فيه تجرح أحد، حتى يبين ذلك عليه بأمر لا يحتمل غير جرحه»[(١)].

وقال الإمام أبو جعفر ابن جرير: «من ثبتت عدالته لم يقبل فيه الجرح، وما تسقط العدالة بالظن»[(٢)].

وقال أبو رجاء قتيبة بن سعيد: «قلت لعبد الرحمٰن بلغنا أنك قلت: إن عمر بن هارون روي عن فلان ولم يسمع منه؟ فقال: يا سبحان الله ما قلت أنا ذا قط؟! ولو روي ما كان عندنا بمتهم»[(٣)].

وقال علي بن عثمان النُفَيلي له: «قلت له ـ يعني أحمد بن حنبل ـ: إن أبا قتادة كان يتكلم في وكيع، وعيسى بن يونس، وابن المبارك؟! فقال: من **كذب أهل الصدق، فهو الكاذب**»[(٤)].

وقد ردّ الإمام أحمد وغيره القول الفرد المخالف للأكثر، فقد قال

---

(١) تهذيب التهذيب ٧/ ٢٤١، ترجمة عكرمة مولى ابن عباس.
(٢) هدي الساري ٤٢٩.
(٣) تاريخ بغداد ١١/ ١٨٩.
(٤) تأريخ بغداد ١٣/ ٥٠٠.

أبو طالب أحمد بن حميد: (سألت أحمد بن حنبل عن سهيل بن أبي صالح ومحمد بن عمرو؟ فقال: قال يحيى: «كان محمد أحب إلينا»، وما صنع شيئاً؛ الناس سهيل عندهم ليس مثل محمد، قلت: سهيل عندهم أثبت؟ قال نعم)[1].

فالإمام أحمد أراد بقوله «الناس»: غالب النقاد.

وقال الإمام الذهبي: «الثقات الذين تكلم فيهم من لا يلتفت إلى كلامه في ذلك الثقة لكونه تعنت فيه، وخالف الجمهور من أولي النقد والتحرير فإنا لا ندعي العصمة من السهو والخطأ في الاجتهاد في غير الأنبياء»[2].

[٤٥] القرينة الأولى

شذوذ تجريحه مشهور العدالة والصدق

• التطبيق (١٦٤)

■ **في ترجمة: عبد الرحمٰن بن مهدي الإمام الناقد:**

حيث تكلم فيه إسحاق بن إسماعيل.

وفي صنيعه نظر؛ لأنه شاذ حيث تكلم في إمام من أئمة المسلمين مشهور بالإتقان والضبط والعدالة، ولذا تعقبه الإمام أحمد، فقد قال أبو بكر الأثرم: «سمعت أبا عبد الله وذكر له عن إنسان أنه يحكي عنه ـ ابن مهدي ـ القدر؟ قال: ويحل له أن يقول هذا؟! هو سمع منه؟! ثم قال: يجيء إلى إمام من أئمة المسلمين يتكلم فيه»[3].

وقال الأثرم: «سمعت أبا عبد الله يعني أحمد بن حنبل فسئل عن

(١) الكامل في ضعفاء الرجال ٣/٤٤٨.

(٢) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ١/١١٣.

(٣) تهذيب التهذيب ٦/٢٥١.

إسحاق بن إسماعيل الذي كان يحدث في مدينة أبي جعفر؟ فقال: ما أعلم إلا خيراً إلا أنه حمل عليه بكلمة ذكرها، وقال: بلغني أنه يذكر عبد الرحمٰن بن مهدي، وفلاناً، وما أعجب هذا؟! ثم قال - وهو مُغتاظ -: ما لك أنت ويلك - ونحو هذا - ولذكر الأئمة»[1].

• التطبيق (١٦٥)

■ **في ترجمة: هشام بن حسان الأزدي البصري، وخالد بن مِهْران الحذاء البصري:**

حيث قال أبو شهاب: «قال لي شعبة عليك بالحجاج بن أرطأة ومحمد بن إسحاق، واكتم عليّ عند البصريين في خالد وهشام»[2].

وكلام شعبة في هشام وخالد محل تأمل؛ لأنهما ثقتان، قال الإمام الذهبي: «هذا قول مطروح وليس شعبة بمعصوم من الخطأ في اجتهاده، وهذه زلة من عالم، فإن خالداً الحذاء وهشام بن حسان ثقتان ثبتان، والآخران فالجمهور على أنه لا يحتج بهما»[3].

وقال في موضع آخر: «ما التفت أحد إلى هذا القول أبداً»[4].

• التطبيق (١٦٦)

■ **في ترجمة: يحيى بن عثمان بن سعيد بن كثير بن دينار الحمصي:**

حيث قال فيه الحافظ أبو عَرُوبة الحسين بن أبي مَعْشَر الحراني (ت ٣١٨هـ): «هذا لا يسوى نواة في الحديث كان يتلقن كل شيء وكان يعرف بالصدق»[5].

---

(١) تاريخ بغداد ٦/ ٣٣٥.

(٢) الجرح والتعديل ٣/ ١٥٥.

(٣) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٧/ ٧٨.

(٤) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٢/ ٤٢٨، ترجمة خالد بن مهران.

(٥) الكامل في ضعفاء الرجال ٧/ ٢٥١.

وفي كلامه تأمل؛ لأنه خالف غالب النقاد الذين وثقوه، قال ابن عدي: «لم أر أحداً يطعن فيه غير ابن أبي مَعْشَر وهو معروف بالصدق، وليس به بأس»[1].

• التطبيق (١٦٧)

▪ في ترجمة: جرير بن عبد الحميد الضَبّي:

حيث أشار البيهقي إلى تغيره وضعف حديثه، فقال فيه عند بيانه لضعف حديث: «في رواته من نسب في آخر عمره إلى سوء الحفظ، وهو جرير بن عبد الحميد»[2].

وصنيعه محل تأمل، لتفرده ومخالفته، قال الحافظ ابن حجر: «لم أر ذلك لغيره بل احتج به الجماعة»[3].

• التطبيق (١٦٨)

▪ في ترجمة: أبان بن صالح بن عمير بن عبيد القرشي مولاهم:

حيث قال فيه الإمام ابن عبد البر: «ضعيف»[4]، وقال ابن حزم: «ليس بالمشهور»[5]، وقال في موضع آخر: «ليس بالقوي»[6].

وفي صنيعهما تأمل، لأنه يُخالف التوثيق المحفوظ عن النقاد، قال الحافظ ابن حجر: «هذه غفلة منهما، وخطأ تواردا عليه، فلم يضعف أبان هذا أحد قبلهما»[7].

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال ٧/ ٢٥١.
(٢) سنن البيهقي الكبرى ٦/ ٨٧.
(٣) هدي الساري ٣٩٥.
(٤) التمهيد ١/ ٣١٢.
(٥) المحلى ١/ ١٩٨.
(٦) المحلى ٧/ ١٣٧.
(٧) تهذيب التهذيب ١/ ٨٢.

[٤٦] القرينة الثانية

مخالفته للأعلم منه بالرواة بلا حجة معتبرة

• التطبيق (١٦٩)

■ **في ترجمة: الأسود بن مسعود العنبري البصري:**

حيث قال فيه الإمام الذهبي: «لا يُدرى من هو»[١].

وصنيعه محل تأمل؛ لأنه خالف ناقد متقدم أعلم منه، حيث إن الإمام يحيى بن معين عرف الأسود، فقال فيه: «ثقة»[٢].

ولذا فإن الحافظ ابن حجر تعقب الذهبي بقوله: «هو كلام لا يسوى سماعه، فقد عرفه ابن معين، ووثقه وحسبك»[٣].

[٤٧] القرينة الثالثة

مخالفة المتشدد للأعلم بالرواة بلا حجة معتبرة

وهذا اجتمع في صنيعه مضعفان، وممن عُرف بذلك ابن حبان، وقد جمع بين النقضين في مؤلفاته، فهو متساهل فيمن اقتصر على مجرد ذكرهم في كتابه الثقات ـ وأما من نص على بيان حالهم في الثقات فهو معتدل ـ، وفي الوقت نفسه متشدد في كتابه المجروحين فلا عبرة بمخالفته ولا بتفسيره للجرح إذا تفرد فيه وخالف، ولذا تجده يُورد الترجمة في الكتابين؟!

---

(١) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ١/ ٤١٩.

(٢) الدارمي ١١٧.

(٣) تهذيب التهذيب ١/ ٢٩٨.

ومن تطبيقاته:

• التطبيق (١٧٠)

■ في ترجمة: العلاء بن زهير الأزدي أبي زهير الكوفي:

حيث ذكره ابن حبان في المجروحين وقال فيه: «كان ممن يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات، فبطل الاحتجاج به فيما لم يوافق الثقات»[١].

وفي صنيعه نظر؛ لأنه خالف الإمام يحيى بن معين فقد وثقه[٢]، وحسبك به فهو أعلم من ابن حبان في هذا الفن ولا عبرة بتفسير ابن حبان؛ لأن له إفرادات في المجروحين يشذ بها ويتشدد قال الإمام الذهبي: «ابن حبان ربما قصب الثقة حتى كأنه لا يدري ما يخرج من رأسه»[٣].

ولذا فإنه تعقبه هنا فقال: «العبرة بتوثيق يحيى»[٤].

ومما يُوهن كلام ابن حبان أيضاً تناقضه، فقد ذكر العلاء في الثقات؟![٥].

[٤٨] القرينة الرابعة

مخالفة المجرح الضعيف أو المبتدع أو المعتمد عليهما

عُرف عدد من النقاد بكثرة التفرد والمخالفة في الجرح والتعديل، مع ضعفهم، أو بدعتهم فهؤلاء لا عبرة بصنيعهم، ولا بذكرهم لكلام

---

(١) المجروحين ٢/ ١٨٣.
(٢) الجرح والتعديل ٦/ ٣٥٥.
(٣) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ١/ ٤٤١.
(٤) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٥/ ١٢٤.
(٥) ٧/ ٢٦٥.

المتقدمين بدون إسناد معتبر إذا خُولفوا، وطعنهم في الرواة ـ والحال هذه ـ يُرد من باب أولى، حيث اجتمع في صاحبه مضعفين لقوله، ومنهم: أبو الفتح محمد بن الحسين بن أحمد الأزدي الموصلي (ت٣٧٤هـ)، وعبد الرحمٰن بن يوسف بن خِراش (ت٢٨٣هـ)، وأبو العباس أحمد بن محمد بن سعيد بن عُقدة الكوفي (ت٣٣٢هـ) ومحمد بن سعد كاتب الواقدي (ت٢٣٠هـ) فالأول فيه ضعف، والثاني والثالث فيهما بدعة رفض، والأخير يعتمد على الواقدي وهو لا شيء، **ومن تطبيقاته:**

• التطبيق (١٧١)

■ **في ترجمة: عمر بن حبيب المكي نزيل اليمن الحافظ الثقة:**

حيث ضعفه الأزدي.

وفي صنيعه نظر؛ لأن الأزدي غير معتمد لا سيما وقد خالف النقاد الذين وثقوا عمر بن حبيب، ولذا تعقبه الذهبي، فقال: «وثقه أحمد ويحيى فافتضح الأزدي»[(١)]، وقال الحافظ ابن حجر: «ضعفه الأزدي فما أصاب»[(٢)]، وقال: «ثقة حافظ»[(٣)].

وكذا في ترجمة: أبان بن إسحاق المدني.

حيث قال فيه أبو الفتح محمد بن الحسن الأزدي: «متروك»، وتعقبه الإمام الذهبي بقوله: «لا يُترك، فقد وثقه أحمد والعجلي، وأبو الفتح يسرف في الجرح، وله مصنف كبير إلى الغاية في المجروحين، جمع فأوعى، وجرّح خلقاً لم يسبقه أحد إلى التكلم فيهم، وهو المُتكلم فيه»[(٤)].

---

(١) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٥/ ٢٢٣.
(٢) لسان الميزان ٧/ ٣١٦.
(٣) التقريب ٤٨٧٣.
(٤) الميزان ١/ ٦١.

وكذا في ترجمة: عمر بن محمد بن المنكدر.

حيث قال فيه الأزدي: «في القلب منه شيء»

وتعقبه الإمام الذهبي بقوله: «احتج به مسلم فليسكن قلبك»[1].

وكذا في ترجمة: صالح بن قدامة بن إبراهيم القرشي المدني، حيث قال فيه الأزدي: «فيه لين»، وتعقبه الحافظ ابن حجر بقوله: «قول الأزدي لا عبرة به إذا انفرد»[2].

• التطبيق (١٧٢)

■ **في ترجمة: سليمان بن داود العَتَكي أبي الربيع الزهراني البصري:**

حيث قال فيه عبد الرحمٰن ابن يوسف بن خِراش: «تكلم الناس فيه وهو صدوق»[3].

وفي صنيعه نظر، فلم يتكلموا فيه، وهذا يُخالف توثيق النقاد له، ومن الناس بعدهم؟! قال الحافظ ابن حجر: «لم نجد فيه لأحد كلاماً إلا بالتوثيق»[4].

• التطبيق (١٧٣)

■ **في ترجمة: نافع بن عمر الجُمحي المكي:**

حيث عدله الأئمة، وقال ابن سعد فيه: «كان ثقة قليل الحديث فيه شيء»[5].

---

(١) ميزان الاعتدال ٣/ ٢٢٢.

(٢) تهذيب التهذيب ٤/ ٣٥٠.

(٣) تاريخ بغداد ٩/ ٣٨.

(٤) هدي الساري ٤٠٧.

(٥) الطبقات ٥/ ٤٩٤.

وفي كلامه نظر؛ لأن عمدته الواقدي، وهو متروك، فلا عبرة بمخالفته، ولذا تعقبه الحافظ ابن حجر بقوله: «احتج به الأئمة، وقد قدمنا أن تضعيف ابن سعد فيه نظر؛ لاعتماده على الواقدي»[1].

[٤٩] القرينة الخامسة

تأخر المجرح وكثرة مخالفته وتفرده

اشتهر عدد من النقاد المتأخرين بالتفرد والمخالفة لمن هو أعلم منهم بالفن، فلا عبرة بجرحهم ـ والحال هذه ـ، ولا بذكرهم كلام المتقدمين بدون إسناد معتبر إذا خُولفوا، ومنهم: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد ابن حزم الأندلسي القرطبي (ت٤٥٦هـ)، وأبو نصر المُؤتَمن ابن أحمد الساجي (ت٥٠٧هـ)، وأبو محمد عبد الحق بن عبد الرحمٰن الإشبيلي (ت٥٨١هـ)، وأبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك بن القطان الفاسي (ت٦٢٨هـ)، **ومن تطبيقاته:**

• التطبيق (١٧٤)

■ **في ترجمة: المبارك بن عبد الجبار الصيرفي الطُّيوري أبي الحسين الثقة:**

حيث تكلم فيه المُؤتَمن بن أحمد الساجي.

وصنيعه محل تأمل؛ لأنه قول شاذ خالف فيه غالب النقاد، قال السمعاني: «أكثر عنه والدي، وحدثنا عنه أبو طاهر السَبَخي، وأبو المعالي الحلواني بمرو، وإسماعيل بن محمد بأصبهان وخلق يطول ذكرهم، وكان المُؤتَمن الساجي سيء الرأي فيه، وكان يرميه بالكذب ويصرح بذلك، وما رأيت أحداً من مشائخنا الثقات يوافقه، فإني سألت

---

(١) هدي الساري ٤٤٧.

جماعة، مثل: عبد الوهاب الأنماطي، وابن ناصر وغيرهما، فأحسنوا عليه الثناء، وشهدوا له بالطلب والصدق والأمانة»[1].

وقال الإمام الذهبي في الميزان: «شيخ مشهور مكثر ثقة ما التفت أحد من المحدثين إلى تكذيب مُؤْتَمن الساجي له»[2]، وزاد في المغني: «ثبت»[3].

• التطبيق (١٧٥)

■ في ترجمة: **عاصم بن عمر بن قتادة بن النعمان الأنصاري المدني:**

حيث قال فيه عبد الحق الإشبيلي: «ثقة عند ابن معين وأبي زرعة، وضعفه غيرهما»[4].

وفي كلامه نظر؛ لأنه يُخالف التوثيق المطلق المحفوظ عن النقاد، ولذا تعقبه أبو الحسن ابن القطان، فقال: «هذا أمر لا أعرفه؟! بل هو ثقة مطلقاً، ولا أعرف أحداً ضعفه، ولا ذكره في جملة الضعفاء»[5].

وكذا تعقبه الحافظ ابن حجر، فأيد أبا الحسن ابن القطان بقوله: «هو كما قال، وقد احتج به الجماعة»[6].

• التطبيق (١٧٦)

■ في ترجمة: **معقل بن عبيد الله العبسي مولاهم الجزري:**

حيث قال فيه أبو الحسن بن القطان: «معقل عندهم مستضعف»[7].

---

(١) لسان الميزان ٥/ ١٠.
(٢) ٦/ ١٥.
(٣) ٢/ ٥٤٠.
(٤) الأحكام الوسطى ١/ ٢٦٥.
(٥) بيان الوهم ٢٥١٢.
(٦) هدي الساري ٤١٢.
(٧) بيان الوهم ٢٠٥٣.

وفي صنيعه نظر؛ لأنه يُخالف توثيقه المحفوظ عن غالبهم، فقد قال عبد الله بن أحمد: «سألت يحيى عن معقل بن عبيد الله؟ فقال: ليس به بأس، قال أبي: ثقة»[1].

وقال الإمام أحمد[2]، وابن معين[3]، وعلي بن المديني[4]، والنسائي[5]: «ثقة» وأخرج له مسلم، وقال الإمام أحمد[6]، والنسائي مرة أخرى[7]: «صالح الحديث»، وقال معاوية بن صالح عن ابن معين: «ضعيف»[8]؛ لذا فإن الإمام الذهبي تعقب ابن القطان، فقال: «كذا قال، بل هو عند الأكثرين: صدوق لا بأس به»[9].

[٥٠] القرينة السادسة

مخالفة المجرح للمستقر من حال الراوي

• التطبيق (١٧٧)

■ **في ترجمة: الحسن بن علي بن شبيب المَعْمَري أبي علي البغدادي الحافظ:**

حيث تكلم فيه موسى بن هارون، وأنكر عليه أحاديث.

وفي صنيعه تأمل؛ لأنه يُخالف ما استقر عليه الحال من توثيق

(١) العلل ومعرفة الرجال ٣٩٨٨.
(٢) العلل ومعرفة الرجال ٣١٨٨.
(٣) رواية إسحاق بن منصور، الجرح والتعديل ٨/ ٢٨٦.
(٤) سؤالات ابن أبي شيبة ٢٥٦.
(٥) تهذيب التهذيب ١٠/ ٢١٠.
(٦) العلل ومعرفة الرجال ٢٣٨١.
(٧) تهذيب التهذيب ١٠/ ٢١٠.
(٨) تهذيب التهذيب ١٠/ ٢١٠.
(٩) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٦/ ٤٧١.

النقاد للحسن، وما تفرد به محفوظ قاله الدارقطني، وسيأتي كلامه[1].

وقال الحافظ ابن حجر: «استقر الحال آخراً على توثيقه، فإن غاية ما قيل فيه: أنه حدث بأحاديث لم يتابع عليها، وقد علمت من كلام الدارقطني أنه رجع عنها، فإن كان قد أخطأ فيها كما قال خصمه فقد رجع عنها، وإن كان مصيباً بها كما كان يدعي فذاك أرفع له»[2].



(١) تطبيق رقم: ١٨٣.

(٢) لسان الميزان ٢/ ٢٢٤.



المبحث التاسع

القرائن المتعلقة بموافقته

القرينة الأولى: شهرتهم بالتشدد في التجريح المفسر بغير بقادح.

القرينة الثانية: شهرتهم بضعف أو بدعة أو كثرة الاعتماد على كلام الضعفاء.

القرينة الثالثة: تأخرهم وكثرة مخالفتهم، أو تقليدهم من لا يُعتد بمخالفته.

القرينة الرابعة: عداوتهم للمجرح أو حسدهم له.

القرينة الخامسة: تقليدهم لأحدهم في التجريح بغير قادح معتبر.

القرينة السادسة: بطلان المستند الذي اعتمدوا عليه جميعاً.

القرينة السابعة: اعتمادهم على ناقد لا يُعتد به.

القرينة الثامنة: اعتمادهم على ناقد لم يرد صاحب الترجمة.

المبحث التاسع

القرائن المتعلقة بموافقته

يرجح النقاد التعديل المعتبر إذا تبين أن الجرح المخالف ممن لا عبرة بعدد قائليه، كأن يكونوا من المتشددين في الجرح والتعديل، ولم يُفسروا الجرح بقادح، أو أن يُقلدوا أحدهم بلا دليل معتبر لا سيما إن عرفوا بالتشدد، أو أن يكون باعثهم التحامل على الراوي، أو تبين أن ما استنكروا عليه محفوظ، **كما في القرائن التالية**:

[٥١] القرينة الأولى

شهرتهم بالتشدد في التجريح المفسر بغير بقادح

• التطبيق (١٧٨)

■ في ترجمة: **إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السَّبِيعي**:

حيث ضعفه يحيى القطان، وابن المديني وابن حزم.

وقد ردّوا صنيعهم؛ لأنهم خالفوا جمهور النقاد بلا حجة، وقد تعقبهم الإمام الذهبي فقال: «مشى علي ـ ابن المديني ـ خلف أستاذه يحيى بن سعيد، وقفى أثرهما أبو محمد ابن حزم وقال: ضعيف...، فلا يُلتفت إلى ذلك بل هو ثقة»[1].

(١) سير أعلام النبلاء ٧/ ٣٥٧.

[٥٢] القرينة الثانية

شهرتهم بضعف أو بدعة أو كثرة الاعتماد على كلام الضعفاء

لا عبرة بعدد من كان هذا حاله، ولا بذكرهم كلام المتقدمين بدون إسناد معتبر إذا خُولفوا، وتعديل ناقد واحد معتمد يرد جرحهم جميعاً، وقد تقدم ذكرهم[١]، ومن تطبيقاته:

• التطبيق (١٧٩)

■ **في ترجمة: خُثَيم بن عِراك بن مالك الغفاري المدني:**

حيث ضعفه الأزدي[٢]، وقلده ابن حزم فقال فيه: «في غاية الضعف لا تجوز الرواية عنه»[٣].

وفي صنيعهما نظر؛ ولا عبرة بتوافقهما؛ لأنهما ممن لا يُعتد بمخالفتهما لجمهور النقاد، وقد قلد أحدهم صاحبه، ولذا تعقبهما الحافظ ابن حجر فقال: (شذّ الأزدي فقال: «منكر الحديث» وغفل أبو محمد ابن حزم فاتبع الأزدي، وأفرط فقال: «لا تجوز الرواية عنه»، وما درى أن الأزدي ضعيف، فكيف يقبل منه تضعيف الثقات؟!)[٤]، وقال في موضع آخر: «هي مجازفة صعبة»[٥].

• التطبيق (١٨٠)

■ **في ترجمة: مروان بن محمد بن حسان الأسدي الطاطَري:**

حيث ضعفه ابن قانع، وتبعه ابن حزم فقال فيه: «ضعيف»[٦].

---

(١) قرينة رقم: ١٢.
(٢) تهذيب التهذيب ٣/١١٨.
(٣) المحلى ٨/١٢٠.
(٤) هدي الساري ٤٠٠.
(٥) تهذيب التهذيب ٣/١١٨.
(٦) المحلى ٢/١٨١.

وفي صنيعهما نظر؛ لأن ابن قانع فيه ضعف فلا يُعتمد في الجرح والتعديل، وقلده ابن حزم، وهو متأخر يشذ ويُغرب ويخالف في هذا الباب، قال الإمام الذهبي في مروان: (ثقة مشهور مرجئ، وقال ابن حزم: «ضعيف»، ولا يُلتفت إلى تضعيفه بلا حجة)[1].

وقال الحافظ ابن حجر: «ضعفه أبو محمد ابن حزم فأخطأ؛ لأنا لا نعلم له سلفاً في تضعيفه إلا ابن قانع، وقول ابن قانع غير مقنع»[2].

[٥٣] القرينة الثالثة

تأخرهم وكثرة مخالفتهم، أو تقليدهم من لا يُعتد بمخالفته

لا عبرة بالعدد من كان هذا حاله كسابقه، وقد تقدم ذكرهم في القرينة الخامسة:

• التطبيق (١٨١)

▪ في ترجمة: حرام بن حكيم بن خالد بن سعد بن الحكم الأنصاري:

حيث قال فيه ابن حزم: «ضعيف»[3]، وتبعه عبد الحق الإشبيلي[4]، وقال أبو الحسن بن القطان: «لا أدري من أين جاء تضعيفه، وإنما هو مجهول الحال»[5].

وفي صنيعهم نظر؛ لأنهم عُرفوا بالمخالفة في الجرح والتعديل،

---

(١) المغني في الضعفاء ٢/٦٥٢.

(٢) تهذيب التهذيب ١٠/٨٦.

(٣) المحلى ٢/١٨١.

(٤) الأحكام الوسطى١/١٧٨.

(٥) بيان الوهم ١٠٦٠، ١٠٦١.

وهذا منها، وقد قلدوا أحدهم بلا حجة، ولذا تعقبهم الحافظ ابن حجر، فقال: (قد ضعفه ابن حزم في المحلى بغير مستند، وقال عبد الحق عقب حديثه: «لا يصح هذا»، وقال في موضع آخر: «حرام ضعيف»، فكأنه تبع ابن حزم، وأنكر عليه ذلك ابن القطان الفاسي فقال: بل مجهول الحال؟! وليس كما قالوا بل هو ثقة كما قال العجلي وغيره)[1].

• التطبيق (١٨٢)

■ في ترجمة: **عكرمة بن خالد بن سعيد بن العاصي المخزومي المكي الثقة:**

حيث ضعفه الساجي وتبعه ابن حزم[2]، وأبو محمد عبد الحق الإشبيلي[3].

وصنيعهم محل تأمل؛ لأنهم عُرفوا بالمخالفة في الجرح والتعديل، والذي يظهر أيضاً أن الساجي أدخل ترجمة في ترجمة، وقد تعقبهم الإمام الذهبي، والحافظ ابن حجر[4].

[٥٤] القرينة الرابعة

عداوتهم للمجرح أو حسدهم له

• التطبيق (١٨٣)

■ في ترجمة: **الحسن بن علي بن شبيب أبي علي المَعْمَري البغدادي:**

حيث جرحه موسى ابن هارون البغدادي، وكذبه فَضْلَك الرازي البغدادي وابن الجُنيد البغدادي، وكلهم من أهل بلده وقد صحبوه.

---

(١) تهذيب التهذيب ٢/ ١٩٥.
(٢) المحلى ٥/ ٢٧٧.
(٣) الأحكام الوسطى ٤/ ٣٤٥.
(٤) الميزان ٥/ ١١٣، تهذيب التهذيب ٧/ ٢٣١.

وتوافقهم لا يُعتد به؛ لأن بينه وبين موسى عداوة، وكان موسى يقول: «استخرت الله سنتين حتى تكلمت في المَعْمَري، وذاك أني كتبت معه عن الشيوخ وما افترقنا فلما رأيت تلك الأحاديث قلت من أين أتى بها»[1].

ولم يعتدوا بهذا؛ لأنه سمع ما لم يسمع موسى، ومهما يكن من شيء فيحتمل له ما تفرد به لأنه مكثر، قال الدارقطني: «صدوق عندي حافظ، وأما موسى بن هارون فجرحه وكانت بينهما عداوة، وكان أنكر عليه أحاديث أخرج أصوله العُتق بها، ثم ترك روايتها لما أُنكر عليه»[2].

وقال ابن أبي دارم: «كنت ببغداد لما أنكر عليه موسى بن هارون فرفع الأمر إلى يوسف القاضي فقال موسى: هذه أحاديث شاذة عن ثقات لا بد من إخراج الأصول بها، فقال المَعْمَري: قد عرف من عادتي أن كنت إذا رأيت حديثاً غريباً عند شيخ لا أعلم عليه إنما كنت أقرأه من كتاب الشيخ وأحفظه فلا أصل لهذا»[3]، وقال أبو طاهر الحسين بن محمد بن الحسن بن إبراهيم الجُنابَذِي[4] النيسابوري: «كان المَعْمَري يقول: كنت أتولى لهم الانتخاب فإذا مر بي حديث غريب قصدت الشيخ وحدي فأسأله عنه»[5]، وقال أبو تراب محمد بن إسحاق الموصلي: «سمعت المَعْمَري يقول: أما تعجبون من موسى بن هارون يطلب لي متابعاً في أحاديث خصتني بها الشيوخ وقطعتها من كتبهم»[6]، وقال أحمد بن هارون البَرْدِيجي: «ليس بعجب أن ينفرد المَعْمَري بعشرين أو

---

(١) لسان الميزان ٢/ ٢٢٢.
(٢) سؤالات الحاكم ٧٨.
(٣) طبقات الحفاظ، للسيوطي ٢٩٥.
(٤) الأنساب ٣/ ٣٣٤.
(٥) لسان الميزان ٢/ ٢٢٢.
(٦) لسان الميزان ٢/ ٢٢٢.

ثلاثين حديثاً أو أكثر ليست ثم غيره في كثرة ما كتب»[1].

وأما فَضْلَك الرازي وابن الجنيد فصنيعهما مردود؛ لأن باعثه الحسد، قال ابن عدي: «سمعت عَبْدان يقول: سمعت فَضْلَك الرازي وجعفر بن الجنيد يقولان: المَعْمَري كذاب، ثم قال لي عَبْدان: حسداه؛ لأنه كان رفيقهم، فكان المَعْمَري إذا كتب حديثاً غريباً لا يفيدهما، وما رأيت صاحب حديث في الدنيا مثل المَعْمَري»[2].

[٥٥] القرينة الخامسة

تقليدهم لأحدهم في التجريح بغير قادح معتبر

• التطبيق (١٨٤)

▪ في ترجمة: محمد بن إسحاق بن يسار المطلبي مولاهم:

حيث يُذكر عن يحيى القطان، ووهيب والإمام مالك، وهشام بن عروة أنهم كذبوه في حكاية تُروى عنهم، فقد قال الفضل بن جعفر: «حدثنا عبد الملك بن محمد، حدثني سليمان بن داود، قال لي يحيى القطان: أشهد أن محمد بن إسحاق كذاب، قلت وما يدريك؟ قال: قال لي وهيب، فقلت لوهيب: ما يدريك؟ قال: قال لي مالك بن أنس، فقلت لمالك: وما يدريك؟ فقال: قال لي هشام بن عروة، قلت لهشام: وما يدريك؟ قال: حدث عن امرأتي فاطمة بنت المنذر، ودخلت علي وهي ابنة تسع سنين وما رآها أحد حتى لقيت الله؟!»[3].

ويُجاب عن هذه الحكاية بأحد أمرين، الأول: أنها باطلة الإسناد،

---

(١) الكامل ٢/ ٣٣٧.

(٢) الكامل ٢/ ٣٣٧.

(٣) سير أعلام النبلاء ٧/ ٤٩.

والمتن[١]، والمحفوظ أن هشاماً كذبه دون ذكر العمر، والثاني: أن هذا العدد لا أثر له؛ لأنه مبني على تقليد هشام بن عروة، وهشام قد جرح ابن إسحاق لأمر لا يمكن الإحاطة به، قد تعقبه عليه الإمام أحمد فقد قال الإمام ابن عبد البر: «قال أحمد بن حنبل: قد يمكن ابن إسحاق أن يراها أو يسمع منها من وراء حجاب من حيث لم يعلم هشام»[٢]، وقال الحافظ ابن حجر: «كذبه يحيى القطان ووهيب بن خالد، فأما وهيب والقطان فقلدا فيه هشام بن عروة، ومالكاً»[٣].

[٥٦] القرينة السادسة

بطلان المستند الذي اعتمدوا عليه جميعاً

• التطبيق (١٨٥)

■ **في ترجمة: روح بن عبادة القيسي أبي محمد البصري الإمام الثقة:**

حيث طعن فيه عدد من النقاد المعاصرين له، وفسروه بمناكير تفرد بها، ثم تبين لهم أنها محفوظه، قال أحمد بن الفرات: «طعن على روح اثنا عشر رجلاً فلم ينفذ قولهم فيه»[٤]، وقال ابن المديني: «لقد كان

---

(١) أما الإسناد ففيه الشاذكوني سليمان بن داود، وقد اتهموه، وأما علة المتن، فهي أن فاطمة أكبر من زوجها ببضع عشرة سنة؟!، ولذا فإن الإمام الذهبي أبطلها، فقال: «معاذ الله أن يكون يحيى، وهؤلاء بدا منهم هذا بناء على أصل فاسد واه، ولكن هذه الخرافة من صنعة سليمان وهو الشاذكوني لا صبحه الله بخير، فإنه مع تقدمه في الحفظ متهم عندهم بالكذب، وانظر كيف قد سلسل الحكاية ويبين لك بطلانها أن فاطمة بنت المنذر لما كانت بنت تسع سنين لم يكن زوجها هشام خلق بعد فهي أكبر منه بنيف عشرة سنة». سير أعلام النبلاء ٧/ ٤٩.

(٢) جامع بيان العلم وفضله ٥١٠.

(٣) تهذيب التهذيب ٩/ ٣٩.

(٤) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٣/ ٨٨.

عبد الرحمٰن بن مهدي يطعن على روح بن عبادة، وينكر عليه أحاديث ابن أبي ذئب، عن الزهري مسائل كانت عنده، قال علي: فلما قدمت على مَعْن بن عيسى بالمدينة سألته أن يخرجها لي يعني أحاديث ابن أبي ذئب عن الزهري هذه المسائل قال فقال لي مَعْن: وما تصنع بها؟ هي عند بصري لكم يقال له روح، كان عندنا ها هنا حين قرأ علينا ابن أبي ذئب هذا الكتاب، قال علي: فأتيت عبد الرحمٰن بن مهدي فأخبرته، فأحسبه قال: استحله لي»[1].

[٥٧] القرينة السابعة

اعتمادهم على ناقد لا يُعتد به

• التطبيق (١٨٦)

■ في ترجمة: **أحمد بن شَبيب بن سعيد الحَبَطِي، قال الأذي فيه: «منكر الحديث، غير مرضي»[2]، وقلده الإمام أبو عمر ابن عبد البر، فقال: «يتكلمون فيه»[3].**

وفي صنيعهما تأمل؛ لأن الأزدي ضعيف لا عبرة بكلامه لا سيما إذا خالف، وابن عبد البر قد قلد الأزدي، وخالفا النقاد، ولذا قال الحافظ ابن حجر: «لا عبرة بقول الأزدي؛ لأنه هو ضعيف، فكيف يُعتمد في تضعيف الثقات»[4]، وقال أيضاً: «لم يلتفت أحد إلى هذا القول بل الأزدي غير مرضي، وأبو عمر كأنه تبع الأزدي»[5].

(١) تاريخ بغداد ٨/ ٤٠٤.
(٢) تهذيب التهذيب ١/ ٣٢.
(٣) التمهيد ٢١/ ٢٦.
(٤) هدي الساري ٣٨٦.
(٥) تهذيب التهذيب ١/ ٣٢.

[٥٨] القرينة الثامنة

اعتمادهم على ناقد لم يرد صاحب الترجمة

• التطبيق (١٨٧)

■ في ترجمة: **محمد بن جرير بن يزيد الطبري الإمام الجليل المفسر أبي جعفر صاحب التصانيف:**

حيث قال فيه أحمد بن علي السُّليماني: «كان يضع للروافض»، وتبعه أبو حيان فعده من أئمة الروافض ولا عبرة بتوافقهما؛ لأن أبا حيان قلد السُّليماني، وصنيع السُّليماني محل تأمل، والذي يظهر أنه وهم حيث اشتبه عليه بمحمد بن جرير بن رستم أبي جعفر الطبري، وضاع رافضي[١].

ولذا قال الإمام الذهبي: «أقذع أحمد بن علي السُّليماني الحافظ، فقال: كان يضع للروافض كذا قال السُّليماني، وهذا رجم بالظن الكاذب، بل ابن جرير من كبار أئمة الإسلام المعتمدين وما ندعي عصمته من الخطأ، ولا يحل لنا أن نُؤذيه بالباطل والهوى، فإن كلام العلماء بعضهم في بعض ينبغي أن يُتأنى فيه، ولا سيما في مثل إمام كبير، فلعل السُّليماني أراد الآتي»[٢].

قال الحافظ ابن حجر: «لو حلفت إن السُّليماني ما أراد إلا الآتي لبررت، والسُّليماني حافظ متقن، كان يدري ما يخرج من رأسه، فلا أعتقد أنه يطعن في مثل هذا الإمام بهذا الباطل، والله أعلم.... وقد اغتر شيخ شيوخنا أبو حيان بكلام السُّليماني، فقال في الكلام على الصراط في أوائل تفسيره: وقال أبو جعفر الطبري، وهو إمام من أئمة

---

(١) الميزان ٣/ ٤٩٩.
(٢) الميزان ٣/ ٤٩٩.

الأمامية: الصراط بالفساد لغة قريش إلى آخر المسألة، ونبهت عليه لئلا يُغتر به، فقد ترجمه أئمة النقل في عصره وبعده، فلم يصفوه بذلك، وإنما ضره الاشتراك في اسمه واسم أبيه»[1].



(١) لسان الميزان ٥/ ١٠٠.



المبحث العاشر

القرائن المتعلقة بمستنده

وهو في مطلبين:

المطلب الأول: القرائن المتعلقة بإجماله الجرح واستناده على من لا يُعتمد في الجرح والتعديل:

القرينة الأولى: إجماله الجرح.

القرينة الثانية: استناده على من لا يُعتمد في الجرح والتعديل.

المطلب الثاني: القرائن المتعلقة بتفسيره الجرح بما لا يقدح:

القرينة الأولى: تفسير الجرح برؤية الهلال قبل الناس.

القرينة الثانية: تفسير الجرح بما أصله الرواية عن الأصاغر والأكابر أو أنه يتذكر مسموعه.

القرينة الثالثة: تفسير الجرح بأمر غير صريح أو لا يمكن الإحاطة به، والراوي معروف الصدق والعدالة.

القرينة الرابعة: تفسير الجرح بالمسيئ صلاته.

القرينة الخامسة: تفسير الجرح بالرواية عن كل أحد.

القرينة السادسة: الجرح بتفسير القرآن بالرأي.

القرينة السابعة: تفسير الجرح بكثرة كلام الراوي.

القرينة الثامنة: تفسير الجرح بسماع صوت تطريب من بيت الراوي.

القرينة التاسعة: تفسير الجرح بمخالطة الأمراء، أو العمل لهم، أو قبول جوائزهم.

القرينة العاشرة: تفسير الجرح بالاسترجاع في الميزان.
القرينة الحادية عشر: تفسير الجرح بكذب في الحروب.
القرينة الثانية عشر: تفسير الجرح بتحديث الراوي من حفظه.
القرينة الثالثة عشر: تفسير الجرح بما يقدح في الحفظ والراوي صاحب كتاب لا يُحدث من حفظه.
القرينة الرابعة عشر: تفسير الجرح بتكلف علة في متن حديث للراوي.
القرينة الخامسة عشر: تفسير الجرح بأخذ الأجرة على التحديث.
القرينة السادسة عشر: تفسير الجرح بما يُخالف المحفوظ عن الراوي.
القرينة السابعة عشر: تفسير الجرح بما أصله التأديب.
القرينة الثامنة عشر: تفسير الجرح بما يُؤثر في تحمل التلاميذ.
القرينة التاسعة عشر: تفسير الجرح بالدخول في القضاء.
القرينة العشرون: تفسير الجرح بقول الراوي بالرأي.
القرينة الحادية والعشرون: تفسير الجرح بنفي أهلية الراوي في فن الحديث.
القرينة الثانية والعشرون: تفسير الجرح بتدليس الراوي.
القرينة الثالثة والعشرون: تفسير الجرح بمصاحبة الراوي للضعفاء.
القرينة الرابعة والعشرون: تفسير الجرح ببول الراوي قائماً.

المطلب الأول

القرائن المتعلقة بإجماله الجرح
واستناده على من لا يُعتمد في الجرح والتعديل

[٥٩] القرينة الأولى

إجماله الجرح

المستقر عند النقاد أنه إذا تعارض الجرح والتعديل المعتبرين فلا يُقبل الجرح غير المفسر بقادح قال ابن حبان: «من صحت عدالته لم يستحق القدح ولا الجرح إلا بعد زوال العدالة عنه بأحد أسباب الجرح، وهكذا حكم كل محدث ثقة صحت عدالته، وتبين خطاؤه»[1]، وقال الإمام ابن عبد البر: «من صحت عدالته وثبتت في العلم أمانته، وبانت ثقته وعنايته بالعلم، لم يُلتفت فيه إلى قول أحد إلا أن يأتي في جرحه ببينة عادلة تصح بها جرحته على طريق الشهادات، وأما من لم تثبت إمامته، ولا عُرفت عدالته، ولا صحت ـ لعدم الحفظ والإتقان ـ روايته، فإنه يُنظر فيه إلى ما اتفق أهل العلم عليه، ويُجتهد في قبول ما جاء به على حسب ما يُؤدي النظر إليه»[2]، وقال الحافظ ابن حجر: «الطعن مقابل التعديل لا يُقبل إلا مبين السبب مفسراً بقادح يقدح في عدالة الراوي وفي ضبطه مطلقاً، أو في ضبطه لخبر بعينه؛ لأن الأسباب الحاملة للأئمة على الجرح متفاوتة منها ما يقدح ومنها ما لا يقدح، فلا

(١) الثقات ٧/ ٦٦٩

(٢) جامع بيان العلم وفضله ٥٠٣.

يقبل الطعن في أحد منهم إلا بقادح واضح الجرح؛ لأن أسباب الجرح مختلفة»[1]، **ومن تطبيقات هذه القرينة:**

• التطبيق (١٨٨)

■ **في ترجمة: إبراهيم بن مهاجر بن جابر البَجْلي أبي إسحاق الكوفي:**

حيث قال فيه الإمام يحيى بن سعيد القطان: «ليس بالقوي»، وقال الإمام ابن معين: «ضعيف»[2]، وقال مرة أخرى: «في حديثه ضعف»[3].

وصنيعها محل تأمل؛ لأنه جرح مجمل غير مفسر خالف التعديل، فقد عدله ابن مهدي وغيره وأخرج له الإمام مسلم، قال الإمام أحمد: «قال يحيى بن معين يوماً عند عبد الرحمٰن وذكرنا إبراهيم بن مهاجر والسدي، فقال يحيى: ضعيفين، فغضب عبد الرحمٰن، وكره ما قال»[4].

وقال الحاكم: «تعديل عبد الرحمٰن بن مهدي أقوى عند مسلم ممن جرحه غير مفسر»[5].

• التطبيق (١٨٩)

■ **في ترجمة: قيس بن الربيع الأسدي أبي محمد الكوفي:**

حيث تكلم فيه يحيى بن سعيد القطان.

وتعقبه شعبة بن الحجاج وعفان بن مسلم؛ لأن جرحه غير مفسر، فقد قال شعبة: «من يعذرني من هذا الأحول ـ يعني يحيى بن سعيد

---

(١) هدي الساري ٣٨٤.

(٢) الدُّوري ١٦٦٨.

(٣) الدُّوري ٢٠٧٤.

(٤) العلل ومعرفة الرجال ٤٧١٠.

(٥) المدخل ٤/١٢٩، وتهذيب التهذيب ١/٢٧٤.

القطان ـ يزعم أنه لا يرضى قيس بن الربيع»[1].

وقال معاذ بن معاذ: «قال لي شعبة: ألا ترى إلى يحيى بن سعيد يقع في قيس بن الربيع الأسدي؟! لا والله ما إلى ذلك سبيل»[2]، وقال عفان بن مسلم: «قلت ليحيى بن سعيد: هل سمعت سفيان يقول فيه يغلطه، أو يتكلم فيه بشيء؟ قال: لا، قلت ليحيى: أفتتهمه بكذب؟ قال: لا، قال عفان: فما جاء فيه بحجة»[3].

• التطبيق (١٩٠)

■ **في ترجمة: عمرو بن مرزوق الباهلي مولاهم:**

حيث تُكلم فيه.

وهو كلام بلا مستند قادح؛ لذا قال فيه الإمام أحمد: «ثقة مأمون، فتشنا على ما قيل فيه فلم نجد له أصلاً»[4].

• التطبيق (١٩١)

■ **في ترجمة: أحمد بن صالح أبي جعفر المصري ابن الطبري الحافظ:**

حيث تركه محمد بن يحيى الذُّهْلي وضعفه النسائي.

وفي صنيعهما تأمل؛ لأن جرحهما غير قادح، وقد وثقه غالب الأئمة النقاد، قال الإمام البخاري: «أحمد بن صالح أبو جعفر المصري ثقة صدوق ما رأيت أحداً يتكلم فيه بحجة، كان أحمد بن حنبل، وعلي، وابن نمير، وغيرهم، يثبتون أحمد بن صالح، كان يحيى يقول: سلوا

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال ٦/ ٤٠.

(٢) تاريخ بغداد ١٢/ ٤٥٨.

(٣) تاريخ بغداد ١٢/ ٤٥٨.

(٤) تهذيب التهذيب ٨/ ٨٨.

أحمد فإنه أثبت»[1].

• التطبيق (١٩٢)

■ **في ترجمة: يحيى بن عثمان بن صالح بن صفوان أبي زكريا السهمي المصري:**

حيث قال فيه ابن أبي حاتم: «كتبت عنه، وكتب عنه أبي، وتكلموا فيه»[2].

وفي صنيعه تأمل؛ لأنه جرح مجمل مخالف للتعديل، وقد تعقبه الإمام الذهبي، فقال: «هذا غير مفسر، فلا يطرح به مثل هذا العالم»[3].

• التطبيق (١٩٣)

■ **في ترجمة: سعيد بن سليمان الواسطي المعروف بسَعْدَويه سكن بغداد:**

حيث قال فيه الإمام الدارقطني: «تكلموا فيه»[4].

وكلامه محل تأمل؛ لأنه جرح غير مفسر، ولذا تعقبه الحافظ ابن حجر فقال: «هذا تليين مبهم لا يقبل»[5].

ويُؤكده إخراج الشيخين له، ورواية الإمام أبي حاتم وأبي زرعة عنه، وقول أبي حاتم فيه ـ مع تشدده ـ: «ثقة مأمون ولعله أوثق من عفان إن شاء الله»[6].

---

(١) تاريخ بغداد ٤/ ٢٠١.
(٢) الجرح والتعديل ٩/ ١٧٥.
(٣) سير أعلام النبلاء ١٣/ ٣٥٤.
(٤) سؤالات الحاكم ٣٣٢.
(٥) هدي الساري ٤٠٥.
(٦) الجرح والتعديل ٤/ ٢٦.

• التطبيق (١٩٤)

■ **في ترجمة: محمد بن ربيعة الكلابي الكوفي:**

حيث قال فيه عثمان بن أبي شيبة: «جاءنا محمد بن ربيعة، فطلب أن نكتب عنه، فقلنا: لا ندخل في حديثنا الكذابين»[(١)].

وصنيع عثمان بن أبي شيبة محل تأمل؛ لأنه جرح مبهم مخالف لتعديل أكثر النقاد، ولذا تعقبه الحافظ ابن حجر فقال: «هذا جرح غير مفسر لا يقدح فيمن ثبتت عدالته»[(٢)].

• التطبيق (١٩٥)

■ **في ترجمة: أبي بكر بن عياش بن سالم الأسدي الكوفي المقرىء الحناط، كنيته اسمه:**

حيث قال ابن حبان: «كان أبو بكر بن عياش من الحفاظ المتقنين، وقد روى عنه ابن المبارك وأهل العراق، وكان يحيى القطان وعلي بن المديني يسيئان الرأي فيه، وذلك أنه لما كبر سنه ساء حفظه فكان يهم إذا روى، والخطأ والوهم شيئان لا ينفك عنهما البشر، فلو كثر خطأه حتى كان الغالب على صوابه لاستحق مجانبة رواياته، فأما عند الوهم يهم أو الخطأ يخطىء لا يستحق ترك حديثه بعد تقدم عدالته وصحة سماعه، والصواب في أمره مجانبة ما علم أنه أخطأ فيه والاحتجاج بما يرويه؛ لأنه داخل في جملة أهل العدالة، ومن صحت عدالته لم يستحق القدح ولا الجرح إلا بعد زوال العدالة عنه بأحد أسباب الجرح، وهكذا حكم كل محدث ثقة صحت عدالته، وتبين خطأه»[(٣)].

---

(١) ميزان الإعتدال في نقد الرجال ٦/١٤٤.

(٢) تهذيب التهذيب ٩/١٤٢.

(٣) (الثقات ٧/٦٦٩).

[٦٠] القرينة الثانية

استناده على من لا يُعتمد في الجرح والتعديل

يُشترط في المتكلم في الرواة شروط منها أن يكون تام الأهلية بهذا الفن خبيراً بأحوال الرواة فلا يُعتد بكلام من ليس من أهل الجرح والتعديل، لا سيما إن كان ضعيفاً، أو اعتمد في جرح مخصوص على كلام ضعيف، أو اشتهر بأنه يعتمد في جرحه وتعديله على كلام الضعفاء، **ومن تطبيقاته:**

• التطبيق (١٩٦)

■ **في ترجمة: حميد بن الربيع بن حميد الخزاز أبي الحسن اللخمي الكوفي قدم بغداد:**

حيث تكلم فيه الإمام ابن معين.

وفي صنيعه تأمل؛ لأن جرحه غير قادح، وتعقبه الإمام أحمد بذلك، فقال المَرّوذي: «سألت أبا عبد الله عن حميد الخزاز؟ قال: كنا نزلنا عليه أنا وخلف أيام أبي أسامة، وكان أبو أسامة يكرمه، قلت: يكتب عنه؟ قال: أرجو وأثنى عليه، قلت: إني سألت يحيى عنه فحمل عليه حملاً شديداً، وقال: رجل سرق كتاب يحيى بن آدم من عُبيد بن يعيش ثم ادعاه.

قلت: يا أبا زكريا أنت سمعت عُبيد بن يعيش يقول هذا؟ قال: لا ولكن بعض أصحابنا أخبرني، ولم يكن عنده غير هذا؟! فغضب أبو عبد الله وقال: سبحان الله! يُقبل مثل هذا عليه؟! يسقط رجل مثل هذا؟! قلت: يُكتب عنه؟ قال: أرجو»[1].

---

(١) تاريخ بغداد ٨/ ١٦٢.

• التطبيق (١٩٧)

■ **في ترجمة: عبد الرحمٰن بن شُريح بن عبد الله بن محمود المَعَافري أبي شُريح الإسكندراني المصري:**

حيث قال فيه ابن سعد: «كان منكر الحديث»[(١)].

وفي كلامه نظر؛ لأنه تفرد به، ومستنده في ذلك على كلام الواقدي - وهو لا شيء - وقد خالف فيه حكم غالب الأئمة النقاد، فقد وثقه الإمام أحمد[(٢)]، وابن معين[(٣)]، والنسائي[(٤)] والعجلي[(٥)]، وغيرهم، وزاد أحمد: «لا بأس به»، وقال يعقوب بن سفيان: «كان كخير الرجال»[(٦)]، وقال أبو حاتم: «لا بأس به»[(٧)]، وأخرج له الجماعة.

وقال الإمام الذهبي: (ثقة متفق على حديثه، وقال ابن سعد وحده: «منكر الحديث»)[(٨)].

ولذا فإن الحافظ ابن حجر تعقب ابن سعد فقال: «لم يلتفت أحد إلى ابن سعد في هذا فإن مادته من الواقدي في الغالب، والواقدي ليس بمعتمد»[(٩)].

وللحافظ ابن حجر تعقبات أُخرى على ابن سعد، مثل ما في ترجمة: محمد بن إسماعيل بن أبي فُديك المدني، حيث عدله الأئمة،

---

(١) الطبقات الكبرى ٧/٥١٦.
(٢) العلل ٣١٦٢.
(٣) الجرح والتعديل ١١٦١.
(٤) تهذيب التهذيب ٦/١٧٥.
(٥) ترتيب ثقاته ١٠٤٦.
(٦) المعرفة ٢/٢٥٨.
(٧) الجرح والتعديل ١١٦١.
(٨) ميزان الاعتدال ٤/٢٨٩.
(٩) هدي الساري ٤١٧.

وقال ابن سعد فيه: «ليس بحجة»[1]، وتعقبه الحافظ ابن حجر بقوله: «لم يُوافقه على ذلك أئمة الجرح والتعديل»[2].

وترجمة: مُحارب بن دِثَار السَّدوسي، حيث عدله الأئمة، وقال ابن سعد فيه: «لا يُحتجون به»[3]، وتعقبه الحافظ ابن حجر بقوله: «بل احتج به الأئمة كلهم، ولكن ابن سعد يُقلد الواقدي، والواقدي طريقة أهل المدينة في الانحراف على أهل العراق، فأعلم ذلك ترشد إن شاء الله»[4].

• التطبيق (١٩٨)

■ **في ترجمة: خُثَيم بن عِراك بن مالك الغفاري المدني:**

حيث قال فيه ابن حزم: «في غاية الضعف، لا تجوز الرواية عنه»[5].

وكلام ابن حزم محل تأمل؛ لتشدده المعروف، وتقليده الأزدي؛ لذا تعقبه الحافظ ابن حجر فقال: (غفل أبو محمد ابن حزم فاتبع الأزدي، وأفرط فقال: «لا تجوز الرواية عنه»، وما درى أن الأزدي ضعيف، فكيف يقبل منه تضعيف الثقات؟!)[6].

وقال في موضع آخر: «هي مجازفة صعبة»[7].

• التطبيق (١٩٩)

■ **في ترجمة: حماد بن أسامة بن زيد القرشي مولاهم أبي أسامة الكوفي:**

حيث أورده الأزدي في الضعفاء، وذكر عن سفيان بن وكيع

---

(١) الطبقات ٥/ ٤٣٧.
(٢) هدي الساري ٤٣٧.
(٣) الطبقات ٦/ ٣٠٧.
(٤) هدي الساري ٤٤٣.
(٥) المحلى ٨/ ١٢٠.
(٦) هدي الساري ٤٠٠.
(٧) تهذيب التهذيب ٣/ ١١٨.

قوله: «كان أبو أسامة يتتبع كتب الرواة فيأخذها وينسخها، قال لي ابن نمير: إن المحسن لأبي أسامة يقول: إنه دفن كتبه ثم تتبع الأحاديث بعد من الناس، قال سفيان بن وكيع: إني لأعجب كيف جاز حديث أبي أسامة، كان أمره بيناً وكان من أسرق الناس لحديث جيد»[1].

وصنيع الأزدي مردود؛ لأنه ضعيف، واعتمد على كلام سفيان وهو مثله، قال الذهبي: «هذا القول باطل»[2].

وقال الحافظ ابن حجر: «شذ الأزدي فذكره في الضعفاء، وحكى عن سفيان بن وكيع ـ وذكر كلامه ـ وسفيان بن وكيع هذا ضعيف لا يعتد به، كما لا يعتد بالناقل عنه، وهو أبو الفتح الأزدي»[3].

المطلب الثاني:

القرائن المتعلقة بتفسيره الجرح بما لا يقدح

يُرجح الأئمة النقاد التعديل إذا تبين لهم أن الجرح المفسر غير قادح كلياً أو جزئياً؛ لأن القادح الكلي يُضعف به الراوي في جميع الأحوال، والقادح الجزئي يُضعف به الراوي في حال مخصوص بحيث يُقيد الجرح به، وقد تقدمت تطبيقات القادح الجزئي في الجرح المقيد.

والحاصل أن ما كل جرح مفسر يُؤثر، وما كل مؤثر يُؤثر مطلقاً، ومن صور ترجيح التعديل بسبب تفسير الجرح بغير قادح كلي:

---

(١) تهذيب التهذيب ٣/ ٤.

(٢) ميزان الاعتدال ٢/ ٣٥٧.

(٣) هدي الساري ٣٩٩.

[٦١] القرينة الأولى

تفسير الجرح برؤية الهلال قبل الناس

• **التطبيق (٢٠٠)**

■ في ترجمة: **سَلْم بن قيس العلوي البصري:**

حيث تكلم فيه شعبة، وقال: «كان سَلْم يرى الهلال قبل الناس بيوم»(١).

وقال قتيبة بن سعيد: «يقال إن أشفار عينيه قد ابيضتا وكان ينظر فيرى أشفار عينيه فيظن أنه الهلال»(٢).

وكلام شعبة محل تأمل؛ لأنه مفسر بغير قادح، ووهم سَلْم في هذه الرؤية لا يضر بضبطه والمعروف عنه أنه كان قوي البصر يرى النجوم في النهار، وأهل الرؤية قد يرون الهلال قبيل طلوع شمس آخر يوم من الشهر، فيعرفون أنه سوف يهل في الليلة المقبلة.

ولذا فإن الأئمة تعقبوا شعبة، وعدلوا سَلْماً، فقال الميموني للإمام أحمد: «سَلْم العلوي؟ قال: ما علمت إلا خيراً لكن شعبة تكلم فيه، قلت من قصة الهلال؟ قال لي: نعم»(٣).

وقال الدقاق: «سمعت يحيى يقول وسئل عن سَلْم العلوي؟ فقال: لا بأس به، فقال أحمد بن عبد السلام: أليس هو الذي يقول شعبة: ذاك الذي يرى الهلال؟ فقال: ليس به بأس كان يرى الهلال قبل الناس كان حديد البصر»(٤).

وقال الرَّامَهُرْمُزي: «يرى القمر كيف يساير الشمس، وأن القمر

---

(١) الجرح والتعديل ٤/ ٢٦٣.
(٢) الجرح والتعديل ٤/ ٢٦٣.
(٣) العلل ١٢٥.
(٤) من كلام أبي زكريا في الرجال ٢٧٧.

ليس يحتجب عنه» وذكر أنه قال: «ليس تخفى علي الكواكب المضيئة بالنهار، ويشير إلى مواضعها، فيقول: ذاك زحل، وذاك المشتري، وذاك الزهرة، وذاك كذا، وذاك كذا»[1].

[٦٢] القرينة الثانية

تفسير الجرح بما أصله الرواية عن الأصاغر والأكابر أو أنه يتذكر مسموعه

قد يفسر الناقد الجرح بأن الراوي يسرق الحديث؛ لأنه قد روى حديثاً عن راوٍ، ثم رواه عن شيخ هذا الراوي، وهذا لا يقدح في الراوي المشهور بالصدق؛ لأنه محمول على روايته عن الأصاغر والأكابر، وإنما يقدح فيمن عُرف بالضعف وعدم الصدق، قال قتيبة بن سعيد: «قلت لعبد الرحمٰن بلغنا أنك قلت: إن عمر بن هارون روى عن فلان ولم يسمع منه؟

فقال: يا سبحان الله ما قلت أنا ذا قط، ولو روى ما كان عندنا بمتهم»[2].

ومن تطبيقاته:

• التطبيق (٢٠١)

■ **في ترجمة: محمد بن عمر القَصَبِي:**

حيث تكلم فيه أبو مَعْمَر عبد الله بن عمرو المِنْقَري الحافظ فقال: «إنما سمع القَصَبِي مني حديث القسامة»، يُشير إلى أنه سمع الحديث منه، ثم رواه عن شيخه.

وصنيع أبي مَعْمَر محل تأمل؛ لأن القَصَبِي مشهور بالصدق

---

(١) المحدث الفاصل ٥٩٧.

(٢) تاريخ بغداد ١١/١٨٩.

والعدالة، فيحمل على أنه يروي عن الأصاغر والأكابر، ولذا تعقبه الإمام ابن معين، حيث يقول الدُّوري: «سمعت يحيى يقول: القَصَبِي صدوق يعني محمد بن عمر، وقلت ليحيى: إن أبا معمر قال: إنما سمع القَصَبِي مني حديث القسامة؟ فقال: ليس بشيء، القَصَبِي ثقة»[1].

• التطبيق (٢٠٢)

■ في ترجمة: عامر بن صالح بن عبد الله بن عروة بن الزبير القرشي الأسدي الزُبيري المدني ثم البغدادي:

حيث كذبه الإمام يحيى بن معين، وفسر جرحه بسرقة الحديث، فقد قال أحمد بن محمد بن القاسم بن مُحْرِز: «سمعت يحيى بن معين وسُئل عن عامر بن صالح الذي يُحدث عن هشام بن عروة؟ فقال: كذاب خبيث عدو الله، هو زُبيري، قد كتبت عنه، فقلت ليحيى: إن أحمد بن حنبل يُحدث عنه؟ فقال: ما له؟! وهو يعلم أنا تركنا هذا الشيخ في حياته، فقلت: ولِمَ؟ فقال: قال لي حجاج يعني ابن محمد الأعور: «جاءني فكتب عني حديث هشام بن عروة عن ابن لهيعة، وليث بن سعد، ثم ذهب فادعاها فحدث بها عن هشام»»[2].

وقال يحيى بن معين في رواية أخرى: «لم يكن حديثه بشيء؛ قال يحيى: وقال لي حجاج الأعور: استعار مني عامر كتب ابن لَهيعة»[3]، وفي رواية: «ضعيف الحديث»[4].

وقد تعقبه الإمام أحمد فعدّل الزُبيري، وحمل صنيع الزُبيري على أنه يروي عن الأصاغر والأكابر، كما صنع حجاج نفسه، فقد قال فيه:

---

(١) التاريخ ٤٦٣٠.
(٢) السؤالات ١/ ١٩.
(٣) الدُّوري ١١٢٣.
(٤) الدُّوري ٤٩٦٨.

«ثقة، لم يكن صاحب كذب»[1].

وقال عبد الله: «قلت لأبي: إن يحيى بن معين يطعن على عامر بن صالح، قال: يقول ماذا؟ قلت: رآه يسمع من حجاج، قال: قد رأيت أنا حجاجاً يسمع من هُشيم، وهذا عيب يسمع الرجل ممن هو أصغر منه وأكبر»[2].

وسيأتي في التطبيق التالي أن ابن معين نفسه وجه صنيع داود الفراء بنحو من ذلك، فيلزمه أن يقول به هنا، فلا فرق بينهما، وكلاهما معروف بالصدق.

وقد بوب الخطيب البغدادي على كلام الإمام أحمد وابن معين بقوله: «باب ذكر بعض أخبار من استفسر في الجرح فذكر ما لا يُسقط العدالة»[3].

وقد رجح الإمام أبو حاتم ـ على تشدده ودقة تتبعه ـ كلام الإمام أحمد، فقال في عامر: «صالح الحديث، ما أرى بحديثه بأساً، كان يحيى بن معين يحمل عليه، وأحمد يروي عنه»[4].

وقد روى عنه الإمام أحمد في المسند عشرين حديثاً[5].

• التطبيق (٢٠٣)

■ في ترجمة: **داود بن قيس الفراء الدباغ أبي سليمان المدني:**

حيث كان يسمع من محمد بن عجلان ويروي عن شيوخ ابن عجلان.

---

(١) العلل لعبد الله ٨٥٥.

(٢) تاريخ بغداد ١٢/ ٢٣٤.

(٣) الكفاية في علم الرواية ١/ ١١٠.

(٤) الجرح والتعديل ٦/ ٣٢٤.

(٥) قاله الدكتور عامر صبري في: معجم شيوخ الإمام أحمد بن حنبل في المسند (٢١٣).

وقد أُجيب عنه بأنه يتذكر مسموعه؛ لأنه معروف بالصدق، ولذا قال الدُّوري: «سمعت يحيى يقول: كان يعني الفراء صالح الحديث، وهشام بن سعد فيه ضعف وداود أحب إلى منه، قيل له: محمد بن عجلان؟ فقال: ثقة، وكان داود بن قيس يجلس إلى محمد بن عجلان يتحفظ عنه، قال أبو زكريا: كأنه يتذكر حديث نفسه لا أنه يأخذ عنه ما لم يسمع»[1].

[٦٣] القرينة الثالثة

تفسير الجرح بأمر غير صريح أو لا يمكن الإحاطة به، والراوي معروف الصدق والعدالة

يُرجح النقاد التعديل إذا بُني الجرح على نفي سماع الراوي بأمر غير صريح، وللراوي مظنة سماع معتبرة كأن يكون بلدي شيخه الذي أدركه، وقد عُرف بالصدق والثقة، أو يتبين صحة سماعه، **ومن تطبيقاته:**

• التطبيق (٢٠٤)

■ **في ترجمة: وهب بن جرير بن حازم أبي العباس الأزدي البصري:**

حيث تكلم الإمام عبد الرحمٰن بن مهدي، وعفان في سماعه من شعبة، فقد قال عبد الله: «سمعت أبي يقول: قال عبد الرحمٰن بن مهدي ها هنا قوم يحدثون عن شعبة ما رأيتهم؟! قلت له: من يعني بهذا؟ قال: وهب بن جرير، قال أبي: ما رُئي وهب عند شعبة، ولكن كان صاحب سنة، حدث زعموا عن شعبة نحواً من أربعة آلاف حديث، قال عفان: هذه أحاديث الرصاصي، قلت لأبي: ما هذا الرصاصي؟ قال: كان

(١) التاريخ ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥.

إنسان بالبصرة يقال له: الرصاصي، وكان قد سمع من شعبة حديثاً كثيراً قال أبو عبد الرحمٰن: الرصاصي هذا عبد الرحمٰن بن زياد وقع إلى مصر، قال أبي: قال وهب بن جرير: كتب لي أبي إلى شعبة فكنت أجيء فأسأله»[1].

وفي صنيع ابن مهدي وعفان تأمل؛ لأنهما فسرا الجرح بأمر لا يمكن الإحاطة به، فقد اختصه شعبة بمجالس سمع فيه وحده، وإليه أشار الإمام أحمد في آخر كلامه المتقدم، وقال وهب: «كان شعبة يجيء إلى أبي يسمع منه، فكنت أفيده عنه، فجعل لي كل يوم خمسة أحاديث يحدثني بها»[2].

وقد نص الإمام البخاري على سماعه من شعبة[3].

ويُؤكد ما سبق أن وهباً مشهور بالصدق، وقد أخرج له الجماعة، بل أخرج له الإمام البخاري ومسلم في صحيحيهما من حديثه عن شعبة، وفيه تصريحه بالسماع منه[4].

• التطبيق (٢٠٥)

■ في ترجمة: محمد بن إسحاق بن يسار المطلبي مولاهم:

حيث كذبه هشام بن عروة؛ لأنه حدث عن زوجته فاطمة بنت المنذر، وقال: «من أين كان يدخل على امرأتي»[5].

وفي صنيعه تأمل؛ لأنه فسر الجرح بأمر لا يمكن الإحاطة به، وابن إسحاق مشهور بالصدق عند أكثر النقاد، ولا سيما أنه يروي بعدة

---

(١) العلل ومعرفة الرجال ٢٣٨٧.

(٢) الجرح والتعديل ٩/ ٢٨.

(٣) التاريخ الكبير ٨/ ١٦٩.

(٤) البخاري: ٢٢٩٣، ٦٢٦٩، مسلم: ٢٥٥٩، ٢٥٦٣، ٢٨٩١.

(٥) سؤالات أبي داود ٢١٣.

وسائط عن شيخ سمع منه الكثير، فلو كان من أهل الكذب لروى الجميع عنه، وقد لا يُفطن له.

ويُؤكده أن أكثر أهل التحرير تعقبوا صنيع هشام، فقال سفيان بن عيينة: «جالست ابن إسحاق بضعاً وسبعين سنة، وما يتهمه أحد من أهل المدينة، ولا يقول فيه شيئاً، وأخبرني ابن إسحاق أنها ـ يعني فاطمة ـ حدثته، وأنه دخل عليها»[1].

وقال أبو طالب: «سمعت أحمد بن حنبل يقول وقد يمكن أن يسمع منها تخرج إلى المسجد أو خارجة فسمع، والله أعلم»[2].

وقال الإمام أحمد بن حنبل أيضاً: «قد يُمكن ابن إسحاق أن يراها أو يسمع منها من وراء حجاب من حيث لم يعلم هشام»[3].

وقال الإمام البخاري: «لو صح عن هشام جائز أن تكتب إليه، فإن أهل المدينة يرون الكتاب جائزاً؛ لأن النبي ﷺ كتب لأمير السرية كتاباً، وقال: «لا تقرأه حتى تبلغ مكان كذا وكذا، فلما بلغ فتح الكتاب، وأخبرهم بما قال النبي ﷺ، وحكم بذلك»، وكذلك الخلفاء والأئمة يقضون بكتاب بعضهم إلى بعض، وجائز أن يكون سمع منها وبينهما حجاب، وهشام لم يشهد»[4].

وقال يعقوب بن شيبة: «سألت ابن المديني عن ابن إسحاق؟ قال: حديثه عندي صحيح قلت: فهشام بن عروة قد تكلم فيه؟ قال: الذي قال هشام ليس بحجة، لعله دخل على امرأته وهو غلام فسمع منها، وإن حديثه ليتبين فيه الصدق: يروي مرة: حدثني أبو الزناد، ومرة: ذكر أبو

---

(١) الجرح والتعديل ٧/ ١٩٢.

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال ٦/١٠٧.

(٣) جامع بيان العلم وفضله ٥١٠.

(٤) جزء القراءة خلف الإمام ٤١.

الزناد، ويقول: «حدثني الحسن بن دينار، عن أيوب، عن عمرو بن شعيب: في سلف وبيع»، وهو من أروى الناس عن عمرو بن شعيب؟!»[1].

وقال ابن حبان: «هذا الذي قاله هشام بن عروة، ليس مما يُجرح به الإنسان في الحديث وذلك أن التابعين مثل الأسود وعلقمة من أهل العراق، وأبي سلمة وعطاء ودونهما من أهل الحجاز، قد سمعوا من عائشة من غير أن ينظروا إليها، سمعوا صوتها، وقبل الناس أخبارهم من غير أن يصل أحدهم إليها حتى ينظر إليها عياناً، وكذلك ابن إسحاق كان يسمع من فاطمة، والستر بينهما مسبل، أو بينهما حائل من حيث يسمع كلامها، فهذا سماع صحيح، والقادح فيه غير منصف»[2].

وقال الإمام الذهبي: «ما يَدري هشام بن عروة، فلعله سمع منها في المسجد، أو سمع منها وهو صبي، أو دخل عليها فحدثته من وراء حجاب، فأي شيء في هذا، وقد كانت امرأة قد كبرت وأسنت، أفبمثل هذا يُعتمد على تكذيب رجل من أهل العلم، هذا مردود»[3].

وفي موضع آخر قال: «أفبمثل هذا القول الواهي يكذب الصادق كلا والله»[4].

• التطبيق (٢٠٦)

■ في ترجمة: **نصر بن باب المَرْوَزِي أبي سهل:**

حيث كذبه أبو خيثمة؛ لأنه روى عن إبراهيم الصائغ، ولم يسمع منه.

---

(١) ميزان الإعتدال في نقد الرجال ٦/ ٦٢.

(٢) الثقات ٧/ ٣٨١.

(٣) ميزان الإعتدال في نقد الرجال ٦/ ٥٨.

(٤) سير أعلام النبلاء ٧/ ٥٠.

وتعقبه الإمام أحمد، فقد قال عبد الله: «قلت لأبي: سمعت أبا خيثمة يقول: نصر بن باب كذاب؟ فقال: أستغفر الله كذاب؟! إنما عابوا عليه أنه حدث عن إبراهيم الصائغ، وإبراهيم الصائغ من أهل بلده فلا ينكر أن يكون سمع منه»[1].

وفي رواية قال: «سألت أبي عن نصر بن باب؟ قال: إنما أنكر الناس عليه حين حدث عن إبراهيم الصائغ، وما كان به بأس، قلت له: إن أبا خيثمة قال: نصر بن باب كذاب؟ قال: ما أجتري على هذا أن أقوله، أستغفر الله»[2].

وقد روى عنه الإمام أحمد في المسند واحد وعشرين حديثاً[3].

وقد بيّن الإمام أحمد تاريخ سماع منه في أحد المواضع، فقال: «ثنا نصر بن باب أبو سهل في شوال سنة إحدى وثمانين ومائة»[4].

• التطبيق (٢٠٧)

▪ في ترجمة: الحسن بن مُدْرِك بن بشير السَّدوسي أبي علي البصري الطحان:

حيث قال أبو عُبيد الآجُرِّي عن أبي داود فيه: «كذاب؛ كان يأخذ أحاديث فهد بن عوف فيلقيها على يحيى بن حماد»[5].

وكلام الإمام أبي داود محل تأمل؛ لأنه فسر الجرح بأمر غير ظاهر الدلالة على الكذب في هذه الحال التي يكون فيها الراوي معروفاً

---

(١) مسند أحمد ٣/ ٣١٠/ ١٤٣٧٠.

(٢) العلل ومعرفة الرجال ٥٣٣٨.

(٣) قاله الدكتور عامر حسن صبري، معجم شيوخ الإمام أحمد بن حنبل في المسند (٣٥٦).

(٤) مسند أحمد ١/ ٢٤٨/ ٢٢٢٧.

(٥) تهذيب التهذيب ٢/ ٢٧٧.

بالصدق، ففهد ويحيى من أصحاب أبي عوانة، والمعروف أن من طرق التحمل المعتبرة أن يأتي التلميذ بأحاديث راو عن شيخ مخصوص، ثم يسمعها من قرين هذا الراوي عن الشيخ المخصوص، ويرويها عن القرين، وهذا ما صنعه الحسن هنا، حيث أتى بأحاديث فهد عن أبي عوانة، ورواها عن يحيى ـ راوية أبي عوانة ـ عن أبي عوانة، بعد أن سأل يحيى عنها وسمعها منه، ولا مطعن في ذلك على السامع إذا كان مشهور العدالة والصدق، وإنما قد يُجرّح شيخ التلميذ بذلك إن كان غير ضابط يقبل التلقين، ويحيى بن حماد ثقة قاله أبو حاتم[1] وغيره، وأخرج له البخاري ومسلم، وغيرهما.

ويُؤكد سلامة صنيع الحسن ـ إن فعل ذلك ـ أن يحيى بن حماد من أروى الناس عن أبي عوانة، قاله الإمام أحمد[2]، وقال العجلي: «ثقة، وكان من أروى الناس عن أبي عوانة»[3].

والحسن من شيوخ الإمام البخاري في الصحيح، وبقي بن مخلد، والنسائي، وهم لا يروون إلا عن ثقة، وقال النسائي فيه: «لا بأس به»[4]، وقال ابن عدي فيه: «كان من حفاظ أهل البصرة»[5].

وقد أخرج البخاري عنه في الصحيح من روايته عن يحيى بن حماد، عن أبي عوانة، في عدة مواضع صرح فيها الحسن بالسماع من يحيى[6]، وصنيع أبي عبد الله هذا وحده كافٍ في الرد على أبي داود.

وقال الإمام أبو عبد الله البخاري في الموضع الأول منها: «حدثنا

---

(١) الجرح والتعديل ٩/ ١٣٧.
(٢) علل عبد الله ٢٣٩٦.
(٣) ترتيب الثقات ٢/ ٣٥٠.
(٤) تهذيب التهذيب ٢/ ٢٧٧، ولم أجده في المطبوع من شيوخ النسائي.
(٥) من روى عنهم البخاري في الصحيح ١١٢/ ٦٠.
(٦) (٣٢٦، ٣٧٣٢، ٣٨٠٥، ٤٦٠١، ٥٣١٥).

الحسن بن مُدْرِك، حدثنا يحيى بن حماد، قال أخبرنا أبو عوانة اسمه الوضاح من كتابه، قال: أخبرنا سليمان الشيباني. . .» الحديث.

ولذا فإن الحافظ ابن حجر تعقب أبا داود فقال: «إن كان مستند أبي داود في تكذيبه هذا الفعل فهو لا يُوجب كذباً؛ لأن يحيى بن حماد وفهد بن عوف جميعاً من أصحاب أبي عوانة، فإذا سأل الطالب شيخه عن حديث رفيقه ليعرف إن كان من جملة مسموعه فحدثه به أولاً فكيف يكون بذلك كذاباً، وقد كتب عنه أبو زرعة، وأبو حاتم ولم يذكرا فيه جرحاً، وهما ما هما في النقد، وقد أخرج عنه البخاري أحاديث يسيرة من روايته عن يحيى بن حماد مع أنه شاركه في الحمل عن يحيى بن حماد وفي غيره من شيوخه»[١].

• التطبيق (٢٠٨)

■ في ترجمة: **عكرمة مولى ابن عباس أبي عبد الله**:

حيث قال عثمان بن مُرة: «قلت للقاسم ـ ابن محمد ـ إن عكرمة مولى ابن عباس قال: حدثنا ابن عباس أن رسول ﷺ: «نهى عن المزفت والنقير والدباء والحنتم والجرار»، قال: يا ابن أخي إن عكرمة كذاب؛ يُحدث غدوة حديثاً يخالفه عشية»[٢].

وفي كلام ابن القاسم تأمل؛ لأن صنيع عكرمة لا يقتضي الكذب بل هو دليل على سعة روايته، فقد كان يحفظ الحديث من عدة أوجه لا سيما أنه مكثر، وهو معروف بالصدق، قال أبو الأسود: «كان عكرمة قليل العقل خفيفاً، كان قد سمع الحديث من رجلين، وكان إذا سُئل حدث به عن رجل، ثم يُسأل عنه بعد ذلك فيحدث به عن الآخر، فكانوا

(١) هدي الساري ٣٩٧.

(٢) تهذيب الكمال ٢٠/٢٨٦.

يقولون: ما أكذبه، وهو صادق»[1].

وقال الحافظ ابن حجر: «أما قصة القاسم بن محمد، فقد بين سببها، وليس بقادح؛ لأنه لا مانع أن يكون عند المتبحر في العلم في المسألة القولان والثلاثة فيخبر بما يستحضر منها، ويُؤيد ذلك ما رواه ابن هبيرة قال: «قدم علينا عكرمة مصر فجعل يحدثنا بالحديث عن الرجل من الصحابة، ثم يحدثنا بذلك الحديث عن غيره، فأتينا إسماعيل بن عبيد الأنصاري ـ وكان قد سمع من ابن عباس ـ فذكرنا ذلك له، فقال: أنا أخبره لكم، فأتاه فسأله عن أشياء كان سمعها من ابن عباس، فأخبره بها على مثل ما سمع، قال: ثم أتيناه فسألناه، فقال: الرجل صدوق، ولكنه سمع من العلم فأكثر فكلما سنح له طريق سلكه»»[2].

• التطبيق (٢٠٩)

■ في ترجمة: **أحمد بن عبد الجبار أبي عمر العُطَاردي الكوفي:**

حيث تُكلم فيه بحجة أنه روى عمن لم يلقهم؛ لأنهم متقدمين، مثل: يونس بن بُكير وحفص بن غياث وابن فُضيل ووكيع وأبي معاوية، فقد قال فيه الحافظ مُطَين محمد بن عبد الله الحضرمي: «أحمد بن عبد الجبار العُطَاردي كان يكذب؛ قال لي بعض شيوخنا: إنما طعن على العُطَاردي من طعن عليه بأن قال: الكتب التي حدث منها كانت كتب أبيه فادعى سماعها معه»[3].

وهذا تفسير مردود لعدة قرائن وحجج قوية، منها:

أ ـ أن ما استند عليه مُطَيّن ضعيف للإبهام في شيوخ مُطَيّن.

---

(١) تهذيب التهذيب ٧/ ٢٣٧، هدي الساري ٤٢٧.

(٢) هدي الساري ٤٢٧.

(٣) تاريخ بغداد ٤/ ٢٦٣.

ب ـ أن أباه كان محدثاً كبيراً، فلا يُستبعد أنه بكّر به فسمع من شيوخه، قال الخطيب البغدادي: «والده كان من كبار أصحاب الحديث، فيجوز أن يكون بكر به»[1].

ج ـ أن تقدم وفاة الشيخ لا يقتضي عدم السماع، إذا كان للتلميذ إدراك معتبر، وعرف بالصدق بالنص أو من خلال أدائه لعموم حديثه، وهذا متحقق في أحمد، فقد قال الخطيب البغدادي: «قد روى العُطَاردي، عن أبيه، عن يونس بن بُكير أوراقاً من مغازي ابن إسحاق ويشبه أن يكون فاته سماعها من يونس فسمعها من أبيه عنه، وهذا يدل على تحريه للصدق وتثبته في الرواية، والله اعلم»[2].

وقد وثقه أبو عُبيدة السَّرِي، قال الخطيب البغدادي: «كان أبو كُريب من الشيوخ الكبار الصادقين الأبرار، وأبو عُبيدة السَّرِي بن يحيى شيخ جليل أيضاً ثقة من طبقة العُطَاردي، وقد شهد له أحدهما بالسماع، والآخر بالعدالة، وذلك يُفيد حسن حالته، وجواز روايته إذ لم يثبت لغيرهما قول يوجب إسقاط حديثه وإطراح خبره»[3].

د ـ أنه ثبت له سماع مكتوب مع أبيه من يونس بن بُكير، فقد قال الدارقطني فيه: «لا بأس به، وأثنى عليه أبو كُريب، وسئل عن مغازي يونس بن بُكير، فقال: مروا إلى غلام بالكناس يقال له العُطَاردي، سمع معنا مع أبيه»[4].

وقال الحسين بن حميد بن الربيع: «ابتدأ أبو كُريب محمد بن العلاء يقرأ علينا كتاب المغازي ليونس بن بُكير فقرأ علينا مجلساً أو مجلسين فلغط بعض أصحاب الحديث فقطع قراءته وحلف لا يقرؤه

---

(١) تاريخ بغداد ٤/ ٢٦٤.

(٢) تاريخ بغداد ٤/ ٢٦٤.

(٣) تاريخ بغداد ٤/ ٢٦٤.

(٤) سؤالات حمزة ١٦٣، سؤالات الحاكم ٥.

علينا، فعدنا إليه فسألناه فأبى، وقال: امضوا إلى عبد الجبار العُطَاردي فإنه كان يحضر سماعه معنا من يونس، فقلنا له: فإن كان قد مات؟ قال: اسمعوه من ابنه أحمد، فإنه كان يحضر معه فقمنا من عنده، ومعنا جماعة من أصحاب الحديث فسألنا عن عبد الجبار، فقيل لنا: قد مات، وسألنا عن ابنه، فدللنا على منزله، فجئناه فاستأذنا عليه، وعرفناه قصتنا مع أبي كُريب وأنه دلنا على أبيه، وعليه ـ وكان أحمد يلعب بالحمام الهدى ـ فقال لنا: مذ سمعناه ما نظرت فيه، ولكن هو في قماطر فيها كتب فاطلبوه، فقمت فطلبته فوجدته وعليه ذرق الحمام وإذا سماعه مع أبيه بالخط العتيق، فسألته أن يدفعه إليّ ويجعل وراقته لي ففعل»[1].

وقال الحاكم أبو عبد الله: «سمعت القاضي محمد بن صالح يحكي الحكاية على وجهها عن أبي الطيب بن الحسين بن حميد بن الربيع، ويذكر عن شيوخه أنهم لم يشكوا في صدق أحمد بن عبد الجبار»[2].

هـ ـ أنه سمع أبا بكر بن عياش، وهو أقدم وفاة من هؤلاء الشيوخ الذين أُدعي عدم سماعه منهم، فقد قال الحافظ أبو كريب محمد بن العلاء: «قد سمع أحمد بن عبد الجبار العُطَاردي من أبي بكر بن عياش»[3].

وقال الخطيب البغدادي: «ثبت أيضاً سماعه من أبي بكر بن عياش، فلا يُستنكر له السماع من حفص بن غياث، وابن فضيل، ووكيع، وأبي معاوية؛ لأن أبا بكر بن عياش تقدمهم جميعاً في الموت، وأما ابن إدريس فتوفى قبل أبي بكر بسنة، وليس يمتنع سماعه منه؛ لأن والده كان من كبار أصحاب الحديث فيجوز أن يكون بكر به»[4].

---

(١) تاريخ بغداد ٤/ ٢٦٤.

(٢) سؤالات الحاكم ٥٢٤.

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال ١/ ١٩١.

(٤) تاريخ بغداد ٤/ ٢٦٤.

و ـ أنه لم يُوقف له على حديث منكر، فقد قال الحافظ ابن عدي: «لا يُعرف له حديث منكر رواه، وإنما ضعفوه أنه لم يلق من يُحدث عنهم»[1].

وقال الخليلي: «ليس في حديثه مناكير، لكنه روى عن القدماء فاتهموه في ذلك»[2].

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «ربما خالف لم أر في حديثه شيئاً يجب أن يعدل به عن سبيل العدول إلى سنن المجروحين»[3].

وقال الخطيب البغدادي: «قول الحضرمي في العُطَاردي أنه كان يكذب، هو قول مجمل يحتاج إلى كشف وبيان، فإن كان أراد به وضع الحديث فذلك معدوم في حديث العُطَاردي وإن عنى أنه روى عمن لم يدركه فذلك أيضاً باطل؛ لأن أبا كريب شهد لها أنه سمع معه من يونس بن بكير»[4].

[٦٤] القرينة الرابعة

تفسير الجرح بالمسيئ صلاته

قد يُعرض الإمام أحمد عن الراوي؛ لأنه يسيء في صلاته، ولا يُريد القدح في ضبطه، وهذا من مناهج الإمام أحمد الخاصة التي يُعامِل أصحابها بالترك العملي، وإلّا أعرض عن مروياتهم مصرحاً بسبب ذلك.

ومن تطبيقات هذه القرينة:

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال ١/ ١٩١.
(٢) الإرشاد ٢/ ٥٨٠.
(٣) ٨/ ٤٥.
(٤) تاريخ بغداد ٤/ ٢٦٤.

• التطبيق (٢١٠)

■ في ترجمة: **الوليد بن صالح النخاس أبي محمد الجزري:**

حيث لم يكتب عنه الإمام أحمد.

والذي يظهر أن الإمام أحمد لم يُرد الطعن في ضبطه، فقد قال عبد الله: «قلت لأبي: لِمَ لَمْ تكتب عن وليد بن صالح؟ قال: رأيته يصلي في مسجد الجامع يسيء الصلاة»(١).

ويُؤكده صنيع الإمام أحمد حيث أعرض عنه، ولم ينص على الجرح، والوليد من شيوخ الإمام البخاري، وروى له مسلم، وغيره، وقال أبو حاتم: «كان ثقة»(٢).

[٦٥] القرينة الخامسة

تفسير الجرح بالرواية عن كل أحد

تتعد مناهج الرواة في شيوخهم، فمنهم من يقتصر على الثقات، ومنهم من يروي عن كل أحد الثقات والضعفاء، وهذين المسلكين لا مطعن فيهما على الراوي، وإنما يقدح فيه اقتصاره على الضعفاء والمجاهيل منهم، فحفص بن غياث ثقة مشهور، وهو يروي عن كل أحد، وقد استدل الإمام يحيى القطان بصنيعه في بيان شدة ضعف من تركهم حفص، فقد قال العباس الدُّوري: «سمعت يحيى يقول: قيل ليحيى بن سعيد: ما تقول في بكير بن عامر؟ فقال: كان حفص بن غياث تركه وحسبه إذا تركه حفص، قال يحيى: كان حفص يروي عن كل أحد»(٣).

---

(١) العلل ومعرفة الرجال ٥٦٣.

(٢) الجرح والتعديل ٩/٧.

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال ٢/٣٣.

وكذا سفيان الثوري يروي عن كل أحد كما في التطبيق التالي.

والمقصود أن تفسير الجرح بالرواية عن كل أحد لا يقدح في الراوي، **ومن تطبيقاته:**

• التطبيق (٢١١)

■ في ترجمة: **يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد الثقة:**

حيث تكلم فيه أبو عبد الله ابن الحذاء مستدلاً بقول الإمام يحيى بن معين فيه: «يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد كان يروي عن كل أحد، ويروي عن إبراهيم بن سعد تسعة أحاديث، ويروي عن جعفر بن محمد، وكان لا يدع أحداً إلا روى عنه»[١].

وفي صنيع الحذاء نظر؛ لأن الرواية عن الضعفاء مع الثقات لا تقدح، والإمام ابن معين لم يُرد جرحه بذلك، وإنما أراد بيان طريقته في التحمل، بدليل أنه قال فيه مرة أخرى: «يزيد بن عبد الله بن الهاد: ثقة»[٢].

ولذا فإن الذهبي تعقب الحذاء، فقال في يزيد: (من ثقات التابعين وعلمائهم، لم أذكره إلا لأن أبا عبد الله بن الحذاء أورده في باب من ذكر بجرح من رجال الموطأ، فلم يأت بشيء أكثر من قول ابن معين: «يروي عن كل أحد».

وما هذا بجرح؛ فإن الثوري كذلك يفعل وهو حجة)[٣].

---

(١) الدوري ٣/ ٢٥٣.

(٢) الجرح والتعديل ٩/ ٢٧٥.

(٣) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٧/ ٢٥٠.

[٦٦] القرينة السادسة

الجرح بتفسير القرآن بالرأي

• التطبيق (٢١٢)

■ **في ترجمة: زيد بن أسلم مولى عمر بن الخطاب:**

حيث تكلم أهل المدينة فيه؛ لأنه يُفسر القرآن برأيه، فقد قال حماد بن زيد: «قدمت المدينة وأهل المدينة يتكلمون في زيد بن أسلم فقلت لعبيد الله ـ بن عمر ـ: ما تقول في مولاكم هذا؟ قال: ما نعلم به بأساً إلا أنه يفسر القرآن برأيه»(١).

وهذا لا يقدح في الضبط، ولذا فإن ابن عدي تعقبه بقوله: «زيد بن أسلم هو من الثقات ولم يمتنع أحد من الرواية عنه، حدث عنه الأئمة»(٢).

وقال الإمام الذهبي: «زيد بن أسلم مولى عمر، تناكد ابن عدي بذكره في الكامل؛ فإنه ثقة حجة، فروى عن حماد بن زيد قال: قدمت المدينة وهم يتكلمون في....»(٣).

وفي نقد الذهبي لابن عدي تأمل؛ ولو سُلّم به لكان لازم للذهبي أيضاً من حيث المنهج، لكن كلاهما قد اشترط أن يذكر من تُكلم فيه، وإن كان غير قادح.

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال ٣/٢٠٨.

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال ٣/٢٠٨.

(٣) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٣/١٤٥.

[٦٧] القرينة السابعة

تفسير الجرح بكثرة كلام الراوي

• التطبيق (٢١٣)

■ في ترجمة: زاذان الكندي الكوفي أبي عمر:

حيث قال فيه شعبة بن الحجاج: «كان كثير الكلام»[١].

وهذا تفسير غير قادح في الضبط، ولكن شعبة كان يتشدد، وزاذان أخرج له الإمام مسلم وغيره.

ولذا فإن ابن عدي قال: «أحاديثه لا بأس بها إذا روى عنه ثقة، وإنما رماه من رماه بكثرة كلامه»[٢]، وقد بوب الخطيب البغدادي على كلام شعبة بقوله: «باب ذكر بعض أخبار من استفسر في الجرح فذكر ما لا يُسقط العدالة»[٣].

[٦٨] القرينة الثامنة

تفسير الجرح بسماع صوت تطريب من بيت الراوي

• التطبيق (٢١٤)

■ في ترجمة: المنهال بن عمرو الأسدي مولاهم الكوفي:

حيث تركه شعبة؛ لأنه سمع من بيته صوت تطريب، فقد قال الإمام أحمد: «ترك شعبة المنهال بن عمرو على عمد»[٤]، وقال ابن أبي حاتم: «لأنه سمع من داره صوت قراءة بالتطريب»[٥].

---

(١) العقيلي ٥٥٤.

(٢) الكامل ٤/ ٢١٠.

(٣) الكفاية في علم الرواية ١/ ١١٠.

(٤) العلل ٩٤٢.

(٥) الجرح والتعديل ٨/ ٤٥٦.

وهذا تفسير غير قادح في الضبط، وشعبة متشدد، ولذا قال أبو الحسن بن القطان: «هذا كما ترى التعسف فيه ظاهر»، وقال أيضاً: «هذا ـ يعني القراءة بالتطريب ـ ليس بجرح، إلا أن يتجاوز إلى حد يحرم، ولم يُذكر في الحكاية»[١].

وقال الإمام الذهبي: «هذا لا يُوجب غمز الشيخ»[٢].

قال الحافظ ابن حجر: «هذا اعتراض صحيح، فإن هذا لا يُوجب قدحاً في الراوي»[٣].

وقال السخاوي: «جرحه بهذا تعسف ظاهر، وقد وثقه ابن معين والعجلي، وغيرهما والحق في هذه المسأله أنه إن خرج بالتلحين لفظ القرآن عن صيغته بإدخال حركات فيه، أو إخراج حركات منه، أو قصر ممدود، أو مد مقصور، أو تمطيط يخفى به اللفظ، ويلتبس به المعنى فالقاريء فاسق والمستمع آثم، وإن لم يخرجه اللحن عن لفظه وقراءته على ترتيله، فلا كراهة لأنه زاد بألحانه في تحسينه»[٤].

ويحتمل أيضاً أن الراوي لم يعلم بذلك، قال وهب بن جرير: «قال شعبة: أتيت منزل منهال بن عمرو، فسمعت منه صوت الطُنبور[٥]، ولم أسأله، قلت: وهلا سألته، فعسى كان لا يعلم»[٦].

---

(١) بيان الوهم ٣/٣٦٢/١١٠٧.

(٢) الميزان ٤/١٩٢.

(٣) هدي الساري ٤٤٦.

(٤) فتح المغيث ١/٣٠٣.

(٥) قال صاحب المعجم الوسيط: «الطُنبور: هي آلة طرب ذات عنق طويل، لها أوتار من نحاس» (٥٦٧)، وهي بذلك تشبه ما يُسمى العود أو الربابة في هذا العصر.

(٦) ضعفاء العقيلي ١٨٣٠.

[٦٩] القرينة التاسعة

تفسير الجرح بمخالطة الأمراء، أو العمل لهم، أو قبول جوائزهم

قد يُجرح الناقد الراوي بسبب دخوله مع الأمراء، وهذا من التشدد في الرواة، لا سيما إذا سلم الدين، وكان للمخالط أثر عليهم بالخير، بل إن مجالس فريق منهم مجالس علم وبر وصلاح وأدب.

ولذا فإن قسماً آخر من النقاد لا يجرحون الراوي به، فقد قال الإمام يحيى بن معين: «عمرو بن ميمون بن مِهران: ثقة، ولكنه قد كان يكون مع السلطان»[1].

• التطبيق (٢١٥)

■ **في ترجمة: عبد الله بن ذكوان القرشي أبي عبد الرحمٰن المدني الإمام الفقيه الثقة:**

حيث تكلم فيه الإمام مالك؛ لأنه كان يعمل للأمراء.

ولم يرضوا صنيعه؛ لأنه تفسير غير قادح، والإمام مالك متشدد في الرواة، قال ابن مُحْرِز: «كان مالك أعني ابن أنس، ينقم على أبي الزناد؟ قال ـ ابن معين ـ: لا لشيء إلا أنه يكون مع السلطان، وسمعت يحيى بن معين مرة أخرى، يقول: كان مالك بن أنس يقع في أبي الزناد يذكره بسوء، وقال: «من أبو الزناد؟؟!! إنما كان كويتباً»، قال يحيى: كان كاتباً لعبد الحميد بن عبد الرحمٰن والي الكوفة»[2].

• التطبيق (٢١٦)

■ **في ترجمة: سليمان بن بلال التيمي مولاهم المدني الثقة:**

حيث تكلم فيه أهل المدينة؛ لأنه كان والياً على السوق، قال

---

(١) ابن محرز ٨٦٦.

(٢) ٨٦٦/١.

الإمام عبد الرحمٰن بن مهدي: «ما كان يُنكر على سليمان بن بلال إلا أنه كان على السوق»[1]، وقال الإمام ابن معين: «إنما كان يضع سليمان بن بلال عند أهل المدينة؛ لأنه كان على السوق»[2].

وصنيع أهل المدينة محل تأمل، وقد تشددوا في ذلك؛ لذا فإن الأئمة وثقوه مع هذا، قال الإمام ابن معين: «ثقة وكان على سوق المدينة»[3]، وقال ابن المديني: «كان عندنا ثقة والياً على السوق»[4].

وقال ابن مهدي: «ندمت أن لا أكون أكثرت عنه»[5]، وقد أخرج له الجماعة.

• التطبيق (٢١٧)

▪ في ترجمة: هُشيم بن بَشير الواسطي الثقة الثبت:

حيث كان وكيع بن الجراح لا يُحدث عنه قال أبو داود: «كان وكيع لا يُحدث عن هُشيم؛ لأنه يُخالط السلطان»[6].

وهذا تشدد لا يقدح كسابقه، وقد وثقه وأثنى عليه الإمام مالك وشعبة وأحمد، وغيرهم وأخرج له الجماعة[7].

• التطبيق (٢١٨)

▪ في ترجمة: إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمٰن الزهري أبي إسحاق المدني نزيل بغداد:

حيث كان يحيى القطان لا يرضاه، فقد قال المرُّوذي: «قال أبو

---

(١) ابن محرز ١/ ٨٧١.

(٢) ابن الجنيد ٣٣٧.

(٣) الدوري ٧١٩.

(٤) سؤالات ابن أبي شيبة ١/ ١٠١.

(٥) تهذيب التهذيب ٤/ ١٥٥.

(٦) الآجري ١٣٣، ١٣٤.

(٧) تهذيب التهذيب ١١/ ٥٣.

عبد الله: كان يحيى لا يرضى إبراهيم بن سعد، قلت: وإيش كان حاله عنده؟ قال: كان على بيت المال»[1].

وتفسير ابن القطان لا يقدح، وهو متشدد، وقد وثقه الإمام أحمد، وابن معين، وأبو حاتم، وغيرهم، وأخرج له الجماعة؛ لذا فإن ابن حجر قال فيه: «ثقة حجة، تُكلم فيه بلا قادح»[2].

• التطبيق (٢١٩)

■ **في ترجمة: عكرمة مولى ابن عباس:**

حيث تكلموا فيه؛ لأنه يأخذ جوائز الأمراء.

وهذا تفسير لا يقدح في ضبط الراوي، وقد كان الإمام الزهري وغيره يقبلونها، قال الحافظ ابن حجر: «أما قبول الجوائز فلا يقدح أيضاً إلا عند أهل التشديد، وجمهور أهل العلم على الجواز»[3].

وقال في موضع آخر: «أما قبوله لجوائز الأمراء فليس ذلك بمانع من قبول روايته، وهذا الزهري قد كان في ذلك أشهر من عكرمة، ومع ذلك فلم يترك أحد الرواية عنه بسبب ذلك»[4].

والأصل في هذا الباب:

حديث عمر بن الخطاب ﵁، حيث يقول: «كان رسول الله ﷺ يعطيني العطاء فأقول أعطه من هو أفقر إليه مني، فقال: خذه إذا جاءك من هذا المال شيء، وأنت غير مشرف، ولا سائل فخذه، وما لا فلا تتبعه نفسك» متفق عليه[5].

---

(١) العلل ٢١١.

(٢) التقريب ١٧٧.

(٣) هدي الساري ٤٢٥.

(٤) هدي الساري ٤٢٨.

(٥) البخاري (٢٤ كتاب الزكاة، ٥١ باب من أعطاه الله شيئاً من غير مسألة ولا إشراف =

[٧٠] القرينة العاشرة

تفسير الجرح بالاسترجاح في الميزان

• التطبيق (٢٢٠)

■ **في ترجمة: محمد بن مسلم بن تَدْرُس أبي الزبير المكي:**

حيث قال ورقاء: «قلت لشعبة ما لك تركت حديث ابن الزبير؟ قال: رأيته يزن ويسترجح في الميزان»(١).

وهذا تفسير لا يُؤثر في الضبط يدل على تشدد شعبة، وقد أخرج له الجماعة، وتعقبه ابن حبان فذكره في الثقات، وقال: «كان من الحفاظ، ولم ينصف من قدح فيه؛ لأن من استرجح في الوزن لنفسه لم يستحق الترك من أجله»(٢).

وقال الإمام ابن رجب: «شعبة ترك حديثه وأعتل بأنه رآه لا يحسن يصلي، وبأنه رآه يزن ويسترجح في الوزن.... ولم يذكر عليه كذباً، ولا سوء حفظ»(٣).

[٧١] القرينة الحادية عشر

تفسير الجرح بكذب في الحروب

• التطبيق (٢٢١)

■ **في ترجمة: المهلب بن أبي صُفْرة العَتَكي الأزدي أبي سعيد البصري الأمير الثقة:**

حيث رُمي بالكذب، فقال ابن صُبَيّة: «كان أشجع الناس وحمى

= نفس، ١٤٧٣)، ومسلم (١٢ كتاب الزكاة، ٣٧ باب إباحة الأخذ لمن أعطي من غير مسألة ولا إشراف، ٢٤٠٥).

(١) ضعفاء العقيلي ١٦٩٠.

(٢) الثقات ٥/ ٣٥٢.

(٣) شرح علل الترمذي ٢/ ٥٧١.

البصرة من الشراة ـ من الخوارج ـ بعد أن خلا عنها من أهلها من كانت به قوة، ولم يكن يعاب إلا بالكذب»(١).

وهذا تفسير لا يقدح؛ لأن صنيع المهلب من المعاريض، والكذب الجائز الذي يحتاجه الأمراء في الحروب لدفع شر البغاة والخوارج وغيرهم، قال الإمام ابن عبد البر: «من التابعين روى عن سَمُرة بن جُنْدُب، وعبد الله بن عمر، وله رواية عن النبي ﷺ مرسلة، وهو ثقة ليس به بأس، وأما من عابه بالكذب فلا وجه له؛ لأن صاحب الحرب يحتاج إلى المعاريض والحيلة، فمن لم يعرفها عدها كذباً، وكان شجاعاً ذا رأي في الحرب خطيباً، وهو الذي حمى البصرة من الأزارقة الخوارج»(٢).

وقال الحافظ ابن حجر: «من ثقات الأمراء، وكان عارفاً بالحرب فكان أعداؤه يرمونه بالكذب»(٣).

[٧٢] القرينة الثانية عشر

تفسير الجرح بتحديث الراوي من حفظه

يحتاط بعض النقاد في أحوال الرواة بحيث لا يحمدون الراوي الذي يُحدث من حفظه، وليس له كتاب؛ لأن ذلك مظنة الوهم، ويرى غيرهم أن ذلك بحسب ضبط الراوي وإتقانه، فمن كان حافظاً فلا حاجة له إلى الكتاب، وعند الاختلاف يُقدم صاحب الكتاب، وهذا هو الصواب، **ومن تطبيقاته:**

---

(١) تهذيب التهذيب ١٠/ ٢٩٣.

(٢) الاستيعاب ٤/ ١٦٩٢.

(٣) تقريب التهذيب ٦٩٣٧.

• التطبيق (٢٢٢)

■ **في ترجمة: أمية بن خالد بن الأسود بن هُدْبة الأسدي أبي عبد الله البصري:**

حيث قال أحمد بن محمد بن هانئ: «سمعت أبا عبد الله يُسأل عن أمية بن خالد؟ فلم أره يحمده في الحديث وقال: إنما كان يحدث من حفظه لا يخرج كتاباً»، ولذا أورده العقيلي في الضعفاء، وذكر له حديثاً وصله وهو مرسل[(١)].

وفي صنيع العقيلي نظر حيث ظن أن هذا جرح كلي قادح، وإنما مراد الإمام أحمد أن وجود الكتاب أفضل وأكمل وأبعد عن الوهم، والذي يظهر أن الإمام أحمد أراد حديثاً مخصوصاً خالف فيه غيره بدليل أن الإمام أحمد نفسه قد روى عنه في المسند خمسة أحاديث، وهو لا يُحدث إلا عن ثقة[(٢)].

واعتمد كلامه في أحوال الرواة في عدة مواضع[(٣)].

وقد وثقه النقاد كأبي حاتم، وأبي زرعة[(٤)]، والترمذي[(٥)]، والعجلي[(٦)]، وقال الدارقطني: «ما علمت إلا خيراً»[(٧)]، وأخرج له مسلم.

وأما غلطه في حديث واحد فيحتمل له، ومن ذا يسلم؛ لذا فإن الحافظ ابن حجر تعقب العقيلي بقوله: «ما أبدى العقيلي فيه غير حديث

---

(١) ضعفاء العقيلي ١/١٢٨.

(٢) معجم شيوخ الإمام أحمد، للدكتور عامر صبري ٢٩.

(٣) العلل لعبد الله ١٥١، ٤٦٢، ٢١١٧، ٣٦٠٤، ٥٦٠٤.

(٤) الجرح والتعديل ٢/٣٠٢.

(٥) (٢٩٣٣).

(٦) ترتيب ثقاته ١١٩.

(٧) تهذيب التهذيب ١/٣٢٤.

واحد وصله وأرسله غيره»[1].

[٧٣] القرينة الثالثة عشر

تفسير الجرح بما يقدح في الحفظ والراوي صاحب كتاب لا يُحدث من حفظه

• التطبيق (٢٢٣)

■ في ترجمة: **عبد الواحد بن زياد العبْدي مولاهم أبي بشر البصري الثقة:**

حيث قال علي ابن المديني: «سمعت يحيى بن سعيد يقول: ما رأيت عبد الواحد بن زياد يطلب حديثاً قط بالبصرة ولا بالكوفة، وكنا نجلس على بابه يوم الجمعة بعد الصلاة أذاكره حديث الأعمش فلا يعرف منه حرفاً»[2].

وهذا جرح مفسر لا يقدح؛ لأن الراوي صاحب كتاب، ولا يُحدث من حفظه، ولذا قال الحافظ ابن حجر: «هذا غير قادح لأنه كان صاحب كتاب، وقد احتج به الجماعة»[3].

[٧٤] القرينة الرابعة عشر

تفسير الجرح بتكلف علة في متن حديث للراوي

قد يظن الناقد أن في متن حديث الراوي ما يُستنكر عليه، ولا يكون كلام الناقد صحيحاً لأن هذا الذي أخذه على الراوي سليم الدلالة والمعنى محفوظاً، **ومن تطبيقاته:**

(١) تهذيب التهذيب ١/ ٣٢٤.
(٢) تهذيب التهذيب ٦/ ٣٨٥.
(٣) هدي الساري ٤٢٢.

• التطبيق (٢٢٤)

■ **في ترجمة: زيد بن وهب الجهني أبي سليمان الكوفي المخضرم الثقة:**

حيث قال فيه يعقوب ابن سفيان: «حديث زيد فيه خلل كثير»[١].

وفسر جرحه بقوله: (مما يُستدل على ضعف حديث زيد بن وهب هذا، ما حدثني ابن نمير حدثنا أبو معاوية، حدثنا الأعمش، عن زيد بن وهب، قال: «مات رجل من المنافقين فلم يصل عليه حذيفة، فقال له عمر: من القوم هو؟ قال: نعم، قال: بالله أنا منهم؟ قال: لا ولن أخبر أحداً بعدك»، وهذا محال، وأخاف أن يكون كذب، وكيف يكون هذا وهو ممن رضي الله عنه وهو من أهل بدر، وهو ممن يقول له النبي ﷺ: «لو كان بعدي نبي لكان عمر» و: «وقد كان يكون في الأمم محدثون وإن يكن في أمتي فهو عمر»، مع ما لا يحصى من هذا الضرب، فكيف يجوز أن يقول لحذيفة: أنا من المنافقين)[٢].

وتعليل يعقوب محل تأمل، لا يخلو من تكلف، وقد تعقبه النقاد، فقال الذهبي: (متفق على الاحتجاج به إلا ما كان من يعقوب الفسوي فإنه قال في تاريخه: «في حديثه خلل كثير»، ولم يصب الفسوي وهذا الذي استنكره الفسوي من حديثه ما سبق إليه ولو فتحنا هذه الوساوس علينا لرددنا كثيراً من السنن الثابتة بالوهم الفاسد)[٣].

وقال الحافظ ابن حجر: «ثقة جليل، لم يصب من قال في حديثه خلل»[٤].

---

(١) المعرفة والتاريخ ٣/ ٨٨.

(٢) المعرفة والتاريخ ٣/ ٨٧.

(٣) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٣/ ١٥٨، المغني في الضعفاء ١/ ٢٤٨.

(٤) تقريب التهذيب ٢١٥٩.

وقال أيضاً: (شذ يعقوب بن سفيان الفسوي فقال: «في حديثه خلل كثير»، ثم ساق من روايته قول عمر في حديثه: «يا حذيفة بالله أنا من المنافقين»، قال الفسوي: «وهذا محال»، قلت: هذا تعنت زائد، وما بمثل هذا تضعف الإثبات، ولا ترد الأحاديث الصحيحة، فهذا صدر من عمر عند غلبة الخوف وعدم أمن المكر، فلا يلتفت إلى هذه الوساوس الفاسدة في تضعيف الثقات والله أعلم)(١).

وقال الإمام البخاري: (باب خوف المؤمن من أن يحبط عمله وهو لا يشعر وقال إبراهيم التيمي: «ما عرضت قولي على عملي إلا خشيت أن أكون مكذباً»، وقال ابن أبي مليكة: «أدركت ثلاثين من أصحاب النبي ﷺ كلهم يخاف النفاق على نفسه ما منهم أحد يقول إنه علي إيمان جبريل وميكائيل»)(٢).

وقال الإمام ابن القيم: «بحسب إيمان العبد ومعرفته يكون خوفه أن يكون من أهل هذه الطبقة، ولهذا اشتد خوف سادة الأمة وسابقوها على أنفسهم أن يكونوا منهم، فكان عمر بن الخطاب يقول: «يا حذيفة ناشدك الله، هل سماني رسول ﷺ مع القوم »»(٣).

• التطبيق (٢٢٥)

■ في ترجمة: **أفلح بن سعيد الأنصاري مولاهم القُبَائي المدني:**

حيث ذكره ابن حبان في المجروحين، وقال فيه: «يروي عن الثقات الموضوعات وعن الأثبات الملزوقات، لا يحل الاحتجاج به، ولا الرواية عنه بحال، روى عن عبد الله بن رافع مولى أم سلمة، عن أبي هريرة، قال: قال رسول ﷺ: «إن طالت بك مدة فسترى قوماً يغدون

---

(١) هدي الساري ٤٠٤.

(٢) (٢ كتاب الإيمان، باب ٣٦).

(٣) طريق الهجرتين ١/ ٦٠٤.

في سخط الله ﷻ ويروحون في لعنته يحملون سياطاً مثل أذناب البقر»، هذا خبر بهذا اللفظ باطل»[1].

وفي صنيعه نظر؛ لأن مستنده في تفسير الجرح مردود فالحديث محفوظ في صحيح مسلم.[2]

وقد تناقض ابن حبان نفسه، فذكر أفلح في الثقات أيضاً[3].

ولذا تعقبه النقاد، فقال الإمام الذهبي: «ابن حبان ربما قصب الثقة حتى كأنه لا يدري ما يخرج من رأسه ثم إنه بيّن مستنده... وحديث أفلح صحيح غريب»[4].

وقال الحافظ ابن حجر: «الحديث في صحيح مسلم من الوجهين، فمستند ابن حبان في تضعيفه مردود، وقد غفل مع ذلك فذكره في الطبقة الرابعة من الثقات، وذهل ابن الجوزي فأورد الحديث من الوجهين في الموضوعات، وهو من أقبح ما وقع له فيها، فإنه قلد فيه ابن حبان من غير تأمل»[5].

[٧٥] القرينة الخامسة عشر

تفسير الجرح بأخذ الأجرة على التحديث

اختلف أهل العلم في حكم أخذ الأجرة على التحديث، والراجح الذي عليه أهل التحرير منهم الجواز، لا سيما عند الحاجة[6].

---

(١) المجروحين ١/ ١٧٦.

(٢) (٥١ كتاب الجنة، ١٣ باب النار يدخلها الجبارون، والجنة يدخلها الضعفاء، ٢٨٥٧).

(٣) ٨/ ١٣٤.

(٤) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ١/ ٤٤١.

(٥) تهذيب التهذيب ١/ ٣٢١.

(٦) انظر تفصيل ذلك في: فتح المغيث ١/ ٣٤٥، وتدريب الراوي ١/ ٣٣٣.

ولذا فإن الراوي إذا عُرف به لم يقدح فيه، وقد أخذها ثقات من الرواة كحفص بن عمر أبي عمر الحوضي، ومع ذلك قال فيه الإمام أحمد: «ثبت ثبت، متقن متقن، لا تأخذ عليه حرفاً واحداً»[1]، **ومن تطبيقات الجرح المفسر به:**

• التطبيق (٢٢٦)

■ **في ترجمة: الحارث بن محمد بن أبي أسامة التميمي أبي محمد صاحب المسند:**

حيث تُكلم فيه؛ لأنه يأخذ الأجرة على التحديث.

وهذا تفسير لا يقدح، فقد قال محمد بن محمد بن مالك الإسكافي: «سألت إبراهيم الحربي عن الحارث بن أبي أسامة، وقلت له: أريد أن أسمع منه، وهو يأخذ الدراهم؟ فقال: اسمع منه فإنه ثقة»[2].

وقال الإمام الذهبي: «كان حافظاً عارفاً بالحديث عالي الإسناد بالمرة، تُكلم فيه بلا حجة... لكونه يأخذ على الرواية»[3].

[٧٦] القرينة السادسة عشر

تفسير الجرح بما يُخالف المحفوظ عن الراوي

يرد النقاد أقوال المجرحين المفسرة، وذلك بنقد متونها مستدلين على ذلك بمخالفتها للمحفوظ عن الراوي، ومن أمثلته التطبيق المتقدم المتعلق بكلام يعقوب بن سفيان في زيد بن وهب[4].

---

(١) الجرح والتعديل ٣/ ١٨٢.
(٢) تاريخ بغداد ٨/ ٢١٨.
(٣) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٢/ ١٧٨.
(٤) تطبيق رقم: ٢٢٤.

ومن تطبيقاته أيضاً:

• التطبيق (٢٢٧)

■ في ترجمة: **الفضيل بن عياض بن مسعود التميمي أبي علي الخراساني**:

حيث تكلم فيه قُطْبة بن العلاء، قال ابن أبي خيثمة: «تركت حديث فضيل بن عياض؛ لأنه روى أحاديث أزرى على عثمان بن عفان»[١].

وقُطبة، وكلامه فيهما نظر، وإنما يقدح فيه تركه لحديث فضيل؛ لأن فضيلاً ثقة والمحفوظ عنه إجلال الأربعة الخلفاء رضوان الله عليهم، وهو يُخالف كلام قُطْبة، ولذا فإن ابن أبي خيثمة روى بعده من طريق أبي عبد الله بن يزيد صاحب الفضيل قال: (ذكر يوماً عند الفضيل بن عياض ـ وأنا أسمع ـ أصحاب النبي ﷺ، فقال فضيل: «اتبعوا فقد كفيتم: أبي بكر الصديق، وعمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب»)[٢].

وقال الإمام الذهبي: (لا نسمع قول قطبة ليته اشتغل بحاله، فقد قال البخاري: «فيه نظر»، وقال النسائي وغيره: «ضعيف»، وأيضاً فالرجل ـ يعني فضيلاً ـ صاحب سنة واتباع، وإذا كان مثل كبراء السابقين الأولين قد تكلم فيهم الروافض والخوارج، ومثل الفضيل يتكلم فيه فمن الذي يسلم من ألسنة الناس، لكن إذا ثبتت إمامة الرجل وفضله لم يضره ماقيل فيه وإنما الكلام في العلماء مفتقر إلى وزن بالعدل والورع)[٣].

وقال أيضاً: «من قطبة؟! وما قطبة؟! حتى يجرح، وهو هالك»[٤].

---

(١) التاريخ ـ أخبار المكيين ـ ٤٦٣.
(٢) التاريخ ـ أخبار المكيين ـ ٤٦٤.
(٣) سير أعلام النبلاء ٨/٤٤٨.
(٤) ميزان الاعتدال ٥/٤٣٩.

وقال: «أفبمثل هذا يقول: تركت حديثه؟ فهو كما قيل: رمتني بدائها وانسلت»[1].

وقال الحافظ ابن حجر: «لم يلتفت أحد إلى قطبة في هذا»[2].

[٧٧] القرينة السابعة عشر

تفسير الجرح بما أصله التأديب

• التطبيق (٢٢٨)

■ في ترجمة: **أحمد بن المقدام أبي الأشعث العجلي البصري:**

حيث لم يُحدث عنه أبو داود مفسراً ذلك بأنه كان يُعلّم المُجّان المجون، فقد قال عَبْدان الأهوازي: «سمعت أبا داود السِّجِسْتاني يقول: أنا لا أحدث عن أبي الأشعث، قلت: لم؟ قال: لأنه كان يُعلّم المُجّان المجون: كان مُجّان بالبصرة يصرون صرر دراهم فيطرحونها على الطريق ويجلسون ناحية، فإذا مر من لحظها وأراد أن يأخذها صاحوا: ضعها ليخجل الرجل، فعلّم أبو الأشعث المارة بالبصرة: هيؤا صرر زجاج كصرر الدراهم، فإذا مررتم بصررهم فأردتم أخذها وصاحوا بكم، فاطرحوا صرر الزجاج التي معكم، وخذوا صرر الدراهم التي لهم، ففعلوا ذلك، فقال أولئك المُجّان: من طرح صرر الدراهم على الطريق؟ قال: لا أحدث عنه لهذا»[3].

وتفسير الإمام أبي داود محل تأمل؛ لأن صنيع أحمد من باب التأديب لهم، وليس من باب التعليم؛ لذا تعقبه النقاد فقال ابن عدي: «أحمد بن المقدام أبو الأشعث هو من أهل الصدق حدث عنه أئمة

(١) الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم ٢٧.

(٢) تهذيب التهذيب ٨/ ٢٦٥.

(٣) الكامل ١/ ٢٩٥.

الناس، وسمعت أبا عَرُوبة يثني عليه، ويفتخر حيث لقيه، وكتب عنه إسناده فإنه كان عنده إسناد كحماد بن زيد ونظرائه، ورأيت غيره من الشيوخ يصدرون به، وما قال فيه أبو داود السِّجِسْتاني لا يؤثر فيه؛ لأنه من أهل الصدق»[1].

وقال الحافظ ابن حجر: «وجه عدم تأثيره فيه أنه يُعلّم المُجّان كما قال أبو داود، وإنما علم المارة الذين كان قصد المُجّان أن يخجلوهم، وكأنه كان يذهب مذهب من يؤدب بالمال فلهذا جوز للمارة أن يأخذوا الدراهم تأديباً للمُجّان حتى لا يعودوا لتخجيل الناس مع احتمال أن يكونوا بعد ذلك أعادوا لهم دراهمهم، والله أعلم»[2].

[٧٨] القرينة الثامنة عشر

تفسير الجرح بما يُؤثر في تحمل التلاميذ

• التطبيق (٢٢٩)

■ في ترجمة: **إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السَّبِيعي الكوفي:**

حيث أورده ابن عدي في الكامل، وذكر في ترجمته أن عباس الدُّوري قال: «حدثنا حُجَين بن المثنى قال: قدم علينا إسرائيل بغداد، فاجتمع الناس عليه فأقعدوه فوق موضع مرتفع، وقام رجل معه دفتر فجعل يسأله منه وليس ينظر فيه الناس، فلما قام إسرائيل قعد الرجل فأملاه على الناس»[3].

وفي نسخة الذهبي: «فجعل يسأله ولا ينظر فيه»[4].

---

(١) الكامل ١/ ٢٩٥.

(٢) هدي الساري ٣٨٧.

(٣) التاريخ ٤٩٠٥، الكامل (١/ ٤٢٢).

(٤) الميزان ١/ ٣٦٦.

وصنيع ابن عدي محل تأمل؛ وهذا المفسر يُؤثر في تحمل التلاميذ، ولا يقدح في إسرائيل.

قال الإمام الذهبي: «هذا يدل على ضعف سماع أولئك على هذه الصورة لا على ضعف إسرائيل في نفسه»[1].

[٧٩] القرينة التاسعة عشر

تفسير الجرح بالدخول في القضاء

• التطبيق (٢٣٠)

■ في ترجمة: أحمد بن أبي بكر بن الحارث بن زرارة بن مصعب أبي مصعب الزهري المدني الإمام الفقيه الثقة راوية الموطأ عن الإمام مالك:

حيث قال أبو خيثمة لابنه أحمد: «لا تكتب عن أبي مصعب واكتب عمن شيءت»[2].

والذي يظهر أنه من أجل دخوله في القضاء، أو توليه المظالم، ولا يقدح في ضبطه، قال الزبير بن بكار: «كان أبو مصعب على شرطة عبيد الله بن الحسن بن عبد الله الهاشمي عامل المأمون على المدينة، وولي القضاء»[3].

وقال ابن حبان في الثقات: «كان فقيهاً متقناً عالماً بمذهب أهل المدينة»[4].

ولذا فإن الإمام الذهبي تعقب أبا خيثمة فقال: «أظنه نهاه عنه؛

---

(١) ميزان الاعتدال ١/٣٦٦.

(٢) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ١/٢١٧.

(٣) سير أعلام النبلاء ١١/٤٣٧.

(٤) ٨/٢١.

لدخوله في القضاء والمظالم وإلا فهو ثقة نادر الغلط كبير الشأن»[1].

[٨٠] القرينة العشرون

تفسير الجرح بقول الراوي بالرأي

• التطبيق (٢٣١)

■ **في ترجمة: إبراهيم بن خالد أبي ثور الكلبي البغدادي الإمام الفقيه الثقة:**

حيث قال فيه الإمام أبو حاتم: «رجل يتكلم بالرأي يخطىء ويصيب، وليس محله محل المتسعين في الحديث، قد كتبت عنه»[2]، وفي نسخة الذهبي: «محل المُسِمِّعين»[3].

وتفسير أبي حاتم بأنه يتكلم في الرأي لا يقدح فيه، قال الذهبي: «أما أبو حاتم فتعنت، .... وهذا غلو من أبي حاتم سامحه الله»[4]، وقال أيضاً: «قلت: بل هو حجة بلا تردد»[5].

وأنصفه الإمام أحمد مع أنه كان لا يُحدث عن أهل الرأي، فقد قال عبد الرحمٰن بن خاقان: «سألت أحمد بن حنبل عن أبي ثور؟ فقال: لم يبلغني عنه إلا خيراً إلا أنه لا يُعجبني الكلام الذي يُصيرونه في كتبهم»[6]، وللإمام منهج خاص في تركه العملي لحديث الراوي حيث لا يقتضي عنده ضعف الراوي في جميع الأحوال.

وقال أبو بكر الأعين: «سألت أحمد عنه؟ فقال: أعرفه بالسُّنَّة منذ

---

(١) سير أعلام النبلاء ١١/ ٤٣٧.
(٢) الجرح والتعديل ٢/ ٩٧.
(٣) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ١/ ١٤٩، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٧٦.
(٤) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ١/ ١٤٩.
(٥) سير أعلام النبلاء ١٢/ ٧٦.
(٦) تاريخ بغداد ٦/ ٦٦.

خمسين سنة، وهو عندي في مسلاخ الثوري»[1].

وقال النسائي: «ثقة مأمون أحد الفقهاء»[2].

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «كان أحد أئمة الدنيا فقهاً وعلماً وورعاً وفضلاً وديانة وخيراً، ممن صنف الكتب، وفَرّع على السنن، وذب عن حريمها، وقمع مخالفيها»[3].

وقال الخطيب البغدادي: «كان أحد الثقات المأمونين، ومن الأئمة الأعلام في الدين»[4].

[٨١] القرينة الحادية والعشرون

تفسير الجرح بنفي أهلية الراوي في فن الحديث

يشترط أهل التشدد في الجرح والتعديل كالإمام مالك، وغيره: أن يكون الراوي من أهل الفن، ولم يشترطه جمهور النقاد إذا كان الراوي ضابطاً لما سمع، قاله الحافظ ابن حجر **في التطبيق التالي**:

• التطبيق (٢٣٢)

■ **في ترجمة: إبراهيم بن عمر القَصّار:**

حيث قال فيه الكتاني: «لم يكن الحديث من صنعته»[5].

وهذا تفسير للجرح بغير قادح إلا عند المتشددين، ولذا تعقبه الحافظ ابن حجر فقال: «القدح بهذا إنما يجيء على مذهب أهل التشديد ممن يشترط فيمن يقبل حديثه أن يكون من أهل الفن، وقد جاء ذلك عن

(١) تذكرة الحفاظ ٢/ ٥١٣.

(٢) تذكرة الحفاظ ٢/ ٥١٣.

(٣) الثقات ٨/ ٧٤.

(٤) تاريخ بغداد ٦/ ٦٥.

(٥) الميزان ٨/ ٢١.

الإمام مالك، وعن قليل، ولم يشترط ذلك الجمهور فإن كان الراوي ضابطاً لما سمعه ولا سيما إن كان قديماً لم يقدح ذلك في مرويه، ثم إن تعاطى ما لا يعرفه في الكلام على الحديث لم يقبل منه، وبالله التوفيق»[1].

[٨٢] القرينة الثانية والعشرون

تفسير الجرح بتدليس الراوي

يُؤثر التدليس إذا كثر في مرويات الراوي بحيث تُحمل عنعنته على الانقطاع، ولا يُؤثر في الراوي نفسه إذا كانت روايته للتدليس بالعنعنة ونحوها، أو ما يلحق بها من صيغ الأداء كأخبرنا الخاصة ببعض أهل الصدق من الراوة الذين اصطلحوا على التدليس بها، وقد يتشدد بعض النقاد فلا يُحدثون عن المدلس الذي يروي تدليسه بالعنعنة، **كما في التطبيق التالي:**

• التطبيق (٢٣٣)

■ **في ترجمة: مبارك بن فَضَالة القرشي البصري:**

حيث لم يُحدث عنه الإمام ابن مهدي؛ لأنه كان يُدلس، فقد ذكر الإمام أحمد أن: «عبد الرحمٰن تركه؛ لأنه كان يروي أقاويل للحسن يأخذها من الناس: قال الحسن، وقال الحسن»[2].

وتفسير الجرح بالتدليس لا يقدح في الراوي، قال أبو زرعة: (يدلس كثيراً، فإذا قال: «حدثنا»، فهو ثقة)[3].

وقال أبو عُبيد الآجُرِّي: (سمعت أبا داود يقول: كان مبارك بن

(١) لسان الميزان ١/٨٦.

(٢) ضعفاء العقيلي ٤/٢٢٤.

(٣) الجرح والتعديل ٨/٣٣٨.

فَضَالة شديد التدليس سمعت أبا داود يقول: إذا قال مبارك: «ثنا»، فهو ثبت، وكان مبارك يدلس)[1].

[٨٣] القرينة الثالثة والعشرون

تفسير الجرح بمصاحبة الراوي للضعفاء

• التطبيق (٢٣٤)

■ **في ترجمة: طاوس بن كَيسان اليماني الإمام الثقة الفقيه المشهور:**

حيث لم يُحدث عنه أبو بكر أيوب السَّخْتِياني البصري الثقة الثبت الحجة الإمام الفقيه، وقد لقيه.

والسبب أن في مجلس طاوس بعض الضعفاء، وليس هذا بقادح، قال الإمام الحميدي: «سمعت سفيان ـ ابن عيينة ـ يقول: قلت لأيوب: يا أبا بكر ما لك لم تكتب عن طاوس؟ قال: أتيته لأسمع منه فرأيته بين ثقيلين عبد الكريم بن أمية وليث بن أبي سُليم فذهبت وتركته»[2].

[٨٤] القرينة الرابعة والعشرون

تفسير الجرح ببول الراوي قائماً

لا يقتضي بول الراوي واقفاً القدح فيه إذا أمن انتشار أثر بوله عليه، يقول الإمام الشافعي: «لا يقبل الجرح إلا بالشهادة من الجارح على المجروح وبالسماع أو بالعيان كما لا يقبلها عليه فيما لزمه من الحق، وأكثر من نسب إلى أن تجوز شهادته بغياً حتى يعتد اليسير الذي لا يكون جرحاً جرحاً، ولقد حضرت رجلاً صالحاً يجرح رجلاً مستهلاً

---

(١) السؤالات ٣٩٦.

(٢) ضعفاء العقيلي ٤/ ١٥ ترجمة ليث بن أبي سُليم.

بجرحه فألح عليه بأي شيء تجرحه؟ فقال: ما يخفي على ما تكون الشهادة به مجروحة، فلما قال له الذي يسأله عن الشهادة: لست أقبل هذا منك إلا أن تبين، قال: رأيته يبول قائماً! قال: وما بأس بأن يبول قائماً؟! قال: ينضح على ساقيه ورجليه وثيابه، ثم يصلي قبل أن ينقيه؟! قال: أفرأيته فعل فصلى قبل أن ينقيه وقد نضح عليه؟ قال: لا، ولكني أراه سيفعل، وهذا الضرب كثير في العالمين»[1].

ومن تطبيقاته:

• التطبيق (٢٣٥)

■ **في ترجمة: سِماك بن حرب الكوفي:**

حيث قال فيه جرير بن عبد الحميد: «أتيت سماك بن حرب فوجدته يبول قائماً، فتركته ولم أسمع منه»[2].

وقد ردّ الخطيب البغدادي الجرح المفسر به، وأورده في: «باب ذكر بعض أخبار من استفسر في الجرح فذكر ما لا يسقط العدالة»[3].



(١) الأم ٦/٢٠٥.

(٢) ضعفاء العقيلي ٢/١٧٨.

(٣) الكفاية في علم الرواية ١/١١٠.



المبحث الحادي عشر

القرائن المتعلقة بوهمه

القرينة الأولى: ضعف إسناد السماع المستنكر على الراوي.

القرينة الثانية: براءة عهدة الراوي من المستنكر عليه.

القرينة الثالثة: اعتماده على محدث عن ضعيف سماه باسم ثقة.

القرينة الرابعة: ظن الناقد أنه سُئل عن الضعيف.

القرينة الخامسة: جمع المجرح بين مفترق.

القرينة السادسة: إدخال المجرح ترجمة في أُخرى.

القرينة السابعة: بناء التجريح على نسبة ثقة لجده وافقت نسبة ضعيف.

القرينة الثامنة: بناء التجريح على تصحيف في الإسناد.

القرينة التاسعة: رجوع الناقد عن الجرح.

القرينة العاشرة: مناقضة أول كلام الناقد آخره.

القرينة الحادية عشر: تفسير الجرح بالمحفوظ إسناده.

القرينة الثانية عشر: بناء الجرح على جمع مفترق لناقد معتمد بضعيف لا يعتمد.

المبحث الحادي عشر

القرائن المتعلقة بوهمه

[٨٥] القرينة الأولى

ضعف إسناد السماع المستنكر على الراوي

يُستدل على جرح الراوي بتحديثه بالسماع ونحوه عمن لم يلقه، لكنه مقيد بثبوته عن الراوي، ويُرد الجرح المفسر به إن لم يثبت تصريحه بالسماع، **ومن تطبيقاته:**

• التطبيق (٢٣٦)

▪ **في ترجمة: إبراهيم بن جرير بن عبد الله البَجَلي:**

حيث ذكره ابن عدي في الكامل وأورد في ترجمته قول الإمام يحيى بن معين: «لم يسمع من أبيه شيئاً»(١).

وقال ابن عدي: (في بعض رواياته يقول: «حدثني أبي» ولم يضعف في نفسه إنما قيل لم يسمع من أبيه شيئاً، وأحاديثه مستقيمة تكتب)(٢).

وفي صنيعه تأمل؛ لأنه أورده في الكامل من أجل تصريحه بالسماع من أبيه، وهو وإن عدله إلا إن الصواب أنه لم يثبت تصريح إبراهيم بالسماع من أبيه؛ لأنها جاءت من طريق ضعيف، قال الحافظ ابن

---

(١) الدُّوري ٣١٨٨.

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال ١/ ٢٥٩.

حجر: «إنما جاءت روايته عن أبيه بتصريح التحديث منه من طريق داود بن عبد الجبار عنه، وداود ضعيف، ونسبه بعضهم إلى الكذب، وقد روى عن أبيه بالعنعنة أحاديث»[١].

وقال في موضع آخر: «صدوق إلا أنه لم يسمع من أبيه، وقد روى عنه بالعنعنة، وجاءت رواية بصريح التحديث لكن الذنب لغيره»[٢].

وقال الإمام الذهبي في الميزان: «ضعف حديثه جاء من جهة الانقطاع لا من قبل الحفظ»[٣].

[٨٦] القرينة الثانية

براءة عهدة الراوي من المستنكر عليه

قد تكون أغلاط الراوي دليل دقة ضبطه؛ لأنه يُؤدي الأغلاط كما سمعها من شيوخه كأن يلحن الراوي ويغربه بسبب أدائه عن شيوخه كما سمع؛ لأنهم يلحنون ويغربون، مثل: يزيد بن إبراهيم التُسْتَري أبي سعيد البصري التميمي مولاهم الثقة الثبت، فقد قال الحافظ ابن حجر فيه: (قال عثمان الدارمي، عن أبي الوليد: «ما رأيت أكيس منه؛ كان يُحدث عن الحسن فيغرب ويُحدثنا عن ابن سيرين فيلحن»، يعني أنه: كان يحدث كما سمع)[٤].

وقد ذكر الحافظ ابن حجر أنواع الجرح المردود، وقال: «أبعد ذلك كله من الاعتبار: تضعيف من ضعف بعض الرواة بأمر يكون الحمل فيه على غيره»[٥].

---

(١) تهذيب التهذيب ١/ ٩٧.
(٢) التقريب ١٥٧.
(٣) ١/ ١٤٤.
(٤) تهذيب التهذيب ١١/ ٢٧٢.
(٥) هدي الساري ٣٨٥.

• التطبيق (٢٣٧)

■ في ترجمة: مصعب بن ماهان الخراساني صاحب الثوري:

حيث أورده الإمام ابن عدي في الكامل، وقال: «حدث عن الثوري وغيره بأسانيد ومتون لا تعرف ولا يرويها غيره»[١].

والذي يظهر أن العهدة في أكثرها من الرواة عنه، على أن فيه شيء من الخطأ، قال أحمد بن محمد بن هانئ: «سمعت أبا عبد الله، وذكر مصعب بن ماهان صاحب الثوري فأثنى عليه خيراً وقال: جاءني إنسان مرة بكتاب عنه فإذا كثير الخطأ فإذا أخال من الذي كتب عنه، فلما نظرت بعد في حديثه فإذا أحاديثه متقاربة وفيها شيء من الخطأ»[٢].

وقال أبو بكر الأثرم: «سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل، وذكر مصعب بن ماهان صاحب الثوري، فقال: كان رجلاً صالحاً وأثنى عليه خيراً، كان حديثه مقارب فيه شيء من الخطأ»[٣].

ولا يضعف الراوي بقلة الخطأ؛ لذا جاء في رواية الإمام أبي داود عن الإمام أحمد أنه قال فيه: «يُحدث عن سفيان: ثقة كان بعسقلان»[٤].

• التطبيق (٢٣٨)

■ في ترجمة: أحمد بن جَنَاح البغدادي أبي صالح:

حيث تكلم فيه الإمام أحمد، ثم رجع عن كلامه فيه حين تبين له أن العهدة من غيره فيما أُستنكر عليه، فقد قال أبو بكر الأثرم: «سمعت أبا عبد الله يسأله صالح عن أحمد بن جَنَاح؟ قال أبو عبد الله: لم يكن به بأس، قد كتبت عنه أحاديث، وقد كنت أنكرت حديثاً رواه عن عباس

---

(١) ٦/٣٦٢.

(٢) ضعفاء العقيلي ٤/١٩٨.

(٣) الجرح والتعديل ٨/٣٠٨.

(٤) السؤالات ٢٥٠.

الأنصاري، عن سعيد، عن قتادة، عن جابر بن زيد، عن ابن عباس، عن كعب حديثاً طويلاً، فإذا هذا ليس من قبله، ـ قال الأثرم ـ كأنه حمل فيه على العباس بن الفضل»[1].

• التطبيق (٢٣٩)

■ **في ترجمة: إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السَّبِيعي الكوفي:**

حيث لم يُحدث عنه يحيى القطان، وقال أبو داود: «قلت لأحمد بن حنبل: إسرائيل إذا انفرد بحديث يُحتج به؟ قال: إسرائيل ثبت الحديث، كان يحيى يحمل عليه في حال أبي يحيى القتات، قال: روى عنه مناكير»[2].

وفي صنيع القطان تأمل، فإسرائيل وثقه غالب النقاد، والعهدة في المناكير المذكورة من أبي يحيى القتات، قال ابن أبي خيثمة في تاريخه: «قيل ليحيى بن معين: إن إسرائيل روى عن أبي يحيى القتات ثلاثمائة وعن إبراهيم بن مهاجر ثلاثمائة يعني مناكير؟ فقال: لم يُؤت منه، أُتي منهما»[3].

وقال الحافظ ابن حجر: «هو كما قال ابن معين فتوجه أن كلام يحيى القطان محمول على أنه أنكر الأحاديث التي حدثه بها إسرائيل عن أبي يحيى فظن أن النكارة من قبله، وإنما هي من قبل أبي يحيى كما قال ابن معين، وأبو يحيى ضعفه الأئمة النقاد فالحمل عليه أولى من الحمل على من وثقوه والله أعلم احتج به الأئمة»[4].

(١) تاريخ بغداد ٤/ ٧٨.
(٢) السؤالات ٤٠٥.
(٣) هدي الساري ٣٩٠.
(٤) هدي الساري ٣٩٠.

• التطبيق (٢٤٠)

■ **في ترجمة: إبراهيم بن طَهْمَان الخرساني:**

حيث قال فيه الحافظ محمد بن عبد الله بن عمار: «ضعيف مضطرب الحديث»(١).

وفي صنيعه تأمل، فقد عدله غالب الأئمة، والآفة في الضعف المذكور من غيره، قال الحسين بن إدريس: (ذكرته لصالح يعني جَزَرة، فقال: ابن عمار من أين يعرف حديث إبراهيم! إنما وقع إليه حديث إبراهيم في الجمعة، يعني الحديث الذي رواه ابن عمار، عن المعافى بن عمران عن إبراهيم، عن محمد بن زياد، عن أبي هريرة: «أول جمعة جمعت بجواثا»، قال صالح: والغلط فيه من غير إبراهيم؛ لأن جماعة رووه عنه عن أبي جَمْرة، عن ابن عباس، وكذا هو في تصنيفه، وهو الصواب، وتفرد المعافى بذكر محمد بن زياد، فعُلم أن الغلط منه لا من إبراهيم)(٢).

وقال الإمام الذهبي: «شذ الحافظ محمد بن عبد الله بن عمار»(٣).

• التطبيق (٢٤١)

■ **في ترجمة: الحارث بن عُمير أبي عُمير البصري نزيل مكة:**

حيث ذكره ابن حبان في المجروحين وقال فيه: «كان ممن يروي عن الأثبات الأشياء الموضوعات»(٤).

وفي صنيعه تأمل؛ لأن الآفة فيها من غيره، فقد قال الحافظ ابن حجر: «الذي يظهر لي أن العلة فيه ممن دون الحارث»(٥).

---

(١) سير أعلام النبلاء ٧/ ٣٨٢.

(٢) تهذيب التهذيب ١/ ١١٣، هدي الساري ٣٨٨.

(٣) سير أعلام النبلاء ٧/ ٣٨٢.

(٤) المجروحين ١/ ٢٢٣.

(٥) تهذيب التهذيب ٢/ ١٣٢.

ويكفي الحارث قول الإمام أحمد فيه: «ثقة، ثقة»[1]، ووثقه أيضاً ابن معين، وأبو زرعة، وأبو حاتم[2]، والنسائي[3]، والعجلي[4]، والدارقطني[5]، وغيرهم.

• التطبيق (٢٤٢)

▪ في ترجمة: عيسى بن موسى التيمي مولاهم البخاري الأزرق الملقب بغُنْجار لحمرة وجنتيه:

حيث قال فيه الإمام الخليلي: «صالح زاهد مشهور روى عن مالك أحاديث، وأكثر روايته عن أبي حمزة السُّكَري، وحَجْوَة بن مُدْرِك الغساني، وأشباههما، ويقع في كثير من أحاديثه الضعفاء ما يُحمل على شيوخه لا عليه، روى عنه أهل بخارى، وروى عنه محمد بن أمية الساوي أحاديث ذوات عدد فقصده أبو زرعة، وأبو حاتم لسماع ذلك، والبخاري قد احتج به في أحاديث، ولا يضعفه وإنما يقع الاضطراب من تلامذته وضعفاء شيوخه لا منه»[6].

وقال أبو عبد الله الحاكم: «ثقة، ولم يُؤخذ عليه إلا كثرة روايته عن الكذابين»[7].

[٨٧] القرينة الثالثة

اعتماده على محدث عن ضعيف سماه باسم ثقة

يُرد الجرح إذا تبين أن المجرح قد وهم بسبب قلب الرواة اسم

---

(١) سؤالات أبي داود ٢٣٣.
(٢) الجرح والتعديل ٣/ ٨٣.
(٣) تهذيب التهذيب ٢/ ١٣٢.
(٤) ترتيب ثقاته ٢٤٦.
(٥) سؤالات البرقاني ١٠٥.
(٦) الإرشاد ٣/ ٩٥٥.
(٧) سؤالات السجزي ٨٨.

الراوي الثقة إلى آخر ضعيف بحيث يروون عن الأول مناكير الثاني، **كما في التطبيق التالي:**

• التطبيق (٢٤٣)

■ **في ترجمة: عبد الرحمٰن بن يزيد بن جابر الأزدي أبي عتبة الشامي الثقة:**

حيث قال فيه أبو حفص عمرو بن علي الفلاس: «عبد الرحمٰن بن يزيد بن جابر، ضعيف الحديث، حدث عن مكحول أحاديث مناكير، وهو عندهم من أهل الصدق، روى عنه أهل الكوفة أحاديث مناكير»(١).

وفي كلام الفلاس تأمل؛ لأن صاحب المناكير آخر، هو: عبد الرحمٰن بن يزيد بن تميم السُّلمي الدمشقي، فقد غلط في اسمه أهل الكوفة كأبي أسامة حماد بن أسامة، فسمى الضعيف الواهي باسم الثقة، ومن هنا أُتي الفلاس.

ولذا فإن النقاد تعقبوا الفلاس، فقال الإمام البخاري: «عبد الرحمٰن بن يزيد السُّلمي يُعد في التابعين،عن مكحول مرسل، روى عنه الوليد بن مسلم مناكير، روى عنه أهل الكوفة أبو أسامة وحسين الجعفي، فقالوا عبد الرحمٰن بن يزيد بن جابر»(٢).

وقال في موضع آخر: «أهل الكوفة يروون عبد الرحمٰن بن يزيد بن جابر أحاديث مناكير وإنما أرادوا عندي عن عبد الرحمٰن بن يزيد بن تميم، وهو منكر الحديث، وهو بأحاديثه أشبه منه بأحاديث عبد الرحمٰن بن يزيد بن جابر»(٣).

وقال ابن أبي حاتم: «سألت أبي عن عبد الرحمٰن بن يزيد بن

(١) تاريخ بغداد ١٠/ ٢١٢.

(٢) الضعفاء الصغير ٢١٠.

(٣) علل الترمذي ١/ ٣٩٢.

تميم؟ فقال: عنده مناكير يقال هو الذي روى عنه أبو أسامة وحسين الجعفي وقالا هو: ابن يزيد بن جابر، وغلطا في نسبه، ويزيد بن تميم أصح، وهو ضعيف الحديث»[1].

وقال أبو حاتم: «سألت محمد بن عبد الرحمٰن بن أخي حسين الجعفي عن: عبد الرحمٰن ابن يزيد ـ يعني ابن تميم ـ؟ فقال: قدم الكوفة ثم قدم عبد الرحمٰن بن يزيد بن جابر بعد ذلك بدهر فالذي يُحدث عنه أبو أسامة ليس هو ابن جابر هو: عبد الرحمٰن بن يزيد بن تميم»[2].

وقال محمد بن عبد الله بن نُمير: «أبو أسامة يروي عن عبد الرحمٰن بن يزيد بن جابر، فنرى أنه ليس به»، قال يعقوب بن سفيان: «صدق، هو: عبد الرحمٰن بن يزيد بن تميم»[3].

وفي موضع آخر قال يعقوب: «قال ابن نُمير: وهو ـ يعني أبو أسامة ـ الذي يروي عن عبد الرحمٰن بن يزيد بن جابر ونرى أنه ليس بابن جابر المعروف، أما ترى روايته لا تشبه شيئاً من حديثه الصحاح الذي روى عنه أهل الشام، وأصحابه الثقات، قال يعقوب: صدق هو ابن تميم»[4].

وقال أبو عُبيد الآجُرِّي: (سُئل أبو داود عن: عبد الرحمٰن بن يزيد بن تميم؟ فقال: هو السُّلمي، متروك الحديث، حدث عنه أبو أسامة، وغلط في اسمه، فقال: «عبد الرحمٰن بن يزيد ابن جابر» قال: وكلما جاء عن أبي أسامة: «حدثنا عبد الرحمٰن بن يزيد»، فهو: ابن تميم)[5].

(١) الجرح والتعديل ٥/ ٣٠٠.
(٢) الجرح والتعديل ٥/ ٣٠٠.
(٣) المعرفة والتاريخ ٣/ ٣٦٠.
(٤) المعرفة والتاريخ ٣/ ١٠٥.
(٥) السؤالات ٣٢٧.

وقال موسى بن هارون: «روى أبو أسامة عن عبد الرحمٰن بن يزيد بن جابر، وكان ذاك وهماً منه رَحِمَهُ اللَّهُ، هو لم يلق عبد الرحمٰن بن يزيد بن جابر، وإنما لقي عبد الرحمٰن بن يزيد بن تميم فظن أنه ابن جابر، وابن جابر ثقة، وابن تميم ضعيف»[1].

وقال أبو بكر بن أبي داود: «ظن أبو أسامة أنه ابن جابر، وابن جابر ثقة مأمون يُجمع حديثه، وابن تميم ضعيف روى عن الزهري أحاديث مناكير، حدثنا ببعضها محمد بن يحيى النيسابوري في علل حديث الزهري، وقال: أُحرِّج على من حدث بها عني مفردة»[2].

وقال الخطيب البغدادي: «روى الكوفيون أحاديث عبد الرحمٰن بن يزيد بن تميم، عن عبد الرحمٰن بن يزيد بن جابر، ووهموا في ذلك، فالحمل عليهم في تلك الأحاديث، ولم يكن غير ابن تميم الذي إليه أشار عمرو بن علي، وأما ابن جابر، فليس في حديثه منكر، والله أعلم»[3].

[٨٨] القرينة الرابعة

ظن الناقد أنه سُئل عن الضعيف

• التطبيق (٢٤٤)

■ في ترجمة: **أحمد بن حاتم بن يزيد الطويل أبي جعفر البغدادي الحناط ـ نسبة إلى حنطة الطعام ـ:**

حيث قال فيه الإمام ابن معين: «لا أعرفه».

والذي يظهر أنه اشتبه عليه بآخر، فقد قال أحمد بن محمد بن

(١) تاريخ بغداد ١٠/٢١٢.

(٢) تهذيب الكمال ٤/٤٨٨.

(٣) تاريخ بغداد ١٠/٢١٢.

القاسم بن مُحْرِز: (سألت يحيى بن معين عن أحمد بن حاتم الطويل صاحب الطعام؟ فقال: لا أعرفه، فلا أدري أفهم عني أم لا، وذلك أن هشام بن المطلب حدثني قال: «سألت يحيى بن معين عن محمد بن حاتم السمين؟ فقال: ليس بشيء يكذب، ولكن أحمد بن حاتم الطويل ثقة»، فأحسب أن يحيى بن معين ظن أني إنما سألته عن محمد بن حاتم السمين، فلذلك قال لي: لا أعرفه)[1].

وفي رواية عبد الخالق بن منصور عن يحيى بن معين أنه قال: «أحمد بن حاتم الطويل: ليس به بأس»[2].

وقد وثقه النقاد كصالح جزرة، وعبد الله بن أحمد، والدارقطني، وغيرهم[3].

[٨٩] القرينة الخامسة

جمع المجرح بين مفترق

• التطبيق (٢٤٥)

■ في ترجمة: **أحمد بن صالح أبي جعفر المصري ابن الطبري:**

حيث تكلم فيه النسائي مستدلاً بكلام للإمام ابن معين، فقد قال الإمام النسائي: «سمعت معاوية بن صالح، يقول: سألت يحيى بن معين عن أحمد بن صالح؟ فقال: رأيته كذاباً يخطب في جامع مصر»[4].

وفي هذا النقل وهم حيث جُمع فيه بين مفترق؛ لأن الإمام ابن معين أراد أحمد بن صالح الشُّمْومي وسيأتي ما يُؤيده من كلام النقاد[5].

---

(١) ٢/ ٥٧١.

(٢) تعجيل المنفعة ١/ ٢٤.

(٣) تاريخ بغداد ٤/ ١١٣.

(٤) الكامل ١/ ٢٩٦.

(٥) تطبيق رقم: ٢٨١.

• التطبيق (٢٤٦)

■ **في ترجمة: أحمد بن بشير المخزومي مولى عمرو بن حريث أبي بكر الكوفي:**

حيث ضعفه عثمان بن سعيد الدارمي، فقال للإمام ابن معين: «عطاء بن المبارك تعرفه؟ فقال: من يروي عنه؟ قلت: ذاك الشيخ أحمد بن بشير، فقال: هه ـ كأنه يتعجب من ذكر أحمد بن بشير ـ فقال: لا أعرفه، قال عثمان: أحمد بن بشير كان من أهل الكوفة ثم قدم بغداد وهو متروك»[(١)].

والذي يظهر أن عثمان الدارمي غلط فجمع بين مفترق، فصاحب الترجمة كوفي من رجال البخاري، والآخر بغدادي هو المتروك، ولذا تعقبه الخطيب البغدادي فقال: «ليس أحمد بن بشير الذي روى عن عطاء بن المبارك مولى عمرو بن حريث الكوفي، ذاك بغدادي سنذكره بعد ـ إن شاء الله ـ وأما أحمد بن بشير الكوفي، فليست حاله الترك، وإنما له أحاديث تفرد برواياتها، وقد كان موصوفاً بالصدق»[(٢)].

وقال الحافظ ابن حجر: «أما كلام عثمان الدارمي فقد رده الخطيب بأنه اشتبه عليه براو آخر اتفق اسمه واسم أبيه، وهو كما قال الخطيب رحمه الله تعالى»[(٣)]، وقال في موضع آخر: «خلطه عثمان الدارمي بالذي قبله، وفرق بينهما الخطيب فأصاب»[(٤)].

وقال الدُّوري: «سمعت يحيى يقول أحمد بن بشير هو مولى عمرو بن حريث، وليس بحديثه بأس»[(٥)].

---

(١) التاريخ ٦٦٤.
(٢) تاريخ بغداد ٤/٤٦.
(٣) هدي الساري ٣٨٦.
(٤) التقريب ١٤.
(٥) التاريخ ٢٣٩٦.

• التطبيق (٢٤٧)

■ **في ترجمة: إبراهيم بن عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان العَبْسي أبي شيبة بن أبي بكر ابن أبي شيبة الكوفي الثقة:**

فقد قال أحمد بن محمد بن سعيد: «حدثنا إبراهيم بن عبد الله بن أبي شيبة، حدثنا خالد بن مَخْلد....»، وقال أبو الحسن ابن القطان: «اعلم أن أبا شيبة أولى بالحمل عليه في هذا الحديث، فإنه ضعيف»[1].

وفي كلامه نظر؛ لأن الضعيف آخر، قال الحافظ ابن حجر: «أغرب ابن القطان فزعم أنه ضعيف، وكأنه اشتبه عليه بجده، ووهم في ذلك، وكأنه ظنه جده: إبراهيم بن عثمان، فهو المعروف بأبي شيبة أكثر مما يعرف بها هذا، وهو المُضَعّف»[2].

• التطبيق (٢٤٨)

■ **في ترجمة: سَلْم بن عبد الرحمٰن النخعي الكوفي أخو حصين بن عبد الرحمٰن الكوفي:**

حيث ذكر ابن المديني أنه هو: أبو عبد الرحيم الذي تكلم فيه إبراهيم النخعي، فقد قال ابن أبي حاتم: «نا أحمد بن سنان، نا عبد الرحمٰن يعني ابن مهدي، عن حماد بن زيد، عن ابن عون، قال: قال لنا إبراهيم: إياكم وأبا عبد الرحيم والمغيرة بن سعيد فإنهما كذابان»[3].

وقال الإمام أبو حاتم: «قال مُسَدَّد: زعم علي يعني ابن المديني أن أبا عبد الرحيم: سَلْم بن عبد الرحمٰن النخعي»[4].

---

(١) بيان الوهم ٩٣٢.

(٢) تهذيب التهذيب ١/١١٨.

(٣) الجرح والتعديل ٤/٢٦٣.

(٤) الجرح والتعديل ٤/٢٦٣.

وصنيع علي بن المديني محل تأمل؛ لأن الذي تكلم فيه إبراهيم، هو: أبو عبد الرحيم شَقيق الضَبِّي، وبذلك جزم الدولابي، فقال: «أبو عبد الرحيم شَقيق الضَبِّي، وقال حماد بن زيد: عن ابن عون، قال: قال لنا إبراهيم: إياكم والمغيرة بن سعيد، وأبا عبد الرحيم فإنهما كذابان. يعني: شَقيقاً الضَبِّي»[1].

ولذا فإن الحافظ ابن حجر قد تعقب ابن المديني، فقال: «ما زلت استبعد قول علي هذا؛ لأن سَلْماً يصغر عن أن يقول فيه إبراهيم هذا القول ويقرنه بالمغيرة بن سعد إلى أن وجدت أبا بشر الدولابي جزم في الكنى بأن مراد إبراهيم النخعي بأبي عبد الرحيم شَقيق الضَبِّي، وهو من كبار الخوارج وكان يقص على الناس، وقد ذمه أيضاً أبو عبد الرحمٰن السلمي، وغيره من الكبار»[2].

وقال في اللسان: (أبو عبد الرحيم: كوفي زنديق، ذكره الحاكم في كتاب الإكليل في زمن التابعين انتهى، وهو المعني بقول إبراهيم النخعي: «إياكم وأبا عبد الرحيم، والمغيرة بن سعيد فإنهما كذابان»، وأما من زعم أنه أراد بذلك سَلْم بن عبد الرحمٰن، فما صنع شيئاً، وإن كان ابن أبي حاتم نقله عن ابن المديني، فقد بيّن الدولابي في الكنى أن اسمه شَقيق الضَبِّي)[3].

• التطبيق (٢٤٩)

■ **في ترجمة: محمد بن جرير بن يزيد الطبري الإمام الجليل المفسر أبي جعفر صاحب التصانيف:**

حيث قال فيه أحمد بن علي السُّليماني: «كان يضع للروافض».

---

(١) الكنى والأسماء ٢/ ٧٠.

(٢) تهذيب التهذيب ٤/ ١١٥.

(٣) ٧/ ٧٧.

وصنيع السُّليماني محل تأمل، والذي يظهر أنه وهم حيث اشتبه عليه بمحمد بن جرير بن رستم أبي جعفر الطبري، وضاع رافضي[1].

ولذا قال الإمام الذهبي: «أقذع أحمد بن علي السُّليماني الحافظ، فقال: كان يضع للروافض كذا قال السُّليماني، وهذا رجم بالظن الكاذب، بل ابن جرير من كبار أئمة الإسلام المعتمدين، وما ندعي عصمته من الخطأ، ولا يحل لنا أن نُؤذيه بالباطل والهوى، فإن كلام العلماء بعضهم في بعض ينبغي أن يُتأنى فيه، ولا سيما في مثل إمام كبير، فلعل السُّليماني أراد الآتي»[2].

قال ابن حجر: «لو حلفت إن السُّليماني ما أراد إلا الآتي لبررت، والسُّليماني حافظ متقن، كان يدري ما يخرج من رأسه، فلا أعتقد أنه يطعن في مثل هذا الإمام بهذا الباطل، والله أعلم، وإنما ضره الاشتراك في اسمه واسم أبيه»[3].

[٩٠] القرينة السادسة

إدخال المجرح ترجمة في أُخرى

• التطبيق (٢٥٠)

■ **في ترجمة: عكرمة بن خالد بن سعيد بن العاصي المخزومي المكي الثقة:**

حيث ضعفه الساجي وتبعه ابن حزم[4]، وأبو محمد عبد الحق الإشبيلي[5].

---

(١) انظر: الميزان ٣/ ٤٩٩.

(٢) الميزان ٣/ ٤٩٩.

(٣) لسان الميزان ٥/ ١٠٠.

(٤) المحلى ٥/ ٢٧٧.

(٥) الأحكام الوسطى ٤/ ٣٤٥.

وصنيعهم محل تأمل، والذي يظهر أن الساجي أدخل ترجمة في ترجمة؛ لذا تعقبه أبو الحسن ابن القطان، فقال: «قد غلط في تضعيفه ابن حزم، وكان له عذر، وتبعه أبو محمد بغير عذر، وعذر ابن حزم فيه، هو أن له اعتناء بكتاب أبي يحيى الساجي، فاختصره، ورتبه على الحروف، وشاع اختصاره المذكور لنيله، وكان في كتاب الساجي تخليط لم يأبه له ابن حزم حين الاختصار، فجر لغيره الخطأ، وذلك أن هناك رجلين مخزوميين، كل واحد منهما يقال له: عكرمة بن خالد، أحدهما: عكرمة بن خالد بن سعيد بن العاصي، وهو تابعي ثقة، ولم يُسمع فيه تضعيف قط، وأخرج له البخاري ومسلم رحمهما الله، وما عاب ذلك أحد على واحد منهما لثقته وأمانته، وهناك مخزومي آخر، يُقال له: عكرمة بن خالد بن سلمة وهو منكر الحديث، وكان حرياً بأن يذكره الساجي في كتابه في الضعفاء، إلا أنه لما أراد ذلك غلط بأن ترجم في المكيين باسم الأول، ثم خرج إلى ذكر الثاني»[1].

وقال الإمام الذهبي: «أخطأ ابن حزم في تضعيفه، وذلك لأن أبا محمد فيما حكاه ابن القطان كان وقع إليه كتاب الساجي في الرجال فاختصره، ورتبه على الحروف فزلق في هذا الرجل بالذي قبله ولم يتفطن لذلك، وهذا الرجل وثقه ابن معين وأبو زرعة والنسائي»[2].

وقال الحافظ ابن حجر: «غلط ابن حزم فرد حديثاً من رواية عكرمة بن خالد الذي قبله ظاناً أنه هذا الضعيف، وقد بين ذلك ابن القطان»[3].

ومنشأ الخطأ من الساجي كما قال ابن القطان، وليس من اختصار

---

(١) بيان الوهم ٢٥٧١.

(٢) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٥/ ١١٣.

(٣) تهذيب التهذيب ٧/ ٢٣١.

ابن حزم؛ لأن كتاب الساجي مصنف في الضعفاء، فلا يتصور ذكر الثقات فيه، كما ظنه الذهبي.

[٩١] القرينة السابعة

بناء التجريح على نسبة ثقة لجده وافقت نسبة ضعيف

• التطبيق (٢٥١)

■ **في ترجمة: صالح بن صالح بن مسلم بن حَيّ أبي حيان الثوري الهمداني الكوفي الثقة:**

وقد يُنسب إلى جده حَيّ، وحَيّ لقب: حيان، فيقال: صالح بن حيان، وقد جاء كذلك عند الإمام البخاري في الصحيح، فقال: «أخبرنا محمد هو ابن سلام، حدثنا المحاربي، قال: حدثنا صالح بن حيان، قال قال عامر الشعبي...» الحديث[1].

وقد نسب الإمام الدارقطني الذي في إسناد الإمام البخاري: صالح بن حيان القرشي الكوفي الذي ضعفه الأئمة.

وفي صنيعه تأمل؛ لأن الذي في إسناد الإمام البخاري، ويروي عن الشعبي، هو صاحب الترجمة قد نُسب إلى جده؛ لذا وهم الدارقطني، قال الحافظ ابن حجر: (هذان رجلان يشتبهان كثيراً حتى يظن أنهما رجل واحد؛ لأنهما متعاصران من بلدة واحدة، وإذ نُسب بن حي إلى جده باسمه صار: صالح بن حيان فأشكل بصالح بن حيان القرشي، وقد وقع في صحيح البخاري.... فظن غير واحد من الكبار منهم الدارقطني أنه القرشي.

وليس به بل هو صاحب الترجمة؛ لأنه معروف بالرواية عن الشعبي

(١) (٣ كتاب العلم ٣١، باب تعليم الرجل أمته وأهله، ٩٧).

دون القرشي، وأيضاً فالحديث المذكور قد أخرجه البخاري في أربعة مواضع أخرى من رواية صالح بن حَيّ عن الشعبي به وقد احتج الجماعة بابن حَيّ ولم أر لأحد قط فيه كلاماً.

بل قال أحمد بن حنبل أنه: «ثقة ثقة»، وهذا من أرفع صيغ التعديل)[1].

وقال في موضع آخر: «عاب غير واحد على البخاري إخراج حديثه فما أصابوا وإنما هو صالح بن صالح بن حيان، نسب إلى جد أبيه فإنه: صالح بن صالح بن مسلم بن حيان، وهو معروف بالرواية عن الشعبي دون هذا»[2].

• التطبيق (٢٥٢)

■ **في ترجمة: محمد بن عمرو بن عطاء القرشي العامري:**

حيث نُسب إلى جده في حديث، فحكم عليه الإمام علي بن عمر الدارقطني بالجهالة، فقال: (حدثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز، ثنا محمد بن هارون أبو نشيط، ثنا عمرو بن الربيع بن طارق، ثنا يحيى بن أيوب، عن عبيد الله بن أبي جعفر، أن محمد بن عطاء أخبره، عن عبد الله بن شداد بن الهاد، أنه قال دخلنا على عائشة زوج النبي ﷺ فقالت: «دخل عليّ رسول الله ﷺ فرأى في يدي فَتَخَات من وَرِق، فقال: ما هذه يا عائشة؟ فقلت: صنعتهن أتزين لك فيهن يا رسول الله، فقال: أتؤدين زكاتهن؟ فقلت: لا أو ما شاء الله من ذلك، قال: هن حسبك من النار»، محمد بن عطاء هذا مجهول)[3].

وقد بيّن نسبه الإمام أبو حاتم محمد بن إدريس الرازي عند روايته

---

(١) هدي الساري ٤١٠.

(٢) تهذيب التهذيب ٤/ ٣٣٨.

(٣) سنن الدارقطني ٢/ ١٠٥.

لهذا الحديث، حيث قال الإمام أبو داود: (حدثنا محمد بن إدريس الرازي، ثنا عمرو بن الربيع بن طارق، ثنا يحيى بن أيوب عن عبيد الله بن أبي جعفر، أن محمد بن عمرو بن عطاء أخبره، عن عبد الله بن شداد بن الهاد أنه قال: دخلنا على عائشة زوج النبي ﷺ فقالت: «دخل عليّ رسول الله ﷺ فرأى في يدي فَتَخَات من وَرِق، فقال: ما هذا يا عائشة؟ فقلت: صنعتهن أتزين لك يا رسول الله، قال: أتؤدين زكاتهن؟ قلت: لا أو ما شاء الله، قال: هو حسبك من النار)[1].

وقد أخرجه البيهقي من طريق الدارقطني، ومن طريق أبي حاتم الرازي بسياقهما السابق، وأورد حكم الدارقطني، وتعقبه قائلاً: «هو محمد بن عمرو بن عطاء وهو معروف»[2].

وكذا تعقبه أبو الحسن ابن القطان، فقال: «الدارقطني جهل من إسناده رجلاً اتفق أن نُسب إلى جده، فخفي عليه أمره فضعف الحديث من أجله ولم يصنع شيئاً، قال الدارقطني: محمد بن عطاء هذا: مجهول، ومحمد بن عطاء، هو: محمد بن عمرو بن عطاء أحد الأثبات»[3].

وتعقبه الإمام الذهبي فقال: «محمد بن عطاء، إنما هو محمد بن عمرو بن عطاء أحد الأثبات، روى عنه عبيد الله بن أبي جعفر فجاء في حديث عائشة في زكاة الحلي في رواية الدارقطني منسوباً إلى جده فما عرفه، فقال فيه: مجهول»[4].

وقال في موضع آخر: «خفى على الدارقطني مع حفظه أمر محمد، فإنه سمع الحديث من البغوي عن أبي نشيط، حدثنا عمرو بن الربيع،

---

(١) ٢/٩٥/١٥٦٥.
(٢) السنن الكبرى ٤/١٣٩.
(٣) بيان الوهم ٥/٣٦٧/٢٥٤٠.
(٤) ميزان الإعتدال في نقد الرجال ٦/٢٥٩.

فجاء في إسناده: أن محمد بن عطاء أخبره، هكذا منسوباً إلى جده، فقال الدارقطني: محمد بن عطاء مجهول، وإنما ذا: محمد بن عمرو بن عطاء أحد الأثبات»[1].

[٩٢] القرينة الثامنة

بناء التجريح على تصحيف في الإسناد

• التطبيق (٢٥٣)

■ **في ترجمة: عبد الله بن العلاء بن زَبْر الدمشقي أبي زَبْر الثقة:**

حيث قال فيه ابن حزم: «هو: مجهول لا يُدرى من هو»[2].

وصنيعه محل تأمل؛ وسببه تصحّف: «زَبْر»، إلى: «زيد»، لهذا لم يعرفه، قال الحافظ ابن حجر: «عبد الله بن العلاء بن زيد الدمشقي أبو زيد، مجهول قاله ابن حزم، قلت: وهو معروف بالثقة من رجال التهذيب وإنما تصحف اسم جده، وهو: زَبْر»[3].

• التطبيق (٢٥٤)

■ **في ترجمة: شُمَيخ، وترجمة: عاصم:**

حيث جاء في نسخة الحسيني للمسند أن الإمام أحمد قال: (ثنا وكيع، عن عكرمة بن عمار، عن عاصم عن شُمَيخ، عن أبي سعيد، قال: «كان رسول الله ﷺ إذا اجتهد في اليمين، قال: لا والذي نفس أبي القاسم بيده»)، ولذا قال الحسيني: «شُمَيخ عن أبي سعيد وعنه عاصم، لا يُدرى من هو ولا ابن من هو، ولا الآخذ منه)[4].

---

(١) ميزان الإعتدال في نقد الرجال ٧/ ١٦٢/ ٧٩٤٩.

(٢) المحلى ٩/ ٤٩٩.

(٣) لسان الميزان ٣/ ٣١٨.

(٤) الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد سوى من ذكر في تهذيب الكمال ١/ ٣٩٧، التذكرة بمعرفة رجال الكتب العشرة ٢/ ٧١٥.

ووهم الحسيني في الترجمتين، بسبب تصحيف في قوله: «عاصم عن شُمَيخ»، والصحيح: «عاصم بن شُمَيخ»، وهو في المطبوع على الصواب[1].

وقد أخرجه الإمام أبو داود عن الإمام أحمد على الصواب، فقال: (حدثنا أحمد بن حنبل، ثنا وكيع، ثنا عكرمة بن عمار، عن عاصم بن شُمَيخ، عن أبي سعيد الخدري، قال: كان رسول الله ﷺ إذا اجتهد في اليمين قال: «والذي نفس أبي القاسم بيده»)[2].

فشُمَيخ لا رواية له، وعاصم بن شُمَيخ، قد قال فيه العجلي: «عاصم بن شُمَيخ الغيلانى التميمي يمامي تابعي ثقة»[3].

ولذا فإن الحافظ ابن حجر تعقب الحسيني، فقال: (هذا خطأ نشأ عن تصحيف، ومشى عليه من تبع الحسيني، وذلك أن الحديث الذي أخرجه أحمد قد أخرجه أبو داود من الوجه الذي أخرجه أحمد كلاهما من طريق عكرمة بن عمار عن عاصم بن شُمَيخ عن أبي سعيد، فالرواية لعاصم بن شُمَيخ لا لوالده، وإنما تصحفت: « بن» فصارت: «عن»، فنشأ من ذلك راويان عاصم وشُمَيخ، أما عاصم فلكونه لم ينسب فصار لا يدري من هو، وأما شُمَيخ فلا رواية له أصلاً)[4].

• التطبيق (٢٥٥)

▪ في ترجمة: جُمَيع جد الوليد بن عبد الله بن جُمَيع الزهري الكوفي:

حيث قال فيه الإمام الذهبي في الميزان: (د: جُمَيع جد الوليد بن

---

(١) مسند الإمام أحمد بن حنبل ٣/٤٨/١١٤٦٢.

(٢) (١٦ كتاب الأيمان والنذور، ١٢ باب ما جاء في يمين النبي ﷺ ما كانت، ٣٢٦٤).

(٣) ترتيب معرفة الثقات ٢/٨.

(٤) تعجيل المنفعة ١/١٧٨.

عبد الله بن جُمَيع: لا يُدرى من هو، روى عن أم ورقة: «إمامتها»[1].

وقال في المغني: «جُمَيع جد الوليد بن عبد الله بن جُمَيع لا يعرف»[2].

ومنشأ هذا الكلام من صاحب الكمال، وتبعه الإمام المِزّي، فقال: (جُمَيع جد الوليد ابن عبد الله بن جُمَيع الزهري الكوفي، روى حديثه الوليد بن عبد الله بن جُمَيع (د)، عن جده عن أم ورقة: «في إمامتها النساء»، وقيل: عن الوليد (د)، عن جدته، عن أم ورقة، وقيل: عن الوليد، عن جدته ليلى بنت مالك، عن أمها أم ورقة، روى له أبو داود)[3].

وصنيعهم محل تأمل؛ لأن جُمَيعاً ليست له رواية في إسناد أبي داود، وإنما جُعلت له رواية بسبب تصحيف في إسناد أبي داود الذي وقف عليه صاحب الكمال، وتبعه المِزّي، فقال: «عن جده»، والصواب: «عن جدته» كما في سنن أبي داود، وغيرها.

والحديث المشار إليه، هو ما أخرجه أبو داود، فقال: (حدثنا عثمان بن أبي شيبة، ثنا وكيع بن الجراح، ثنا الوليد بن عبد الله بن جُمَيع، قال: حدثتني جدتي وعبد الرحمٰن بن خلاد الأنصاري، عن أم ورقة بنت نوفل أن النبي ﷺ: «لما غزا بدراً، قالت: قلت له: يا رسول الله ائذن لي في الغزو معك أمرض مرضاكم لعل الله أن يرزقني شهادة، قال: قرئ في بيتك فإن الله تعالى يرزقك الشهادة، قال: فكانت تسمى الشهيدة، قال: وكانت قد قرأت القرآن فاستأذنت النبي ﷺ أن تتخذ في دارها مؤذناً، فأذن لها، قال: وكانت دبرت غلاماً لها وجارية،

---

(١) ٢/ ١٥٣.
(٢) ١/ ١٣٦.
(٣) تهذيب الكمال ٥/ ١٢٦.

فقاما إليها بالليل فغمّاها بقطيفة لها حتى ماتت وذهبا، فأصبح عمر فقام في الناس، فقال: من كان عنده من هذين علم أو من رآهما فليجىء بهما، فأمر بهما فصلبا فكانا أول مصلوب بالمدينة»، حدثنا الحسن بن حماد الحضرمي، حدثنا محمد بن فضيل، عن الوليد بن جُمَيع، عن عبد الرحمٰن بن خلاد، عن أم ورقة بنت عبد الله بن الحرث بهذا الحديث، والأول أتم قال: «وكان رسول الله ﷺ يزورها في بيتها، وجعل لها مؤذناً يُؤذن لها، وأمرها أن تُؤم أهل دارها، قال عبد الرحمٰن: فأنا رأيت مؤذنها شيخاً كبيراً)[1].

وقد أورد الإمام المِزّي هذا الإسناد على الصواب في تحفة الأشراف، وقال: «أم ورقة الأنصارية، وهي بنت عبد الله بن الحارث بن عُويمر بن نوفل»[2].

وقد جاء الإسناد على الصواب في المصادر الأخرى، فأخرجه ابن أبي شيبة[3]، وابن الجارود في المنتقى[4]، والطبراني[5] من طريق وكيع بن الجراح.

وأحمد[6] من طريق أبي نُعيم الفضل بن دُكين، كلاهما ـ هو، ووكيع ـ عن الوليد به.

وأخرجه أحمد[7] والسياق له، والطبراني[8] من طريق أبي نُعيم الفضل بن دُكين قال: «ثنا الوليد، قال حدثتني جدتي، عن أم ورقة بنت

---

(١) (٢ كتاب الصلاة، ٦٢ باب إمامة النساء، ٥٩١، ٥٩٢).
(٢) ١٢/٢١٦/١٨٣٦٤.
(٣) ٦/٥٣٨.
(٤) ٣٣٣.
(٥) ٢٥/١٣٤.
(٦) ٢٧٣٢٣.
(٧) ٢٧٣٢٤.
(٨) ٢٥/١٣٤.

عبد الله بن الحرث الأنصاري وكانت قد جمعت القرآن. . . .» الحديث، وعند الطبراني: «ثنا الوليد بن عبد الله بن جُمَيع الزهري».

وأخرجه الدارقطني من طريق محمد بن يعلى[1].

وابن خزيمة[2]، والحاكم[3]، والبيهقي[4] من طريق عبد الله بن داود، كلاهما ـ عبد الله ومحمد ـ قالا: «ثنا الوليد بن جُمَيع، عن ليلى بنت مالك وعبد الرحمٰن بن خالد الأنصاري عن أم ورقة الأنصارية. . . .» الحديث، وعند ابن خزيمة: «عن الوليد بن جُمَيع، عن ليلى بنت مالك، عن أبيها، وعن عبد الرحمٰن بن خلاد، عن أم ورقة. . . . .»، وعند الدارقطني: «عن الوليد بن جُمَيع، عن جدته ليلى بنت مالك وعن عبد الرحمٰن بن خلاد، كلاهما عن أم ورقة».

وأخرجه الدارقطني[5] من طريق أبي أحمد الزُبيري، قال: «نا الوليد بن جُمَيع، عن أمه عن أم ورقة. . .» الحديث.

وقال الحاكم: «قد احتج مسلم بالوليد بن جميع، وهذه سُنَّة غريبة، لا أعرف في الباب حديثاً مسنداً غير هذا، وقد روينا عن أم المؤمنين عائشة ﵂ أنها كانت تؤذن وتقيم وتؤم النساء»[6].

وقال الحافظ ابن حجر: (جُمَيع جد الوليد بن عبد الله كذا ذكروه، وهو خطأ، والذي عند أبي داود: «عن الوليد عن جدته»، د)[7].

وقال في موضع آخر: (هذه الترجمة من الأوهام التي لم ينبه عليها

---

(١) ١/ ٢٧٩.
(٢) ٣/ ١٨٩.
(٣) ١/ ٣٢٠.
(٤) ١/ ٤٠٦.
(٥) ١/ ٢٧٩.
(٦) ١/ ٣٢٠.
(٧) تقريب التهذيب ٩٦٩.

المِزّي، بل تبع فيها صاحب الكمال، وليست لجُميع هذا رواية في سنن أبي داود، وإنما فيه: «عن الوليد بن عبد الله ابن جُمَيع حدثتني جدتي عن أم ورقة»، وهكذا في أكثر الطرق المروية في كثير من المسانيد والأبواب، ووقع في بعض طرق الطبراني في المعجم الكبير حدثني جدي، والظاهر أنه تصحيف للمخالفة، وقد مشى الذهبي على هذا الوهم، فقرأت بخطه في كتاب الميزان: «جُمَيع لا يدري من هو» انتهى، وقد حسّن الدارقطني حديث أم ورقة في كتاب السنن، وأشار أبو حاتم في العلل إلى جودته، وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه)[1].

والذي في الطبراني على الصواب كما تقدم، فلعل ابن حجر وقف على نسخة أخرى.

[٩٣] القرينة التاسعة

رجوع الناقد عن الجرح

• التطبيق (٢٥٦)

■ **في ترجمة: عبد الواحد بن زياد العبْدي مولاهم أبي بشر البصري الثقة:**

حيث كذبه يزيد ابن زُريع، ثم تذكّره فرجع فعدله، فقد قال الإمام أحمد: «سمعت عفان قال: كانوا يذكرون ليزيد بن زُريع عبد الواحد بن زياد؟ فيقول: من هذا الكذاب الذي يحدث عن يونس لا أعرفه؟! قال: فلقيه يوماً في بعض الطريق، فقيل له: هذا عبد الواحد بن زياد، فقال: هذا كان جليسنا عند يونس! فقالوا: هذا عبد الواحد بن زياد»[2].

---

(١) تهذيب التهذيب ٢/٩٦.

(٢) العلل ومعرفة الرجال ٦٧٥.

• التطبيق (٢٥٧)

■ في ترجمة: خلف بن أيوب العامري أبي سعيد:

حيث تكلم فيه الإمام أحمد ثم تذكر حاله فرجع فروى عنه، فقد قال عبد الله: «حدثني أبي، قال: حدثنا خلف بن أيوب العامري، عن معمر، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة بهذا الحديث نحوه، يعني خلف بن أيوب العامري، وقد كنت سألت أبي عن هذا الشيخ خلف بن أيوب؟ فلم يثبته، وعرضت عليه حديثاً لأبي معمر وأبي كُريب من حديث خلف، فلم يثبته، فلما حدثني بحديث عبد الأعلى عن معمر، قال لي في أثره: حدثنا خلف عن معمر، فقلت له: قد كنت سألتك عن خلف هذا فلم تثبته؟! فقال: إنما أحفظه عنه حفظاً، وإنما ذكرته عند حديث عبد الأعلى، أو كما قال أبي»[1]، وقال أبو حاتم: «يُروى عنه»[2]، وقال الإمام الذهبي: «رأس في الإرجاء، ثقة»[3].

• التطبيق (٢٥٨)

■ في ترجمة: ثَوَاب بن عتبة المَهْري:

حيث قال: تكلم فيه الإمام ابن معين، ثم رجع فعدله، فقد قال أبو الفضل عباس الدُّوري: «سمعت يحيى يقول: «ثواب بن عتبة شيخ صدق، حدث عنه أبو عبيدة الحداد، وغيره»، قال أبو الفضل: فإن كنت كتبت عن أبي زكريا فيه شيئاً أنه ضعيف فقد رجع أبو زكريا، وهذا هو القول الأخير من قوله»[4].

---

(١) العلل ومعرفة الرجال ٤٨٦٧.

(٢) الجرح والتعديل ٣/ ٣٧٠.

(٣) الكاشف ١/ ٣٧٣.

(٤) التاريخ ٤٣٣٣.

وقال الدُّوري في موضع آخر[1]، وإسحاق بن منصور[2] عن ابن معين فيه: «ثقة».

وقال ابن عدي: «لا يلحقه ضعف»[3].

• التطبيق (٢٥٩)

■ **في ترجمة: روح بن عبادة القيسي أبي محمد البصري الإمام الثقة:**

حيث تكلم فيه يحيى القطان ثم تذكر حاله وعدله.

فقد قال علي بن المديني: «كانوا يقولون: إن يحيى بن سعيد كان يتكلم في روح بن عبادة، قال علي: فإني لعند يحيى بن سعيد يوماً إذ جاء روح بن عبادة، فسأله عن شيء من حديث أشعث، فلما قام، قلت ليحيى بن سعيد: أما تعرف هذا؟ قال: لا، يعني أنه لم يعرفه يحيى باسمه، قلت: هذا روح بن عبادة، قال: هذا روح! ما زلت أعرفه يطلب الحديث ويكتبه»[4].

[٩٤] القرينة العاشرة

مناقضة أول كلام الناقد آخره

• التطبيق (٢٦٠)

■ **في ترجمة: عمر بن نافع مولى ابن عمر:**

حيث قال فيه ابن سعد: «كان ثبتاً، وكان قليل الحديث ولا يحتجون به»[5].

---

(١) (٣٥٦٥).

(٢) الجرح والتعديل ٢/ ٤٧١.

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال ٢/ ١٠١.

(٤) تاريخ بغداد ٨/ ٤٠٤.

(٥) الطبقات الكبرى (القسم المتمم) ١/ ٤٠٨.

وفي كلامه تأمل يُناقض أوله آخره، قال الحافظ ابن حجر: «كذا قال، وهو كلام متهافت كيف لا يحتجون به وهو ثبت؟!»[1].

[٩٥] القرينة الحادية عشر

تفسير الجرح بالمحفوظ إسناده

• التطبيق (٢٦١)

■ **في ترجمة: محمد بن يوسف أبي عبد الله الفِرْيابي الثقة:**

حيث قال الإمام ابن معين: (حدث الفِريابي، عن ابن عيينة، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد: «الشعر في الأنف أمان من الجذام»، وهذا حديث باطل ليس له أصل)[2].

وفيه تأمل؛ لأن الباطل رفعه، وهو محفوظ من كلام مجاهد، قال الحافظ ابن عدي: (أما الذي رواه عن ابن عيينة الذي رماه ابن معين به: «نبات الشعر في الأنف»، فإنما هو حديث من قول مجاهد»[3]، وقال الإمام الذهبي: «إنما الباطل أن يجعله من قول النبي ﷺ، أما أن يكون مجاهد قاله فهذا صحيح عنه، رواه عباس الخلال وغيره عن محمد، وهو ثقة فاضل عابد من جملة أصحاب الثوري، حديثه في كتب الإسلام، وقد ارتحل إليه أحمد بالقصد فبلغه موته فعدل إلى حمص)[4].

• التطبيق (٢٦٢)

■ **في ترجمة: روح بن عبادة القيسي أبي محمد البصري الإمام الثقة:**

حيث طعن فيه عدد من النقاد المعاصرين له وفسروه بمناكير تفرد

---

(١) هدي الساري ٤٣١.
(٢) الدوري ٥٥١.
(٣) الكامل ٦/٢٣١.
(٤) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٦/٣٧٥.

بها، ثم تبين لهم أنها محفوظه، فقد قال أحمد بن الفرات: «طعن على روح اثنا عشر رجلاً فلم ينفذ قولهم فيه»[1].

وقال علي بن المديني: «لقد كان عبد الرحمٰن بن مهدي يطعن على روح بن عبادة وينكر عليه أحاديث ابن أبي ذئب، عن الزهري مسائل كانت عنده، قال علي: فلما قدمت على مَعْن ابن عيسى بالمدينة سألته أن يخرجها لي يعني أحاديث ابن أبي ذئب عن الزهري هذه المسائل، قال فقال لي مَعْن: وما تصنع بها؟ هي عند بصري لكم يقال له روح، كان عندنا ها هنا حين قرأ علينا ابن أبي ذئب هذا الكتاب، قال علي: فاتيت عبد الرحمٰن بن مهدي فأخبرته فأحسبه قال: استحله لي»[2].

[٩٦] القرينة الثانية عشر

بناء الجرح على جمع مفترق
لناقد معتمد بضعيف لا يعتمد

• التطبيق (٢٦٣)

■ في ترجمة: **حماد بن أسامة بن زيد القرشي مولاهم أبي أسامة الكوفي**:
حيث قال الإمام الذهبي: «ذكر الأزدي عن سفيان الثوري بلا إسناد، قال: إني لأعجب كيف جاز حديث أبي أسامة؟ كان أمره بيّناً كان من أسرق الناس لحديث جيد»[3].

وقد وهم الذهبي بقوله: «عن سفيان الثوري»، فالصواب أنه عن سفيان بن وكيع، وهو: ضعيف، لا يُعتد به، وسيأتي توضيح ذلك في وهم الناقل[4].

---

(١) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٣/ ٨٨.
(٢) تاريخ بغداد ٨/ ٤٠٤.
(٣) ميزان الاعتدال ٢/ ٣٥٧.
(٤) تطبيق رقم: ٢٨٦.

المبحث الثاني عشر

القرائن المتعلقة بضعف ما نُسب إليه

القرينة الأولى: كذب ناقله أو ضعفه.

القرينة الثانية: بدعة ناقله بحيث يحكي في الرواة ما لا يثبت عن النقاد.

القرينة الثالثة: انقطاع إسناد الجرح.

القرينة الرابعة: انتفاء ثبوت أصل كلام الناقد.

القرينة الخامسة: شذوذه ومخالفته للمحفوظ عن الراوي.

القرينة السادسة: علة متنه ونكارته.

المبحث الثاني عشر

القرائن المتعلقة بضعف ما نُسب إليه

يترجح التعديل إذا تبين عدم صحة الجرح المنسوب إلى الناقد، لضعف إسناده، أو علة متنه بنكارة فيه أو مخالفته للمحفوظ عن الناقد، وبهذا يندفع القول المخالف.

وإذا كان مثل ذلك قد يحصل في حياة النقاد فإن مظنة حصوله تزداد كلما نزل الإسناد.

قال الحافظ قتيبة بن سعيد أبو رجاء: «سألت عبد الرحمٰن بن مهدي، فقلت: إن عمر بن هارون قد أكثرنا عنه، وبلغنا أنك تذكره؟

فقال: أعوذ بالله ما قلت فيه إلا خيراً».

وقال قتيبة أيضاً: «قلت لعبد الرحمٰن بلغنا أنك قلت: إنه روي عن فلان ولم يسمع منه؟ فقال: يا سبحان الله ما قلت أنا ذا قط؟! ولو روي ما كان عندنا بمتهم»[1].

[٩٧] القرينة الأولى

كذب ناقله أو ضعفه

• التطبيق (٢٦٤)

■ في ترجمة: **الحسن بن أبي الحسن يسار البصري الإمام:**
حيث يُذكر أنه تكلم في القدر.

(١) تاريخ بغداد ١١/١٨٩.

ولم يثبت عنه، بل كذبوا عليه، فقد قال الإمام أحمد: «حدثنا أبو معاوية: قال حدثنا هشام وسألته عن الذي ذكر من أمر الحسن في القدر؟ فقال: كذبوا إنما تغفلوا الشيخ بكلمة فقالوا عليها»[1].

وكذا قال الإمام الحافظ عبد الله بن عون البصري أبو عون.

فقد قال عبد الله بن أحمد: «حدثني عبيد الله بن عمر القواريري، قال حدثنا حماد بن زيد، عن ابن عون قال: قال لي رجاء بن حَيْوة: ما هذا الذي بلغنا عن الحسن في القدر؟ قال قلت: إنهم يكذبون على الحسن كثيراً إنهم يكذبون على الحسن كثيراً، قال حماد: رحم الله أبا عون لقد تخلص»[2].

• التطبيق (٢٦٥)

■ **في ترجمة: روح بن عبادة القيسي أبي محمد البصري الإمام الثقة:**

حيث يُذكر عن يحيى القطان أنه تكلم فيه.

ولم يثبت، فقد قال يعقوب بن شيبة: «قلت لابن معين: زعموا أن يحيى القطان كان يتكلم فيه؟ فقال: باطل، ما تكلم فيه»[3].

• التطبيق (٢٦٦)

■ **في ترجمة: حماد بن سلمة البصري:**

حيث قال محمد بن شجاع بن الثلجي أبو عبد الله: (أخبرني إبراهيم بن عبد الرحمٰن بن مهدي، قال: «كان حماد بن سلمة لا يعرف بهذه الأحاديث حتى خرج خرجة إلى عَبّادان فجاء وهو يرويها، فلا

(١) العلل ومعرفة الرجال ٢١٢٣.
(٢) العلل ومعرفة الرجال ٢١٢٤.
(٣) هدي الساري ٤٠٢.

أحسب إلا شيطاناً خرج إليه في البحر فألقاها إليه»، قال ابن الثلجي: سمعت عَبّاد بن صهيب يقول: إن حماد بن سلمة كان لا يحفظ فكانوا يقولون إنها دست في كتبه، وقد قيل: إن ابن أبي العوجاء كان ربيبه فكان يدس في كتبه هذه الأحاديث)[1].

وهذا كلام مردود؛ لأنه لم يثبت عن ابن مهدي، وأما ابن الثلجي فمتهم بالكذب، وعَبّاد لا شيء، وقد تعقبهما النقاد، فقال الإمام ابن عدي: «أبو عبد الله بن الثلجي: كذاب، وكان يضع الحديث، ويدسه في كتب أصحاب الحديث بأحاديث كفريات، فهذه الأحاديث من تدسيسه»[2].

وقال الإمام الذهبي: «ابن الثلجي ليس بمصدق على حماد وأمثاله، وقد اتهم، نسأل الله السلامة»[3]، وقال الحافظ ابن حجر: «عَبّاد أيضاً ليس بشيء»[4].

وحماد معروف بالشدة على أهل البدع، وقد روى أحاديث الصفات كما رواها غيره من الثقات الأثبات، وهي التي أشار إليها ابن الثلجي، **وهو من أهل التأويل المذموم غير محمود الطريقة**، ويشمله قول علي بن المديني: «من تكلم في حماد بن سلمة فاتهموه»[5].

وقال الإمام ابن عدي: «هذه الأحاديث التي رويت عن حماد بن سلمة في الرؤية، وفي رؤية أهل الجنة خالقهم، قد رواها غير حماد بن سلمة، وليس حماد بمخصوص به فينكر عليه»[6].

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال ٢/ ٢٦٠.
(٢) الكامل في ضعفاء الرجال ٢/ ٢٦٠.
(٣) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٢/ ٣٦٣.
(٤) تهذيب التهذيب ٣/ ١٣.
(٥) الكامل في ضعفاء الرجال ٢/ ٢٥٤.
(٦) الكامل في ضعفاء الرجال ٢/ ٢٦١.

وقال أيضاً: «لحماد بن سلمة هذه الأحاديث الحسان، والأحاديث الصحاح التي يرويها عن مشايخه، وله أصناف كثيرة، ومشايخ كثيرة، وهو من أئمة المسلمين»[1].

• التطبيق (٢٦٧)

■ **في ترجمة: يحيى بن معين البغدادي أبي زكريا الإمام الناقد الحافظ الجهبذ:**

حيث يُذكر عن ابن أبي شيبة أنه كذبه، فقد قال حسين بن حميد بن الربيع الخزاز: (سمعت أبا بكر بن أبي شيبة يتكلم في يحيى بن معين، ويقول: من أين له حديث: حفص بن غياث، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: «من أقال نادماً أقال الله عثرته»؟، هو ذا كتب حفص بن غياث عندنا، وكتب ابنه عمر بن حفص بن غياث عندنا، فليس فيه من هذا شيء)[2].

ويُذكر عن أبي داود أنه تكلم في الإمام ابن معين أيضاً، فقد قال محمد بن عقيل البغدادي: «قال إبراهيم بن هانئ: رأيت أبا داود يقع في يحيى بن معين، فقلت: يقع في مثل يحيى بن معين؟ فقال: من جر ذيول الناس جروا ذيوله»[3].

وفي هاتين الحكايتين نظر، أما الأولى ففي إسنادها حسين بن حميد، وهو: متهم بالكذب، فقد قال فيه مُطَيّن: «هذا كذاب بن كذاب بن كذاب»[4].

ولذا تعقبه الحافظ ابن عدي فقال: «هذه الحكاية لم يحكها عن

(١) الكامل في ضعفاء الرجال ٢/٢٦٦.
(٢) الكامل في ضعفاء الرجال ٢/٣٦٨.
(٣) تاريخ بغداد ٣/١٤١.
(٤) الكامل في ضعفاء الرجال ٢/٣٦٨.

أبي بكر بن أبي شيبة غير حسين بن حميد هذا، وهو متهم في هذه الحكاية، وأما يحيى بن معين فهو أجل من أن يقال فيه شيء؛ هذا لأن عامة الرواة به يستبرأ أحوالهم، وهذا الحديث قد رواه عن حفص بن غياث: زكريا بن عدي وقد رواه عن الأعمش أيضاً: مالك بن سعيد، والحسين بن حميد عندي متهم فيما يرويه كما قال مُطَيّن»[1].

وقال الخطيب البغدادي: «ما قاله أبو بكر بن أبي شيبة إن كان قاله؛ فإن الحسين بن حميد لا يعتمد على روايته في ابن معين؛ فإن يحيى أوثق وأجل من أن يُنسب إليه شيء من ذلك، وبه يُستبرأ أحوال الضعفاء»[2].

وأما الثانية، ففي إسنادها محمد بن عقيل، وهو: غير معتمد، ولذا قال الإمام الذهبي: «محمد هذا لا يُدرى من هو، وإنما ذكرته عبرة ليعلم أن ليس كل كلام وقع في حافظ كبير بمؤثر فيه بوجه، ويحيى فقد قفز القنطرة بل قفز من الجانب الشرقي إلى الجانب الغربي رَحِمَهُ ٱللَّهُ»[3].

• التطبيق (٢٦٨)

■ في ترجمة: **خليفة بن خياط بن خليفة العُصْفُري أبي عمرو يلقب بشَبَاب:**

حيث يُذكر عن ابن المديني أنه تكلم فيه، فقد قال الحافظ ابن عدي: «ثنا محمد بن جعفر بن زيد الطبري، ثنا محمد بن يونس بن موسى، سمعت علي بن المديني يقول: «لو لم يُحدث شباب كان خيراً له» وكان الفضل بن الحباب يذكر أنه كان عند أبي الوليد الطيالسي، فجاءه شَبَاب العُصْفُري برسالة علي بن المديني: أن لا يُحدث يحيى بن

(١) الكامل في ضعفاء الرجال ٢/ ٣٦٨.

(٢) تاريخ بغداد ٨/ ١٩٥.

(٣) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٧/ ٢٢٢.

معين، فغضب أبو الوليد، وقال: لم لا أحدثه؟»[1].

وهذه حكاية باطلة؛ لأن في إسنادها محمد بن يونس، وهو: الكُدَيمي متروك؛ لذا قال ابن عدي: «لا أدري هذه الحكاية عن علي بن المديني صحيحة أم لا؟! إنما يروي عن علي المديني: الكُدَيمي، والكُدَيمي لا شيء، وشَبَاب من متيقظي رواة الحديث، وله حديث كثير وتاريخ حسن، وكتاب في طبقات الرجال، وكيف يؤمن بهذه الحكاية عن علي فيه وهو من أصحاب علي؟! ألا ترى أنه حمّله الرسالة إلى أبي الوليد في ابن معين سيما إذا كان الراوي عن علي: محمد بن يونس، وهو: الكُدَيمي، فدل هذا على أن الحكاية عن علي باطلة، ولخليفة من الحديث الكثير ما يستغني أن أذكر له شيئاً من حديثه، وهو مستقيم الحديث صدوق»[2].

وقد أشار ابن عدي إلى علة في متنها مع ضعف إسنادها.

وقال الذهبي: «لا يصح عن علي؛ لأنه من رواية الكُدَيمي المتروك»[3].

• التطبيق (٢٦٩)

■ **في ترجمة: عكرمة مولى ابن عباس:**

حيث يُذكر عن ابن عمر رضي الله عنهما، وعن علي بن عبد الله بن عباس أنهما تكلما فيه.

فقد قال يزيد بن أبي زياد: «دخلت على علي بن عبد الله بن عباس وعكرمة مقيد على باب الحش، قلت: من هذا؟ قال: إن هذا يكذب على أبي»[4].

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال ٣/ ٦٦.
(٢) الكامل في ضعفاء الرجال ٣/ ٦٦.
(٣) المغني في الضعفاء ١/ ٢١٣.
(٤) الثقات ٥/ ٢٣٠.

وقال أيوب بن رزين: «عن نافع، قال: سمعت ابن عمر يقول: يا نافع لا تكذب علي كما يكذب عكرمة على ابن عباس»[1].

وروى الصلت بن دينار، عن ابن سيرين أنه كذبه[2].

وفي هذه الحكايات نظر؛ لأن أسانيدها ضعيفة، قال ابن حبان: «لا يجب على من شم رائحة العلم أن يعرج على قول يزيد بن أبي زياد. . . . ومن أمحل المحال أن يُجَرّح العدل بكلام المجروح؛ لأن يزيد بن أبي زياد ليس ممن يحتج بنقل حديثه، ولا بشيء يقوله أيوب بن رزين. . . . أما عكرمة فحمل أهل العلم عنه الحديث والفقه في الأقاليم كلها، وما أعلم أحداً ذمه بشيء إلا بدعابة كانت فيه»[3].

وقال الإمام الذهبي: «يُروى ذلك عن ابن عمر قاله لنافع، ولم يصح»[4].

وقال الإمام ابن رجب: «الصلت لا تقبل رواياته»[5].

• التطبيق (٢٧٠)

■ **في ترجمة: عثمان بن صالح السهمي المصري:**

حيث يُذكر عن الحافظ أحمد بن صالح المصري أنه تكلم فيه، فقد قال أحمد بن محمد بن الحجاج بن رِشْدِين: «سألت أحمد بن صالح عنه؟ فقال: دعه دعه، ورأيته عند أحمد متروكاً»[6].

وفي هذه الحكاية نظر؛ لأن ابن رِشْدِين قد تكلموا فيه وضعفوه؛

(١) الثقات ٥/ ٢٣٠.
(٢) شرح العلل ٢/ ٥٦٣.
(٣) الثقات ٥/ ٢٣٠.
(٤) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٥/ ١١٩.
(٥) شرح العلل ٢/ ٥٦٣.
(٦) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٥/ ٥٢.

لذا قال الحافظ ابن حجر: «لا يقدح فيه؛ أما أولاً: فابن رِشْدِين ضعيف لا يُوثق به في هذا، وأما ثانياً: فأحمد بن صالح من أقران عثمان، فلا يقبل قوله فيه إلا ببيان واضح»(١).

[٩٨] القرينة الثانية

بدعة ناقله بحيث يحكي في الرواة ما لا يثبت عن النقاد

• التطبيق (٢٧١)

■ في ترجمة: موسى بن إسماعيل أبي سلمة المِنْقَري البصري الحافظ الثقة الحجة:

حيث قال فيه عبد الرحمٰن بن يوسف بن خِراش: «صدوق، وتكلم الناس فيه»(٢).

وفي العزو للناس نظر، وآخر كلام ابن خِراش يناقض أوله، وكيف يعدله لو صح ما ذكر عن النقاد، لكنه مبتدع يحكي في الثقات المخالفين لمعتقده ما لا يثبت؛ لذا تعقبه الإمام الذهبي بقوله: «نعم تكلموا فيه بأنه ثقة ثبت يا رافضي»(٣).

• التطبيق (٢٧٢)

■ في ترجمة: إبراهيم بن سعيد الجوهري الثقة:

حيث قال عبد الرحمٰن بن يوسف بن خِراش: «سمعت حجاج بن الشاعر يقول: رأيت إبراهيم بن سعيد الجوهري عند أبي نعيم، وأبو نعيم يقرأ وهو نائم»(٤).

---

(١) هدي الساري ٤٢٤.
(٢) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٦/ ٥٣٦.
(٣) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٦/ ٥٣٦.
(٤) تاريخ بغداد ٦/ ٩٤.

وهذا كسابقه، ولو ثبت فيحمل على أن الجوهري قد سمع هذا الجزء مراراً، فلا يقدح نومه في مجلس متأخر، ولذا تعقبه الحافظ ابن حجر بقوله: «ابن خِراش رافضي، ولعل الجوهري كان قد سمع ذلك الجزء من أبي نعيم قبل ذلك»[1].

[٩٩] القرينة الثالثة

انقطاع إسناد الجرح

• التطبيق (٢٧٣)

■ **في ترجمة: بشر بن شعيب بن أبي حمزة أبي القاسم الحمصي:**

حيث يُذكر عن الإمام أحمد أنه أعرض عن مروياته، فقد قال الإمام أبو حاتم: «ذُكر لي أن أحمد بن حنبل سأله: سمعت من أبيك شيئاً؟ قال: لا، قال: فقرىء عليه وأنت حاضر؟ قال: لا، قال: فقرأت عليه؟ قال: لا، قال: فأجاز لك؟ قال: نعم وكتب عنه على معنى الاعتبار، ولم يحدث عنه»[2].

وفي هذه الحكاية تأمل؛ لأن إسنادها انقطاع، وهو يُخالف المحفوظ عن الإمام أحمد أنه حدث عنه، وأبو حاتم نفسه ذكر أن الإمام أحمد حدث عنه؟![3].

وقد روى الإمام أحمد عنه في المسند خمسة عشر حديثاً[4].

ولذا يقول الإمام الذهبي: «هذه القصة عنه هكذا ليست بصحيحة؛ فإن أبا حاتم رواها بلا سماع من أحمد، بل قال: «ذُكر لي أن أحمد سأله»»[5].

---

(١) تهذيب التهذيب ١/١٠٧.
(٢) الجرح والتعديل ٢/٣٥٩.
(٣) الجرح والتعديل ٢/٣٥٩.
(٤) معجم شيوخ الإمام أحمد بن حنبل في المسند ٣٣.
(٥) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٢/٣٠.

وقال الحافظ ابن حجر: «حكاية أبي حاتم منقطعة»[1].

ومتنها أيضاً معارض بثبوت سماعه من أبيه، فقد قال أبو اليمان الحكم بن نافع: «كان شعيب بن أبي حمزة عسراً في الحديث، فدخلنا عليه حين حضرته الوفاة، فقال: هذه كتبي قد صححتها، فمن أراد أن يأخذها فليأخذها، ومن أراد أن يعرض فليعرض، ومن أراد أن يسمعها من ابني فليسمعها فإنه قد سمعها مني»[2].

قال الإمام الذهبي: «لكن عارض ذلك أبا اليمان»[3].

وقال ابن حجر: «هذا معارض لحكاية أبي حاتم المنقطعة، ومما يُؤيده أن أبا حاتم قال في تلك الحكاية: «أن أحمد لم يحدث عن بشر»، وليس الأمر كذلك، بل حديثه عنه في المسند»[4].

[١٠٠] القرينة الرابعة

انتفاء ثبوت أصل كلام الناقد

لا عبرة بالجرح غير المسند المخالف للتعديل إذا كان حاكيه غير معتمد، أو ممن لا يُعتد بمخالفته:

• التطبيق (٢٧٤)

■ **في ترجمة: كَهْمَس بن الحسن العبسي البصري:**

حيث قال الأزدي: «قال ابن معين: ضعيف»[5].

وفي صنيع الأزدي نظر؛ لأنه لم يبين إسناد هذا القول عن ابن معين، والأزدي لا يعتد به لا سيما وقد خالف.

---

(١) تهذيب التهذيب ١/ ٣٩٥.

(٢) تهذيب التهذيب ١/ ٣٩٥.

(٣) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٢/ ٣٠.

(٤) تهذيب التهذيب ١/ ٣٩٥.

(٥) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٥/ ٥٠٣.

فكَهْمَس، قد روى الدُّوري[1]، وأبو بكر بن أبي خيثمة[2] عن الإمام ابن معين أنه قال فيه: «ثقة».

وقال فيه الإمام أحمد: «شيخ ثقة ثقة»[3]، وقال مرة أُخرى: «ثقة وزيادة»[4].

ولذا فإن الإمام الذهبي تعقب الأزدي فقال: «لم يُسنده الأزدي عن يحيى، فلا عبرة بالقول المنقطع لا سيما وأحمد يقول في كَهْمَس: ثقة وزيادة»[5].

•

[١٠١] القرينة الخامسة

شذوذه ومخالفته للمحفوظ عن الراوي

• التطبيق (٢٧٥)

■ **في ترجمة: سعيد بن جُمْهان:**

حيث يُذكر عن يحيى القطان أنه تكلم فيه.

وفي هذا النقل نظر إذا المحفوظ عنه تعديله، فقد قال المرُّوذي للإمام أحمد: «ما تقول في سعيد بن جُمْهان؟ فقال: ثقة، قلت: يُروى عن يحيى القطان أنه سئل عنه فلم يرضه؟ فقال: باطل وغضب، وقال: ما قال هذا أحد غير علي بن المديني، ما سمعت يحيى يتكلم فيه بشيء»[6].

---

(١) (٣٢٤٥).

(٢) الجرح والتعديل ٧/ ١٧٠.

(٣) العلل ومعرفة الرجال ٤٩٠٥.

(٤) الجرح والتعديل ٧/ ١٧٠.

(٥) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٥/ ٥٠٣.

(٦) علل الحديث ومعرفة الرجال ١٦٨.

• التطبيق (٢٧٦)

■ في ترجمة: **الصلت بن مسعود الجَحْدَري البصري:**

حيث قال عَبْدان: «نظر عباس العَنْبَري في جزء لي فيه عن الصلت بن مسعود، فقال لي: يا بني اتقه»[١].

وفي هذه الحكاية تأمل؛ لأن عَبْدان تفرد بها، وخالف ما عُرف به الصلت من التعديل، فقد قال ابن عدي: «هذا الذي حكاه عَبْدان عن عباس العَنْبَري، لم يبلغني عن أحد، ولا عن عباس إلا ما حكاه عَبْدان عنه، ولم أجد لأحد في الصلت بن مسعود كلاماً أنه نسبه إلى الضعف، وقد اعتبرت حديثه، ورواياته فلم أجد فيه ما يجوز أن أنكره عليه، وهما أخوان صلت بن مسعود وإسماعيل بن مسعود، والصلت أقدم موتاً، وهو عندي لا بأس به»[٢].

• التطبيق (٢٧٧)

■ في ترجمة: **يحيى بن واضح أبي تُمَيْلَة المَرْوَزي:**

حيث يُذكر عن الإمام البخاري أنه ضعفه فقد قال الإمام أبو حاتم: «ثقة في الحديث أدخله البخاري في كتاب الضعفاء يُحوّل من هناك»[٣].

وفي هذا العزو تأمل؛ لأن الإمام البخاري لم يدخله في الضعفاء، بل واحتج به في الصحيح قال الإمام الذهبي: «قد وهم أبو حاتم إذ زعم أن البخاري تكلم فيه، وذكره في الضعفاء، فلم أر ذلك، ولا كان ذلك، فإن البخاري قد احتج به، ولو لا أن ابن الجوزي ذكره في الضعفاء لما أوردته»[٤].

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال ٤/ ٨٢.
(٢) الكامل في ضعفاء الرجال ٤/ ٨٢.
(٣) الجرح والتعديل ٩/ ١٩٤.
(٤) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٧/ ٢٢٦.

وقال الحافظ ابن حجر: «تعقبه صاحب الميزان بأنه ليس له ذكر في ضعفاء البخاري، قلت: احتج به الجماعة»[1].

[١٠٢] القرينة السادسة

علة متنه ونكارته

• التطبيق (٢٧٨)

■ **في ترجمة: قيس بن أبي حازم البَجَلي الثقة المخضرم:**

حيث يُذكر عن ابن المديني أنه قال فيه: «كان أعرابياً بوالاً على عقبيه»، ليرضي ابن أبي دؤاد المعتزلي؛ لأن قيساً روى حديثاً في رؤية الباري يوم القيامة استدل به الإمام أحمد[2].

وفي ثبوت هذا الجرح عن ابن المديني نظر، فقد قال الخطيب البغدادي: «ما حُكي عن علي بن المديني في هذا الخبر من أن قيس بن أبي حازم لا يعمل على ما يرويه لكونه أعرابياً بوالاً على عقبيه فهو باطل، وقد نزه الله علياً عن قول ذلك؛ لأن أهل الأثر وفيهم علي مجمعون على الاحتجاج برواية قيس بن أبي حازم، وتصحيحها؛ إذ كان من كبراء تابعي أهل الكوفة، وليس في التابعين من أدرك العشرة المقدمين، وروى عنهم غير قيس، مع روايته عن خلق من الصحابة سوى العشرة، ولم يحك أحد ممن ساق خبر محنة أبي عبد الله أحمد بن حنبل أنه نُوظر في حديث الرؤية، فإن كان هذا الخبر المحكي محفوظاً فأحسب أن ابن أبي داود تكلم في قيس بن أبي حازم بما ذكر في الحديث وعزا ذلك إلى علي بن المديني، والله أعلم»[3].

---

(١) هدي الساري ٤٥٢.

(٢) تاريخ بغداد ١١/٤٦٦.

(٣) تاريخ بغداد ١١/١.

• التطبيق (٢٧٩)

■ في ترجمة: **محمد بن إسحاق بن يسار المطلبي مولاهم:**

حيث قال الفضل بن جعفر: «حدثنا عبد الملك بن محمد، حدثني سليمان بن داود، قال لي يحيى القطان: أشهد أن محمد بن إسحاق كذاب، قلت وما يدريك؟ قال: قال لي وهيب، فقلت لوهيب: ما يدريك؟ قال: قال لي مالك بن أنس، فقلت لمالك: وما يدريك؟ فقال: قال لي هشام بن عروة، قلت لهشام: وما يدريك؟ قال: حدث عن امرأتي فاطمة بنت المنذر، ودخلت علي وهي ابنة تسع سنين، وما رآها أحد حتى لقيت الله؟!»[١].

وهذا الجرح مردود؛ لأن هذه الحكاية باطلة الإسناد، معلة المتن:

أما الإسناد ففيه الشاذكوني سليمان بن داود، وقد اتهموه.

وأما علة المتن، فهي أن فاطمة أكبر من زوجها ببضع عشرة سنة؟!؛ لذا أبطلها الذهبي، فقال: «معاذ الله أن يكون يحيى، وهؤلاء بدا منهم هذا بناء على أصل فاسد واه، ولكن هذه الخرافة من صنعة سليمان وهو الشاذكوني لا صبحه الله بخير، فإنه مع تقدمه في الحفظ متهم عندهم بالكذب، وانظر كيف قد سلسل الحكاية ويبين لك بطلانها أن فاطمة بنت المنذر لما كانت بنت تسع سنين لم يكن زوجها هشام خلق بعد فهي أكبر منه بنيف عشرة سنة»[٢].

• التطبيق (٢٨٠)

■ في ترجمة: **إسماعيل بن إبراهيم بن مَعْمَر الهُذَلي أبي مَعْمَر القَطِيعي الكَرْخي الإمام الثقة المأمون:**

حيث يُذكر عن الإمام ابن معين أنه تكلم فيه، فقد قال الحسين بن

---

(١) سير أعلام النبلاء ٧/ ٤٩.

(٢) سير أعلام النبلاء ٧/ ٤٩.

فَهْم أبو علي: (قال لي جعفر الطيالسي: قال يحيى بن معين، وذكر أبا مَعْمَر: «لا صلّى الله عليه؛ ذهب إلى الرقة فحدث بخمسة آلاف حديث أخطأ في ثلاثة آلاف»، قال أبو علي: ما حدث أبو مَعْمَر حتى مات يحيى بن معين)[1].

وهذه حكاية باطلة الإسناد والمتن: أما الإسناد ففيه ابن فَهْم فحاله لا تقوى على التفرد بها سيما وأنه قد خالف؛ لذا علق الحافظ ابن حجر على صنيعه بقوله: (قلت: الحسين بن فَهْم قد قال فيه الدارقطني: «ليس بالقوي»)[2].

وأما بطلان المتن؛ فلأنه لو كان صحيحاً لدون أصحاب الحديث أغلاطه ومناكيره؛ لذا يقول الخطيب البغدادي: «في هذا القول نظر، ويبعد صحته عند من اعتبر، ولو كان صحيحاً لدون أصحاب الحديث ما غلط أبو مَعْمَر فيه لعظمه وفحشه، ولم يغفلوا عنه كما دونوا ما أخطأ فيه شعبة بن الحجاج، ومَعْمَر بن راشد، ومالك بن أنس، وغيرهم، مع قلته في اتساع رواياتهم والأشبه في هذا المعنى ما أخبرنا البرقاني قال: قرأت على أبي بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي، سمعت أبا يعلى أحمد بن علي بن المثنى، يحكي: أن أبا مَعْمَر حدث بالموصل بنحو ألفي حديث حفظاً، فلما رجع إلى بغداد كتب إليهم بالصحيح من أحاديث كان أخطأ فيها أحسبه قال: نحو ثلاثين أو أربعين»[3].

وقال الإمام الناقد الذهبي: «هذه حكاية منكرة، وقد قال راويها عن جعفر أبو علي الحسين بن فَهْم: ما حدث أبو مَعْمَر حتى مات يحيى بن معين»[4].

---

(١) تاريخ بغداد ٦/ ٢٧٠.

(٢) تهذيب التهذيب ١/ ٢٣٩.

(٣) تاريخ بغداد ٦/ ٢٧٠.

(٤) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ١/ ٣٧٧.

وقال الحافظ ابن حجر: «استنكر الخطيب صحة ذلك عن يحيى، ولا يصح عنه»[1].

ومما يُؤكد شذوذها أن عبد الخالق بن منصور روى ما يُخالفها، فقال: «سُئل يحيى بن معين عن أبي مَعْمَر الكَرْخي؟ فقال: مثل أبي مَعْمَر لا يسأل عنه، أنا أعرفه يكتب الحديث وهو غلام ثقة مأمون»[2].

وقد وثقه الأئمة النقاد، وأثنوا عليه، وروى عنه البخاري ومسلم، وغيرهما.



(١) هدي الساري ٣٩٠.

(٢) تاريخ بغداد ٦/ ٢٧٠.



المبحث الثالث عشر

القرائن المتعلقة بوهم ناقله

القرينة الأولى: جمعه بين مفترق.

القرينة الثانية: قلب السائل اسم الراوي الثقة الذي لم يعرفه الناقد.

القرينة الثالثة: بناء الجرح على جمع مفترق لناقد معتمد بضعيف لا يعتمد.

القرينة الرابعة: جعله كلام الناقد جرحاً مطلقاً وهو مقيد.

القرينة الخامسة: انقلاب المعنى على الناقل بسبب سقط في كلام الناقد.

القرينة السادسة: روايته كلام الناقد بالمعنى المخل به.

القرينة السابعة: خطأ الناقل في فهم كلام الناقد.

المبحث الثالث عشر

القرائن المتعلقة بوهم ناقله

ينـدفع الجرح المخالف للتعديل إذا تبين أن سببه وهم الناقل، كأن يجمع فيه بين مفترق، أو يقلب اسم الراوي بحيث تخفى حاله على الناقد المسؤول، أو يجعل الجرح من كلام ناقد معتمد وليس كذلك.

أو يطلق الجرح المقيد في كلام الناقد، أو تسقط عليه بعض ألفاظ كلام الناقد الذي وقف عليه فينقلب عليه المعنى فيصبح جرحاً وهو تعديل، أو يقلبه بفهم خاطئ.

ومن قرائنه، وتطبيقاته:

[١٠٣] القرينة الأولى

جمعه بين مفترق

• التطبيق (٢٨١)

■ *في ترجمة*: **أحمد بن صالح أبي جعفر المصري ابن الطبري:**

حيث قال الإمام النسائي: «سمعت معاوية بن صالح، يقول: سألت يحيى بن معين عن أحمد بن صالح؟ فقال: رأيته كذاباً يخطب في جامع مصر»[١].

وفي هذا النقل وهم حيث جُمع فيه بين مفترق؛ لأن الإمام ابن معين أراد أحمد بن صالح الشُّمُومي.

(١) الكامل ١/٢٩٦.

ولذا فإن ابن حبان تعقبه، فقال: «ذاك أحمد بن صالح الشُّمْومي، شيخ كان بمكة يضع الحديث، سأل معاوية بن صالح يحيى بن معين عنه.

فأما هذا فإنه مقارن يحيى بن معين في الحفظ والإتقان، كان أحفظ بحديث المصريين والحجازيين من يحيى بن معين»[(١)].

ويُقوي توجيه ابن حبان أن الإمام البخاري روى عن الإمام ابن معين توثيقه، فقال: «أحمد بن صالح أبو جعفر المصري، ثقة صدوق ما رأيت أحداً يتكلم فيه بحجة، كان أحمد بن حنبل، وعلي، وابن نمير، وغيرهم، يثبتون أحمد بن صالح، كان يحيى يقول: سلوا أحمد فإنه أثبت»[(٢)].

وأيد الحافظ ابن حجر كلام ابن حبان، فقال: «هو في غاية التحرير، ويُؤيد ما نقلناه أولاً عن البخاري أن يحيى بن معين وثق أحمد بن صالح بن الطبري، فتبين أن النسائي انفرد بتضعيف أحمد بن صالح بما لا يُقبل حتى قال الخليلي: «اتفق الحفاظ على أن كلامه فيه تحامل»، وهو كما قاله»[(٣)].

• التطبيق (٢٨٢)

■ في ترجمة: عمر بن عطاء بن أبي الخُوَار المكي:

حيث قال أبو عُبيد الآجُرِّي: «سألت أبا داود عن عمر بن عطاء الذي روى عنه ابن جُريج؟ قال: هذا عمر بن عطاء بن أبي الخُوَار بلغني عن يحيى أنه ضعفه»[(٤)].

---

(١) الثقات ٨/٢٦.

(٢) تاريخ بغداد ٤/٢٠١.

(٣) هدي الساري ٣٨٦، تهذيب التهذيب ١/٣٦.

(٤) تهذيب الكمال ٢١/٤٦٢.

وقال ابن حبان في الثقات: «عمر بن عطاء بن وَرَاز بن أبي الخُوَار، يروي عن أبي سلمة ابن عبد الرحمٰن، روى عنه ابن جريج»[1].

وفي صنيع الإمام أبو داود وابن حبان تأمل؛ لأن الصواب أنهما اثنان، والإمام ابن معين تكلم في آخر، هو: عمر بن عطاء بن وَرَاز، فقد قال: «كل شيء عن عكرمة هو عمر بن عطاء بن وَرَاز، وهم يُضعّفونه، وعمر بن عطاء بن أبي الخُوَار هو ثقة»[2].

وقال في موضع آخر: «عمر بن عطاء الذي يروي عنه ابن جريج يحدث عن عكرمة وليس هو بشيء هو مولى وَرَاز، وعمر بن عطاء الذي يروي عنه أيضاً ابن جريج وهو عمر بن عطاء أبي الخُوَار وهو ثقة»[3].

وقال عبد الله: «قال أبي: عمر بن عطاء بن وَرَاز ليس هو بقوي الحديث، وعمر بن عطاء الذي يقال له: ابن أبي الخُوَار، يعني رجل آخر روى عن عكرمة عن ابن عباس»[4].

وقال أبو طالب عن أحمد بن حنبل قال: «كل شيء روى ابن جريج عن عمر بن عطاء عن عكرمة، فهو: عمر بن عطاء بن وَرَاز، وكل شيء روى ابن جريج عن عمر بن عطاء عن ابن عباس فهو عمر بن عطاء بن أبي الخُوَار، كان كبيراً، قيل له: أيروي ابن أبي الخُوَار عن عكرمة؟ قال: لا، من قال: عمر بن عطاء بن أبي الخُوَار عن عكرمة فقد أخطأ، إنما روى عن عكرمة: عمر بن عطاء بن وَرَاز، ولم يرو بن أبي الخُوَار عن عكرمة شيئاً»[5].

ولذا فإن الإمام المِزِّي تعقب أبا داود فقال: «كذا قال، والمحفوظ

---

(١) ٧/ ١٨٠.

(٢) الدوري ٣٩٩، ٤٠٠.

(٣) الدوري ٤١٣، ٤١٤.

(٤) العلل ومعرفة الرجال ٥٤٠٩.

(٥) تهذيب الكمال ٢١/ ٤٦٤.

عن يحيى أنه وثقه وضعف الذي بعده ـ ابن وَرَاز ـ»[1].

وتعقب الحافظ ابن حجر صنيع ابن حبان، فقال: «كذا جمع بينهما والصواب التفرقة»[2].

• التطبيق (٢٨٣)

■ في ترجمة: عمر بن نافع مولى ابن عمر:

حيث قال: (عمر بن نافع مولى ابن عمر مديني ثنا ابن حماد، ثنا عباس، عن يحيى: «عمر بن نافع حديثه ليس بشيء»، ثنا ابن أبي بكر، ثنا عباس، قال: سمعت يحيى يقول: «عمر بن نافع ليس به بأس»)[3].

وفي صنيع ابن عدي تأمل؛ لأن الذي قال فيه ابن معين: «حديثه ليس بشيء»، آخر غير صاحب الترجمة، ولذا تعقبه الإمام الذهبي، فقال: «وهم ابن عدي فإن ذا آخر»[4].

وقال الحافظ ابن حجر: «وهم ابن عدي في ذلك، وإنما قال ابن معين ذلك في عمر بن نافع الثقفي، وقوله في هذا وفي هذا بين في تاريخ عباس»[5].

• التطبيق (٢٨٤)

■ في ترجمة: جعفر بن حَيّان السَّعْدي أبي الأشهب العُطَاردي البصري الخراز الأعمى الثقة:

حيث قال ابن الجوزي: «جعفر بن حَيّان أبو الأشهب الواسطي،

---

(١) تهذيب الكمال ٢١/ ٤٦٢.

(٢) تهذيب التهذيب ٧/ ٤٢٥.

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال ٥/ ٤٦.

(٤) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٥/ ٢٧٣.

(٥) هدي الساري ٤٣١.

قال يحيى: «ليس بشيء»»[1].

وفي صنيع ابن الجوزي تأمل، فقد جمع في نقله بين مفترق، هما: جعفر بن حيان أبي الأشهب العُطَاردي البصري الخراز الأعمى الثقة.

وجعفر بن الحارث الواسطي أبو الأشهب الضعيف، فكلاهما اتفق في الاسم والكنية واختلف في البقية، والأول وثقه الإمام ابن معين، والثاني هو الذي ضعفه الإمام ابن معين.

ولذا فإن الإمام الذهبي تعقب ابن الجوزي، فقال: «ما اعتقد أن ابن معين قال هذا، وإنما وهّى ابن معين أبا الأشهب الواسطي، ولهذا وهم أيضاً ابن الجوزي، وقال في هذا جعفر بن حيان أبو الأشهب الواسطي، والرجل بصري ليس بواسطي، وقد اشتركا في الكنية والاسم، وافترقا في البلد والأب»[2].

وقال ابن حجر: «خلط ابن الجوزي في الضعفاء ترجمته بترجمة أبي الأشهب العُطَاردي، والصواب التفرقة والله أعلم»[3].

وكذا صنع ابن الجوزي في ترجمة: صخر بن عبد الله بن حَرْمَلة المُدْلِجي الحجازي، حيث يقول (صخر بن عبد الله بن حَرْمَلة المُدْلِجي، وقيل ابن محمد الكوفي سكن مرو، قال ابن عدي «يعرف بالحاجبي وكنوه وقالوا أبو حاجب، حدث عن الثقات بالأباطيل، وعامة ما يرويه منكراً» وقال ابن حبان: «لا تحل الرواية عنه»)[4].

وقد وهم ابن الجوزي فجمع بين مفترق، فالذي تكلم فيه ابن عدي هو الحاجبي، فقد قال: «صخر بن عبد الله الكوفي سكن مرو، وكان

---

(١) الضعفاء والمتروكين ٦٦٤.
(٢) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٢/١٣٣.
(٣) تهذيب التهذيب ٢/٧٦.
(٤) الضعفاء والمتروكين ٢/٥٣.

على المظالم بجرجان، يعرف بالحاجبي يضع الحديث وقد حدث عنه قوم فكنوه فقالوا: أبو حاجب الضرير، حدث عن الثقات بالبواطيل»[1].

وكذا صنع ابن حبان فذكر الحاجبي في المجروحين[2]، وذكر المُدْلِجي في الثقات[3].

ولذا قال الإمام الذهبي: «قد خبط ابن الجوزي في ترجمة صخر بن عبد الله بن حَرْمَلة»[4].

وقال الحافظ ابن حجر: «صخر بن عبد الله بن حَرْمَلة المُدْلِجي حجازي، وذكر ابن الجوزي أن ابن عدي وابن حبان اتهماه بالوضع، ووهم في ذلك عليهما، وإنما ذكرا ذلك في صخر بن عبد الله الحاجبي»[5].

[١٠٤] القرينة الثانية

قلب السائل اسم الراوي الثقة الذي لم يعرفه الناقد

• التطبيق (٢٨٥)

■ **في ترجمة: هشام بن سفيان الخراساني المَرْوَزي أبي مجاهد:**

حيث قلب اسمه عثمان الدارمي عندما سأل عنه الإمام يحيى بن معين، فقال: «سألته عن سفيان بن هشام المَرْوَزي: تعرفه؟ فقال: لا، قلت: حدثنا عنه الهيثم بن خارجة بأحاديث عن ابن بُريدة، يقال له: أبو مجاهد؟ فقال: ما أعرفه»[6].

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال ٤/ ٩٢.
(٢) ١/ ٤٨٣.
(٣) ٦/ ٤٧٣.
(٤) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٣/ ٤٢٤.
(٥) تهذيب التهذيب ٤/ ٣٦٢.
(٦) ٣٩٢.

ولذا تعقبه الإمام ابن عدي فقال: «أخطأ عثمان الدارمي فقلب اسمه، وإنما هو هشام بن سفيان وهو أشهر من أن يُعرّف به»[1].

وقال ابن عدي فيه أيضاً: «لا بأس برواياته»[2].

[١٠٥] القرينة الثالثة

بناء الجرح على جمع مفترق لناقد معتمد بضعيف لا يعتمد

• التطبيق (٢٨٦)

■ **في ترجمة: حماد بن أسامة بن زيد القرشي مولاهم أبي أسامة الكوفي:**

حيث قال الإمام الذهبي: «ذكر الأزدي عن سفيان الثوري بلا إسناد قال: إني لأعجب كيف جاز حديث أبي أسامة؟ كان أمره بيناً كان من أسرق الناس لحديث جيد»[3].

وقد وهم الذهبي بقوله: «عن سفيان الثوري»، فالصواب أنه عن سفيان بن وكيع، وهو: ضعيف، لا يُعتد به.

قال الحافظ ابن حجر: (سقط من النسخة التي وقف عليها الذهبي من كتاب الأزدي: «ابن وكيع»، فظن أنه حكاه عن سفيان الثوري، فصار يتعجب من ذلك)[4].

وقال في موضع آخر: «حكى الذهبي أن الأزدي قال هذا القول:

---

(١) من نسخة الحافظ ابن حجر في لسان الميزان ٣/ ٥٥، وسياقها هنا أتم مما في المطبوع من الكامل ٤/ ٤٧٨.

(٢) الكامل ٤/ ٤٧٨.

(٣) ميزان الاعتدال ٢/ ٣٥٧.

(٤) هدي الساري ٣٩٩.

عن سفيان الثوري، وهذا كما ترى لم ينقله الأزدي إلا عن سفيان بن وكيع، وهو به أليق، وسفيان بن وكيع ضعيف»[1].

على أن الذهبي قد رد هذا الجرح، فقال: «هذا القول باطل»[2].

وقال الحافظ ابن حجر: «شذ الأزدي فذكره في الضعفاء وحكى عن سفيان بن وكيع.... وسفيان بن وكيع هذا ضعيف لا يعتد به، كما لا يعتد بالناقل عنه وهو أبو الفتح الأزدي»[3].

[١٠٦] القرينة الرابعة

جعله كلام الناقد جرحاً مطلقاً وهو مقيد

• التطبيق (٢٨٧)

■ **في ترجمة: عَبّاد بن العوّام بن عمر الكِلَابي مولاهم أبي سهل الواسطي:**

حيث قال الأثرم عن الإمام أحمد أنه قال فيه: «مضطرب الحديث عن سعيد بن أبي عَرُوبة»[4].

وذكر الإسماعيلي عن الأثرم كلام أحمد مقتصراً على قوله: «مضطرب الحديث»، وصنيع الإسماعيلي محل تأمل؛ لذا تعقبه الحافظ ابن حجر: «نقل الإسماعيلي عن الأثرم كلام أحمد فأطلقه، والذي في علل الأثرم مقيد بسعيد»[5].

---

(١) تهذيب التهذيب ٣/ ٤.

(٢) ميزان الاعتدال ٢/ ٣٥٧.

(٣) هدي الساري ٣٩٩.

(٤) الجرح والتعديل ٦/ ٨٣.

(٥) تهذيب التهذيب ٥/ ٨٦.

[١٠٧] القرينة الخامسة

انقلاب المعنى على الناقل بسبب سقط في كلام الناقد

• التطبيق (٢٨٨)

■ في ترجمة: **بشر بن شعيب بن أبي حمزة الأموي مولاهم أبي القاسم الحمصي:**

حيث ذكره ابن حبان في المجروحين، ونقل عن الإمام البخاري أنه قال فيه: «تركناه»[(١)].

وفي صنيع ابن حبان تأمل، والذي يظهر أن بقية كلام الإمام البخاري سقط من نسخة ابن حبان فصار عنده جرح، وهو في الأصل ليس بجرح، فالإمام البخاري إنما قال: «تركناه حياً سنة ثنتي عشرة ومائتين قال أبو عبد الله: ومات بعدنا»[(٢)]، وقد أخرج له في الصحيح.

وابن حبان نفسه اضطرب فذكره في الثقات، بل أثنى عليه بالإتقان، فقال: «بشر بن شعيب بن أبي حمزة مولى بني أمية كنيته أبو القاسم من أهل حمص يروي عن أبيه، روى عنه أهل الشام، مات سنة ثلاث عشرة ومائتين، وكان متقناً»[(٣)].

من أجل ذلك تعقبه الإمام الذهبي، فقال: (صدوق، أخطأ ابن حبان بذكره في الضعفاء، وعمدته أن البخاري قال: «تركناه»، كذا نقل فوهم على البخاري، إنما قال البخاري: «تركناه حياً سنة اثنتي عشرة ومائتين»، وقد روى عنه في صحيحه بواسطة، وفي غير الصحيح شفاهاً)[(٤)].

---

(١) ذكر الذهبي ميزان الاعتدال ٢/ ٣٠، وابن حجر تهذيب التهذيب ١/ ٣٩٥، أنه قال ذلك في المجروحين ولم أجده في المطبوع من المجروحين

(٢) التاريخ الكبير ٢/ ٧٦.

(٣) الثقات ٨/ ١٤١.

(٤) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٢/ ٣٠.

وقال ابن حجر: (قال ابن حبان في كتاب الثقات: «كان متقناً»، ثم غفل غفلة شديدة فذكره في الضعفاء، وروى عن البخاري أنه قال: «تركناه»، وهذا خطأ من ابن حبان نشأ عن حذف؛ وذلك أن البخاري إنما قال في تاريخه: «تركناه حياً سنة اثنتي عشرة»، فسقط من نسخة ابن حبان لفظة حياً فتغير المعنى)[1].

• التطبيق (٢٨٩)

■ **في ترجمة: زياد بن عبد الله بن الطُّفَيل البَكَّائي أبي محمد الكوفي:**

حيث قال الإمام الترمذي: «سمعت محمد بن إسماعيل يذكر عن محمد بن عقبة قال: قال وكيع: زياد بن عبد الله مع شرفه يكذب في الحديث»[2].

وفي نقل الإمام الترمذي تأمل، والذي يظهر أن في كلام وكيع سقط، صوابه: «مع شرفه لا يكذب»، بدليل ما في التاريخ الكبير للإمام البخاري، حيث يقول: «زياد بن عبد الله بن الطُّفَيل البَكَّائي الكوفي، سمع ابن إسحاق ومغيرة، وقال ابن عقبة السَّدُوسي عن وكيع: «هو أشرف من أن يكذب»»[3].

وكذا رواه ابن عدي من طريق الجنيدي[4]، والعقيلي من طريق آدم[5]، عن الإمام البخاري.

من أجله تعقبه ابن حجر فقال: (الذي في تاريخ البخاري عن ابن عقبة عن وكيع: «زياد أشرف من أن يكذب في الحديث»، وكذا ساقه

(١) هدي الساري ٣٩٣، وتهذيب التهذيب ١/ ٣٩٥.
(٢) سنن الترمذي ٣/ ٤٠٣/ ١٠٩٧.
(٣) التاريخ الكبير ٣/ ٣٦٠.
(٤) الكامل في ضعفاء الرجال ٣/ ١٩١.
(٥) الضعفاء ٢/ ٧٩.

الحاكم أبو أحمد في الكنى بإسناده إلى وكيع وهو الصواب، ولعله سقط من رواية الترمذي: «لا»، وكان فيه: «مع شرفه لا يكذب في الحديث»، فتتفق مع الروايات، والله أعلم)[1].

وقال في التقريب: «لم يثبت أن وكيعاً كذبه»[2].

[١٠٨] القرينة السادسة

روايته كلام الناقد بالمعنى المخل به

• التطبيق (٢٩٠)

■ في ترجمة: الزبير بن الخِرِّيت البصري:

حيث قال الباجي: «قال علي بن المديني: الزبير بن الخِرِّيت تركه شعبة، ولم يرو عنه، هو صالح»[3].

وفي صنيع الباجي تأمل، والذي يظهر أنه أورد معنى كلام ابن المديني بما يُخل به، قال الحافظ ابن حجر: (الذي رأيته عن علي أنه قال: «لم يرو عنه شعبة»، وبين اللفظين فرقان)[4].

[١٠٩] القرينة السابعة

خطأ الناقل في فهم كلام الناقد

• التطبيق (٢٩١)

■ في ترجمة: الحسن بن موسى الأشيب البغدادي الثقة:

حيث قال عبد الله بن علي بن المديني: «سمعت أبي يقول:

---

(١) تهذيب التهذيب ٣/ ٣٢٤.
(٢) ٢٠٨٥
(٣) التعديل والتجريح ٢/ ٥٨٩.
(٤) هدي الساري ٤٠٢.

حسن بن موسى الأشيب كان ببغداد، كأنه ضعفه»[1].

ودلالة صنيع ابن المديني هنا على الضعف ليست ظاهرة، وما فهمه عبد الله محل تأمل ويُؤكده أن ابن المديني صرح بتوثيقه في رواية أخرى، قال الإمام أبو حاتم: «قال علي بن المديني: حسن الأشيب ثقة»[2].

لذا فإن الحافظ ابن حجر تعقب عبد الله فقال: (هذا ظن لا تقوم به حجة، وقد كان أبو حاتم الرازي يقول: «سمعت علي بن المديني يقول: الحسن بن موسى الأشيب ثقة»، فهذا التصريح الموافق لأقوال الجماعة أولى أن يعمل به من ذلك الظن)[3].

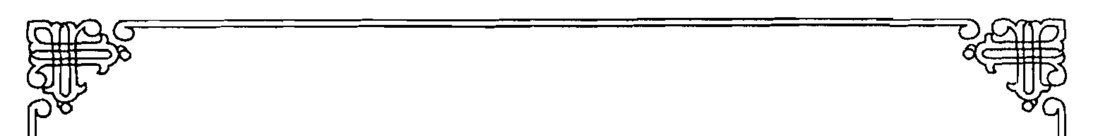
ويزيده قوة أن الحسن بن موسى لم يُعرف بقادح، فقد علق الخطيب البغدادي على صنيع عبد الله بقوله: «لا أعلم علة تضعيفه إياه»[4].

وقال الحافظ ابن حجر: «أحد الأثبات اتفقوا على توثيقه والاحتجاج به»[5].



(١) تاريخ بغداد ٧/٤٢٨.
(٢) الجرح والتعديل ٣/٣٧.
(٣) هدي الساري ٣٩٧.
(٤) تاريخ بغداد ٧/٤٢٨.
(٥) هدي الساري ٣٩٧.





الفصل الثاني

قرائن ترجيح التعديل المتعلقة بالراوي

في عشرة مباحث:

المبحث الأول: القرائن المتعلقة بعقيدته.

المبحث الثاني: القرائن المتعلقة بإمامته ومذهبه.

المبحث الثالث: القرائن المتعلقة بورعه وأخلاقه.

المبحث الرابع: القرائن المتعلقة بشيوخه.

المبحث الخامس: القرائن المتعلقة بتلاميذه ومعاصريه.

المبحث السادس: القرائن المتعلقة بمقدار مروياته، ومدى ضبطه وإتقانه.

المبحث السابع: القرائن المتعلقة بالأفراد والمناكير.

المبحث الثامن: القرائن المتعلقة بالتغير والاختلاط.

المبحث التاسع: القرائن المتعلقة بالتحمل والأداء.

المبحث العاشر: القرائن المتعلقة بالتجريح المقيد.





المبحث الأول

القرائن المتعلقة بعقيدته

القرينة الأولى: ضعف نسبة البدعة إليه.

القرينة الثانية: توبته منها.

القرينة الثالثة: حمل الجرح على بدعة لا تؤثر في ضبطه.

المبحث الأول

القرائن المتعلقة بعقيدته

[١١٠] القرينة الأولى

ضعف نسبة البدعة إليه

• التطبيق (٢٩٢)

■ **في ترجمة: حَرِيز بن عثمان الرَّحَبِي الحمصي:**

حيث رُمي بالنصب، فقال فيه عمرو بن علي الفلاس: «يتنقص علياً وينال منه وكان حافظاً لحديثه»[١].

ويرى غيره من النقاد أنه لم يثبت عنه ذلك، فقد قال الإمام يحيى بن معين: «سمعت علي ابن عياش يقول: سمعت حَرِيز بن عثمان يقول لرجل: ويحك! تزعم أني أشتم علي بن أبي طالب والله ما شتمت علياً قط»[٢]، وقال الإمام أبو حاتم: «حسن الحديث، ولم يصح عندي ما يقال في رأيه، ولا أعلم بالشام أثبت منه، هو أثبت من صفوان بن عمرو وأبي بكر بن أبي مريم، وهو ثقة متقن»[٣]، وقال الخطيب البغدادي: «لم يكن لحَرِيز كتاب، وكان يحفظ حديثه، وكان ثقة ثبتاً، وحُكي عنه من سوء المذهب وفساد الاعتقاد ما لم يثبت عليه»[٤].

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال ٢/ ٤٥١.

(٢) الدوري ٥٠٦٩.

(٣) الجرح والتعديل ٣/ ٢٨٩.

(٤) تاريخ بغداد ٨/ ٢٦٦.

• **التطبيق (٢٩٣)**

■ **في ترجمة: سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمٰن بن عوف الزهري المدني القاضي الثقة الفاضل العابد:**

حيث يُذكر أنه يرى القدر، ولم يثبت عنه، قال أحمد بن البرقي: «سألت يحيى عن قول بعض الناس في سعد: أنه كان يرى القدر، وترك مالك الرواية عنه؟ فقال: لم يكن يرى القدر، وإنما ترك مالك الرواية عنه لأنه تكلم في نسب مالك، فكان مالك لا يروي عنه، وهو ثبت لا شك فيه»[١]، وبهذا يتبين أن ترك الناقد الرواية عن الراوي ليس من صريح التضعيف، بخلاف الكلام في الراوي، قال الساجي: «مالك إنما ترك الرواية عنه، فأما أن يكون يتكلم فيه فلا أحفظه، وقد روى عنه الثقات والأئمة، وكان ديناً عفيفاً»[٢].

[١١١] القرينة الثانية

توبته منها

• **التطبيق (٢٩٤)**

■ **في ترجمة: بشر بن السَّري أبي عمرو البصري سكن مكة لقبه الأفوه.**

لأنه كان خطيباً بليغاً مفوهاً، وقد قال فيه الإمام الحميدي: «جهمي لا يحل أن يكتب عنه»[٣].

والذي يظهر أنه تاب واعتذر، فقد قال الإمام أحمد: «تكلم بشر بن السري بمكة بشيء فوثب عليه ابن الحارث يعني حمزة بن الحارث

(١) تهذيب التهذيب ٣/ ٤٠٣.

(٢) تهذيب التهذيب ٣/ ٤٠٣.

(٣) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٢/ ٢٩.

والحميدي فلقد ذل بمكة حتى جاء فجلس إلينا مما أصابه من الذل»[1].

وقال أبو طالب أحمد بن حميد: (سمعت أحمد بن حنبل يقول: كان بشر بن السري رجلاً من أهل البصرة، ثم صار بمكة سمع من سفيان نحو ألف وسمعنا منه، ثم ذكر حديث: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾﴾[2] فقال: «ما أدري ما هذا إيش هذا»، فوثب به الحميدي وأهل مكة وأسمعوه كلاماً شديداً فاعتذر بعد، فلم يقبل منه، وزهد الناس فيه بعد، فلما قدمت مكة المرة الثانية كان يجيء إلينا فلا نكتب عنه فجعل يتلطف فلا نكتب عنه)[3].

وقال الإمام يحيى بن معين: «رأيت بشر بن السري مستقبل الكعبة يدعو على قوم يرمونه برأي جهم، وقال: معاذ الله أن أكون جهمياً»[4].

وقال الدارقطني: «إنما وجدوا عليه في أمر المذهب فحلف واعتذر من ذلك»[5].

وقال الإمام الذهبي: «أما التجهم فقد رجع عنه، وحديثه ففي الكتب الستة»[6].

لذلك وثقه غالب النقاد، وأخرج له الستة.

وقال الإمام أحمد فيه: «ثبت»[7]، وقال مرة: «ما كان أتقنه للحديث متقن عجب»[8]، وقال أخرى: «كان في الحديث متفهماً عجباً»[9].

---

(١) العلل ومعرفة الرجال ١٥٤٠.
(٢) سورة القيامة، آية: ٢٢.
(٣) الكامل في ضعفاء الرجال ٢/١٧٣.
(٤) الدوري ٣٨٧٩.
(٥) هدي الساري ٣٩٣.
(٦) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٢/٢٩.
(٧) المروذي ٣٠٠.
(٨) علل عبد الله ٥٣٥٣، ٤٥٦٦.
(٩) علل عبد الله ٦٢٥.

وقال الإمام ابن معين: «ثقة»[1]، وقال أبو حاتم: «ثبت صالح»[2]، وقال الحافظ ابن حجر: «كان واعظاً ثقة متقناً طعن فيه برأي جهم ثم اعتذر وتاب»[3].

• التطبيق (٢٩٥)

■ في ترجمة: شبابة بن سَوَّار المدائني:

حيث لم يكتب عنه الإمام أحمد؛ لأنه داعية إلى الإرجاء قال أحمد بن أبي يحيى: «سمعت أحمد بن حنبل وذكر شبابة، فقال: تركته لم أرو عنه للإرجاء فقيل له: يا أبا عبد الله، وأبا معاوية؟ قال: شبابة كان داعية»[4].

والذي يظهر أنه رجع عن بدعته؛ لذا احتج به الإمام البخاري، ومسلم، قال البَرْذَعِي: «قيل لأبي زرعة في شبابة وأنا شاهد: كان يرى الإرجاء؟ قال: نعم، قيل: رجع عنه؟ قال: نعم، قال: الإيمان قول وعمل»[5]، وقال الحافظ ابن حجر: (قد حكى سعيد بن عمرو البَرْذَعِي عن أبي زرعة: «أن شبابة رجع عن الإرجاء»، وقد احتج به الجماعة)[6].

[١١٢] القرينة الثالثة

حمل الجرح على بدعة لا تؤثر في ضبطه

البدعة وصف مؤثر في عدالة الراوي، فلا يستوي بمن لم يُعرف بها، وإن كان داعية أو روى ما يُوافقها أثرت في ضبطه مطلقاً، أو مقيداً

---

(١) الدارمي ١٩٥.

(٢) الجرح والتعديل ٢/٣٥٨.

(٣) تقريب التهذيب ٦٨٧.

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال ٤/٤٥.

(٥) الضعفاء ١/٤٠٧.

(٦) هدي الساري ٤٠٩.

بالمرويات التي تُؤيدها، والمقصود هنا الإشارة المجملة إلى حكم رواية المبتدعة، وأما معرفة أنواعها، وحكمها، وضوابط قبول مرويات صاحبها أو ردها على وجه التفصيل، فهي مبسوطة في كتب علوم الحديث، وما يتصل بها[1].

ويحمل الجرح عند التعارض على البدعة التي لا تُؤثر في الضبط سيما إذا كان الجرح غير مفسر بقادح، ولم تكن روايته توافق بدعته، أو كان داعية إليها، قال الإمام الذهبي: «ما كل أحد فيه بدعة، أو له هفوة، أو ذنوب، يُقدح فيه بما يوهن حديثه، ولا من شرط الثقة أن يكون معصوماً من الخطايا والخطأ، ولكن فائدة ذكرنا كثيراً من الثقات الذين فيهم أدنى بدعة، أو لهم أوهام يسيرة في سعة علمهم أن يعرف أن غيرهم أرجح منهم وأوثق إذا عارضهم أو خالفهم فزن الأشياء بالعدل والورع»[2].

ومن تطبيقاته:

• التطبيق (٢٩٦)

■ **في ترجمة: إبراهيم بن طَهْمان الخراساني:**

حيث قال فيه الحافظ محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي: «ضعيف، وهو مضطرب الحديث»[3].

وفي صنيعه تأمل، والذي يظهر أنهم تكلموا في إبراهيم لأجل الإرجاء، قال الإمام أحمد: «صحيح الحديث مقارب إلا أنه كان يرى الإرجاء»[4]، وقال الإمام الدارقطني: «ثقة، وإنما تُكلم فيه بسبب

---

(١) انظر: معرفة علوم الحديث ١٦، ميزان الاعتدال في نقد الرجال ١/ ١١٤، ١/ ١١٨ أبان بن تغلب الكوفي، فتح المغيث ١/ ٣٣٠ ـ ٣٣٥.

(٢) ميزان الإعتدال ٣/ ١٤٠، ١٤١ ترجمة: علي بن المديني.

(٣) تاريخ بغداد ٦/ ١٠٨.

(٤) سؤالات أبي داود ٥٥٩.

الإرجاء»[1]، وقال الإمام الذهبي: «ضعفه محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي وحده، فلا عبرة بقول مضعفه»[2].

• التطبيق (٢٩٧)

■ **في ترجمة: جعفر بن سليمان الضُبَعي أبي سليمان البصري:**

حيث قال فيه سليمان بن حرب: «لا يكتب حديثه»[3].

وفي صنيعه تأمل؛ لأنهم تكلموا في جعفر لأجل تشيعه، فقد قال أبو طالب أحمد بن حميد: (سمعت أحمد بن حنبل يقول: جعفر بن سليمان لا بأس به، فقيل له: إن سليمان بن حرب يقول: «لا يكتب حديثه»؟ قال: حماد بن زيد لم يكن ينهى عنه، كان ينهى عن عبد الوارث[4]، ولا ينهى عن جعفر، إنما كان يتشيع، وكان يحدث بأحاديث في علي، وأهل البصرة يغلون في علي، فقلت: عامة حديثه رقاق؟ قال: نعم كان قد جمعها، وقد روى عنه عبد الرحمٰن وغيره إلا أني لم أسمع من يحيى عنه شيئاً فلا أدري سمع منه أم لا)[5].

وقال الإمام ابن معين: «ثقة يتشيع ليس به بأس»[6]، وقال علي بن المديني: «ثقة عندنا، وقد كان يحيى بن سعيد لا يروي عنه»[7]، وقال أبو داود: «عن علي ـ بن المديني ـ قال: كان يُقدِّم أبا بكر وعمر»[8]،

(١) سؤالات السلمي ١٦.
(٢) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ١/ ١٥٨.
(٣) الجرح والتعديل ٢/ ٤٨١.
(٤) كان عبد الوارث يُنسب إلى الاعتزال، ضعفاء العقيلي ١/ ١٨٨، ترجمة جعفر بن سليمان الضُبَعي.
(٥) الكامل في ضعفاء الرجال ٢/ ١٤٥.
(٦) الدقاق ١٧٧.
(٧) سؤالات ابن أبي شيبة ١٤.
(٨) سؤالات الآجري ١٢٨٧.

وقال البزار: «لم نسمع أحداً يطعن عليه في الحديث ولا في خطأ فيه، إنما ذكرت عنه شيعيته وأما حديثه فمستقيم»[1]، وقال الحافظ ابن حجر: «صدوق زاهد لكنه كان يتشيع»[2].

• التطبيق (٢٩٨)

■ في ترجمة: **سليمان بن حيان الأزدي أبي خالد الأحمر الكوفي:**

حيث أعرض عنه الإمام سفيان بن عيينة، ولم يُكلمه حتى مات، وكان إذا سُئل عنه أثنى على غيره، فقد قال أبو نعيم: «سُئل سفيان عن أبي خالد الأحمر؟ فقال: ابن نُمير رجل صالح»[3]، وقال حفص بن غياث: «سمعت سفيان إذا سئل عن أبي خالد الأحمر؟ قال: نعم الرجل أبو هشام عبد الله بن نُمير»[4].

والذي يظهر أنه لأجل خروجه مع ابن حسن، قال الإمام أبو داود: «خرج مع إبراهيم ابن عبد الله بن حسن، فلم يكلمه سفيان حتى مات»[5]، وقال الخطيب البغدادي: «كان سفيان يعيب على أبي خالد خروجه مع إبراهيم بن عبد الله بن حسن، وأما أمر الحديث فلم يكن يطعن عليه فيه»[6].

• التطبيق (٢٩٩)

■ في ترجمة: **عمر بن ذر بن عبد الله بن زرارة الهمْداني المُرْهِبي أبي ذر الكوفي:**

حيث تُكلم فيه وقال فيه الإمام أبو حاتم: «كان صدوقاً وكان

---

(١) تهذيب التهذيب ٢/ ٨٢.
(٢) تقريب التهذيب ٩٤٢.
(٣) ضعفاء العقيلي ٢/ ١٢٤.
(٤) تاريخ بغداد ٩/ ٢٢.
(٥) سؤالات أبي عبيد الآجري ١.
(٦) تاريخ بغداد ٩/ ٢٢.

مرجئاً لا يحتج بحديثه، وهو مثل يونس ابن أبي إسحاق»[1].

والذي يظهر أنهم تكلموا فيه لأجل الإرجاء؛ لذا قال يحيى بن سعيد: «عمر بن ذر ثقة في الحديث، ليس ينبغي أن يترك حديثه الرأي أخطأ فيه»[2].

وقال ابن معين: «ثقة»[3]، وقال الذهبي: «ثقة لكنه رأس في الأرجاء»[4]، وقال ابن حجر: «ثقة رُمي بالإرجاء»[5].

• التطبيق (٣٠٠)

■ **في ترجمة: أيوب بن عائذ الطائي البُحْتُري الكوفي:**

حيث ضعفه الإمام أبو زرعة[6].

والذي يظهر أنه ضعفه لأجل الإرجاء، وقد وثقه النقاد، وأخرج له الإمام البخاري ومسلم.

وقال الحافظ ابن حجر: (وثقه ابن معين، وأبو حاتم، والنسائي، والعجلي، وأبو داود وزاد: «كان مرجئاً»، وكذا ضعفه بسبب الإرجاء أبو زرعة»[7]، وقال في «التقريب»: «ثقة رُمي بالإرجاء)[8].

• التطبيق (٣٠١)

■ **في ترجمة: عبد الله بن أبي لَبيد المدني أبي المغيرة نزل الكوفة:**

حيث قال الدراوردي: «لم يشهد صفوان بن سليم جنازته»[9].

---

(١) الجرح والتعديل ٦/١٠٧.
(٢) الجرح والتعديل ٦/١٠٧.
(٣) الدوري ١٢٨٨.
(٤) المغني في الضعفاء ٢/٤٦٦.
(٥) تقريب التهذيب ٤٨٩٣.
(٦) سؤالات البرذعي ١/٦٠١.
(٧) هدي الساري ٣٩٢.
(٨) ٦١٦.
(٩) الضعفاء الصغير ١٨٩.

والذي يظهر أنه لأجل قوله في القدر، فقد قال ابن حبان في «الثقات»: «لم يشهد صفوان ابن سلمة جنازته لأنه كان يرمى بالقدر»[1].

وقال ابن عدي: «إنما لم يصل عليه لأجل ما كان يرمي بالقدر، وأما في باب الروايات فلا بأس به»[2].

ولهذا احتمله الأئمة، ووثقه الإمام ابن معين[3]، والعجلي[4]، وغيرهما، وقال الإمام أحمد فيه: «ما أعلم بحديثه بأساً، وكان يرى القدر»[5]، وقال الإمام البخاري: «هو محتمل»[6]، وأخرج له البخاري ومسلم، وقال الإمام الذهبي: «ثقة إلا أنه قدري»[7]، وقال الحافظ ابن حجر: «ثقة رُمي بالقدر»[8].



(١) ٥/٤٦.
(٢) الكامل في ضعفاء الرجال ٤/٢٤١.
(٣) الدارمي ٤٨٢.
(٤) (٩٥٦).
(٥) العلل ومعرفة الرجال ٨٣٠.
(٦) الضعفاء الصغير ١٨٩.
(٧) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٤/١٦٦.
(٨) تقريب التهذيب ٣٥٦٠.

المبحث الثاني

القرائن المتعلقة بإمامته ومذهبه

القرينة الأولى: علو مرتبته على الناقد.

القرينة الثانية: إمامته في جواز التحمل بالمناولة.

القرينة الثالثة: قوله بالرأي أو شدته على أهله.

المبحث الثاني

القرائن المتعلقة بإمامته ومذهبه

[١١٣] القرينة الأولى

علو مرتبته على الناقد

لا يُعتد بكلام الناقد فيمن هو أحفظ منه وأعلم بلا حجة.

قال الحافظ ابن حجر في بيان الجرح المردود:

«أشد من ذلك تضعيف من ضعف من هو أوثق منه، أو أعلى قدراً، أو أعرف بالحديث»[(١)].

ولذا فإن الأئمة النقاد لا يعتدون بكلامه المخالف لتعديل غيره.

ومن تطبيقاته:

• التطبيق (٣٠٢)

■ **في ترجمة: عبد الرحمٰن بن مهدي:**

حيث تكلم فيه إسحاق بن إسماعيل.

وقد ردّوا كلامه؛ لأن ابن مهدي أوثق منه.

فقد قال أبو بكر بن الأثرم: «سمعت أبا عبد الله سئل عن إسحاق بن إسماعيل، الذي يُحدث في مدينة أبي جعفر؟

فقال: ما علمت إلا خيراً، إلا أنه حمل عليه بكلمة ذكرها.

---

(١) هدي الساري ٣٨٥.

وقال: بلغني أنه يذكر عبد الرحمٰن بن مهدي، وفلاناً، وما أعجب هذا؟!

ثم قال وهو مغتاظ: ما لك أنت ويلك، ونحو هذا، ولذكر الأئمة؟!»[1].

• التطبيق (٣٠٣)

■ **في ترجمة: عفّان بن مسلم الصفّار:**

حيث قال فيه سليمان بن حرب: «ترى عفّان كان يضبط عن شعبة! والله لو جهد جهده أن يضبط في شعبة حديثاً واحداً ما قدر؛ كان بطيئاً، رديء الحفظ، بطيء الفهم».

وقد ردّوا كلام سليمان؛ لأن عفّان أوثق منه.

فقد تعقبه الإمام الذهبي، فقال: «عفان أجلّ وأحفظ من سليمان، أو هو نظيره.

وكلام النظير والأقران ينبغي أن يُتأمل ويُتأنى فيه»[2].

[١١٤] القرينة الثانية

إمامته في جواز التحمل بالمناولة

• التطبيق (٣٠٤)

■ **في ترجمة: الليث بن سعد بن عبد الرحمٰن الفهمي أبي الحارث المصري الثقة الثبت الإمام المشهور:**

حيث ذكر أبو الوليد الطيالسي أن رواية الليث عن بُكير بن الأشج مناولة، وقال يحيى بن معين: «كان يتساهل في الشيوخ والسماع، وكان

---

(١) تأريخ بغداد ٦/ ٣٣٥.

(٢) الميزان ٣/ ٨.

من أهل المعرفة»[1].

وصنيع أبي الوليد محل تأمل؛ لأن الليث قد سمع من بُكير، قال عبد الله: «سمعت أبي يقول: سمع الليث بن سعد من بُكير بن الأشج نحواً من ثلاثين حديثاً، فقلت: إنهم يحكون عن أبي الوليد أنه سمع الليث يقول: «ما سمعت من بكير شيئاً»؟ فأنكره، وقال: الليث يقول: حدثني»[2].

والراجح في المناولة أنها من أوجه التحمل إذا كان المحدث يعرف أنها من حديثه، قال حنبل بن إسحاق: «سألت أبا عبد الله عن المناولة؟ قال: ما أدري ما هذا حتى يعرف المحدث حديثه، وما يدريه ما في الكتاب»[3].

وقد ذهب إلى جوازها الإمام الزهري، ومنصور بن المعتمر، وهشام بن عروة، وأهل مصر، وغيرهم[4].

والليث إمام ممن يُستدل بصنيعه على جوازها، قال الإمام الذهبي: «ما هو بدون مالك ولا سفيان، وما تساهل فيه الليث فهو دليل على الجواز؛ لأنه قدوة»[5].

ويُؤكده أنه لم يُوقف له على مناكير في مروياته بها، قال الأثرم: «سمعت أبا عبد الله يقول: لا أعلم أحداً أحسن حديثاً عن بُكير بن عبد الله من ليث بن سعد، قلت: إن أبا الوليد يتكلم في روايته ويقول: مناولة أعني ليث بن سعد؟ فقال: ما أدري أي شيء هذا»[6]، وقال

---

(١) ميزان الاعتدال ٥/٥١٦.

(٢) العلل ومعرفة الرجال ٢٤٠٨.

(٣) الكفاية في علم الرواية ١/٣٢٨.

(٤) المعرفة والتاريخ ٣/١١٨، وتدريب الراوي ٢/٢٤٤.

(٥) ميزان الاعتدال ٥/٥١٦.

(٦) شرح علل الترمذي ٢/٧٣٢.

الإمام أحمد: «ليس فيهم يعني أهل مصر أصح حديثاً من الليث بن سعد، وعمرو بن الحارث يُقاربه»[1].

• التطبيق (٣٠٥)

■ **في ترجمة: عبد الله بن وهب المصري الثقة الثبت الإمام المشهور:**

حيث تُكلم في تحمله بالمناولة، قال عبد الله بن أيوب المَخْرَمي: «كنت عند ابن عيينة ـ وعنده يحيى بن معين ـ فجاءه عبد الله بن وهب ومعه جزء، فقال: «يا أبا محمد أحدث بما في هذا الجزء عنك؟»، فقال لي يحيى بن معين: يا شيخ هذا والريح بمنزلة، ادفع إليه الجزء حتى ينظر في حديثه»[2].

وهو كسابقه إمام يرى التحمل بالمناولة على مذهب المصريين، قال أبو طالب: «قال أحمد بن حنبل: عبد الله بن وهب صحيح الحديث يفصل السماع من العرض، والحديث من الحديث ما أصح حديثه وأثبته، قيل له: أليس كان يسيء الأخذ؟ قال: قد كان يُسيء الأخذ ولكن إذا نظرت في حديثه وما روى عن مشايخه وجدته صحيحاً»[3]، وقال المرُّوذي: «سمعته ـ يعني الإمام أحمد ـ: كان عبد الله بن وهب المصري رجلاً صالحاً إيش كان عنده من الحديث قد رأيته إيش؟ ـ لكثرة حديثه ـ فأثنى عليه، وذكر أبو عبد الله تسهيله في الأخذ، قلت له: كذا أصحابه المصريون أو عامة أصحابه في التسهيل في الأخذ؟ قال لي: نعم»[4]، وقال الإمام الذهبي: «هذا مذهب الجماعة»[5].

---

(١) سؤالات أبي داود ٥٩١.

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال ٤/ ٢٠٢.

(٣) الجرح والتعديل ٥/١٨٩.

(٤) العلل ٤٥٦.

(٥) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٤/ ٢٢٣.

ويُؤكد زوال أثره أنه لم يُوقف له على مناكير في مروياته بها، قال أبو طالب: «قال أحمد بن حنبل: عبد الله بن وهب صحيح الحديث يفصل السماع من العرض، والحديث من الحديث، ما أصح حديثه وأثبته، قيل له: أليس كان يسيء الأخذ؟ قال: قد كان يسيء الأخذ، ولكن إذا نظرت في حديثه، وما روى عن مشايخه وجدته صحيحاً»[1].

[١١٥] القرينة الثالثة

قوله بالرأي أو شدته على أهله

الأصل تجريح الراوي الذي ترك النقاد مروياته، لكن هناك حالات قد يُعرض بعض الناقد عن مرويات الراوي بما لا يقتضي القدح في ضبطه، كأن يكون إعراضهم عنه لأجل قوله بالرأي وترك الأثر، وربما نصوا على ضعفه بسببه وفسروا الجرح به، وهو جرح بما لا يقدح في الضبط اللهم إلا إذا كان من إمام يريد بالرأي: طريقة أهل الكلام المذموم المحرف في مسائل الاعتقاد، وعندئذ يكون بابه بدعة الراوي وهي على أنواع من حيث قدحها في الراوي ومروياته.

وقد يحصل نقيض ذلك بأن يُتكلم في الراوي لأجل شدته على أهل الرأي.

ومن تطبيقاته:

• التطبيق (٣٠٦)

■ **في ترجمة: مُعلَّى بن منصور الرازي:**

حيث لم يكتب الإمام أحمد عنه؛ لأنه من أهل الرأي وهو منهج خاص بالإمام وبعض النقاد، قال عبد الرحمٰن بن أبي حاتم: «سمعت

(١) الجرح والتعديل ١٨٩/٥.

أبي يقول: قيل لابن حنبل: كيف لم تكتب عن المُعلَّى بن منصور الرازي؟ فقال: كان يكتب الشروط ومن كتبها لم يخل من أن يكذب»[1].

وقال أبو داود: «قال يحيى بن معين: مُعلًّى ثقة، وكان أحمد بن حنبل لا يروي عنه؛ لأنه كان ينظر في الرأي»[2]، وقد وثقه الإمام ابن معين[3]، وابن المديني، وغيرهما، وقال أبو زرعة: «رحم الله أحمد بن حنبل بلغني أنه كان في قلبه غُصص من أحاديث ظهرت عن المُعلَّى بن منصور كان يحتاج إليها، وكان المُعلَّى أشبه القوم بأهل العلم، وذلك أنه كان طلابة للعلم ورحل وعُني به، فصبر أحمد عن تلك الأحاديث ولم يسمع منه حرفاً، وأما علي بن المديني وأبو خيثمة وعامة أصحابنا سمعوا منه، والمُعلَّى صدوق»[4]، وقوله: «أشبه القوم» يعني: أهل الرأي، قاله الذهبي[5].

• التطبيق (٣٠٧)

■ في ترجمة: إبراهيم بن خالد أبي ثور الكلبي البغدادي الإمام الفقيه الثقة:

حيث قال فيه الإمام أبو حاتم: «رجل يتكلم بالرأي يخطىء ويصيب، وليس محله محل المتسعين في الحديث، قد كتبت عنه»[6]، وفي نسخة الذهبي: «محل المُسِمِّعين»[7].

---

(١) الجرح والتعديل ٨/ ٣٣٤.
(٢) السنن ١/ ٨٣/ ٣٠٩.
(٣) تاريخ الدارمي ٨١٦.
(٤) البرذعي ١/ ٧١٨.
(٥) سير أعلام النبلاء ١٠/ ٣٦٧.
(٦) الجرح والتعديل ٢/ ٩٧.
(٧) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ١/ ١٤٩، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٧٦.

وتفسير أبي حاتم بأنه يتكلم في الرأي لا يقدح فيه، قال الذهبي: «أما أبو حاتم فتعنت، . . . وهذا غلو من أبي حاتم سامحه الله»[1]، وقال أيضاً: «قلت: بل هو حجة بلا تردد»[2].

وأنصفه الإمام أحمد مع أنه كان لا يُحدث عن أهل الرأي، فقد قال عبد الرحمٰن بن خاقان: «سألت أحمد بن حنبل عن أبي ثور؟ فقال: لم يبلغني عنه إلا خيراً إلا أنه لا يعجبني الكلام الذي يصيرونه في كتبهم»[3].

قال أبو بكر الأعين: «سألت أحمد عنه؟ فقال: أعرفه بالسنة منذ خمسين سنة، وهو عندي في مسلاخ الثوري»[4].

وقال النسائي: «ثقة مأمون أحد الفقهاء»[5].

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «كان أحد أئمة الدنيا فقهاً وعلماً وورعاً وفضلاً وديانة وخيراً، ممن صنف الكتب وفَرّع على السنن، وذب عن حريمها، وقمع مخالفيها»[6].

وقال الخطيب البغدادي: «كان أحد الثقات المأمونين، ومن الأئمة الأعلام في الدين»[7].

• التطبيق (٣٠٨)

■ **في ترجمة: نُعيم بن حماد المَرْوَزي الخزاعي:**

حيث قال فيه محمد بن أحمد بن حماد الدولابي: «كان يضع

(١) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ١/ ١٤٩.
(٢) سير أعلام النبلاء ١٢/ ٧٦.
(٣) تاريخ بغداد ٦/ ٦٦.
(٤) تذكرة الحفاظ ٢/ ٥١٣.
(٥) تذكرة الحفاظ ٢/ ٥١٣.
(٦) الثقات ٨/ ٧٤.
(٧) تاريخ بغداد ٦/ ٦٥.

الحديث في تقوية السُّنَّة وحكايات عن العلماء في ثلب أبي حنيفة مزورة كذب»[1].

وكلام ابن حماد الدولابي مردود؛ لأن في نُعيم شدة على أهل الرأي، والدولابي يميل إليهم، قال ابن عدي: «ابن حماد متهم فيما قاله في نعيم بن حماد لصلابته في أهل الرأي»[2].

وقال الحافظ ابن حجر: «نسبه أبو بشر الدولابي إلى الوضع، وتعقب ذلك ابن عدي بأن الدولابي كان متعصباً عليه؛ لأنه كان شديداً على أهل الرأي، وهذا هو الصواب»[3].



(١) الكامل ٧/ ١٦.

(٢) ميزان الإعتدال ٦/ ٤٧.

(٣) هدي الساري ٤٤٧.



المبحث الثالث

القرائن المتعلقة بورعه وأخلاقه

القرينة الأولى: أخذه الأجرة على التحديث.

القرينة الثانية: توسعه في الطيبات أو دخوله على الأمراء وتوليه أعمالهم وقبوله جوائزهم.

القرينة الثالثة: استرجاحه في الميزان أو كثرة كلامه ومزاحه وتعاليه وتكبره.

المبحث الثالث

القرائن المتعلقة بورعه وأخلاقه

[١١٦] القرينة الأولى

أخذه الأجرة على التحديث

اختلف أهل العلم في حكم أخذ الأجرة على التحديث، والراجح الذي عليه أهل التحرير منهم الجواز، لا سيما عند الحاجة[١]، ولا يقدح في الراوي إذا فُسّر الجرح به.

ومن تطبيقات التجريح به:

• التطبيق (٣٠٩)

■ في ترجمة: **الحارث بن محمد بن أبي أسامة التميمي أبي محمد صاحب المسند:**

حيث تُكلم فيه لأنه يأخذ الأجرة على التحديث.

وهذا جرح بما لا يقدح، فقد قال محمد بن محمد بن مالك الإسكافي: «سألت إبراهيم الحربي عن الحارث بن أبي أسامة، وقلت له: أريد أن أسمع منه، وهو يأخذ الدراهم؟ فقال: اسمع منه فإنه ثقة»[٢].

وقال الإمام الذهبي: «كان حافظاً عارفاً بالحديث عالي الإسناد

---

(١) انظر تفصيل ذلك في: فتح المغيث ١/ ٣٤٥، وتدريب الراوي ١/ ٣٣٣.

(٢) تاريخ بغداد ٨/ ٢١٨.

بالمرة، تُكلم فيه بلا حجة لكونه يأخذ على الرواية»[1].

• التطبيق (٣١٠)

■ **في ترجمة: حفص بن عمر بن الحارث أبي عمر الحَوْضي:**

حيث تُكلم فيه لأخذه الأجرة على التحديث.

وهذا كسابقه لا يقدح، ولذا وثقه وأثنى عليه الأئمة، فقال الإمام أحمد: «ثبت ثبت متقن متقن لا تأخذ عليه حرفاً واحداً»[2]، وقال الإمام أبو حاتم: «صدوق متقن، وكان يأخذ الدراهم»[3]، وقال الحافظ ابن حجر: «ثقة ثبت عيب بأخذ الأجرة على الحديث»[4].

• التطبيق (٣١١)

■ **في ترجمة: عفان بن مسلم الصفار، وأبي نُعيم الفضل بن دُكين:**

حيث تكلم فيهما؛ لأخذهما الأجرة على التحديث.

وهذا كسابقه لا يُؤثر، وقد وثقهما الأئمة، وقال حنبل بن إسحاق: «سمعت أبا عبد الله يقول: شيخان كان الناس يتكلمون فيهما ويذكرونهما، وكنا نلقى من الناس في أمرهما ما الله به عليم قاما لله بأمر لم يقم به أحد أو كبير أحد مثل ما قاما به عفان وأبو نعيم، يعني بالكلام فيهما لأنهما كانا يأخذان الأجرة من التحديث وبقيامهما عدم الإجابة في المحنة»[5].

---

(١) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٢/ ١٧٨.

(٢) الجرح والتعديل ٣/ ١٨٢.

(٣) الجرح والتعديل ٣/ ١٨٢، تهذيب التهذيب ٢/ ٣٤٩.

(٤) تقريب التهذيب ١٤١٢.

(٥) تهذيب التهذيب ٨/ ٢٤٧.

[١١٧] القرينة الثانية

توسعه في الطيبات، أو دخوله على الأمراء، وتوليه أعمالهم، وقبوله جوائزهم

يُشترط في ترجيح الجرح ـ عند التعارض ـ تفسيره؛ لكن يترجح التعديل في بعض الأحوال إذا لم يُفسر الجرح بمؤثر في الراوي كأن يُفسر الجرح بتوسع الراوي في الطيبات، وهو أمر لا يقدح، قال الحافظ ابن حجر «كذا عاب جماعة من الورعين جماعة دخلوا في أمر الدنيا فضعفوهم لذلك ولا أثر لذلك التضعيف مع الصدق والضبط، والله الموفق»[1].

ومثله إن كان جرح الراوي بسبب دخوله على الأمراء أو توليه أعمالهم، أو قبوله جوائزهم.

والأصل في هذا الباب: حديث عمر بن الخطاب ﷺ، حيث يقول: «كان رسول الله ﷺ يعطيني العطاء فأقول أعطه من هو أفقر إليه مني، فقال: خذه إذا جاءك من هذا المال شيء، وأنت غير مشرف، ولا سائل فخذه، وما لا فلا تتبعه نفسك» متفق عليه[2].

• التطبيق (٣١٢)

■ **في ترجمة: الإمام مالك بن أنس:**

حيث لم يسمع منه الحكم بن نافع أبو اليمان الحمصي؛ لأنه رآه يتوسع في الطيبات.

---

(١) هدي الساري ٣٨٥.

(٢) البخاري (٢٤ كتاب الزكاة، ٥١ باب من أعطاه الله شيئاً من غير مسألة ولا إشراف نفس، ١٤٧٣)، ومسلم (١٢ كتاب الزكاة، ٣٧ باب إباحة الأخذ لمن أعطي من غير مسألة ولا إشراف، ٢٤٠٥)

وهو أمر لا غضاضة فيه، ومالك إمام يُقتدى به في ذلك، ولذا فإن الحكم ندم على صنيعه فقال: «صرت إلى مالك فرأيت عنده من الحجاب والفرش شيئاً عجيباً، فقلت: ليس هذا من أخلاق العلماء فمضيت وتركته، ثم ندمت بعد»[1].

• التطبيق (٣١٣)

■ **في ترجمة: أحمد بن عبد الملك بن واقد أبي يحيى الحراني:**

حيث تكلم فيه أهل بلده حران لأجل دخوله على السلطان.

ولم يُعتمد كلامهم فيه؛ لأنه جرح غير مؤثر، قال الميموني: «قلت لأحمد بن حنبل: يا أبا عبد الله، أحمد بن عبد الملك بن واقد؟ فقال لي: قد مات عندنا، ورأيته كيساً وما رأيت بأساً، رأيته حافظاً لحديثه، قلت: ضبطه؟ قال: هي أحاديث زهير، وما رأيت إلا خيراً وصاحب سنة، قد كتبنا عنه، قلت: أهل حران يُسيئون الثناء عليه! قال لي: أهل حرّان قلّما يرضون عن إنسان؛ هو يغشى السلطان بسبب ضيعة له، فرأيت أمره عند أبي عبد الله حسناً يتكلم فيه بكلام حسن»[2].

وقال الحافظ ابن حجر: «أفصح أحمد بالسبب الذي طعن فيه أهل حران من أجله، وهو غير قادح»[3].

• التطبيق (٣١٤)

■ **في ترجمة: حميد بن هلال العدوي البصري:**

حيث قال فيه الإمام يحيى القطان: «كان محمد بن سيرين لا يرضى حميد بن هلال»[4].

---

(١) تهذيب التهذيب ٢/٣٧٩.

(٢) تاريخ بغداد ٤/٢٦٦.

(٣) هدي الساري ٣٨٧.

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال ٢/٢٧٦.

والذي يظهر أنه من أجل دخوله على السلطان، وهذا جرح غير قادح، وقد وثقه النقاد قال أبو محمد ابن أبي حاتم: «ذكرت ذلك لأبي؟ فقال: دخل في شيء من عمل السلطان فلهذا كان لا يرضاه وكان في الحديث ثقة»[1].

وقال ابن عدي: «لعله كان لا يرضاه في معنى آخر ليس الحديث، وأما في الحديث فإنه لا بأس به وبرواياته»[2].

• التطبيق (٣١٥)

■ **في ترجمة: عبد الرحمٰن بن أبي ليلى أحد أئمة التابعين وثقاتهم:**

حيث تكلم فيه الإمام إبراهيم النخعي؛ لأجل دخوله على الأمراء، ولذا أورده العقيلي في الضعفاء، وروى عن عبد الله: «حدثني أبي قال: حدثنا عبد الله بن إدريس، قال أخبرنا شعبة، عن عمرو بن مرة، عن عبد الرحمٰن بن أبي ليلى، عن البراء أن رسول الله ﷺ: «قنت في الصبح وفي المغرب» فذكرت ذلك لإبراهيم؟ فقال: أهو كان كأصحاب عبد الله؟! إنما كان صاحب أمراء قال: فتركت القنوت، قال: فتكلم أهل مسجدنا في ذلك، فعدت للقنوت، قال فلقيني إبراهيم فقال: أما هذا فرجل قد غُلب على صلاته»[3].

وهذا جرح بما لا يقدح، وابن أبي ليلى إمام يُقتدى به في ذلك، قال الإمام الذهبي: (من أئمة التابعين وثقاتهم، ذكره العقيلي في كتابه متعلقاً بقول إبراهيم النخعي فيه: «كان صاحب أمراء» وبمثل هذا لا يلين الثقة)[4].

---

(١) الجرح والتعديل ٣/ ٢٣٠.
(٢) الكامل في ضعفاء الرجال ٢/ ٢٧٦.
(٣) ضعفاء العقيلي ٢/ ٣٣٧.
(٤) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٤/ ٣١١.

• التطبيق (٣١٦)

■ **في ترجمة: حميد بن أبي حميد الطويل أبي عبيدة البصري:**

حيث أعرض عن حديثه الحافظ زائدة بن قدامة، والحافظ مكي بن إبراهيم، قال يحيى بن يعلى المحاربي: «طرح زائدة حديث حميد الطويل»[1]، وقال مكي بن إبراهيم: «مررت بحميد وعليه ثياب سود، فقال لي أخي: ألا تسمع منه؟ فقلت: أأسمع من الشرطي؟!»[2].

والذي يظهر أن صنيع زائدة من أجل مخالطته للأمراء، والمخالطة ولبس ثياب الشرط جرح لا يقدح في الضبط، ولذا وثقه النقاد، فقال الإمام الذهبي: «ثقة جليل يدلس، إنما طرحه للبسه سواد الخلفاء وزي أعوانهم»[3]، وقال الحافظ ابن حجر: «ثقة مدلس، وعابه زائدة لدخوله في شيء من أمر الأمراء»[4]، وقال أيضاً: «إنما تركه زائدة؛ لدخوله في شيء من أمر الخلفاء، وقد بين ذلك مكي بن إبراهيم»[5].

• التطبيق (٣١٧)

■ **في ترجمة: إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمٰن الزهري أبي إسحاق المدني نزيل بغداد:**

حيث كان يحيى القطان لا يرضاه، فقد قال المرُّوذي: «قال أبو عبد الله: كان يحيى لا يرضى إبراهيم بن سعد، قلت: وإيش كان حاله عنده؟ قال: كان على بيت المال»[6].

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال ٢/ ٢٦٧.
(٢) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٢/ ٣٨٤.
(٣) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٢/ ٣٨٤.
(٤) تقريب التهذيب ١٥٤٤، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٥.
(٥) هدي الساري ٣٩٩.
(٦) العلل ٢١١.

وفي صنيع ابن القطان تأمل؛ لأنه جرح بما لا يقدح، وإبراهيم بن سعد قد وثقه: الإمام أحمد، وابن معين، وأبو حاتم، وغيرهم، وأخرج له الجماعة، ولذا فإن ابن حجر قال فيه: «ثقة حجة تُكلم فيه بلا قادح»[1].

• التطبيق (٣١٨)

■ **في ترجمة: عاصم بن سليمان الأحول أبي عبد الرحمٰن البصري الثقة:**

حيث قال عبد الله ابن إدريس: «رأيت عاصم الأحول في السوق، وهو يقول اضربوا رأس هذا النبطي، لا أرو عنه شيئاً»[2].

وهذا جرح بما لا يُؤثر، وقد كان يلي الحسبة في السوق، قال الدُّوري: «سمعت يحيى يقول: كان عاصم الأحول بالمدائن على الموازين والمكاييل يعني يحيى كأنه كان محتسباً»[3].

وقال الحافظ ابن حجر: «كان يلي الحسبة بالكوفة، وقد احتج به الجماعة»[4].

• التطبيق (٣١٩)

■ **في ترجمة: إسحاق بن إسماعيل بن حماد بن زيد:**

حيث قال فيه الإمام العجلي: «ما فيه خير كان أميناً ليحيى بن أكثم»[5].

وفي كلامه تأمل؛ لأن تولي الأعمال للأمراء جرح بما لا يقدح

---

(١) التقريب ١٧٧.
(٢) ضعفاء العقيلي ٣/٣٣٦.
(٣) ٢١٦٥.
(٤) هدي الساري ٤١١.
(٥) ترتيب معرفة الثقات ٦٤.

سيما وأنه في حفظ أموال اليتامى، قال الحافظ ابن حجر: «ثقة، وإنما نقم عليه العجلي أنه كان أميناً على أموال الأيتام فكان ماذا؟!»[1].

• التطبيق (٣٢٠)

■ في ترجمة: **أحمد بن أبي بكر بن الحارث بن زرارة بن مصعب أبي مصعب الزهري المدني الإمام الفقيه الثقة راوية الموطأ عن الإمام مالك:**

حيث قال أبو خيثمة لابنه أحمد: «لا تكتب عن أبي مصعب واكتب عمن شئت»[2].

والذي يظهر أنه من أجل دخوله في القضاء، أو توليه المظالم، ولا يقدح في ضبطه، قال الزبير بن بكار: «كان أبو مصعب على شرطة عبيد الله بن الحسن بن عبد الله الهاشمي عامل المأمون على المدينة، وولي القضاء»[3]، وقال ابن حبان في الثقات: «كان فقيهاً متقناً عالماً بمذهب أهل المدينة»[4].

لذا فإن الإمام الذهبي تعقب أبا خيثمة فقال: «أظنه نهاه عنه؛ لدخوله في القضاء والمظالم وإلا فهو ثقة نادر الغلط كبير الشان»[5].

• التطبيق (٣٢١)

■ في ترجمة: **عكرمة مولى ابن عباس:**

حيث تكلموا فيه؛ لأنه يأخذ جوائز الأمراء.

وهذا جرح بما لا يقدح في الراوي، وقد كان الإمام الزهري وغيره يقبلونها.

---

(١) لسان الميزان ١/٣٥٢.
(٢) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ١/٢١٧.
(٣) سير أعلام النبلاء ١١/٤٣٧.
(٤) الثقات ٨/٢١.
(٥) سير أعلام النبلاء ١١/٤٣٧.

قال الحافظ ابن حجر: «أما قبول الجوائز فلا يقدح أيضاً إلا عند أهل التشديد، وجمهور أهل العلم على الجواز»[1].

وقال في موضع آخر: «أما قبوله لجوائز الأمراء فليس ذلك بمانع من قبول روايته، وهذا الزهري قد كان في ذلك أشهر من عكرمة، ومع ذلك فلم يترك أحد الرواية عنه بسبب ذلك»[2].

[١١٨] القرينة الثالثة

استرجاحه في الميزان، أو كثرة كلامه ومزاحه، وتعاليه وتكبره

لا يعتد النقاد بصنيع من يُجرح الراوي لأجل استرجاحه في الميزان، أو تعاليه وتكبره، أو كثرة كلامه ومزاحه؛ لذا وثقوا رواة مع شهرتهم بالمزاح كحماد بن زيد، فقد قال عبد الله: «قال أبي: قال عفان: قال حماد بن زيد لشعيب بن حرب: يا أبا صالح قد دُعينا إلى وليمة فتجيء؟! قال أبو عبد الله: كان في حماد مزاح»[3]؛ أي: يمازحه بأنه لو فعل كان طفيلياً.

وصالح بن محمد جَزَرة الحافظ، فقد قال فيه الخطيب البغدادي: «كان حافظاً عارفاً من أئمة الحديث وممن يرجع إليه في، وكان صدوقاً ثبتاً أميناً، وكان ذا مزاح ودعابة مشهوراً بذلك»[4].

والضحاك بن مَخْلد بن الضحاك الشيباني أبي عاصم النبيل البصري، فقد قال فيه الإمام أبو داود: «كان يحفظ قدر ألف حديث من

(١) هدي الساري ٤٢٥.
(٢) هدي الساري ٤٢٨.
(٣) علل الحديث ومعرفة الرجال ٢٣٧.
(٤) تاريخ بغداد ٩/ ٣٢٢.

جيد حديثه وكان فيه مزاح»[1].

ومن تطبيقات ما سبق:

• التطبيق (٣٢٢)

■ **في ترجمة: محمد بن مسلم بن تَدْرُس أبي الزبير المكي:**

حيث قال ورقاء: «قلت لشعبة مالك تركت حديث أبي الزبير؟ قال: رأيته يزن ويسترجح في الميزان»[2].

وهذا أمر لا يقدح في ضبط الراوي، ويدل على تشدد شعبة، وقد أخرج الجماعة لأبي الزبير، وتعقبه ابن حبان فذكره في الثقات، وقال: «كان من الحفاظ، ولم ينصف من قدح فيه؛ لأن من استرجح في الوزن لنفسه لم يستحق الترك من أجله»[3]، وقال الإمام ابن رجب: «شعبة ترك حديثه وأعتل بأنه رآه لا يحسن يصلي، وبأنه رآه يزن ويسترجح في الوزن، ولم يذكر عليه كذباً، ولا سوء حفظ»[4].

• التطبيق (٣٢٣)

■ **في ترجمة: زاذان الكندي الكوفي أبي عمر:**

حيث قال فيه شعبة بن الحجاج: «كان كثير الكلام»[5].

وهذا جرح غير قادح في الضبط، ولكن شعبة يتشدد؛ لذا قال ابن عدي: «أحاديثه لا بأس بها إذا روى عنه ثقة، وإنما رماه من رماه بكثرة كلامه»[6]، وقد بوب الخطيب البغدادي على كلام شعبة بقوله: «باب ذكر

---

(١) سؤالات الآجري ١٤٠٨.
(٢) ضعفاء العقيلي ١٦٩٠.
(٣) الثقات ٥/٣٥٢.
(٤) شرح علل الترمذي ٢/٥٧١.
(٥) العقيلي ٥٥٤.
(٦) الكامل ٤/٢١٠.

بعض أخبار من استفسر في الجرح فذكر ما لا يُسقط العدالة»[1].

• التطبيق (٣٢٤)

■ **في ترجمة: أحمد بن المقدام أبي الأشعث العجلي:**

حيث قال عَبْدان الأهوازي: «سمعت أبا داود السِّجِسْتاني يقول: أنا لا أحدث عن أبي الأشعث يعني أحمد بن المقدام، قلت: لم؟ قال: لأنه كان يُعلم المُجّان المجون، كان مُجّان بالبصرة يصرورن صرر الدراهم ويطرحونها على الطريق ويجلسون ناحية، فإذا مر يعني رجلاً بصرة أراد أن يأخذها صاحوا ضعها ليخجل الرجل فعلم أبو الأشعث المارة بالبصرة هيئوا صرر زجاج كصررهم، فإذا مررتم بصررهم فأردتم أخذها فصاحوا بكم، فاطرحوا صرر الزجاج الذي معكم، وخذوا صرر الدراهم ففعلوا ذلك، فأنا لا أحدث عنه لهذا»[2].

وهذا لا يقدح؛ لأنه من باب المزاح وهو في الوقت نفسه من التأديب لهم، قال الإمام الذهبي فيه: «أحد الأثبات المسندين، وإنما ترك أبو داود الرواية عنه لمزاح فيه»[3].

وإذا تقرر أن هذا من باب المزاح فيلزم أبا داود أن يعدله كما عدل الضحاك بن مَخْلد.

• التطبيق (٣٢٥)

■ **في ترجمة: أحمد بن صالح المصري الحافظ:**

حيث تكلم فيه الإمام ابن معين.

وهو محمول على ما يُذم من الأخلاق، وأما الضبط والإتقان فلا،

---

(١) الكفاية في علم الرواية ١/ ١١٠.

(٢) تاريخ بغداد ٥/ ١٦٥.

(٣) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ١/ ٣٠٤.

قال ابن حبان في الثقات: «كان أحمد هذا في الحديث وحفظه ومعرفة التاريخ وأسباب المحدثين عند أهل مصر كأحمد بن حنبل عند أصحابنا بالعراق، ولكنه كان صَلْفاً تَيّاهاً لا يكاد يعرف أقدار من يختلف إليه فكان يحسد على ذلك»[1].

وقال الإمام الذهبي: «من نادر ما شذّ به ابن معين رَحِمَهُ ٱللَّهُ كلامه في أحمد بن صالح حافظ مصر، فإنه تكلم فيه باجتهاده، وشَاهَدَ منه ما يُليّنه باعتبار عدالته، لا باعتبار إتقانه، فإنه متقن ثبت، ولكن عليه مأخذ في تِيهٍ كان يتعاطاه، والله لا يحب كل مختال فخور، ولعله اطلع منه على حال في أيام شبيبة ابن صالح، فتاب منه أو من بعضه، ثم شاخ ولزم الخير، فلقيه البخاري والكبار واحتجوا به»[2].



(١) ٨/ ٢٥.

(٢) سير أعلام النبلاء ١١/ ٨٢.

المبحث الرابع

القرائن المتعلقة بشيوخه

القرينة الأولى: تجريح روايته عن أهل بلد أو في شيخ.

القرينة الثانية: حمل الجرح على إكثاره الرواية عن الضعفاء والمجاهيل أو روايته عن أهل الكتاب.

القرينة الثالثة: كثرة شيوخه وقوة حفظه المقوية لأوجه اختلاف الرواة عليه، أو اختصاصه بما يقوي أفراده عنه.



المبحث الرابع

القرائن المتعلقة بشيوخه

يزول تعارض الجرح والتعديل في الراوي إذا تبين أن الجرح متعلق بروايته عن أهل بلد مخصوص أو شيخ مخصوص، بحيث يكون عدلاً فيما سواه، قال ابن حجر: «القسم الثاني فيمن ضُعّف بأمر مردود، ويلتحق به من تكلم فيه بأمر لا يقدح في جميع حديثه كمن ضُعّف في بعض شيوخه دون بعض، فإنه لا يجمل إطلاق الضعف عليه، بل الصواب في أمره التفصيل»[1].

[١١٩] القرينة الأولى

تجريح روايته عن أهل بلد، أو في شيخ

• التطبيق (٣٢٦)

■ في ترجمة: إسماعيل بن عياش بن سُليم العَنْسي الشامي:

حيث قال الإمام أبو حفص الفلاس: «كان عبد الرحمٰن لا يحدث عنه»[2]، والذي يظهر أنه محمول على روايته عن غير أهل بلده؛ لأن كتابه عنهم ضاع، وعدلوا روايته عن الشاميين، وضعفوا غيرها، فقد قال ابن معين فيه: «ثقة فيما روى عن الشاميين وأما روايته عن أهل الحجاز فإن كتابه ضاع فخلط في حفظه عنهم»[3]، وقال المرُّوذي: «سألته ـ يعني

(١) هدي الساري ٤٦٠.

(٢) تاريخ بغداد ٦/ ٢٢٥.

(٣) تاريخ بغداد ٦/ ٢٢٦.

الإمام أحمد ـ عن إسماعيل بن عياش فحسن روايته عن الشاميين، وقال: هو فيهم أحسن حالاً مما روى عن المدنيين وغيرهم»[1]، وقال ابن المديني: «كان يوثق فيما روى عن أصحابه أهل الشام، فأما ما روى عن غير أهل الشام ففيه ضعف»[2]، وقال البخاري: «إنما هو ما روى عن الشاميين، وروى عن أهل العراق وأهل الحجاز مناكير»[3]، وقال أيضاً: «منكر الحديث عن أهل الحجاز وأهل العراق»[4]، وقال أيضاً: «إذا حدث عن أهل بلده فصحيح، وإذا حدث عن غير أهل بلده ففيه نظر»[5]، وقال أبو زرعة: «صدوق إلا أنه غلط في حديث الحجازيين والعراقيين»[6]، وقال أبو حفص الفلاس: «إذا حدث عن أهل بلاده فصحيح وإذا حدث عن أهل المدينة مثل هشام بن عروة، ويحيى بن سعيد وسهيل بن أبي صالح فليس بشيء»[7].

• التطبيق (٣٢٧)

■ **في ترجمة: جعفر بن بُرْقان الكلابي أبي عبد الله الرقي:**

حيث قال فيه ابن خزيمة ـ لما سُئل عنه وعن أبي بكر الهذلي ـ: «لا يحتج بواحد منهما إذا انفرد»[8]، والذي يظهر أنه محمول على روايته عن الزهري؛ لأنه يضطرب فيه، فقد قال الإمام أحمد: «إذا حدث عن غير الزهري فلا بأس، ثم قال: في حديثه عن الزهري يخطىء»[9]، وقال

---

(١) ٢٤٤.
(٢) سؤالات ابن أبي شيبة ٢٣٣.
(٣) علل الترمذي ٦٦.
(٤) علل الترمذي ٧٥.
(٥) تاريخ بغداد ٦/ ٢٢٤.
(٦) الجرح والتعديل ٢/ ١٩١.
(٧) تاريخ بغداد ٦/ ٢٢٧.
(٨) تهذيب التهذيب ٢/ ٧٣.
(٩) العلل ومعرفة الرجال ٤٣٩٥.

أيضاً: «ثقة ضابط لحديث ميمون، وحديث يزيد بن الأصم، وهو في حديث الزهري يضطرب ويختلف فيه»[1]، وقال الميموني، عن أحمد بن حنبل فيه: «ثقة ضابط لحديث ميمون وحديث يزيد بن الأصم، وهو في حديث الزهري يضطرب ويختلف فيه، قال: وزعم أبو عبد الله أنه يرى أن جعفر بن بُرْقان والشاميين والجزريين إنما حملوا عن الزهري برصافة هشام لأنه كان عند هشام مقيماً بالرصافة وكان علمه في دواوين بني أمية»[2]، وقال الإمام ابن معين: «كان أمياً ـ وذكره بخير ـ وليس هو في الزهري بشيء»[3]، وقال الإمام النسائي: «ليس بالقوي في الزهري خاصة، وفي غيره لا بأس به»[4]، وقال في موضع آخر: «في الزهري ضعيف، وفي غيره لا بأس به»[5]، وقال البَرْقَاني: (قلت له ـ للدارقطني ـ وأبو الحسن بن مُظَفَّر حاضر: جعفر بن بُرْقان؟ فقالا جميعاً: قال أحمد بن حنبل: «يُؤخذ من حديثه ما كان عن غير الزهري فأما عنه فلا»، قلت: فقد لقيه فما بلاؤه؟ قال الدارقطني: ربما حدث الثقة عن ابن بُرْقان عن الزهري، ويحدثه الآخر عن ابن بُرْقان عن رجل عن الزهري، أو يقول: بلغني عن الزهري، فأما حديثه عن ميمون بن مهران ويزيد بن الأصم فثابت صحيح)[6].

• التطبيق (٣٢٨)

■ **في ترجمة: عَتَّاب بن بَشير الجَزَري أبي الحسن:**

حيث كف عن حديثه الإمام ابن مهدي[7] وقال ابن المديني:

---

(١) المروذي ٩٣٢.
(٢) تهذيب الكمال ٥/ ١٣.
(٣) الدوري٥٢٢٥.
(٤) السنن الكبرى ٩٣٠٩، ٦١٠٧.
(٥) السنن الكبرى ١٠٠٣٨.
(٦) سؤالاته ٨١.
(٧) سؤالات أبي داود ٣١٦.

«ضربنا على حديث عَتّاب بن بشير»[1].

والذي يظهر أن العهدة على شيخه خُصَيف بن عبد الرحمٰن الجَزَري، فقد قال أبو طالب: «سئل أحمد بن حنبل عن عَتَّاب بن بَشير؟ فقال: أرجو أن لا يكون به بأس، روى بأخرة أحاديث منكرة، وما أرى إلا أنها من قبل خُصَيف»[2]، وقال الإمام ابن معين: «ثقة»[3] وأخرج له البخاري وغيره.

[١٢٠] القرينة الثانية

حمل الجرح على إكثاره الرواية عن الضعفاء والمجاهيل وأهل الكتاب

• التطبيق (٣٢٩)

■ **في ترجمة: محمد بن إسحاق بن يسار المطلبي مولاهم:**

حيث تُكلم فيه، ومما أجاب به النقاد أن العهدة في مروياته الضعيفة على شيوخه الضعفاء والمجاهيل.

قال الإمام محمد بن عبد الله بن نُمير: «إذا حدث عمن سمع من المعروفين، فهو حسن الحديث صدوق، إنما أُتي أن يحدث عن المجهولين بأحاديث باطلة»[4].

• التطبيق (٣٣٠)

■ **في ترجمة: الزُبير بن بكّار الأسدي المدني أبي عبد الله:**

حيث قال أحمد بن علي السُليماني: «كان منكر الحديث»[5]،

(١) الدارمي ٥٤٠.
(٢) الجرح والتعديل ٧/ ١٢.
(٣) الدارمي ٥٣٩.
(٤) الكامل في ضعفاء الرجال ٦/ ١٠٦.
(٥) تهذيب التهذيب ٣/ ٢٦٩.

والذي يظهر أنه بسبب إكثاره الرواية عن الضعفاء؛ لذا وثقه الإمام الدارقطني، والخطيب البغدادي، وزاد: «وكان ثبتاً»[1]، وقال ابن حجر: «هذا جرح مردود، ولعله استنكر إكثاره عن الضعفاء، مثل: محمد بن حسن بن زَبَالة، وعمرو بن أبي بكر المؤملي وعامر بن صالح الزُبيري، وغيرهم، فإن في كتاب النسب عن هؤلاء أشياء كثيرة منكرة»[2].

• التطبيق (٣٣١)

■ **في ترجمة: محمد بن إسحاق بن يسار المطلبي مولاهم:**

حيث قال عمرو بن علي الفلاس: «سمعت يحيى يقول: العجب رجل يحدث عن أهل الكتاب، ويرغب عن شرحبيل بن سعد»[3].

وفي كلامه تأمل؛ لأن ابن إسحاق صاحب تأريخ وسيرة، ناقل لما جاء الإذن به، ولذا قال الإمام الذهبي: (ما المانع من رواية الإسرائيليات عن أهل الكتاب، مع قوله ﷺ: «حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج»، وقال: «إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم» فهذا إذن نبوي في جواز سماع ما يأثرونه في الجملة، كما سمع منهم ما ينقلونه من الطب ولا حجة في شيء من ذلك إنما الحجة في الكتاب والسنة)[4].

[١٢١] القرينة الثالثة

كثرة شيوخه وقوة حفظه المقوية لأوجه اختلاف الرواة عليه، أو اختصاصه في شيخ بما يقوي أفراده عنه

تُعتبر كثرة اختلاف الرواة على الراوي من علامات ضعفه إذا كانت حاله لا تحتمل هذا الاختلاف، فإن كان قوي الحفظ كثير الشيوخ

---

(١) تاريخ بغداد ٨/ ٤٦٧، ٤٦٩.

(٢) تهذيب التهذيب ٣/ ٢٦٩.

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال ٤/ ٤٠.

(٤) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٦/ ٥٨.

والحديث، حُمل صنيعه على أن للحديث عدة طرق، ولهذا ضوابط مبسوطة في مباحث العلل.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «مثل هذا الاختلاف لا يقدح إلا مع قرينة، فإن الحفاظ كالزهري وعبيد الله ونحوهما يكون الحديث عندهم من وجهين وثلاثة أو أكثر فتارة يحدثون به من وجه وتارة يحدثون به من وجه آخر، وهذا يوجد كثيراً في الصحيحين وغيرهما»[1]، وقال الحافظ ابن رجب: «اختلاف الرجل الواحد في الإسناد إن كان متهماً فإنه يُنسب به إلى الكذب، وإن كان سيئ الحفظ يُنسب به إلى الاضطراب وعدم الضبط، وإنما يحتمل مثل ذلك ممن كثر حديثه وقوي حفظه كالزهري وشعبة ونحوهما»[2]، ومثله أن تتقوى أفراده عن شيخ، بما يدفع عنه الوهم، كأن يكون راويته، **ومن تطبيقاته:**

• التطبيق (٣٣٢)

■ في ترجمة: **عكرمة مولى ابن عباس:**

حيث تكلم فيه القاسم بن محمد؛ لأنه كان يروي الحديث الواحد عن عدد من الشيوخ[3].

وفي كلام القاسم تأمل؛ لأن صنيع عكرمة دليل على سعة روايته حيث يحفظ الحديث من عدة أوجه لا سيما أنه مكثر ومعروف بالصدق، قال الحافظ ابن رجب: «قد كان عكرمة يتهم في رواية الحديث عن رجل ثم يرويه عن آخر حتى ظهر لهم سعة علمه وكثرة حديثه»[4]، وقال الحافظ ابن حجر: «أما قصة القاسم بن محمد، فقد بين سببها، وليس

---

(١) مجموع الفتاوى ٢٥/ ١٥٠.
(٢) شرح علل الترمذي ١/ ٤٢٤.
(٣) تهذيب الكمال ٢٠/ ٢٨٦.
(٤) شرح علل الترمذي ١/ ٤٢٥.

بقادح؛ لأنه لا مانع أن يكون عند المتبحر في العلم في المسألة القولان والثلاثة فيخبر بما يستحضر منها»[1].

• التطبيق (٣٣٣)

■ **في ترجمة: محمد بن إسحاق بن يسار المطلبي مولاهم:**

حيث تُكلم فيه.

ومما يُجاب به أنه مكثر، لقي كثيراً من الشيوخ، ولازمهم، لذا قال الحافظ إسحاق بن أحمد بن خلف البخاري: «سمعت محمد بن إسماعيل ـ البخاري ـ يقول: ينبغي أن يكون له ألف حديث ينفرد بها لا يشاركه فيها أحد»[2].

• التطبيق (٣٣٤)

■ **في ترجمة: إبراهيم بن الحسين بن علي بن مهران بن دِيْزِيل الكسائي الهمْداني:**

حيث قال جعفر بن أحمد: «سألت أبا حاتم الرازي عن ابن دِيْزِيل؟ فقال: ما رأيت ولا بلغني عنه إلا الخير والصدق، فقال له رجل: يا أبا حاتم يذكر أن عنده عن عفان ثلاثين ألف حديث؟ فقال أبو حاتم: من ذكر أن عنده عن عفان ثلاثين ألف حديث فقد كذب؛ لأن عفان كان عسيراً في الحديث، وقد اختلفت إليه ثلاثة عشر شهراً فما كتبت عنه إلا قدر خمس مائة حديث»[3].

وفي هذا تأمل؛ لأن الناقل لهذا العدد رجل مبهم، ولا ريب أن لإبراهيم ما يتفرد به عن عفان؛ لأنه راويته حتى إنه يُعرف بدابة عفان من

---

(١) هدي الساري ٤٢٧.

(٢) تاريخ بغداد ١/ ٢٢٧.

(٣) لسان الميزان ١/ ٤٨.

شدة لزومه له، ويُلقب: سِيْفَنة، وهو: اسم طائر لا يحط على شجرة إلا أكل ورقها، قال الإمام الذهبي: «كذا كان إبراهيم لا يأتى شيخاً إلا وينزفه»[1].

وكان يسمع الحديث من عفان مراراً كثيرة، قال القاسم بن أبي صالح: (سمعت إبراهيم ابن الحسين ـ ابن دِيْزِيل ـ يقول: سمعت حديث: «همام عن أبي حمزة: كنت أرفع الزحام عن ابن عباس»، عن عفان عنه أربع مائة مرة؛ لأنه كان يُسأل عنه»[2]، وقال صالح بن أحمد الهمْداني: «من يواظب هذه المواظبة لا يُنكر عليه الإكثار عن مشائخه)[3].

وأما أحاديث عفان فهي أكثر مما ذكر الإمام أبو حاتم، فقد روى الإمام أحمد عنه في المسند وحده: ألفاً وتسعمائة واثنين وثمانين حديثاً[4].

• التطبيق (٣٣٥)

■ **في ترجمة: عبد الله بن صالح الجهني أبي صالح كاتب الليث:**
حيث تُكلم في أفراده عن الليث.

والذي يظهر أن تفرده محتمل؛ لأنه قد لازم الليث وهو كاتبه، وقد يسمع منه ما لا يسمع غيره، قال الإمام أبو حاتم: «نا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم قال: سمعت أبي وسأله رجل عن أبي صالح كاتب الليث؟ فقال: تسألني عن أقرب رجل إلى الليث رجل معه في ليله ونهاره وفي سفره وحضره ويخرج معه إلى الريف وإلى السفر ويخلو معه

---

(١) تذكرة الحفاظ ٢/٦٠٨.
(٢) لسان الميزان ١/٤٨.
(٣) لسان الميزان ١/٤٨.
(٤) معجم شيوخ الإمام أحمد في المسند ١٥٣.

في أوقات لا يخلو معه أحد غيره وكان صاحب الرجل لا ينكر لمثل هذا أن يكون قد سمع منه كثرة ما أخرج عن الليث»[1].



(١) الجرح والتعديل ٥/٨٦.

المبحث الخامس

القرائن المتعلقة بتلاميذه ومعاصريه

القرينة الأولى: تقييد الجرح برواية أهل بلد عنه أو بأحد تلاميذه.

القرينة الثانية: حمل عدم رواية النقاد له أو قلَّتها على أمر لا يقدح في الضبط.

المبحث الخامس

القرائن المتعلقة بتلاميذه، ومعاصريه

يُرجح النقاد تعديل الراوي إن أمكن تقييد الجرح برواية أهل بلد عنه، أو بأحد تلاميذه.

أو حمل الجرح على مرويات التلاميذ الشيوخ عنه، وتعديله فيما روى أهل الحذق عنه.

وكذا يُرجحونه إذا تبين أن العهدة على غير الراوي فيما أُستنكر عليه.

أو أن يكون الجرح بسبب من حدث عن ضعيف وسماه باسم ثقة.

ويستدل النقاد أيضاً على الضعف بعدم تحديث الثقات المعاصرين عن الراوي، سيما إن عُرفوا بعدم الرواية عن الضعفاء.

ويستدلون أيضاً على حاله بمقدار مرويات الثقات عن الراوي سيما النقاد من التلاميذ؛ لأن الأصل في إكثارهم عنه أنه علامة على ثقته وضبطه ما لم يجرح بقادح، كما أن القلة مظنة الضعف إذا لم يُعدله ناقد معتمد.

وقد لا يقتضي ما سبق ضعف الراوي في بعض الأحوال التي تدل القرائن المحتفة بها على أن صنيعهم لا يقدح في الراوي.

ومن قرائن ما سبق وتطبيقاته:

[١٢٢] القرينة الأولى

تقييد الجرح برواية أهل بلد عنه، أو بأحد تلاميذه، أو أن يكون الجرح بسببه

• التطبيق (٣٣٦)

■ في ترجمة: **عبد الرحمٰن بن أبي الزناد القرشي مولاهم المدني**:

حيث تكلموا فيه، وكان الإمام عبد الرحمٰن بن مهدي يخط على حديثه[١].

وقد حمله ابن المديني وغيره على رواية العراقيين عنه، فقد قال يعقوب بن شيبة: «ثقة صدوق، وفي حديثه ضعف، سمعت علي بن المديني يقول: حديثه بالمدينة مقارب، وما حدث به بالعراق فهو مضطرب»[٢].

وقال عبد الله بن علي بن المديني: «سمعت أبي يقول: ما حدث عبد الرحمٰن بن أبي الزناد بالمدينة فهو صحيح، وما حدث به ببغداد أفسده البغداديون، ورأيت عبد الرحمٰن خطط على أحاديث عبد الرحمٰن بن أبي الزناد، وكان يقول في حديثه: عن فلان وفلان وفلان، ولقنه البغداديون عن فقهائهم»[٣].

وقال أبو حفص عمرو بن علي الفلاس: «فيه ضعف، وما حدث بالمدينة أصح مما حدث ببغداد»[٤].

---

(١) تهذيب التهذيب ٦/١٥٦.

(٢) تهذيب التهذيب ٦/١٥٦.

(٣) تاريخ بغداد ١٠/٢٢٨، تهذيب التهذيب ٦/١٥٦.

(٤) تاريخ بغداد ١٠/٢٢٨.

وقول ابن مهدي: «عن فلان وفلان وفلان» يُريد أنه يجمع ألفاظ عدد من شيوخه في سياق واحد مع اختلافها.

• التطبيق (٣٣٧)

■ **في ترجمة: شَبيب بن سعيد التميمي الحَبَطي البصري أبي سعيد:**

حيث تكلموا في رواية ابن وهب المصري عنه؛ لأن شبيباً صاحب كتاب، وقد حدث بمصر من حفظه فلحقه الوهم ورواية ابن وهب المصري عنه فيها مناكير، فيحمل الجرح عليه.

قال الإمام أبو حاتم: «كان عنده كتب يونس بن يزيد، وهو صالح الحديث لا بأس به»(١)، وقال علي بن المديني: «شبيب بن سعيد بصري ثقة، كان من أصحاب يونس، كان يختلف في تجارة إلى مصر، وكتابه كتاب صحيح، وقد كتبها عن ابنه أحمد بن شبيب»(٢).

وقال ابن عدي: «لشبيب بن سعيد نسخة الزهري عنده عن يونس عن الزهري، وهي أحاديث مستقيمة، وحدث عنه ابن وهب بأحاديث مناكير.

وكان شبيب إذا روى عنه ابنه أحمد بن شبيب نسخة يونس عن الزهري إذ هي أحاديث مستقيمة ليس هو شبيب بن سعيد الذي يحدث عنه ابن وهب بالمناكير الذي يرويها عنه.

ولعل شبيب بمصر في تجارته إليها كتب عنه ابن وهب من حفظه فيغلط ويهم، وأرجو أن لا يتعمد شبيب هذا الكذب»(٣)، وقال ابن

---

(١) الجرح والتعديل ٤/٣٥٩.

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال ٤/٣٠.

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال ٤/٣١.

حجر: «وثقه ابن المديني، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والنسائي، والدارقطني، والذهلي، وأخرج البخاري من رواية ابنه عن يونس أحاديث، ولم يخرج من روايته عن غير يونس، ولا من رواية ابن وهب عنه شيئاً»[1]، وقال في موضع آخر: «لا بأس بحديثه من رواية ابنه أحمد عنه لا من رواية ابن وهب»[2].

• التطبيق (٣٣٨)

■ **في ترجمة: عبد الله بن صالح الجهني أبي صالح كاتب الليث:**

حيث تكلموا في مناكيره.

والذي يظهر أنه صدوق لكن فيه غفلة، وقد كان بأخرة يُدخل عليه الضعفاء ما ليس من حديثه، فيُعدّل فيما رواه الثقات الحذاق عنه، ويُضعّف في غيرهم، قال الإمام أبو حاتم: «صدوق أمين ما علمته، والأحاديث التي أخرجها أبو صالح في آخر عمره التي أنكروا عليه نرى أن هذا مما افتعل خالد بن نَجِيح، وكان أبو صالح يصحبه، وكان سليم الناحية، وكان خالد بن نَجِيح يفتعل الحديث ويضعه في كتب الناس ولم يكن وزن أبي صالح وزن الكذب كان رجلاً صالحاً»[3]، وقال الحافظ ابن حجر: «ظاهر كلام الأئمة أن حديثه في الأول كان مستقيماً، ثم طرأ عليه فيه تخليط، فمقتضى ذلك أن ما يجيء من روايته عن أهل الحذق كيحيى بن معين والبخاري وأبي زرعة وأبي حاتم فهو من صحيح حديثه، وما يجيء من رواية الشيوخ عنه فيتوقف فيه»[4].

---

(١) هدي الساري ٤٠٩.

(٢) تقريب التهذيب ٢٧٣٩.

(٣) الجرح والتعديل ٥/٨٦.

(٤) هدي الساري ٤١٤.

• التطبيق (٣٣٩)

■ **في ترجمة: موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي الإمام الثقة:**

حيث إن الآفة في مناكير حديثه من الرواة عنه كأبي الصلت عبد السلام بن صالح الهروي وغيره من الضعفاء، وقد قال أبو حاتم في موسى: «ثقة صدوق إمام من أئمة المسلمين»[١].

وقد أورده العقيلي في الضعفاء، وقال: «حديثه غير محفوظ والحمل فيه على أبي الصلت الهروي»[٢]، وقال الإمام الذهبي: «الحمل فيه على أبي الصلت، فما ذنب موسى تذكره»[٣].

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «من سادات أهل البيت، وعقلائهم، وجلة الهاشميين، ونبلائهم، يجب أن يُعتبر حديثه إذا روى عنه غير أولاده وشيعته وأبي الصلت خاصة، فإن الأخبار التي رُويت عنه وتبين أنها بواطيل إنما الذنب فيها لأبي الصلت ولأولاده وشيعته؛ لأنه في نفسه كان أجل من أن يكذب»[٤].

• التطبيق (٣٤٠)

■ **في ترجمة: عبد الله بن دينار العدوي أبي عبد الرحمٰن المدني مولى ابن عمر:**

حيث قال فيه الإمام سفيان بن عيينة: «حدثنا عبد الله بن دينار ولم يكن بذاك ثم صار»[٥].

---

(١) الجرح والتعديل ٨/ ١٣٩.
(٢) ٤/ ١٥٦/ ١٧٢٦.
(٣) الميزان ٤/ ٢٠١.
(٤) الثقات ٨/ ٤٥٦.
(٥) ضعفاء العقيلي ٢/ ٢٤٧.

والذي يظهر أن العهدة فيما أشار إليه سفيان من تلاميذه الضعفاء كموسى بن عبيدة وأمثاله قال الإمام العقيلي: «قد روى موسى بن عبيدة، ونظراؤه عن عبد الله بن دينار أحاديث مناكير إلا إن الحمل فيها عليهم»[1]، ولذا وثقه النقاد كالإمام أحمد، وابن معين، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والنسائي، وأخرج له الجماعة[2].

• التطبيق (٣٤١)

■ **في ترجمة: عبد الرحمٰن بن يزيد بن جابر الأزدي أبي عتبة الشامي الثقة:**

حيث قال فيه أبو حفص عمرو بن علي الفلاس: «عبد الرحمٰن بن يزيد بن جابر ضعيف الحديث، حدث عن مكحول أحاديث مناكير، وهو عندهم من أهل الصدق، روى عنه أهل الكوفة أحاديث مناكير»[3].

وفي كلام الفلاس تأمل؛ لأن صاحب المناكير آخر، هو: عبد الرحمٰن بن يزيد بن تميم السُّلمي الدمشقي، فقد غلط في اسمه أهل الكوفة كأبي أسامة حماد بن أسامة، فسمى الضعيف الواهي باسم الثقة، ومن هنا أُتي الفلاس.

ولذا فإن النقاد تعقبوا الفلاس، فقال الإمام البخاري: «عبد الرحمٰن بن يزيد السُّلمي يُعد في التابعين، عن مكحول مرسل، روى عنه الوليد بن مسلم مناكير، روى عنه أهل الكوفة أبو أسامة وحسين الجعفي، فقالوا عبد الرحمٰن بن يزيد بن جابر»[4].

وقال في موضع آخر: «أهل الكوفة يروون عبد الرحمٰن بن يزيد بن

(١) ضعفاء العقيلي ٢/ ٢٤٨.
(٢) تهذيب التهذيب ٥/ ١٧٧.
(٣) تاريخ بغداد ١٠/ ٢١٢.
(٤) الضعفاء الصغير ٢١٠.

جابر أحاديث مناكير وإنما أرادوا عندي عن عبد الرحمٰن بن يزيد بن تميم، وهو منكر الحديث، وهو بأحاديثه أشبه منه بأحاديث عبد الرحمٰن بن يزيد بن جابر»(١).

وقال ابن أبي حاتم: «سألت أبي عن عبد الرحمٰن بن يزيد بن تميم؟ فقال: عنده مناكير يقال هو الذي روى عنه أبو أسامة وحُسين الجُعْفي وقالا هو: ابن يزيد بن جابر، وغلطا في نسبه، ويزيد بن تميم أصح، وهو ضعيف الحديث»(٢).

وقال أبو حاتم: «سألت محمد بن عبد الرحمٰن ابن أخي حُسين الجُعفي عن عبد الرحمٰن بن يزيد ـ يعني ابن تميم ـ؟ فقال: قدم الكوفة، ثم قدم عبد الرحمٰن بن يزيد بن جابر بعد ذلك بدهر فالذي يُحدث عنه أبو أسامة ليس هو ابن جابر، هو: عبد الرحمٰن بن يزيد بن تميم»(٣).

وكذا قال محمد بن عبد الله بن نُمير، قال يعقوب بن سفيان: «قال ابن نُمير: «هو ـ يعني أبو أسامة ـ الذي يروي عن عبد الرحمٰن بن يزيد بن جابر، ونرى أنه ليس بابن جابر المعروف، أما ترى روايته لا تشبه شيئاً من حديثه الصحاح الذي روى عنه أهل الشام، وأصحابه الثقات»، قال يعقوب: صدق، هو ابن تميم»(٤)، وفي موضع آخر، قال يعقوب: «صدق، هو: عبد الرحمٰن بن يزيد بن تميم»(٥).

وقال أبو عُبيد الآجُرِّي: (سُئل أبو داود عن: عبد الرحمٰن بن يزيد بن تميم؟ فقال: هو السُّلمي، متروك الحديث، حدث عنه أبو أسامة، وغلط في اسمه، فقال: «عبد الرحمٰن بن يزيد ابن جابر» قال:

---

(١) علل الترمذي ٣٩٢.

(٢) الجرح والتعديل ٥/ ٣٠٠.

(٣) الجرح والتعديل ٥/ ٣٠٠.

(٤) المعرفة والتاريخ ٣/ ١٠٥.

(٥) المعرفة والتاريخ ٣/ ٣٦٠.

وكلما جاء عن أبي أسامة: «حدثنا عبد الرحمٰن بن يزيد، فهو: ابن تميم»[1].

وقال موسى بن هارون: «روى أبو أسامة عن عبد الرحمٰن بن يزيد بن جابر، وكان ذاك وهماً منه رحمه الله، هو لم يلق عبد الرحمٰن بن يزيد بن جابر، وإنما لقي عبد الرحمٰن بن يزيد بن تميم فظن أنه ابن جابر، وابن جابر ثقة، وابن تميم ضعيف»[2].

وقال أبو بكر بن أبي داود: «ظن أبو أسامة أنه ابن جابر، وابن جابر ثقة مأمون يُجمع حديثه، وابن تميم ضعيف روى عن الزهري أحاديث مناكير، حدثنا ببعضها محمد بن يحيى النيسابوري في علل حديث الزهري، وقال: أُحرِّج على من حدث بها عني مفردة»[3].

وقال الخطيب البغدادي: «روى الكوفيون أحاديث عبد الرحمٰن بن يزيد بن تميم، عن عبد الرحمٰن بن يزيد بن جابر، ووهموا في ذلك، فالحمل عليهم في تلك الأحاديث، ولم يكن غير ابن تميم الذي إليه أشار عمرو بن علي، وأما ابن جابر، فليس في حديثه منكر، والله أعلم»[4].

[١٢٣] القرينة الثانية

حمل عدم رواية النقاد له أو قِلَّتها على أمر لا يقدح في الضبط

الأصل ضعف الراوي الذي لم يُحدث عنه النقاد المعاصرين، أو قلّت روايتهم عنه لكن قد لا يقتضي ذلك الضعف في بعض الأحوال

(١) السؤالات ٣٢٧.
(٢) تاريخ بغداد ١٠/٢١٢.
(٣) تهذيب الكمال ٤/٤٨٨.
(٤) تاريخ بغداد ١٠/٢١٢.

التي لها ضوابطها، كأن يكون ترك رواية الثقات والنقاد عن الراوي أو إقلالهم عنه، بسبب: الاستغناء برواية ثقة مثله أو أتقن منه أو أعلى إسناداً، أو استصغارهم له، أو عدم تمكنهم من السماع منه أو الإكثار عنه، أو عدم تحديثه في بلده بحيث لم يحدث عنه أهل بلده، أو أن يكون عسر التحديث، أو تقدم وفاته، أو مصاحبته الضعفاء.

وكل ذلك لا يقدح في الراوي، قال الإمام يحيى بن معين: «قال يحيى بن سعيد: إذا كان عندي عن سعيد بن أبي عَرُوبة لم أبال ألا أسمعه من هشام ـ بن عروة ـ، وإذا كان عندي عن هشام لم أبال ألا أسمعه من شعبة، فإن كان عندي عن شعبة لم أبال ألا أسمعه منهما»[1].

ومن تطبيقاته:

• التطبيق (٣٤٢)

■ **في ترجمة: كامل بن طلحة الجَحْدري أبي يحيى البصري البغدادي منزلاً (ت٢٣٢هـ):**

حيث لم يُحدث عنه الإمام أحمد (ت٢٤١هـ)، مع أنه بلديه، ولقيه، وفي الوقت نفسه روى عن غيره بنزول في الإسناد.

وهذا لا يقدح فيه؛ لأن الإمام أحمد استغنى بمن هو أوثق منه، والنزول في الإسناد مع زيادة الاتقان أولى من العلو فيه بدونها، قال الإمام إبراهيم بن إسحاق الحربي: (سمعت أحمد بن حنبل يقول: قلت لعبد الله اذهب اكتب في المسجد عن هؤلاء الشيوخ حتى تخف يدك، فذهب فكتب عن كامل بن طلحة، فأول حديث حدث به: «عن عبد الله بن عمر، عن نافع عن ابن عمر أن النبي ﷺ: كان إذا خرج إلى المصلى يمضي في طريق ويرجع في أخرى»، فقال أحمد: لم نسمع بهذا قط،

---

(١) الدوري ٣٩٩٣.

قال فقلت: حديث مثل هذا مسند فيه حكم النبي ﷺ لم أسمعه، فأتيت هارون بن معروف فقلت: عندك عن ابن وهب، عن عبد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر هذا الحديث؟ فقال: نعم، فكتبته عنه، قيل لإبراهيم: فلم لم يكتبه عن كامل بعلو؟ قال: لم يكن كامل عنده بمنزلة ابن وهب)[١].

وقال الإمام أبو داود: «رَضيتُ بكتبه، وسمعت أحمد بن حنبل يُثني عليه»[٢]، وقال الميموني: «سألت أبا عبد الله، عن كامل بن طلحة؟ فقال: هو عندي ثقة، أعرفه في سنة مئتين بالبصرة، كان له في المسجد الجامع حلقة عظيمة»[٣].

• التطبيق (٣٤٣)

■ في ترجمة: سعيد بن يزيد الحِميري القِتْباني أبي شجاع الإسكندراني الثقة:

حيث لم يحدث عنه الإمام ابن وهب المصري، وهو بلديه وعاصره.

والسبب أنه استغنى بمن هو أوثق منه، قال حمزة الكناني فيه: «ثقة مأمون، ولا نعلم روى عنه غير الليث وابن المبارك، ولم يرو عنه ابن وهب مع أنه قدم بعد طلب ابن وهب للحديث» وقال الحافظ ابن حجر: «لعل ابن وهب ما شعر أو تشاغل بما هو أهم منه»[٤].

ووثقه الإمام أحمد، وابن معين، وأبو زرعة، والنسائي، وأبو داود وغيرهم، وأخرج له مسلم[٥].

---

(١) تاريخ بغداد ١٢/ ٤٨٥.

(٢) الآجري ١٣١٦.

(٣) تهذيب الكمال ٢٤/ ٤٩٣٣.

(٤) تهذيب التهذيب ٤/ ٨٩.

(٥) تهذيب التهذيب ٤/ ٨٩.

• التطبيق (٣٤٤)

■ **في ترجمة: سليمان بن بلال التيمي مولاهم أبي محمد المدني (ت ١٧٠هـ):**

حيث لم يرو عنه الإمام عبد الرحمٰن بن مهدي إلا القليل.

وهذا ليس قدحاً فيه، فقد وثقه النقاد، وإنما السبب في صنيع الإمام ابن مهدي أنه استغنى بقرينه: عبد الله بن جعفر المَخْرمي (ت ١٧٠هـ)، ثم ندم، فقد قال: «منعني أن أكثر عنه أني كنت قد كتبت عن عبد الله بن جعفر المَخْرمي، ولقد ندمت بعد أن لا أكون أكثرت عنه»[(١)].

• التطبيق (٣٤٥)

■ **في ترجمة: الإمام مالك بن أنس:**

حيث لم يرو عنه الليث بن سعد إلا القليل.

والسبب أن الليث استغنى بالأسانيد العالية، فقد قال أبو عبيد الله ابن أخي ابن وهب: «قلت لشعيب بن الليث بن سعد: ما لي لم أر أباك حدث عن مالك إلا حديثاً واحداً؟، فقال: لأنه كان عنه مستغنياً»[(٢)].

• التطبيق (٣٤٦)

■ **في ترجمة: سعيد بن أبي عَرُوبة اليَشْكُري مولاهم (ت ١٥٦هـ):**

حيث لم يحدث عنه هُشيم بن بشير (ت ١٨٣هـ)، وقد لقيه.

وليس قدحاً في سعيد، وإنما استصغره هُشيم؛ لأنه أدرك من هو أقدم منه، قال الإمام ابن معين: «قال عباد بن العوام: إنما ترك هُشيم سعيد بن أبي عَرُوبة تكبراً عنه، وذلك لأنه قد كان لقي أصحاب

---

(١) ابن الجنيد ٣٣٨.

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال ٤/ ٢٠٢، ترجمة عبد الله بن وهب المصري.

الحسن»[1]، وفي رواية قال: «قال عباد بن عباد: لم يمنع هُشيم من أن يسمع من سعيد بن أبي عَرُوبة إلا الكبر والأنفة»[2].

• التطبيق (٣٤٧)

■ **في ترجمة: الجعد بن عبد الرحمٰن الكندي المدني (ت ١٤٤هـ)، ويُقال له: الجُعيد أيضاً:**

حيث لم يُحدث عنه الإمام مالك، مع أنه بلديه ولقيه.

وهذا لا يقدح فيه؛ لأن الإمام مالكاً (٩٣هـ ـ ت ١٧٩هـ) استصغره حيث أدرك من هو أقدم منه، فقد كان عمر الإمام مالك: (٨٦) سنة، قال ابن المديني: «لم يرو عنه مالك»، قال الساجي: «أحسبه لصغره»[3].

وقد وثقه ابن معين[4]، والنسائي، وغيرهما، وأخرج له البخاري ومسلم[5].

• التطبيق (٣٤٨)

■ **في ترجمة: طاوس بن كَيسان اليماني الإمام الثقة الفقيه المشهور:**

حيث لم يُحدث عنه أبو بكر أيوب السَّخْتِياني البصري الثقة الثبت الحجة الإمام الفقيه، وقد لقيه.

والسبب أن في مجلس طاوس بعض الضعفاء، وليس هذا بقادح، قال الإمام الحميدي: «سمعت سفيان ـ ابن عيينة ـ يقول: قلت لأيوب:

---

(١) ابن محرز ٢/ ٢٣.
(٢) الدوري ٣٩٨٧.
(٣) تهذيب التهذيب ٢/ ٦٩.
(٤) الجرح والتعديل ٢/ ٥٢٩.
(٥) تهذيب التهذيب ٢/ ٦٩.

يا أبا بكر ما لك لم تكتب عن طاوس؟ قال: أتيته لأسمع منه فرأيته بين ثقيلين عبد الكريم بن أمية وليث بن أبي سُليم فذهبت وتركته»[1].

• التطبيق (٣٤٩)

■ **في ترجمة: صلت بن محمد بن عبد الرحمٰن الخاركي أبي همام:**

حيث لم يُحدث عنه الإمام أبو حاتم، مع أنه رآه، وأتى إليه مراراً، وهذا غير قادح؛ لأنه لم يتمكن من السماع منه، فقد قال: «صالح الحديث، أتيته مراراً أيام الأنصاري فلم يقض لي أن أسمع منه»[2].

• التطبيق (٣٥٠)

■ **في ترجمة: سعيد بن الربيع العامري الحَرَشي أبي زيد الهَرَوي البصري:**

حيث لم يُحدث عنه الإمام أحمد، وقد أدركه، وهذا ليس قدحاً فيه؛ لأن الإمام أحمد لم يتمكن من السماع منه، لذا وثقه، قال عبد الله: «سألت أبي عن أبي زيد الهروي؟ فقال: شيخ ثقة ليس به بأس، لم أكتب عنه شيئاً، وجعل يتلهف عليه»[3].

• التطبيق (٣٥١)

■ **في ترجمة: الزِّبْرِقان بن عبد الله بن الأسدي الكوفى السراج أبي بكر:**

حيث لم يحدث عنه سفيان، وهذا لا يقدح فيه؛ لأن سفيان الثوري

(١) ضعفاء العقيلي ٤/ ١٥، ترجمة ليث بن أبي سُليم.
(٢) الجرح والتعديل ٤/ ٤٤١.
(٣) العلل ومعرفة الرجال ١٦٩٢.

لم يره، قال علي بن المديني: (سمعت يحيى ـ يعني القطان ـ يقول: «كان زِبْرِقان ـ يعني السراج ـ ثقة»، قلت ليحيى: كان ثبتاً؟ قال: كان صاحب حديث، قلت ليحيى بن سعيد: إن سفيان كان لا يحدث عن الزِّبْرِقان؟ قال: لم يره، ثم قال يحيى: ليت كل من يحدث عنه سفيان كان ثقة، يعني ثقة مثل الزِّبْرِقان)[1].

• التطبيق (٣٥٢)

■ **في ترجمة: عمار بن أبي عمار الهاشمي مولاهم أبي عمر:**

حيث لم يُحدث عنه شعبة إلا حديثاً واحداً.

والسبب أنه لم يتمكن من الإكثار عنه؛ لذا اضطر إلى النزول فروى بواسطة عنه، وقد وثقه النقاد، فقال الإمام أحمد فيه: «ثقة، ثقة»[2]، وقال مرة أخرى: «ثقة ثبت الحديث حكوا عن شعبة قال: «أفادني حماد بن سلمة عن عمار بن أبي عمار فسألته فجعل يشك يعني في الأحاديث»، قال ـ الإمام أحمد ـ: قد سمع منه شعبة حديثاً واحداً»[3]، وقال أبو داود: «قلت لأحمد: روى شعبة عنه «حديث الحيض»؟ قال: لم يسمع غيره، قلت: تركه عمداً؟ قال: لا، لم يسمع»[4]، وقال الإمام ابن معين: (لم يرو شعبة عن عمار بن أبي عمار إلا حديثاً واحداً، هو هذا «حديث المستحاضة»: حديث ابن عباس: «في العاذل يغذو»، إلا أن شعبة لم يذكر: «العاذل يغذو»، إنما ذكره حماد بن سلمة)[5].

---

(١) الجرح والتعديل ٣/ ٦١٠.

(٢) العلل ومعرفة الرجال ١٥٠٢.

(٣) العلل ومعرفة الرجال ٥٢٣٦.

(٤) تهذيب التهذيب ٧/ ٦٥٦.

(٥) الدوري ٤٣٣٤.

• التطبيق (٣٥٣)

■ **في ترجمة: سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمٰن بن عوف أبي إسحاق المديني قاضي المدينة:**

حيث لم يُحدث عنه الإمام مالك وأهل المدينة.

وهذا لا يقدح فيه؛ لأنه لم يحدث في المدينة، قال الإمام أبو حاتم: «ثقة، قال علي ابن المديني: كان سعد بن إبراهيم لا يحدث بالمدينة، فلذلك لم يكتب عنه أهل المدينة، ومالك لم يكتب عنه، وإنما سمع شعبة وسفيان منه بواسط، وسمع منه ابن عيينة بمكة شيئاً يسيراً»[1].

• التطبيق (٣٥٤)

■ **في ترجمة: بشر بن عمر بن الحكم الزهراني أبي محمد البصري:**

حيث لم يسمع منه الإمام أحمد.

والسبب أنه كان عسراً، فقد قال الإمام أحمد: «رأيت بشر بن عمر ـ يعني الزهراني ـ، وكان إنساناً غَلِقاً سيء الخلق، فلم يُقدّر أن أكتب عنه شيئاً، فقال لنا إنسان: ههنا إنسان عنده كتاب عن يعقوب القُمِّي، وهو صاحب قرآن، فجئنا فكتبنا عنه، وهو أبو ربيع الزهراني»[2].

وقد قال فيه أبو حاتم: «صالح»[3]، وقال العجلي: «ثقة كتبت عنه»[4].

---

(١) الجرح والتعديل ٤/٧٩.

(٢) العلل ومعرفة الرجال ٤٥٥٥.

(٣) الجرح والتعديل ٢/٣٦١.

(٤) ترتيب معرفة الثقات ١٥٧.

• التطبيق (٣٥٥)

■ في ترجمة: حبان بن هلال الباهلي الثقة الثبت:

حيث لم يُحدث عنه العجلي، مع أنه لقيه.

والسبب أنه كان عسر الرواية، قال العجلي: «ثقة لم أسمع منه شيئاً وكان عسراً»[1].

• التطبيق (٣٥٦)

■ في ترجمة: إبراهيم بن عَقيل بن مَعْقل الصِنعاني:

حيث لم يُسمع منه الإمام أحمد إلا القليل.

والسبب أنه كان عسر الرواية، فقد قال الإمام أحمد: «سمعت من إبراهيم بن عَقيل حديثين»[2]، وفي رواية قال: «كان عسراً لا يوصل إليه، فأقمت على بابه باليمن يوماً أو يومين حتى وصلت إليه فحدثني بحديثين، وكان عنده أحاديث عن جابر فلم أقدر أن أسمعها من عسره، ولم يحدثني بها إسماعيل بن عبد الكريم؛ لأنه كان حياً فلم أسمعها من أحد»[3].

وقد وثقه الإمام ابن معين[4]، والعجلي[5]، وغيرهما، وقال الإمام ابن معين مرة أخرى: «لم يكن به بأس»[6].

• التطبيق (٣٥٧)

■ في ترجمة: سَرَّار بن مُجَشِّر أبي عُبيدة البصري:

حيث لم يرووا عنه إلا القليل.

---

(١) ترتيب معرفة الثقات ٢٥٤.

(٢) العلل ومعرفة الرجال ١٣٤٧.

(٣) تهذيب الكمال ٢/ ١٥٥.

(٤) تهذيب التهذيب ١/ ١٢٧.

(٥) معرفة الثقات ١/ ٢٠٢.

(٦) الدوري ٤٩٠.

والسبب أنه مات قديماً، قال الإمام يحيى بن معين: «سَرَّار من أصحاب سعيد بن أبي عَرُوبة القدماء، ولكنه مات قديماً فلذلك لم يكثر الناس عنه»[1].



---

(١) الدوري ٣٧٦٩.

المبحث السادس

القرائن المتعلقة بمقدار مروياته، ومدى ضبطه وإتقانه

القرينة الأولى: كثرة مروياته وقلة غلطه.

القرينة الثانية: رجوعه عن غلطه، وتوبته من كذبه.

القرينة الثالثة: غلطه فيما لا يضر.

القرينة الرابعة: أن لا يُخل اختلاف لفظه بالمعنى.

القرينة الخامسة: تميز غلطه.

القرينة السادسة: عدم تعمده الخطأ.

القرينة السابعة: براءة عهدته من المستنكر عليه.

القرينة الثامنة: ضعف نسبة الخطأ إليه.

المبحث السادس

القرائن المتعلقة بمقدار مروياته، ومدى ضبطه وإتقانه

قد يغلط الراوي، ولا يقتضي غلطه الجرح، إما لكثرة مروياته مع قلة غلطه، أو رجوعه عن غلطه، أو غلطه فيما لا يضر، أو تميز غلطه، أو عدم تعمده الخطأ، أو أن تكون العهدة فيه على غيره، أو أن يتبين ضعف نسبة الخطأ إليه.

[١٢٤] القرينة الأولى

كثرة مروياته وقلة غلطه

يعتبر النقاد كثرة المرويات من مرجحات التعديل إذا قلّ خطأ الراوي، ويُرد الجرح في هذا الحال لأنه من باب التشدد، حيث يحتمل للمكثر ما لا يحتمل للمقل، وقد وهم كبار الحفاظ مع اتقانهم، ودقة ضبطهم، ومن ذا يسلم، يقول الضياء المقدسي: «لو كان كل من وهم في حديث أو حديثين اتهم لكان هذا لا يسلم منه أحد»[1] ويقول الإمام الذهبي: «من هو الثقة الثبت الذي ما غلط، ولا انفرد بما لا يتابع عليه، بل الثقة الحافظ إذا انفرد بأحاديث كان أرفع له، وأكمل لرتبته، وأدل على اعتنائه بعلم الأثر، وضبطه دون أقرانه لأشياء ما عرفوها، اللهم إلا أن يتبين غلطه، ووهمه في الشيء فيعرف ذلك، ثم ما كل أحد فيه بدعة، أو له هفوة، أو ذنوب، يُقدح فيه بما يوهن حديثه، ولا من شرط الثقة

---

(١) لسان الميزان ٣/ ٧٤، ترجمة الطبراني.

أن يكون معصوماً من الخطايا والخطأ، ولكن فائدة ذكرنا كثيراً من الثقات الذين فيهم أدنى بدعة، أو لهم أوهام يسيرة في سعة علمهم أن يعرف أن غيرهم أرجح منهم وأوثق إذا عارضهم أو خالفهم فزن الأشياء بالعدل والورع»[1].

ومن تطبيقاته:

• التطبيق (٣٥٨)

■ **في ترجمة: سليمان بن داود الطيالسي أبي داود:**

حيث تُكلم فيه لأجل غلطه في أحاديث.

وهو محل تأمل؛ لأن غلطه قليل بالنسبة لكثرة مروياته فيحتمل له، قال أبو مسعود الرازي: «كتبوا إليَّ من أصبهان: أن أبا داود أخطأ في تسعمائة، أو قالوا: ألف، فذكرت ذلك لأحمد بن حنبل؟ فقال: يحتمل لأبي داود»[2].

وقال الحافظ ابن عدي: «ليس بعجب ممن يُحدث بأربعين ألف حديث من حفظه أن يخطىء في أحاديث منها يرفع أحاديث يوقفها غيره ويوصل أحاديث يرسلها غيره، وإنما أُتي ذلك من حفظه وما أبو داود عندي وعند غيري إلا متيقظ ثبت»[3].

وقال الخطيب البغدادي: «كان أبو داود يُحدث من حفظه والحفظ خوان فكان يغلط مع أن غلطه يسير في جنب ما روى على الصحة والسلامة»[4].

وقال الحافظ ابن رجب: «حدث من حفظه فوهم وكان حفظه كثيراً جداً يقال إنه حدث من حفظه بأصبهان بأربعين ألف حديث فأخطأ فيها

---

(١) ميزان الإعتدال ٣/ ١٤٠، ١٤١، ترجمة: علي بن المديني.

(٢) تاريخ بغداد ٩/ ٢٦.

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال ٣/ ٢٨٠.

(٤) تاريخ بغداد ٩/ ٢٦.

في مواضع، وليس ذلك يعجب منه»[1].

• التطبيق (٣٥٩)

■ **في ترجمة: سليمان بن مهران الأعمش:**

حيث أخطأ في أحاديث، واحتمل لكثرة مروياته.

قال عبد الله: (حدثني أبي قال: حدثنا أبو معاوية، قال: حدثنا الأعمش، عن إبراهيم قال: كان عمر وعبد الله يجعلان للمطلقة ثلاثاً السكنى والنفقة، قال: وكان عمر إذا ذكر عنده حديث فاطمة بنت قيس أن رسول الله ﷺ: «أمرها أن تعتد في غير بيت زوجها» قال: «ما كنا لنجيز في ديننا شهادة امرأة»، سمعت أبي يقول: قال ابن مهدي: هذا من ضعيف حديث الأعمش)[2].

• التطبيق (٣٦٠)

■ **في ترجمة: عبد الله بن دينار:**

حيث أخطأ في حديث.

قال المَرُّوذي: (سألته ـ يعني الإمام أحمد ـ عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر؟ فقال لي: ثقة إلا حديث واحد يرويه عن ابن عمر قال: «الولاء لا يباع ولا يوهب»، ونافع قال في قصة بريرة: «الولاء لمن أعتق»)[3].

• التطبيق (٣٦١)

■ **في ترجمة: سليمان بن حيان أبي خالد الأحمر الكوفي:**

حيث ذكره الحافظ ابن عدي في الكامل، وأورد له أحاديث أخطأ فيها[4].

---

(١) شرح علل الترمذي ٢/ ٧٦٤.

(٢) العلل ومعرفة الرجال ٢٨٤٥.

(٣) علل الحديث ومعرفة الرجال ١١٣.

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال ٣/ ٢٨٢.

وتعقبه الإمام الذهبي، فقال: «الرجل من رجال الكتب الستة، وهو مكثر يهم كغيره»[1].

[١٢٥] القرينة الثانية

رجوعه عن غلطه، وتوبته من كذبه

لا يضر الراوي غلطه إذا رجع عنه، قال حمزة السهمي: (سألت أبا الحسن الدارقطني، قلت له: إذا قلت: «فلان لين» أيش تريد به؟ قال: لا يكون ساقطاً متروك الحديث، ولكن يكون مجروحاً بشيء لا يسقط عن العدالة، وسألته عمن يكون كثير الخطأ؟ قال: إن نبهوه عليه ورجع عنه فلا يسقط، وإن لم يرجع سقط)[2].

• التطبيق (٣٦٢)

■ **في ترجمة: سليمان بن داود الطيالسي أبي داود:**

حيث تُكلم فيه لأجل غلطه في حديث حيث رواه عن شعبة، وليس من حديثه عن شعبة، وإنما هو من حديث شبابة عن شعبة، قال الإمام الدارقطني: «لم يحدث به إلا شبابة، وهذه قصة مهولة عظيمة في أبي داود»[3].

وصنيع الإمام الدارقطني محل تأمل؛ لأن أبا داود رجع عنه، فيشمله كلام الإمام الدارقطني نفسه السابق في مقدمة القرينة، قال أبو مسعود الرازي: «قلت لأحمد بن حنبل في خطأ أبي داود قال: لا يُعد لأبي داود خطأ إنما الخطأ إذا قيل له لم يعرفه، وأما أبو داود قيل له فعرف ليس هو خطأ»[4].

---

(١) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٣/ ٢٨٥.
(٢) سؤالاته ١.
(٣) تهذيب التهذيب ٤/ ١٦٢.
(٤) تاريخ بغداد ٩/ ٢٦.

وقال الدُّوري: (سمعت يحيى يقول: كان أبو داود الطيالسي يروي حديث شعبة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر عن النبي ﷺ: «في القزع» قيل إنه أخطأ فتركه وقد قال يحيى بن معين مرة: إن أبا داود حدث به في المجلس فصاح به الناس: يا أبا داود ليس هذا من حديثك إنما ذا حديث شبابة، فقال أبو داود: فدعوه إذن فدعوه فارغة فارغة)[1].

وقال الحافظ ابن حجر: «أخطأ أبو داود في هذا الحديث أو نسي أو دلس فكان ماذا»[2].

• التطبيق (٣٦٣)

■ **في ترجمة: عبد الله بن رجاء المكي البصري أبي عمران.**

حيث كان يغلط في أحاديث، ولم يقدح فيه؛ لأنه كان يرجع عنه، قال الميموني: «أكبر ظني أن أبا عبد الله ذكر عبد الله بن رجاء فوثقه وفضله، قلت: فما قصته؟ قال: كان ثم غلط ووهم وقد حدث يوماً بحديث، فقيل له: غلطت فيه، فقال: الله المستعان على غلطنا في غيره أيضاً، أو: قد غلطنا، قال لي أبو عبد الله: فإذا كان الشيخ يُقرّ بهذا تعلم أنه سليم، وربما خرج الشيء من الإنسان فيشهد له القلب بالصدق»[3].

• التطبيق (٣٦٤)

■ **في ترجمة: علي بن أحمد أبي الحسن النعيمي:**

حيث قال فيه الإمام الذهبي: «الحافظ، قد بدت منه هفوة في صباه واتهم بوضع الحديث، ثم تاب إلى الله، واستمر على الثقة»[4].

---

(١) ٤٠٨٩.

(٢) تهذيب التهذيب ٤/ ١٦٢.

(٣) علل المروذي ١٦.

(٤) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٥/ ١٤٠.

[١٢٦] القرينة الثالثة

غلطه فيما لا يضر

لا تُؤثر قلة تصحيف الراوي لأسماء الرواة إذا كان مكثراً ضابطاً في الغالب، أو كان في حفظه شيء لكنه لا يحدث إلا من كتابه، قال الحافظ ابن حجر: «من كان عدلاً، لكنه لا يحفظ عن ظهر قلب، واعتمد على كتابه فحدث منه، فقد فعل اللازم له، وحديثه على هذه الصورة صحيح بلا خلاف»[١].

• التطبيق (٣٦٥)

■ في ترجمة: شعبة بن الحجاج الحافظ الناقد:

حيث كان يصحف الأسماء أحياناً.

وهذا لا يضره، قال الإمام أبو داود: «ليس في الدنيا أحسن حديثاً من شعبة، وشعبة يخطئ فيما لا يضره ولا يعاب عليه ـ قال أبو عُبيد الآجُرِّي ـ يعني في الأسماء»[٢].

وقد ذكر الإمام أحمد بعض أخطائه، فقال عبد الله: (قال أبي: أخطأ شعبة في اسم خالد بن علقمة فقال: «مالك بن عرفطة)، وأخطأ شعبة في اسم أبي الثورين فقال: «أبو السوار»، وإنما هو أبو الثورين، قلت لأبي: من هذا أبو الثورين؟ فقال: رجل من أهل مكة مشهور اسمه محمد بن عبد الرحمٰن من قريش، قلت لأبي: إن عبد الرحمٰن بن مهدي زعم أن شعبة لم يخطئ في كنيته؟ فقال: هو السوار، قال أبي: عبد الرحمٰن لا يدري أو كلمة نحوها)[٣].

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح ٥٥.

(٢) الآجري ١١٩٠.

(٣) العلل ومعرفة الرجال ١٢١٠.

• التطبيق (٣٦٦)

■ **في ترجمة: عبد الواحد بن زياد العبْدي مولاهم أبي بشر البصري الثقة:**

حيث قال علي ابن المديني: «سمعت يحيى بن سعيد يقول: ما رأيت عبد الواحد بن زياد يطلب حديثاً قط بالبصرة ولا بالكوفة، وكنا نجلس على بابه يوم الجمعة بعد الصلاة أذاكره حديث الأعمش فلا يعرف منه حرفاً»[١].

وهذا جرح مفسر لا يقدح؛ لأن الراوي صاحب كتاب، ولا يُحدث من حفظه، ولذا قال الحافظ ابن حجر: «هذا غير قادح لأنه كان صاحب كتاب، وقد احتج به الجماعة»[٢].

[١٢٧] القرينة الرابعة

أن لا يُخل اختلاف لفظه بالمعنى

لا يقدح تغيير الألفاظ إذا كان المعنى واحد؛ لأن الرواية بالمعنى باب واسع، قال واثلة بن الأسقع: «إذا حدثناكم على المعنى فحسبكم»[٣]، وقال وكيع: «إن لم يكون المعنى واسعاً فقد هلك الناس»[٤]، وقال الإمام أحمد: «ما زال الحفاظ يحدثون بالمعنى»[٥]، وقال الإمام الترمذي: «من أقام الإسناد وحفظه، وغير اللفظ فإن هذا واسع عند أهل العلم إذا لم يتغير المعنى»[٦]، وقال الحافظ ابن رجب:

---

(١) تهذيب التهذيب ٦/ ٣٨٥.
(٢) هدي الساري ٤٢٢.
(٣) العلل الصغير، للترمذي ٧٤٦.
(٤) العلل الصغير، للترمذي ٧٤٦.
(٥) شرح علل الترمذي ١/ ٤٢٧.
(٦) العلل الصغير، للترمذي ٧٤٦.

«مقصود الترمذي: أن من أقام الأسانيد وحفظها وغيّر المتون تغييراً لا يُغيرُ المعنى أنه حافظ ثقة يُعتبر بحديثه، وبنى ذلك على أن رواية الحديث بالمعنى جائزة»[1].

[١٢٨] القرينة الخامسة

تميز غلطه

• التطبيق (٣٦٧)

■ **في ترجمة: علي بن عاصم بن صهيب الواسطي القرشي التيمي مولاهم:**

حيث كان يغلط.

ويرى وكيع والإمام أحمد تعديله فيما صح من حديثه، وتجنب ما غلط فيه، قال أبو عبد الرحمٰن عبد الله: «حدثني أبي، قال: حدثنا وكيع وذكر علي بن عاصم فقال: خذوا من حديثه ما صح ودعوا ما غلط أو ما أخطأ فيه، قال أبو عبد الرحمٰن: كان أبي يحتج بهذا وكان يقول: كان يغلط ويخطىء وكان فيه لجاج ولم يكن متهماً بالكذب»[2].

وقال محمد بن يحيى النيسابوري: «قلت لأحمد بن حنبل في علي بن عاصم، وذكرت له خطأه؟ فقال لي أحمد: كان حماد بن سلمة يخطىء وأومأ أحمد بيده خطأ كثيراً، ولم ير بالرواية عنه بأساً»[3].

وقال ابن أبي الثلج: «سمعت أحمد بن حنبل وسئل عن علي بن عاصم؟ فقال: ما له يكتب حديثه، أخطأ يترك خطأه ويكتب صوابه، قد أخطأ غيره»[4].

---

(١) شرح علل الترمذي ١/٤٢٧.
(٢) العلل ومعرفة الرجال ٧٠.
(٣) البرذعي ١/ ٣٩٤.
(٤) الجرح والتعديل ٦/١٩٨.

وقال حرب بن إسماعيل: «قال أحمد بن حنبل: ما صح من حديث علي بن عاصم فلا بأس به»[1].

• التطبيق (٣٦٨)

■ في ترجمة: نعيم بن حماد الخزاعي:

حيث كان يغلط.

وقال الحافظ ابن حجر: «ثبتت عدالته وصدقه ولكن في حديثه أوهام معروفة، وقد مضى أن ابن عدي يتتبع ما وهم فيه فهذا فصل القول فيه»[2].

[١٢٩] القرينة السادسة

عدم تعمده الخطأ

• التطبيق (٣٦٩)

■ في ترجمة: نُعيم بن حماد الخُزاعي:

حيث كان يغلط.

والذي يظهر أنه لا يتعمد الخطأ إنما شبه عليه فيقيد بها الجرح، ويحتمل له؛ لأنه مكثر، قال أبو زرعة الدمشقي: «قلت له ـ لدُحيم: عبد الرحمٰن بن إبراهيم ـ: حديثه ـ يعني نُعيم بن حماد ـ الذي حدثناه عن عيسى بن يونس، عن حَرِيز بن عثمان، عن عبد الرحمٰن بن جبير بن نُفير، عن أبيه، عن عوف بن مالك، عن النبي ﷺ قال: «تفترق أمتي على بضع وسبعين فرقة، أعظمها فتنة على أمتي: قوم يقيسون الأمور برأيهم، فيُحلون الحرام ويُحرمون الحلال»؟ فردَّه، وقال: هذا حديث

---

(١) الجرح والتعديل ٦/١٩٨.

(٢) تهذيب التهذيب ١٠/٤١٢.

صفوان بن عمرو، حديث معاوية»[1]، قال الحافظ ابن حجر: «يعني أن إسناده مقلوب»[2]، وقال أبو زرعة الدمشقي: «قلت ليحيى بن معين في حديث نُعيم هذا، وسألته عن صحته؟ فأنكره، قلت: من أين يُؤتى؟ قال: شبه له»[3].

وقال محمد بن علي المَرْوَزي: «سألت يحيى بن معين عنه؟ فقال: له أصل، قلت: فنعيم؟ قال: ثقة، قلت: كيف يحدث ثقة بباطل؟! قال: شبه له»[4].

[١٣٠] القرينة السابعة

العهدة في الخطأ على غير الراوي

قد تكون الأغلاط في مرويات الراوي دليل دقة ضبطه؛ لأنه يُؤدي الأغلاط كما سمعها من شيوخه، أو أنه قلّد فيه من هو أوثق منه، وقد كان يرويه على الصواب، **ومن تطبيقاته:**

• التطبيق (٣٧٠)

■ **في ترجمة: يزيد بن إبراهيم التُسْتَري أبي سعيد البصري التميمي مولاهم الثقة الثبت:**

حيث كان يلحن ويغلط؛ لأنه يُؤدي كما سمع من شيوخه الذين يلحنون ويغلطون، فقد قال الحافظ ابن حجر فيه: «قال عثمان الدارمي، عن أبي الوليد: «ما رأيت أكيس منه؛ كان يُحدث عن الحسن فيغرب، ويُحدثنا عن ابن سيرين فيلحن»، يعني أنه: كان يحدث كما سمع»[5].

(١) تاريخه ١/ ٦٢٢/ ١٧٨٣.
(٢) تهذيب التهذيب ١٠/ ٤١١.
(٣) تاريخه ١/ ٦٢٢/ ١٧٨٣.
(٤) تهذيب التهذيب ١٠/ ٤١١.
(٥) تهذيب التهذيب ١١/ ٢٧٢.

• التطبيق (٣٧١)

■ في ترجمة: الوضاح بن عبد الله اليَشْكُري أبي عَوانة الواسطي:

حيث صحف اسم راو بعد أن رواه على الصواب.

وكان باعثه الفزع ممن هو أوثق منه، فقد كان يقول: «عن مالك بن علقمة»، فبلغه أن شعبة يقول: «عن مالك بن عرفطة»، فقلده فيه، وشعبة قد أخطأ فيه، قال ابن عدي: «كان أبو عوانة مع تثبته وإتقانه يفزع من شعبة وأخطأ شعبة في حديث الوضوء فروى عن الحكم عن خالد بن عرفطة، وإنما هو: خالد بن علقمة فتابعه أبو عوانة على خطئه فرواه كذلك»[1].

قال الحافظ ابن حجر: «يعني بعد أن كان رواه على الصواب»[2].

[١٣١] القرينة الثامنة

ضعف نسبة الخطأ إليه

• التطبيق (٣٧٢)

■ في ترجمة: علي بن موسى بن جعفر الهاشمي:

حيث قال فيه ابن طاهر: «يأتي عن أبيه بعجائب».

وتعقبه الإمام الذهبي، فقال: «قلت إنما الشأن في ثبوت السند إليه، وإلا فالرجل قد كُذب عليه ووضع عليه نسخة سائرة»[3].

• التطبيق (٣٧٣)

■ في ترجمة: زُهْرة بن مَعبد القرشي أبي عَقيل المدني:

حيث ذكره ابن حبان في الثقات، وقال فيه: «يخطىء ويُخطأ عليه،

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال ٣/٣٠٧.

(٢) تهذيب التهذيب ١١/١٠٥.

(٣) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٥/١٩٢.

وهو ممن استخير الله فيه»[1].

وفي صنيعه تأمل؛ لأن في ثبوت الخطأ عن زُهْرة نظر؛ لذا تعقبه الحافظ ابن حجر فقال: «لم نقف لهذا الرجل على خطأ»[2]، ويشهد لصحة كلام الحافظ ابن حجر أن ابن المديني قال: «كان زهرة ثقة ثبتاً»[3] ووثقه الإمام أحمد[4]، والإمام النسائي[5]، وقال ابن أبي حاتم: «سألت أبي عن زُهْرة بن مَعبد القرشي؟ فقال: ليس به بأس مستقيم الحديث، قلت: يحتج بحديثه؟ قال: لا بأس به»[6]، وقد أخرج له البخاري، وغيره.



(١) ٦/ ٣٤٤.
(٢) تهذيب التهذيب ٣/ ٢٩٥.
(٣) سؤالات ابن أبي شيبة ١٢١.
(٤) سؤالات أبي داود ٢٥٢.
(٥) تهذيب التهذيب ٣/ ٢٩٥.
(٦) الجرح والتعديل ٣/ ٦١٥.

المبحث السابع

القرائن المتعلقة بالأفراد والمناكير

القرينة الأولى: قلة أفراده ومناكيره.

القرينة الثانية: **صحة تفرده في صور ثلاث:**

الصورة الأولى: كثرة شيوخه ومروياته وضبطه لها.

الصورة الثانية: اختصاصه بمجالس سمع فيها ما لم يسمعه غيره.

الصورة الثالثة: ضعف مخالفه.

القرينة الثالثة: زوال التفرد.

القرينة الرابعة: حمل الجرح على التفرد ورواية المناكير.

القرينة الخامسة: حمل مناكيره على أنه رواها استهزاءً.



المبحث السابع

القرائن المتعلقة بالأفراد والمناكير

قد يُجرح الراوي بالأفراد والمناكير، ولا يقتضي ذلك الجرح، إما لقلتها، أو صحة أفراده، أو زوال تفرده، أو يتبين أنه ناقل لها والعهدة على غيره.

[١٣٢] القرينة الأولى

قلة أفراده ومناكيره

• التطبيق (٣٧٤)

■ في ترجمة: **الحسن بن سَوَّار البغوي أبي العلاء:**

حيث قال أبو إسماعيل محمد بن إسماعيل بن يوسف الترمذي السُّلَمي[١]: (ثنا الحسن بن سَوَّار أبو العلاء الثقة الرضى، قال ثنا عكرمة بن عمار أبو عمار اليمامي، عن ضَمْضَم بن جُوْس، عن عبد الله بن حنظلة بن الراهب، قال: «رأيت رسول الله ﷺ يطوف بالبيت على ناقة لا ضرب ولا طرد ولا إليك إليك»، قال أبو إسماعيل: ألقيت على أبي عبد الله أحمد بن حنبل، فقال: أما الشيخ فثقة، وأما الحديث فمنكر)[٢]، وفي رواية قال أبو إسماعيل: «سألت أحمد بن حنبل عن هذا الحديث؟ فقال: هذا الشيخ ثقة ثقة والحديث غريب، ثم أطرق ساعة،

(١) ثقة، قاله الدارقطني، سؤالات الحاكم ١٧٥، ٥٢٦.

(٢) ضعفاء العقيلي ١/٢٢٨.

وقال: أكتبتموه من كتاب؟ قلنا: نعم»[1]، وقال العقيلي: «لا يتابع الحسن بن سَوَّار على هذا الحديث، وقد حدث أحمد بن منيع وغيره عن الحسن بن سَوَّار هذا، عن الليث بن سعد وغيره، أحاديث مستقيمة، وأما هذا الحديث فهو منكر»[2].

• التطبيق (٣٧٥)

■ في ترجمة: **الحسين بن عياش بن حازم السلمي مولاهم أبي بكر الجَزَري:**

حيث تكلم فيه لأجل تفرده بإسناد حديث، وهو جرح بما لا يقدح، قال الإمام الذهبي: (وثقه النسائي وغيره، ولينه بعضهم بلا مستند غير انفراده عن جعفر بن بُرْقَان، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة مرفوعاً: «لا نكاح إلا بولي والسلطان ولي من لا ولي له»)[3].

• التطبيق (٣٧٦)

■ في ترجمة: **أمية بن خالد بن الأسود بن هُدْبة الأسدي أبي عبد الله البصري:**

حيث أورده العقيلي في الضعفاء، وذكر له حديثاً وصله، وهو مرسل[4].

وفي صنيع العقيلي نظر؛ لأن تفرده في حديث واحد أو غلطه فيه يحتمل له ومن ذا يسلم ولذا فإن الحافظ ابن حجر تعقب العقيلي بقوله: «ما أبدى العقيلي فيه غير حديث واحد وصله وأرسله غيره»[5].

---

(١) تاريخ بغداد ٧/ ٣١٨.
(٢) ضعفاء العقيلي ١/ ٢٢٨.
(٣) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٢/ ٣٠١.
(٤) ضعفاء العقيلي ١/ ١٢٨.
(٥) تهذيب التهذيب ١/ ٣٢٤.

• التطبيق (٣٧٧)

■ **في ترجمة: رَوّاد بن الجراح العسقلاني أبي عصام:**

حيث إن له أفراداً عن سفيان الثوري.

والذي يظهر أن الأصل فيه العدالة، وتجتنب مناكيره، قال الإمام أحمد: «لا بأس به صاحب سنة إلا أنه حدث عن سفيان أحاديث مناكير»(١).

وقال مرة: «روى أبو عصام حديثاً، عن سفيان الثوري، عن الزبير بن عدي حديثاً منكراً جداً»(٢).

وقال أبو داود: «سمعت أحمد قال: أبو عصام يعني رَوّاد بن الجراح كان صاحب سنة كان ها هنا يعني ببغداد، فانتقل إلى الشام أدرك بها الأوزاعي، وسمعته ذكره مرة أخرى، فقال: صدوق فيما أرى، وسمعته ذكره مرة أخرى، فقال: إن في حديثه خطأ»(٣).

وقال الإمام ابن معين: «ليس به بأس إنما غلط في حديث سفيان الثوري»(٤).

• التطبيق (٣٧٨)

■ **في ترجمة: زيد بن أبي أُنيسة الجَزَري:**

حيث قال فيه الإمام أحمد: «إن حديثه لحسن مقارب وإن فيها لبعض النكارة، وهو على ذلك حسن الحديث»(٥)، وفي رواية قال: «ليس به بأس»(٦).

---

(١) العلل ومعرفة الرجال ١٤٥٧.
(٢) الكامل في ضعفاء الرجال ٣/١٧٦.
(٣) سؤالات أبي داود ٢٦٦.
(٤) الدوري ٥١٠٢.
(٥) ضعفاء العقيلي ٢/٧٤.
(٦) سؤالات أبي داود ٣٢٤

■ **في ترجمة: عبد الوارث بن إسماعيل العَنْبري مولاهم البصري:**

حيث قال الميموني: «سمعته ـ يعني الإمام أحمد ـ وذكر عبد الوارث، فقال: كان أسن من إسماعيل بن عُلَيّة بسنتين، وقد سمع من غير واحد لم يسمع منه إسماعيل، ثم ذكر ضبط عبد الوارث وأنه كان صاحب نحو، ثم قال: وقد غلط في غير شيء، ثم قال: روى عن أيوب أحاديث لم يروها أحد من أصحابه وهو عندي مع هذا ثبت ضابط»[1].

[١٣٣] القرينة الثانية

صحة تفرده

يرتبط تصحيح تفرد الراوي بأمور منها: دقة ضبطه، وخصائصه مع شيوخه الذين تفرد عنهم؛ لذا فإن الجرح بمطلق التفرد محل تأمل فما كل تفرد يضر الراوي، بل إنه في حال دليل الضبط والإتقان، وتَمَيّز الراوي، وهو الصحيح الغريب كتفرد الإمام ابن مهدي عن الثوري لكثرة ملازمته له سيما وأنه متيقظ متقن ثبت، فهو صحيح إذا لم يخالفه من هو أوثق منه، قال أبو أسامة: «لو أن عبد الرحمٰن بن مهدي أغرب عن سفيان الثوري ألف حديث ما أنكرته عليه وذلك أني دخلت على سفيان الثوري، في مرضه بالبصرة، فرأيت عبد الرحمٰن يُوصيه يلي سفلته بيده»[2]، وكذا أمثاله كشعبة، ويحيى القطان، والثوري، وغيرهم، فالواحد من هؤلاء النقاد الحفاظ يعدل الكثير ممن دونهم من الثقات فضلاً عن المشايخ من الرواة ومتوسطيهم، ولذا يقول الإمام الذهبي: «من هو الثقة الثبت الذي

---

(١) المروذي ٨٨، والجرح والتعديل ٦/ ٣٨٦

(٢) الكامل ١/ ٢٠٠.

ما غلط، ولا ما انفرد بما لا يُتابع عليه، بل الثقة الحافظ إذا انفرد بأحاديث كان أرفع له، وأكمل لرتبته، وأدل على اعتنائه بعلم الأثر، وضبطه دون أقرانه لأشياء ما عرفوها اللهم إلا أن يتبين غلطه، ووهمه في الشيء فيعرف ذلك. . . ولكن فائدة ذكرنا كثيراً من الثقات الذين فيهم أدنى بدعة أو لهم أوهام يسيرة في سعة علمهم: أن يعرف أن غيرهم أرجح منهم وأوثق إذا عارضهم أو خالفهم فزن الأشياء بالعدل والورع»[1]، **ومن صورها:**

الصورة الأولى: كثرة شيوخه ومروياته وضبطه لها:

• التطبيق (٣٨٠)

■ في ترجمة: سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي الطبراني أبي القاسم:

حيث تفرد بأحاديث.

وهي محتملة؛ لأنه مكثر معمّر عاش قرناً كاملاً ولد سنة (٢٦٠هـ) ومات سنة (٣٦٠هـ) أخذ عن كثير من الشيوخ، فلا يُستغرب له تفرده، قال الذهبي: «الحافظ الثبت المعمر لا يُنكر له التفرد في سعة ما روى»[2].

• التطبيق (٣٨١)

■ في ترجمة: قيس بن أبي حازم:

حيث تفرد بأحاديث، ولذا تكلم فيه الإمام يحيى القطان.

وصنيعه محل تأمل؛ لأن قيس بن أبي حازم مكثر لا يُستغرب له تفرده، قال الإمام الذهبي فيه: «ثقة حجة كاد أن يكون صحابياً، وثقه

---

(١) ميزان الاعتدال ٣/ ١٤٠، ١٤١، ترجمة: علي بن المديني.

(٢) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٣/ ٢٧٨.

ابن معين والناس، وقال علي بن عبد الله عن يحيى بن سعيد: «منكر الحديث»، ثم سمى له أحاديث استنكرها، فلم يصنع شيئاً بل هي ثابتة، لا يُنكر له التفرد في سعة ما روى»[1].

• التطبيق (٣٨٢)

■ **في ترجمة: شَبابة بن سَوّار:**

حيث تفرد بحديث عن شعبة.

وقال الإمام علي بن المديني: «لا ينكر لمن سمع من شعبة يعني حديثاً كثيراً أن ينفرد بحديث غريب»[2]، وفي رواية قال: «صدوق إلا أنه يرى الإرجاء، ولا ينكر لمن سمع ألوفاً أن يجيء بخبر غريب»[3].

• التطبيق (٣٨٣)

■ **في ترجمة: الحسن بن علي بن شُبيب المَعْمَري الحافظ:**

حيث تكلم فيه؛ لأجل تفرده في أحاديث.

والذي يظهر أنها أفراد صحيحة؛ لأنه ضابط مكثر قد لقي الكثير من الشيوخ، قال البَرْدِيجي: «ليس بعجب أن ينفرد المَعْمَري بعشرين أو ثلاثين حديثاً في كثرة ما كتب»[4].

الصورة الثانية: اختصاصه بمجالس سمع فيها ما لم يسمعه غيره:

• التطبيق (٣٨٤)

■ **في ترجمة: حَرْملة بن يحيى التُّجيبي المصري:**

حيث تكلم في أفراده.

---

(١) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٥/ ٤٧٦.

(٢) شرح علل الترمذي ٢/ ٦٤٨.

(٣) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٣/ ٣٦٠.

(٤) لسان الميزان ٢/ ٢٢١.

والذي يظهر أنها أفراد صحيحة؛ لأنه اختص بمجالس مع شيوخه، قال أبو عمر الكندي: «كان حَرْملة فقيهاً لم يكن أحد أكتب عن ابن وهب منه؛ وذلك لأن ابن وهب استخفى في منزله سنة وأشهراً لما طلب ليتولى القضاء»[1].

وقال ابن عدي: «حَرْمَلة روى عن ابن وهب والشافعي ما لم يروه أحد فأما ابن وهب فكان متوارياً في دارهم، طلب للقضاء فتوارى عندهم فسمع منه ما لم يسمعه أحد فحديث ابن وهب مقطوعه ومسنده وأصنافه ونسخه كلها عنده... وقد تبحرت حديث حَرْمَلة وفتشته الكثير فلم أجد في حديثه ما يجب أن يضعف من أجله، ورجل يتوارى ابن وهب عندهم، ويكون عنده حديثه كله فليس ببعيد أن يغرب على غيره من أصحاب ابن وهب»[2].

• التطبيق (٣٨٥)

■ **في ترجمة: عبد الله بن صالح المصري أبي صالح كاتب الليث:**

حيث تُكلم في أفراده عن الليث.

والذي يظهر أنها أفراد صحيحة عن الليث؛ لأنه اختص بمجالس مع شيوخه، قال محمد ابن عبد الله بن عبد الحكم: «سمعت أبي ما لا أحصي وقد قيل له: إن يحيى بن عبد الله بن بُكير يقول في أبي صالح كاتب الليث شيئاً؟ فقال: قل له: هل جئنا الليث قط إلا وأبو صالح عنده فرجل كان يخرج معه إلى الأسفار، وإلى الريف، وهو كاتبه فينكر على هذا أن يكون عنده ما ليس عند غيره؟!»[3].

---

(١) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٢/٢١٦.

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال ٢/٤٦٠.

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال ٤/٢٠٦.

• التطبيق (٣٨٦)

■ في ترجمة: محمد بن يوسف الفِرْيابي:

حيث تُكلم في بعض أفراده عن الثوري، وقال الحافظ ابن عدي: «له عن الثوري إفرادات وله حديث كثير عن الثوري»[١].

والذي يظهر أنها أفراد صحيحة عن الثوري؛ لأنه لازمه سيما وأن الثوري مكثر، قال الإمام الذهبي: «لأنه لازمه مدة، فلا يُنكر له أن ينفرد عن ذاك البحر»[٢].

• التطبيق (٣٨٧)

■ في ترجمة: يونس بن يزيد القرشي مولاهم أبي يزيد الأَيْلي:

حيث قال ابن سعد: «كان حلو الحديث كثيره وليس بحجة وربما جاء بالشيء المنكر»[٣]، والذي يظهر أنها من الأفراد الصحيحة عن الزهري؛ لأنه لازمه سيما وأن الزهري إمام مكثر، قال عثمان بن سعيد الدارمي: «سمعت أحمد بن صالح يقول: نحن لا نقدم في الزهري على يونس أحداً، قال أحمد: سمعت أحاديث يونس عن الزهري، فوجدت الحديث الواحد ربما سمعه من الزهري مراراً، قال أحمد: وكان الزهرى إذا قدم أَيْلَة نزل على يونس، وإذا سار إلى المدينة زامله يونس»[٤].

• التطبيق (٣٨٨)

■ في ترجمة: حماد بن سلمة بن دينار البصري:

حيث تكلم الإمام شعبة في بعض أفراده عن سِماك بن حرب.

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال ٦/ ٢٣١.

(٢) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٦/ ٣٧٥.

(٣) الطبقات الكبرى ٧/ ٥٢٠.

(٤) تاريخ الدارمي ٢٤، والجرح والتعديل ٩/ ٢٤٨.

والذي يظهر أنها أفراد ثابتة عن سِماك؛ لأنه اختص بمجالس لسِماك، قال محمد بن سواء: «ذكرت لشعبة حديث: سماك، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر: «كنت أبيع الإبل بالبقيع» فقال: من حدث به؟ قلت حماد بن سلمة، فقال: وكيف سمع حماد هذا ولعله إنما جلس إلى سماك مجلسين أو ثلاثة، وقد جلست إلى سماك أكثر من مائة مجلس، ولم أسمع هذا؟ قال: قد ذكرت ذلك لحماد بن سلمة، فقال: قل له سمعته وأنت تضرب مع أبيك بالخف»[(١)].

وقال محمد بن علي: «سمعت أحمد بن حنبل يقول: حدث حماد بن سلمة، عن سماك، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر: «كنت أبيع الإبل بالبقيع»، فقال شعبة: أين كنت؟! يعني عن سماك، قال له حماد: كنت في الحشر، قال أحمد: كان حماد يستقل بنفسه، وجعل يثبته»[(٢)].

وقال محمد بن سواء: «أتيت حماد بن سلمة فكتبت عنه السماكية، ثم انصرفت من عنده فمررت بشعبة فقال لي: من أين جئت؟ قلت: من عند حماد، حدثني عن سماك، قال: وأيش سمع من مجلس سماك، فرجعت إلى حماد فقلت: إني مررت بشعبة فقال لي كذا؟ فقال: لقد أتيت سماك في حديث خالد بن عَرْعرة خمس مرات»[(٣)].

الصورة الثالثة: ضعف مخالفه:

• التطبيق (٣٨٩)

■ **في ترجمة: إسحاق بن إبراهيم بن يزيد أبي النضر الفراديسي:**

حيث ذكر الأزدي أنه خولف في حديث.

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال ٢/ ٢٥٤.

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال ٢/ ٢٥٤.

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال ٢/ ٢٥٤.

وفي صنيع الأزدي نظر؛ لأن المخالف لإسحاق ضعيف فلا عبرة بمخالفته، قال الحافظ ابن حجر: «ذكر له الأزدي حديثاً خالفه فيه من هو أضعف منه»[1].

[١٣٤] القرينة الثالثة

زوال التفرد

يرد الجرح بالتفرد إذا تبين أن للراوي متابعاً يقوي ما تفرد به، **ومن تطبيقاته:**

• التطبيق (٣٩٠)

■ **في ترجمة: روح بن عبادة القيسي أبي محمد البصري الإمام الثقة:**

حيث طعن فيه عدد من النقاد المعاصرين له، وفسروه بمناكير تفرد بها ثم تبين لهم أنها محفوظة، فقد قال أحمد بن الفرات: «طعن على روح اثنا عشر رجلاً فلم ينفذ قولهم فيه»[2].

وقال علي بن المديني: «لقد كان عبد الرحمٰن بن مهدي يطعن على روح بن عبادة، وينكر عليه أحاديث ابن أبي ذئب، عن الزهري مسائل كانت عنده، قال علي: فلما قدمت على معن بن عيسى بالمدينة سألته أن يخرجها لي يعني أحاديث ابن أبي ذئب عن الزهري هذه المسائل قال فقال لي معن: وما تصنع بها؟ هي عند بصري لكم يقال له روح، كان عندنا ها هنا حين قرأ علينا ابن أبي ذئب هذا الكتاب، قال علي: فأتيت عبد الرحمٰن بن مهدي فأخبرته، فأحسبه قال: استحله لي»[3].

---

(١) هدي الساري ٣٨٩.

(٢) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٣/ ٨٨.

(٣) تاريخ بغداد ٨/ ٤٠٤.

• التطبيق (٣٩١)

■ **في ترجمة: أحمد بن صالح أبي جعفر المصري الحافظ:**

حيث استنكر عليه الإمام النسائي حديثه: (عن ابن وهب، عن مالك، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «الدين النصيحة»)[١].

وفي صنيع الإمام النسائي تأمل؛ لأن أحمد بن صالح توبع متابعة تامة وقاصرة، قال الحافظ ابن عدي: (حديث: «الدين النصيحة» الذي أنكره النسائي عليه، قد رواه عن ابن وهب: يونس بن عبد الأعلى، وسمعت عَبْدان يقول: لم يكن في أصحاب ابن وهب أحفظ ولا أتقن من يونس بن عبد الأعلى، قال الشيخ ـ ابن عدي ـ: وروى هذا الحديث عن مالك أيضاً: محمد بن خالد بن عثمة، ومعن بن عيسى، وأحمد بن مخشي الأَنْماطي عن مالك، قال الشيخ: وروي عن الثوري، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: «الدين النصيحة»، حدثناه علي الرازي، حدثنا عباس الزينبي، حدثنا بشر بن منصور، عن الثوري قال الشيخ: فحديث قد رواه عن ابن وهب: يونس، وتابع أحمد عليه، ورواه معن وابن عثمة وابن مخشي عن مالك، ثم روي عن الثوري كروايتهم فلا يؤثر قول النسائي عليه، ولا إنكاره عليه يساوي شيئاً، وأحمد بن صالح من أجلة الناس، ولولا أني شرطت في كتابي هذا أن أذكر فيه كل من تكلم فيه متكلم لكنت أجل أحمد بن صالح أن أذكره)[٢].

• التطبيق (٣٩٢)

■ **في ترجمة: سويد بن سعيد بن سهل الهروي أبي محمد الحَدَثاني:**

حيث استنكر عليه الإمام ابن معين حديثاً، قال الإمام أبو الحسن

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال ١/ ١٨٠.

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال ١/ ١٨٣.

الدارقطني: (تكلم فيه يحيى بن معين، وقال: حدث عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن عطية، عن أبي سعيد، أن النبي ﷺ قال: «الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة»، قال يحيى بن معين: وهذا باطل عن أبي معاوية، لم يروه غير سويد، وجرح سويد لروايته لهذا الحديث)[1].

وفي صنيع الإمام ابن معين تأمل؛ لأن سويد بن سعيد توبع؛ لذا تعقبه الإمام الناقد الدارقطني، فقال: «لم نزل نظن أن هذا كما قاله يحيى، وأن سويداً أتى أمراً عظيماً في روايته لهذا الحديث حتى دخلت مصر في سنة سبع وخمسين، فوجدت هذا الحديث في مسند أبي يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن يونس البغدادي المعروف بالمَنْجَنِيْقي وكان ثقة، روى عن أبي كريب، عن أبي معاوية كما قال سويد سواء، وتخلص سويد، وصح الحديث عن أبي معاوية، وقد حدث أبو عبد الرحمٰن النسائي عن إسحاق بن إبراهيم هذا، ومات أبو عبد الرحمٰن قبله»[2].

• التطبيق (٣٩٣)

■ في ترجمة: **سليمان بن كَرَان أبي داود الطُّفاوي البصري:**

حيث استُنكر عليه حديثٌ رواه البزار، فقال: «حدثنا عمرو بن علي، قال: نا سليمان بن كَرَان بصري مشهور ليس به بأس قال: نا عمر بن عبد الرحمٰن الأبار، قال: نا منصور، عن أبي علي الصيقل، عن جعفر بن تمام، عن أبيه، عن جده العباس قال: «كانوا يدخلون على رسول الله ولم يستاكوا فقال: تدخلون علي قُلحاً، استاكوا فلولا أن أشق على أمتي لفرضت السواك عند كل صلاة كما فرضت عليهم الوضوء»،

(١) سؤالات حمزة السهمي ٢٩٣/٢١٦.

(٢) سؤالات حمزة السهمي ٢٩٣/٢١٦.

ولا نعلم يُروى هذا اللفظ عن النبي إلا عن العباس عنه بهذا الإسناد»[١].

وقد تُوبع سليمان فالآفة من غيره، قال الإمام الذهبي: «أبو علي هذا لا يُعرف حاله، وقد رواه فُضيل بن عياض عن منصور فخلص منه سليمان»[٢].

• التطبيق (٣٩٤)

■ في ترجمة: بيان بن عمرو أبي محمد المحاربي:

حيث قال فيه الإمام أبو حاتم: «هو: شيخ مجهول، والحديث الذي رواه عن سالم بن نوح حديث باطل»[٣].

ويُشير إلى ما رواه بيان، فقال: «ثنا سالم بن نوح، ثنا سعيد بن أبي عَرُوبة، عن قتادة، عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «الصابر، الصابر عند أول صدمة»»[٤].

وفي صنيع أبي حاتم تأمل؛ لأن بياناً قد روى عنه الإمام البخاري في الصحيح، وأبو زرعة وغيرهما، فليس بمجهول، وقد توبع على حديثه، فرواه حَنَش بن حرب، عن سالم، فبرئ بيان من عهدته؛ لذا أورده ابن عدي في ترجمة سالم، فقال: (ثنا محمد بن أحمد بن سعدان البخاري، حدثني أبو بكر محمد بن حريث، ثنا حَنَش بن حرب، ثنا سالم بن نوح، عن سعيد بن أبي عَرُوبة، عن قتادة، عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «الصابر، الصابر عند أول صدمة»، ثنا محمد بن أحمد بن سعدان، حدثني أبي، ثنا محمد بن إسماعيل البخاري، ثنا بيان بن

---

(١) مسند البزار ٤/ ١٢٩/ ١٣٠٢.

(٢) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٣/ ٣١٢.

(٣) الجرح والتعديل ٢/ ٤٢٥.

(٤) أخرجه ابن عدي في الكامل ٣/ ٣٤٨.

عمرو، ثنا سالم بن نوح، ثنا سعيد بن أبي عَرُوبة، عن قتادة، عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «الصابر الصابر عند أول صدمة».

قال أبي: قال البخاري: فذكرته لعلي بن المديني، فقال: ليس هذا الحديث عندنا بالبصرة.

قال الشيخ ـ ابن عدي ـ: وهذا لم يُحدث به عن سالم بن نوح غير أهل بخارى: بيان بن عمرو، وحَنَش بن حرب بخاريان، وما أعلم حدث به عن سالم غيرهما)[1].

وقال الإمام الذهبي في بيان: «الآفة من غيره وإلا فهو صدوق»[2]، وقال الحافظ ابن حجر: «ليس بمجهول من روى عنه البخاري وأبو زرعة وعبيد الله بن واصل، ووثقه من ذكرنا، وأما الحديث فالعهدة فيه على غيره لأنه لم ينفرد به»[3].

وقال أيضاً في موضع آخر: «جهالة بيان ارتفعت برواية هؤلاء عنه، وعدالته ثبتت أيضاً، والحديث لم ينفرد به، فقد قال الدارقطني إنه: تابعه عليه حَنَش بن حرب الخراساني عن سالم بن نوح، وكذا قال ابن عدي في ترجمة سالم بن نوح»[4].

[١٣٥] القرينة الرابعة

حمل الجرح على التفرد ورواية المناكير

• التطبيق (٣٩٥)

■ **في ترجمة: أحمد بن عتاب المَرْوَزي:**

حيث تكلم فيه.

(١) الكامل في ضعفاء الرجال ٣/٣٤٨.
(٢) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٢/٧٥.
(٣) هدي الساري ٣٩٣.
(٤) تهذيب التهذيب ١/٤٤٤.

والذي يظهر أنه محمول على روايته للمناكير، ومجرد روايتها لا يلزم منه الضعف، قال الإمام الذهبي: «ما كل من روى المناكير يضعف، وإنما أوردت هذا الرجل لأن يوسف الشيرازي الحافظ ذكره في الجزء الأول من الضعفاء من جمعه»[1].

• التطبيق (٣٩٦)

■ **في ترجمة: محمد بن عبد الله بن المثنى الأنصاري:**

حيث قال عبد الله بن أحمد: «قال أبي وقال أبو خيثمة: أنكر معاذ ويحيى بن سعيد: حديث الأنصاري.

يعني محمد بن عبد الله، عن حبيب بن الشهيد، عن ميمون بن مهران، عن ابن عباس: «احتجم النبي ﷺ وهو محرم وصائم»»[2].

وقال الإمام الذهبي: «ما ينبغي أن يتكلم في مثل الأنصاري لأجل حديث تفرد به، فإنه صاحب حديث»[3].

[١٣٦] القرينة الخامسة

حمل مناكيره على أنه رواها استهزاءً

• التطبيق (٣٩٧)

■ **في ترجمة: سليمان بن مهران الأعمش:**

حيث روى أحاديث منكرة في فضائل علي رضي الله عنه.

وقد أنكروا عليه، فذكر أنه رواها استهزاءً، قال الإمام عبد الله بن نمير: «سمعت الأعمش يقول: حدثت بأحاديث على التعجب، فبلغني أن

---

(١) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ١/ ٢٥٩.

(٢) العلل ومعرفة الرجال ٥٥٦، ١٤٤٨.

(٣) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٦/ ٢٠٩.

قوماً اتخذوها ديناً لا عدت لشيء منها»[1].

وقال محمد بن المثنى: «ثنا عبد الرحمٰن بن مهدي، ثنا سفيان، عن الأعمش، عن موسى ابن طَرِيف، عن أبيه حديث علي: «أنا قسيم النار»، فقيل للأعمش: لم رويت هذا؟! فقال: إنما رويته على الاستهزاء»[2].

وقال محمد بن الصلت: (ثنا قيس، سمعت الأعمش يقول: يأتيني سراق القبائل يسألوني عن حديث علي: «أنا قسيم النار»، والله ما حدثت عن موسى بن طَرِيف، عن عَباية إلا استهزاء بعَباية)[3].

وقد أنكروا على الأعمش روايته هذا الحديث حتى على سبيل الاستهزاء؛ لأنه يُقتدى به سيما وأن فضائل علي ﷺ الصحيحة كثيرة ففيها الغنية والاعتدال والسلامة والرشد، قال أبو بكر بن عياش: «قلت للأعمش: أنت حين تحدث عن موسى بن طَرِيف، عن عَباية، عن علي: «أنا قسيم النار»، قال فقال: والله ما رويته إلا على جهة الاستهزاء، قال قلت: حمله الناس عنك في الصحف وتزعم أنك رويته على جهة الاستهزاء»[4].

وقال عيسى بن يونس: (ما رأيت الأعمش خضع إلا مرة واحدة، فإنه حدثنا بهذا الحديث: «قال علي: أنا قسيم النار»، فبلغ ذلك أهل السنة فجاءوا إليه، فقالوا: أتحدث بأحاديث تقوي بها الرافضة والزيدية والشيعة؟ فقال: سمعته فحدثت به، فقالوا: فكل شيء سمعته تحدث به؟! قال: فرأيته خضع ذلك اليوم)[5].

---

(١) العلل ومعرفة الرجال ٢٨٥٧.
(٢) الكامل في ضعفاء الرجال ٦/ ٣٣٩.
(٣) الكامل في ضعفاء الرجال ٦/ ٣٣٩.
(٤) ضعفاء العقيلي ٣/ ٤١٦.
(٥) ضعفاء العقيلي ٣/ ٤١٦.

والذي يظهر أن الأعمش ندم على صنيعه هذا، ولم يعد لمثله، قال عبد الله بن نمير: «سمعت الأعمش يقول: كنت أحدثهم بأحاديث يقولها الرجل لأخيه في الغضب فاتخذوها ديناً، لا والله لا أعود إليها أبداً»[1].

وبلية هذا الحديث موسى بن طَرِيف، قال الحافظ ابن عدي: «موسى بن طَرِيف هذا كان غالياً في جملة الكوفيين.

ولا أعلم يروي عنه غير الأعمش، وأُنكر على الأعمش حديث روى عنه، حتى حلف إنه روى عنه على الاستهزاء: «أنا قسيم النار» وليس له كثير حديث»[2].



(١) الكامل في ضعفاء الرجال ٦/ ٣٣٩.
(٢) الكامل في ضعفاء الرجال ٦/ ٣٣٩.

المبحث الثامن

القرائن المتعلقة بالتغير والاختلاط

القرينة الأولى: نفي الاختلاط.

القرينة الثانية: زوال أثر الاختلاط والتغير.

القرينة الثالثة: زوال الاختلاط.

القرينة الرابعة: حمل الجرح أو الاختلاط على التغير.

القرينة الخامسة: تميز الاختلاط.

القرينة السادسة: حمل الجرح على الاختلاط.

المبحث الثامن

القرائن المتعلقة بالتغير والاختلاط

يرجح النقاد تعديل الراوي بنفي الاختلاط، أو نفي أثره، أو زواله، أو حمله على التغير الطبعي، أو تميزه، أو حمل الجرح عليه، قال الحافظ ابن حجر: «القسم الثاني فيمن ضعف بأمر مردود... ويلتحق به من تكلم فيه بأمر لا يقدح في جميع حديثه كمن اختلط أو تغير حفظه أو كان ضابطاً لكتابه دون الضبط لحفظه فإن جميع هؤلاء لا يجمل إطلاق الضعف عليهم بل الصواب في أمرهم التفصيل»[1].

وتوضيحه في تاليه:

[١٣٧] القرينة الأولى

نفي الاختلاط

• التطبيق (٣٩٨)

■ في ترجمة: محمد بن أحمد بن الحسين بن القاسم بن الغِطْرِيف أبي أحمد الجُرجاني الحافظ:

حيث ذكره ابن الصلاح في علوم الحديث في النوع الثاني والستين معرفة من خلط في آخر عمره فقال: «وممن بلغنا عنه ذلك من المتأخرين أبو أحمد الغِطْرِيفي الجرجاني وأبو طاهر حفيد الإمام ابن خزيمة، فقد

(١) هدي الساري ٤٦٠.

ذكر الحافظ أبو علي البَرْذَعِي في معجمه انهما اختلطا في آخر عمرهما»[1].

وقد تعقبه العراقي مستدلاً بصنيع السهمي حيث ذكره في تأريخ جرجان، ولم يذكر فيه اختلاطاً[2]، وهو أعرف به؛ لأنه من شيوخه، قال العراقي: «أما الغِطْرِيفي فلم أر من ذكره فيمن اختلط غير ما حكاه المصنف عن الحافظ أبي علي البَرْذَعِي، وقد ترجمه الحافظ حمزة السهمي في تاريخ جرجان فلم يذكر عنه شيئاً من ذلك وهو أعرف به فإنه أحد شيوخ حمزة»[3].

[١٣٨] القرينة الثانية

زوال أثر الاختلاط والتغير

لا يقدح الاختلاط في الراوي إذا لم يُحدث بالمناكير بعد اختلاطه، أو لم يُحدث مطلقاً بعده، **ومن تطبيقاته:**

• التطبيق (٣٩٩)

■ في ترجمة: محمد بن الفضل السدوسي أبي النعمان البصري لقبه: عارم:

حيث قال فيه ابن حبان: «اختلط في آخر عمره وتغير حتى كان لا يدري ما يحدث به، فوقع المناكير الكثيرة في روايته، فما روى عنه القدماء قبل اختلاطه إذا علم أن سماعهم عنه كان قبل تغيره، فإن احتج به محتج بعد العلم بما ذكرت أرجو أن لا يجرح في فعله ذلك، وأما رواية المتأخرين عنه فيجب التنكب عنها على الأحوال، وإذا لم يُعلم

---

(١) ٣٩٧.

(٢) ١٠٢٠.

(٣) التقييد والإيضاح ٤١١.

التمييز بين سماع المتقدمين والمتأخرين منه يُترك الكل ولا يحتج بشيء منه هذا حكم كل من تغير آخر عمره، واختلط إذا كان قبل الاختلاط صدوقاً وهو مما يعرف بالكتابة والجمع والإتقان»[1].

ويرى الإمام الدارقطني أنه لم يُحدث بما يستنكر عليه في هذه الحال، فقال: «تغير بآخره وما ظهر له بعد اختلاطه حديث منكر، وهو ثقة»[2].

وأقره الذهبي فقال: «هذا قول حافظ العصر الذي لم يأت بعد النسائي مثله، فأين هذا القول من قول ابن حبان الخساف المتهور في عارم، ولم يقدر ابن حبان أن يسوق له حديثاً منكراً»[3].

• التطبيق (٤٠٠)

■ **في ترجمة: قُرّة بن حبيب القَنَوي:**

حيث تغير بآخره.

ولم يقدح فيه تغيره؛ لأنه كان لا يحدث فيه إلا من كتابه، وبحضور ابنه علي بن قُرّة، قال البَرْذَعِي: «قلت لأبي زرعة: قُرّة بن حبيب تغير؟ فقال: نعم، كنا أنكرناه بآخره، غير أنه كان لا يحدث إلا من كتابه، ولا يحدث حتى يحضر ابنه، ثم تبسم، فقلت: لم تبسمت؟ قال: أتيته ذات يوم وأبو حاتم، فقرعنا عليه الباب، واستأذنا عليه، فدنا من الباب ليفتح لنا، فإذا ابنته قد خفت، وقالت له: يا أبة إن هؤلاء أصحاب الحديث، ولا آمن أن يغلطوك، أو يدخلوا عليك ما ليس من حديثك، فلا تخرج إليهم حتى يجيء أخي تعني علي بن قُرّة، فقال لها: أنا أحفظ فلا أمكنهم ذاك، فقالت: لست أدعك تخرج، فإني لا آمنهم

---

(١) المجروحين ٢/ ٢٩٤.

(٢) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٦/ ٢٩٨.

(٣) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٦/ ٢٩٨.

عليك، فما زال قُرّة يجتهد ويحتج عليها في الخروج، وهي تمنعه وتحتج عليه في ترك الخروج إلى أن يجيء علي بن قُرّة، حتى غلبت عليه ولم تدعه، قال أبو زرعة: فانصرفنا وقعدنا حتى وافى ابنه علي، قال أبو زرعة: فجعلت أعجب من صرامتها وصيانتها أباها»[1].

• التطبيق (٤٠١)

■ في ترجمة: جرير بن حازم الأزدي البصري:

حيث اختلط.

ولم يقدح فيه اختلاطه؛ لأنه لم يُحدث بعده، قال الإمام عبد الرحمٰن بن مهدى: «جرير بن حازم اختلط، وكان له أولاد أصحاب حديث، فلما خشوا ذلك منه حجبوه، فلم يسمع منه أحد في اختلاطه شيئاً»[2].

وقال الحافظ ابن حجر: «ما ضره اختلاطه»[3].

[١٣٩] القرينة الثالثة

زوال الاختلاط

• التطبيق (٤٠٢)

■ في ترجمة: جرير بن عبد الحميد الرازي القاضي:

حيث اختلطت عليه بعض مروياته.

وهو غير قادح؛ لزوال هذا الاختلاط، فقد قال الدُّوري: «سمعت يحيى بن معين يقول: قال جرير بن عبد الحميد ـ وذكر أحاديث عاصم

(١) سؤالاته ٢/ ٥٧٥.

(٢) الجرح والتعديل ٢/ ٥٠٤.

(٣) هدي الساري ٣٩٥.

الأحول ـ: اختلطت علي فلم أفصل بينها وبين أحاديث أشعث حتى قدم علينا بَهْز البصري فخلصها فحدثت بها، قلت ليحيى: فكيف تكتب هذه عن جرير وهي هكذا؟ فقال: ألا تراه قد بيَّن أمرها وقصتها»[1].

وقال عبد الله: «سمعته ـ يعني الإمام أحمد ـ يقول: لم يكن جرير الرازي بالذكي في الحديث، قلت له: جرير روى عن أشعث بن سَوّار شيئاً؟ قال: نعم، كان اختلط عليه حديث أشعث وعاصم الأحول حتى قدم عليه بَهْز بن أسد، قال: فقال له: هذا حديث عاصم، وهذا حديث أشعث، قال: فعرفها فحدث بها الناس»[2].

[١٤٠] القرينة الرابعة

حمل الجرح أو الاختلاط على التغير

يحمل الجرح أو الاختلاط على التغير الطبعي الحاصل بسبب مرض الموت، أو النسيان اليسير الذي يعتري المرء عند الكبر، وليس بضار الراوي الثقة من حيث الجملة، بل إن كان من جرح فيقيد بغلطه، **ومن تطبيقاته:**

• التطبيق (٤٠٣)

■ في ترجمة: **حُصين بن عبد الرحمٰن أبي الهُذَيل السُّلَمي:**

حيث ذكر يزيد بن هارون أنه اختلط[3].

والذي يظهر أنه محمول على التغير وسوء الحفظ اليسير الحاصل بسبب الكبر، قال الحسن: «قلت لعلي ـ ابن المديني ـ حصين؟ قال: حُصين حديثه واحد وهو صحيح، قلت: فاختلط؟ قال: لا ساء حفظه،

(١) ١٢٣٣.

(٢) العلل ومعرفة الرجال ١٢٨٩.

(٣) ضعفاء العقيلي ١/ ٣١٤.

وهو على ذاك ثقة»[1].

وقال الإمام أبو حاتم: «ثقة في الحديث، وفي آخر عمره ساء حفظه صدوق»[2].

ولذا فقد وثقه النقاد، فقال الإمام أحمد: «الثقة المأمون من كبار أصحاب الحديث»[3].

وقال ابن أبي حاتم: «سألت أبا زرعة عن حُصين بن عبد الرحمٰن؟ فقال: ثقة، قلت: يحتج بحديثه؟ قال: أي والله»[4].

• التطبيق (٤٠٤)

■ **في ترجمة: عَفّان بن مسلم الصَّفّار البصري:**

حيث قال أبو خيثمة: «أنكرنا عَفّان قبل موته بأيام»[5].

وهذا غير قادح؛ لأنه يُحمل على التغير الطبعي الحاصل بسبب مرض الموت سيما أنه لم يُحدث فيه بغلط، ولذا قال الإمام الذهبي: «هذا التغير هو من تغير مرض الموت، وما ضره لأنه ما حدث فيه بخطأ»[6].

• التطبيق (٤٠٥)

■ **في ترجمة: هشام بن عروة بن الزبير القرشي المدني:**

حيث ذكر أبو الحسن بن القطان أنه اختلط وتغير[7].

---

(١) ضعفاء العقيلي ١/ ٣١٤.
(٢) الجرح والتعديل ٣/ ١٩٣.
(٣) العلل ومعرفة الرجال ٣٠١.
(٤) الجرح والتعديل ٣/ ١٩٣.
(٥) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٥/ ١٠٤.
(٦) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٥/ ١٠٤.
(٧) بيان الوهم ٢٧٢٦.

وفي صنيعه تأمل؛ لأن ما حصل لهشام إنما هو النسيان اليسير الذي يكون بسبب الكبر، وهو لا يقدح، وقد يهم كما يهم غيره من الحفاظ، قال الإمام الذهبي: «أحد الأعلام حجة إمام لكن في الكبر تناقص حفظه ولم يختلط أبداً، ولا عبرة بما قاله أبو الحسن بن القطان، نعم الرجل تغير قليلاً ولم يبق حفظه كهو في حال الشبيبة فنسي بعض محفوظه، أو وهم فكان ماذا؟! أهو معصوم من النسيان؟! ولما قدم العراق في آخر عمره حدث بجملة كثيرة من العلم في غضون ذلك يسير أحاديث لم يجودها، ومثل هذا يقع لمالك ولشعبة ولوكيع ولكبار الثقات فدع عنك الخبط وذر خلط الأئمة الأثبات بالضعفاء والمخلطين، فهشام شيخ الإسلام، ولكن أحسن الله عزاءنا فيك يا ابن القطان»[1].

وقال في موضع آخر: «إن الحافظ قد يتغير حفظه إذا كبر وتنقص حدة ذهنه، فليس هو في شيخوخته كهو في شبيبته، وما ثم أحد بمعصوم من السهو والنسيان، وما هذا التغير بضار أصلاً وإنما الذي يضر الاختلاط، وهشام فلم يختلط قط، هذا أمر مقطوع به، وحديثه محتج به في الموطأ والصحاح والسنن، فقول ابن القطان إنه اختلط قول مردود مرذول، فأرني إماماً من الكبار سلم من الخطأ والوهم.

فهذا شعبة وهو في الذروة له أوهام، وكذلك معمر والأوزاعي ومالك رحمة الله عليهم»[2].

وقد تناقض ابن القطان فوثقه في موضع آخر[3].

---

(١) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٧/ ٨٥.

(٢) سير أعلام النبلاء ٦/ ٣٥.

(٣) بيان الوهم ٢٦٠٤.

[١٤١] القرينة الخامسة

تميز الاختلاط

يجتمع في الراوي التعديل والتجريح إذا تميز اختلاطه، فيُعدل في مروياته قبل الاختلاط ويجرح فيما بعده، ويُعرف ذلك بتلاميذه سيما النقاد ممن اشتهروا بتمييز المرويات المختلطة والإعراض عنها، وتفصيله في كتب المختلطين، **ومن تطبيقاته:**

• التطبيق (٤٠٦)

■ في ترجمة: **سعيد بن أبي عَرُوبة الحراني البصري:**

حيث اختلط.

وقد تميز اختلاطه، فيعتد بمروياته قبل الاختلاط، ومنها مرويات وكيع عنه؛ لأنه أعرض عن ضعيف حديثه، قال الإمام أبو داود: «سماع وكيع منه بعد الهزيمة، وكان وكيع يقول: كنا ندخل على سعيد فنسمع فما كان من صحيح حديثه أخذناه وما لم يكن صحيحاً طرحناه»(١).

• التطبيق (٤٠٧)

■ في ترجمة: **عبد الرزاق بن همام الصنعاني اليماني:**

حيث كبر وذهب بصره، وصار يقبل التلقين.

ولذا فإن النقاد وثقوا كتابه، ومرويات الإمام أحمد والإمام ابن معين عنه، قال الإمام أحمد: «عبد الرزاق لا يعبأ بحديث من سمع منه وقد ذهب بصره كان يلقن أحاديث باطلة، وقد حدث عن الزهري أحاديث كتبناها من أصل كتابه وهو ينظر جاؤوا بخلافها»(٢).

وقال الإمام ابن معين: «ما كتبت عن عبد الرزاق حديثاً قط إلا من

---

(١) تهذيب التهذيب ٤/ ٥٧.

(٢) شرح علل الترمذي ٢/ ٧٥٢.

كتابه كله»[1].

• التطبيق (٤٠٨)

■ **في ترجمة: سعيد بن أبي سعيد المَقْبُري:**

حيث اختلطت عليه مروياته عن أبي هريرة، بمروياته عن أبيه عن أبي هريرة.

وقد ميزها الليث بن سعد، قال الإمام أحمد: «أصح الناس حديثاً عن سعيد بن أبي سعيد المَقْبُري: ليث بن سعد، يفصل ما روى عن أبي هريرة، وما روى عن أبيه عن أبي هريرة، هو ثبت في حديثه جداً»[2].

[١٤٢] القرينة السادسة

حمل الجرح على الاختلاط

إذا تعارض الجرح والتعديل، وكان الراوي مختلطاً، فيحمل الجرح على الاختلاط، وكذا ادعاؤه سماع ما لم يسمع، **ومن تطبيقاته:**

• التطبيق (٤٠٩)

■ **في ترجمة: سعيد بن إياس الجُرَيري:**

حيث كان يحيى القطان لا يحدث عنه.

والذي يظهر أنه من أجل اختلاط الجُرَيري، قال أبو الفضل عباس الدُّوري: «سمعت يحيى يقول: قد سمع يحيى بن سعيد القطان من الجُرَيري، وكان لا يروي عنه، قال يحيى بن معين: قال عيسى بن يونس: قد سمعت من الجُرَيري، فقال لي يحيى بن سعيد القطان: لا ترو عنه، قال أبو الفضل: إنما مذهب يحيى بن سعيد القطان عندنا في

---

(١) العلل ومعرفة الرجال ٣٩٤٠، شرح علل الترمذي ٢/٧٥٧.

(٢) العلل ومعرفة الرجال ٦٥٩.

هذا يقول: إن الجُرَيري قد كان اختلط، لا أنه ليس بثقة»[1].

• التطبيق (٤١٠)

■ **في ترجمة: عبد الله بن واقد الحراني أبي قتادة:**

حيث تكلم فيه يعقوب بن إسماعيل بن صَبِيح.

والذي يظهر أنه محمول على اختلاطه، قال عبد الله بن أحمد: «قلت لأبي: كان يعقوب بن إسماعيل بن صَبِيح ذكر أن أبا قتادة الحراني كان يكذب، فعظم ذلك عنده جداً، قال: هؤلاء يعني أهل حران يحملون عليه، كان أبو قتادة يتحرى الصدق لربما رأيته يشك في الشيء، وأثنى عليه وذكره بخير، قلت له: إنهم زعموا ـ أعني يعقوب وغيره ـ أنه دفع إليهم كتاب مِسْعر لأبي نعيم أو غيره فقرأ عليهم حتى بلغ موضعاً في الكتاب فيه شك أبو نعيم أو غير أبي نعيم فرمى بالكتاب، قال: لقد رأيته وهو يشبه أصحاب الحديث أو يشبه الناس، وأنكر هذا ودفعه، ثم قال: لعله كبر واختلط الشيخ وقت ما رأيناه كان يشبه الناس ما علمته كان يتحرى الصدق»[2].

• التطبيق (٤١١)

■ **في ترجمة: صالح بن نَبْهان المدني مولى التَّوْأمة:**

حيث قال فيه الإمام مالك: «ليس بثقة».

وهو محمول على الاختلاط؛ لأن الإمام مالكاً أدركه بعد ما اختلط، قال عبد الله بن أحمد: «قلت لأبي: إن بشر بن عمر زعم أنه سأل مالك بن أنس عن صالح مولى التَّوْأمة؟ فقال: ليس بثقة، قال أبي: مالك كان قد أدرك صالحاً وقد اختلط أو هو كبير، ما أعلم به بأساً، من

---

(١) ٣٧٢٢.

(٢) العلل ومعرفة الرجال ١٥٣٣.

سمع منه قديماً، وقد روى عنه أكابر أهل المدينة»[1].

وقال الإمام ابن معين: «ثقة، قد كان خرف قبل أن يموت فمن سمع منه قبل أن يختلط فهو ثبت»[2].

وقال أحمد بن سعيد بن أبي مريم: «سمعت ابن معين يقول: صالح مولى التَّوْأمة ثقة حجة قلت له: إن مالكاً ترك السماع منه؟ فقال: إن مالكاً إنما أدركه بعد أن كبر وخرف، والثوري إنما أدركه بعدما خرف، وسمع منه أحاديث منكرات.

ولكن ابن أبي ذئب سمع منه قبل أن يخرف»[3].

• التطبيق (٤١٢)

■ **في ترجمة: عطاء بن السائب الخراساني:**

حيث ادعى سماع ما لم يسمع.

والذي يظهر أنه محمول على الاختلاط، قال الإمام أحمد: «من سمع منه قديماً كان صحيحاً، ومن سمع منه حديثاً لم يكن بشيء، سمع منه قديماً: شعبة وسفيان، وسمع منه حديثاً: جرير وخالد بن عبد الله وإسماعيل ـ يعني ابن عُليّة ـ وعلي بن عاصم، فكان يرفع عن سعيد بن جبير أشياء لم يكن يرفعها، وقال وهيب: لما قدم عطاء البصرة قال: كتبت عن عَبيدة ثلاثين حديثاً، ولم يسمع من عَبيدة شيئاً، فهذا اختلاط شديد»[4].



(١) العلل ومعرفة الرجال ٢٣٨٢.
(٢) الدوري ٧٨٣.
(٣) تهذيب التهذيب ٤/٣٥٦.
(٤) الجرح والتعديل ٦/٣٣٣.

المبحث التاسع

القرائن المتعلقة بالتحمل والأداء

القرينة الأولى: حمل الجرح على التدليس.

القرينة الثانية: رد التهمة بالكذب بإمكان الاتصال.

القرينة الثالثة: حمل الجرح على روايته بالعرض.

القرينة الرابعة: ضعف نسبة السماع المستنكر عليه.

القرينة الخامسة: شهرة الراوي بالصدق في الأمور الخفية، في صور ثلاث:

الصورة الأولى: روايته بواسطة عن شيخه الذي روى عنه الكثير.

الصورة الثانية: بيانه للمرويات التي سمعها والتي لم يسمعها من شيخه الذي لزمه.

الصورة الثالثة: تركه لأحاديث سمعها لمجرد اشتباهها عليه.

القرينة السادسة: حمل إلحاقه سماعه في جزء على أنه سمعه.

القرينة السابعة: ضعف نسبة سرقة الراوي للحديث.

القرينة الثامنة: ضبطه لألفاظ شيوخه الذين جمعهم في سياق واحد.

القرينة التاسعة: حمل الجرح على الانقطاع.

القرينة العاشرة: تمييزه في الأداء لما تساهل في تحمله.

القرينة الحادية عشر: أن لا يُحدث بما تساهل في تحمله.

القرينة الثانية عشر: أن لا يُوقف على نكارة فيما تساهل في أخذه.

القرينة الثالثة عشر: سماعه مراراً من الشيخ الذي نام في أحد مجالسه.



المبحث التاسع

القرائن المتعلقة بالتحمل والأداء

[١٤٣] القرينة الأولى

حمل الجرح على التدليس

يحمل النقاد الجرح عند التعارض على تدليس الراوي، وكذا إذا فُسر الجرح بدعوى رواية الراوي ما لم يسمع، أو كان يروي المناكير عن المشاهير وكانت روايته له بالعنعنة أو نحوها، وإنما يقدح في مروياته المدلسة، لكن إن كانت روايته للتدليس بالسماع فقد هلك.

ومن تطبيقاته:

• التطبيق (٤١٣)

■ **في ترجمة: مبارك بن فَضَالة القرشي البصري:**

حيث لم يُحدث عنه الإمام ابن مهدي.

وهو محمول على تدليسه، فقد قال عبد الله: «قلت لأبي عبد الله: مبارك بن فَضَالة أحب إليك، أو الربيع؟ فقال: مبارك إذا قال: «سمعت الحسن»، وتركه عبد الرحمٰن؛ لأنه كان يروي أقاويل للحسن، يأخذها من الناس: قال الحسن، وقال الحسن»(١).

وتفسير الجرح بالتدليس لا يقدح في الراوي إذا كانت روايته له

(١) ضعفاء العقيلي ٤/ ٢٢٤.

بالعنعنة، قال الإمام أبو زرعة: «يدلس كثيراً فإذا قال: «حدثنا»، فهو ثقة»[1].

وقال أبو عُبيد الآجُرِّي: «سمعت أبا داود يقول: كان مبارك بن فَضَالة شديد التدليس سمعت أبا داود يقول: إذا قال مبارك: «ثنا»، فهو ثبت، وكان مبارك يدلس»[2].

• التطبيق (٤١٤)

■ **في ترجمة: مُطَرِّف بن مازن الصنعاني:**

حيث قال فيه الإمام يحيى بن معين: «قال لي هشام بن يوسف: جاءني مُطَرِّف بن مازن، فقال: أعطنى حديث ابن جريج ومعمر حتى أسمعه منك، فأعطيته فكتبها، ثم جعل يُحدث بها عن معمر نفسه وعن ابن جريج؟!

فقال لي هشام بن يوسف: انظر في حديثه فهو مثل حديثي سواء، فأمرت رجلاً فجاءني بأحاديث مُطَرِّف بن مازن، فعارضت بها فإذا هي مثلها سواء، فعلمت أنه كذاب»[3].

وقال ابن عدي: «لمُطَرِّف غير ما ذكرت أحاديث أفراد يتفرد بها عمن يرويها عنه، ولم أر فيما يرويه متناً منكراً»[4].

ولذا فإن الحافظ ابن حجر تعقب ابن معين، فقال: (ما في الأمر: أي أنه ادعى سماع ما لم يسمع، فينظر في سياق حديثه هل قال: حدثنا، أو قال: عن، فإن كان قال: عن، فقد خف الأمر، وغاية ما فيه أن يكون أرسل أو دلس عن ثقة، وهو هشام بن يوسف، ولهذا قال ابن

(١) الجرح والتعديل ٨/٣٣٨.
(٢) السؤالات ٣٩٦.
(٣) الدوري ٧٨٧.
(٤) الكامل في ضعفاء الرجال ٦/٣٧٦.

عدي: «لم أر في حديثه منكراً»، والله أعلم)[1].

• التطبيق (٤١٥)

■ **في ترجمة: سليمان بن داود الطيالسي أبي داود البصري الحافظ:**

حيث قال محمد بن المنهال: «حدثنا يزيد بن زُريع، حدثنا شعبة فذكر حديثين، قال يزيد: حدثت بهما أبا داود فكتبهما عني، ثم حدث بهما عن شعبة».

وهذا يُحمل على التدليس سيما وأن الطيالسي معروف بالصدق، قال الإمام الذهبي: «دلسهما فكان ماذا؟!»[2].

• التطبيق (٤١٦)

■ **في ترجمة: سليمان بن مهران الأعمش:**

حيث قال فيه الإمام ابن المبارك: «إنما أفسد حديث أهل الكوفة أبو إسحاق والأعمش»، وقال مغيرة: «أهلك أهل الكوفة أبو إسحاق وأعيمشكم هذا»[3].

وهذا يُحمل على تدليس الأعمش، قال الإمام الذهبي فيه: «أحد الأئمة الثقات عداده في صغار التابعين ما نقموا عليه إلا التدليس، ولا يمكننا أن نقطع عليه بأنه عَلِم ضعف ذلك الذي يدلسه فإن هذا حرام»[4].

---

(١) لسان الميزان ٦/ ٤٧.
(٢) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٣/ ٢٩٠.
(٣) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٣/ ٣١٦.
(٤) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٣/ ٣١٦.

■ في ترجمة: **بقية بن الوليد الكلاعي الحمصي**:

حيث قال فيه الإمام أحمد بن حنبل: «توهمت أن بقية لا يحدث المناكير إلا عن المجاهيل، فإذا هو يحدث المناكير عن المشاهير، فعلمت من أين أُتي»[1].

وآفته في ذلك التدليس والتسوية، فقد ذكره ابن حبان في المجروحين، وقال: «لم يسبره أبو عبد الله رَحِمَهُ اللهُ، وإنما نظر إلى أحاديث موضوعة رويت عنه عن أقوام ثقات فأنكرها ولعمري إنه موضع الإنكار، وفي دون هذا ما يسقط عدالة الإنسان في الحديث، ولقد دخلت حمص وأكثر همي شأن بقية، فتتبعت حديثه وكتبت النسخ على الوجه وتتبعت ما لم أجد بعلو من رواية القدماء عنه، فرأيته ثقة مأموناً، ولكنه كان مدلساً، سمع من: عبيد الله بن عمر وشعبة ومالك أحاديث يسيرة مستقيمة، ثم سمع عن أقوام كذابين ضعفاء متروكين، عن عبيد الله بن عمر وشعبة ومالك، مثل: المجاشع بن عمرو، والسرى بن عبد الحميد، وعمر بن موسى المِيْثَمي وأشباههم، وأقوام لا يعرفون إلا بالكنى، فروى عن أوليك الثقات الذين رآهم بالتدليس ما سمع من هؤلاء الضعفاء»[2].

وقال الحافظ ابن حجر: «أُتي من التدليس»[3].

[١٤٤] القرينة الثانية

رد التهمة بالكذب بإمكان الاتصال

يرد النقاد التهمة بإدعاء سماع ما لم يُسمع بأن الراوي بلدي شيخه الذي أدركه، أو أنه سمع ممن هو أقدم منه وفاة، **ومن تطبيقاته**:

(١) المجروحين ١/ ٢٠٠.

(٢) المجروحين ١/ ٢٠٠.

(٣) تهذيب التهذيب ١/ ٤١٨.

• التطبيق (٤١٨)

■ في ترجمة: **نصر بن باب المَرْوَزِي أبي سهل:**

حيث كذبه أبو خيثمة؛ لأنه روى عن إبراهيم الصائغ، ولم يسمع منه.

وتعقبه الإمام أحمد، فقد قال عبد الله: «قلت لأبي: سمعت أبا خيثمة يقول: نصر بن باب كذاب؟ فقال: أستغفر الله كذاب؟! إنما عابوا عليه أنه حدث عن إبراهيم الصائغ، وإبراهيم الصائغ من أهل بلده فلا ينكر أن يكون سمع منه»[١].

وفي رواية قال: «سألت أبي عن نصر بن باب؟ قال: إنما أنكر الناس عليه حين حدث عن إبراهيم الصائغ، وما كان به بأس، قلت له: إن أبا خيثمة قال: نصر بن باب كذاب؟ قال: ما أجترئ على هذا أن أقوله، أستغفر الله»[٢].

وقد روى عنه الإمام أحمد في المسند واحداً وعشرين حديثاً[٣].

وقد بيّن الإمام أحمد تاريخ سماعه منه في أحد المواضع، فقال: «ثنا نصر بن باب أبو سهل في شوال سنة إحدى وثمانين ومائة»[٤].

• التطبيق (٤١٩)

■ في ترجمة: **أحمد بن عبد الجبار أبي عمر العُطَاردي الكوفي:**

حيث تُكلم فيه بحجة أنه روى عمن لم يلقهم؛ لأنهم متقدمين، مثل: يونس بن بُكير، وحفص بن غياث، وابن فُضيل، ووكيع، وأبي معاوية، فقد قال فيه الحافظ مُطَين محمد بن عبد الله الحضرمي:

---

(١) مسند أحمد ٣/ ٣١٠/ ١٤٣٧٠.

(٢) العلل ومعرفة الرجال ٥٣٣٨.

(٣) معجم شيوخ الإمام أحمد بن حنبل في المسند للدكتور عامر حسن صبري ٣٥٦.

(٤) مسند أحمد ١/ ٢٤٨/ ٢٢٢٧.

«أحمد بن عبد الجبار العُطَاردي كان يكذب؛ قال لي بعض شيوخنا: إنما طعن على العُطَاردي من طعن عليه بأن قال: الكتب التي حدث منها كانت كتب أبيه فادعى سماعها معه»[1].

وهذا لو صح فهو تفسير مردود؛ لأن العُطَاردي سمع أبا بكر بن عياش، وهو أقدم وفاة من هؤلاء الشيوخ الذين أُدعي عدم سماعه منهم، فقد قال الحافظ أبو كُريب محمد بن العلاء: «قد سمع أحمد بن عبد الجبار العُطَاردي من أبي بكر بن عياش»[2].

وقال الخطيب البغدادي: «ثبت أيضاً سماعه من أبي بكر بن عياش، فلا يُستنكر له السماع من حفص بن غياث، وابن فضيل، ووكيع، وأبي معاوية؛ لأن أبا بكر بن عياش تقدمهم جميعاً في الموت، وأما ابن إدريس فتوفي قبل أبي بكر بسنة، وليس يمتنع سماعه منه؛ لأن والده كان من كبار أصحاب الحديث فيجوز أن يكون بَكَّرَ به»[3].

وقال الخطيب البغدادي أيضاً: «قول الحضرمي في العُطَاردي أنه كان يكذب، هو قول مجمل يحتاج إلى كشف، وبيان فإن كان أراد به وضع الحديث فذلك معدوم في حديث العُطَاردي وإن عنى أنه روى عمن لم يدركه فذلك أيضاً باطل؛ لأن أبا كُريب شهد له أنه سمع معه من يونس بن بُكير»[4].

[١٤٥] القرينة الثالثة

حمل الجرح على روايته بالعرض

■ **في ترجمة: حفص بن ميسرة أبي عمر الصنعاني:**

حيث تُكلم فيه.

---

(١) تاريخ بغداد ٤/ ٢٦٣.

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال ١/ ١٩١.

(٣) تاريخ بغداد ٤/ ٢٦٤.

(٤) تاريخ بغداد ٤/ ٢٦٤.

والذي يظهر أنه بسبب روايته بالعرض، فقد قال الإمام ابن معين فيه: «ثقة إنما يطعن عليه أنه عرض»[1].

وفي رواية قال: «ليس به بأس، ويقولون إنه عرض على زيد بن أسلم»[2].

وذكر عبد الله عن أبيه أنه قال فيه: «ليس به بأس، فقلت: إنهم يقولون عرض على زيد بن أسلم؟ فقال: ألا ترضى ثقة»[3].

[١٤٦] القرينة الرابعة

ضعف نسبة السماع المستنكر عليه

• التطبيق (٤٢٠)

■ **في ترجمة: إبراهيم بن جرير بن عبد الله البَجَلي:**

حيث ذكره ابن عدي في الكامل وأورد في ترجمته قول الإمام يحيى بن معين: «لم يسمع من أبيه شيئاً»[4].

وقال ابن عدي: (في بعض رواياته يقول: «حدثني أبي» ولم يضعف في نفسه إنما قيل لم يسمع من أبيه شيئاً، وأحاديثه مستقيمة تكتب)[5].

وفي صنيعه تأمل؛ لأنه أورده في الكامل من أجل تصريحه بالسماع من أبيه، وهو وإن عدله إلا أن الصواب أنه لم يثبت تصريح إبراهيم بالسماع من أبيه؛ لأنها جاءت من طريق ضعيف، قال الحافظ ابن

---

(١) تهذيب التهذيب ٢/ ٣٦٠.

(٢) الدوري ٥١٩٩.

(٣) العلل ومعرفة الرجال ٣١٤٢.

(٤) الدُّوري ٣١٨٨.

(٥) الكامل في ضعفاء الرجال ١/ ٢٥٩.

حجر: «إنما جاءت روايته عن أبيه بتصريح التحديث منه من طريق داود بن عبد الجبار عنه، وداود ضعيف، ونسبه بعضهم إلى الكذب، وقد روى عن أبيه بالعنعنة أحاديث»[1].

وقال في موضع آخر: «صدوق إلا أنه لم يسمع من أبيه، وقد روى عنه بالعنعنة، وجاءت رواية بصريح التحديث لكن الذنب لغيره»[2].

وقال الإمام الذهبي في الميزان: «ضعف حديثه جاء من جهة الانقطاع لا من قبل الحفظ»[3].

[١٤٧] القرينة الخامسة

شهرة الراوي بالصدق في الأمور الخفية

ترد دعوى كذب الراوي في الأمور الظاهرة بأنه معروف بالصدق في الأمور الخفية، ومن صورها:

الصورة الأولى: روايته بواسطة عن شيخه الذي روى عنه الكثير، **ومن تطبيقاته:**

• التطبيق (٤٢١)

■ في ترجمة: **محمد بن إسحاق بن يسار المطلبي مولاهم:**

حيث روى عن فاطمة بنت المنذر امرأة هشام بن عروة، وأنكر عليه هشام سماعه من امرأته.

وصنيع هشام محل تأمل؛ لأنه مبني على أمر لا يمكن الإحاطة به سيما وأن ابن إسحاق معروف بالصدق في الأمور الخفية، حيث يروي بواسطة أو أكثر عن شيوخه الذين سمع منهم الكثير أو من عاصرهم، قال

---

(١) تهذيب التهذيب ١/ ٩٧.

(٢) التقريب ١٥٧.

(٣) ١/ ١٤٤.

يعقوب بن شيبة: «سألت علي بن المديني عن ابن إسحاق، قلت: كيف حديث محمد بن إسحاق عندك صحيح؟ فقال: نعم حديثه عندي صحيح، قلت له: فهشام ابن عروة قد تكلم فيه؟ فقال علي: الذي قال هشام ليس بحجة لعله دخل على امرأته وهو غلام فسمع منها، وسمعت علياً يقول: إن حديث محمد بن إسحاق ليتبين فيه الصدق، يروي مرة حدثني أبو الزناد، ومرة ذكر أبو الزناد، وروى عن رجل عمن سمع منه، ويقول: حدثني سفيان بن سعيد، عن سالم أبي النضر، عن عمر: «صوم يوم عرفة»، وهو من أروى الناس عن أبي النضر، ويقول: حدثني الحسن بن دينار، عن أيوب، عن عمرو بن شعيب: «في سلف وبيع» وهو من أروى الناس عن عمرو بن شعيب»[١].

وقال محمد بن يحيى الذهلي: «سمعت علي بن المديني يقول: محمد بن إسحاق صدوق والدليل على صدقه أنه ما روى عن أحد من الجلة إلا وروى عن رجل عنه، فهذا يدل على صدقه»[٢].

وقال محمد بن نصر الفراء: «قلت لعلي بن المديني: ما تقول في محمد بن إسحاق؟ فقال: ثقة قد أدرك نافعاً وروى عنه وروى عن رجل عنه وعن رجل عن رجل عنه، هل يدل هذا إلا على الصدق»[٣].

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «كان محمد بن إسحاق يكتب عمن فوقه ومثله ودونه لرغبته في العلم وحرصه عليه، وربما يروي عن رجل عن رجل قد رآه، ويروى عن آخر عنه في موضع آخر، ويروي عن رجل عن رجل عنه، فلو كان ممن يستحل الكذب لم يحتج إلى الإنزال

---

(١) تاريخ بغداد ١/ ٢٢٨.
(٢) الثقات ٧/ ٣٨٤.
(٣) الثقات ٧/ ٣٨٤.

بل كان يحدث عمن رآه، ويقتصر عليه، فهذا مما يدل على صدقه وشهرة عدالته في الروايات»[1].

• التطبيق (٤٢٢)

■ في ترجمة: **سُهيل بن أبي صالح ذكوان السمان:**

حيث تُكلم فيه.

وهو محل تأمل؛ لأنه معروف بالصدق في الأمور الخفية حيث سمع من أبيه الكثير، ثم روى بواسطة عنه، قال الحافظ ابن عدي: «حدث سهيل عن جماعة عن أبيه، وهذا يدل على ثقة الرجل: حدث سهيل عن سُمَي عن ـ أبيه ـ أبي صالح، وحدث سهيل عن الأعمش عن أبي صالح، وحدث سهيل عن عبد الله بن مقسم عن أبي صالح، وهذا يدلك على تمييز الرجل، وتمييز بين ما سمع من أبيه ليس بينه وبين أبيه أحد، وبين ما سمع من سُمَي والأعمش وغيرهما من الأئمة، وسهيل عندي مقبول الأخبار ثبت لا بأس به، وروى عنه الأئمة مثل الثوري وشعبة ومالك وغيرهم من الأئمة»[2].

• التطبيق (٤٢٣)

■ في ترجمة: **الليث بن سعد بن عبد الرحمٰن الفهمي أبي الحارث المصري الثقة الثبت الإمام المشهور:**

حيث تُكلم فيه بأنه يتساهل في التحمل.

وهو محل تأمل؛ لأنه معروف بالصدق في الأمور الخفية، حيث روى عن شيخه الزهري، ثم روى عن خمس وسائط عنه، قال الإمام أبو داود: «روى عن الزهري، وروى عن خمسة عن الزهري: حدث عن

---

(١) ٧/ ٣٨٤.

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال ٣/ ٤٤٩.

خالد بن يزيد، عن سعيد بن أبي هلال، عن يزيد بن الهاد، عن إبراهيم ابن سعد، عن صالح بن كيسان، عن الزهري، قال أبو داود: ليس ينزل نزوله أحد، كان يكتب الحديث على وجهه»[1].

الصورة الثانية: بيانه للمرويات التي سمعها والتي لم يسمعها من شيخه الذي لزمه:

• التطبيق (٤٢٤)

▪ في ترجمة: **إبراهيم بن أبي الليث نصر البغدادي أبي إسحاق صاحب الأشجعي**:

حيث تُكلم في سماعه لحديثين.

وهو محل تأمل؛ لأنه معروف بالصدق في الأمور الخفية حيث كان يبين ما لم يسمعه من شيخه الأشجعي مع أنه لزمه وسمع منه الكثير فهو راويته حتى عُرف به، قال أبو بكر المرّوذِي: «قلت لأبي عبد الله - يعني أحمد بن حنبل -: إني سألت يحيى عن صاحب الأشجعي، فقال: لا أعرفه، فعجب، وقال: كان يختلف معنا إليه ما أعجب ذا؟! ثم قال: كان جليس ليحيى هو الذي أغرى بينه وبين يحيى حتى تكلم فيه.

قلت: إنهم يقولون: إنك قد توقفت في أمره؟ قال: أما منذ بلغني أن شعبة حدث بحديث وكيع بن حُدُس - صح -، فقد سكن ما بقلبى، وقد روى معاذ منه شيئاً، ورواه ابن أبي عدي عن شعبة، وقد يكون هُشيم دلسه.

وأما حديث عيسى بن يونس فقد حدث به رجل بخراسان، وحدث به آخر بالرملة، وحدث به غير واحد ثم قال: أنا رأيت كتاب الأشجعي في بيته، وقد كان سمع الجامع، وكان لا يحدث به.

---

(١) الآجري ١٤٩٧.

وكان يقرأ علينا كتاب الأشجعي فيقول: هذا سمعته وهذا لم أسمعه في كتاب الصلاة، فرجل يدع حديثاً كثيراً يقول: لم يسمعه يدعي حديثين إيش هذا من الكلام؟!»[1].

الصورة الثالثة: تركه لأحاديث سمعها لمجرد اشتباهها عليه:

• التطبيق (٤٢٥)

■ **في ترجمة: الليث بن سعد بن عبد الرحمٰن الفهمي أبي الحارث المصري الثقة الثبت الإمام المشهور:**

حيث تُكلم فيه بأنه يتساهل في التحمل.

وهو محل تأمل؛ لأنه معروف بالصدق في الأمور الخفية، حيث أعرض عن أحاديث سمعها لمجرد شكه فيها، فقد سمع من سعيد بن أبي هلال، ثم شك فيه، فروى بواسطة عنه، قال الإمام أبو داود: «سمعت أحمد يقول: سعيد بن أبي هلال سمعوا منه بمصر القدماء، وكان الليث بن سعد سمع منه، ثم شك في بعضه، فجعل بينه وبين سعيد خالداً، قال أبو داود: خالد بن يزيد ثقة»[2].

• التطبيق (٤٢٦)

■ **في ترجمة: سُهيل بن أبي صالح ذكوان السمان:**

حيث تُكلم فيه.

وهو محل تأمل؛ لأنه معروف بالصدق في الأمور الخفية حيث أعرض عن أحاديث سمعها لمجرد شكه فيها، فقد شك في حديث له فرواه بواسطة، عن نفسه؟! قال الإمام الترمذي: (سألت محمداً ـ يعني الإمام البخاري ـ عن حديث سهيل: «في اليمين مع الشاهد»؟ فقال:

---

(١) تاريخ بغداد ٦/ ١٩٤.

(٢) سؤالات أبي داود ٢٥٤.

روى علي بن المديني، عن عبد العزيز بن محمد، عن ربيعة، عن سهيل بن أبي صالح هذا الحديث، قال عبد العزيز: ثم لقيت سهيلاً، فسألته فلم يحفظه، ثم روى سهيل عن ربيعة عن نفسه هذا الحديث)[1].

• التطبيق (٤٢٧)

■ في ترجمة: علي بن الحسين بن شَقيق العَبْدي مولاهم أبي عبد الرحمٰن المَرْوَزي:

حيث قال أبو عمار الحسين بن حريث: «قلت له: هل سمعت كتاب الصلاة من أبي حمزة السُّكَري؟ فقال: نعم سمعت، ولكن نهق حمار يوماً فاشتبه علي حديث فلا أدري أي حديث هو فتركت الكتاب كله»[2].

[١٤٨] القرينة السادسة

حمل إلحاقه سماعه في جزء على أنه سمعه

• التطبيق (٤٢٨)

■ في ترجمة: المعمِّر بن محمد الأنماطي أبي نصر:

حيث قال فيه ابن ناصر: «ضعيف ألحق سماعة في جزأين من تاريخ الخطيب، فقلت له: لم فعلت هذا؟ قال: لأني سمعت الكتاب كله»[3].

وتضعيف ابن ناصر محل تأمل؛ لأنه سمع الكتاب، ولذا تعقبه الإمام الذهبي فقال: «قلت: فلا وجه لتضعيفه»[4].

(١) العلل ٣٥٧.

(٢) تهذيب التهذيب ٧/ ٢٦٣.

(٣) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٦/ ٤٨٧.

(٤) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٦/ ٤٨٧.

[١٤٩] القرينة السابعة

ضعف نسبة سرقة الراوي للحديث

• التطبيق (٤٢٩)

■ في ترجمة: روح بن عبادة بن العلاء القَيْسي البصري:

حيث قال فيه عبد الوهاب الخفاف: «استعار مني روح كتاب ابن أبي ذئب فلم يرده علي»[١].

وهو يُشير إلى سرقة الحديث، وفي صنيع الخفاف تأمل؛ لأن روح بن عبادة معروف بالصدق، كما أنه أرجعه، قال الإمام أحمد: «سمعت عبد الوهاب الخفاف قال: استعار مني روح كتاب ابن أبي ذئب فلم يرده علي! قال أبي: فذكرت ذلك لروح؟ فقال: بلى قد بعثت به مع أخيه أو مع ابن أخيه»[٢].

وقال أبو داود: «سمعت أحمد بن حنبل يقول: لم يكن روح يتهم بشيء من ذا، وجرى شيء من ذكر الكذب»[٣].

[١٥٠] القرينة الثامنة

ضبطه لألفاظ شيوخه الذين جمعهم في سياق واحد

يُعتبر جمع الراوي ألفاظ عدد من شيوخه في سياق واحد علامة على ضعفه إذا كان غير ضابط لا يميز ألفاظهم، ولا يقدح فيه صنيعه هذا إن كان متقناً مميزاً، قال ابن أبي حاتم: «سمعت المنذر بن شاذان يقول: ما أدركت أحداً أحفظ من زكريا بن عدي، جاءه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين فقالا له: تخرج إلينا كتاب عبيد الله بن عمرو، فقال: ما

(١) علل عبد الله ٦٧٢.

(٢) علل عبد الله ٢٥٦٩.

(٣) الآجري ٤/ق٣.

تصنعون بالكتاب خذوه حتى أملي عليكم كله، وكان يحدث عن عدة من أصحاب الأعمش فيميز ألفاظهم»[1].

ومن تطبيقاته:

• التطبيق (٤٣٠)

■ **في ترجمة: عبد الله بن وهب المصري الحافظ:**

حيث كان يجمع ألفاظ عدد من شيوخه في سياق.

وهذا لا يضره؛ لأنه متقن لحديثه يعرف اتفاقهم واختلافهم، قال الإمام الخليلي: «ذاكرت يوماً بعض الحفاظ، فقلت: البخاري لم يخرج حماد بن سلمة في الصحيح وهو زاهد ثقة؟ فقال: لأنه جمع بين جماعة من أصحاب أنس، فيقول: حدثنا قتادة، وثابت، وعبد العزيز بن صهيب وربما يخالف في بعض ذلك، فقلت: أليس ابن وهب اتفقوا عليه وهو يجمع بين أسانيد فيقول: حدثنا مالك وعمرو بن الحارث والليث بن سعد والأوزاعي بأحاديث ويجمع بين جماعة غيرهم؟ فقال: ابن وهب أتقن لما يرويه وأحفظ له»[2].

وقال الحافظ ابن رجب: «معنى هذا أن الرجل إذا جمع بين حديث جماعة وساق الحديث سياقه واحدة فالظاهر أن لفظهم لم يتفق فلا يقبل هذا الجمع إلا من حافظ متقن لحديثه يعرف اتفاق شيوخه واختلافهم كما كان الزهري يجمع بين شيوخ له في حديث الإفك وغيره.

وكان الجمع بين الشيوخ ينكر على الواقدي وغيره ممن لا يضبط هذا كما أنكر على ابن إسحاق وغيره وقد أنكر شعبة أيضاً على عوف الأعرابي»[3].

---

(١) الجرح والتعديل ٣/ ٦٠٠.

(٢) الإرشاد ١/٤١٨.

(٣) شرح علل الترمذي ٢/ ٨١٥.

[١٥١] القرينة التاسعة

حمل الجرح على الانقطاع

قد يتكلم الناقد في حديث الراوي، ويكون السبب الانقطاع لا الضبط، **ومن تطبيقاته:**

• التطبيق (٤٣١)

■ **في ترجمة: جعفر بن أبي وَحْشية إياس أبي بشر:**

حيث قال عبد الله: «حدثني أبي قال: حدثنا يحيى بن سعيد، قال: كان شعبة يضعف حديث أبي بشر عن مجاهد»[١].

وهو محمول على الانقطاع، ففي رواية أبي طالب أحمد بن حميد قال: «سألته يعني أحمد بن حنبل عن حديث شعبة عن أبي بشر؟ قال: قال يحيى: كان شعبة يضعف حديث أبي بشر عن مجاهد قال: ما سمع منه شيئاً»[٢].

• التطبيق (٤٣٢)

■ **في ترجمة: جعفر بن بُرْقان الكلابي أبي عبد الله الرقي:**

حيث قال فيه الإمام ابن خزيمة ـ لما سئل عنه وعن أبي بكر الهُذَلي ـ: «لا يحتج بواحد منهما إذا انفرد»[٣].

والذي يظهر أنه محمول على روايته عن الزهري؛ لأنه في بعض رواياته عنه انقطاع واضطراب، فقد قال الإمام أحمد: «إذا حدث عن غير الزهري فلا بأس، ثم قال: في حديثه عن الزهري يخطىء»[٤]، وقال

---

(١) العلل ومعرفة الرجال ١٢٧١، ٤٢٠٣، ٥٤٣١.
(٢) الكامل في ضعفاء الرجال ٢/١٥١.
(٣) تهذيب التهذيب ٢/٧٣.
(٤) العلل ومعرفة الرجال ٤٣٩٥.

البرقاني: «قلت له ـ للدارقطني ـ، وأبو الحسن بن مُظَفّر حاضر: جعفر بن بُرْقان؟ فقالا جميعاً: قال أحمد بن حنبل: «يُؤخذ من حديثه ما كان عن غير الزهري فأما عنه فلا»، قلت: فقد لقيه فما بلاؤه؟ قال الدارقطني: ربما حدث الثقة عن ابن بُرْقان عن الزهري، ويحدثه الآخر عن ابن بُرْقان عن رجل عن الزهري، أو يقول: بلغني عن الزهري فأما حديثه عن ميمون بن مهران ويزيد بن الأصم فثابت صحيح»[1].

• التطبيق (٤٣٣)

■ في ترجمة: **إبراهيم بن جرير بن عبد الله البَجَلي:**

حيث تُكلم في روايته عن أبيه.

والسبب أنه لم يسمع من أبيه شيئاً، قال ابن عدي: «لم يضعف في نفسه إنما قيل لم يسمع من أبيه شيئاً، وأحاديثه مستقيمة تكتب»[2].

وقال الإمام الذهبي في الميزان: «ضعف حديثه جاء من جهة الانقطاع لا من قبل الحفظ»[3].

• التطبيق (٤٣٤)

■ في ترجمة: **عمرو بن شعيب بن محمد القرشي:**

حيث تُكلم في مروياته عن أبيه، عن جده.

ويرى الإمام ابن معين أنها من كتاب، قال الدُّوري: «سمعت يحيى، يقول: إذا حدث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، فهو كتاب، هو: عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، وهو يقول: أبي عن جدي عن النبي ﷺ، فمن ها هنا جاء ضعفه أو نحو هذا

(١) سؤالاته ٨١.
(٢) الكامل في ضعفاء الرجال ١/٢٥٩.
(٣) ١/١٤٤.

من الكلام قاله يحيى، فإذا حدث عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب أو عن سليمان بن يسار أو عن عروة، فهو ثقة عن هؤلاء أو قريب من هذا الكلام قاله يحيى»[1].

[١٥٢] القرينة العاشرة

تمييزه في الأداء لما تساهل في تحمله

• التطبيق (٤٣٥)

▪ **في ترجمة: عبد الله بن وهب المصري الحافظ:**

حيث كان يتساهل في التحمل، ويرى المناولة والإجازة.

وكان يميزها عند الأداء، قال الإمام أحمد: «كان حديثه بعضه سماع وبعضه عرض وبعضه مناولة، كان يأخذ الكتاب مما لم يسمعه يقول: قال حيوة، قال: فلان»[2].

[١٥٣] القرينة الحادية عشر

أن لا يُحدث بما تساهل في تحمله

• التطبيق (٤٣٦)

▪ **في ترجمة: عبد الله بن وهب المصري الحافظ:**

حيث كان يتساهل في التحمل، ويرى المناولة والإجازة، قال الدُّوري: «قلت ليحيى: إنهم يقولون: إن عبد الله بن وهب قال لسفيان بن عيينة: السماع الذي كان أول من أمس أجزه لي؟ فقال يحيى: أنا سمعته يقول لسفيان يعني هذا»[3].

---

(١) ٥٣٠٢.

(٢) علل المروذي ٢٦، ٢٧، ٢٨.

(٣) التاريخ ٥٠٧٩.

وقال الإمام ابن معين أيضاً: «رأيت عبد الله بن وهب يعرض له على سفيان بن عيينة وهو قاعد ينعس أو قال يحيى وهو نائم»[1].

والذي يظهر أنه لا يُحدث بذلك، ولا يدخله مصنفاته، قال عبد الله: «سمعت أبي يذكر عن بعض أصحابه قال: جاء عبد الله بن وهب المصري إلى سفيان بن عيينة، فقال له: ابن أختي أو ابن أخي الذي عرض عليك أمس الأحاديث أرويها أنا عنك؟ قال أبي: بلغني أنه لم يكن يدخل في تصنيفه من تلك شيئاً»[2].

وقد كان الإمام أحمد لا يُحدث عنه في أول أمره، ثم لما بلغه أنه لا يُحدث بما تساهل فيه، حدث عنه بنزول، فقد قال: «رأيت عبد الله بن وهب بمكة رأيته رجلاً خفيف اللحية فذكرت أنه كان يعرض له على ابن عيينة وهو نائم فتركته، وبلغني أنه كان لا يدخل في مصنفه من ذاك العرض شيئاً، ثم كتبت بعد عن رجل عنه»[3].

[١٥٤] القرينة الثانية عشر

أن لا يُوقف على نكارة فيما تساهل في أخذه

• التطبيق (٤٣٧)

■ **في ترجمة: عبد الله بن وهب المصري الحافظ:**

حيث كان يتساهل في التحمل، ويرى المناولة والإجازة.

وهذا لا يقدح؛ لأنه ليست له مناكير فيما تحمل، قال أبو طالب: «قال أحمد بن حنبل: عبد الله بن وهب صحيح الحديث يفصل السماع من العرض، والحديث من الحديث، ما أصح حديثه وأثبته، قيل له:

---

(١) الدوري ٥٠٧٨.

(٢) العلل ومعرفة الرجال ٢٣٦٢.

(٣) العلل ومعرفة الرجال ٤٥٥٦.

أليس كان يسيء الأخذ؟ قال: قد كان يسيء الأخذ، ولكن إذا نظرت في حديثه، وما روى عن مشايخه وجدته صحيحاً»[1].

وقال أبو زرعة: «نظرت في نحو ثمانين ألف حديث من حديث ابن وهب بمصر فلا أعلم أني رأيت حديثاً له لا أصل له وهو ثقة»[2].

وقال الحافظ ابن عدي: «لا أعلم له حديثاً منكراً إذا حدث عنه ثقة من الثقات»[3].

• التطبيق (٤٣٨)

■ **في ترجمة: الليث بن سعد المصري:**

حيث تُكلم في روايته بالمناولة ونحوها.

وهذا لا يقدح؛ لأنه ليست له مناكير فيما تحمل، قال الأثرم: «سمعت أبا عبد الله يقول: لا أعلم أحداً أحسن حديثاً عن بُكير بن عبد الله من ليث بن سعد، قلت: إن أبا الوليد يتكلم في روايته ويقول: مناولة أعني ليث بن سعد؟ فقال: ما أدري أي شيء هذا»[4].

[١٥٥] القرينة الثالثة عشر

سماعه مراراً من الشيخ الذي نام في أحد مجالسه

• التطبيق (٤٣٩)

■ **في ترجمة: عبد الله بن وهب المصري الحافظ:**

حيث ربما نام في مجلس جرير الرازي.

وهذا لا يقدح؛ لأنه سمع منه مراراً، قال الإمام الحميدي: «رأيت

---

(١) الجرح والتعديل ٥/ ١٨٩.
(٢) الجرح والتعديل ٥/ ١٨٩.
(٣) الكامل في ضعفاء الرجال ٤/ ٢٠٤.
(٤) شرح علل الترمذي ٢/ ٧٣٢.

ابن وهب عند جرير الرازي، وجرير يحتبي نائم مثقل، وابن وهب نائم مثقل، وكاتبه الأصبغ بن فرج يقرأ على جرير ويمر مر السهم في القراءة، قال: وكان ابن وهب يوافي كل سنة»[1].

• التطبيق (٤٤٠)

■ **في ترجمة: إبراهيم بن سعيد الجوهري:**

حيث قال عبد الرحمٰن بن يوسف بن خراش: «سمعت حجاج بن الشاعر يقول: رأيت إبراهيم بن سعيد الجوهري عند أبي نعيم، وأبو نعيم يقرأ وهو نائم وكان الحجاج يقع فيه»[2].

وابن خراش ليس بالمرضي، ولو صح هذا فهو محمول على أنه سماع مكرر، قال ابن حجر: «ابن خِراش رافضي، ولعل الجوهري كان قد سمع ذلك الجزء من أبي نعيم قبل ذلك»[3].



(١) المعرفة والتاريخ ٢/١٠٨.

(٢) تاريخ بغداد ٦/٩٤.

(٣) تهذيب التهذيب ١/١٠٧.

المبحث العاشر

القرائن المتعلقة بالتجريح المقيد

القرينة الأولى: تقييد الجرح بالحفظ.

القرينة الثانية: تقييد الجرح بحديث.

القرينة الثالثة: تقييد الجرح بمرويات الأصناف.

القرينة الرابعة: تقييد الجرح بمروياته المقاطيع.

القرينة الخامسة: تقييد الجرح بفن مخصوص.

المبحث العاشر

القرائن المتعلقة بالتجريح المقيد

[١٥٦] القرينة الأولى

تقييد الجرح بالحفظ

للرواة مراتب من حيث الضبط والحفظ والاعتماد على الكتب؛ لذا فإنه قد يُريد الناقد تجريح حفظ الراوي وكتابه صحيح، أو أن في حفظه شيئاً بحيث تجتنب مناكيره.

ويُقيد الجرح به عند التعارض إذا انتفت الموانع

وأكثر أوهام المتوسطين من الرواة بسبب الحفظ، قال الحافظ ابن رجب: «من هذا النوع أيضاً قوم ثقات لهم كتاب صحيح وفي حفظهم بعض شيء، فكانوا يحدثون من حفظهم أحياناً فيغلطون ويحدثون أحياناً من كتابهم فيضبطون»[1].

وقال الحافظ ابن حجر: «القسم الثاني فيمن ضعف بأمر مردود...

ويلتحق به من تُكلم فيه بأمر لا يقدح في جميع حديثه كمن كان ضابطاً لكتابه دون الضبط لحفظه.

فإنه لا يحمل إطلاق الضعف عليه بل الصواب في أمره التفصيل»[2].

---

(١) شرح علل الترمذي ٢/٧٥٦.

(٢) هدي الساري ٤٦٠.

ومن تطبيقاته:

• التطبيق (٤٤١)

■ في ترجمة: **خالد بن مخْلَد القَطَواني الكوفي:**

حيث غلط في أحاديث.

والذي يظهر أنه اعتمد فيها على الحفظ فلحقه الوهم.

فالأصل فيه العدالة سيما وأنه مكثر.

فقد ذكر له الحافظ ابن عدي أحاديث أخطأ فيها، ثم قال: «هو من المكثرين في محدثي أهل الكوفة.

وهذه الأحاديث التي ذكرتها عن مالك وعن غيره لعله توهماً منه أنه كما يرويه، أو حمل على حفظه؛ لأني قد اعتبرت حديثه، ما روى الناس عنه من الكوفيين: محمد بن عثمان بن كرامة ومن الغرباء: أحمد بن سعيد الدارمي، وعندي من حديثهما عن خالد صدر صالح.

ولم أجد في كتبه أنكر مما ذكرته.

فلعله توهماً منه، أو حملاً على الحفظ، وهو عندي ـ إن شاء الله ـ لا بأس به»[١].

• التطبيق (٤٤٢)

■ في ترجمة: **محمد بن ميمون المروزي أبي حمزة السُّكَري:**

حيث ضعفه الإمام ابن عبد البر فقال: (قد روى أبو حمزة السُّكَري، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن، اللهم أرشد الأئمة واغفر للمؤذنين، قالوا: يا رسول الله لقد تركتنا بعدك نتنافس في الأذان، فقال:

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال ٣/ ٣٥.

إن بعدكم قوماً سفلتهم مؤذنوهم»، وهذا حديث انفرد به أبو حمزة هذا وليس بالقوي، وبالله التوفيق)[1].

وفي صنيعه تأمل؛ لأن السُّكَري ثقة، وإنما تكلموا فيه بعد أن ذهب بصره.

قال الإمام أحمد: «من سمع من أبي حمزة السُّكَري ـ وهو مروزي ـ قبل أن يذهب بصره فهو صالح، سمع منه علي بن الحسن قبل أن يذهب بصره، وسمع عَتّاب بن زياد منه بعد ما ذهب بصره»[2].

وقال الإمام النسائي: «أبو حمزة هذا اسمه محمد بن ميمون مروزي لا بأس به، إلا أنه كان ذهب بصره في آخر عمره، فمن كتب عنه قبل ذلك فحديثه جيد»[3].

ولذا فإن الحافظ ابن حجر تعقب ابن عبد البر، فقال: (أحد الأئمة، وأغرب ابن عبد البر فقال: «ليس بقوي»، قلت: بل احتج به الأئمة كلهم، والمعتمد فيه ما قال النسائي، ولم يخرج له البخاري إلا أحاديث يسيرة من رواية عَبْدان عنه وهو من قدماء أصحابه والله أعلم)[4].

وقد تناقض الإمام ابن عبد البر، حيث ذكر الحديث السابق في موضع آخر، ووثق السُّكَري فقال: (حدثنا.... حدثنا أبو حمزة السُّكَري، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن، اللهم أرشد الأئمة واغفر للمؤذنين، قالوا: يا رسول الله لقد تركتنا نتنافس بعدك في الأذان، فقال: إن بعدكم قوماً سفلتهم مؤذنوهم».

---

(١) التمهيد ٢٢/ ١٥.

(٢) سؤالات أبي داود ٥٦١.

(٣) السنن الكبرى ٢/ ١٢٢/ ٢٦٧٧.

(٤) هدي الساري ٤٤٢.

وهذه الزيادة لا تجيء إلا بهذا الإسناد، وهو إسناد رجاله ثقات معروفون أبو حمزة السُّكَري وعَتّاب بن زياد مروزيان ثقتان، وسائر الإسناد يستغنى عن ذكرهم لشهرتهم إلا أن أحمد بن حنبل ضعف الحديث كله، ويقال إنه لم يسمعه الأعمش من أبي صالح)[1].

• التطبيق (٤٤٣)

■ **في ترجمة: إسحاق بن محمد بن أبي فروة الفَرَوي القرشي أبي يعقوب:**

حيث أخطأ في أحاديث لما ذهب بصره، وضعفه أبو داود والنسائي مطلقاً.

وفي صنيعهما تأمل؛ ويُقيد جرحهما بما لقن به بعد ذهاب بصره، وأما كتابه فصحيح، فقد روى عنه أبو حاتم وأبو زرعة، وقال الإمام أبو حاتم: «كان صدوقاً، ولكنه ذهب بصره فربما لقن الحديث وكتبه صحيحة»[2].

وقال الحافظ ابن حجر: «وهّاه أبو داود، والنسائي، والمعتمد فيه ما قاله أبو حاتم وروى عنه البخاري في كتاب الجهاد حديثاً، وفي فرض الخمس آخر كلاهما عن مالك، وأخرج له في الصلح حديثاً آخر مقروناً بالأُويسي، وكأنها مما أخذه عنه من كتابه قبل ذهاب بصره»[3].

• التطبيق (٤٤٤)

■ **في ترجمة: حفص بن غياث بن طلق النخعي أبي عمرو القاضي الكوفي:**

حيث ساء حفظه، وهو بسبب توليه القضاء، وكتابه صالح.

---

(١) التمهيد ١٩/ ٢٢٥.

(٢) الجرح والتعديل ٢/ ٢٣٣.

(٣) هدي الساري ٣٨٩.

قال الإمام أبو زرعة الرازي: «ساء حفظه بعد ما استقضى، فمن كتب عنه من كتابه، فهو صالح»[1].

وقال الحافظ ابن حجر: «من الأئمة الأثبات أجمعوا على توثيقه والاحتجاج به إلا أنه في الآخر ساء حفظه فمن سمع من كتابه أصح ممن سمع من حفظه»[2].

• التطبيق (٤٤٥)

■ **في ترجمة: يونس بن يزيد الأيلي:**

حيث غلط في أحاديث، وسببه تحديثه من حفظه، وأما كتابه فصحيح.

قال علي بن المديني: «عن ابن مهدي: كان ابن المبارك يقول: كتابه عن الزهري صحيح، قال ابن مهدي: وكذا أقول»[3].

وقال الإمام ابن مهدي: «لم أكتب حديث يونس بن يزيد إلا عن ابن المبارك فإنه أخبرني أنه كتبها عنه من كتابه»[4].

وقال الحافظ ابن حجر: «وثقه الجمهور مطلقاً، وإنما ضعفوا بعض روايته، حيث يخالف أقرانه، أو يحدث من حفظه، فإذا حدث من كتابه فهو حجة»[5].

[١٥٧] القرينة الثانية

تقييد الجرح بحديث

قد يتشدد بعض النقاد فيضعف الراوي لأجل حديث أخطأ فيه، والصواب تقييد الجرح به فهذا يزيد بن هارون الثقة المتقن قد غلط في

---

(١) الجرح والتعديل ٣/ ١٨٥.
(٢) هدي الساري ٣٩٨.
(٣) هدي الساري ٤٥٥.
(٤) شرح علل الترمذي ٢/ ٧٦٥.
(٥) هدي الساري ٤٥٥.

حديث، فقيد الإمام يحيى بن معين الجرح به، فقال: «حديث يزيد بن هارون ليس بشيء: عن أبي إسحاق الدوسي قال: «كنا مع النبي ﷺ»، وإنما هو أبو إسحاق، عن أبي هريرة»[1].

ومن تطبيقاته:

• التطبيق (٤٤٦)

■ في ترجمة: محمد بن ثابت العَبْدي البصري:

حيث قال فيه الإمام أبو داود: «محمد بن ثابت العبدي ليس بشيء، هو الذي يحدث حديث نافع عن ابن عمر في التيمم»[2].

وقد قيد غيره الجرح بهذا الحديث، فقال الإمام أحمد: «محمد بن ثابت العَبْدي ليس به بأس لكن روى حديثاً منكراً في التيمم لا يتابعه أحد»[3].

وقال الإمام ابن معين: «ليس به بأس، ينكر عليه حديث ابن عمر في التيمم لا غير»[4].

• التطبيق (٤٤٧)

■ في ترجمة: عبد المتعال بن طالب الأنصاري البغدادي:

حيث قال فيه الإمام ابن معين ـ عقب حديث له ـ: «ليس هذا بشيء».

والظاهر من السياق أنه أراد ضعفه في حديث مخصوص، فيُقيد به الجرح، فقد قال عثمان بن سعيد الدارمي: (قلت ليحيى: حدثنا

---

(١) الدوري ٤٩٤٤.
(٢) ضعفاء العقيلي ٤/ ٣٨.
(٣) سؤالات أبي داود ٥٠٤.
(٤) ضعفاء العقيلي ٤/ ٣٨.

عبد المتعال، عن ابن وهب، عن عمرو، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن صلة، عن خباب، قال: قال النبي ﷺ: «الخيل ثلاثة»، فقال: ليس هذا بشيء)[١].

ويُؤيد هذا التوجيه أن الإمام يحيى بن معين وثقه[٢]، وفي رواية للدارمي قال: (قلت ليحيى بن معين: ثنا عبد المتعال، عن ابن وهب، عن عمرو، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن صلة عن خباب، قال: قال النبي ﷺ: «الخيل ثلاث»، قال: ليس هذا بشيء، قال: وسألته عن عبد المتعال بن طالب نفسه؟ فقال: ثقة، أو قال: صدوق)[٣].

لذا فإن الحافظ ابن حجر قال: «هذا ليس بصريح في تضعيفه؛ لاحتمال أن يكون أراد الحديث نفسه، ويقوي هذا أن عثمان هذا سأل ابن معين عن عبد المتعال؟ فقال: ثقة، وكذا قال عبد الخالق بن منصور عن ابن معين»[٤].

وقد نبه الإمام ابن عدي إلى أن عبد المتعال بريء من عهدته، فقال: «هذا الذي ذكره في هذه الحكاية: أن ابن وهب رواه عن عمرو بن الحارث، عن إسماعيل بن أبي خالد، لم يروه ابن وهب هذا عن عمرو، وإنما رواه عن مسلمة بن علي، عن إسماعيل بن أبي خالد، ومسلمة ضعيف وعمرو ثقة، ولعبد المتعال أحاديث، ولم أرها إلا مستقيمة»[٥].

وقال أبو محمد بن أبي حاتم: «سئل أبو زرعة عن عبد المتعال بن طالب؟ فقال: شيخ ثقة كتبنا عنه ببغداد، قال أبو محمد: وروى عنه»[٦].

---

(١) ٦٨٤.
(٢) الدارمي ٦٨٣.
(٣) الجرح والتعديل ٦/٦٨.
(٤) هدي الساري ٤٢١.
(٥) الكامل في ضعفاء الرجال ٥/٣٤٦.
(٦) الجرح والتعديل ٦/٦٨.

[١٥٨] القرينة الثالثة

تقييد الجرح بمرويات الأصناف

• التطبيق (٤٤٨)

■ **في ترجمة: حماد بن سلمة بن دينار البصري:**

حيث قال فيه الإمام أحمد: «أثبت الناس في حميد الطويل، سمع منه قديماً، يخالف الناس في حديثه»[١]، وقال: «أسند حماد بن سلمة عن أيوب أحاديث لا يسندها الناس عنه»[٢].

والذي يظهر أنه محمول على مروياته الأصناف، فقد قال جعفر الطيالسي: «عن يحيى بن معين: من سمع من حماد بن سلمة الأصناف، ففيها اختلاف، ومن سمع من حماد بن سلمة نسخاً فهو صحيح»[٣]، وقال الحافظ ابن رجب: «قد قيل: إن من سمع من حماد تصانيفه فليس حديثه بذاك، ومن سمع منه النسخ التي كانت عنده عن شيوخه فسماعه جيد»[٤].

وقال الحافظ ابن عدي: «سمعت أبا يعلى يقول: كان هدبة ثقة، وكان عنده حديث حماد بن سلمة نسختين نسخة الأصناف ونسخة الشيوخ»[٥].

[١٥٩] القرينة الرابعة

تقييد الجرح بمروياته المقاطيع

• التطبيق (٤٤٩)

■ **في ترجمة: عبد الرحمٰن بن عمرو الأوزاعي الإمام الفقيه:**

حيث قال إبراهيم الحربي: «سألت أحمد بن حنبل عن الأوزاعي؟

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال ٢/ ٢٥٨.

(٢) تهذيب التهذيب ٣/ ١١.

(٣) شرح علل الترمذي ٢/ ٧٨٤.

(٤) شرح علل الترمذي ٢/ ٧٨٤.

(٥) من روى عنهم البخاري في الصحيح ٢١٩.

فقال: حديثه ضعيف»[1].

والذي يظهر أن الإمام أحمد أراد ضعف المقاطيع التي قد يحتج بها الأوزاعي، فقد قال الإمام البيهقي: «يُريد أحمد بذلك بعض ما يحتج به، لا أنه ضعيف في الرواية، والأوزاعي: إمام في نفسه ثقة، لكنه يحتج في بعض مسائله بأحاديث من لم يقف على حاله، ثم يحتج بالمقاطيع»[2].

ويُؤكده أن الإمام أحمد وثقه وأثنى عليه في مواضع أخرى، فذكر مرة أنه ثقة[3]، وقال مرة: «كان من الأئمة»[4]، وقال عبد الله: «سئل أبي عن الأوزاعي، وسعيد بن عبد العزيز؟ فقال: هما عندي سواء، ليس بالشام رجل أصح عندي حديثاً من سعيد بن عبد العزيز»[5].

[١٦٠] القرينة الخامسة

تقييد الجرح بفن مخصوص

• التطبيق (٤٥٠)

■ **في ترجمة: عثمان بن غياث الراسبي البصري:**

حيث ضعفوا حديثه في التفسير عن عكرمة.

فقد قال فيه الإمام ابن معين: «ثقة، وكان يحيى بن سعيد يضعف حديثه في التفسير»[6].

وقال علي بن المديني: «سمعت يحيى يقول: كان عند عثمان بن

---

(١) تهذيب التهذيب ٦/ ٤٨٤.
(٢) تهذيب التهذيب ٦/ ٤٨٤.
(٣) العلل ومعرفة الرجال ٢٥٣٨.
(٤) تاريخ أبي زرعة الدمشقي ١٠٨٢، ١١٧٣.
(٥) العلل ومعرفة الرجال ٤١٣٠، ٤١٣١.
(٦) الدوري ٣٨٦٩.

غياث كتاب عن عكرمة فلم يصححه لنا»[1].

وقال الحافظ ابن حجر: (لم يخرج له البخاري عن عكرمة سوى موضع واحد معلقاً وروى له حديثاً آخر أخرجه في الأدب من رواية: يحيى بن سعيد عنه، عن أبي عثمان، عن أبي موسى: «حديث القف»، ورواه في فضل عمر أيضاً من رواية أبي أسامة عنه، وتابعه عنده أيوب وعاصم وعلي بن الحكم عن أبي عثمان، وروى له مسلم وأبو داود والنسائي)[2].



(١) الجرح والتعديل ١/ ٢٣٦.

(٢) هدي الساري ٤٢٤.

الباب الثاني

قرائن ترجيح التجريح

في فصلين:

الفصل الأول: قرائن ترجيح التجريح المتعلقة بالناقد.

الفصل الثاني: قرائن ترجيح التجريح المتعلقة بالراوي.



الفصل الأول

قرائن ترجيح التجريح المتعلقة بالناقد

في تسعة مباحث:

المبحث الأول: القرائن المتعلقة بعقيدته، وباعثه.

المبحث الثاني: القرائن المتعلقة بأهليته وتساهله.

المبحث الثالث: القرائن المتعلقة بمعرفته بالراوي.

المبحث الرابع: القرائن المتعلقة بمنهجه.

المبحث الخامس: القرائن المتعلقة بمصطلحاته.

المبحث السادس: القرائن المتعلقة بمستنده.

المبحث السابع: القرائن المتعلقة بمخالفته.

المبحث الثامن: القرائن المتعلقة بوهمه، أو ضعف ما نُسب إليه.

المبحث التاسع: القرائن المتعلقة بوهم ناقله.





المبحث الأول

القرائن المتعلقة بعقيدته، وباعثه

القرينة الأولى: اشتهاره ببدعة بحيث يثني على من وافقه.

القرينة الثانية: ضعف دعوى التحامل العقدي.

القرينة الثالثة: ضعف دعوى الحسد، والتنافس بين الأقران.



المبحث الأول

القرائن المتعلقة بعقيدته، وباعثه

[١٦١] القرينة الأولى

اشتهاره ببدعة بحيث يثني على من وافقه

• **التطبيق (٤٥١)**

■ **في ترجمة: الفضل بن دُكين أبي نُعيم:**

حيث إنه معروف بتوثيق من وافقه في بدعة التشيع قال الإمام ابن معين: «كان أبو نُعيم إذا ذكر إنساناً، فقال: هو جيد وأثنى عليه فهو شيعي»(١).

• **التطبيق (٤٥٢)**

■ **في ترجمة: عبد الغفار بن القاسم بن قيس الأنصاري أبي مريم الكوفي مشهور بكنيته:**

حيث أثنى عليه ابن عُقْدة ـ أحمد بن محمد بن سعيد ـ فقال: «لو انتشر علم أبي مريم وخرج حديثه لم يحتج الناس إلى شعبة»(٢).

وفي صنيعه نظر؛ لأنه أثنى عليه لأجل توافقهما في البدعة فكلاهما رُمي بالرفض، وعبد الغفار هالك قد تركه النقاد وجرحوه جداً إلا شعبة روى عنه في شبيبته ثم لما تبين أمره تركه، وسيأتي توضيحه(٣).

---

(١) سؤالات ابن الجنيد ٧٩٧.
(٢) الكامل في ضعفاء الرجال ٥/٣٢٧.
(٣) تطبيق رقم: ٤٦٩.

قال عبد الله: «حدثنا أبي، عن عفان قال: خرجت أنا وبَهْز إلى الكوفة، فقال لي بَهْز: اذهب بنا إلى أبي مريم، فقلت: لا، وسمعت أبي يقول: كان عبيدة إذا حدثنا عن أبي مريم يضج الناس، يقول: لا يريدونه، قال أبي: ثم تركه عبيدة من بعد»[1].

وقال الإمام أحمد: «أبو مريم: متروك الحديث، وقد كان يرمى بالتشيع»[2].

وقال أبو داود السِّجِسْتاني: «قلت لأحمد بن حنبل: عُمير بن سعيد؟ قال: لا أعلم به بأساً، فقلت له: فإن أبا مريم قال: تسلني عن عُمير الكذاب؟! قال: ـ وكان عالماً بالمشايخ ـ فقال أحمد: حتى يكون أبو مريم ثقة، ثم تكلم بكلامه»[3].

وقال الإمام أحمد أيضاً: «كان يحدث بلايا في عثمان، وكان يشرب حتى يبول في ثيابه»[4].

وقال أيضاً: «ليس بثقة، كان يحدث ببلايا في عثمان رضي الله عنه، وعامة حديثه بواطيل»[5].

وقال الإمام ابن معين فيه: «ليس بشيء»[6]، وقال مرة: «ليس بثقة»[7]، وقال فيه الإمام أبو حاتم[8]، والنسائي[9]: «متروك الحديث»، وزاد أبو حاتم: «كان من رؤساء الشيعة، لا يكتب حديثه»، وقال الإمام

---

(١) العلل ومعرفة الرجال ٢٤٧٣، ٢٤٧٤.
(٢) علل الحديث للمروذي ١٢٨.
(٣) سؤالاته ٣٤٢.
(٤) رواية أبي داود عند العقيلي في الضعفاء ١٠٧٥.
(٥) رواية محمد بن عوف الحمصي، الجرح والتعديل ٣/٥٣.
(٦) الدوري ١٧٧٨.
(٧) رواية معاوية بن صالح، ضعفاء العقيلي ٣/١٠١.
(٨) الجرح والتعديل ٦/٥٣.
(٩) الضعفاء والمتروكين ٤٠٩.

أبو زرعة: «لين»[1]، وقال الإمام البخاري فيه: «ليس بالقوي عندهم»[2]، وذكره ابن حبان في المجروحين، وقال: «كان ممن يروي المثالب في عثمان بن عفان، وشرب الخمر حتى يسكر، ومع ذلك يقلب الأخبار لا يجوز الاحتجاج به تركه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين»[3].

وقد كذبه سِماك الحنفي، وعبد الواحد بن زياد، وأبو داود[4]، وقال علي بن المديني[5] وأبو داود[6]: «كان يضع الحديث».

من أجل ذلك فإن الإمام ابن عدي تعقب ابن عُقْدة ـ أحمد بن محمد بن سعيد ـ، فقال: (سمعت أحمد بن محمد بن سعيد يثني على أبي مريم ويطريه وتجاوز الحد في مدحه حتى قال: «لو انتشر علم أبي مريم وخرج حديثه لم يحتج الناس إلى شعبة»، وابن سعيد حيث مال هذا الميل الشديد إنما كان لإفراطه في التشيع)[7].

• التطبيق (٤٥٣)

■ في ترجمة: محمد بن عمر الواقدي، وإسحاق بن بشر البخاري أبي حذيفة، وعبد المنعم ابن إدريس اليماني:

حيث وثقهم محمد بن إسحاق بن محمد بن إسحاق النديم الوراق مصنف كتاب فهرست العلماء.

وصنيعه مردود؛ لأنه صاحب بدعة رفض واعتزال، يوثق الضعفاء والكذابين الذين وافقوه في بدعته، ويضعف من خالفه فيها من الثقات

---

(١) الجرح والتعديل ٦/ ٥٣.
(٢) التاريخ الكبير ٦/ ١٩٠٥.
(٣) ٢/ ١٤٣.
(٤) ضعفاء العقيلي ٣/ ١٠١.
(٥) الكامل في ضعفاء الرجال ٥/ ٣٢٧.
(٦) لسان الميزان ٤/ ٤٢.
(٧) الكامل في ضعفاء الرجال ٥/ ٣٢٧.

والحفاظ، قال الحافظ ابن حجر: «مصنفه المذكور يُنادي على من صنفه بالاعتزال، والزيغ نسأل الله السلامة، ولما طالعت كتابه ظهر لي أنه رافضي معتزلي؛ فإنه يُسمي أهل السنة الحشوية، ويُسمي كل من لم يكن شيعياً عامياً، ومن عجائبه أنه وثق عبد المنعم بن إدريس، والواقدي، وإسحاق بن بشر، وغيرهم من الكذابين وتكلم في محمد بن إسحاق، وأبي إسحاق الفزاري، وغيرهما من الثقات»[1].

[١٦٢] القرينة الثانية

ضعف دعوى التحامل العقدي

• التطبيق (٤٥٤)

■ **في ترجمة: عمارة بن جُوَين أبي هارون العَبْدي البصري:**

حيث قال فيه حماد بن زيد البصري: «كان أبو هارون العَبْدي كذاباً يروي بالغداة شيئاً وبالعشي شيئاً»[2].

وتعقبه ابن عبد البر فقال: «أجمعوا على أنه ضعيف الحديث، وقد تحامل بعضهم فنسبه إلى الكذب رُوى ذلك عن حماد بن زيد، وكان فيه تشيع، وأهل البصرة يفرطون فيمن يتشيع بين أظهرهم؛ لأنهم عثمانيون»[3].

وصنيع ابن عبد البر محل تأمل؛ لأن دعوى التحامل العقدية مردودة، حيث ثبت كذبه، فقد قال شعبة: «أتيت أبا هارون العَبْدي، فقلت: أخرج إليّ ما سمعته من أبي سعيد، فأخرج إليّ كتاباً فإذا فيه: حدثنا أبو سعيد أن عثمان أُدخل حفرته وإنه لكافر بالله، قال: قلت: تُقرُّ

---

(١) لسان الميزان ٥/ ٧٢.

(٢) الجرح والتعديل ٦/ ٣٦٣.

(٣) الاستغناء ١١٩٤.

بهذا؟! قال: هو على ما ترى، قال: فدفعت الكتاب في يده وقمت»[1]، وقال الدُّوري عن يحيى بن معين: «كانت عنده صحيفة يقول هذه صحيفة الوصي، وكان عندهم لا يصدق في حديثه»[2].

وقال إبراهيم بن الجنيد عن ابن معين: «غير ثقة يكذب»[3]، وقال صالح بن محمد أبو علي جَزَرة: «أكذب من فرعون»[4].

وقال الإمام أحمد فيه: «ليس بشيء»[5]، وقال في موضع آخر: «متروك الحديث»[6].

وقال الإمام البخاري: «تركه يحيى القطان»[7]، وقال النسائي: «متروك الحديث»[8].

ولذا فإن ابن حجر تعقب ابن عبد البر فقال: «كيف لا ينسبونه إلى الكذب!؟ وقد روى ابن عدي في الكامل عن الحسن بن سفيان، عن عبد العزيز بن سلام، عن علي بن مهران، عن بَهْز بن أسد قال: أتيت إلى أبي هارون العَبْدي، فقلت: أخرج إليّ ما سمعت من أبي سعيد فأخرج ليّ كتاباً فإذا فيه: حدثنا أبو سعيد أن عثمان أُدخل حفرته وإنه لكافر بالله، قال: قلت: تقر بهذا!؟ قال: هو كما ترى، قال: فدفعت الكتاب في يده وقمت، فهذا كذب ظاهر على أبي سعيد»[9].

---

(١) الكامل ٦/١٤٧/١٢٥٦.
(٢) ٣٦٢٤.
(٣) السؤالات ١.
(٤) ميزان الاعتدال ٥/ ٢١٠.
(٥) علل عبد الله ٩١٩.
(٦) سؤالات ابن هانئ ٢٢٧٠.
(٧) التاريخ الكبير ٦/٤٩٩/٣١٠٧.
(٨) الضعفاء والمتروكين ٨٤/ ٤٧٦.
(٩) تهذيب التهذيب ٧/ ٣٦١.

[١٦٣] القرينة الثالثة

ضعف دعوى الحسد، والتنافس بين الأقران

• التطبيق (٤٥٥)

■ **في ترجمة: محمد بن إبراهيم بن حَمْش النيسابوري:**

حيث تكلم فيه الحاكم.

وردّ محمد نفسه على الحاكم بأنه حسده، ودعوى الحسد هذه مردودة، قال فيه الحاكم: «أفحش في التخليط لعدم معرفته، وعرض علي فوائد جمعها فنظرت في جزء منها فوجدته قد خلط تخليط من لم يكتب حديثاً قط فنبهته في ورقة، فقال: حسدتني»[١].

• التطبيق (٤٥٦)

■ **في ترجمة: يحيى بن عبد الحميد بن عبد الرحمٰن الحِمّاني الكوفي أبي زكريا:**

حيث رماه أهل الكوفة بالكذب.

وذكر الحِمّاني نفسه أن باعثه الحسد، فقد قال العقيلي: «سمعت علي بن عبد العزيز يقول: سمعت يحيى الحِمّاني يقول لقوم غرباء في مجلسه: من أين أنتم؟ فأخبروه ببلدهم، فقال: سمعتم ببلدكم أحداً يتكلم في أو يقول إني ضعيف في الحديث، لا تسمعوا كلام أهل الكوفة، فإنهم يحسدونني؛ لأني أول من جمع المسند وقد تقدمتهم في غير شيء»[٢].

وقال عثمان الدارمي: «سمعت يحيى يقول: ابن الحِمّاني صدوق مشهور، ما بالكوفة مثل ابن الحِمّاني، ما يقال فيه إلا من حسد، قال

---

(١) لسان الميزان ٥/ ٢٥.

(٢) ضعفاء العقيلي ٤/ ٤١٤.

عثمان: وكان ابن الحِمّاني شيخاً فيه غفلة لم يكن يقدر أن يصون نفسه كما يفعل أصحاب الحديث»[١].

ودعوى الحسد هذه مردودة، فقد اتهمه غير واحد من النقاد بالكذب، قال الإمام البخاري: «يتكلمون فيه، رماه أحمد، وابن نُمير»[٢]، وقال أيضاً: «كان أحمد، وعلي يتكلمان فيه»[٣]، وقال أيضاً: «يتكلمون فيه، سكتوا عنه»[٤].

وقال الأثرم: «قلت لأبي عبد الله: ما تقول في ابن الحِمّاني؟ فقال: ليس هو واحد، ولا اثنين، ولا ثلاثة، ولا أربعة يحكون عنه، ثم قال: الأمر أعظم من ذاك، وحمل عليه حملاً شديداً في أمر الحديث»[٥]، وقال الإمام أحمد: «كان يكذب جهاراً»[٦]، وقال عند حديث رواه: «ما كان أجرأه هذه جرأة شديدة، وما زلنا نعرفه أنه يسرق الأحاديث أو يتلقطها أو يتلقفها»[٧]، وقال عبد الله: «سمعت أبي وذكر ابن الحِماني، فقال: قد كان كتب وطلب لو اقتصر على ما سمع»[٨]، وقال عبد الله: «قلت إنه روى عنك حديث إسحاق الأزرق حديث المغيرة بن شعبة: أبردوا بالصلاة، وزعم أنه سمعه على باب ابن علية، فأنكر أن يكون سمعه، وقال: ليس من ذا شيء، قلت: إنه ادعى أن هذا على المذاكرة، فقال: وأنا علمت في أيام إسماعيل أن هذا كان عندي إنما أخرجته بآخره، وقال: قولوا لهارون، وقولوا لهارون الحمال يضرب

(١) رواية الدارمي ٨٩٩.
(٢) التاريخ الكبير ٨/ ٢٩١.
(٣) التاريخ الأوسط ٢/ ٣٥٧.
(٤) الضعفاء الصغير ٣٩٨.
(٥) تاريخ بغداد ١٤/ ١٧٤.
(٦) العلل ٤٠٧٦.
(٧) العلل ٤٠٧٩.
(٨) العلل ١١٢.

على حديث الحِمّاني»[1].

وقال عبد الله: «قلت لأبي: بلغني أن ابن الحِماني حدث عن شريك، عن هشام بن عروة عن أبيه، عن عائشة أن النبي ﷺ: كان يعجبه النظر إلى الحمام؟

فأنكروه عليه، فرجع عن رفعه، وقال: عن عائشة مرسلاً.

فقال أبي: هذا كذب، إنما كنا نعرف به حسين بن علوان، ويقولون: إنما وضعه على هشام.

قلت له: إن بعض أصحاب الحديث زعم أن أبا زكريا ـ يحيى بن إسحاق ـ السِيْلَحِيْني رواه عن شريك؟ قال: كذب هذا على السِيْلَحِيْني، السِيْلَحِيْني لا يُحدث بمثل هذا، هذا حديث باطل»[2].

• التطبيق (٤٥٧)

■ **في ترجمة: هشام بن عمار الشامي السُّلمي أبي الوليد:**

حيث قال فيه الإمام أحمد: «طياش خفيف»[3].

وقال المَرُّوذي: (ورد كتاب من دمشق: سل لنا أبا عبد الله، فإن هشام بن عمار قال: «لفظ جبريل ومحمد عليهما السلام بالقرآن مخلوق»؟!

فسألت أبا عبد الله؟ فقال: أعرفه طياشاً ـ قاتله الله ـ، لم يجتر الكرابيسي أن يذكر جبريل ولا محمد ﷺ، هذا قد تجهم.

وفي الكتاب أنه قال في خطبته: «الحمد الله الذي تجلى لخلقه بخلقه»، فسألت أبا عبد الله؟ فقال: هذا جهمي، الله تجلى للجبال، يقول هو تجل لخلقه بخلقه؟! إن صلوا خلفه فليعيدوا الصلاة)[4].

---

(١) العلل ٤٠٧٨، وعلل المروذي ٢٣٤.

(٢) العلل ١٤٩٩.

(٣) المروذي ٢٤٧.

(٤) ميزان الاعتدال ٧/ ٨٧.

وقد أشار الذهبي إلى أن هذا من قبيل كلام الأقران، فقال: «القول هشام اعتبار ومساغ ولكن لا ينبغي إطلاق هذه العبارة المجملة، وقد سقت أخبار أبي الوليد رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تاريخي الكبير وفي طبقات القراء أتيت فيها بفوائد، وله جلالة في الإسلام، وما زال العلماء الأقران يتكلم بعضهم في بعض بحسب اجتهادهم وكل أحد يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ»[(١)].

وقال أيضاً: «وبكل حال كلام الأقران بعضهم في بعض يحتمل، وطيه أولى من بثه إلا أن يتفق المتعاصرون على جرح شيخ فيعتمد قولهم، والله أعلم»[(٢)].

وقال أيضاً: «كان الإمام أحمد يسد الكلام في هذا الباب، ولا يجوّزه، وكذلك كان يبدع من يقول لفظي مخلوق ويضلل من يقول لفظي بالقران قديم، ويكفر من يقول القرآن مخلوق، بل يقول القرآن كلام الله غير مخلوق، وينهى عن الخوض في مسألة اللفظ، ولا ريب أن تلفظنا بالقرآن من كسبنا، والقرآن الملفوظ المتلو كلام الله غير مخلوق، والتلاوة والتلفظ والكتابة والصوت به من أفعالنا، وهي مخلوقة، والله أعلم»[(٣)].

وما ذهب إليه الذهبي من أن كلام الإمام أحمد من قبيل كلام الأقران، ليس بصحيح؛ لأن الإمام أراد بيان بدعة الراوي، وضلالة مقولته المجملة، وتقدمت الإشارة إلى بدعيتها[(٤)].



---

(١) ميزان الاعتدال ٧/ ٨٧.
(٢) سير أعلام النبلاء ١١/ ٤٣١.
(٣) سير أعلام النبلاء ١١/ ٤٣١.
(٤) تطبيق رقم: ٧٥.

المبحث الثاني

القرائن المتعلقة بأهليته وتساهله

القرينة الأولى: علو مرتبة المجرح على المعدل.

القرينة الثانية: تساهل المعدل.

القرينة الثالثة: تساهل المجرح في التعديل.

القرينة الرابعة: ضعف المعدل.

المبحث الثاني
القرائن المتعلقة بأهليته وتساهله

[١٦٤] القرينة الأولى
علو مرتبة المجرح على المعدل

• التطبيق (٤٥٨)

■ **في ترجمة: المغيرة بن عبد الرحمٰن بن عبد الله المدني:**

حيث روى له الإمام النسائي، ثم قدم تجريح الإمام ابن معين على صنيعه؛ لأنه أعلم منه.

قال الإمام أبو عبد الرحمٰن النسائي: (أخبرنا محمد بن عثمان، قال: حدثنا عبد الملك بن عمرو ـ وهو العَقَدِي ـ، قال حدثنا المغيرة بن عبد الرحمٰن، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، قال:

قال رسول ﷺ: «لا تتمنوا لقاء العدو فإذا لقيتموهم فاصبروا».

قال أبو عبد الرحمٰن: كان يحيى بن معين يُضعّف المغيرة بن عبد الرحمٰن.

قال أبو عبد الرحمٰن: وقد نظرنا في حديثه فلم نجد شيئاً يدل على ضعفه.

ويحيى كان أعلم منا، والله أعلم)[١].

وقد قال فيه الإمام ابن معين: «ليس بشيء»[٢].

---

(١) السنن الكبرى ٥/ ١٨٩/ ٨٦٣٤ (كتاب السير، ٤٠ باب تمني لقاء العدو).

(٢) الدوري ٩٢٨.

• التطبيق (٤٥٩)

■ **في ترجمة: محمد بن عمر الواقدي:**

حيث قواه مُغَلْطاي.

وقد خالف في ذلك صنيع غالب النقاد الذين ضعفوه جداً، وهم أعلم منه بالجرح والتعديل.

قال الحافظ ابن حجر: «الواقدي ليس بحجة.

وقد تعصب مُغَلْطاي للواقدي:

فنقل كلام من قواه ووثقه، وسكت عن ذكر من وهّاه واتهمه.

وهم أكثر عدداً وأشد إتقاناً وأقوى معرفة به من الأولين»[١].

• التطبيق (٤٦٠)

■ **في ترجمة: أسد بن عمرو البَجَلي الواسطي القاضي:**

حيث قال فيه الإمام محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي: «صاحب رأي لا بأس به»[٢].

وخالفه من هو أعلم منه في علم الجرح والتعديل.

قال يزيد بن هارون الواسطي: «لا تحل الرواية عنه»[٣].

وقال عثمان بن أبي شيبة الكوفي: «هو والريح سواء لا شيء في الحديث، إنما كان يبصر الرأي»[٤].

ولذا رجح ابن شاهين حكم ابن هارون على حكم ابن عمار، فقال: «ليس كلام محمد بن عبد الله بن عمار بتزكيته حجة على قول يزيد بن هارون.

---

(١) فتح الباري ٩/١١٣.

(٢) ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه ٤١.

(٣) ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه ٤١.

(٤) ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه ٤١.

لأن يزيد بن هارون وعثمان بن أبي شيبة أعلم بأسد بن عمرو من ابن عمار.

لأن ابن عمار موصلي، ويزيد بن هارون واسطي، وعثمان بن أبي شيبة كوفي، فهما أعلم به.

ويزيد بن هارون في الطبقة العليا على ابن عمار، وقوله: لا بأس به، ليس مثل قول يزيد: لا تحل الرواية عنه»[1].

وقوله: «في الطبقة العليا على ابن عمار»، قد بيّن الحافظ ابن حجر مراده به، فقال: «يعني في المعرفة»[2].

[١٦٥] القرينة الثانية

تساهل المعدل

• التطبيق (٤٦١)

■ **في ترجمة: عمارة بن حَدِيد البجلي الكوفي:**

حيث ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «يروي عن صخر الغامدي روى عنه يعلى بن عطاء»[3].

وفي صنيعه تأمل؛ لأنه متساهل يوثق المجاهيل، وقد خالفه الإمام أبو حاتم فقال في عمارة: «مجهول»[4]، وقال أبو زرعة: «لا يعرف»[5]، وقال ابن السكن: «مجهول»[6].

---

(١) ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه ٤١.

(٢) لسان الميزان ١/ ٣٨٤.

(٣) الثقات ٥/ ٢٤١.

(٤) الجرح والتعديل ٦/ ٣٦٤.

(٥) الجرح والتعديل ٦/ ٣٦٤.

(٦) تهذيب التهذيب ٧/ ٣٦٢.

ولذا تعقبه الإمام الذهبي، فقال في عمارة: «مجهول، ولا يُفرح بذكر ابن حبان له في الثقات، فإن قاعدته معروفة من الاحتجاج بمن لا يُعرف»[1].

• التطبيق (٤٦٢)

■ **في ترجمة: معروف بن عبد الله الخياط أبي الخطاب الدمشقي:**

حيث ذكره ابن حبان في الثقات[2].

وفي صنيعه تأمل؛ لأنه متساهل في التوثيق، وقد خالف النقاد، فقال الإمام أبو حاتم فيه: «ليس بالقوي»[3]، وقال الحافظ ابن عدي: «هذه الأحاديث لمعروف، عن واثلة منكرة جداً، ومعروف الخياط هذا عامة ما يرويه، وما ذكرته أحاديث لا يتابع عليه»[4].

ولذا تعقبه الإمام الذهبي، فقال: «شذّ ابن حبان فأخرجه في كتاب الثقات».

• التطبيق (٤٦٣)

■ **في ترجمة: نَبْهان المخزومي القرشي مولى أم سلمة المدني أبي يحيى:**

حيث أخرج له الإمام الترمذي حديثاً وصححه، فقال: (حدثنا سويد، حدثنا عبد الله، أخبرنا يونس بن يزيد، عن ابن شهاب، عن نَبْهان مولى أم سلمة، أنه حدثه، أن أم سلمة حدثته: أنها كانت عند رسول الله ﷺ وميمونة، قالت: «فبينا نحن عنده أقبل ابن أم مكتوم

---

(١) ميزان الاعتدال ٥/٢١١.
(٢) ٥/٤٣٩.
(٣) الجرح والتعديل ٨/٣٢٢.
(٤) الكامل في ضعفاء الرجال ٦/٣٢٧.

فدخل عليه، وذلك بعد ما أمرنا بالحجاب، فقال رسول الله ﷺ: احتجبا منه، فقلت: يا رسول الله أليس هو أعمى لا يبصرنا ولا يعرفنا؟ فقال رسول الله ﷺ: أفعمياوان أنتما ألستما تبصرانه» قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح)[١].

وهذا من تساهله؛ لأن نَبْهان لم يذكر له الإمام أبو حاتم فيمن روى عنه سوى الزهري ومحمد بن عبد الرحمٰن، ولذا قال ابن حزم: «الزهري قد يروي عمن لا يوثق، كروايته عن سليمان بن قَرْم ونَبْهان مولى أم سلمة وغيرهما من المجاهيل والهلكى»[٢]، وذكره الإمام الذهبي في المغني واقتصر على حكم ابن حزم، فقال: «نَبْهان عن أم سلمة قال ابن حزم: مجهول»[٣]، وقال الحافظ ابن حجر في التقريب: «مقبول»[٤].

والترمذي معروف بالتساهل في قبول الأحاديث، قال الإمام الذهبي: «يترخص في قبول الأحاديث، ولا يتشدد، ونفسه في التضعيف رخو»[٥].

[١٦٦] القرينة الثالثة

تساهل المجرح في التعديل

يُعتبر تضعيف المتساهل في التعديل لراوٍ قرينة يُستدل بها على ترجيح ضعفه، كأن يضعفه ابن حبان في كتابه الثقات؛ لأنه متساهل فيه بالتعديل، **ومن تطبيقاته:**

---

(١) ٥/١٠٢/٢٧٧٨.
(٢) المحلى ١١/٥.
(٣) المغني في الضعفاء ٢/٦٩٤.
(٤) ٧٠٩٢.
(٥) سير أعلام النبلاء ١٣/٢٧٦.

• التطبيق (٤٦٤)

■ **في ترجمة: عبد الرحمٰن بن زياد بن أَنْعُم الإفريقي قاضيها:**

حيث يُذكر عن أحمد بن صالح أنه عدله[١].

والذي يظهر أن الراجح فيه الضعف؛ لأمور منها: أن ابن حبان ضعفه في أثناء تراجم من كتابه الثقات، مع تساهله فيه بالتعديل، كقوله عند ترجمة أبيه: «زياد بن أَنْعُم الشعباني مصري يروي عن أبي أيوب الأنصاري، كان أصله من إفريقية، روى عنه ابنه عبد الرحمٰن بن زياد بن أَنْعُم الإفريقي، الأب ثقة، والابن ضعيف»[٢]، وقوله في ترجمة أخرى: «عبد الرحمٰن بن رافع التَّنُوخي، يروي عن عبد الله بن عمرو، روى عنه المصريون، لا يحتج بخبره إذا كان من رواية عبد الرحمٰن بن زياد بن أَنْعُم الإفريقي، وإنما وقع المناكير في حديثه من أجله، مات في ولاية هشام بن عبد الملك»[٣]، وقوله في ترجمة أخرى: «عمارة بن غُرَاب اليَحْصَبي، يروي عن عمته، روى عنه عبد الرحمٰن بن زياد بن أَنْعُم يُعتبر حديثه من غير رواية الإفريقي عنه»[٤]، وقوله في ترجمة أخرى: «راشد بن عبد الله المَعَافِري، من أهل مصر، يروي عن عبد الله بن يزيد الحُبُلي، روى عنه عبد الرحمٰن بن زياد بن أَنْعُم، يُعتبر بحديثه من غير حديث الإفريقي»[٥].

ويؤكده أن غالب النقاد على تضعيفه.

---

(١) تهذيب التهذيب ٦/ ١٥٩.

(٢) الثقات ٤/ ٢٥٢.

(٣) الثقات ٥/ ٩٥.

(٤) الثقات ٧/ ٢٦٢.

(٥) الثقات ٦/ ٣٠٢.

[١٦٧] القرينة الرابعة

ضعف المعدل

• التطبيق (٤٦٥)

■ **في ترجمة: عبد الله بن محمد بن ربيعة القُدامي المِصّيْصِي:**

حيث قال أحمد بن محمد بن الحجاج بن رِشْدِين: «حدثنا محمد بن الوليد بن أبان، حدثنا عبد الله بن محمد بن ربيعة القدامي ثقة مأمون صدوق»[(١)].

والذي يظهر أن واصفه بهذا الثناء، هو ابن رِشْدِين، وفي صنيعه نظر؛ لأنه ضعيف لا يعتد بكلامه في الجرح والتعديل، وعبد الله هالك، ذكره ابن حبان في المجروحين، وقال: «كان تقلب له الأخبار فيجيب فيها، لا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل الاعتبار، ولعله أقلب له على مالك أكثر من مائة وخمسين حديثاً فحدث بها كلها»[(٢)]، وقال ابن عدي: «عامة حديثه غير محفوظة، وهو ضعيف على ما تبين لي من رواياته واضطرابه فيها»[(٣)]، وضعفه الدارقطني[(٤)] وقال ابن عبد البر: «ضعيف منكر الحديث»[(٥)].

ولذا فإن الحافظ ابن حجر تعقب ابن رِشْدِين فقال: «أظن واصفه بذلك ابن رِشْدِين، وهو ضعيف أيضاً»[(٦)].



(١) لسان الميزان ٣/ ٣٣٥.
(٢) المجروحين ٢/ ٣٩.
(٣) الكامل في ضعفاء الرجال ٤/ ٢٥٨.
(٤) لسان الميزان ٣/ ٣٣٥.
(٥) التمهيد ٧/ ٣٧.
(٦) لسان الميزان ٣/ ٣٣٥.

المبحث الثالث

القرائن المتعلقة بمعرفته بالراوي

القرينة الأولى: تمام سبر المجرح لحال الراوي.

القرينة الثانية: مجالسة المجرح للراوي ومعرفته الخاصة به.

القرينة الثالثة: جيرة المجرح للراوي.

القرينة الرابعة: بلدية المجرح للراوي.

القرينة الخامسة: أن لا يكون المعدل من بلد الراوي.

القرينة السادسة: معرفة المعدل للراوي في شبابه.

القرينة السابعة: ظهور الجرح للناقد بعد التعديل.

القرينة الثامنة: تقدم وفاة المعدل على الراوي.

المبحث الثالث

القرائن المتعلقة بمعرفته بالراوي

تتفاوت مراتب جهابذة النقاد من حيث المعرفة الخاصة بأحد الرواة، فتكون معرفة أحدهم له أتم، ولذا يُقدم حكمه عند التعارض، **ومن قرائنه وتطبيقاته:**

[١٦٨] القرينة الأولى

تمام سبر المجرح لحال الراوي

• التطبيق (٤٦٦)

▪ في ترجمة: موسى بن عُبيدة بن نَشِيط أبي عبد العزيز الرَّبَذي المدني:

حيث روى عنه شعبة.

وقد خالفه النقاد، وهم أعلم به منه، وأكثر سبراً لمروياته، قال الجَوْزَجاني: «سمعت أحمد بن حنبل، يقول: لا تحل عندي الرواية عن موسى بن عُبيدة، فقلت: يا أبا عبد الله لا تحل؟ قال: عندي، قلت: فإن سفيان يروي عن موسى بن عُبيدة، ويروي شعبة عنه، يقول: أبو عبد العزيز الرَّبَذي، قال: لو بان لشعبة ما بان لغيره ما روى عنه»[١]، وفي رواية: «لا يحل الكتاب عنه»[٢]، وقال الإمام أحمد لابنه عبد الله:

---

(١) أحوال الرجال ١/١٢٦، الكامل ٦/٣٣٣، والسياق منه؛ لأنه أتم.

(٢) أحوال الرجال ١/١٢٦.

«اضرب على حديث موسى بن عُبيدة»[1].

وقال الإمام البخاري: «منكر الحديث، قاله أحمد بن حنبل، وقال علي بن المديني عن القطان قال: كنا نتقيه تلك الأيام»[2]، وقال مرة: «لا تروي عن جابر الجُعفي، ولا عن موسى بن عُبيدة»[3]، وقال مرة أخرى: «أنا لا أكتب حديث مجالد ولا موسى بن عُبيدة»[4].

• التطبيق (٤٦٧)

■ **في ترجمة: محمد بن حُميد بن حيّان الرازي التميمي:**

حيث أثنى عليه الإمام أحمد في أول أمره

وقد خالفه من هو أعلم به وأكثر سبراً لمروياته ـ سيما أهل بلده ـ فجرحوه، قال أبو حاتم الرازي: «سألني يحيى بن معين عن ابن حُميد من قبل أن يظهر منه ما ظهر؟ فقال: أي شيء تنقمون عليه؟ فقلت: يكون في كتابه الشيء، فنقول: ليس هذا هكذا إنما هو كذا وكذا فيأخذ القلم فيغيره على ما نقول، قال: بئس هذه الخصلة، قدم علينا بغداد فأخذنا منه كتاب يعقوب القمي ففرقنا الأوراق بيننا ومعنا أحمد بن حنبل فسمعناه، ولم نر إلا خيراً»[5]، وقال الإمام أبو حاتم أيضاً: «حضرت حانوت عَبْدك ختن أبي عمران الصوفي أنا وأحمد بن السِّنْدي وعنده جزءان، فقلت: هذان الجزءان لك؟ قال: نعم، قلت: ممن سمعت؟ قال: من أبي زُهير عبد الرحمٰن بن مَغْراء، فإذا مكتوب في أول الجزء أحاديث لمحمد بن إسحاق، ثم على أثر ذلك شيوخ علي بن مجاهد،

---

(١) العلل ومعرفة الرجال ٤٨٨٩.

(٢) التاريخ الكبير ٧/ ٢٩١.

(٣) علل الترمذي ٢٣٩/ ٤٣٢.

(٤) علل الترمذي ١٠١/ ١٧٢.

(٥) الجرح والتعديل ٧/ ٢٣٢.

والآخر أحاديث سَلَمة بن الفضل، فقلت: أحد الجزئين هو من حديث علي بن مجاهد، والآخر من حديث سَلَمة بن الفضل، فقال: لا، حدثنا به أبو زهير، فعلمت على أحاديث منها غرائب حسان، فلما رأيته قد لج تركت الجزئين عنده وخرجت، ثم دخلت أنا وابن السندي بعد أيام على ابن حميد، فقال: ههنا أحاديث لم ننظر فيه، فأخرج إلي جزئين فإذا أحاديث قد كتبه، وقرأ مشاهير مما مر بي في ذينك الجزئين، وإذا قد كتب تلك الغرائب، وإذا هو يحدث بما كان في الجزء الذي ذكرت أنا لعَبْدك إنه من حديث علي بن مجاهد، عن علي بن مجاهد، والذي ذكرت إنه عن سَلَمة بن الفضل، يحدث به عن سلمة على الاستواء، فقلت لابن السِّنْدي: ترى هذه الأحاديث هي الأحاديث التي رأيت في الجزئين اللذين كانا عند عَبْدك فلما خرجنا من عند ابن حُميد، وقد كتبت تلك الأحاديث الغرائب التي كنت اشتهيت أن أسمعه من عبدك سمعته من ابن حُميد، ومررت على عَبْدك، فقلت: هات ذلك الجزئين لأطالعه، فقال: مر بي ابن حُميد، ورآهما في حانوتي فأخذهما وذهب بهما»[1]، وزاد أبو حاتم في موضع آخر: «هذا كذاب لا يحسن يكذب»[2]، وقال أبو زرعة الرازي: «نحن أعلم من أبي عبد الله رَحِمَهُ الله يعني في إمساكه عن الرواية عنه»[3]، وقال أبو علي النَّيْسابوري: «قلت لابن خزيمة: لو أخذت الإسناد عن ابن حُميد فإن أحمد بن حنبل قد أحسن الثناء عليه؟ قال: إنه لم يعرفه ولو عرفه كما عرفناه ما أثنى عليه أصلاً»[4].

وقد رجع الإمام أحمد بعد ذلك عن تعديله لما تبين له حاله، قال صالح بن أحمد بن حنبل: «كنت يوماً عند أبي إذ دق علينا الباب،

---

(١) الجرح والتعديل ٧/ ٢٣٢.
(٢) البرذعي ١/ ٧٣٩.
(٣) البرذعي ١/ ٥٨٣.
(٤) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٦/ ١٢٧.

فخرجت فإذا أبو زرعة ومحمد بن مسلم بن وارة يستأذنان على الشيخ، فدخلت وأخبرت، فأذن لهم، فدخلوا وسلموا عليه، فقال ابن وراة: يا أبا عبد الله رأيت محمد بن حُميد؟ قال: نعم، قال: كيف رأيت حديثه؟ قال: إذا حدث عن العراقيين يأتي بأشياء مستقيمة، وإذا حدث عن أهل بلده مثل إبراهيم بن المختار وغيره أتى بأشياء لا تُعرف لا ندري ما هي، قال: فقال أبو زرعة وابن وارة: صح عندنا أنه يكذب قال: فرأيت أبي بعد ذلك إذا ذكر ابن حُميد نفض يده»[1].

وذكره ابن حبان في المجروحين، وقال: «ينفرد عن الثقات بالأشياء المقلوبات ولا سيما إذا حدث عن شيوخ بلده»[2]، وقال ابن عدي: «تكثر أحاديث ابن حُميد التي أنكرت عليه»[3].

• التطبيق (٤٦٨)

■ **في ترجمة: الربيع بن عبد الله بن خُطَّاف أبي محمد الأحدب البصري:**

حيث وثقه الإمام ابن مهدي البصري، قال ابن المديني: «سألت عبد الرحمٰن يعني ابن مهدي عن الربيع بن عبد الله؟ فقال: كان عندي ثقة في حديثه»[4]، وتعقبه يحيى القطان البصري محتجاً بأنه أعلم من ابن مهدي به، فقد قال ابن المديني: «سألت يحيى بن سعيد القطان: عن الربيع بن عبد الله بن خُطَّاف، وقلت له: إن عبد الرحمٰن بن مهدي يثني عليه؟ فقال: أنا أعلم به، وجعل يضرب فخذه تعجباً من عبد الرحمٰن، وقال: لا ترو عنه شيئاً، فقلت: لا أروي عنه حديثاً

---

(١) المجروحين ٢/ ٣٠٤.
(٢) ٢/ ٣٠٣.
(٣) الكامل في ضعفاء الرجال ٦/ ٢٧٤.
(٤) الجرح والتعديل ٣/ ٤٦٦.

أبداً»[1]، وفي رواية قال: «أنا أعلم به، كنت أختلف أقرأ ثم القرآن»[2]، وقال ابن عدي: «يعني أنه كان يقرأ القرآن في مسجدهم، وهو قريب من منزل يحيى بن سعيد»[3]، وهذا يقوي بأن ابن القطان أعلم به.

[١٦٩] القرينة الثانية

مجالسة المجرح للراوي ومعرفته الخاصة به

• التطبيق (٤٦٩)

■ **في ترجمة: عبد الغفار بن القاسم بن قيس الأنصاري أبي مريم الكوفي مشهور بكنيته:**

حيث روى عنه شعبة بن الحجاج.

وفي صنيع شعبة تأمل؛ لأن عبد الغفار هالك، وقد جرحه النقاد جداً، وقد عرفه شعبة في حداثته، فقد قال الإمام أحمد: «أبو مريم: متروك الحديث، وقد كان يرمى بالتشيع، وقد كتب عنه شعبة، كان يعرفه بالشبيبة قديماً»[4]، وقال الإمام أبو داود: «حدثنا عبد الواحد بن زياد قال: سمعت أبا مريم يروي عن الحكم، عن مجاهد في قول الله ﷻ: ﴿لَرَآدُّكَ إِلَىٰ مَعَادٍ﴾ قال: يرد محمد ﷺ إلى الدنيا حتى يرى عمل أمته، قال عبد الواحد، فقلت له: كذبت ما حدثك بهذا الحكم، فقال: اتق الله تكذبني، قال أبو داود: أنا أشهد أن أبا مريم كذاب؛ لأني قد لقيته وسمعت منه، واسمه عبد الغفار بن القاسم»[5].

---

(١) الجرح والتعديل ٣/ ٤٦٦.
(٢) ضعفاء العقيلي ٢/ ٤٩، الكامل في ضعفاء الرجال ٣/ ١٣٥.
(٣) الكامل في ضعفاء الرجال ٣/ ١٣٥.
(٤) علل الحديث للمروذي ١٢٨.
(٥) ضعفاء العقيلي ٣/ ١٠١.

ولذا فإن شعبة تركه بعد ذلك لما تبين له أمره قاله علي بن المديني[1]، وستأتي بقية كلام الأئمة في عبد الغفار[2].

[١٧٠] القرينة الثالثة

جيرة المجرح للراوي

• التطبيق (٤٧٠)

■ **في ترجمة: حماد بن الجَعْد الهُذَلي البصري:**

حيث قال فيه الإمام أبو حاتم الرازي: «ما بحديثه بأس»[3].

وصنيعه محل تأمل؛ لأنه خالف تجريح الإمام ابن مهدي، وهو أعلم به من أبي حاتم؛ لأنه جاره، فقد قال الدارقطني: «جرّحه عبد الرحمٰن بن مهدي، وقال: كان جاري، ولم يكن يدري إيش يقول»[4].

ويُقوي حكم الإمام عبد الرحمٰن بن مهدي تجريح غالب النقاد لحماد، فقد قال الإمام ابن معين[5]، وأبو داود[6]، والنسائي[7]: «ضعيف»، وقال الإمام ابن معين مرة: «ليس بثقة»[8]، وقال الإمام الترمذي: (سألت محمداً ـ يعني البخاري ـ عن حديث خلاد بن السائب، عن النبي ﷺ: «في الاستنجاء»؟، فقال: لم أر أحداً رواه عن

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال ٥/ ٣٢٧.
(٢) تطبيق رقم: ٤٧٦.
(٣) الجرح والتعديل ٣/ ١٣٤.
(٤) سؤالات الحاكم ٢٩٧.
(٥) الدوري ٣٦٣٦.
(٦) سؤالات أبي عبيد الآجري ٤٩٢.
(٧) الضعفاء والمتروكين ١٣٨.
(٨) الدوري ٤٦٤٥.

قتادة غير حماد بن الجعد، وعبد الرحمٰن بن مهدي: كان يتكلم في حماد بن الجعد)[1]، وقال الإمام أبو زرعة: «لين»[2]، وقال ابن حبان: «منكر الحديث، ينفرد عن الثقات بما لا يتابع عليه»[3].

[١٧١] القرينة الرابعة

بلدية المجرح للراوي

الأصل أن أهل البلد النقاد أعلم بالراوي من غيرهم، قال خالد بن خِدَاش: «سمعت حماد بن زيد يقول: كان الرجل يقدم علينا من البلاد ويذكر الرجل، ويحدث عنه، ويحسن الثناء عليه، فإذا سألنا أهل بلاده، وجدناه على غير ما يقول، قال: وكان يقول: بلدي الرجل أعرف بالرجل»[4]، قال الخطيب البغدادي: «قلت: لمّا كان عندهم زيادة علم بخبره على ما علمه الغريب من ظاهر عدالته، جعل حماد الحكم لما علموه من جرحه دون ما أخبر به الغريب من عدالته»[5]، وقال جعفر بن أبان: «سمعت أحمد بن حنبل يقول: إن القوم أعرف بأهل بلدهم»[6]، وقد كان الإمام أحمد وابن معين يحكمان على أهل الكوفة بحكم الحافظ محمد بن عبد الله بن نُمير الكوفي فيهم؛ لأنه بأهل بلده أعلم، قال علي بن الحسين بن الجُنيد: «كان أحمد وابن معين يقولان في شيوخ الكوفيين ما يقول ابن نُمير فيهم»، قال الذهبي: «يعني: يقتديان بقوله في أهل بلده»[7]، وقال الإمام أبو حاتم: «قال أحمد بن حنبل: سألت

---

(١) علل الترمذي ٢٧/١٠.
(٢) الجرح والتعديل ٣/ ١٣٤.
(٣) المجروحين ١/ ٢٥٢.
(٤) الكفاية في علم الرواية ١/١٠٦.
(٥) الكفاية في علم الرواية ١/١٠٦.
(٦) المجروحين ٢/ ٣٠، ترجمة: عبد الله بن واقد الحراني أبي قتادة.
(٧) سير أعلام النبلاء ١١/٤٥٦.

عبد الرزاق عنه ـ يونس بن سُليم الصنعاني ـ؟ فقال: أظنه لا شيء»[1]، ووجه الدلالة أن الإمام أحمد سأل عبد الرزاق الصنعاني عن أهل بلده، واعتمد كلامه فيهم، وقال العقيلي: «أهل بلده أعلم به»[2]، وكذا قدم الإمام ابن معين[3]، والعجلي معرفة أهل البلد على غيرهم[4]، وقال الحافظ ابن عدي: «أهل البلد أعلم بأهل البلد من غيرهم»[5]، وقال: «هو من أهل بلدنا ونحن أعرف به»[6]، وقال: «هو مذموم عند أهل بلده، وهم أعرف به»[7].

ولا يُعتمد هذا الأصل إن خُولف بقرينة أقوى، كأن يخالفه ناقد من أهل بلده، أو أن تكون بين الناقد والراوي مشاحنة، أو أن يدرك الناقد الراوي في حال اختلاط، أو أن ينتقل الراوي في آخر حياته إلى بلد المجرح، أو أن يشتهر أهل بلده بالتشدد كأهل حرّان، قال الإمام أحمد: «أهل حرّان قَلّما يرضون عن إنسان»[8]، وكتشدد الحافظ سعد بن إبراهيم الزُهري المدني في تراجم: أهل المدينة، وقد تعقبه شعبة بن الحجاج ـ مع تشدده ـ فقال: «ما رأيت أحداً أوقع في رجال أهل المدينة من سعد بن إبراهيم ما كنت أرفع له رجلاً منهم إلا كذبه»[9].

---

(١) الجرح والتعديل ٩/ ٢٤٠، التاريخ الكبير ٩/ ٢٤٠، وأصله في علل عبد الله ٥١٩، ١٧٩٤، ٤٩٢٣، ٥٢٠٢.

(٢) ضعفاء العقيلي ٣/ ٣٧ في ترجمة: عبد الملك بن خُلَّج الصنعاني، حيث ضعفه ابن وهب الصنعاني.

(٣) الدوري ٥٣٢٣.

(٤) ٢/ ٩٤.

(٥) الكامل في ضعفاء الرجال ٤/ ٣٣، ترجمة: شبيب بن سليم البصري.

(٦) يعني: سعد بن سعيد الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال ٣/ ٣٥٨.

(٧) الكامل في ضعفاء الرجال ٤/ ٤٥، ترجمة: شقيق الضبي.

(٨) تاريخ بغداد ٤/ ٢٦٦ ترجمة: أحمد بن عبد الملك بن واقد أبي يحيى الحراني.

(٩) الكامل ١/ ١٣٧.

ومن تطبيقات الأصل في هذا الباب:

• التطبيق (٤٧١)

■ **في ترجمة: الحسين بن الحسن الأشقر الفزاري الكوفي:**

حيث روى عنه الإمام أحمد، والإمام ابن معين.

وخالفا جرح غالب النقاد، ومنهم أهل بلده: عثمان بن أبي شيبة الكوفي، وأقره محمد بن عبد الله بن نُمير الكوفي وهما أعلم به من الإمام أحمد وابن معين، فقد قال ابن مُحْرِز: «سمعت ابن نُمير، وقيل له: حدث يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل عن حسين الأشقر؟ فقال عثمان بن أبي شيبة وهو إلى جانب ابن نُمير: ومن حسين؟ وأي شيء حسين؟ ودفعه، فقال ابن نُمير: هو أعلم به منهما»[١]، وتقدم أن الإمام أحمد وابن معين يقلدان ابن نُمير في حكمه على أهل بلده الكوفة؛ لأنه بهم أعلم.

وقال زكريا - بن يحيى -: «قال لي شاذان وأنا جالس مع حسين الأشقر: يا زكريا لا يفسدك حسين»[٢]، وقال علي بن المديني عند حديثين له: «هذين كذب»[٣].

وقال الإمام البخاري فيه: «فيه نظر، سمع منه أحمد»[٤]، وقال الإمام أبو زرعة: «شيخ منكر الحديث»[٥]، وقال الإمام أبو حاتم: «ليس بقوي في الحديث»[٦]، وقد تكلم فيه غيرهم.

---

(١) (٢/ ٧٦٣).
(٢) العلل ومعرفة الرجال ٦١٥١.
(٣) ضعفاء العقيلي ١/ ٢٤٩
(٤) التاريخ الكبير ٢/ ٣٨٥.
(٥) الجرح والتعديل ٣/ ٤٩.
(٦) الجرح والتعديل ٣/ ٤٩.

والذي يظهر أنه قد تبين حاله بعد ذلك للإمام أحمد فتكلم فيه، فقد قال أحمد بن محمد هانئ الأثرم: «قلت لأبي عبد الله: حسين الأشقر تُحدث عنه؟ قال: لم يكن عندي ممن يكذب في الحديث، وذكر عنه التشيع.

فقال له العباس بن عبد العظيم: حدث في أبي بكر وعمر، فقلت له يا أبا عبد الله: صنف باباً فيه معايب أبي بكر وعمر؟ فقال: ما هذا بأهل أن يُحدث عنه.

فقال له العباس: حدث بحديث فيه ذكر الجوالقين يعني أبا بكر وعمر؟ فقال: ما هو بأهل أن يُحدث عنه.

فقال له العباس: وحدث عن ابن عيينة، عن ابن طاوس، عن أبيه، عن حجر المدري قال: قال لي علي بن أبي طالب: «إنك ستعرض على سبي فسبني، وتعرض على البراءة مني فلا تتبرأ مني» فاستعظمه أبو عبد الله وأنكره، وقال العباس: وروى عن ابن عيينة، عن ابن طاوس، عن أبيه، قال: أخبرني أربعة من أصحاب النبي ﷺ؛ أن النبي ﷺ قال: «اللهم وال من والاه وعاد من عاداه»، فأنكره أبو عبد الله جداً، وكأنه لم يشك أن هذين كذب»[(١)].

• التطبيق (٤٧٢)

■ **في ترجمة: إسماعيل بن مسلم البصري ثم المكي أبي إسحاق الفقيه القاضي:**

حيث روى عنه الإمام ابن المبارك المَرْوَزي الخراساني.

وخالفه النقاد فضعفوه، قال الإمام أحمد: «منكر الحديث جداً، أهل البصرة تركوا حديثه يحيى لم يحدث عنه، إلا أنه كان يتفقه»[(٢)]، ووجه الدلالة: أن الإمام اعتمد صنيع أهل بلده.

---

(١) ضعفاء العقيلي ١/ ٢٤٩.

(٢) سؤالات أبي داود ٢٩.

• التطبيق (٤٧٣)

■ **في ترجمة: عبد الرحمٰن بن معاوية الزُّرَقي أبي الحُويرث المدني:**

حيث روى عنه شعبة[١].

وخالفه الإمام مالك فقال في عبد الرحمٰن: «ليس بثقة لا تأخذن عنه»[٢].

ورجح الحافظ ابن عدي حكم الإمام مالك؛ لأنه من أهل بلده، فقال في عبد الرحمٰن: «ليس له كثير حديث، ومالك أعلم به؛ لأنه مدني ولم يرو عنه شيئاً»[٣].

ومن التطبيقات المستثناة من هذا الأصل:

• التطبيق (٤٧٤)

■ **في ترجمة: صالح بن نَبْهان مولى التَّوْأَمَة المدني:**

حيث قال فيه الإمام مالك المدني: «ليس بثقة».

والإمام مالك من أعرف الناس بأهل بلده، لكن المعتمد كلام غيره من النقاد في هذه الحال لأنه أدرك صالحاً بعدما كبر واختلط، قال عبد الله: (قلت لأبي: إن بشر بن عمر زعم أنه سأل مالك بن أنس عن صالح مولى التَّوْأَمَة؟ فقال: «ليس بثقة»، قال أبي: مالك كان قد أدرك صالحاً وقد اختلط، أو هو كبير، ما أعلم به بأساً من سمع قديماً، وقد روى عنه أكابر أهل المدينة)[٤].

---

(١) الجرح والتعديل ٥/ ٢٨٤.
(٢) الكامل في ضعفاء الرجال ٤/ ٣٠٩.
(٣) الكامل في ضعفاء الرجال ٤/ ٣٠٩.
(٤) العلل ومعرفة الرجال ٢٣٨٢.

[١٧٢] القرينة الخامسة

أن لا يكون المعدل من بلد الراوي

قد يُشتهر أحد النقاد بالمعرفة التامة بأهل بلده خاصة، فلا يُعتمد تعديله لغيرهم إذا خالفه ناقد معتمد بجرح قادح، **ومن تطبيقاته:**

• التطبيق (٤٧٥)

■ في ترجمة: **عبد الكريم بن أبي المخارق أبي أمية البصري:**

حيث روى عنه الإمام مالك المدني.

وقد خالفه النقاد فجرحوه، وقد خفي أمره على الإمام مالك؛ لأنه ليس من أهل بلده، ولم تكن له معه طول صحبة، قال الإمام ابن عبد البر: «لقيه مالك بمكة فروى عنه، له عنه في الموطأ من مرفوع الأثر حديث واحد، فيه ثلاثة أحاديث مرسلة تتصل من غير روايته، وتستند من وجوه صحاح، وعبد الكريم هذا ضعيف لا يختلف أهل العلم بالحديث في ضعفه إلا أن منهم من يقبله في غير الأحكام خاصة، ولا يحتج به على حال، ومن أَجلّ من جرحه واطرحه: أبو العالية، وأيوب السَّخْتِياني تكلم فيه مع ورعه، ثم شعبة، والقطان، وأحمد بن حنبل، وعلي ابن المديني، ويحيى بن معين، وكان مؤدب كتاب، وكان حسن السمت غَرَّ مالكاً منه سمته ولم يكن من أهل بلده فيعرفه، ولم يخرج مالك عن عبد الكريم بن أبي المخارق حكماً في موطئه»[١]، وقال في موضع آخر: «ضعيف متروك الحديث»[٢].

وقال القاضي إسماعيل: «إنما يعتبر بمالك في أهل بلده فأما الغرباء فليس يحتج به فيهم»[٣] قال الحافظ ابن رجب: «بنحو هذا اعتذر

---

(١) التمهيد ٢٠/ ٦٥.

(٢) التمهيد ١/ ١٦١.

(٣) شرح علل الترمذي ١/ ٣٨١.

غير واحد عن مالك في روايته عن عبد الكريم أبي أمية، وغيره من الغرباء»[1].

[١٧٣] القرينة السادسة

معرفة المعدل للراوي في شبابه

قد لا تتبين حال الراوي في شبابه سيما حال الطلب، وتتبين بعد الكبر والتحديث حيث يتمكن فيه من سبر المرويات ومعرفة أحوال الرواة، ولذا يُرد التعديل المعارض للتجريح إذا تبين أن معرفته له اختصت بوقت الطلب والشبيبة؛ لأنها لم تكن معرفة تامة بالراوي في جميع أحواله وأوقاته، **ومن تطبيقاته:**

• التطبيق (٤٧٦)

■ **في ترجمة: عبد الغفار بن القاسم بن قيس الأنصاري أبي مريم الكوفي مشهور بكنيته:**

حيث روى عنه شعبة بن الحجاج.

وفي صنيع شعبة تأمل؛ لأن معرفته قاصرة بعبد الغفار، حيث كانت في حداثته، قال الإمام أحمد: «أبو مريم: متروك الحديث، وقد كان يُرمى بالتشيع، وقد كتب عنه شعبة، كان يعرفه بالشبيبة قديماً، قال شعبة: قال أبو مريم لرجل: حدثك يحيى ووثاب أن مسروقاً حدثهم أن عبد الله حدثهم، قال أبو مريم: ولو يقول له أحد: من حدثك أم كيف سمعت للطم عينه»[2].

وقد أشار الإمام أحمد ـ في قصة شعبة مع أبي مريم ـ إلى أن معرفته به كانت وقت الطلب.

---

(١) شرح علل الترمذي ١/ ٣٨١.

(٢) علل الحديث للمروذي ١٢٨.

وقال أيضاً: «شعبة عرفه قديماً، إنما كان ما نزل به بعد»[1]، وقال علي بن المديني: «كان لشعبة فيه رأي، ثم ظهر منه رأي رديء في الرفض، فترك حديثه»[2].

وقال الإمام أبو حاتم: «متروك الحديث كان من رؤساء الشيعة، وكان شعبة حسن الرأي فيه، لا يكتب حديثه»، وقال الإمام أبو زرعة: «لين»[3].

وقال الدارقطني: «متروك، وهو شيخ شعبة أثنى عليه شعبة، وخفي على شعبة أمره فبقي بعد شعبة فخلط»[4]، وقال في موضع آخر: «حدث عنه شعبة، ولعله لم يخبر أمره»[5].

وقال الإمام الذهبي: «رافضي ليس بثقة، قد أخذ عنه شعبة، ولما تبين له أنه ليس بثقة تركه، بقي إلى قريب الستين ومائة، فإن عفان أدركه وأبى أن يأخذ عنه»[6].

ويرى الحافظ ابن حجر أن وفاته تأخرت، مستدلاً بكلام الدارقطني، فقال: «قلت فهذا يصرح بأنه تأخر بعد الستين؛ لأن شعبة مات بعدها»[7]، والذي يظهر أن المقصود: بقاؤه بعد معرفة شعبة له في شبيبته لا تأخر وفاته، بدليل كلام الإمام أحمد وغيره المتقدم الصريح في ذلك سيما وقد صرحوا بأن شعبة تركه بعد ذلك، ونقل ما يدل على كذبه، فقد قال أبو داود: «حدثنا شعبة قال: سمعت سِماك الحنفي يقول

(١) رواية أحمد بن محمد بن هانئ، ضعفاء العقيلي ٣/ ١٠١.
(٢) الكامل في ضعفاء الرجال ٥/ ٣٢٧.
(٣) الجرح والتعديل ٦/ ٥٣.
(٤) سؤالات البرقاني ٣١٦.
(٥) الضعفاء والمتروكين ٣٥٦.
(٦) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٤/ ٣٧٩.
(٧) لسان الميزان ٤/ ٤٢.

لأبي مريم في شيء ذكره: كذبت والله»[1].

وقد تقدمت بقية كلام النقاد فيه، وتكذيبهم له[2].

[١٧٤] القرينة السابعة

ظهور الجرح للناقد بعد التعديل

الأصل في الأقوال المتعارضة أن يكون الجرح هو المتأخر؛ لأنه الغالب الذي يطرأ على الراوي بخلاف حالات تغير الراوي من الجرح إلى العدالة، فإنها أقل من الأولى، **ومن التطبيقات**:

• التطبيق (٤٧٧)

■ **في ترجمة: الحكم بن عطية العَيْشي البصري**:

حيث عدله الإمام أحمد.

والذي يظهر أنه عدله في أول أمره، ثم تكلم فيه بعد ذلك، فقد قال المرُّوذي: «قلت ـ لأبي عبد الله ـ الحكم بن عطية كيف هو؟ قال: البصري؟ قلت: نعم، الذي روى عن ثابت، قال: كان عندي ليس به بأس، ثم بلغني أنه حدث بأحاديث مناكير، وكأنه ضعفه»[3].

وقال الميموني: (سئل عنه أحمد؟ فقال: لا أعلم إلا خيراً، فقال له رجل: حدثني فلان عنه، عن ثابت، عن أنس، قال: «كان مهر أم سلمة متاعاً قيمته عشرة دراهم»، فأقبل أبو عبد الله يتعجب! وقال: هؤلاء الشيوخ لم يكونوا يكتبون، إنما كانوا يحفظون، ونسبوا إلى الوهم أحدهم يسمع الشيء فيتوهم فيه)[4].

---

(١) ضعفاء العقيلي ٣/ ١٠٠.

(٢) تطبيق رقم: ١٣، ٤٥٢، ٤٦٩.

(٣) العلل ١٥٨.

(٤) تهذيب التهذيب ٢/ ٣٧٤، وأصله في ضعفاء العقيلي ١/ ٢٥٨، لكن فيه سقط.

• التطبيق (٤٧٨)

■ **في ترجمة: دَهْثَم بن قُرَّان العُكْلي اليمامي:**

حيث عدله الإمام أحمد، ثم تبين له ما يُجرحه، فقد قال فيه: «كان شيخاً، ليس به بأس، حدث عنه أبو بكر بن عياش، ثم أخرج كتاباً عن يحيى بن أبي كثير، فترك حديثه متروك الحديث»[١].

وفي رواية قال عبد الله: «سمعت أبي يقول: ليس بشيء، يسقط حديثه، حدث بعد عن يحيى بن أبي كثير بكتاب، إنما كان يُعرف بهذين الحديثين»[٢].

وفي رواية قال عبد الله: «سمعت أبي يقول: ليس بشيء، حدث عنه أبو بكر بن عياش ثم أخرج كتاباً عن يحيى بن أبي كثير، ترك حديثه، وهو متروك الحديث، سقط حديثه»[٣].

• التطبيق (٤٧٩)

■ **في ترجمة: عبد الله بن صالح بن محمد الجُهني المصري أبي صالح كاتب الليث:**

حيث قال عبد الله: «سألته عن عبد الله بن صالح كاتب الليث؟ فقال: كان أول أمره متماسكاً، ثم فسد بأخرة، وليس هو بشيء»[٤].

• التطبيق (٤٨٠)

■ **في ترجمة: سعيد بن داود بن أبي سعيد الزَّنْبَري المدني:**

حيث قال أبو بكر الأثرم: «قلت لأبي عبد الله: كنت أمرتني منذ

---

(١) العلل ومعرفة الرجال ٣٢٣٧.
(٢) العلل ومعرفة الرجال ٥٦٧٦.
(٣) الجرح والتعديل ٣/ ٤٤٣.
(٤) العلل ومعرفة الرجال ٤٩١٩.

سنين بالكتاب عن الزَّنْبَري؟ فقال: لا أدري يا أخي أخاف أن يكون الزَّنْبَري قد خلط على نفسه»[1].

• التطبيق (٤٨١)

■ **في ترجمة: موسى بن سيار الأُسواري:**

حيث حدث عنه الإمام يحيى بن سعيد القطان، قال عبيد الله بن عمر: «حدثني يحيى بن سعيد عن موسى الأُسواري»[2].

وقد تبين له بعد ذلك ما يُجرّحه فتركه، فقد قال محمد بن المثنى: «ما سمعت يحيى حدث عن موسى الأُسواري شيئاً قط، وقد كان حدث عنه فيما بلغني، ثم تركه بآخرة»[3].

وقال ابن أبي حاتم: «روى عنه يحيى بن سعيد، ثم تركه بعد»[4]، ولذا كان يحيى القطان يقول فيه بعد ذلك: «ليس حديثه بشيء»[5].

• التطبيق (٤٨٢)

■ **في ترجمة: قَطَن بن إبراهيم بن عيسى القُشيري النيسابوري:**

حيث روى عنه الإمام النسائي[6].

وقال مرة: «فيه نظر»[7]، وقد استشكل ذلك الإمام الذهبي، فقال فيه: «شيخ صدوق أعرض مسلم عن إخراج حديثه في الصحيح، له حديث ينكر، والعجب أن النسائي خرّج عنه ويقول: فيه نظر»[8].

---

(١) تاريخ بغداد ٩/ ٨٣.
(٢) الجرح والتعديل ٨/ ١٤٦.
(٣) ضعفاء العقيلي ٤/ ١٧١.
(٤) الجرح والتعديل ٨/ ١٤٦.
(٥) الجرح والتعديل ٨/ ١٤٦.
(٦) السنن الكبرى ٢/ ٢٣٣/ ٣٢١٩، ٤/ ٥٧/ ٦٢٧٩.
(٧) تهذيب التهذيب ٨/ ٣٤٠.
(٨) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٥/ ٤٧٤.

والذي يظهر أن الإمام النسائي رجع عن توثيقه، فقد قال الأمير ابن ماكولا: «حدث عنه النسائي، ثم تركه»[1].

ولعله؛ لأجل القصة التي أشار إليها الإمام الذهبي، وقد بيّنها إبراهيم بن محمد بن سفيان فقال: «صار مسلم بن الحجاج إلى قَطَن بن إبراهيم، وكتب عنه جملة، وازدحم الناس عليه حتى حدث بحديث إبراهيم بن طَهْمَان عن أيوب، وطالبوه بالأصل، فأخرجه، وقد كتبه على الحاشية فتركه مسلم»[2].

• التطبيق (٤٨٣)

■ **في ترجمة: عمرو بن حصين البصري العُقيلي:**

حيث روى عنه الإمام أبو حاتم.

وقد تبين له بعد ذلك قادح فيه فتركه، قال ابن أبي حاتم: «سمع منه أبي، وقال: تركت الرواية عنه، ولم يحدثنا بحديثه، وقال: هو ذاهب الحديث، ليس بشيء، أخرج أول شيء أحاديث مشبهة حساناً، ثم أخرج بعد لابن عُلَاثَة ـ محمد بن عبد الله بن عُلَاثَة العُقيلي ـ أحاديث موضوعة، فأفسد علينا ما كتبنا عنه، فتركنا حديثه»[3]، وقال: «سئل أبو زرعة عنه عندما امتنع من التحديث عنه؟ فقال: ليس هو في موضع يحدث عنه، هو واهي الحديث»[4].

---

(١) الإكمال ٧/١٢٣.

(٢) تاريخ بغداد ١٢/٤٧٦.

(٣) الجرح والتعديل ٦/٢٢٩.

(٤) الجرح والتعديل ٦/٢٢٩.

[١٧٥] القرينة الثامنة

تقدم وفاة المعدل على الراوي

• التطبيق (٤٨٤)

■ **في ترجمة: محمد بن حميد بن حيّان الرازي التميمي:**

حيث أثنى عليه الإمام أحمد، وروى عنه هو والإمام ابن معين.

وقد خالفا غالب النقاد الذين جرحوه، وهم به أعلم؛ لأن الإمام أحمد وابن معين توفيا قبل ابن حميد المتوفى في سنة ثمان وأربعين ومائتين، ووفاة الإمام أحمد في سنة إحدى وأربعين ومائتين، ووفاة الإمام ابن معين في سنة ثلاث وثلاثين ومائتين، وكانت فترة بقائه بعدهما كفيلة ببيان حاله لغالب النقاد الذين جرحوه جداً، وقد تقدم ذكر أقوال النقاد فيه(١).

• التطبيق (٤٨٥)

■ **في ترجمة: محمد بن يونس بن موسى الكُدَيمي:**

حيث قال فيه الإمام أحمد: «كان حسن الحديث، حسن المعرفه، ما وجد عليه إلا صحبته لسليمان الشاذكوني، ويقال: إنه ما دخل دار دميك أكذب من سليمان الشاذكوني»(٢).

وقد خالفه غالب النقاد فرموه بالكذب، فقد كذبه موسى بن هارون(٣) والإمام أبو داود(٤) وعبد الله بن أحمد(٥)، والحافظ القاسم بن

---

(١) تطبيق رقم: ٤٦٧.

(٢) تاريخ بغداد ٣/ ٤٣٩.

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال ٦/ ٢٩٢، تاريخ بغداد ٣/ ٤٤١.

(٤) الآجري ١٨٥٦.

(٥) سؤالات حمزة السهمي ٢٧٦/ ٤٠٤.

زكريا المُطَرِّز[1].

وقال ابن أبي حاتم: «سمعت أبي قال: يدل حديثه على أنه ليس بصدوق»[2]، وقال في مرة: «سمعت أبي وعرض عليه شيء من حديثه، فقال: ليس هذا حديث أهل الصدق»[3] وذكره ابن حبان في المجروحين، وقال: «كان يضع على الثقات الحديث وضعاً، ولعله قد وضع أكثر من ألف حديث»[4]، وقال الحافظ ابن عدي: «اتهم بوضع الحديث، وبسرقته وادعى رؤية قوم لم يرهم وروايةً عن قوم لا يعرفون، وترك عامة مشايخنا الرواية عنه، والكُدَيمي أظهر أمراً من أن يحتاج أن يتبين ضعفه، وإن ذكرت كل ما أنكر عليه، وادعاه، ووضعه لطال ذاك، وكان مع وضعه للحديث، وادعائه مشايخ لم يكتب عنهم يخلق لنفسه شيوخاً»[5]، وقال الإمام أبو أحمد الحاكم: «ذاهب الحديث، تركه ابن صاعد، وابن عُقْدة، وسمع منه ابن خزيمة ولم يحدث عنه، وقد حفظ فيه سوء القول عن غير واحد من أئمة الحديث»[6]، وقال الإمام الدارقطني: «يتهم بوضع الحديث»[7]، وقال الحاكم: «سألته ـ يعني الدارقطني ـ عن محمد بن يوسف الكُدَيمي وإن جماعة من مشايخنا أثنوا عليه؟ فقال: متروك»[8]، وقال الإمام الذهبي: «هالك»[9]، وقال مرة: «أحد المتروكين»[10]، وقال

---

(١) الضعفاء والمتروكين، للدارقطني ٤٠٤.
(٢) الجرح والتعديل ٨/ ٨٥.
(٣) الجرح والتعديل ٨/ ١٢٢.
(٤) (٢/ ٣١٣).
(٥) الكامل في ضعفاء الرجال ٦/ ٢٩٢.
(٦) تهذيب التهذيب ٩/ ٤٧٧.
(٧) سؤالات السهمي ٧٤.
(٨) سؤالات الحاكم ٥٢٩.
(٩) المغني في الضعفاء ٢/ ٦٤٦.
(١٠) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٦/ ٣٧٨.

حين أورد بعض مناكيره: «ومن افترى هذا على أبي نُعيم؟»[(١)]، قال الحافظ ابن حجر: «يعني: أنه من أكذب الناس»[(٢)].

وهؤلاء النقاد أعلم بالكُدَيمي من الإمام أحمد؛ لأن وفاة الإمام أحمد في سنة إحدى وأربعين ومائتين، ووفاة الكُدَيمي في سنة ست وثمانين ومائتين، فالإمام أحمد أثنى عليه بناءً على ما علمه من حاله قبل وفاته، إذ توفي قبله بخمس وأربعين سنة، وهي المدة التي تبين فيها حاله لغالب الأئمة الذين رموه بالكذب، قال أبو الحسن ابن المنادى: «كتبنا عنه والناس عندنا أحياء بعد السبعين بقليل، ثم بلغنا كلام أبي داود السِّجِسْتاني فيه فتركناه ورمينا بالذي سمعناه منه»[(٣)].

ولذا يُشير الإمام الدارقطني إلى خفاء حاله على الإمام أحمد، فيقول في الكُدَيمي: «كان يتهم بوضع الحديث، وما أحسن القول فيه إلا من لم يختبر حاله»[(٤)].



---

(١) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٦/ ٣٧٨.
(٢) تهذيب التهذيب ٩/ ٤٧٨.
(٣) تاريخ بغداد ٣/ ٤٤٠.
(٤) سؤالات السلمي ٣٠٨.

المبحث الرابع

القرائن المتعلقة بمنهجه

القرينة الأولى: شهرة المعدل بتوثيق المجاهيل.

القرينة الثانية: مخالفة الساكت جرحاً معتمداً.

القرينة الثالثة: مخالفة المتساهل المتفرد بالتعديل تبييض ابن أبي حاتم للراوي.

المبحث الرابع

القرائن المتعلقة بمنهجه

المراد هنا الإشارة المجملة إلى أثر المنهج الخاص المتعلق بالجرح والتعديل على الترجيح، لأن التفصيل ليس من مقاصد هذا البحث، ويحتاج منهج كل ناقد منهم إلى بحث مفرد.

[١٧٦] القرينة الأولى

شهرة المعدل بتوثيق المجاهيل

اشتهر بعض النقاد بمنهج خاص متساهل في التعديل، حيث يُوثق الرواة الذين ينطبق عليهم حد الجهالة عند جمهور النقاد، قال الخطيب البغدادي: «المجهول عند أصحاب الحديث، هو: من لم يعرف حديثه إلا من جهة راو واحد، وأقل ما ترتفع به الجهالة أن يروي عن الرجل اثنان فصاعداً من المشهورين بالعلم، إلا أنه لا يثبت له حكم العدالة بروايتهما عنه؛ لأنه يجوز أن يكون العدل لا يعرف عدالته، فلا تكون روايته عنه تعديلاً، ولا خبراً عن صدقه، بل يروي عنه لأغراض يقصدها، كيف وقد وجد جماعة من العدول الثقات رووا عن قوم أحاديث أمسكوا في بعضها عن ذكر أحوالهم مع علمهم بأنها غير مرضية، وفي بعضها شهدوا عليهم بالكذب في الرواية وبفساد الآراء والمذاهب»[١].

ويُستثنى من وثقه ناقد معتمد، أو روى عنه ثقة لا يُحدث إلا عن

---

(١) الكفاية في علم الرواية ١/ ٨٨.

الثقات، كالإمام مالك والبخاري، والإمام مسلم، وشعبة، ويحيى القطان، وغيرهم، قال الحافظ ابن حجر: «من عُرف من حاله أنه لا يروي إلا عن ثقة فإنه إذا روى عن رجل وصف بكونه ثقة عنده كمالك وشعبة والقطان وابن مهدي، وطائفة ممن بعدهم»[(١)].

وقد عُرف ابن حبان بهذا المنهج الخاص، فصرح به في كتبه، ونبه من أتى بعده من النقاد على تساهله.

فهو يرى أن رواية راوٍ واحد ثقة عن الراوي تقتضي تعديله، فقد قال في مقدمة كتابه الثقات: «كل من أذكره في هذا الكتاب، فهو صدوق يجوز الاحتجاج بخبره إذا تعرى خبره عن خصال خمس: فإذا وجد خبر منكر عن واحد ممن أذكره في كتابي هذا، فإن ذلك الخبر لا ينفك من إحدى خمس خصال: إما أن يكون فوق الشيخ الذي ذكرت اسمه في كتابي هذا في الإسناد رجل ضعيف لا يحتج بخبره، أو يكون دونه رجل واه لا يجوز الاحتجاج بروايته، أو الخبر يكون مرسلاً لا يلزمنا به الحجة، أو يكون منقطعاً لا يقوم بمثله الحجة، أو يكون في الإسناد رجل مدلس لم يبين سماعه في الخبر من الذي سمعه منه»[(٢)]، وفي ترجمة: سعيد بن زياد بن قائد ابن زياد بن أبي هند الداري، قال ابن حبان: «تفرد بها سعيد هذا، فلا أدري البلية فيها منه أو من أبيه أو من جده؛ لأن أباه وجده لا يعرف لهما رواية إلا من حديث سعيد، والشيخ إذا لم يرو عنه ثقة فهو مجهول، لا يجوز الاحتجاج به؛ لأن رواية الضعيف لا تخرج من ليس بعدل عن حد المجهولين إلى جملة أهل العدالة كأن ما روى الضعيف وما لم يرو في الحكم سيان»[(٣)]، وقد أورد

---

(١) لسان الميزان ١/ ١٤.

(٢) الثقات ١/ ١١ ـ ١٣.

(٣) المجروحين ١/ ٣٢٧.

في الثقات ترجمة: سيف أبي محمد، وقال فيه: «شيخ يروي عن منصور، روى عنه عمرو بن محمد العَنْقَزِي، لست أعرف أباه، فإن كان سيف بن محمد فهو واه، وإن كان غيره فهو مقبول الرواية حتى تصح مخالفته الإثبات في الروايات، أو يسلك غير مسلك العدول في الأخبار فحينئذ يلزق به الوهن»(١).

وقال الحافظ ابن حجر: «هذا دليل واضح على أنه كان عنده أن حديث المجهولين الذين لم يجرحوا مقبول»(٢)، وقال أيضاً: «هذا الذي ذهب إليه ابن حبان من أن الرجل إذا انتفت جهالة عينه كان على العدالة إلى أن يتبن جرحه مذهب عجيب، والجمهور على خلافه، وهذا هو مسلك ابن حبان في كتاب الثقات الذي ألفه، فإنه يذكر خلقاً من نص عليهم أبو حاتم وغيره على أنهم مجهولون، وكان عند ابن حبان أن جهالة العين ترتفع برواية واحد مشهور، وهو مذهب شيخه ابن خزيمة، ولكن جهالة حاله باقية عند غيره»(٣)، وقال أيضاً: «هذا القول من ابن حبان يُؤيد ما ذهبنا إليه من أنه يذكر في كتاب الثقات: كل مجهول روى عنه ثقة، ولم يجرح، ولم يكن الحديث الذي يرويه منكراً هذه قاعدته»(٤).

والعدالة عنده لا تحتاج إلى تنصيص، بل كل من لم يُعرف بجرح فهو عدل، فقد قال: «العدل من لم يُعرف منه الجرح ضد التعديل، فمن لم يُعلم يجرح فهو عدل، إذا لم يتبين ضده إذ لم يكلف الناس من الناس معرفة ما غاب عنهم، وإنما كلفوا الحكم بالظاهر من الأشياء غير

---

(١) الثقات ٨/ ٢٩٩.

(٢) لسان الميزان ٣/ ١٣٤ ترجمة: سيف أبي محمد.

(٣) لسان الميزان ١/ ١٤.

(٤) لسان الميزان ١/ ٤٩٢ ترجمة: أيوب عن أبيه عن كعب بن سور.

المغيب عنهم»[1]، وقال: «الناس على الصلاح والعدالة حتى يتبين منهم ما يوجب القدح فيجرح بما ظهر منه من الجرح، هذا حكم المشاهير من الرواة، وأما المجاهيل الذين لم يرو عنهم إلا الضعفاء فهم متروكون على الأحوال كلها»[2].

ولذا فإن ابن حبان يعدل المجاهيل الذين اقتصر على مجرد ذكرهم في كتابه الثقات، بل نص في كثير منهم على أنه لا يعرفهم؛ لأنه لا يعتبر الجهالة بحالهم جرح إذا روى عنهم ثقة كما يلي:

• التطبيق (٤٨٦)

■ **في ترجمة: أبان:**

حيث قال فيه ابن حبان: «أبان، شيخ يروي عن أُبي بن كعب، روى عنه محمد بن جُحَادة، لا أدري من هو، ولا ابن من هو»[3].

وذكره الحافظ ابن حجر في لسان الميزان[4].

• التطبيق (٤٨٧)

■ **في ترجمة: أيوب الأنصاري:**

حيث قال فيه ابن حبان: «أيوب الأنصاري، يروي عن سعيد بن جبير، روى عنه مهدي بن ميمون، لا أدري من هو ولا ابن من هو»[5].

وذكره الحافظ ابن حجر في اللسان، وقال: «هذا القول من ابن حبان يُؤيد ما ذهبنا إليه من أنه يذكر في كتاب الثقات: كل مجهول روى

---

(١) الثقات ١/١٣.

(٢) المجروحين ٢/١٩٢ ترجمة: عائذ الله المجاشعي.

(٣) الثقات ٤/٣٧.

(٤) ١/٢٦.

(٥) الثقات ٦/٦٠.

عنه ثقة، ولم يجرح، ولم يكن الحديث الذي يرويه منكراً هذه قاعدته»[1].

• التطبيق (٤٨٨)

■ في ترجمة: حاجب:

حيث قال فيه ابن حبان: «حاجب، يروي عن جابر بن زيد، لا أدري من هو ولا ابن من هو، روى عنه الأسود بن شيبان»[2].

وقد ذكره الإمام البخاري في الضعفاء الصغير، وقال: (قال ابن عيينة: «كان يرى رأي الأباضية»، حدثنا محمد، ثنا محمد بن المثنى، ثنا ابن مهدي، سمع الأسود بن شيبان، عن حاجب عن جابر بن زيد، عن ابن عباس قال: «الحدث حدثان أشدهما حدث اللسان»، ولم يتابع عليه)[3].

وأورده ابن عدي في الكامل، وقال: «حاجب هذا الذي ذكره البخاري، ذكر عنه هذا المقطوع، ليس له غيره، وحاجب لا ينسب، وإذا لم ينسب كان مجهولاً»[4].

وقد تناقض ابن حبان نفسه، فذكره في المجروحين، وقال: «حاجب بن أبي الشعثاء من أهل البصرة، يروي عن جابر بن زيد، والحسن، روى عنه الأسود بن شيبان، كان ممن يخطىء في روايته، ويهم فيما يرويه حتى خرج عن حد الاحتجاج به إذا انفرد»[5].

وحاجب قد ذكره الحافظ ابن حجر في لسان الميزان[6].

---

(١) ١/ ٤٩٢.
(٢) الثقات ٦/ ٢٣٨.
(٣) ٣٦/ ٩٢.
(٤) ٢/ ٤٤٨.
(٥) ١/ ٢٧٦.
(٦) ٢/ ١٤٦.

• التطبيق (٤٨٩)

■ في ترجمة: الحسن القُرْدُوسِي:

حيث قال فيه ابن حبان: «الحسن القُرْدُوسِي، يروي عن الحسن، روى عنه عكرمة بن عمار، لا أدري من هو، ولا ابن من هو»[١].

وذكره الحافظ ابن حجر في لسان الميزان[٢].

• التطبيق (٤٩٠)

■ في ترجمة: الحكم:

حيث قال فيه ابن حبان: «الحكم، شيخ يروي عن أنس بن مالك روى عنه معاوية بن صالح، لا أدري من هما، ولا من أبوهما»[٣].

وذكره الحافظ ابن حجر في لسان الميزان[٤].

• التطبيق (٤٩١)

■ في ترجمة: الزِّبْرِقان:

حيث قال فيه ابن حبان: «الزِّبْرِقان شيخ يروي عن النَّواس بن سِمْعان روى داود بن أبي هند عن شهر بن حَوْشب عنه، لا أدري من هو ولا ابن من هو»[٥].

وذكره الحافظ ابن حجر في لسان الميزان[٦].

---

(١) الثقات ٦/١٦٦.
(٢) ٢/٢٦٠.
(٣) الثقات ٤/١٤٦.
(٤) ٢/٣٤٢.
(٥) الثقات ٤/٢٦٥.
(٦) ٢/٤٧١.

• التطبيق (٤٩٢)

■ في ترجمة: سَبْرة:

حيث قال فيه ابن حبان: «سَبْرة، شيخ يروي عن أنس، روى عنه السدي، لا أدري من هو»[١].

وذكره الذهبي في ميزان الاعتدال وقال: «مجهول»[٢]، وذكره الحافظ ابن حجر في لسان الميزان[٣].

• التطبيق (٤٩٣)

■ في ترجمة: سَلَمة:

حيث قال فيه ابن حبان: «سَلَمة، يروي عن ابن عمر، روى عنه ابنه سعيد بن سلمة، لا أدري من هو، ولا ابن من هو»[٤].

وذكره الحافظ ابن حجر في لسان الميزان[٥].

[١٧٧] القرينة الثانية

مخالفة الساكت جرحاً معتمداً

يرى بعض المحدثين أن سكوت الناقد عن الراوي تعديلاً، وهو لا يخلو من تأمل، وليس المراد تحرير القول هنا؛ وإنما المقصود بيان ترجيح التجريح إن كان معارضاً بالسكوت، سيما من ذُكر أن هذا منهجه، كالإمام ابن معين، حيث يقول عبد الله بن أحمد الدورقي: «كل من سكت عنه يحيى بن معين فهو ثقة»[٦]، على أن هذا الإطلاق لا

(١) الثقات ٤/٣٤١.
(٢) ٣/١٧١.
(٣) ٣/٧.
(٤) الثقات ٤/٣١٨.
(٥) ٣/٧١.
(٦) الكامل لابن عدي ١/٢١٨، شرح علل الترمذي ٢/٨٧٩.

يسلم، قال الحافظ ابن رجب: «هذا على إطلاقه فيه نظر»[1].

ولذا يقول الحافظ ابن حجر: «إن كثيراً من الأئمة وثقوا خلقاً من الرواة بحسب اعتقادهم فيهم، وظهر لغيرهم فيهم الجرح المعتبر، وهذا بين واضح في كتب الجرح والتعديل، فإذا كان مع التصريح بالعدالة فكيف بالسكوت عنها»[2].

ومن التطبيقات:

• التطبيق (٤٩٤)

■ **في ترجمة: ابن عبد الله بن مُغَفّل:**

حيث ضُعّف بالجهالة، وأُستدل بقول الإمام البخاري فيه: (ابن عبد الله بن مُغَفّل المُزَني البصري، قاله لي أبو حفص عمرو بن علي، قال: نا يحيى بن سعيد سمع عثمان بن غياث، سمع أبا نَعامة، عن ابن عبد الله بن مُغَفّل، عن أبيه، قال: «صليت خلف رسول الله ﷺ وخلف أبي بكر وعمر فلم أسمع أحداً منهم يقرأ بسم الله الرحمٰن الرحيم»، وقال لي محمد: نا عبد الله، عن قيس بن عَبَاية الزِّمَاني، سمع عبد الله، وقال لي محمد بن المثنى: نا عبد الوهاب، سمع أبا نَعامة، عن قيس بن عباد، عن عبد الله بمثله، وروى عنه عثمان، وقال محمد بن يوسف: نا سفيان، عن خالد، عن أبي نَعامة، عن أنس: «عن النبي ﷺ وأبي بكر وعمر» والأول أصح)[3].

وقول ابن أبي حاتم: «ابن عبد الله بن مُغَفّل المُزَني، روى عن أبيه، روى عنه أبو نَعامة قيس بن عَبَاية سمعت أبي يقول ذلك»[4].

---

(١) شرح علل الترمذي ٢/ ٨٧٩.
(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح ٢٠٤.
(٣) التاريخ الكبير ٨/ ٤٤١.
(٤) الجرح والتعديل ٩/ ٣٢٤.

ووجه الدلالة على الجهالة أنهما سكتا عنه، ومقتضى صنيع الحافظ ابن حجر أن من سكت عنه الإمام البخاري، وابن أبي حاتم، فهو مستور، لا يضعف حديثه إذا اعتضد، فقال: «حديث حسن، لم يصب من ضعفه بأن ابن عبد الله بن مُغَفّل مجهول، فقد ذكره البخاري في تأريخه، ولم يذكر فيه هو، ولا ابن أبي حاتم جرحاً، فهو مستور اعتضد حديثه»[1].

وهذا يُفيد أن الأصل في الراوي الضعف المنجبر، وإنما يُحسن حديثه لغيره إذا تُوبع، ولعل الحافظ بناه على استقراء أحوالهم؛ لأن ابن أبي حاتم نص على أن هؤلاء هم من لم يقف فيهم على جرح ولا تعديل، فقال: «قد ذكرنا أسامي كثيرة مهملة من الجرح والتعديل كتبناها؛ ليشتمل الكتاب على كل من روى عنه العلم، رجاء وجود الجرح والتعديل فيهم، فنحن ملحقوها بهم من بعد إن شاء الله تعالى»[2].

وهذا يقتضي أن منهم الثقات ومن دونهم، والضعفاء ومن دونهم، والله أعلم.

[١٧٨] القرينة الثالثة

مخالفة المتساهل المتفرد بالتعديل تبييض ابن أبي حاتم للراوي

إذا تفرد المتساهل وخالف بتعديل راوٍ بيض له ابن أبي حاتم، فيرد تعديله، ويقدم صنيع ابن أبي حاتم؛ لأنه يقتضي في الغالب الجهالة، ما لم يُخالف بتعديل معتمد.

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح ٣٢٦.
(٢) الجرح والتعديل ٢/ ٣٨.

والمراد بالتبييض: أن يجعل محل الحكم عليه فراغاً، أو يصنع ذلك عند ذكر التلاميذ أو الشيوخ، **ومن تطبيقاته:**

• التطبيق (٤٩٥)

▪ في ترجمة: إياس بن نَذير الضَّبِّي الكوفي:

حيث ذكره ابن حبان في الثقات، فقال: «يروي عن شُبْرُمة بن الطُّفَيل عن علي، روى عنه أبو حيان التميمي»[١].

وصنيعه محل تأمل، وقد خالفه ابن أبي حاتم فبيض له، فقال: «إياس بن نذير، روى عن شُبْرُمة بن الطُّفَيل، عن علي، روى عنه أبو حيان يحيى بن سعيد بن حيان التيمي، يُعد في الكوفيين سمعت أبي وأبا زرعة يقولان ذلك»[٢].

وقال الإمام الذهبي: «ذكره ابن أبي حاتم، وبيض: مجهول»[٣]، وقال الحافظ ابن حجر: «مجهول»[٤]، وقال في موضع آخر: «ذكره ابن أبي حاتم وبيض، فهو مجهول»[٥].

• التطبيق (٤٩٦)

▪ في ترجمة: إسماعيل بن أبي شعيب:

حيث ذكره ابن حبان في الثقات، فقال: «شيخ يروي عن أم العلاء بنت الأعلم عن علي، روى عنه سعيد بن سليمان الواسطي»[٦].

وفي صنيعه تأمل، وقد خالفه ابن أبي حاتم فبيض له، وخالف

---

(١) ٦/ ٦٥.

(٢) الجرح والتعديل ٢/ ٢٨٢.

(٣) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ١/ ٤٥١.

(٤) لسان الميزان ٧/ ١٨١.

(٥) تهذيب التهذيب ١/ ٣٤٢.

(٦) ٦/ ٣٣.

حكم أبي حاتم، فقد قال ابن أبي حاتم: «إسماعيل بن أبي شعيب روى عن....، روى عنه سعيد بن سليمان، سمعت أبي يقول: هو مجهول»[1].

وقال الذهبي: «مجهول»[2]، وذكره الحافظ ابن حجر في اللسان، وقال: «بيض ابن أبي حاتم موضع شيخه، وموضع الراوي عنه، وذكره ابن حبان في ثقات أتباع التابعين»[3].

• التطبيق (٤٩٧)

■ **في ترجمة: عبد الأعلى الجُعْفي:**

حيث ذكره ابن حبان في الثقات، فقال: «عبد الأعلى الجُعْفي، يروي المقاطيع عن إبراهيم النخعي، روى عنه الكوفيون»[4].

وهذا كسابقه، قال فيه ابن أبي حاتم: «عبد الأعلى مولى الجُعْفي كوفي، روى عن.... روى عنه إبراهيم منقطع، سمعت أبي يقول ذلك، ويقول: هو مجهول»[5].

وقال الإمام الذهبي: «بيض له ابن أبي حاتم مجهول»[6]، وذكره ابن حجر في لسان الميزان، وقال: «ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يروي المقاطيع عن إبراهيم النخعي رَحِمَهُ اللَّهُ»[7].

---

(١) الجرح والتعديل ٢/ ١٧٧.
(٢) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ١/ ٣٩٢.
(٣) ١/ ٤١١.
(٤) ٧/ ١٣٠.
(٥) الجرح والتعديل ٦/ ٢٨.
(٦) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٤/ ٢٣٧.
(٧) ٣/ ٣٨٣.

وما تقدم مقيد بتفرد المتساهل، وإذا تُوبع بتعديل معتمد، فيقدم على تبييض ابن أبي حاتم؛ لأنه كالجرح المبهم، ومن تطبيقاته:

• التطبيق (٤٩٨)

■ **في ترجمة: سَعْدان بن سعد الليثي:**

حيث بيض له ابن أبي حاتم، فقال: «سَعْدان بن سعد الليثي روى عن......، روى عنه......، سمعت أبي يقول: هو مجهول»[(١)].

وقد ذكره ابن حبان في الثقات، فقال: (سَعْدان بن سعد الليثي أبو الحسن، يروي عن الأشعث بن عبد الملك عن الحسن: «في رجل أقطع تزوج امرأة ولم يعلمها»، قال: هي بالخيار إذا علمت، روى عنه يحيى بن معين)[(٢)].

وهذا قد روى عنه الإمام يحيى بن معين، وكفاه تعديلاً؛ من أجل ذلك قال الحافظ ابن حجر: «يكفيه رواية ابن معين عنه»[(٣)].



(١) الجرح والتعديل ٤/ ٢٨٩.

(٢) ٨/ ٣٠٥.

(٣) لسان الميزان ٣/ ١٥.

المبحث الخامس

القرائن المتعلقة بمصطلحاته

القرينة الأولى: استعمال لفظ: «جيد» في الشيعي.

القرينة الثانية: استعمال لفظ: «الصدوق» في بيان كثرة الكذب.

القرينة الثالثة: استعمال لفظ: «قد عرفته» في بيان ضعف الراوي.

القرينة الرابعة: استعمال لفظ: «مشهور الحديث» فيما لا يُفيد شهرة حال الراوي.

القرينة الخامسة: استعمال لفظ: «على يدي عدل» في بيان ضعف الراوي.

القرينة السادسة: استعمال لفظ: «صالح» في الثناء على ورع الراوي لا ضبطه.



المبحث الخامس

القرائن المتعلقة بمصطلحاته

يستعمل الناقد أحياناً في التجريح مصطلحات ظاهرها التعديل قد يخفى أمرها عند من لا خبرة له، **منها ما اشتملت عليه القرائن التالية:**

[١٧٩] القرينة الأولى

استعمال لفظ: «جيد» في الشيعي

قد يشتهر الناقد ببدعة بحيث يُثني على من وافقه، كأبي نُعيم الفضل بن دُكين، حيث إنه معروف بتوثيق من وافقه في بدعة التشيع، قال الإمام ابن معين: «كان أبو نُعيم إذا ذكر إنساناً فقال: هو جيد وأثنى عليه، فهو شيعي»(١).

[١٨٠] القرينة الثانية

استعمال لفظ: «الصدوق» في بيان كثرة الكذب

قد يوصف الراوي بالصدق، ويُراد به المعنى مقلوباً على سبيل التهكم، **ومن تطبيقاته:**

• التطبيق (٤٩٩)

■ في ترجمة: **يونس بن محمد البصري الصدوق:**

حيث وصف بالصدوق ويُراد به المعنى مقلوباً على سبيل التهكم، لعله من شدة كذبه سيما في الواضحات.

---

(١) سؤالات ابن الجنيد ٧٩٧.

وقد رآه الإمام أحمد، وسأله عن أشياء، فقد روى أبو عبد الرحمٰن عبد الله عن أبيه الإمام أحمد أنه قال: «قلت ليونس الصدوق: حماد بن سلمة، عمن كان يفيد في آخر عمره؟ قال: عن سعيد الجُرَيري، يعني يحدث عنه، قال أبي: قدم علينا يونس مرة، فأخرج شيوخاً، وكان يتتبع الشيوخ، قال أبي: رأيت يونس الصدوق عند إبراهيم بن سعد، أظن أبي قال: فجعل يذاكره أو يستخرج منه أو كما قال أبي»(١)، ورواه العقيلي(٢)، وابن عدي(٣)، من طريق عبد الله، وزادا في آخره عن أبي عبد الرحمٰن عبد الله بن أحمد، أنه قال: «يعني بالصدوق: الكذوب مقلوباً».

وقد أورده العقيلي في الضعفاء(٤)، وابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال(٥)، وقالا: «يونس الكذوب».

وقال الذهبي: «يونس الصدوق سمي بالضد، رآه أحمد بن حنبل وسأله عن شيء»(٦) وقال مرة: «يونس الكذوب، ومنهم من يقول فيه: الصدوق على سبيل التهكم»(٧)، وذكره ابن حجر في التقريب تمييزاً، وقال: «يونس بن محمد الصدوق كذاب»(٨)، وقال مرة: «إنما قيل له: الصدوق، على سبيل التهكم»(٩).

---

(١) العلل ومعرفة الرجال ٢٦٨٣.

(٢) ضعفاء العقيلي ٤/ ٤٦٢.

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال ٧/ ١٧٩.

(٤) (٤/ ٤٦٢).

(٥) (٧/ ١٧٩).

(٦) المغني في الضعفاء ٢/ ٧٦٧.

(٧) ميزان الاعتدال ٧/ ٣٢١.

(٨) (٧٩١٥).

(٩) تهذيب التهذيب ١٢/ ٣٦٨.

[١٨١] القرينة الثالثة

استعمال لفظ: «قد عرفته» في بيان ضعف الراوي

ومن تطبيقاته:

• التطبيق (٥٠٠)

■ **في ترجمة: عبد السلام بن حرب المُلائي:**

حيث قال فيه الإمام ابن المبارك: «قد عرفته».

وهو يُريد بيان ضعفه عنده، فقد قال عبد الله: «حدثني حسن بن عيسى قال: سمعت عبد الله بن المبارك، وسألته عن عبد السلام بن حرب؟ فقال: قد عرفته، وكان إذا قال: قد عرفته، فقد أهلكه»[١]، وجاء تضعيفه له بصورة أُخرى، فقال الإمام أحمد: «ذُكر لابن المبارك عبد السلام بن حرب فقال: ما تحملني رجلي إليه»[٢].

[١٨٢] القرينة الرابعة

استعمال لفظ: «مشهور الحديث» فيما لا يُفيد شهرة حال الراوي

ومن تطبيقاته:

• التطبيق (٥٠١)

■ **في ترجمة: حفص بن حسان:**

حيث روى له الإمام النسائي حديثاً، قال: «أخبرنا قتيبة قال: حدثنا جعفر بن سليمان، عن حفص بن حسان، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة رضي الله عنها: قطع رسول الله ﷺ في ربع دينار»[٣].

---

(١) العلل ومعرفة الرجال ٦٠٧٥.

(٢) العلل ومعرفة الرجال ١٥٣٩، ٦٠٧٧.

(٣) سنن النسائي ٨/ ٧٧/ ٤٩١٨، ٤٦ كتاب قطع السارق، ٩ ذكر الاختلاف على الزهري.

وقال الإمام المزِّي: «حفص بن حسان: روى عن الزهري، روى عنه جعفر بن سليمان الضبعي، قال النسائي: مشهور»(١).

وتعقبه الحافظ ابن حجر، فقال: (قلت: لفظ النسائي: «مشهور الحديث»، وهي عبارة لا تشعر بشهرة حال هذا الرجل لا سيما ولم يرو عنه إلا جعفر بن سليمان ففيه جهالة)(٢)؛ لذا قال في التقريب: «حفص بن حسان مقبول»(٣).

وقال الإمام الذهبي: «حفص بن حسان، عن الزهري، روى عنه جعفر بن سليمان فقط فيه جهالة»(٤)، وقال مرة: «لا يعرف»(٥).

[١٨٣] القرينة الخامسة

استعمال لفظ: «على يدي عدل» في بيان ضعف الراوي

ومن تطبيقاته:

• التطبيق (٥٠٢)

■ **في ترجمة: محمد بن خالد بن عبد الله الواسطي:**

حيث قال فيه الإمام أبو حاتم: «هو على يدي عدل»(٦).

وأراد به جرح الراوي، قال الحافظ ابن حجر: «قوله: «على يدي عدل»، معناه: قرب من الهلاك، وهذا مثل للعرب كان لبعض الملوك شرطي اسمه عدل فإذا دفع إليه من جنى جناية جزموا بهلاكه غالباً، وظن

(١) تهذيب الكمال ٧/ ٧/ ١٣٨٧.
(٢) تهذيب التهذيب ٢/ ٣٤٤.
(٣) ١٤٠٢.
(٤) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٢/ ٣١٧.
(٥) المغني في الضعفاء ١/ ١٧٩.
(٦) الجرح والتعديل ٧/ ٢٤٣.

بعضهم أنها من ألفاظ التوثيق فلم يصب»[1].

ويؤكد كلام الحافظ، صنيع الإمام أبي حاتم في تراجم أخرى، حيث يقول ابنه: «سألت أبي عن يعقوب بن محمد الزهرى؟ فقال: هو على يدي عدل، أدركته، ولم أكتب عنه»[2]، وقال: «سألت أبي عن عمر بن حفص العَبْدي؟ فقال: ضعيف الحديث، ليس بقوي، هو على يدي عدل»[3].

[١٨٤] القرينة السادسة

استعمال لفظ: «صالح» في الثناء على ورع الراوي لا ضبطه

ومن تطبيقاته:

• التطبيق (٥٠٣)

■ **في ترجمة: يحيى بن محمد بن قيس المدني أبي زُكَيْر:**

حيث قال فيه الإمام الخليلي: «شيخ صالح»[4].

والذي يظهر أن مراده الثناء على صلاحه وورعه، قال الحافظ ابن حجر: (أراد به في دينه لا في حديثه؛ لأن من عادتهم إذا أرادوا وصف الراوي بالصلاحية في الحديث قيدوا ذلك، فقالوا: «صالح الحديث»، فإذا أطلقوا الصلاح، فإنما يُريدون به في الديانة، والله أعلم)[5].



---

(١) تهذيب التهذيب ٩/ ١٢٤.
(٢) الجرح والتعديل ٩/ ٢١٤.
(٣) الجرح والتعديل ٦/ ١٠٣.
(٤) الإرشاد ١/ ١٧٣.
(٥) النكت على كتاب ابن الصلاح ٢٧٧.

المبحث السادس

القرائن المتعلقة بمستنده

القرينة الأولى: تفسير الجرح بقادح.

القرينة الثانية: تكلف رد الجرح المفسر القادح.

القرينة الثالثة: استناد المعدل على ما لا يُفيد الضبط.

القرينة الرابعة: استناد المعدل على ما لا يرفع الجهالة.

المبحث السادس

القرائن المتعلقة بمستنده

[١٨٥] القرينة الأولى

تفسير الجرح بقادح

يُشترط في تقديم الجرح على التعديل المعتبر: تفسير الجرح بقادح.

ولا يلزم هذا الشرط إذا لم يُعتد بالمخالف المعدل كأن يكون متساهلاً، وكان الجرح من ناقد معتمد.

قال الإمام أبو عبد الله البخاري أمير المحدثين:

«لم ينج كثير من الناس من كلام بعض الناس فيهم نحو ما يُذكر عن إبراهيم من كلامه في الشعبي، وكلام الشعبي في عكرمة.

ولم يلتفت أهل العلم في هذا النحو إلا ببيانٍ وحجة.

ولم تسقط عدالتهم إلا ببرهان وحجة»[١].

وقال الإمام أبو عبد الله محمد بن نصر المَرْوَزي: «كل رجل ثبتت عدالته لم يقبل فيه تجريح أحد حتى يُبيّن ذلك عليه بأمر لا يحتمل غير جرحه»[٢].

وقال الإمام البيهقي: «باب لا يقبل الجرح فيمن ثبتت عدالته إلا بأن يقفه على ما يجرحه به.

---

(١) جزء القراءة خلف الإمام ٤١.

(٢) تهذيب التهذيب ٧/ ٢٤١ ترجمة: عكرمة مولى ابن عباس.

قال الشافعي رَحِمَهُ اللهُ؛ لأن الناس يختلفون ويتباينون في الأهواء»[1].

وقال الإمام ابن عبد البر: «الصحيح في هذا الباب أن من صحت عدالته، وثبت في العلم أمانته، وبانت ثقته وعنايته للعلم: لم يلتفت فيه إلى قول أحد إلا أن يأتي الجارح في جرحته ببينة عادلة تصح بها جرحته»[2].

ومن تطبيقاته:

• التطبيق (٥٠٤)

▪ في ترجمة: محمد بن بيان بن مسلم أبي العباس الثقفي المعروف بابن البَخْتَري:

حيث وثقه محمد بن عبيد الله بن الشَخِّير.

فقال: «حدثنا أبو العباس محمد بن بيان بن مسلم الثقفي المعروف بابن البَخْتَري في مجلس بن أبي داود سنة ست عشرة، قال ابن الشَخُّير: وكان ثقة»[3].

وفي صنيع ابن الشَخِّير نظر؛ لأن ابن البَخْتَري جُرِّح بمفسر قادح مهلك، فقد وضع حديثاً في فضل سورة التين، فقد قال أبو القاسم الأزهري: (نا محمد بن عبيد الله بن الشَخِّير، قال: نا أبو العباس محمد بن بيان بن مسلم الثقفي المعروف بابن البَخْتَري في مجلس ابن أبي داود سنة ست عشرة قال ابن الشَخُّير: «وكان ثقة أملى علينا من أصله»، قال: نا الحسن بن عرفة، قال: نا عبد الرحمٰن بن مهدي، عن مالك بن أنس، عن الزهري، عن أنس، قال: «لما نزلت سورة التين

---

(١) سنن البيهقي الكبرى ١٠/ ١٢٤.

(٢) جامع بيان العلم ٥٠٣.

(٣) تاريخ بغداد ٢/ ٩٧.

على رسول الله ﷺ فرح لها فرحاً شديداً حتى بان لنا شدة فرحه، فسألنا ابن عباس بعد ذلك عن تفسيرها؟ فقال: أما قول الله تعالى: ﴿وَالتِّينِ﴾[1] فبلاد الشام، ﴿وَالزَّيْتُونِ﴾[2] فبلاد فلسطين، ﴿وَطُورِ سِينِينَ ۝٢﴾[3] فطور سينا الذي كلم الله عليه موسى، ﴿وَهَٰذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ ۝٣﴾[4] فبلد مكة، و﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ۝٤﴾[5] محمد ﷺ، ﴿ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ ۝٥﴾[6] عباد اللات والعزى، ﴿إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾[7] أبو بكر وعمر، ﴿فَلَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾[8]عثمان بن عفان، ﴿فَمَا يُكَذِّبُكَ بَعْدُ بِالدِّينِ ۝٧﴾[9]علي بن أبي طالب ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ ۝٨﴾[10] بعثك فيهم نبياً، وجمعكم على التقوى يا محمد)[11].

وقال الخطيب البغدادي: «هذا الحديث بهذا الإسناد: باطل لا أصل له يصح فيما نعلم والرجال المذكورون في إسناده كلهم أئمة مشهورون غير محمد بن بيان، ونرى العلة من جهته وتوثيق ابن الشَخِّير له ليس بشيء؛ لأن من أورد مثل هذا الحديث بهذا الإسناد قد أغنى أهل العلم عن أن ينظروا في حاله، ويبحثوا عن أمره، ولعله كان يتظاهر بالصلاح فأحسن ابن الشَخِّير به الظن، وأثنى عليه لذلك، وقد قال

---

(١) آية رقم: ١.
(٢) آية رقم: ١.
(٣) آية رقم: ٢.
(٤) آية رقم: ٣.
(٥) آية رقم: ٤.
(٦) آية رقم: ٥.
(٧) آية رقم: ٦.
(٨) آية رقم: ٦.
(٩) آية رقم: ٧.
(١٠) آية رقم: ٨.
(١١) أخرجه الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ٢/ ٩٧، وابن الجوزي في الموضوعات ٤٨٧.

يحيى بن سعيد القطان: «ما رأيت الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث»»[1].

وأورده ابن الجوزي في الموضوعات، وقال: «هذا حديث موضوع بارد الوضع بعيد عن الصواب، فالحمل فيه على ابن بيان الثقفي، وكأنه قد تلاعب بالقرآن»[2].

وقال الإمام الذهبي في ابن بيان: «متهم بوضع الحديث روى بقلة حياء من الله تعالى..»[3].

[١٨٦] القرينة الثانية

تكلف رد الجرح المفسر القادح

قد يحمل الناقد الجرح المفسر المؤثر على أمر بعيد لا يخلو من تكلف، ولا يكون له مستند فيما ذهب إليه، فيترجح الجرح في الراوي، **ومن تطبيقاته:**

• التطبيق (٥٠٥)

■ **في ترجمة: محمد بن حسان بن مصعب الخزاز الكوفي ثم الرازي مسكناً:**

حيث قال فيه بلديه الإمام أبو حاتم: «صنف كتاب المعراج، وكان كذاباً»[4]، وذكره الإمام الذهبي في ميزان الاعتدال، وحمل كلام أبي حاتم على الكذب في حديث الناس، فقال: «قال أبو حاتم: «ضعيف، وكان كذاباً»: يعني في حديث الناس»[5].

---

(١) تاريخ بغداد ٢/ ٩٨.

(٢) ١/ ٤٠٧/ ٤٨٧.

(٣) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٦/ ٨٣، المغني في الضعفاء ٢/ ٥٦٠.

(٤) الجرح والتعديل ٧/ ٢٣٨.

(٥) ٦/ ١٠٥.

وصنيعه محل تأمل؛ لأن الأصل في الإطلاق أنه الكذب الجارح، والسياق يُؤكده؛ لأنه مقرونٌ بالضعف، ولم يذكر الذهبي حجة في هذا التأويل، بل يتأكد كلام الإمام أبي حاتم بدليل آخر لا مجال فيه للتأويل، وهو نص الحافظ محمد بن عبد الله بن نُمَير على كذبه في الحديث، فقد قال ابن أبي حاتم: (سُئل محمد بن عبد الله بن نُمَير عنه، وقيل له: بالري رجل كوفي، يقال له: محمد بن حسان، يروي عن أبيك؟ قال: وأي شيء روى عن أبي؟ قال: روى عن أبيك عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب، عن عبد الرحمٰن بن سَمُرة، عن النبيِّ ﷺ، قال: «رأيت رجالاً يُؤتى بهم....» الحديث الطويل، قال: ترك الناس كلهم، وجاء يكذب على أبي)[1].

ولذا تعقبه الحافظ ابن حجر، فقال: (قال الذهبي: «يعني في حديث الناس»، ولم يذكر مستنده فيما قال)[2]، والصواب أن الراجح فيه الجرح، وهو الذي يُوافقه صنيع الإمام الذهبي نفسه في المغني، حيث اقتصر فيه على ذكر كلام أبي حاتم، فقال: «قال أبو حاتم: ضعيف، كذاب»[3].

• التطبيق (٥٠٦)

■ **في ترجمة: عمارة بن جُوَين أبي هارون العَبْدي البصري:**

حيث رماه حماد بن زيد البصري بالكذب.

وتعقبه الإمام ابن عبد البر، فحمله على التحامل العقدي، وصنيع الإمام ابن عبد البر محل تأمل، ولا يخلو من تكلف، فقد ثبت كذب عمارة من عدة أوجه، وسبق تفصيله[4].

---

(١) الجرح والتعديل ٧/ ٢٣٨.
(٢) تهذيب التهذيب ٩/ ٩٩.
(٣) المغني في الضعفاء ٢/ ٥٦٧.
(٤) تطبيق رقم: ٧٨.

[١٨٧] القرينة الثالثة

استناد المعدل على ما لا يُفيد الضبط

لا يُشترط تفسير التعديل إذا كان من ناقد معتمد في الجرح والتعديل سواء عُورض أم لم يُعارض، وإنما يُشترط التفسير في الجرح إذا عارضه تعديل معتبر، ولكن إذا تبين أن المعدل استند في تعديله على ما لا يصلح للتعديل، فيرد التعديل، **ومن تطبيقاته:**

• التطبيق (٥٠٧)

▪ في ترجمة: محمد بن يونس بن موسى الكُدَيمي:

حيث قال فيه: «إسماعيل بن علي الخُطَبِي: ما رأيت أكثر ناساً من مجلسه، وكان ثقة»[١].

والذي يظهر أن الخُطَبِي استند في التعديل على كثرة حضور الناس إلى مجلس الكُدَيمي، وفيه تأمل؛ لذا قال الإمام الذهبي: (أما إسماعيل الخُطَبِي، فقال بجهل: «كان ثقة ما رأيت خلقاً أكثر من مجلسه»)[٢].

وقد تقدم أن غالب النقاد جرحوه جداً[٣].

[١٨٨] القرينة الرابعة

استناد المعدل على ما لا يرفع الجهالة

• التطبيق (٥٠٨)

▪ في ترجمة: أَخْنَس والد بُكير بن الأخْنَس كوفي:

حيث ذكره الإمام البخاري في الضعفاء وقال فيه: «أَخْنَس سمع

---

(١) تاريخ بغداد ٣/ ٤٤٥.

(٢) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٦/ ٣٧٨.

(٣) تطبيق رقم: ٤٨٥.

الحديث من ابن مسعود روى عنه بُكَير، ولم يصح حديثه»[1].

وزاد ابن عدي عن البخاري قوله: «روى عنه ـ عن ابن عباس ـ مناكير»[2].

وقد تعقبه أبو حاتم، فقال ابنه: «سمعت أبي يُنكر على من أخرج اسمه في كتاب الضعفاء، ويقول: لا أعلم روى عن الأَخْنَس إلا ما روى أبو جَنَاب يحيى بن أبي حَيَّة الكوفي، عن بُكير بن الأَخْنَس، عن أبيه، فإن كان أبو جَنَاب لين الحديث، فما ذنب الأَخْنَس والد بُكير، وبُكَير ثقة عند أهل العلم، وليس في حديث واحد رواه ثقة عن أبيه ما يلزم أباه الوهن بلا حجة»[3].

والصواب مع الإمام البخاري؛ لأن الذي يظهر أن أبا جَنَاب أخطأ فجعل للأَخْنَس رواية وليست له رواية، ولذا قيد أمير المحدثين الإمام أبو عبد الله البخاري الحكم بحديثه، فقال: «لم يصح حديثه»، ومحله ـ والحال هذه ـ الضعفاء؛ لأن من لا تُعرف عدالته وحاله فالأصل فيه الجهالة، سيما وأن أبا حاتم نفسه قد نص على أنه لا يُعرف للأَخْنَس رواية إلا من طريق أبي جَنَاب ـ وهو ضعيف ـ، فأصبح خلافه لفظياً.

ويُؤكد حكم الإمام البخاري أن أبا زرعة ذكر الأخنس في الضعفاء[4]، وكذا صنع العقيلي[5]، وابن عدي، وزاد ابن عدي: «غير معروف»[6].

ولذا فإن ابن حجر تعقب الإمام أبو حاتم، فقال: «لا يلزم من ذلك أن يكون الرجل ثقة، إذ حاله غير معروفة، ورواية ابنه عنه فقط، لا ترفع جهالة حاله، هذا إن رفعت جهالة عينه، والله أعلم»[7].

---

(١) ٣٧، التاريخ الكبير ٢/ ٦٤.
(٢) الكامل في ضعفاء الرجال ١/٤١٩.
(٣) الجرح والتعديل ٢/ ٣٤٥.
(٤) البرذعي ١/ ٦٠٣.
(٥) ضعفاء العقيلي ١/ ١٢١.
(٦) الكامل في ضعفاء الرجال ١/ ٤١٩.
(٧) لسان الميزان ١/ ٣٣١.

المبحث السابع

القرائن المتعلقة بمخالفته

القرينة الأولى: مخالفة المعدل للمشهور من ضعف الراوي.

القرينة الثانية: مخالفة المعدل للضعف المستقر من حال الراوي.

المبحث السابع

القرائن المتعلقة بمخالفته

يُقدم الجرح عند التعارض إذا كان عدد المعدلين قلة سيما إن كانوا من المتساهلين، وكان المجرحون هم غالب النقاد المعتمدين، ولم يُخالفوا بحجة ظاهرة[١].

فإن تقاربوا في العدة والاعتماد قُدم التعديل إلا إذا كان الجرح مفسراً بقادح فيقدم، قال الحافظ ابن حجر: «إن كان الجرح والحالة هذه مفسراً قبل، وإلا عمل بالتعديل»[٢].

[١٨٩] القرينة الأولى

مخالفة المعدل للمشهور من ضعف الراوي

• **التطبيق (٥٠٩)**

■ **في ترجمة: إسحاق بن بشر بن محمد أبي حذيفة البخاري مولى بني هاشم:**

حيث روى عنه محمد بن عمر الدارابِجْرِدِي فقال: «حدثنا أبو حذيفة البخاري ثقة».

وفي صنيعه نظر؛ لأنه خالف غالب النقاد الذين رموه بالكذب أو تركوه، فقد قال أبو بكر ابن أبي شيبة: «كذاب»[٣].

---

(١) انظر أمثلته في قرينة رقم: ٥١، وما بعدها.

(٢) لسان الميزان ١/ ١٥.

(٣) لسان الميزان ١/ ٣٥٤.

وقال الإمام مسلم بن الحجاج: «ترك الناس حديثه»[1]، وقال النقاش: «يضع الحديث»[2]، وقال ابن عدي: «أحاديثه منكرة إما إسناداً، أو متناً، لا يتابعه أحد عليها»[3]، وقال الدارقطني: «كذاب، متروك»[4]، وقال الخطيب البغدادي: «حدث بأحاديث باطلة»[5]؛ لذا فإن الإمام الذهبي تعقب الدارابِجْردِي، فقال: «تفرد الدارابِجْرِدِي بتوثيق أبي حذيفة، فلم يلتفت إليه أحد؛ لأن أبا حذيفة بَيِّن الأمر، لا يخفى حاله على العميان»[6].

• التطبيق (٥١٠)

■ في ترجمة: الحجاج بن أَرْطَاَة النَّخَعي الكوفي:

حيث وثقه الإمام شعبة، فقد قال أبو شهاب موسى بن نافع الحناط ـ واللفظ له ـ[7]، ومعاوية بن هشام: «قال لي شعبة: عليك بحجاج بن أَرْطَأة، ومحمد بن إسحاق فإنهما حافظان، واكتم على ما عند البصريين في خالد وهشام» يُريد تضعيف خالد الحذاء، وهشام بن حسان.

وقد خالف في الحجاج حكم الجمهور، كما خالف غالب النقاد في تضعيف خالد، وهشام قال الإمام الذهبي: «ما التفت أحد إلى هذا القول أبداً»[8]، وقال في موضع آخر: «هذا قول مطروح، وليس شعبة بمعصوم من الخطأ في اجتهاده، وهذه زلة من عالم، فإن خالداً الحذاء

---

(١) الكنى ٢٩ أ.
(٢) لسان الميزان ١/ ٣٥٤.
(٣) الكامل في ضعفاء الرجال ١/ ٣٣٧.
(٤) الضعفاء والمتروكين ٩٢.
(٥) تاريخ بغداد ٦/ ٣٢٦.
(٦) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ١/ ٣٣٦.
(٧) ضعفاء العقيلي ٢/ ٤.
(٨) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٢/ ٤٢٨.

وهشام بن حسان ثقتان ثبتان، والآخران فالجمهور على أنه لا يحتج بهما»[1].

التطبيق (٥١١)

■ **في ترجمة: عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب الهاشمي أبي محمد المدني:**

حيث قال فيه الإمام ابن عبد البر: «هو أوثق من كل من تكلم فيه»[2].

وفي هذا العموم تأمل، فقد كان مالك[3]، ويحيى بن سعيد[4] لا يرويان عنه، وتكلم فيه ابن عيينة[5]، والإمام أحمد[6]، والإمام ابن معين[7]، وابن المديني[8]، وأبو زرعة[9]، وأبو حاتم[10]، والنسائي، وابن خزيمة[11]، وأبو أحمد الحاكم[12]، والعقيلي[13]، والدارقطني، وابن حبان[14]، وغيرهم.

(١) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٧/ ٧٨.
(٢) تهذيب التهذيب ٦/ ١٣.
(٣) ميزان الاعتدال ٤/ ١٧٥.
(٤) الجرح والتعديل ٥/ ١٥٣.
(٥) علل عبد الله ٢٠٣٨.
(٦) تهذيب الكمال ١٦/ ٣٥٤٣.
(٧) الجرح والتعديل ٥/ ١٥٣.
(٨) سؤالات ابن أبي شيبة ٨١.
(٩) الجرح والتعديل ٥/ ١٥٣.
(١٠) الجرح والتعديل ٥/ ١٥٣.
(١١) تهذيب التهذيب ٦/ ١٣.
(١٢) ميزان الاعتدال ٤/ ١٧٥.
(١٣) الضعفاء الكبير ٢/ ٢٩٨.
(١٤) المجروحين ٢/ ٣.

ولذا تعقبه الحافظ ابن حجر فقال: «هذا إفراط»[1].

والإمام ابن عبد البر نفسه قد تكلم فيه فقال: «عبد الله بن محمد بن عقيل، ليس بالحافظ عندهم»[2]، وقال مرة: «عبد الله بن محمد بن عقيل قد قبل جماعة من أهل العلم بالحديث حديثه، واحتجوا به، وخالفهم في ذلك آخرون»[3].

[١٩٠] القرينة الثانية

مخالفة المعدل للضعف المستقر من حال الراوي

• التطبيق (٥١٢)

■ **في ترجمة: محمد بن عمر الواقدي:**

حيث قال عدله: الدراوردي، ومحمد بن إسحاق الصغاني، ومصعب، ومعن القزاز، ويزيد بن هارون، وأبو عبيد[4].

وفي صنيعهم نظر، وأكثرهم ليسوا من أهل الصنعة، وقد خالفوا ما استقر عليه أمر نقاد الحديث وجهابذته: كالإمام ابن المبارك[5]، وابن نمير[6]، وإسماعيل بن زكريا[7]، وبُندار[8]، والإمام الشافعي[9]، والإمام أحمد[10]،

(١) تهذيب التهذيب ٦/ ١٣.
(٢) التمهيد ٢٠/ ١٢٥.
(٣) الاستذكار ٥/ ٣٢٤.
(٤) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٦/ ٢٧٥.
(٥) المروذي ٢٤٨.
(٦) التاريخ الكبير ١/ ٥٤٣.
(٧) تهذيب التهذيب ٩/ ٣٢٤.
(٨) تهذيب التهذيب ٩/ ٣٢٤.
(٩) الجرح والتعديل ٨/ ٢٠.
(١٠) العلل ٥١٣٩، وضعفاء العقيلي ١٦٦٦.

وابن معين[1]، وابن المديني[2]، والإمام البخاري[3]، والإمام مسلم[4]، وابن راهويه[5]، والنسائي[6]، وأبو داود[7]، وأبو زرعة الرازي[8]، وأبو حاتم[9]، وأبو بشر الدولابي[10]، والعقيلي[11]، والدارقطني[12]، وابن عدي[13]، وغيرهم حيث طعنوا فيه، وأخف أحكامهم فيه أنه: متروك الحديث.

ولذا يقول الإمام الذهبي فيه: «استقر الإجماع على وهن الواقدي»[14].



(١) الجرح والتعديل ٨/ ٢٠.
(٢) تهذيب التهذيب ٩/ ٣٢٤.
(٣) الضعفاء الصغير ٣٤٤، والتاريخ الكبير ١/ ٥٤٣، والتاريخ الأوسط ٢/ ٣١١.
(٤) الكنى: ق ٦٥.
(٥) الجرح والتعديل ٨/ ٢٠.
(٦) الضعفاء والمتروكين ٥٥٧.
(٧) الآجري ١٨٤٩.
(٨) الضعفاء ٥١١، ٣٠٠، والجرح والتعديل ٨/ ٢٠.
(٩) الجرح والتعديل ٨/ ٢٠.
(١٠) تهذيب التهذيب ٩/ ٣٢٤.
(١١) الضعفاء الكبير ١٦٦٦.
(١٢) الضعفاء والمتروكين ٤٧٨.
(١٣) الكامل ٦/ ٢٤٢.
(١٤) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٦/ ٢٧٥.

المبحث الثامن

القرائن المتعلقة بوهمه، أو ضعف ما نُسب إليه

القرينة الأولى: جمع الناقد بين مفترق.

القرينة الثانية: ضعف الناقل.

القرينة الثالثة: إعلال التعديل بالشذوذ أو النكارة.

المبحث الثامن

القرائن المتعلقة بوهمه، أو ضعف ما نُسب إليه

[١٩١] القرينة الأولى

جمع الناقد بين مفترق

• التطبيق (٥١٣)

■ في ترجمة: عبد الملك بن عُمير القرشي الكوفي:

حيث ذكر الإمام أحمد في قصة أن الثوري أثنى على حفظه.

وخالفه الإمام أبو حاتم فذكر أن الذي أثنى عليه الثوري آخر، فقد قال أبو محمد عبد الرحمٰن بن أبي حاتم: «حدثني صالح بن أحمد بن حنبل، نا علي بن المديني، سمعت عبد الرحمٰن بن مهدي يقول: كان سفيان الثوري يعجب من حفظ عبد الملك، قال صالح: فقلت لأبي: فهو عبد الملك بن عُمير؟ قال: نعم، قال أبو محمد: فذكرت ذلك لأبي؟ فقال: هذا وهم، إنما هو عبد الملك بن أبي سليمان، وعبد الملك بن عُمير لم يوصف بالحفظ»[١].

• التطبيق (٥١٤)

■ في ترجمة: نافع بن أبي نافع البزاز:

حيث قال فيه الإمام المِزِّي: «نافع بن أبي نافع البزاز مولى أبي أحمد، يقال كنيته أبو عبد الله، روى عن معقل بن يسار المزني، وأبي

(١) الجرح والتعديل ٥/ ٣٦٠، ١/ ٧٠.

هريرة، روى عنه أبو العلاء خالد بن طَهْمَان الخَفّاف، ومحمد بن عبد الرحمٰن بن أبي ذئب، قال عباس الدُّورِي عن يحيى بن معين: «ثقة»، روى له أبو داود والترمذي والنسائي»[1].

وفي صنيعه تأمل؛ لأنه جمع بين مفترق: ضعيف، وثقة، فالضعيف: نافع بن أبي نافع الذي يروي عن معقل بن يسار، وروى عنه أبو الحارث خالد بن طَهْمَان الخَفّاف، وهو سماه بذلك، قال ابن أبي حاتم: «نافع بن أبي نافع، روى عن [معقل، روى عنه أبو العلاء][2] نا عبد الرحمٰن قال: سئل أبي عنه؟ فقال: هو أبو داود نُفيع، وهو ضعيف الحديث»[3].

والثقة، هو: نافع بن أبي نافع البزاز، الذي يروي عن أبي هريرة، وروى عنه محمد بن عبد الرحمٰن بن أبي ذئب، ووثقه الإمام ابن معين[4].

ولذا فإن الحافظ ابن حجر تعقب الإمام المِزِّي، فقال: «الذي وثقه ابن معين، هو الذي روى عن أبي هريرة، وروى عنه ابن أبي ذئب، وحديثه في السنن ومسلم وأحمد وصحيح ابن حبان، وقد وصفوه بالبزاز، وأما الذي يروي عن معقل بن يسار، فقد أفرده ابن أبي حاتم عن الراوي عن أبي هريرة، فقال: «يروي عن معقل، روى عنه أبو العلاء، وسئل أبي عنه؟ فقال: هذا أبو داود نُفيع، وهو ضعيف»[5].

---

(١) تهذيب الكمال ٢٩/ ٢٩٣.
(٢) التكميل من نسخة ابن حجر في تهذيب التهذيب ١٠/ ٣٦٦.
(٣) الجرح والتعديل ٨/ ٤٥٩، وتهذيب التهذيب ١٠/ ٣٦٦.
(٤) الدوري ٨٥١، والجرح والتعديل ٨/ ٤٥٣.
(٥) تهذيب التهذيب ١٠/ ٣٦٦.

[١٩٢] القرينة الثانية

ضعف الناقل

• التطبيق (٥١٥)

■ **في ترجمة: إسماعيل بن يعلى أبي أمية الثقفي البصري:**

حيث قال الحافظ ابن عدي: (حدثنا الحسن بن علي بن زُفَر، قال: سمعت الصَّبّاح بن عبد الله يقول: سمعت شعبة يقول: «اكتبوا عن أبي أمية بن يعلى فإنه رجل شريف لا يكذب»)[(١)]، ورواه غلام خليل عن شيبان، عن شعبة[(٢)] وذكر ابن الجوزي إسماعيل في الضعفاء والمتروكين، وقال: «قال شعبة: اكتبوا عنه فإنه شريف لا يكذب»[(٣)]، وقال الإمام الذهبي في إسماعيل: «قد مشاه شعبة، وقال: «اكتبوا عنه فإنه شريف»»[(٤)].

وهذا التعديل لا يثبت عن شعبة؛ لأن إسناده موضوع، فابن زُفَر، هو: الحسن بن علي ابن صالح بن زكريا بن يحيى بن صالح بن عاصم بن زُفَر أبو سعيد العَدَوي البصري، الوضاع المعروف، قال فيه الحافظ ابن عدي: «يضع الحديث، ويسرق الحديث، ويلزقه على قوم آخرين، ويحدث عن قوم لا يعرفون، وهو متهم فيهم إن الله لم يخلقهم، حدث عن خِراش عن أنس، والصَّبّاح بن عبد الله أبو بشر، وإبراهيم بن سليمان السُّلَمي جميعاً عن شعبة»[(٥)].

والصَّبّاح بن عبد الله أبو بشر، لا يعرف، قاله ابن عدي[(٦)].

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال ١/ ٣١٥.
(٢) سؤالات أبي عبيد الآجري ٦٠٤.
(٣) (١/ ١٢٤).
(٤) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ١/ ٤١٧.
(٥) الكامل في ضعفاء الرجال ٢/ ٣٣٨.
(٦) الكامل في ضعفاء الرجال ٢/ ٣٣٨، ٣٤٠، لسان الميزان ٣/ ١٧٩.

وغلام خليل، هو: أحمد بن محمد بن غالب أبو عبد الله مولى باهلة البصري، وضاع، قال ابن عدي: «سمعت أبا عبد الله النهاوندي بحران في مجلس أبي عَرُوبة يقول: قلت لغلام الخليل: هذه الأحاديث الرقائق التي تحدث بها، قال: وضعناها لنرقق بها قلوب العامة»، وقال الحافظ ابن عدي: «غلام الخليل أحاديثه مناكير لا تحصى كثرة، وهو بيّن الأمر في الضعفاء»[1]، وقال الدارقطني: «غلام الخليل يضع الحديث متروك»[2].

ولذا فإن الإمام أبا داود كذب هذه الحكاية، فقد قال أبو عُبيد الآجُرِّي: (قلت لأبي داود: حكى رجل عن شيبان الأبلي أنه سمع شعبة يقول: «اكتبوا عن أبي أمية بن يعلى، فإنه شريف لا يكذب، واكتبوا عن الحسن بن دينار، فإنه صدوق»؟ فكَذَّب الذي حكى عنه، قال أبو عبيد: غلام خليل حكى هذا عن شيبان، قال أبو داود: كذب الذي حكى هذا)[3].

وتعقب الحافظ ابن حجر الإمام الذهبي، فقال: (غلام خليل كما تقدم مجمع على تكذيبه فكيف جزم المؤلف أن شعبة قال: «اكتبوا عنه»؟!)[4].

وأما إسماعيل، صاحب الترجمة، فهو: متروك الحديث، قد طعن فيه الأئمة النقاد، فقال الإمام ابن معين: «ليس بثقة»[5]، وقال مرة: «متروك الحديث»[6]، وقال الإمام البخاري: «سكتوا عنه»[7]، وقال

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال ١/ ١٩٥.

(٢) سؤالات الحاكم ١٥.

(٣) سؤالات أبي عبيد الآجري ٦٠٤.

(٤) لسان الميزان ١/ ٤٤٥.

(٥) الدقاق ٢٩٥.

(٦) ضعفاء العقيلي ١/ ٩٥.

(٧) التاريخ الأوسط ١/ ٢٥١، والتاريخ الكبير ١/ ٣٧٧.

الإمام النسائي[1]، والدارقطني[2]: «متروك»، وقال الإمام أبو زرعة: «واهي الحديث، ضعيف الحديث، ليس بقوي»[3]، وتكلم فيه غيرهم.

• التطبيق (٥١٦)

■ **في ترجمة: فرج بن فَضَالة أبي فَضَالة الشامي الحمصي:**

حيث قال سليمان بن أحمد الواسطي: «سمعت عبد الرحمٰن بن مهدي يقول: ما رأيت شامياً أثبت من فرج بن فَضَالة، وأنا استخير الله في الحديث عنه»[4]، وقال سليمان أيضاً: «سمعت يزيد بن هارون يقول: رأيت شعبة بن الحجاج، عند فرج بن فَضَالة، يسأله عن حديث من حديث إسماعيل بن عياش»[5].

وما حكاه سليمان فيه نظر، وهو آفته، فقد قال الإمام البخاري في سليمان: «فيه نظر»[6]، وقال الحافظ ابن عدي فيه: «السليمان بن أحمد أحاديث أفراد غرائب، يحدث بها عنه علي بن عبد العزيز، وهو عندي ممن يسرق الحديث ويشتبه عليه»[7]، وقال في موضع آخر: «قد سرقه جماعة من الضعفاء، ذكرتهم في كتابي هذا، فحدثوا به عن الوليد، منهم سليمان بن أحمد الواسطي»[8].

وصنيع سليمان يُخالف المحفوظ عن ابن مهدي من أنه لا يُحدث عنه، قال عمرو بن علي الفلاس: «كان عبد الرحمٰن لا يُحدث عن

---

(١) الضعفاء والمتروكين ٤١.
(٢) الضعفاء والمتروكين ٧٨.
(٣) الجرح والتعديل ٢/ ٢٠٣.
(٤) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٥/ ٤١٥، تهذيب التهذيب ٨/ ٢٣٥.
(٥) الكامل في ضعفاء الرجال ١/ ٢٩٥ ترجمة: إسماعيل بن عياش.
(٦) التاريخ الكبير ٤/ ٣.
(٧) الكامل في ضعفاء الرجال ٣/ ٢٩٢.
(٨) الكامل في ضعفاء الرجال ٣/ ٢١٩.

فرج بن فَضَالة، ويقول: حديثه عن يحيى بن سعيد أحاديث منكرة مقلوبة»[1]، وقال الإمام البخاري: «كان عبد الرحمٰن لا يحدث عن فرج بن فَضَالة، ويقول: حدث عن يحيى بن سعيد أحاديث منكرة مقلوبة»[2].

وفرج ضعفه الإمام البخاري وغيره، فقال الإمام البخاري فيه: «منكر الحديث»[3]، وقال ابن عدي: «هو مع ضعفه يكتب حديثه»[4]، وقال الحافظ ابن حجر: «ضعيف»[5].

وضعّف الحافظ ابن حجر هذه الحكاية، فقال: «لا يغتر أحد بالحكاية المروية في توثيقه عن ابن مهدي، فإنها من رواية سليمان بن أحمد وهو الواسطي وهو كذاب، وقد قال البخاري: «تركه ابن مهدي»»[6].

[١٩٢] القرينة الثالثة

إعلال التعديل بالشذوذ أو النكارة

أولاً: شذوذه:

يُرد التعديل المعارض للتجريح إذا تبين أنه يُخالف رواية أكثر الثقات عن الناقد، **ومن تطبيقاته:**

---

(١) ضعفاء العقيلي ٣/ ٤٦٢، والجرح والتعديل ٧/ ٨٥، والمجروحين ٢/ ٢٠٦.
(٢) التاريخ الأوسط ٢/ ١٧٣.
(٣) الضعفاء الصغير ٣٠٠، والتاريخ الكبير ٧/ ١٣٤.
(٤) الكامل في ضعفاء الرجال ٦/ ٢٩.
(٥) تقريب التهذيب ٥٣٨٣.
(٦) تهذيب التهذيب ٨/ ٢٣٥

• التطبيق (٥١٧)

■ في ترجمة: يعقوب بن حميد بن كاسب المدني ثم المكي أبي يوسف:

حيث قال فيه ابن عدي: «في كتابي بخطي: عن عبد الله بن إسحاق المدائني، ثنا نصر بن محمد، سألت يحيى بن معين عن يعقوب بن حميد بن كاسب؟ فقال: ثقة»[(١)].

وجاء تضعيفه في رواية الدُّورِي، وغيره، قال الدُّوري: «سمعت يحيى يقول: ابن كاسب ليس بشيء»[(٢)]، وقال مرة: «ليس بثقة»[(٣)]، وقال ابن مُحْرِز: «سمعت يحيى بن معين يقول: كذاب، خبيث، عدو لله، محدود، قيل له: فمن كان محدوداً، لا يقبل منه حديثه؟ فقال: لا، لا يُقبل حديث من أحد»[(٤)]، وقال العقيلي: «حدثنا زكريا بن يحيى الحلواني، قال رأيت أبا داود السِّجِسْتَاني صاحب أحمد بن حنبل، قد ظاهر بحديث ابن كاسب، وجعله وقايات على ظهور ركبته، فسألته عنه؟ فقال: رأينا في مسنده أحاديث أنكرناها، فطالبناه بالأصول فدافعها، ثم أخرجها بعد، فوجدنا الأحاديث في الأصول مغيرة بخط طري كانت مراسيل فأسندها وزاد فيها»[(٥)]، قال الحافظ ابن حجر: «هذا الجرح قادح ولهذا لم يخرج عنه أبو داود شيئاً»[(٦)].

ولذا ردّ الإمام الذهبي رواية مضر، فقال: «شَذّ مُضَر بن محمد الأسدي، فروى عن يحيى بن معين: ثقة»[(٧)].

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال ٧/ ١٥١.
(٢) (٧٧٢).
(٣) الجرح والتعديل ٩/ ٢٠٦.
(٤) (١/ ٢٠).
(٥) ضعفاء العقيلي ٤/ ٤٤٦.
(٦) هدي الساري ٤٥٤.
(٧) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٧/ ٢٧٦.

■ **في ترجمة: يحيى بن هاشم بن كثير بن قيس الغساني أبي زكريا السِّمْسَار البغدادي:**

حيث قال القاسم بن عبد الرحمٰن بن زياد الأنباري: «سألت يحيى بن معين عن يحيى بن هاشم السِّمْسَار: أهو كذاب؟ فقال: لا أعرفه كاذباً، ولكنه شيخ قد خرف وكبر»(١).

وهذه رواية مردودة؛ لأنها شاذة تخالف المحفوظ عن الإمام ابن معين، فقد قال أبو يعلى الموصلي: «ذُكر ليحيى بن معين وانا حاضر السِّمْسَار، فقال: كان جاري، لا يحمل عن مثله الحديث، كذاب»(٢)، وقال الحسين بن حبان: «قال أبو زكريا: السِّمْسَار كذاب خبيث دجال عدو الله كان جارنا ها هنا»(٣)، وقال عبد الخالق بن منصور: «سمعت يحيى بن معين يقول: السِّمْسَار يعني يحيى بن الهاشم، دجال هذه الأمة»(٤)، وقال أحمد بن محمد بن القاسم بن مُحْرِز: «سمعت يحيى بن معين، يقول: إسحاق ين نَجِيح المَلَطِي: كذاب عدو لله، رجل سوء، خبيث، وأبو البَخْتَري، يعني القرشي ـ وهب بن وهب ـ: كذاب عدو لله، خبيث وأبو داود النَّخَعي ـ سليمان بن عمرو ـ: كذاب النَّخَع، والسِّمْسَار: كذاب خبيث هو الدجال، هذا يخرج الدجال من هذه القرية، وهو أشرهم يعني أشر من المَلَطِي، ومن أبي البَخْتَري ومن أبي داود»(٥)، وقال مهنا: «سألت أحمد عن يحيى بن هاشم السِّمْسَار؟ فقال: آه آه لا يُكتب عنه، قال مهنا: قال يحيى بن معين: ليس هو بالثقة

---

(١) تاريخ بغداد ١٤/ ١٦٣.
(٢) الكامل في ضعفاء الرجال ٧/ ٢٥١.
(٣) تاريخ بغداد ١٤/ ١٦٣.
(٤) تاريخ بغداد ١٤/ ١٦٣.
(٥) (١/ ٧، ٨، ٩، ١٠).

كذاب خبيث، قلت ليحيى: قد حدث عن يزيد بن هارون؟ قال: ولو حدث عن منصور بن المعتمر، لم يكن بالثقة؟ قلت ليحيى تراه وضع هذه الأحاديث؟ قال: هو لا يحسن يضع هذه الأحاديث، ولكن وضعت له»[1].

ولذا قال الحافظ ابن حجر عن رواية القاسم: «هذه رواية شاذة، وأكثر الرواة عن يحيى بن معين نقلوا عنه تكذيبه»[2].

وقد كذب النقاد السِّمْسَار، فقال صالح جَزَرة: «كان يكذب في الحديث»[3]، وقال أبو حاتم: «كان يكذب، وكان لا يصدق ترك حديثه»[4]، وقال ابن عدي: «يضع الحديث، ويسرقه»[5].

• التطبيق (٥١٩)

■ في ترجمة: عباد بن صهيب البصري:

حيث روى ابن أبي داود، عن يحيى بن عبد الرحمٰن، عن الإمام ابن معين أنه عدله[6].

وهو يخالف المحفوظ عن الإمام ابن معين، كرواية الدُّوري، حيث قال: «سمعت يحيى يقول: ما كتبت عن عباد بن صهيب، وقد سمع عباد بن صهيب من أبي بكر بن نافع، وأبو بكر بن نافع قديم، يروي عنه مالك بن أنس، قلت ليحيى: هكذا تقول في كل داعية لا يكتب حديثه إن كان قدرياً أو رافضياً أو غير ذلك من أهل الأهواء من هو داعية؟

---

(١) تاريخ بغداد ١٤/ ١٦٣.
(٢) لسان الميزان ٦/ ٢٨٠.
(٣) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٧/ ٢٢٥.
(٤) الجرح والتعديل ٩/ ١٩٥.
(٥) الكامل في ضعفاء الرجال ٧/ ٢٥١.
(٦) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٤/ ٢٩.

قال: لا يكتب عنهم إلا أن يكونوا ممن يظن به ذلك، ولا يدعوا إليه كهشام الدَّسْتَوائي وغيره ممن يرى القدر ولا يدعوا إليه»[1]، ولذا رد الحافظ ابن حجر رواية التعديل، فقال: «في رواية شاذة، عن يحيى بن معين هو: ثبت»[2].

وعباد قال فيه الإمام البخاري[3]، وأبو بكر بن أبي شيبة[4]، والنسائي[5]، والذهبي: «متروك الحديث»، وقال الإمام البخاري مرة: «سكتوا عنه»[6]، وقال ابن المديني: «ذهب حديثه»[7]، وقال أبو حاتم[8]: «ضعيف الحديث، منكر الحديث، ترك حديثه».

ثانياً: نكارته:

يُرد التعديل المعارض للتجريح إذا تبين أن إسناده ضعيف، ويُخالف المحفوظ عن الناقد.

ومن تطبيقاته:

• التطبيق (٥٢٠)

▪ في ترجمة: إبراهيم بن هُدْبة أبي هُدْبة الفارسي:

حيث قال أحمد بن محمد بن عبد الله الكاتب: (أخبرنا أبو مسلم بن مِهْران، أخبرني محمد بن زكريا الشُّرُوطي بنسف، حدثنا

---

(١) ٣٥٨١.
(٢) لسان الميزان ٣/ ٢٣٠.
(٣) التاريخ الكبير ٦/ ٤٣، والضعفاء الصغير ٢٢٨.
(٤) الجرح والتعديل ٦/ ٨١.
(٥) الضعفاء والمتروكين ٤١١.
(٦) التاريخ الأوسط ٢٧٧١.
(٧) الجرح والتعديل ٦/ ٨١.
(٨) الجرح والتعديل ٦/ ٨١.

يحيى بن بدر، قال: قال يحيى بن معين: «إبراهيم بن هُدْبة هو الفارسي أبو هُدْبة لا بأس به ثقة»[1].

وفي هذه الحكاية نظر إسناداً ومتناً، أما الإسناد فمظلم، وأما المتن فباطل منكر يُخالف المحفوظ عن الإمام ابن معين الذي يُوافق ما اشتهر به أبو هُدْبة عند النقاد من الكذب، حتى كان العامة يخشون أنه شيطان من كثرة كذبه، فقد قال الدُّوري: «سمعت يحيى يقول: قدم أبو هُدْبة فاجتمع عليه الخلق، فقالوا له: أخرج رجلك؟ فقالوا ليحيى: لم قالوا له أخرج رجلك؟ قال: كانوا يخافون أن تكون رجله رجل حمار يكون شيطاناً أو قال فيكون شيطاناً»[2].

وقال إبراهيم بن عبد الله بن الجنُيد: «سمعت يحيى بن معين وسئل عن أبي هُدْبة؟ قال: قدم علينا ها هنا فكتبنا عنه عن أنس بن مالك، ثم تبين لنا كذبه كذاب خبيث»[3].

وقد تكلم النقاد في إبراهيم، ورموه بالكذب، قال أبو حاتم: «كذاب»[4]، وقال النسائي: «متروك الحديث»[5]، وقال ابن حبان: «دجال من الدجاجلة، وكان رقاصاً بالبصرة يدعى إلى الأعراس فيرقص فيها، فلما كبر جعل يروي عن أنس ويضع عليه»[6]، وقال الحافظ ابن عدي: «هذه الأحاديث مع غيرها مما رواه أبو هُدْبة، كلها بواطيل، وهو متروك الحديث بيّن الأمر في الضعف جداً»[7].

---

(١) تاريخ بغداد ٦/ ٢٠١.
(٢) ٤٦٦١.
(٣) تاريخ بغداد ٦/ ٢٠٠.
(٤) الجرح والتعديل ٢/ ١٤٣.
(٥) الضعفاء والمتروكين ٩.
(٦) المجروحين ١/ ١١٥.
(٧) الكامل في ضعفاء الرجال ١/ ٢٠٨.

وقد تعقب الخطيب البغدادي حكاية التوثيق فقال: «المحفوظ عن يحيى وغيره ضد هذا القول»[1].

وقال الإمام الذهبي: «لا يفرح عاقل بما جاء بإسناد مظلم عن يحيى بن بدر، فهذا القول باطل»، ثم ذكر مخالفته للمحفوظ عن ابن معين[2].



(١) تاريخ بغداد ٦/ ٢٠٠.

(٢) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ١/ ٢٠٠.



المبحث التاسع

القرائن المتعلقة بوهم ناقله

القرينة الأولى: اختصاره كلام الناقد أو روايته له بالمعنى المُخل به.

القرينة الثانية: الفهم الخاطئ لكلام الناقد.

القرينة الثالثة: جمعه بين مفترق.

القرينة الرابعة: قلبه التجريح تعديلاً.



المبحث التاسع

القرائن المتعلقة بوهم ناقله

[١٩٤] القرينة الأولى

اختصاره كلام الناقد أو روايته له بالمعنى المُخل به

• التطبيق (٥٢١)

■ في ترجمة: إسماعيل بن حفص بن عمر بن ميمون الأُبُلِّي:
حيث قال الإمام الذهبي: «قال أبو حاتم: لا بأس به»[(١)].

وفي صنيع الإمام الذهبي تأمل، والذي يظهر أنه اختصره بما يُخل بمعناه.

فقد قال ابن أبي حاتم: «سمع أبي منه بالبصرة في الرحلة الثالثة، وسألته عنه؟

فقال: كتبت عنه وعن أبيه وكان أبوه يكذب، وهو بخلاف أبيه؟

قلت: لا بأس به؟ قال: لا يمكنني أن أقول لا بأس به»[(٢)].

ولذا فإن الحافظ ابن حجر قال: «في الميزان أن أبا حاتم قال: «لا بأس به» وهو خطأ»[(٣)].

---

(١) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ١/ ٣٨٢.

(٢) الجرح والتعديل ٢/ ١٦٥.

(٣) تهذيب التهذيب ١/ ٢٥٢.

[١٩٥] القرينة الثانية

الفهم الخاطئ لكلام الناقد

• التطبيق (٥٢٢)

■ في ترجمة: سَلْم بن سالم البَلْخي أبي محمد:

حيث حكى الإمام الذهبي عن ابن عدي أنه قال فيه: «أرجو أنه لا بأس به»[١].

وفيما حكاه الإمام الذهبي تأمل، فابن عدي قال: «للسلم بن سالم أحاديث إفرادات وغرائب.

وأنكر ما رأيت له ما ذكرته من هذه الأحاديث، وبعضها لعل البلاء فيه من غيره وأرجو أن يحتمل حديثه»[٢].

والذي يظهر أن مراده احتمال حديثه في المتابعات، فيكون الأصل فيه الضعف؛ لأنه أورده في الكامل، وأورد في ترجمته تضعيف النقاد له، كالإمام ابن المبارك، وابن معين، وأحمد، والنسائي، والجَوْزَجاني[٣].

ولذا فإن الحافظ ابن حجر تعقب الإمام الذهبي، فقال: (هذا لم يقل فيه ابن عدي: «لا بأس به»، وإنما قال بعد أن أورد له أحاديث: «هذه الأحاديث أنكر ما رأيت له، وله أفراد وأرجو أن تحتمل حديثه، وبين هاتين العبارتين فرق كبير، والله الموفق ولا قوة إلا بالله)[٤].

---

(١) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٣/ ٢٦٤.

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال ٣/ ٣٢٦.

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال ٣/ ٣٢٦.

(٤) لسان الميزان ٣/ ٦٣.

[١٩٦] القرينة الثالثة

جمعه بين مفترق

• التطبيق (٥٢٣)

■ **في ترجمة: سِماك بن حرب الكوفي:**

حيث أورد الإمام المزِّي في ترجمته أن عبد الرزاق روى عن الثوري أنه قال: «ما يسقط لسماك بن حرب حديث»[(١)].

وفي صنيع المزي تأمل؛ لأنه وهم بإيراده كلام الثوري في ترجمة سماك بن حرب في حين أنه في سماك بن الفضل؛ لذا تعقبه الحافظ ابن حجر، فقال: «الذي حكاه المؤلف عن عبد الرزاق عن الثوري، إنما قاله الثوري في سماك بن الفضل اليماني، وأما سماك بن حرب فالمعروف عن الثوري أنه ضعفه»[(٢)].

وكلام الثوري في ابن الفضل رواه أبو محمد عبد الرحمٰن بن أبي حاتم، فقال: «نا أبو عبد الله الطهراني، نا عبد الرزاق، قال: قال الثوري: لا يكاد يسقط سماك بن الفضل حديثاً قال أبو محمد: يعني لصحة حديثه»[(٣)].

وقد أورده المزِّي نفسه في ترجمة ابن الفضل[(٤)].

• التطبيق (٥٢٤)

■ **في ترجمة: عبد الله بن يحيى بن سلمان الثقفي أبي يعقوب التَوْأم البصري ويقال: عباد ويقال: عبادة:**

وقد ذكر ابن خلفون أن الإمام النسائي حكى توثيقه بقوله: «أخبرني

---

(١) تهذيب الكمال ١٢/ ١١٨.
(٢) تهذيب التهذيب ٤/ ٢٠٤.
(٣) الجرح والتعديل ٤/ ٢٨٠.
(٤) تهذيب الكمال ١٢/ ١٢٦.

إبراهيم بن يعقوب ـ الجَوْزَجاني ـ، قال: حدثنا عبد الله بن يحيى الثقفي ثقة مأمون، قال حدثنا عبد الواحد بن زياد، عن عثمان بن حكيم، قال: حدثنا خالد بن سلمة، قال: سمعت عبد الحميد سأل موسى بن طلحة: كيف الصلاة على النبي ﷺ؟ فقال موسى: سألت زيد بن خارجة؟ فقال: سألت رسول الله ﷺ، فقلت: يا رسول الله كيف الصلاة عليك؟ قال: صلوا، ثم قولوا: اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد»[1].

وفي صنيع ابن خلفون تأمل؛ لأن التَوْأم مشهور بالضعف[2]، وأما المراد بكلام الإمام النسائي السابق، فهو: عبد الله بن يحيى الثقفي البصري أبو محمد، وثقه العجلي[3]، وغيره.

ولذا فإن ابن حجر تعقب ابن خلفون، فقال: «زعم ابن خلفون أن النسائي قال هذا في حق التَوْأم، وليس كما زعم، فإن التَوْأم لم يدركه الجَوْزَجاني، وهذا قد وثقه العجلي أيضاً»[4].

[١٩٧] القرينة الرابعة

قلبه التجريح تعديلاً

• التطبيق (٥٢٥)

▪ في ترجمة: المغيرة بن عبد الرحمٰن بن عبد الله بن خالد بن حكيم بن حزام الحِزَامي الأسدي المدني صاحب أبي الزناد، وترجمة: المغيرة بن عبد الرحمٰن بن الحارث بن هشام المخزومي القرشي أبي هاشم المدني:

---

(١) السنن الكبرى ٦/٩٨/١٠١٩٣.

(٢) تهذيب التهذيب ٦/٦٩.

(٣) (٩٩١).

(٤) تهذيب التهذيب ٦/٦٩.

حيث قال الدُّوري: «سمعت يحيى يقول: المغيرة بن عبد الرحمٰن الحِزَامي صاحب أبي الزناد: ليس بشيء، والمغيرة بن عبد الرحمٰن المخزومي: ثقة»[1]، ورواه ابن أبي حاتم عن الدُّوري، فقال: «قُرئ على العباس بن محمد الدُّوري: عن يحيى بن معين أنه قال: مغيرة بن عبد الرحمٰن المخزومي ثقة»[2]، وقال: «قُرئ على العباس بن محمد الدُّوري، قال: سئل يحيى بن معين عن مغيرة بن عبد الرحمٰن الحِزَامي؟ فقال: ليس بشيء»[3]، وكذا صنع ابن عدي فقال: «ثنا ابن أبي بكر وابن حماد، قالا: ثنا عباس عن يحيى، قال: مغيرة بن عبد الرحمٰن الحِزَامي صاحب أبي الزناد: ليس بشيء، والمغيرة بن عبد الرحمٰن المخزومي: ثقة»[4].

والذي يظهر أن انقلب السياق على الدُّوري، والصواب أن الذي عدله ابن معين، هو: المغيرة بن عبد الرحمٰن الحِزَامي صاحب أبي الزناد، وأن الذي ضعفه، هو: المغيرة بن عبد الرحمٰن بن الحارث المخزومي، قال أبو عُبيد الآجُرِّي: «قلت لأبي داود إن عباساً حكى عن ابن معين أنه ضعف مغيرة بن عبد الرحمٰن الحِزَامي، ووثق المخزومي، فقال: غلط عباس، قال أبو داود: المخزومي ضعيف»[5].

ويرى الحافظ ابن حجر أن الوهم من ابن أبي حاتم، فقال: «حكى ابن أبي حاتم في ترجمته عن الدُّوري عن ابن معين أنه قال: ثقة، وذلك

(١) (٩٢٨، ٩٢٩).

(٢) الجرح والتعديل ٨/ ٢٢٥ ترجمة: مغيرة بن عبد الرحمٰن بن الحارث بن هشام المخزومي القرشي.

(٣) الجرح والتعديل ٨/ ٢٢٥ ترجمة: مغيرة بن عبد الرحمٰن الحِزَامي.

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال ٦/ ٣٥٥ ترجمة: مغيرة بن عبد الرحمٰن بن عبد الله بن خالد بن حكيم بن حزام الأسدي.

(٥) هدي الساري ٤٤٥، تهذيب التهذيب ١٠/ ٢٣٦.

وهم من ابن أبي حاتم، فقد سأل معاوية بن صالح ابن معين عنه؟ فقال: لا أعرفه، وإنما الذي حكى الدُّوري عن ابن معين توثيقه: مغيرة بن عبد الرحمٰن بن الحارث بن عبد الله بن عياش، المذكور قبل»[1].

والصواب كلام الإمام أبي داود؛ لأنه ثبت أن الوهم في رواية الدُّوري نفسها.



(١) تهذيب التهذيب ١٠/٢٣٧ ترجمة: المغيرة بن عبد الرحمٰن بن الحارث بن هشام بن المغيرة المخزومي.



الفصل الثاني

قرائن ترجيح التجريح المتعلقة بالراوي

في أربعة مباحث:

المبحث الأول: القرائن المتعلقة ببدعته، وزهده وورعه.

المبحث الثاني: القرائن المتعلقة بتلاميذه، ورواية النقاد له.

المبحث الثالث: القرائن المتعلقة بمروياته، وأوهامه، وأفراده.

المبحث الرابع: القرائن المتعلقة بتقييد التعديل.



المبحث الأول

القرائن المتعلقة ببدعته، وزهده وورعه

القرينة الأولى: ظهور بدعته، بعد الاستقامة.

القرينة الثانية: حمل التعديل على زهد الراوي وورعه.

المبحث الأول

القرائن المتعلقة ببدعته، وزهده وورعه

[١٩٨] القرينة الأولى

ظهور بدعته، بعد الاستقامة

البدعة وصف مؤثر في عدالة الراوي، فلا يستوي بمن لم يُعرف بها.

وإن كان داعية أو روى ما يُوافقها أثرت في ضبطه مطلقاً، أو مقيداً بالمرويات التي تُؤيدها.

والمقصود هنا الإشارة المجملة إلى حكم رواية المبتدعة.

وأما معرفة أنواعها، وحكمها، وضوابط قبول مرويات صاحبها، أو ردها على وجه التفصيل، فهي مبسوطة في كتب علوم الحديث، وما يتصل بها[1].

ويردّ كثير من النقاد رواية الداعية إلى بدعته، والمبتدع إذا روى ما يُوافق بدعته، سيما إن كان يستحل الكذب ببدعته.

وقيدوا القبول بمن كان موصوفاً بالصدق منهم.

قال الدُّوري: «سمعت يحيى ـ بن معين ـ يقول: ما كتبت عن عباد بن صهيب، وقد سمع عباد بن صهيب من أبي بكر بن نافع، وأبو بكر بن نافع قديم، يروي عنه مالك بن أنس.

(١) انظر: ضعفاء العقيلي ١/ ٨ ـ ١٠، الكفاية في علم الرواية ١/ ١٢٠ ـ ١٣٢، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ١٠٠، هدي الساري ٣٨٥، ٤٥٩، لسان الميزان ١/ ٧ ـ ١١، تدريب الراوي ١/ ٣٢٥.

قلت ليحيى: هكذا تقول في كل داعية لا يكتب حديثه إن كان قدرياً أو رافضياً أو غير ذلك من أهل الأهواء من هو داعية؟

قال: لا يكتب عنهم إلا أن يكونوا ممن يظن به ذلك، ولا يدعوا إليه، كهشام الدَّسْتَوائي وغيره ممن يرى القدر ولا يدعوا إليه»[(١)].

وقال المرُّوذي: «سألته ـ يعني الإمام أحمد ـ عن عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رَوَّاد: كيف هو؟

فقال: كان مرجئاً قد كتبت عنه، وكانوا يقولون أفسد أباه، وكان منافراً لابن عينية.

وكان أبو عبد الله يُحدث عن المرجئ إذا لم يكن داعية أو مخاصماً»[(٢)].

وقال الحافظ أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجَوْزَجاني شيخ النسائي:

«منهم زائغ عن الحق صدوق اللهجة قد جرى في الناس حديثه، إذ كان مخذولاً في بدعته مأموناً في روايته.

فهؤلاء عندي ليس فيهم حيلة إلا أن يُؤخذ من حديثهم ما يُعرف إذا لم يقوِّ به بدعته، فيُتهم عند ذلك»[(٣)].

وقال ابن حبان: «ليس بين أهل الحديث من أئمتنا خلاف أن الصدوق المتقن إذا كان فيه بدعة، ولم يكن يدعو إليها أن الاحتجاج بأخباره جائز.

فإذا دعا إلى بدعته سقط الاحتجاج بأخباره.

---

(١) ٣٥٨١.

(٢) ٢٠٨.

(٣) أحوال الرجال ٣٢.

ولهذه العلة ما تركوا حديث جماعة ممن كانوا ينتحلون البدع ويدعون إليها وإن كانوا ثقات.

واحتججنا بأقوام ثقات انتحالهم وكانتحالهم سواء غير أنهم لم يكونوا يدعون إلى ما ينتحلون.

وانتحال العبد بينه وبين ربه إن شاء عذبه وإن شاء عفا عنه.

وعلينا قبول الروايات عنهم إذا كانوا ثقات على حسب ما ذكرناه في غير موضع من كتبنا»[1].

وفي نفي الاختلاف تأمل؛ لأن النقاد اختلفوا في قبول رواية المبتدع والداعية.

وما ذكره ابن حبان، هو قول كثير من النقاد.

ولذا قال الخطيب البغدادي:

«قال كثير من العلماء: يقبل أخبار غير الدعاة من أهل الأهواء.

فأما الدعاة فلا يحتج بأخبارهم»[2].

وقال الحافظ ابن حجر: «القول الثالث: التفصيل بين أن يكون داعية أو غير داعية:

فيقبل غير الداعية، ويرد حديث الداعيه.

وهذا المذهب هو الأعدل، وصارت إليه طوائف من الأئمة.

وادعى ابن حبان إجماع أهل النقل عليه، لكن في دعوى ذلك نظر»[3].

وقال الحافظ ابن حجر أيضاً:

---

(١) الثقات ٦/ ١٤٠.

(٢) الكفاية في علم الرواية ١/ ١٢١.

(٣) هدي الساري ٣٨٥.

«ينبغي أن يُقيد قولنا بقبول رواية المبتدع:

إذا كان صدوقاً.

ولم يكن داعية.

بشرط أن لا يكون الحديث الذي يُحدث به مما يُعضد بدعته ويُشيّدها.

فإنا لا نأمن حينئذ عليه غلبة الهوى، والله الموفق»[1].

وعندما يختلف النقاد في تعديل الراوي المطلق، أو تجريحه المقيد ببدعته، فيحمل صنيع المعدل على حال الراوي في أول أمره، ويحمل صنيع المجرح بها على أن الراوي أظهر بعد ذلك بدعته، أو الدعوة إليها.

ومن التطبيقات:

• التطبيق (٥٢٦)

■ **في ترجمة: شبابة بن سَوَّار المدائني:**

حيث كتب عنه الإمام أحمد.

وكان ذلك قبل أن يُظهر شبابة بدعة الإرجاء، والدعوة إليها، قال أحمد بن محمد بن هانئ: (قلت لأبي عبد الله: شبابة أي شيء تقول فيه؟ فقال: شبابة كان يدعو إلى الإرجاء، وحكى عن شبابة قولاً أخبث من هذه الأقاويل، ما سمعت عن أحد بمثله، قال: قال شبابة: «إذا قال فقد عمل»، قال: «الإيمان قول وعمل كما تقولون، فإذا قال فقد عمل بجارحته أي بلسانه حين يتكلم به»، قال أبو عبد الله: هذا قول خبيث ما سمعت أحداً يقول به، ولا بلغني، قلت: كنت كتبت عن شبابة؟ فقال لي: **نعم كتبت عنه قديماً شيئاً يسيراً قبل أن نعلم أنه يقول بهذا**، قيل

---

(١) لسان الميزان ١/ ١١.

له: كنت كلمته في شيء من هذا؟ قال: لا)[١]، وفي رواية قال في آخره: «قلت لأبي عبد الله: كتبت عنه بعد؟ قال: لا، ولا حرف»[٢].

وقال أحمد بن أبي يحيى: «سمعت أحمد بن حنبل وذكر شبابة، فقال: تركته لم أرو عنه للإرجاء، فقيل له: يا أبا عبد الله، وأبو معاوية كان مرجئاً؟ قال: شبابة كان داعية»[٣].

• التطبيق (٥٢٧)

■ **في ترجمة: إسحاق بن أبي إسرائيل أبي يعقوب المَرْوَزي نزيل بغداد:**

حيث قال عبد الله: «[ثنا ابن أبي إسرائيل][٤] ـ سألت أبي عنه؟ فقال: شيخ ثقة، أخبرنا أبو إسحاق ـ يعني الفِزاري ـ، عن الأوزاعي، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن أنس بن مالك، قال: بعثتني أمي إلى رسول الله ﷺ بشيء، فرأيته قائماً في يده الميسم يسم الصدقة»[٥].

والذي يظهر أن الإمام أحمد اقتصر هنا على توثيق إسرائيل قبل أن يظهر بدعته الوقف في القرآن، ويُخاصم لها، فقد روى السراج عنه أنه قال: «هؤلاء الصبيان يقولون كلام الله غير مخلوق ألا قالوا كلام الله وسكتوا»[٦]، ولذا فإن الإمام أحمد لما تبّين أمره، قال فيه: «إسحاق بن

---

(١) ضعفاء العقيلي ٢/ ١٩٥.

(٢) مجموع الفتاوى ٧/ ٢٥٥.

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال ٤/ ٤٥، وهدي الساري ٤٠٩.

(٤) قد تصحف اسمه في مطبوع المسند، والتصويب من تهذيب التهذيب ١/ ١٩٦، وإطراف المسند المعتلي ١/ ٢٧٧/ ١٧٨.

(٥) مسند الإمام أحمد بن حنبل ٣/ ٢٨٤/ ١٤٠٧٢.

(٦) تهذيب التهذيب ١/ ١٩٦.

أبي إسرائيل: واقفي مشؤم إلا أنه صاحب حديث كيس»[1]، وقد وثقه الإمام ابن معين، وعلّق الدارمي على حكمه، فقال: «لم يكن إسحاق بن أبي إسرائيل أظهر الوقف حين سألت يحيى عنه، وهذه الأشياء التي ظهرت عليه بعد، ويوم كتبنا عنه كان مستوراً»[2]، وقال الإمام أبو حاتم: «كتبت عنه، فوقف في القرآن فوقفنا عن حديثه، وقد تركه الناس حتى كنت أمر بمسجده وهو وحيد لا يقربه أحد بعد أن كان الناس إليه عنقا»[3].

[١٩٩] القرينة الثانية

حمل التعديل على زهد الراوي وورعه

قد يصف الناقد الراوي بقولهم: «صالح»، ويُريد الثناء على استقامته وورعه، ولا يُريد الحكم عليه من حيث الضبط، قال الإمام ابن المبارك: «قلت لسفيان الثوري: إن عبّاد بن كثير من تعرف حاله، وإذا حدّث جاء بأمر عظيم، فترى أن أقول للناس: لا تأخذوا عنه؟ قال سفيان: بلى، قال عبد الله: فكنت إذا كنت في مجلس ذُكر فيه عبّاد، أثنيت عليه في دينه وأقول: لا تأخذوا عنه»[4].

ولذا يجيء وصف الناقد له مطلقاً، فإن أراد الضبط قيده به، فقال: «صالح الحديث»، قال الحافظ ابن حجر: (من عادتهم إذا أرادوا وصف الراوي بالصلاحية في الحديث قيدوا ذلك، فقالوا: «صالح الحديث»، فإذا أطلقوا الصلاح، فإنما يُريدون به في الديانة، والله أعلم)[5].

---

(١) تاريخ بغداد ٦/ ٣٥٩.
(٢) ٢٩٣.
(٣) الجرح والتعديل ٢/ ٢١٠.
(٤) مقدمة صحيح مسلم (٣٨).
(٥) النكت على كتاب ابن الصلاح ٢٧٧.

وقد يصف يعقوب بن شيبة أهل الصلاح والورع بقوله: «ثقة»، ويُريد في الديانة ويُعرف مراده بقرينة سياق كلامه، حيث يُتبعه تضعيفه للراوي في الحديث سيما في مقام التعارض. **ومن تطبيقاته:**

• التطبيق (٥٢٨)

■ **في ترجمة: موسى بن عُبيدة الرَّبَذي:**

حيث قال فيه الإمام أحمد: «صالح»، قال الدُّوري: «سمعت أحمد بن حنبل، يقول وهو على باب أبي النضر، وسأله رجل، فقال: يا أبا عبد الله ما تقول في محمد بن إسحاق وموسى بن عُبيدة الرَّبَذي؟ فقال: أما موسى بن عُبيدة، فكان رجلاً صالحاً، حدث بأحاديث مناكير، وأما محمد بن إسحاق فيكتب عنه هذه الأحاديث يعني المغازي ونحوها، فإذا جاء الحلال والحرام أردنا قوماً هكذا، قال أحمد بن حنبل بيده وصم يديه وأقام أصابعه الإبهامين»[1].

وأراد الإمام أحمد الثناء على ديانته، وورعه، والسياق يدل عليه إذ قرن هذا الثناء ببيان مناكيره، ولذا أطلق الضعف فيه في رواية أخرى، فقد قال الإمام البخاري فيه: «منكر الحديث قاله أحمد بن حنبل، وقال علي بن المديني، عن القطان قال: كنا نتقيه تلك الأيام»[2].

• التطبيق (٥٢٩)

■ **في ترجمة: عبد الرحمٰن بن زياد بن أَنْعُم الإفريقي قاضيها:**

حيث قال فيه يعقوب بن شيبة: «ضعيف الحديث، وهو ثقة صدوق رجل صالح»[3].

---

(١) التاريخ ١١٦١.

(٢) التاريخ الكبير ٧/ ٢٩١.

(٣) تهذيب التهذيب ٦/ ١٥٨.

والذي يظهر أنه أراد بالتوثيق الثناء على زهده وورعه، بقرينة السياق، حيث نص على ضعفه في الحديث، فدل على أنه أراد بباقي كلامه الثناء عليه في هذا الباب، ويُقويه أن عبد الرحمٰن مشهور بالزهد والصلاح، كما أن أكثر النقاد على تضعيفه[1]، وقال ابن المديني: «كان أصحابنا يُضعفونه وأنكر أصحابنا أحاديث كان يُحدث بها لا تعرف»[2]، وقال ابن حبان: «ضعيف»[3]، وقال الحافظ ابن عدي: «عامة حديثه وما يرويه لا يتابع عليه»[4] وقال أبو الحسن ابن القطان: «ضعيف، ولكنه من أهل العلم والزهد بلا خلاف، وكان من الناس من يوثقه ويربأ به عن حضيض ردِّ الرواية، والحق فيه أنه ضعيف بكثرة رواية المنكرات وهو أمر يعتري الصالحين كثيراً، لقلة نقدهم للرواة، ولذا قيل: «لم تر الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث»[5]»[6]، وقال الحافظ ابن حجر في التقريب: «ضعيف في حفظه، وكان رجلاً صالحاً»[7].



(١) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال ٤/ ٢٨٠، وتهذيب التهذيب ٦/ ١٥٨.
(٢) سؤالات ابن أبي شيبة ٢٢٠.
(٣) الثقات ٤/ ٢٥٢ ترجمة أبيه: زياد، وفي المجروحين أهلكه، فقال: «كان يروي الموضوعات عن الثقات، ويأتي عن الأثبات ما ليس من أحاديثهم» ٢/ ٥٠.
(٤) الكامل في ضعفاء الرجال ٤/ ٢٨٠.
(٥) قاله يحيى بن سعيد القطان، رواه الإمام مسلم في مقدمة صحيحه (٤٠)، وقال: «يجري الكذب على لسانهم ولا يتعمدون الكذب».
(٦) بيان الوهم ٣/ ٨٥٨.
(٧) ٣٨٦٢.

المبحث الثاني

القرائن المتعلقة بتلاميذه، ورواية النقاد له

القرينة الأولى: أن لا يُحدث عنه من عُرف بالتحديث عن كل أحد.

القرينة الثانية: حمل رواية الثقات النقاد عنه على المذاكرة.

القرينة الثالثة: حمل رواية الثقات عنه على وجه التعجب.

القرينة الرابعة: حمل رواية الثقات عن الضعيف على ما فاتهم من أحاديث الثقات المحفوظة عنهم.

القرينة الخامسة: حمل رواية الشيخين له على الانتقاء.

القرينة السادسة: قلة إخراج البخاري ومسلم للراوي المكثر، وجعله في المتابعات أو الشواهد أو التعاليق.

القرينة السابعة: رواية الشيخين له في الصحيحين لبيان غلطه.

المبحث الثاني

القرائن المتعلقة بتلاميذه، ورواية النقاد له

[٢٠٠] القرينة الأولى

أن لا يُحدث عنه من عُرف بالتحديث عن كل أحد

يُعرف بعض النقاد بالتساهل الشديد في الأخذ عن كل أحد، ولذا يُعتبر إعراضهم عن حديث الراوي دليلاً على شدة ضعفه عندهم، وظهور كذبه.

ومن تطبيقاته:

• التطبيق (٥٣٠)

■ في ترجمة: **محمد بن يونس بن موسى الكُدَيمي:**

حيث أثنى عليه الإمام أحمد.

والذي يظهر أن الكُدَيمي فيه نظر، ومن قرائن تجريحه الشديد أن ابن صاعد، وعبد الملك ابن محمد امتنعا من الرواية عنه؛ لأنهما يُحدثان عمن أقبل وأدبر، قال الحافظ ابن عدي: «كان ابن صاعد، وشيخنا عبد الملك بن محمد، كانا لا يمنعان الرواية عن كل ضعيف كتبنا عنه إلا عن الكُدَيمي، فكانا لا يرويان عنه؛ لكثرة مناكيره، وإن ذكرت كل ما أنكر عليه وادعاه ووضعه لطال ذاك»[1].

ويُؤكده أن غالب النقاد رموا الكُدَيمي بالكذب، فقد كذبه موسى بن

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال ٦/ ٢٩٢.

هارون[1]، والإمام أبو داود[2]، والإمام أبو حاتم[3]، وعبد الله بن أحمد[4]، والحافظ القاسم بن زكريا المُطَرِّز[5]، والإمام الدارقطني[6]، وابن حبان[7]، والحافظ ابن عدي[8]، وغيرهم.

• التطبيق (٥٣١)

■ **في ترجمة: بكير بن عامر البَجَلي أبي إسماعيل الكوفي:**

حيث كان حفص بن غياث الثقة المشهور لا يُحدث عنه، وهو يروي عن كل أحد، وقد استدل الإمام يحيى القطان بصنيعه في بيان شدة ضعف من تركهم حفص.

فقد قال العباس الدُّوري: «سمعت يحيى يقول: قيل ليحيى بن سعيد: ما تقول في بكير بن عامر؟ فقال: كان حفص بن غياث تركه، وحسبه إذا تركه حفص، قال يحيى: كان حفص يروي عن كل أحد»[9].

[٢٠١] القرينة الثانية

حمل رواية الثقات النقاد عنه على المذاكرة

اشتهر عدد من الثقات والنقاد ـ الذين يُعتد بصنيعهم ـ بأنهم لا يحدثون إلا عن ثقة، لكن لا عبرة بروايتهم عن الضعفاء سيما من ضعفوه إذا كانت روايتهم عنه على غير وجه الحديث.

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال ٦/ ٢٩٢، تاريخ بغداد ٣/ ٤٤١.
(٢) الآجري ١٨٥٦.
(٣) الجرح والتعديل ٨/ ٨٥.
(٤) سؤالات حمزة السهمي ٢٧٦/ ٤٠٤.
(٥) الضعفاء والمتروكون، للدارقطني ٤٠٤.
(٦) سؤالات السهمي ٧٤.
(٧) المجروحون ٢/ ٣١٣.
(٨) الكامل في ضعفاء الرجال ٦/ ٢٩٢.
(٩) الكامل في ضعفاء الرجال ٢/ ٣٣

ومن تطبيقاته:

• التطبيق (٥٣٢)

■ **في ترجمة: عبد الرحمٰن بن مالك بن مِغْول الكوفي:**

حيث قال عبد الله: «قد سمعت أبي ذكر حديثاً عن عبد الرحمٰن بن مالك بن مِغْول عن أبي حصين في المذاكرة على غير وجه الحديث فكتبته عنه، وكان سيء الرأي فيه جداً»[(١)].

• التطبيق (٥٣٣)

في ترجمة: عبد العزيز بن أبان بن محمد الأموي السَّعيدي الكوفي:

حيث قال عبد الله: «سألت أبي عن عبد العزيز بن أبان؟ قال: لم أخرج عنه في المسند شيئاً، وقد أخرجت عنه عن غير وجه الحديث منذ حدث بحديث المواقيت حديث سفيان عن علقمة بن مَرْثَد تركته»[(٢)].

[٢٠٢] القرينة الثالثة

حمل رواية الثقات عنه على وجه التعجب

• التطبيق (٥٣٤)

■ **في ترجمة: محمد بن السائب الكلبي:**

حيث روى عنه الإمام سفيان الثوري.

وهي رواية لا تنفعه؛ لأنها على وجه التعجب، والإمام الثوري يحدث عن الثقات وغيرهم[(٣)]، وقد بوب أبو محمد عبد الرحمٰن بن أبي حاتم بقوله: «باب في رواية الثقة عن غير المطعون عليه أنها تقويه، وعن

---

(١) العلل ومعرفة الرجال ٥٩٣١.

(٢) العلل ومعرفة الرجال ٥٣٢٦.

(٣) سيأتي في ترجمة الجُعفي كلام ابن حبان في ذلك، تطبيق رقم: ٥٣٦.

المطعون عليه أنها لا تقويه»، وقال: «سألت أبي عن رواية الثقات، عن رجل غير ثقة مما يقويه؟ قال: «إذا كان معروفاً بالضعف، لم تقوه روايته عنه، وإذا كان مجهولاً نفعه رواية الثقة عنه»، وسألت أبا زرعة عن رواية الثقات عن رجل مما يقوي حديثه؟ قال: إي لعمري، قلت: الكلبي روى عنه الثوري؟ قال: إنما ذلك إذا لم يتكلم فيه العلماء، وكان الكلبي يُتَكلم فيه، قال أبو زرعة: «حدثنا أبو نعيم، نا سفيان، نا محمد بن السائب الكلبي، وتبسم الثوري»، قال أبو محمد، قلت لأبي: ما معنى رواية الثوري، عن الكلبي، وهو غير ثقة عنده؟ فقال: كان الثوري يذكر الرواية عن الكلبي على الإنكار والتعجب، فتعلقوا عنه روايته عنه وإن لم تكن روايته عن الكلبي قبوله له»[1]، ومراد أبي حاتم بقوله: «إذا كان مجهولاً نفعه» أي: تنفعه برفع جهالة عينه، فيكون مجهول الحال مستوراً، ولا تقتضي العدالة إلا إذا جاء تعديله من طريق معتبر، أو روى عنه ثقة معتمد في عدم روايته عن الضعفاء، قال الخطيب البغدادي: «أقل ما ترتفع به الجهالة أن يروي عن الرجل اثنان فصاعداً من المشهورين بالعلم، إلا أنه لا يثبت له حكم العدالة بروايتهما عنه؛ لأنه يجوز أن يكون العدل لا يعرف عدالته، فلا تكون روايته عنه تعديلاً، ولا خبراً عن صدقه، بل يروي عنه لأغراض يقصدها، كيف وقد وجد جماعة من العدول الثقات رووا عن قوم أحاديث أمسكوا في بعضها عن ذكر أحوالهم مع علمهم بأنها غير مرضية، وفي بعضها شهدوا عليهم بالكذب في الرواية وبفساد الآراء والمذاهب»[2].

• التطبيق (٥٣٥)

■ **في ترجمة: محمد بن عبيد الله العَرْزَمي أبي عبد الرحمٰن الفزاري:**
حيث روى عنه شعبة وكان لا يحدث إلا عن ثقة.

---

(١) الجرح والتعديل ٢/٣٦.
(٢) الكفاية في علم الرواية ١/٨٨.

وضعفوه جداً، ورواية شعبة عنه لا تنفعه؛ لأنها على وجه التعجب، قال الإمام أبو حاتم: «روى عنه الثوري وشعبة على التعجب. . . .ضعيف الحديث جداً»[1].

• التطبيق (٥٣٦)

▪ في ترجمة: جابر بن يزيد الجُعفي:

حيث روى عنه شعبة، وكان لا يحدث إلا عن ثقة.

وضعفوه جداً، وقال فيه ابن حجر: «متروك»[2]، ورواية شعبة عنه لا تنفعه؛ لأنها على وجه التعجب، قال ابن حبان: «إن احتج محتج بأن شعبة والثوري رويا عنه، فإن الثوري ليس من مذهبه ترك الرواية عن الضعفاء، بل كان يُؤدي الحديث على ما سمع؛ لأن يُرغّب الناس في كتابة الأخبار، ويطلبوها في المدن والأمصار، وأما شعبة وغيره من شيوخنا فإنهم رأوا عنده أشياء لم يصبروا عنها، وكتبوها ليعرفوها، فربما ذكر أحدهم عنه الشيء بعد الشيء على جهة التعجب فتداوله الناس»[3].

[٢٠٣] القرينة الرابعة

حمل رواية الثقات عن الضعيف على ما فاتهم من أحاديث الثقات المحفوظة عنهم

إذا روى عن الضعيف من لا يُحدث إلا عن ثقة، فيحمل على أنه روى عنه ما فاته من أحاديث الثقات المحفوظة عنهم، **ومن تطبيقاته:**

---

(١) الجرح والتعديل ٨/١.

(٢) تهذيب التهذيب ٣/ ١١٠ ترجمة: خالد بن يزيد بن معاوية.

(٣) المجروحون ١/ ٢٠٩.

■ في ترجمة: جُبَارة بن المُغَلِّس الحِمّاني أبي محمد الكوفي:

حيث روى عنه الإمام بقي بن مَخْلَد وعبد الله بن أحمد، وكانا لا يُحدثان إلا عن ثقة، وضعفه غالب النقاد، والذي يظهر أن صنيع بقي وعبد الله محمول على أنهما سمعا منه أحاديث فاتتهما، وهي محفوظة، قال البزار: «كان كثير الخطأ إنما يحدث عنه قوم فاتتهم أحاديث كانت عنده أو رجل غبي»[1].

[٢٠٤] القرينة الخامسة

حمل رواية الشيخين له على الانتقاء

إذا جُرّح الراوي بقادح، فيحمل احتجاج الإمام البخاري به على أنه انتقى الصحيح من مروياته سيما إذا كان من شيوخه؛ لأنه يكون في هذه الحال أعلم بصحيح حديثه من ضعيفه ولهذا نظائره، حيث كان أهل الحذق من الرواة الثقات الأثبات ينتخبون أصح أحاديث من يروون عنه، قال الإمام عبد الرحمٰن بن مهدي: «سمعت شعبة يقول: كنت أنظر إلى فم قتادة، فإذا قال للشيء: حدثنا، عُنيت به، فوقفته عليه، وإذا لم يقل حدثنا لم أعن به»[2] أي: يتوقى تدليسه، وقال الإمام يحيى بن معين: «كان إسماعيل بن عياش يقعد ومعه ثلاثة أو أربعة فيقرأ كتاباً وهم معه والناس مجتمعون ثم يلقيه إليهم فيكتبونه جميعاً، ولم ينظر في الكتاب إلا أولئك الثلاثة أو الأربعة، وشهدته وهو يحدث هكذا، فلم أكن آخذ منه شيئاً، ولكني شهدته يملي إملاء فكتبت عنه»[3]، وقال الإمام أحمد: «لما

(١) تهذيب التهذيب ٢/ ٥٠.

(٢) الجرح والتعديل ٢/ ٣٤.

(٣) الدوري ٤٩٠١.

أراد ـ عبد الوهاب ـ الخفاف أن يحدثهم بحديث هشام الدَّسْتَوائي أعطاني كتابه، فقال لي: انظر فيه، فنظرت فيه، فضربت على أحاديث منها، فحدثهم فكان صحيح الحديث»[1].

وقال يعلى بن عبيد: «قال سفيان الثوري: اتقوا الكلبي ـ محمد بن السائب ـ، فقيل له: إنك تروي عنه؟! قال: أنا أعرف بصدقه من كذبه»[2].

وقال أبو عوانة: «قلت للمغيرة: كيف تُحدث عن أبي حمزة ـ ميمون القصاب الأعور الكوفي ـ؟!

قال: لم يكن يجترئ على أن يحدثني إلا بحق»[3]، **ومن تطبيقاته:**

• التطبيق (٥٣٨)

■ في ترجمة: ربيع بن يحيى بن مقسم الأُشْناني أبي الفضل البصري:

وهو من شيوخ الإمام البخاري، وأبي زرعة، وأبي حاتم.

ولكن قال فيه الإمام الدارقطني: «ضعيف، ليس بالقوي يخطىء كثيراً»[4].

وفي رواية قال: «ليس بالقوي؛ يروي عن الثوري، عن ابن المنكدر، عن جابر: «جمع النبي ﷺ بين الصلاتين»؟

[وهذا حديث ليس لابن المنكدر فيه ناقة ولا جمل][5]، وهذا يسقط مائة ألف حديث»[6].

---

(١) العلل ومعرفة الرجال ٢٥٦٨.
(٢) الكامل في ضعفاء الرجال ٦/ ١١٥.
(٣) ضعفاء العقيلي ٤/ ١٨٧، تهذيب التهذيب ١٠/ ٣٥٣.
(٤) البرقاني ١٥٦.
(٥) ما بين المعقوفين من نسخة ابن حجر في تهذيب التهذيب ٣/ ٢١٨.
(٦) سؤالات الحاكم ٣١٩، تهذيب التهذيب ٣/ ٢١٨.

ولم يُخرج له الإمام البخاري إلا حديثه عن زائدة.

قال الحافظ ابن حجر: «ما أخرج عنه البخاري إلا من حديثه عن زائدة فقط»[1].

وحكم الإمام الدارقطني لا يخلو من تأمل؛ لأنه فسره بما يدل على تشدده فيه، فحكم عليه بالخطأ الكثير من أجل غلطه في حديث واحد، ومن ذا الذي يسلم، بل إن ندرة خطأه دليل إتقانه، ولذا فإن الإمام أبا حاتم مع تشدده، روى عنه وحكم عليه بقوله: «ثقة ثبت»[2].

وأشار الإمام الذهبي إليه بقوله: «قد قال أبو حاتم مع تعنته: «ثقة ثبت»، وأما الدارقطني فقال: (ضعيف يخطىء كثيراً قد أتى عن الثوري بخبر منكر، عن محمد بن المنكدر، عن جابر: «في الجمع بين الصلاتين»)[3].

• التطبيق (٥٣٩)

■ في ترجمة: عثمان بن صالح السهمي مولاهم أبي يحيى المصري:

حيث وثقه كثير من النقاد وقال فيه الإمام أبو زرعة: «لم يكن عندي عثمان ممن يكذب، ولكنه كان يكتب الحديث مع خالد بن نَجيح، وكان خالد إذا سمعوا من الشيخ أملى عليهم ما لم يسمعوا فبلوا به»[4].

وهذا جرح مفسر بقادح، ولعله سبب قلة رواية الإمام البخاري عنه في الصحيح، والذي يظهر أنه انتقى ما صح من مروياته، قال الحافظ ابن حجر: (من شيوخ البخاري وثقه ابن معين والدارقطني، وقال أبو

(١) هدي الساري ٤٠٢، ٤٦١.
(٢) الجرح والتعديل ٣/ ٤٧١.
(٣) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٣/ ٦٦.
(٤) البرذعي ١/ ٤١٧.

حاتم: «شيخ»، وقال أبو زرعة: «كان يكتب مع خالد بن نَجيح وكان خالد يملي عليهم ما لم يسمعوا من الشيخ فبلوا به»، قلت: خالد بن نَجيح، هذا كان كذاباً، وكان يحفظ بسرعة، وكان هؤلاء إذا اجتمعوا عند شيخ فسمعوا منه، وأرادوا كتابة ما سمعوه اعتمدوا في ذلك على إملاء خالد عليهم، إما من حفظه أو من الأصل، فكان يزيد فيه ما ليس فيه فدخلت فيهم الأحاديث الباطلة من هذه الجهة، والحكم في أمثال هؤلاء الشيوخ الذين لقيهم البخاري وميّز صحيح حديثهم من سقيمه، وتكلم فيهم غيره، أنه لا يُدّعى أن جميع أحاديثهم من شرطه، فإنه لا يخرج لهم إلا ما تبين له صحته، والدليل على ذلك: أنه ما أخرج لعثمان هذا في صحيحه سوى ثلاثة أحاديث أحدها متابعة)[1].

• التطبيق (٥٤٠)

▪ في ترجمة: إسماعيل بن عبد الله بن أبي أويس عبد الله الأصبحي المدني:

حيث اختلف فيه كلام الحفاظ، وأخرج له البخاري ومسلم، وأطلق النسائي تضعيفه[2].

والذي يظهر أن الإمام البخاري والإمام مسلماً قد انتقيا الصحيح من مروياته، قال الحافظ ابن حجر: «احتج به الشيخان إلا أنهما لم يكثرا من تخريج حديثه، ولا أخرج له البخاري مما تفرد به سوى حديثين، وأما مسلم فأخرج له أقل مما أخرج له البخاري، وروى له الباقون سوى النسائي فإنه أطلق القول بضعفه، وروينا في مناقب البخاري بسند صحيح أن إسماعيل أخرج له أصوله وأذن له أن ينتقي منها، وأن يعلم له على ما يحدث به ليحدث به، ويعرض عما سواه، وهو مُشعر بأن ما أخرجه

---

(١) هدي الساري ٤٢٣.

(٢) الضعفاء والمتروكون ٤٤.

البخاري عنه هو من صحيح حديثه؛ لأنه كتب من أصوله وعلى هذا لا يحتج بشيء من حديثه غير ما في الصحيح من أجل ما قدح فيه النسائي وغيره، إلا إن شاركه فيه غيره فيعتبر فيه»[1].

[٢٠٥] القرينة السادسة

قلة إخراج البخاري ومسلم للراوي المكثر، جعله في المتابعات أو الشواهد أو التعاليق

إذا احتج المعدل بأن الراوي من رجال الصحيحين، فيُرد صنيعه، ويترجح التجريح المفسر بقادح إذا تبين أنهما لم يحتجا به، ولم يخرجا له في الأصول، كأن يخرجا له في المتابعات، أو الشواهد، أو التعاليق؛ سيما إذا كانت قليلة والراوي مكثر.

قال الحافظ ابن حجر: «ينبغي لكل منصف أن يعلم أن تخريج صاحب الصحيح ـ الإمام البخاري ـ لأي راو كان مقتض لعدالته عنده وصحة ضبطه وعدم غفلته.

هذا إذا خرج له في الأصول، فأما إن خرج له في المتابعات والشواهد والتعاليق فهذا يتفاوت درجات من أخرج له منهم في الضبط وغيره مع حصول اسم الصدق لهم»[2].

وقال أيضاً: «الحق: أنه لم يخرج ـ يعني الإمام مسلماً ـ شيئاً مما انفرد به الواحد منهم، وهذا ظاهر بيّن في كتابه، ألا تراه أخرج لعطاء بن السائب في المتابعات، وهو من المكثرين، ومع ذلك فما له عنده إلا مواضع يسيرة.

وكذا محمد بن إسحاق، وهو من بحور العلم، وليس له عنده في

---

(١) هدي الساري ٣٩١.
(٢) هدي الساري ٣٨٤.

المتابعات إلا ستة أو سبعة، ولم يخرج لليث بن أبي سليم، ولا ليزيد بن أبي زياد، ولا لمجالد بن سعيد إلا مقروناً»[1].

ومن التطبيقات:

• التطبيق (٥٤١)

■ **في ترجمة: حماد بن الجَعْد الهُذَلي البصري:**

حيث علق له الإمام البخاري حديثاً واحداً قد تُوبع عليه.

فقد قال الإمام البخاري: (حدثنا مسدد، حدثنا يحيى، عن شعبة ح وحدثني محمد حدثنا غُنْدر، حدثنا شعبة، عن قتادة، عن أبي أيوب، عن جُويرية بنت الحارث رضي الله عنها، أن النبي ﷺ: «دخل عليها يوم الجمعة وهي صائمة، فقال: أصمت أمس؟ قالت: لا، قال: تريدين أن تصومي غداً؟ قالت: لا، قال: فأفطري»، وقال حماد بن الجَعْد: سمع قتادة، حدثني أبو أيوب، أن جُويرية حدثته: «فأمرها فأفطرت»)[2].

وهذا يُفيد أن الراجح فيه الضعف، لكن يتقوى حديثه بالمتابعات، ولذا فإن الإمام البخاري ردّ ما لم يُتابع عليه، فقد قال الإمام الترمذي: (سألت محمداً ـ يعني الإمام البخاري ـ عن حديث خلاد بن السائب، عن النبي ﷺ: «في الاستنجاء»؟ فقال: لم أر أحداً رواه عن قتادة غير حماد بن الجَعْد، وعبد الرحمٰن بن مهدي: كان يتكلم في حماد بن الجَعْد)[3]، وقال الحافظ ابن حجر: «ما له سوى موضع واحد بمتابعة شعبة عن قتادة»[4]، وقال في موضع آخر: «فيه لين، وليس له في البخاري سوى هذا الموضع»[5].

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح ١٤٢.

(٢) (٣٠ كتاب الصوم، ٦٢ باب صوم يوم الجمعة، ١٩٨٦).

(٣) علل الترمذي ٢٧/ ١٠.

(٤) هدي الساري ٤٥٧.

(٥) فتح الباري ١١٠٥.

[٢٠٦] القرينة السابعة

رواية الشيخين له في الصحيحين لبيان غلطه

• التطبيق (٥٤٢)

■ **في ترجمة: عمرو بن عُبيد بن باب التميمي مولاهم أبي عثمان البصري القدري المعتزلي المشهور كان داعية إلى بدعته، ورموه بالكذب[١]:**

حيث قال الإمام البخاري: (حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب، حدثنا حماد، عن رجل لم يسمه، عن الحسن، قال: خرجت بسلاحي ليالي الفتنة، فاستقبلني أبو بكرة، فقال: أين تريد؟ قلت: أريد نصرة ابن عم رسول الله ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا تواجه المسلمان بسيفيهما فكلاهما من أهل النار، قيل: فهذا القاتل فما بال المقتول؟ قال: إنه أراد قتل صاحبه»، قال حماد بن زيد: فذكرت هذا الحديث لأيوب ويونس بن عبيد، وأنا أريد أن يحدثاني به، فقالا: «إنما روى هذا الحديث الحسن، عن الأحنف بن قيس، عن أبي بكرة»، حدثنا سليمان، حدثنا حماد بهذا، وقال مؤمل: حدثنا حماد بن زيد حدثنا أيوب ويونس وهشام ومعلى بن زياد، عن الحسن، عن الأحنف، عن أبي بكرة، عن النبي ﷺ، ورواه معمر، عن أيوب.

ورواه بكار بن عبد العزيز، عن أبيه، عن أبي بكرة وقال غُنْدر: حدثنا شعبة، عن منصور، عن رِبْعي بن حِراش، عن أبي بكرة، عن النبي ﷺ، ولم يرفعه سفيان عن منصور)[٢]، وقال الإمام المِزِّي: «قيل إن الرجل الذي كنّى عنه حماد بن زيد في هذا الحديث، هو:

---

(١) انظر: كلامهم فيه في مقدمة صحيح مسلم (٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١).
(٢) (٩٦ كتاب الفتن، ١٠ باب إذا التقى المسلمان بسيفيهما، ٦٦٧٢).

عمرو بن عُبيد»[1].

ولم يُرد الإمام البخاري الرواية له؛ لأنه ساق الحديث من طريق آخر، وإنما أراد بيان غلطه في الإسناد؛ لأن عمرو بن عُبيد جعل الحديث من رواية الحسن، عن أبي بكرة، والصواب أنه من رواية الحسن، عن الأحنف، عن أبي بكرة، فالأحنف هو صاحب القصة مع أبي بكرة، قال الحافظ ابن حجر: (لم يخرج البخاري هذا الإسناد للاحتجاج، وإنما أخرجه ليبين أنه غلط يظهر ذلك من سياقه، فهذا كما ترى لم يقصد البخاري منه إلا رواية حماد، عن يونس وأيوب عن الحسن عن الأحنف عن أبي بكرة، وهي الرواية المتصلة الصحيحة، ولم يقصد الرواية المبهمة المنقطعة ولم يسقها إلا في ضمن القصة فلا يقال في مثل هذا إن البخاري أخرج عن عمرو بن عبيد وأبهمه، بل الظاهر أن حماد بن زيد هو الذي تعمد عدم تسميته، وقصد التنبيه على سوء حفظه بكونه جعل القصة التي للأحنف للحسن، وهذا واضح بيِّن بحمد الله.

وقد بينت في «تغليق التعليق» من وصل حديث مؤمل ومعمر الذين أشار إليهما مع غيرهما من الطرق التي علقها هناك فللَّه الحمد)[2].



---

(١) تهذيب الكمال ٥/ ٤٣٩.

(٢) تهذيب التهذيب ٨/ ٦٤.

المبحث الثالث

القرائن المتعلقة بمروياته، وأوهامه، وأفراده

القرينة الأولى: قلة مروياته وغلطه فيها.

القرينة الثانية: ضعف المتابع للراوي.

القرينة الثالثة: جمعه في أدائه بين عدد من الشيوخ في سياق واحد وألفاظهم مختلفة.

القرينة الرابعة: تتطابق مروياته بمرويات مشتهرة لغيره.

القرينة الخامسة: كونه آفة حديث باطل رواه.

القرينة السادسة: تفرده بما لا تحتمله حاله.

القرينة السابعة: كثرة أفراده ومناكيره.

المبحث الثالث

القرائن المتعلقة بمروياته، وأوهامه، وأفراده

[٢٠٧] القرينة الأولى

قلة مروياته وغلطه فيها

• التطبيق (٥٤٣)

■ **في ترجمة: عبد الله بن إنسان الثقفي الطائفي:**

حيث ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «روى عنه ابنه محمد بن عبد الله بن إنسان كان يخطىء»[١].

وفي صنيعه تأمل؛ لأن عبد الله يخطئ مع ندرة حديثه، فهو ضعيف، وضعفه الإمام أحمد[٢] وقال الإمام البخاري: «روى عنه ابنه محمد لم يصح حديثه»[٣].

ولذا فإن الإمام الذهبي تعقب ابن حبان، فقال: «هذا لا يستقيم أن يقوله الحافظ إلا فيمن روى عدة أحاديث، فأما عبد الله هذا فهذا الحديث أول ما عنده وآخره، فإن كان قد أخطأ فحديثه مردود على قاعدة ابن حبان»[٤]، وقال الحافظ ابن حجر فيه: «لين الحديث»[٥].

---

(١) ٧/ ١٧.
(٢) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٤/ ٦٢.
(٣) التاريخ الكبير ٥/ ٤٥.
(٤) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٤/ ٦٢.
(٥) تقريب التهذيب ٣٢١٥.

وانظر ترجمة: حفص بن عمر بن أبي العَطَّاف الآتية، فإنهم تكلموا فيه من أجل نكارة حديثه مع قلته.

[٢٠٨] القرينة الثانية

ضعف المتابع للراوي

يترجح التجريح إذا تبين أن المتابع للراوي قد جاء بإسناد أضعف من الإسناد المستنكر على الراوي، **ومن تطبيقاته:**

• التطبيق (٥٤٤)

■ في ترجمة: حفص بن عمر بن أبي العَطَّاف القرشي السهمي مولاهم المديني:

حيث ذكره العقيلي في الضعفاء وقال فيه: (من حديثه: ما حدثناه علي بن المبارك، قال: حدثنا إسماعيل بن عبد الله بن أبي أويس، قال: حدثني جعفر بن عمر بن أبي العَطَّاف مولى بني سهم، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «تعلموا علم الفرائض وعلموه فإنه نصف العلم»، لا يتابع عليه، ولا يعرف إلا به)[1].

واستدرك عليه الإمام المزِّي، فقال: (قول العقيلي: «لا يتابع عليه» فيه نظر؛ فإنه قد تابعه عليه غيره: أخبرناه أبو الحسن بن البخاري، قال: أنبأنا أسعد بن أبي طاهر الثقفي، قال: أخبرنا أبو الفضل جعفر بن عبد الواحد الثقفي، قال: أخبرنا أبو طاهر محمد بن أحمد بن عبد الرحيم قال: أخبرنا أبو محمد بن حبان، قال: حدثنا أبو أسيد، قال: حدثنا محمد بن ثواب، قال: حدثنا محمد بن القاسم الأسدي، قال: حدثنا الفضل بن دَلْهم، قال: حدثني عوف، عن شَهر بن حَوْشب، عن أبي

---

(١) ضعفاء العقيلي ١/ ٢٧١.

هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «تعلموا القرآن والفرائض وعلموا الناس فإني مقبوض»[1].

وفي صنيع الإمام المزِّي تأمل؛ لأن إسناد المتابع تالف.

وقد تعقبه الحافظ ابن حجر، فقال: «مثل هذا لا يصلح متابعة؛ فإن محمد بن القاسم مجمع على ضعفه، فلا يصلح الاستشهاد به»[2].

وحفص، منكر الحديث على قلته، فقد قال فيه الإمام البخاري: «منكر الحديث»[3].

وقال مرة: «منكر الحديث، رماه يحيى بن يحيى النيسابوري بالكذب»[4].

وقال الإمام أبو حاتم: «منكر الحديث، يكتب حديثه على الضعف الشديد»[5]، وقال الحافظ ابن عدي: «لحفص بن عمر غير ما ذكرته من الحديث، وحديثه قليل، وحديثه كما ذكره البخاري منكر الحديث»[6].

• التطبيق (٥٤٥)

■ في ترجمة: حَشْرَج بن نُباتة:

حيث قال فيه الإمام أبو عبد الله البخاري: «سمع سعيد بن جُهْمان، عن سفينة، أن النبي ﷺ، قال لأبي بكر وعمر وعثمان: «هؤلاء الخلفاء بعدي».

وهذا حديث لم يتابع عليه؛ لأن عمر بن الخطاب وعلي بن أبي

(١) تهذيب الكمال ٧/ ٤١.
(٢) تهذيب التهذيب ٢/ ٣٥٢.
(٣) التاريخ الأوسط ٢/ ٢٥٦.
(٤) التاريخ الكبير ٢/ ٣٦٧.
(٥) الجرح والتعديل ٣/ ١٧٧.
(٦) الكامل في ضعفاء الرجال ٢/ ٣٨٣.

طالب قالا: «لم يستخلف النبي ﷺ»[1].

وقد نبه الإمام البخاري إلى نكارة إسناده، حيث لم يُتابع عليه، ونكارة متنه وعلته بمخالفته المحفوظ، وهذا جرح مفسر قادح.

وقد استدرك الحافظ ابن عدي بأنه تُوبع على إسناده، فقال: (هذا الذي أنكر البخاري على حَشْرَج هذا الحديث، قد روي بغير هذا الإسناد: حدثناه علي بن إسماعيل بن أبي النجم، ثنا عقبة بن موسى بن عقبة، عن أبيه، عن محمد بن الفضل بن عطية، عن زياد بن عِلَاقة، عن قُطْبة بن مالك ـ وهو عم ابن زياد بن عِلَاقة ـ: «لما بنى ﷺ المسجد وضع حجراً» فذكر هذه القصة)[2].

وفي صنيع ابن عدي نظر؛ لأن إسناد المتابع أضعف، قال الحافظ ابن حجر: «الإسناد الذي زعم ابن عدي أنه متابع لحَشْرَج أضعف من الأول؛ لأنه من رواية محمد بن الفضل بن عطية، وهو ساقط»[3].

[٢٠٩] القرينة الثالثة

جمعه في أدائه بين عدد من الشيوخ في سياق واحد وألفاظهم مختلفة

يعتبر النقاد أن من مرجحات ضعف الراوي جمعه بين ألفاظ عدد من شيوخه في سياق واحد إذا لم يكن ضابطاً مميزاً لألفاظهم إن اختلفت، قال أبو محمد عبد الرحمٰن بن أبي حاتم: (نا صالح بن أحمد بن حنبل، نا علي ـ يعني ابن المديني ـ، قال: سمعت يحيى، قال: قال لي شعبة في أحاديث عوف ـ بن أبي جميلة الأعرابي ـ: «عن

(١) الضعفاء الصغير ٩٩، التاريخ الكبير ٣/ ١١٧، التاريخ الأوسط ١/ ١٩٧.
(٢) الكامل في ضعفاء الرجال ٢/ ٤٤٠.
(٣) تهذيب التهذيب ٢/ ٣٢٥.

خِلَاس، عن أبي هريرة ومحمد يعني ابن سيرين، عن أبي هريرة ـ، إذا جمعهم، قال لي شعبة: ترى لفظهم واحداً؟! قال أبو محمد: كالمنكر على عوف)[1]، وقال الإمام أحمد: (عبد الرحمٰن بن عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر كان ولي قضاء المدينة، خرقت حديثه منذ دهر، ليس بشيء، حديثه أحاديث مناكير، كان كذاباً، وكان يقول: (أبي وعبيد الله سواء بسواء»، كان يروي عن سهيل بن أبي صالح، وعبيد الله بن عبد الله بن عمر)[2]، وقال الإمام ابن معين: (عبد الرحمٰن بن عبد الله العُمْري: ضعيف، وقد سمعت منه كان يجلس في المجلس يقول: «حدثني أبي وعمي عبيد الله بن عمر سواء بسواء مثل بمثل»، وهو الذي يروي عنه أحمد بن حاتم الطويل، حديث سهيل عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: الحديث الطويل)[3]، وقال الحافظ ابن رجب: «معنى هذا أن الرجل إذا جمع بين حديث جماعة وساق الحديث سياقة واحدة فالظاهر أن لفظهم لم يتفق فلا يقبل هذا الجمع إلا من حافظ متقن لحديثه يعرف اتفاق شيوخه واختلافهم كما كان الزهري يجمع بين شيوخ له في حديث الإفك وغيره، وكان الجمع بين الشيوخ يُنكر على الواقدي وغيره ممن لا يضبط هذا، كما أنكر على ابن إسحاق وغيره، وقد أنكر شعبة أيضاً على عوف الأعرابي»[4].

ومن تطبيقاته:

• التطبيق (٥٤٦)

■ في ترجمة: أبي بكر بن أبي مريم:

حيث قال فيه الإمام أحمد: «ضعيف، كان يجمع فلاناً وفلاناً،

---

(١) الجرح والتعديل ١/١٤٧.

(٢) العلل ومعرفة الرجال ٤٣٦٤.

(٣) الدوري ١٠٠٧.

(٤) شرح علل الترمذي ٢/٨١٥.

وكان عيسى لا يرضاه»[1]، وقال مرة: (سمعت إسحاق بن راهَوَيه، يروي عن عيسى بن يونس، قال: «لو أردت أبا بكر بن أبي مريم على أن يجمع لي فلاناً وفلاناً وفلاناً لفعل» يعني يقول: عن راشد بن سعد وضَمرْة وحبيب بن عبيد لفعل)[2].

• التطبيق (٥٤٧)

■ في ترجمة: حماد بن سلمة البصري:

حيث قال الإمام الخليلي: «ذاكرت يوماً بعض الحفاظ فقلت: البخاري لم يخرج حماد بن سلمة في الصحيح وهو زاهد ثقة؟ فقال: لأنه جمع بين جماعة من أصحاب أنس، فيقول: حدثنا قتادة وثابت وعبد العزيز بن صهيب، وربما يخالف في بعض ذلك، فقلت: أليس ابن وهب اتفقوا عليه، وهو يجمع بين أسانيد، فيقول: حدثنا مالك وعمرو بن الحارث والليث بن سعد والأوزاعي بأحاديث، ويجمع بين جماعة غيرهم؟ فقال: ابن وهب أتقن لما يرويه وأحفظ له»[3].

• التطبيق (٥٤٨)

■ في ترجمة: حماد بن الجَعْد الهُذَلي البصري:

حيث قال فيه الإمام أبو حاتم الرازي: «ما بحديثه بأس»[4].

وصنيعه محل تأمل؛ لأن حماداً كان في الأداء يجمع ألفاظ عدد من الشيوخ في سياق واحد مع اختلاف ألفاظهم، وبهذا جرّحه الإمام ابن مهدي، وهو جرح مفسر يقدم على التعديل، قال الحافظ عمرو بن علي الفلاس: «حدثت عبد الرحمٰن بن مهدي، عن أبي داود ـ الطيالسي ـ عن

---

(١) العلل ومعرفة الرجال ١٤٨٤.
(٢) العلل ومعرفة الرجال ١٣٣٧.
(٣) الإرشاد ١/٤١٨.
(٤) الجرح والتعديل ٣/١٣٤.

حماد بن الجعد، فقال: سبحان الله تُحدث عن حماد بن الجَعْد؟! أفلا تحدث عن بَحْر وعثمان البُرِّي، وأبي جَزِي، والحسن بن دينار، هؤلاء أصحاب حديث، ثم قال: كان حماد عنده كتاب عن محمد بن عمرو، وليث، وقتادة، فما كان يفصل بينها، فذكرت ذلك لأبي داود، فقال: كان إمامنا أربعين سنة ما رأينا إلا خيراً»[1]، وفي رواية قال ابن مهدي: «كان عند حماد بن الجعد ثلاثة كتب عن محمد بن عمرو، وليث، وقتادة، فما كان يفصل بعضاً من بعض»[2]، وذكره ابن حبان في المجروحين، وقال: «اختلط عليه صحائفه حتى لم يكن يحسن أن يميز شيئاً منها فاستحق الترك»[3].

[٢١٠] القرينة الرابعة

تتطابق مروياته بمرويات مشتهرة لغيره

يترجح التجريح إذا كانت مروياته مثل مرويات غيره سواء، وهي بالثاني أشهر، وهذا يدل على أنه يسرق حديث غيره أو يهم فيه، **ومن تطبيقاته:**

• التطبيق (٥٤٩)

■ في ترجمة: **عمر بن سعيد بن سليمان القرشي أبي حفص الشامي الدمشقي:**

حيث قال أبو عبد الرحمٰن عبد الله: «سألت أبي: عن عمر بن سعيد أبي حفص الدمشقي؟

فقال: قد كتبت عنه، وقد تركت حديثه، وذاك أني ذهبت إليه أنا

(١) الكامل في ضعفاء الرجال ٢/ ٢٤٤.

(٢) الجرح والتعديل ٣/ ١٣٤.

(٣) ١/ ٢٥٣.

وأبو خيثمة، فأخرج لنا كتاباً عن سعيد بن بشير، فإذا هي أحاديث سعيد بن أبي عَرْوبة فتركناه»[1].

وقال المرُّوذي: «سألته ـ يعني الإمام أحمد ـ عن أبي حفص الشامي؟ فقال: هذا كانت عنده أحاديث كتبناها عن سعيد بن عبد العزيز، ثم تبين أمره بعد فتركوه، حدث بأحاديث لسعيد بن أبي عَرُوبة»[2].

[٢١١] القرينة الخامسة

كونه آفة حديث باطل رواه

• التطبيق (٤٥٠)

■ **في ترجمة: القاسم بن عبد الله بن مهدي الأخميمى أبي الطاهر المصري شيخ ابن عدي:**

حيث قال فيه ابن عدي: (ثنا القاسم بن عبد الله بن مهدي من حفظه ولم يكن في كتابه، ثنا أبو مصعب، قال: ثنا ابن أبي حازم، عن أبيه، عن سهل بن سعد، عن النبي ﷺ: «إن لكم في كل جمعة حجة وعمرة الحجة الهجير إلى الجمعة، والعمرة انتظار العصر بعد الجمعة» ولم يكن هذا في كتابه، وكان يحفظه، ولم أكتبه إلا عنه، وليس هو في نسخة ابن أبي حازم عن أبيه، عن سهل، ولم أر أروى عن أبي مصعب وابن كاسب منه، ولعل عنده حديثهما كله، وكان بعض شيوخ مصر يضعفه، ولم أر له حديثاً منكراً فأذكره وهو عندي لا بأس به)[3].

وفي صنيع ابن عدي تأمل، وقد خالفه الإمام الدارقطني، فقال: «كان ليناً وله أحاديث منكرة غير النسخة، وليس هو بشيء»[4]، وقال

---

(١) العلل ومعرفة الرجال ٤٩١٠.
(٢) تاريخ بغداد ١١/ ٢٠٠.
(٣) الكامل في ضعفاء الرجال ٦/ ٣٨.
(٤) سؤالات حمزة ٣٥٦.

مرة: «متهم بوضع الحديث»[1].

والقاسم آفة هذا الحديث الباطل الذي رواه، ولذا فإن الإمام الذهبي تعقب ابن عدي فقال: (قلت: قد ذكرتَ له حديثاً باطلاً فيكفيه، وروى له الدارقطني حديث النضح، فقال: «متهم بوضع الحديث»)[2].

[٢١٢] القرينة السادسة

تفرده بما لا تحتمله حاله

يرتبط الحكم على التفرد والإغراب بحسب حال الراوي، وعدد مروياته، ومقدار التفرد وبحسب القرائن المعتبرة في صحة التفرد، أو ضعفه، وليس كل متفرد تحتمل حاله تفرده، وبه يترجح ضعف الراوي إذا كان من الشيوخ، وإذا كثر منه ترك حديثه، قال الإمام أبو حاتم: «يُقاس صحة الحديث بعدالة ناقليه، وأن يكون كلاماً يصلح أن يكون من كلام النبوة، ويعلم سقمه وإنكاره بتفرد من لم تصح عدالته بروايته، والله أعلم»[3].

وقال الحافظ ابن رجب: «إذا روى الحفاظ الأثبات حديثاً بإسناد واحد، وانفرد واحد منهم بإسناد آخر، فإن كان المنفرد ثقة حافظاً: فحكمه قريب من حكم زيادة الثقة في الأسانيد أو في المتون... ويُقوي قبول قوله إذا كان المروي عنه واسع الحديث.. فإن كان المنفرد سيء الحفظ فإنه لا يُعبأ بانفراده، ويحكم عليه بالوهم»[4].

وقال الإمام الذهبي: «تفرد الثقة المتقن يُعد صحيحاً غريباً، وتفرد الصدوق ومن دونه يعد منكراً، وإكثار الراوي من الأحاديث التي لا

---

(١) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٥/٤٥٣.
(٢) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٥/٤٥٣.
(٣) الجرح والتعديل ١/٣٥١.
(٤) شرح العلل ٢/٨٣٨.

يُوافق عليها لفظاً أو إسناداً: يُصيره متروك الحديث»[1].

ومن تطبيقاته:

• التطبيق (٥٥١)

■ في ترجمة: عبد المنعم بن بشير المصري:

حيث قال أحمد بن سعيد بن أبي مريم: (ذاكرت يحيى بن معين يوماً وهو بمصر: عن أبي مودود، عن سليمان بن يسار، قال: «مرضت فعادني ابن عمر في يوم مهين»، قال أحمد: فأعجب يحيى هذا الحديث، وقال لي: أفدنيه عمن كتبته؟ قال: فصرت معه إلى عبد المنعم، فسأله يحيى أن يخرج له أصل كتابه، فاعتل عليه في ذلك الوقت ووعده مخرجه بالعشي، قال أحمد: فلما اجتمعنا للمصير إليه بالعشي ذكرت ليحيى بن معين: حديث ابن عمر، أن النبي ﷺ: «قضى باليمين مع الشاهد»، فقال لي: يحيى ما خلق الله من هذا شيئاً؟! قلت: إنه عبد الله بن عمر العمري، قال: ليس يحتمل هذا كله، من حدثك به؟ قلت: هذا الشيخ الذي تريده ـ أعني عبد المنعم ـ قال: كفيتنا المؤنة، ارجعوا بنا، فرجع ولم يكتب عنه)[2].

• التطبيق (٥٥٢)

■ في ترجمة: أبي بكر بن عياش بن سالم الأسدي الكوفي المقرىء الحناط، كنيته اسمه:

حيث قال الدقاق: «سمعت يحيى وسئل عن حديث رواه أبو بكر بن عياش؟ فلم يلتفت إليه، قال: لم يروه شعبة ولا سفيان، لو رووه كان أبو بكر صدوقاً»[3].

---

(١) ميزان الاعتدال ٣/ ١٤٠، ١٤١.

(٢) ضعفاء العقيلي ٣/ ١١٢.

(٣) الدقاق ٢٥.

والذي يظهر أن أبا بكر رواه لما ساء حفظه بأخرة، قال ابن حبان: «من الحفاظ المتقنين وقد روى عنه ابن المبارك وأهل العراق، وكان يحيى القطان وعلي بن المديني يسيئان الرأي فيه، وذلك أنه لما كبر سنه ساء حفظه فكان يهم إذا روى»[1].

وقال الحافظ ابن حجر: «ثقة عابد إلا أنه لما كبر ساء حفظه وكتابه صحيح»[2].

[٢١٣] القرينة السابعة

كثرة أفراده ومناكيره

• التطبيق (٥٥٣)

■ **في ترجمة: عبد الله بن داود التمار الواسطي أبي محمد:**

حيث قال فيه الحافظ ابن عدي: «هو ممن لا بأس به إن شاء الله»[3].

وفي صنيعه تأمل؛ لكثرة مناكيره، وقد ضعفه الإمام البخاري جداً، فقال: «فيه نظر»[4].

وقال الإمام أبو حاتم: «ليس بقوي، حدث بحديث منكر عن حنظلة بن أبي سفيان، وفي حديثه مناكير»[5]، وقال الإمام أبو زرعة: «ضعيف الحديث»[6].

ولذا فإن الإمام الذهبي تعقب ابن عدي، فقال: «بل كل البأس به، ورواياته تشهد بصحة ذلك»[7].

---

(١) الثقات ٧/ ٦٦٩.
(٢) تقريب التهذيب ٧٩٨٥، وهدي الساري ٤٦٤.
(٣) الكامل في ضعفاء الرجال ٤/ ٢٤٣.
(٤) التاريخ الكبير ٥/ ٨٢.
(٥) الجرح والتعديل ٥/ ٤٨.
(٦) البرذعي ١/ ٣٩٨.
(٧) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٤/ ٩١.

المبحث الرابع

القرائن المتعلقة بتقييد التعديل

القرينة الأولى: تقييد التعديل بأحاديث الرقاق والترغيب.

القرينة الثانية: تقييد التعديل في المغازي، أو التفسير، أو القراءات.

القرينة الثالثة: تقييد التعديل بالمرسل من حديثه.

القرينة الرابعة: تقييد التعديل بحديث واحد.

القرينة الخامسة: تقييد التعديل برواية أهل الحذق عنه، أو بأحد تلاميذه.

القرينة السادسة: تقييد التعديل بكتابه.

القرينة السابعة: تقييد التعديل بما تُوبع عليه.

القرينة الثامنة: تقييد قلة تدليس المدلس في شيخ مخصوص.

المبحث الرابع

القرائن المتعلقة بتقييد التعديل

إذا قُيد تعديل الراوي بأمر مخصوص اقتضى ترجيح جرحه وضعفه من حيث الأصل سيما إذا كان التقييد بما سوى أحاديث الاعتقاد والفرائض والحلال والحرام؛ كتقييد التعديل بأحاديث الزهد، والترغيب والترهيب، وما توبعوا عليه، قال الإمام سفيان الثوري: «لا تأخذوا هذا العلم في الحلال والحرام إلا من الرؤساء المشهورين بالعلم الذين يعرفون الزيادة والنقصان، ولا بأس بما سوى ذلك من المشايخ»[1]، وقال الإمام سفيان بن عيينة: «لا تسمعوا من بقية ما كان في سُنَّة، واسمعوا منه ما كان في ثواب وغيره»[2]، وقال عبد الله: «سئل أبي عن يحيى بن عبيد الله فقال: منكر الحديث، سألت يحيى بن سعيد يوماً عنه؟ قال: من يحدث عنه؟! قيل لأبي: ابن المبارك روى عنه، فقال: في الرقائق يعني الزهد»[3]، وقال ابن أبي حاتم: «منهم الصدوق الورع المغفل الغالب عليه الوهم، والخطأ والسهو والغلط، فهذا يُكتب من حديثه الترغيب والترهيب والزهد والآداب، ولا يحتج بحديثه في الحلال والحرام»[4]، وقال الإمام ابن عبد البر: «عبد الكريم ـ ابن أبي المخارق ـ ضعيف لا يختلف أهل العلم بالحديث في ضعفه إلا أن منهم من يقبله

---

(١) شرح علل الترمذي ١/ ٣٧٢.

(٢) الجرح والتعديل ١/ ٤١، ٢/ ٤٣٥.

(٣) العلل ومعرفة الرجال ٤١٣٩.

(٤) الجرح والتعديل ١/ ٦.

في غير الأحكام خاصة، ولا يحتج به على حال، ومن أَجلٌ من جرّحه واطرّحه: أبو العالية، وأيوب السَّخْتِياني تكلم فيه مع ورعه، ثم شعبة، والقطان، وأحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين، ولم يُخرج مالك عن عبد الكريم بن أبي المخارق حكماً في موطئه»[1]، وقال الإمام الذهبي: «قد احتوى كتابي ـ الميزان ـ. . . . على المحدثين الضعفاء من قبل حفظهم، فلهم غلط وأوهام، ولم يترك حديثهم، بل يقبل ما رووه في الشواهد والاعتبار بهم لا في الأصول والحلال والحرام»[2].

ويُعتبر هذا التقييد أيضاً أحد الأوجه التي يُحمل عليها التعديل المطلق إذا لم يُخالف بقرينة أقوى، ومن قرائنه، **وتطبيقاته**:

[٢١٤] القرينة الأولى

تقييد التعديل بأحاديث الرقاق والترغيب

• التطبيق (٥٥٤)

■ **في ترجمة: موسى بن عُبيدة الرَّبَذي:**

حيث قال الدُّوري: «سمعت أحمد بن حنبل وسئل وهو على باب أبي النضر هاشم بن القاسم، فقيل له: يا أبا عبد الله: ما تقول في موسى بن عُبيدة الرَّبَذي وفي محمد بن إسحاق؟ فقال: أما محمد بن إسحاق، فهو رجل تكتب عنه هذه الأحاديث، كأنه يعني المغازي ونحوها، وأما موسى بن عُبيدة، فلم يكن به بأس، ولكنه حدث بأحاديث مناكير عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر عن النبي ﷺ، فأما إذا جاء الحلال والحرام أردنا قوماً هكذا، وقبض أبو الفضل على أصابع يديه

(١) التمهيد ٢٠/ ٦٥.

(٢) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ١/ ١١٣.

الأربع من كل يد، ولم يضم الإبهام، وأرانا أبو الفضل يديه وأرانا أبو العباس يديه»[١]، وفي رواية قال: «أما موسى بن عبيدة فكان رجلاً صالحاً حدث بأحاديث مناكير»[٢].

والذي يظهر أن الإمام أحمد مشاه في باب الترغيب والترهيب، وهذا يقتضي أن الأصل فيه الضعف، ولذا أطلق الإمام أحمد الحكم عليه بالضعف في مواطن أخرى، كقول الإمام البخاري فيه: «منكر الحديث، قاله أحمد بن حنبل، وقال علي بن المديني، عن القطان قال: كنا نتقيه تلك الأيام»[٣]، وقول صالح بن أحمد بن حنبل: «قال أبي: موسى بن عُبيدة لا يُشتغل به وذلك أنه يروي عن عبد الله بن دينار شيئاً لا يرويه الناس»[٤]، وقول ابن أبي حاتم: «سمعت أبي يقول: قال أحمد بن حنبل، قال علي بن المديني، عن يحيى القطان، قال: كنا نتقي موسى بن عُبيدة تلك الأيام»[٥].

• التطبيق (٥٥٥)

■ في ترجمة: رِشْدِين بن سعد أبي الحجاج المصري:

حيث قال فيه الإمام أحمد: «ليس به بأس في أحاديث الرقاق»[٦]، وقال عبد الملك بن عبد الحميد المَيْمُوني: «سمعت أبا عبد الله، يقول: رِشْدِين ليس يبالي عمن روى، ولكنه رجل صالح، قال فوثقه هَيْثَم بن خارجة، وكان في المجلس، فتبسم من ذلك أبو عبد الله، ثم قال أبو

---

(١) التاريخ ٢٣١.
(٢) تاريخ الدوري ١١٦١.
(٣) التاريخ الكبير ٧/ ٢٩١، التاريخ الأوسط ٢/ ٩٣.
(٤) الجرح والتعديل ٨/ ١٥١.
(٥) الجرح والتعديل ٨/ ١٥١.
(٦) المروذي ١٤٣.

عبد الله: رِشْدِين بن سعد، ليس به بأس في حديث الرقائق»[1].

وهذا يقتضي أن الأصل فيه الضعف، ولذا أطلق الإمام أحمد ضعفه في روايات أخرى كقول حرب بن إسماعيل الكِرْمَاني الحنظلي: «سألت أحمد بن حنبل عن رِشْدِين بن سعد؟ فضعّفه، وقدم ابن لَهِيعة عليه»[2]، وقول الإمام أبي داود: «سمعت أحمد، قال: احترقت كتب ابن لَهِيعة، زعموا كان رِشْدِين بن سعد قد سمع منه كتبه، فكانوا يأخذون كتبه، فلا يأتونه بشيء إلا قرأ»[3]، وقال الإمام البخاري: «حدثني قتيبة بن سعيد، قال: كان رِشْدِين وابن لَهِيعة لا يباليان ما دفع إليهما فيقرآنه»[4]، وضعّفه أيضاً: عمرو بن علي الفلاس[5]، وابن نُمير[6]، والإمام ابن معين[7]، وأبو حاتم، وأبو زرعة[8]، وزاد أبو حاتم: «منكر الحديث، وفيه غفلة ويحدث بالمناكير عن الثقات، ما أقربه من داود بن المُحَبَّر، وابن لَهِيعة أستر، ورِشْدِين أضعف»[9].

[٢١٥] القرينة الثانية

تقييد التعديل في المغازي، أو التفسير، أو القراءات

• التطبيق (٥٥٦)

■ **في ترجمة: زياد بن عبد الله البَكَّائي أبي محمد الكوفي:**

حيث عُدل في المغازي، والأصل فيه الضعف، قال الدارمي:

(١) ضعفاء العقيلي ٢/ ٦٦، تهذيب التهذيب ٣/ ٢٤٠.
(٢) الجرح والتعديل ٣/ ٥١٣.
(٣) سؤالات ٢٥٦.
(٤) التاريخ الأوسط ٢/ ٢٤٥، التاريخ الكبير ٣/ ٣٣٧.
(٥) الجرح والتعديل ٣/ ٥١٣.
(٦) الجرح والتعديل ١/ ٣٢٢.
(٧) الدقاق ٨٤، الجرح والتعديل ٣/ ٥١٣.
(٨) الجرح والتعديل ٣/ ٥١٣.
(٩) الجرح والتعديل ٣/ ٥١٣.

«سألته عن البَكَّائي أعني زياداً؟ فقال: لا بأس به في المغازي، وأما في غيره فلا، وسألت يحيى، قلت: عمن أكتب المغازي ممن يروي عن يونس أو غيره؟ قال: اكتبه عن أصحاب البَكَّائي»[1]، وقال الدُّوري: «سمعت يحيى يقول زياد البَكَّائي ليس بشيء وقد كتبت عنه المغازي»[2].

والمقصود بالمغازي: مغازي ابن إسحاق؛ لأن البَكَّائي راويته وقد أملاها عليه مرتين، قال أبو داود عن ابن معين: «زياد البَكَّائي في ابن إسحاق ثقة، كأنه يضعفه في غيره»[3]، وقال يحيى بن آدم: «قال عبد الله بن إدريس: ليس أحد أثبت في ابن إسحاق من زياد البَكَّائي، وذلك أنه أملى عليه إملاء مرتين بالحيرة»[4]، وقال صالح بن محمد: «ليس كتاب المغازي عند أحد أصح منه عند زياد، وزياد في نفسه ضعيف، ولكن هو من أثبت الناس في هذا الكتاب، وذلك أنه باع داره وخرج يدور مع ابن إسحاق حتى سمع منه الكتاب»[5].

• التطبيق (٥٥٧)

■ في ترجمة: نَجِيح بن عبد الله أبي مَعْشَر السِّندي المدني:

حيث قيدوا تعديله في المغازي والتفسير والرقاق، فيكون ضعيفاً في الحديث، قال فيه الإمام أحمد: «صدوق، ولكنه لا يقيم الإسناد»[6]، يعني المسانيد المرفوعة، وقال أحمد بن أبي يحيى: «سمعت أحمد بن حنبل، يقول: يكتب من حديث أبي مَعْشَر أحاديثه عن

(١) (٣٤٨).
(٢) ١٣٣١.
(٣) تهذيب التهذيب ٣/ ٣٢٣.
(٤) الجرح والتعديل ٣/ ٥٣٧.
(٥) تهذيب التهذيب ٣/ ٣٢٤.
(٦) العلل ومعرفة الرجال ٨٧٥.

محمد بن كعب القُرَظي في التفسير»[١]، وغالبه غير مرفوع، وقال ابن أبي حاتم: «سمعت أبي وذكر مغازي أبي مَعْشَر، فقال: كان أحمد بن حنبل يرضاه، ويقول: كان بصيراً بالمغازي»[٢]، وقال الإمام ابن معين: «ضعيف»[٣]، وقال أيضاً: «ليس بقوي في الحديث»[٤]، وقال أيضاً: «ضعيف، يُكتب من حديثه الرقاق وكان رجلاً أمياً، يتُقى إذ يروي من حديثه المسند»[٥]، وقال أيضاً: «ليس بشيء، يكتب رقاق الحديث من حديثه»[٦]، وقال أيضاً: «اكتبوا حديث محمد بن كعب في التفسير، وأما أحاديث نافع وغيرها فليس بشيء، التفسير حسن»[٧]، قال الحافظ ابن رجب: «يعني: ما يرويه عن محمد بن كعب القُرَظي في تفسير القرآن، وغالبه أو جميعه من كلامه غير مرفوع»[٨] وقال ابن المديني: «كان ذلك شيخاً ضعيفاً ضعيفاً، وكان يحدث عن محمد بن قيس، ويحدث عن محمد بن كعب بأحاديث صالحة، وكان يحدث عن المَقْبُري وعن نافع بأحاديث منكرة»[٩] وقال الإمام البخاري: «حدثني عمرو بن علي، قال: كان يحيى لا يحدث عن أبي مَعْشَر المدني ويضعفه جداً جداً ويضحك إذا ذكره»[١٠]، وقال أيضاً: «يخالف في حديثه»[١١]، وقال أيضاً: «منكر الحديث، قال عبيد الله: سمعت ابن مهدي، يقول: كان أبو مَعْشَر يعرف

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال ٧/ ٥٢.
(٢) الجرح والتعديل ٨/ ٤٩٤.
(٣) الدارمي ٨٢٩.
(٤) العلل ومعرفة الرجال لعبد الله ٣٩٩٨.
(٥) الكامل في ضعفاء الرجال ٧/ ٥٢.
(٦) الكامل في ضعفاء الرجال ٧/ ٥٢.
(٧) الدقاق ٢٨٥.
(٨) شرح علل الترمذي ٢/ ٨٠٥.
(٩) سؤالات ابن أبي شيبة ١٠٦.
(١٠) التاريخ الأوسط ٢/ ١٧٢.
(١١) التاريخ الأوسط ٢/ ٢٠٥.

وينكر»[1]، وقال الخليلي: «له مكان في العلم والتاريخ وتاريخه مما يحتج به الأئمة في كتبهم، وضعفوه في الحديث، ولم يتفقوا عليه، وروى عنه الكبراء مثل ابن المبارك ويونس المؤدب ووكيع وابنه محمد بن أبي مَعْشَر، ويتفرد بأحاديث، وأمسك الشافعي عن الرواية عنه»[2].

• التطبيق (٥٥٨)

■ **في ترجمة: إسماعيل بن مسلم المكي:**

حيث عُدل في القراءات، والأصل فيه الضعف، قال الإمام أحمد: «إسماعيل بن مسلم المكي: ما روى عن الحسن في القراءات، فأما إذا جاء إلى المسندة التي مثل حديث عمرو بن دينار يسند عنه أحاديث مناكير، ليس أراه بشيء، وكان ضعفه، ويسند عن الحسن، عن سَمُرة أحاديث مناكير»[3].

[٢١٦] القرينة الثالثة

تقييد التعديل بالمرسل من حديثه

• التطبيق (٥٥٩)

■ **في ترجمة: صالح بن بشير بن وادع أبي بشر البصري القاص المعروف بالمُرِّي:**

حيث تكلموا في مروياته المسانيد، وعدلوه في المراسيل، فيكون الأصل فيه الضعف.

فقد قال فيه الإمام أبو إسحاق الحربي: «إذا أرسل فبالحري أن يصيب وإذا أسند فاحذروه»[4].

---

(١) التاريخ الكبير ٨/ ١١٤.

(٢) الإرشاد ١/ ٣٠٠.

(٣) العلل ومعرفة الرجال ٢٥٥٦.

(٤) تهذيب التهذيب ٤/ ٣٣٤.

• التطبيق (٥٦٠)

■ **في ترجمة: صدقة بن عبد الله السمين أبي معاوية أو أبي محمد الدمشقي:**

حيث تكلموا في المرفوع من حديثه، وعدلوه في المراسيل، فيكون الأصل فيه الضعف.

فقد قال عبد الله: «سألت أبي عن صدقة الدمشقي؟ فقال: هو صدقة السمين، ما كان من حديثه مرفوعاً فهو منكر، وما كان من حديثه مرسلاً عن مكحول فهو أسهل، وهو ضعيف جداً وهو صدقة بن عبد الله السمين»[1].

[٢١٧] القرينة الرابعة

تقييد التعديل بحديث واحد

• التطبيق (٥٦١)

■ **في ترجمة: حسين بن قيس أبي علي الرّحَبي لقبه: حَنَش:**

حيث استحسن الإمام أحمد له حديثاً واحداً، والأصل أنه: متروك الحديث، قال عبد الله عن أبيه: «حسين بن قيس، يقال له حَنَش، متروك الحديث، له حديث واحد حسن، روى عنه التيمي في قصة البيع، أو نحو ذلك الذي استحسنه أبي»[2]، وقال الإمام أحمد مرة: «ضعيف الحديث»[3]، وقال الإمام البخاري: «ترك أحمد حديثه»[4]، وقال أيضاً: «منكر الحديث»[5].

---

(١) العلل ومعرفة الرجال ١٤١١.
(٢) العلل ومعرفة الرجال ٣١٩٨.
(٣) العلل ومعرفة الرجال ٩٦٧.
(٤) التاريخ الكبير ٢/ ٣٩٣، التاريخ الأوسط ٢/ ٥٤.
(٥) علل الترمذي ٣٩١.

[٢١٨] القرينة الخامسة

تقييد التعديل برواية أهل الحذق عنه، أو بأحد تلاميذه

• التطبيق (٥٦٢)

■ **في ترجمة: عبد الله بن صالح الجُهَني أبي صالح كاتب الليث:**
حيث تكلموا في مناكيره.

والذي يظهر أن الأصل فيه الضعف؛ لأن فيه غفلة، وقد كان بأخرة يُدخل عليه الضعفاء ما ليس من حديثه، ولذا فإنه يُعدّل فيما رواه الثقات الحذاق عنه، ويُضعّف في غيرهم، قال الحافظ ابن حجر: «ظاهر كلام الأئمة أن حديثه في الأول كان مستقيماً، ثم طرأ عليه فيه تخليط فمقتضى ذلك أن ما يجيء من روايته عن أهل الحذق كيحيى بن معين والبخاري وأبي زرعة وأبي حاتم فهو من صحيح حديثه، وما يجيء من رواية الشيوخ عنه فيتوقف فيه»[1].

• التطبيق (٥٦٣)

■ **في ترجمة: عبد الله بن لَهِيعة بن عقبة الحضرمي أبي عبد الرحمٰن المصري القاضي:**

حيث قال فيه الإمام أحمد: (حدثنا خالد بن خِداش، قال: قال لي ابن وهب ـ ورآني لا أكتب حديث ابن لَهِيعة ـ: إني لست كغيري في ابن لَهِيعة فاكتبها، وقال لي: حديثه عن عقبة بن عامر أن النبي ﷺ قال: «لو كان القرآن في إهاب ما مسته النار»، ما رفعه لنا ابن لَهِيعة قط أول عمره)[2].

ويُفيد صنيع الإمام أحمد أن رواية ابن وهب عن ابن لَهِيعة أضبط؛

---

(١) هدي الساري ٤١٤.
(٢) العلل ومعرفة الرجال ١٧٨٤، ٥١٩٠.

لأنه أخذها من كتاب ابن لَهِيعة قبل احتراق كتبه، ومثله رواية ابن المبارك عن ابن لَهِيعة، فإنها أعدل من غيرها؛ لأنها من كتابه، قال ابن المديني: (سمعت عبد الرحمٰن بن مهدي وقيل له: تحمل عن ابن لَهِيعة؟ قال: لا، لا أحمل عنه قليلاً ولا كثيراً: كتب إليَّ ابن لَهِيعة كتاباً فيه: «ثنا عمرو بن شعيب» فقرأته على ابن المبارك، فأخرج إليَّ ابن المبارك من كتابه، عن ابن لَهِيعة، فإذا: «حدثني إسحاق بن أبي فروة عن عمرو بن شعيب»)[1]، وقال نعيم بن حماد: «سمعت ابن مهدي يقول: لا أعتد بشيء سمعته من حديث ابن لَهِيعة إلا سماع ابن المبارك ونحوه»[2]، وكذا رواية عبد الله بن يزيد المقرئ عنه.

وهذا يقتضي أن الأصل فيه الضعف، ورواية العبادلة عنه أعدل من غيرها، وأقل ضعفاً؛ لذا قال عمرو بن علي الفلاس: «عبد الله بن لَهِيعة احترقت كتبه، فمن كتب عنه قبل ذلك مثل ابن المبارك وعبد الله بن يزيد المقرئ أصح من الذين كتبوا بعدما احترقت الكتب، وهو ضعيف الحديث»[3]، وقال ابن أبي حاتم: «سألت أبي وأبا زرعة عن ابن لَهِيعة والإفريقي: أيهما أحب إليكما؟ فقالا جميعاً: ضعيفان، بين الإفريقي وابن لَهِيعة كثير، أما ابن لَهِيعة فأمره مضطرب يُكتب حديثه على الاعتبار، قلت لأبي: إذا كان من يروي عن ابن لَهِيعة مثل ابن المبارك وابن وهب، يحتج به؟ قال: لا، وسئل أبو زرعة عن ابن لَهِيعة: سماع القدماء منه؟ فقال: آخره وأوله سواء، إلا أن ابن المبارك وابن وهب كانا يتتبعان أصوله فيكتبان منه، وهؤلاء الباقون كانوا يأخذون من الشيخ، وكان ابن لَهِيعة لا يضبط، وليس ممن يحتج بحديثه مَنْ أَجْمَلَ القول فيه»[4].

---

(١) الجرح والتعديل ١٤٦/٥.
(٢) تهذيب التهذيب ٣٢٨/٥.
(٣) الجرح والتعديل ١٤٧/٥.
(٤) الجرح والتعديل ١٤٧/٥.

وهذا مُقتضى صنيع الإمام مسلم؛ لأنه أخرج له من رواية ابن وهب عنه، وقرنه بغيره فقال: (حدثنا عمرو بن سواد العامري ومحمد بن سلمة المُرَادي وأحمد بن عيسى وألفاظهم متقاربة، قال عمرو: أخبرنا، وقال الآخران: حدثنا ابن وهب، أخبرني عمرو بن الحارث، عن يزيد بن أبي حبيب، أن موسى بن سعد الأنصاري، حدثه عن حفص بن عبيد الله، عن أنس بن مالك أنه قال: «صلى لنا رسول الله ﷺ العصر، فلما انصرف أتاه رجل من بني سلمة، فقال: يا رسول الله إنا نريد أن ننحر جزوراً لنا، ونحن نحب أن تحضرها، قال: نعم فانطلق وانطلقنا معه، فوجدنا الجزور لم تنحر، فنحرت ثم قطعت ثم طبخ منها ثم أكلنا قبل أن تغيب الشمس»، وقال المرادي: حدثنا ابن وهب عن ابن لَهِيعة وعمرو بن الحارث في هذا الحديث)[1].

• التطبيق (٥٦٤)

■ **في ترجمة: سعيد بن أبي سعيد المَقْبُري:**

حيث تكلموا في روايته عن أبيه عن أبي هريرة، وعن أبي هريرة.

وهو بسبب اختلاطها عليه، لكن اعتمدوها عنه من رواية الليث بن سعد عنه؛ لأنه ميزها قال الإمام أحمد: «أصح الناس حديثاً عن سعيد بن أبي سعيد المَقْبُري: ليث بن سعد؛ يفصل ما روى عن أبي هريرة، وما عن أبيه عن أبي هريرة، هو ثبت في حديثه جداً»[2].

[٢١٩] القرينة السادسة

تقييد التعديل بكتابه

للرواة مراتب من حيث الضبط والحفظ والاعتماد على الكتب،

---

(١) (٦٢٤).

(٢) العلل ومعرفة الرجال ٦٥٩.

فمنهم من يكون ضابطاً لحفظه ولكتابه، ومنهم من يكون في حفظه شيء، بحيث تجتنب أوهامه وأفراده.

ومنهم من تَكثر أوهامه فيه، فيُقيد تعديله بكتابه عند التعارض إذا انتفت الموانع، وقد كان الأئمة النقاد إذا أشكل عليهم حديث الراوي الثقة اعتمدوا ما في كتابه إن كان ضابطاً له، قال عبد الله: (حدثني مجاهد بن موسى، قال: حدثنا محمد بن عُبيد، قال: حدثنا مِسُعر عن يزيد الفقير، عن جابر قال: «أتت النبي ﷺ بواكي، فقال: اللهم اسقنا غيثاً مغيثاً مريئاً مريعاً نافعاً غير ضار عاجلاً غير آجل، قال: فأطبقت عليهم»، فحدثت بهذا الحديث أبي، فقال أبي: أعطانا محمد بن عُبيد كتابه عن مِسْعر فنسخناه، ولم يكن هذا الحديث فيه، ليس هذا بشيء، كأنه أنكره من حديث محمد بن عُبيد)[1].

وأكثر أوهام المتوسطين من الرواة بسبب الحفظ، قال الإمام أحمد: «هؤلاء الشيوخ لم يكونوا يكتبون إنما كانوا يحفظون ونسبوا إلى الوهم أحدهم يسمع الشيء فيتوهم فيه»[2]، وقال الحافظ ابن حجر: «من تُكلم فيه بأمر لا يقدح في جميع حديثه كمن كان ضابطاً لكتابه دون الضبط لحفظه فإنه لا يجمل إطلاق الضعف عليه بل الصواب في أمره التفصيل»[3].

ومن تطبيقاته:

• التطبيق (٥٦٥)

■ في ترجمة: عبد الله بن نافع الصائغ المخزومي مولاهم أبي محمد المدني:

حيث تكلم فيه بعض النقاد، وعدله غيرهم، وفصّل القول فيه

---

(١) العلل ومعرفة الرجال ٥٥٣٠.

(٢) تهذيب التهذيب ٢/ ٣٧٤ ترجمة: الحكم بن عطية.

(٣) هدي الساري ٤٦٠.

آخرون فقيدوا تعديله بكتابه، وتكلموا في حفظه وهو أعدل الأقوال.

وممن تكلم فيه بإطلاق: الإمام أحمد، فقال: «لم يكن صاحب حديث كان ضيّقاً فيه، وكان صاحب رأي مالك، وكان يفتي أهل المدينة برأي مالك، ولم يكن في الحديث بذاك»[1]، وفي رواية قال: «لم يكن يحسن الحديث، كان صاحب رأي مالك»[2]، والإمام أبو زرعة في رواية، فقد قال البَرْذَعِي: «ذكرت أصحاب مالك فذكرت عبد الله بن نافع الصائغ؟ فكلح وجهه»[3]، وقال البَرْذَعِي أيضاً: (قال لي أبو زرعة: ابن نافع الصائغ عندي: منكر الحديث حدث عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ: «ما بين بيتي ومنبري»، وأحاديث غيرها مناكير، وله عند أهل المدينة قدر في الفقه، سمعت أبا زرعة يقول: سمعت مقاتل بن محمد يقول: سمعت معن بن عيسى يقول: لو حلفت لبررت أن عبد الله بن نافع أعلم أهل الأرض)[4]، والإمام الدارقطني، فقال فيه: «فقيه يعتبر به»[5].

وممن عدله بإطلاق: الإمام ابن معين، فقال: «ثقة»[6]، والإمام أبو زرعة مرة، فقال: «لا بأس به»[7]، والإمام النسائي، فقال: «ليس به بأس»، وقال مرة: «ثقة»[8].

وممن فصّل القول فيه على ما تقدم: الإمام الجهبذ الناقد أبو

(١) الكامل في ضعفاء الرجال ٤/٢٤٢، الجرح والتعديل ٥/١٨٣، وليس فيه قوله: «كان ضيّقاً فيه».
(٢) سؤالات أبي داود ٢١١.
(٣) (٧٣٢).
(٤) (٣٧٥).
(٥) سؤالات البرقاني ٢٥٦.
(٦) الدارمي ٥٣٢.
(٧) الجرح والتعديل ٥/١٨٣.
(٨) تهذيب التهذيب ٦/٤٧.

عبد الله البخاري، فقال: «يعرف حفظه وينكر، وكتابه أصح»[1]، واقتدى به الإمام أبو حاتم فقال: «ليس بالحافظ هو لين، تعرف حفظه وتنكر، وكتابه أصح»[2]، والإمام أبو زرعة مرة حيث ضعّف حفظه فقد قال البَرْذَعِي: (قلت لأبي زرعة: حديث عبد الله بن نافع، عن أبيه، عن ابن عمر، أن النبي ﷺ: «نهى عن إخصاء الخيل»؟ فقال: هذا رواه أيوب ومالك وعبد الله وبُرْد بن سنان ومحمد بن إسحاق والمَعْمَري وجماعة عن نافع عن ابن عمر فقط، وبمثل هذا يستدل على الرجل إذا روى مثل هذا، وأسنده رجل واحد، يعني أن عبد الله بن نافع في رفعه هذا الحديث يستدل على سوء حفظه وضعفه)[3]، والخليلي، فقال: «روى عنه الشافعي أحاديث لكن الحفاظ لم يرضوا حفظه»[4]، وقال أيضاً: «أقدم من روى الموطأ عن مالك ثقة أثنى عليه الشافعي، وروى عنه حديثين أو ثلاثة، قال البخاري: كان ثقة في الرواية عارفاً بالفقه، لم يكن بذاك الحافظ»[5].

وهذا هو الصواب فيه، ويحمل عليه صنيع غيرهم سيما ومنهم من له رواية في كل حكم مما مضى، ويُشعر بذلك أيضاً سياق كلام الإمام أحمد في جرحه له، ولذا فإن الحافظ ابن حجر حكم به، فقال: «ثقة صحيح الكتاب في حفظه لين»[6].

---

(١) التاريخ الكبير ٥/ ٢١٣.

(٢) الجرح والتعديل ٥/ ١٨٣.

(٣) (٦٩٣).

(٤) الإرشاد ١/ ٢٢٧.

(٥) الإرشاد ١/ ٣١٦.

(٦) تقريب التهذيب ٣٦٥٩.

• التطبيق (٥٦٦)

■ **في ترجمة: عبد الصمد بن حسان الخراساني أبي يحيى:**

حيث غلط في أحاديث.

وخطأه محمول على التحديث من الحفظ، فقد ذكر الإمام البخاري: «أنه يهم من حفظه وأصله صحيح»[1].

وروى عنه الإمام أبو حاتم، وقال: «صالح الحديث صدوق»[2].

• التطبيق (٥٦٧)

■ **في ترجمة: عبد الرزاق بن همام الصنعاني:**

حيث ذكروا له مناكير.

وهي محمولة على تحديثه من غير كتابه لما عمي فصار يتلقن، وأما كتابه فصحيح، قال الإمام أحمد: «هؤلاء الذين كتبوا عنه سنة ست ومئتين، إنما ذهبوا إليه وهو أعمى، فلُقِّن فقبله، ومرَّ فيه»[3].

وقال الإمام يحيى بن معين: «ما كتبت عن عبد الرزاق حديثاً قط إلا من كتابه لا والله ما كتبت عنه حديثاً قط إلا من كتابه»[4].

• التطبيق (٥٦٨)

■ **في ترجمة: محمد بن مسلم الطائفي:**

حيث عدلوا كتابه، فدل على أنه يخطئ في حفظه، قال فيه الإمام ابن معين: «لم يكن به بأس، وكان سفيان بن عيينة أثبت منه، ومن أبيه،

---

(١) شرح علل الترمذي ٢/ ٧٦٥.

(٢) الجرح والتعديل ٦/ ٥١.

(٣) سؤالات ابن هانئ ٢١٠١.

(٤) العلل ومعرفة الرجال ٣٩٤٠.

ومن أهل قريته!! كان إذا حدث من حفظه، يقول: كأنه يخطىء، وكان إذا حدث من كتابه فليس به بأس»[1]، وقال الحافظ ابن حجر: (وثقه ابن معين، وقال: «كان إذا حدث من حفظه يخطئ»، أخرج له مسلم متابعة، والبخاري تعليقاً)[2].

[٢٢٠] القرينة السابعة

تقييد التعديل بما تُوبع عليه

• التطبيق (٥٦٩)

■ **في ترجمة: محمد بن عبد الرحمٰن بن أبي ليلى الأنصاري الكوفي القاضي أبي عبد الرحمٰن:**

حيث قال فيه الإمام أحمد: «لا يحتج به»[3].

وهذا مُشعر بأنه مشّاه فيما توبع عليه، فيقيد التعديل به، والأصل فيه الضعف، وقد بيّن الإمام الترمذي أن مراده: ما تفرد به، فقال فيه وأمثاله: (إنما تكلموا فيهم من قبل حفظهم، وكثرة خطئهم، وقد روى عنهم غير واحد من الأئمة، فإذا انفرد أحد من هؤلاء بحديث، ولم يتابع عليه لم يحتج به، كما قال أحمد بن حنبل ابن أبي ليلى: «لا يحتج به»، إنما عنى: إذا تفرد بالشيء، وأشد ما يكون هذا إذا لم يحفظ الإسناد، فزاد أو نقص أو غير الإسناد أو جاء بما يتغير فيه المعنى)[4].

---

(١) الدوري ٣٠٤.
(٢) هدي الساري ٤٥٨.
(٣) العلل الصغير للترمذي ٧٤٤
(٤) العلل الصغير للترمذي ٧٤٤.

[٢٢١] القرينة الثامنة

تقييد قلة تدليس المدلس في شيخ مخصوص

• التطبيق (٥٧٠)

■ **في ترجمة: هُشيم بن بَشير السلمي أبي معاوية الواسطي:**

حيث إنه مشهور بكثرة التدليس إلا في حُصين بن عبد الرحمٰن السُّلَمي، فإنه قليل التدليس عنه، قال الإمام أحمد: (لا يكاد يسقط عليه شيء من حديث حُصين ولا يكاد يدلس عن حُصين»[1]، وقد بوب عليه الحافظ ابن رجب بقوله: «ذكر من عُرف بالتدليس، وكان له شيوخ لا يُدلس عنهم فحديثه عنهم متصل، منهم: هُشيم بن بَشير، ذكر أحمد: «أنه لا يكاد يدلس عن حُصين»)[2].

والسبب أنه راويته المختص به، قال الإمام أحمد: «ليس أحد أصح حديثاً عن حُصين من هُشيم»[3]، وقال عبد الله: (ذكرت لأبي: حديث الثوري، عن حُصين، عن إبراهيم، عن عبد الله: «أنه كان يرفع يديه في أول الصلاة ثم لا يعود»، قال أبي: حدثنا هُشيم قال: «حدثنا حُصين، عن إبراهيم»، لم يجز به إبراهيم، وهُشيم أعلم بحديث حُصين)[4].



(١) شرح علل الترمذي ٢/ ٧٣٩.
(٢) شرح علل الترمذي ٢/ ٨٥٧.
(٣) سؤالات أبي داود ٤٤٣.
(٤) العلل ومعرفة الرجال ٧١٢.



الخاتمة

في ضوء هذا البحث يمكن إيراد أهم نتائجه العلمية، ومجمل قرائن ترجيح التعديل والترجيح في مطلبين:

المطلب الأول

أهم نتائج البحث العلمية

١ ـ أن قرائن ترجيح التعديل والتجريح من أهم نتائج علم الجرح والتعديل، ومتطلبات التأهيل للنظر في الأسانيد والحكم على الأحاديث، وخدمة السنة النبوية وفق المنهج العلمي المعتبر.

٢ ـ يُشترط في الجرح المخالف لتعديل معتبر أن يُفسر بقادح كلي عند الحكم على الراوي بالضعف المطلق، أو بقادح جزئي عند تقييد الجرح أو التعديل به.

٣ ـ لا يلزم من ثقة الراوي قبول كلامه المخالف جرحاً وتعديلاً؛ لأن نقد الرجال يحتاج إلى خبرة تامة خاصة بهذا الفن سيما إذا فسر الجرح أو التعديل بما لا يُعتبر عند النقاد، ومن باب أولى رد كلام الضعفاء في الرواة أو من عُرف بالاعتماد عليهم.

٤ ـ أن الطعن في الأئمة والنقاد جرح مردود على صاحبه وقادح فيه، قال الإمام أحمد: «من كذب أهل الصدق فهو الكاذب»[1].

٥ ـ أن من اشتهر بتعديل لا يُقبل فيه القول المخالف إلا بحجة

---

(١) تطبيق رقم: ١٤.

ظاهرة قادحة، قال الإمام ابن عبد البر: «من صحت عدالته وثبتت في العلم أمانته، وبانت ثقته، وعنايته بالعلم، لم يُلتفت فيه إلى قول أحد إلا أن يأتي في جرحه ببيِّنة عادلة تصح بها جرحته على طريق الشهادات، وأما من لم تثبت إمامته ولا عُرفت عدالته، ولا صحت ـ لعدم الحفظ والإتقان ـ روايته، فإنه يُنظر فيه إلى ما اتفق أهل العلم عليه، ويُجتهد في قبول ما جاء به على حسب ما يُؤدي النظر إليه»[1].

٦ ـ أن من اشتهر بجرح لا يُقبل فيه القول المخالف إلا بحجة ظاهرة مؤثرة، ويُشترط في الجرح المخالف لتعديل معتبر أن يُفسر بقادح كلي عند الحكم على الراوي بالضعف المطلق، أو بقادح جزئي عند تقييد الجرح أو التعديل به.

٧ ـ لا يُعتد بكلام الناقد فيمن هو أوثق منه إذا كان باعثه الاختلاف العقدي أو المذهبي، أو التنافس بين الأقران، ولا يلتفت لتفسيرهم للجرح ـ والحال هذه ـ؛ لأن غالبه الأخطاء التي لا تضر، ومن ذا يسلم، قال ابن حبان: «المحسود أبداً يُقدح فيه؛ لأن الحاسد لا غرض له إلا تتبع مثالب المحسود فإن لم يجد ألزق مثله به»[2].

٨ ـ أن كلام النقاد في الراوي منه ما يتعلق بصفات الإجزاء المؤثرة في قبول روايته، ومنه ما يتعلق بصفات الكمال غير المؤثرة في قبول روايته من حيث الجملة، لكن تُقدم رواية المتصف بها على رواية فاقدها عند الاختلاف؛ لأنهم لا يستوون في كمال العدالة، وغالب صنيع أهل الانصاف من النقاد في هذا الباب الإعراض العملي عن رواية المخل بصفات الكمال، دون الجرح القولي الصريح كصنيع الإمام أحمد وغيره مع أهل الرأي الراغبين عن الأثر، وأما أهل الرأي المؤلة المحرفة والنافية فبابهم البدعة.

---

(١) جامع بيان العلم وفضله ٥٠٣.

(٢) الثقات ٨/ ٢٦ ترجمة: أحمد بن صالح المصري.

٩ ـ أن تقدم وفاة المخالف على وفاة الراوي من أسباب خفاء حال الراوي عليه، ورد حكمه المخالف لحكم معتمد، وسبق أن الإمام أحمد حسّن حال محمد بن يونس الكُدَيمي مع أن جمهور النقاد على خلافه؟! وهو محمول على أن الإمام أحمد وثقه بناء على ما علمه من حاله قبل وفاته، إذ توفي الإمام أحمد قبل الكُدَيمي بخمس وأربعين سنة، وهي المدة التي تبين فيها حاله لغالب الأئمة النقاد الذين رموه بالكذب[1].

١٠ ـ يُقدم حكم الناقد المعتبر على غيره إذا تبين أن معرفته بالراوي أتم سيما إذا كان بلديه وعاصره ما لم يُخالف بقرينة أقوى.

١١ ـ يُؤخر حكم الناقد المعروف بالتشدد إذا خُولف بحكم معتبر، ولم يُفسر جرحه بقادح كلي وكذا إذا فسر الناقد المعتدل أو المتساهل جرحه بما يدل على تشدده فيه؛ لأنه قد يتشدد المعدل والمتساهل ويتساهل المتشدد.

١٢ ـ إذا تعدد حكم الناقد في الراوي فيحمل الحكم الموافق للجمهور على أنه آخر أحوال الراوي الذي ظهر للناقد ما يرجحه.

١٣ ـ يُقدم التعديل المقيد بأمر مخصوص على التعديل المطلق المخالف بجرح سيما إن كان المعدل هو المجرح نفسه ما لم يُخالف بقرينة أقوى.

١٤ ـ يُحمل التعديل على زهد الراوي وصلاحه إذا اشتهر به، ودلت قرينة سياق التعديل عليه سيما إن كان بلفظ: «صالح».

١٥ ـ أهمية معرفة مناهج النقاد الخاصة في الحكم على الرواة، حيث قد يكون سبب التعارض منهج متشدد اختاره الناقد كطريقة الإمام يحيى القطان، وأبي حاتم، وغيرهما ممن يُؤخَر جرحهم المبهم أو

---

(١) قرينة رقم: ١٧٥.

المفسر بغير قادح عند معارضته لتعديل المعتدلين، وكذا إن عُرف الناقد بمنهج في الجرح مرجوح كطريقة ابن حزم في تجهيل الرواة الذين لا يعرفهم، وطريقة ابن حبان في تعديل المجاهيل من الرواة الذين اقتصر على مجرد ذكرهم في كتابه الثقات، وخالف فيه المنهج الراجح الذي اختاره جمهور الأئمة النقاد في تجهيلهم.

١٦ ـ قد يستعمل الناقد أشهر مصطلحات الجرح في غير بابها كاستعمالهم الكذب والضعف والترك والنكارة والجهالة في غير الجرح، وقد يستعمل أشهر مصطلحات التعديل في غير بابها كوصفهم الراوي بالصدق، والمراد به المعنى المقلوب الجارح، أو وصفهم له بالصلاح والمراد الورع لا الضبط.

١٧ ـ لا يلزم من نفي قوة الراوي أو نفي الاحتجاج به أو نفي شهرته أو نفي حفظه، أن يُحكم عليه بالضعف سيما إذا خُولف فيها تعديل معتمد؛ لأنه قد يكون المراد بها بيان توسط حال الراوي.

١٨ ـ يُحمل كلام الناقد في راوٍ مقرون بمن هو أوثق منه على التجريح النسبي الذي يُراد به نزول مرتبة الراوي عن صاحبه لا مطلق الضعف إن خالفه تعديل معتبر سيما إذا عدله الناقد نفسه، وكذا يُحمل كلام الناقد في راوٍ مقرون بمن هو أضعف منه على التعديل النسبي الذي يُراد به علو مرتبة الراوي على صاحبه لا مطلق العدالة إن خالفه تجريح معتبر سيما إذا جرحه الناقد نفسه.

١٩ ـ يُحكم بشذوذ القول المخالف لحكم الأكثر والأعلم إذا لم يُفسر بقادح كلي سيما إن كان الخلاف بين الرويات المنقولة عن الناقد نفسه، أو كان الناقد متأخراً قد عُرف بكثرة التفرد والشذوذ في هذا الباب، أو كان صاحب بدعة يحكي عن النقاد المتقدمين ما يُخالف المحفوظ عنهم.

٢٠ ـ يندفع القول المخالف إذا لم تصح نسبته إلى الناقد، لضعف إسناده، أو علة متنه بنكارة فيه أو مخالفته للمحفوظ عن الناقد، أو خطأ في فهم ناقله، وإذا كان مثل ذلك قد يحصل في حياة النقاد فإن مظنة حصوله تزداد كلما نزل الإسناد، وتباعد الزمان، وكثرت الأهواء.

٢١ ـ إذا تعدد حكم الناقد في الراوي فيحمل الحكم الموافق للجمهور على أنه آخر أحوال الراوي الذي ظهر للناقد ما يرجحه.

٢٢ ـ لا عبرة بتعديل الناقد المعروف ببدعة يُثني على من وافقه فيها من الضعفاء، أو تبين ضعف دعوى الحسد والتحامل العقدي.

٢٣ ـ لا أثر لكثرة القائلين بحكم في الراوي إذا ظهر أن عددهم غير معتبر بحيث يُقدم حكم الأقل كأن يُعرفوا بالتشدد، والمخالف معتدل إذا لم يُفسروا الجرح بقادح، أو أن يُعرفوا بالتساهل، والمخالف معتدل، وكذا إن عُرفوا ببدعة يثنون على من وافقهم من الضعفاء، أو كان باعثهم الحسد، أو قلدوا أحدهم بلا مستند معتمد، أو كانوا من المتأخرين المشتهرين بكثرة التفرد والمخالفة.

٢٤ ـ يُقيد التعديل والتجريح بأمر مخصوص إن عُرف الراوي به، بحيث يُحمل عليه كلام الناقد المخالف لا سيما إن كان هو المجرح والمعدل نفسه ما لم يُخالف بقرينة أقوى.

٢٥ ـ يُرد الجرح المفسر بمزاح الراوي، أو كثرة كلامه، أو مخالطته للأمراء، أو توليه القضاء، أو مجالسته للضعفاء، أو روايته عن كل أحد، أو وهم قليل والراوي مكثر، أو كذب مباح في رد شر البغاة والخوارج، أو طعن في حفظ الراوي وهو لا يُحدث إلا من كتابه.

٢٦ ـ يجب التثبت من نسبة البدعة إلى الراوي؛ لأن لأهل الأهواء طرق متعددة في تحسين ضلالهم بنسبته زوراً وبهتاناً للثقات والنقاد، وكذا لا تقدح بدعة تاب صاحبها.

٢٧ ـ يُحمل الجرح على بدعة الراوي غير القادحة في ضبط الراوي كأن يكون غير داعية إليها، ولم توافق روايته بدعته.

٢٨ ـ لا يُعتد بالقول المخالف إذا تبين وهم صاحبه فيه، كضعف مستنده، أو جمعه بين مفترق، أو أنه مبني على تصحيف، أو أن العهدة على غير الراوي فيما استنكره عليه، أو تبين أنه محفوظ الإسناد.

٢٩ ـ لا أثر للجرح المبني على اجتهاد معتبر للراوي، ويكون إماماً يُقتدى به، والخلاف قوي في غير باب العقائد.

٣٠ ـ يُرد الاستدلال للجرح بقلة مرويات الثقات والنقاد عن الراوي إذا كان سببه عدم تمكنهم من سماع الكثير منه، أو استغنوا بغيره عن حديثه، أو كان عسراً في الرواية، أو لم يُحدث في بلده، أو تقدمت وفاته إذا خالف تعديلاً معتمداً.

٣١ ـ يُحتمل وهم الراوي إذا كان يسيراً والراوي مكثر، أو رجع عنه، أو كان فيما لا يضر، أو كان يُؤدي الغلط كما سمعه من شيوخه.

٣٢ ـ يرتبط الحكم على التفرد والإغراب بحسب حال الراوي، وعدد مروياته، ومقدار التفرد وبحسب القرائن المعتبرة في صحة التفرد، أو ضعفه، ولذا فإن له أنواعاً من حيث تأثيره:

الأول: مؤثر مطلق يضعف به الراوي إذا كان هو الغالب على مروياته، ويُحكم على صاحبه بأنه منكر الحديث، ومتروكه.

الثاني: مؤثر مقيد تُضعف به المرويات التي تفرد بها الراوي المكثر الذي تحتمل حاله تفرده، وتُسمى أفراده هذه: مناكير.

وهذا النوع غير مؤثر في الراوي من حيث الجملة؛ لأن المكثر الثقة، أو الصدوق قد يغرب.

الثالث: غير مؤثر في الراوي ولا في مروياته التي تفرد بها، وهو الحاصل للراوي المكثر الذي تحتمل حاله تفرده، وصحة ما تفرد به،

ويُسمى: الصحيح الغريب، وهذا يكون لمن فوق الثقة، أو الثقة الذي تدل القرائن المعتبرة على صحة ما تفرد به كل واحد منهما عن شيخ مكثر، كطول الصحبة بأن يكون راوية شيخه، أو الاختصاص بمجلس سمع فيه ما لم يسمع غيره، أو كثرة الرحلة بحيث أحاط بما لم يتمكنوا منه، وخلت هذه الأفراد من موانع قبولها كأن تعارض هذه القرائن بأقوى منها تنفي ثبوت هذه الأفراد، وتدل على وهم راويها، وهذا النوع دليل على زيادة إتقان الراوي المكثر وتميزه عن أقرانه.

٣٣ ـ لا يُقبل الجرح المطلق باختلاط الراوي بل يُقيّد به إن تميز، وكذا يُرد الجرح به إذا لم يثبت عن الراوي، أو تبين أن المراد به التغير اليسير الطبعي الحاصل بسبب الكبر، أو تحقق زواله، أو أمن أثره حيث لم يُحدث الراوي بعده.

٣٤ ـ يُرد الجرح بادعاء الراوي سماع ما حلم يسمع، إذا عُرف الراوي بالصدق في الأمور الخفية، وكان الجرح يُخالف تعديلاً معتمداً.

٣٥ ـ لا أثر لجمع الراوي ألفاظ عدد من شيوخه في سياق واحد إذا كان ضابطاً لها.

٣٦ ـ يقدح جمع الراوي ألفاظ عدد من شيوخه في سياق واحد إذا كان غير ضابط لها، أو كانت حاله لا تحتمل جمعه.

٣٧ ـ لا عبرة برواية الثقات والنقاد عن الراوي إذا كانت على غير وحه الحديث أو للتعجب.

٣٨ ـ يُرد استدلال المعدل بإخراج الإمام البخاري ومسلم للراوي إن كان في المتابعات، أو الشواهد أو التعاليق، أو لبيان غلطه في إسناد، أو تبين أن روايتهما له على وجه الانتقاء سيما إن كانت قليلة والراوي مكثر، وتفيده روايتهما له في هذه الأحوال: عدم شدة ضعفه، وأنه في أعلى مراتب التجريح من حيث الأصل.

٣٩ ـ ينزل الراوي إلى أدنى مراتب الجرح إذا امتنع عن التحديث عنه من عُرف بالرواية عن كل أحد.

٤٠ ـ يزول أثر تساهل الراوي في التحمل إذا ميزه عند الأداء، أو لم يُحدث به، أو لم يُوقف على ما استنكر عليه فيما تساهل في تحمله، أو كان راوية شيخه قد سمع أحاديثه مراراً بحيث لا يضره تساهله في أحدها.

المطلب الثاني

مجمل قرائن ترجيح التعديل والتجريح

أولاً: قرائن ترجيح التعديل:

١ ـ عدم أهلية المجرح للجرح والتعديل.

٢ ـ علو مرتبة المعدل في الجرح والتعديل.

٣ ـ نزول مرتبة المجرح عن مرتبة الراوي.

٤ ـ ضعف المجرح.

٥ ـ تمام سبر المعدل لمرويات الراوي.

٦ ـ أن يكون الراوي من شيوخ المعدل.

٧ ـ بلدية المعدل للراوي.

٨ ـ الجرح بعدم معرفة الراوي.

٩ ـ شهرة المجرح بالتشدد.

١٠ ـ تفسير الجرح بما يدل على التشدد فيه.

١١ ـ شهرة المعدل بالتشدد.

١٢ ـ بدعة المجرح أو اختلاف عقيدته.

١٣ ـ قوله المجرح بالرأي واختلاف مذهبه.

١٤ ـ خصومة المجرح للراوي.

١٥ ـ مشاحنة المجرح لقرينه الراوي وتنافسهما.

١٦ ـ شهرة المجرح بتجهيل الثقات الذين لا يعرفهم.

١٧ ـ ترك المجرح الرواية عمن أجاب في المحنة خوفاً.

١٨ ـ ترك المجرح الرواية عن أهل الرأي.

١٩ ـ تضعيف المجرح الراوي بسبب التفرد والإغراب غير المؤثر، أو وصفه بلفظ: «المنكر».

٢٠ ـ وصف المجرح للراوي المُقل بلفظ: «ليس بشيء».

٢١ ـ حكم المجرح على الراوي المتوسط بلفظ: «ليس بالقوي».

٢٢ ـ استعمال: «الكذب» في الخطأ.

٢٣ ـ استعمال لفظ: «المنكر» في غير التجريح.

٢٤ ـ استعمال لفظ: «اللص» في المدح.

٢٥ ـ استعمال لفظ: «لم يرضوه» فيمن لم يرضه أهل بلده في القضاء.

٢٦ ـ استعمال لفظ: «ليس من أصحاب الحديث» في متوسط الحال.

٢٧ ـ استعمال لفظ: «الضعيف» لقباً للراوي الثقة.

٢٨ ـ استعمال لفظ: «الترك» في غير المعنى الاصطلاحي.

٢٩ ـ تسمية النبيذ خمراً.

٣٠ ـ استعمال لفظ: «لا أعرفه» في غير التجريح.

٣١ ـ استعمال لفظ: «مجهول» في غير التجريح.

٣٢ ـ استعمال لفظ: «ليس بمشهور» في عدم الشهرة بين العلماء.

٣٣ ـ استعمال لفظة: «لم يكن بالحافظ» فيما دون مرتبة المتقن الناقد.

٣٤ ـ استعمال لفظ: «ليس بحجة» في متوسط الحال.
٣٥ ـ أن يُريد المجرح التجريح النسبي.
٣٦ ـ أن يريد المجرح التجريح المقيد.
٣٧ ـ أن يُريد المجرح تفويت الفرصة على قرين له.
٣٨ ـ أن يُريد المجرح الورع والتقى في تقديم راو على صاحب الترجمة.
٣٩ ـ أن يُريد المجرح بالجرح راو آخر.
٤٠ ـ أن يُريد المجرح نفي سماع الراوي من شيخ مخصوص.
٤١ ـ أن يكون المجرح مازحاً بكلامه في الراوي.
٤٢ ـ أن يُريد المجرح رمي الراوي بالخطأ في شيْ مخصوص، ولا يقصد تجريحه المطلق.
٤٣ ـ ثناؤ المجرح على حفظ الراوي حين شبه مروياته بحديث غيره.
٤٤ ـ نقد المجرح الرواية لا الراوي.
٤٥ ـ شذوذ تجريح الناقد مشهور العدالة والصدق شذوذ تجريح الناقد مشهور العدالة والصدق.
٤٦ ـ مخالفة المجرح للأعلم منه بالرواة بلا حجة معتبرة.
٤٧ ـ مخالفة المتشدد للأعلم بالرواة بلا حجة معتبرة.
٤٨ ـ مخالفة المجرح الضعيف أو المبتدع أو المعتمد عليهما.
٤٩ ـ تأخر المجرح وكثرة مخالفته وتفرده.
٥٠ ـ مخالفة المجرح للمستقر من حال الراوي.
٥١ ـ شهرة المجرحين بالتشدد في التجريح المفسر بغير بقادح.
٥٢ ـ شهرة المجرحين بضعف أو بدعة أو كثرة الاعتماد على كلام الضعفاء.

٥٣ ـ تأخر المجرحين وكثرة مخالفتهم، أو تقليدهم من لا يُعتد بمخالفته.

٥٤ ـ عداوة المجرحين للمجرح أو حسدهم له.

٥٥ ـ تقليد المجرحين لأحدهم في التجريح بغير قادح معتبر.

٥٦ ـ بطلان المستند الذي اعتمد المجرحون عليه جميعاً.

٥٧ ـ اعتماد المجرحين على ناقد لا يُعتد به.

٥٨ ـ اعتماد المجرحين على ناقد لم يرد صاحب الترجمة.

٥٩ ـ اجمال الجرح.

٦٠ ـ استناد المجرح على من لا يُعتمد في الجرح والتعديل.

٦١ ـ تفسير الجرح برؤية الهلال قبل الناس.

٦٢ ـ تفسير الجرح بما أصله الرواية عن الأصاغر والأكابر أو أنه يتذكر مسموعه.

٦٣ ـ تفسير الجرح بأمر غير صريح أو لا يمكن الإحاطة به، والراوي معروف الصدق والعدالة.

٦٤ ـ تفسير الجرح بالمسيئ صلاته.

٦٥ ـ تفسير الجرح بالرواية عن كل أحد.

٦٦ ـ الجرح بتفسير القرآن بالرأي.

٦٧ ـ تفسير الجرح بكثرة كلام الراوي.

٦٨ ـ تفسير الجرح بسماع صوت تطريب من بيت الراوي.

٦٩ ـ تفسير الجرح بمخالطة الأمراء، أو العمل لهم، أو قبول جوائزهم.

٧٠ ـ تفسير الجرح بالاسترجاح في الميزان.

٧١ ـ تفسير الجرح بكذب في الحروب.

٧٢ ـ تفسير الجرح بتحديث الراوي من حفظه.

٧٣ ـ تفسير الجرح بما يقدح في الحفظ والراوي صاحب كتاب لا يُحدث من حفظه.

٧٤ ـ تفسير الجرح بتكلف علة في متن حديث للراوي.

٧٥ ـ تفسير الجرح بأخذ الأجرة على التحديث.

٧٦ ـ تفسير الجرح بما يُخالف المحفوظ عن الراوي.

٧٧ ـ تفسير الجرح بما أصله التأديب.

٧٨ ـ تفسير الجرح بما يُؤثر في تحمل التلاميذ.

٧٩ ـ تفسير الجرح بالدخول في القضاء.

٨٠ ـ تفسير الجرح بقول الراوي بالرأي.

٨١ ـ تفسير الجرح بنفي أهلية الراوي في فن الحديث.

٨٢ ـ تفسير الجرح بتدليس الراوي.

٨٣ ـ تفسير الجرح بمصاحبة الراوي للضعفاء.

٨٤ ـ تفسير الجرح ببول الراوي قائماً.

٨٥ ـ ضعف إسناد السماع المستنكر على الراوي.

٨٦ ـ براءة عهدة الراوي من المستنكر عليه.

٨٧ ـ اعتماد المجرح على محدث عن ضعيف سماه باسم ثقة.

٨٨ ـ ظن الناقد أنه سُئل عن الضعيف.

٨٩ ـ جمع المجرح بين مفترق.

٩٠ ـ إدخال المجرح ترجمة في أُخرى.

٩١ ـ بناء التجريح على نسبة ثقة لجده وافقت نسبة ضعيف.

٩٢ ـ بناء التجريح على تصحيف في الإسناد.

٩٣ ـ رجوع الناقد عن الجرح.

٩٤ ـ مناقضة أول كلام الناقد آخره.

٩٥ ـ تفسير الجرح بالمحفوظ إسناده.

٩٦ ـ بناء الجرح على جمع مفترق لناقد معتمد بضعيف لا يعتمد.

٩٧ ـ كذب ناقل الجرح أو ضعفه.

٩٨ ـ بدعة ناقل الجرح بحيث يحكي في الرواة ما لا يثبت عن النقاد.

٩٩ ـ انقطاع إسناد الجرح.

١٠٠ ـ انتفاء ثبوت أصل كلام الناقد.

١٠١ ـ شذوذ الجرح ومخالفته للمحفوظ عن الراوي.

١٠٢ ـ علة متن الجرح ونكارته.

١٠٣ ـ جمع الناقل بين مفترق.

١٠٤ ـ قلب السائل اسم الراوي الثقة الذي لم يعرفه الناقد.

١٠٥ ـ بناء الجرح على جمع مفترق لناقد معتمد بضعيف لا يعتمد.

١٠٦ ـ جعل الناقل كلام الناقد جرحاً مطلقاً وهو مقيد.

١٠٧ ـ انقلاب المعنى على الناقل بسبب سقط في كلام الناقد.

١٠٨ ـ رواية الناقل كلام الناقد بالمعنى المخل به.

١٠٩ ـ خطأ الناقل في فهم كلام الناقد.

١١٠ ـ ضعف نسبة البدعة إلى الراوي.

١١١ ـ توبة الراوي من بدعته.

١١٢ ـ حمل الجرح على بدعة لا تؤثر في ضبط الراوي.

١١٣ ـ علو مرتبة الراوي على الناقد.

١١٤ ـ إمامة الراوي في جواز التحمل بالمناولة.

١١٥ ـ قول الراوي بالرأي أو شدته على أهله.
١١٦ ـ أخذ الراوي الأجرة على التحديث.
١١٧ ـ توسع الراوي في الطيبات أو دخوله على الأمراء وتوليه أعمالهم وقبوله جوائزهم.
١١٨ ـ استرجاح الراوي في الميزان أو كثرة كلامه ومزاحه وتعاليه وتكبره.
١١٩ ـ تجريح رواية الراوي عن أهل بلد أو في شيخ.
١٢٠ ـ حمل الجرح على إكثار الراوي الرواية عن الضعفاء والمجاهيل أو روايته عن أهل الكتاب.
١٢١ ـ أن يكون اختلاف الرواة عن الراوي بسبب كثرة شيوخه وقوة حفظه أو اختصاصه بما يقوي أفراده عنه.
١٢٢ ـ تقييد الجرح برواية أهل بلد عن الراوي أو بأحد تلاميذه.
١٢٣ ـ حمل عدم رواية النقاد له أو قلتها على أمر لا يقدح في الضبط.
١٢٤ ـ كثرة مرويات الراوي وقلة غلطه.
١٢٥ ـ رجوع الراوي عن غلطه، وتوبته من كذبه.
١٢٦ ـ غلط الراوي فيما لا يضر.
١٢٧ ـ أن لا يُخل اختلاف لفظ الراوي بالمعنى.
١٢٨ ـ تميز غلط الراوي.
١٢٩ ـ عدم تعمد الراوي الخطأ.
١٣٠ ـ براءة عهدة الراوي من المستنكر عليه.
١٣١ ـ ضعف نسبة الخطأ إلى الراوي.
١٣٢ ـ قلة أفراد الراوي ومناكيره.
١٣٣ ـ صحة تفرد الراوي في صور ثلاث:

الصورة الأولى: كثرة شيوخ الراوي ومروياته وضبطه لها.

الصورة الثانية: اختصاص الراوي بمجالس سمع فيها ما لم يسمعه غيره.

الصورة الثالثة: ضعف مخالف الراوي.

١٣٤ ـ زوال التفرد.

١٣٥ ـ حمل الجرح على التفرد ورواية المناكير.

١٣٦ ـ حمل مناكير الراوي على أنه رواها استهزاءً.

١٣٧ ـ نفي الاختلاط.

١٣٨ ـ زوال أثر الاختلاط والتغير.

١٣٩ ـ زوال الاختلاط.

١٤٠ ـ حمل الجرح أو الاختلاط على التغير.

١٤١ ـ تميز الاختلاط.

١٤٢ ـ حمل الجرح على الاختلاط.

١٤٣ ـ حمل الجرح على التدليس.

١٤٤ ـ رد التهمة بالكذب بإمكان الاتصال.

١٤٥ ـ حمل الجرح على رواية الراوي بالعرض.

١٤٦ ـ ضعف نسبة السماع المستنكر على الراوي.

١٤٧ ـ شهرة الراوي بالصدق في الأمور الخفية، في صور ثلاث:

الصورة الأولى: رواية الراوي بواسطة عن شيخه الذي روى عنه الكثير.

الصورة الثانية: بيان الراوي للمرويات التي سمعها والتي لم يسمعها من شيخه الذي لزمه.

الصورة الثالثة: ترك الراوي لأحاديث سمعها لمجرد اشتباهها عليه.

١٤٨ ـ حمل إلحاق الراوي سماعه في جزء على أنه سمعه.
١٤٩ ـ ضعف نسبة سرقة الراوي للحديث.
١٥٠ ـ ضبط الراوي لألفاظ شيوخه الذين جمعهم في سياق واحد.
١٥١ ـ حمل الجرح على الانقطاع.
١٥٢ ـ تمييز الراوي في الأداء لما تساهل في تحمله.
١٥٣ ـ أن لا يُحدث الراوي بما تساهل في تحمله.
١٥٤ ـ أن لا يُوقف على نكارة فيما تساهل الراوي في أخذه.
١٥٥ ـ سماع الراوي مراراً من الشيخ الذي نام في أحد مجالسه.
١٥٦ ـ تقييد الجرح بالحفظ.
١٥٧ ـ تقييد الجرح بحديث.
١٥٨ ـ تقييد الجرح بمرويات الأصناف.
١٥٩ ـ تقييد الجرح بمرويات المقاطيع.
١٦٠ ـ تقييد الجرح بفن مخصوص.

ثانياً: قرائن ترجيح التجريح:

١٦١ ـ اشتهار المعدل ببدعة بحيث يُثني على من وافقه.
١٦٢ ـ ضعف دعوى التحامل العقدي.
١٦٣ ـ ضعف دعوى الحسد، والتنافس بين الأقران.
١٦٤ ـ علو مرتبة المجرح على المعدل.
١٦٥ ـ تساهل المعدل.
١٦٦ ـ تساهل المجرح في التعديل.
١٦٧ ـ ضعف المعدل.
١٦٨ ـ تمام سبر المجرح لحال الراوي.
١٦٩ ـ مجالسة المجرح للراوي ومعرفته الخاصة به.

١٧٠ ـ جيرة المجرح للراوي.

١٧١ ـ بلدية المجرح للراوي.

١٧٢ ـ أن لا يكون المعدل من بلد الراوي.

١٧٣ ـ معرفة المعدل للراوي في شبابه.

١٧٤ ـ ظهور الجرح للناقد بعد التعديل.

١٧٥ ـ تقدم وفاة المعدل على الراوي.

١٧٦ ـ شهرة المعدل بتوثيق المجاهيل.

١٧٧ ـ مخالفة الساكت جرحاً معتمداً.

١٧٨ ـ مخالفة المتساهل المتفرد بالتعديل تبييض ابن أبي حاتم للراوي.

١٧٩ ـ استعمال لفظ: «جيد» في الشيعي.

١٨٠ ـ استعمال لفظ: «الصدوق» في بيان كثرة الكذب.

١٨١ ـ استعمال لفظ: «قد عرفته» في بيان ضعف الراوي.

١٨٢ ـ استعمال لفظ: «مشهور الحديث» فيما لا يُفيد شهرة حال الراوي.

١٨٣ ـ استعمال لفظ: «على يدي عدل» في بيان ضعف الراوي.

١٨٤ ـ استعمال لفظ: «صالح» في الثناء على ورع الراوي لا ضبطه.

١٨٥ ـ تفسير الجرح بقادح.

١٨٦ ـ تكلف رد الجرح المفسر القادح.

١٨٧ ـ استناد المعدل على ما لا يُفيد الضبط.

١٨٨ ـ استناد المعدل على ما لا يرفع الجهالة.

١٨٩ ـ مخالفة المعدل للمشهور من ضعف الراوي.

١٩٠ ـ مخالفة المعدل للضعف المستقر من حال الراوي.

١٩١ ـ جمع الناقد بين مفترق.

١٩٢ ـ ضعف الناقل.

١٩٣ ـ إعلال التعديل بالشذوذ أو النكارة.

١٩٤ ـ اختصار الناقل كلام الناقد أو روايته له بالمعنى المُخل به.

١٩٥ ـ الفهم الخاطئ لكلام الناقد.

١٩٦ ـ جمع الناقل بين مفترق.

١٩٧ ـ قلب الناقل التجريح تعديلاً.

١٩٨ ـ ظهور بدع الراوي، بعد الاستقامة.

١٩٩ ـ حمل التعديل على زهد الراوي وورعه.

٢٠٠ ـ أن لا يُحدث عن الراوي من عُرف بالتحديث عن كل أحد.

٢٠١ ـ حمل رواية الثقات النقاد عن الراوي على المذاكرة.

٢٠٢ ـ حمل رواية الثقات عن الراوي على وجه التعجب.

٢٠٣ ـ حمل رواية الثقات عن الضعيف على ما فاتهم من أحاديث الثقات المحفوظة عنهم.

٢٠٤ ـ حمل رواية الشيخين للراوي على الانتقاء.

٢٠٥ ـ قلة إخراج البخاري ومسلم للراوي المكثر، وجعله في المتابعات أو الشواهد أو التعاليق.

٢٠٦ ـ رواية الشيخين للراوي في الصحيحين لبيان غلطه.

٢٠٧ ـ قلة مرويات الراوي وغلطه فيها.

٢٠٨ ـ ضعف المتابع للراوي.

٢٠٩ ـ جمع الراوي في أدائه بين عدد من الشيوخ في سياق واحد وألفاظهم مختلفة.

٢١٠ ـ تتطابق مرويات الراوي بمرويات مشتهرة لغيره.

٢١١ ـ كون الراوي آفة حديث باطل رواه.

٢١٢ ـ تفرد الراوي بما لا تحتمله حاله.

٢١٣ ـ كثرة أفراد الراوي ومناكيره.

٢١٤ ـ تقييد التعديل بأحاديث الرقاق والترغيب.

٢١٥ ـ تقييد التعديل في المغازي، أو التفسير، أو القراءات.

٢١٦ ـ تقييد التعديل بالمرسل من حديثه.

٢١٧ ـ تقييد التعديل بحديث واحد.

٢١٨ ـ تقييد التعديل برواية أهل الحذق عنه، أو بأحد تلاميذه.

٢١٩ ـ تقييد التعديل بكتابه.

٢٢٠ ـ تقييد التعديل بما تُوبع عليه.

٢٢١ ـ تقييد قلة تدليس المدلس في شيخ مخصوص.

وفي الختام أسأل الله الذي لا إله إلا هو الرحمٰن الرحيم أن ينفع بهذا البحث، وأن يختم بالصالحات أعمالنا، ويغفر لنا ولوالدينا ولولاة أمورنا وللمسلمين.

والحمد لله رب العالمين،

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

الفهارس

فهرس المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- أحوال الرجال، لأبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، تحقيق: صبحي السامرائي، نشر: مؤسسة الرسالة في بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
- الإرشاد في معرفة علماء الحديث، لأبي يعلى الخليل بن عبد الله الخليلي القزويني، تحقيق: د.محمد سعيد عمر، نشر: مكتبة الرشد في الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.
- الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكني، لأبي عمر: يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي، دراسة وتحقيق: د. عبد الله بن مرحول السوالمة نشر: دار ابن تيمية في الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
- إطْراف المُسْنِد المُعْتَلِي بأَطْراف المُسْنَد الحنبلي، للحافظ ابن حجر، تحقيق: د. زهير بن ناصر الناصر، نشر: دار ابن كثير في دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.
- الإكمال في ذكر من له رواية في مسند أحمد سوى من ذكر في تهذيب الكمال، لأبي المحاسن: محمد بن علي الحسيني، تحقيق: عبد الله سرور بن فتح محمد، نشر: دار اللواء في الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.
- الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، للأمير أبي نصر: علي بن هبة الله ابن جعفر ابن ماكولا، تحقيق: العلامة عبد الرحمٰن بن يحيى المعلمي، نشر: محمد أمين دَمج في بيروت.
- الأنساب، للسمعاني، تحقيق: عبد الرحمٰن المعلمي، نشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية في الهند، الطبعة الأولى ١٣٨٣هـ.
- بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام، لأبي الحسن: علي بن محمد بن القطان، تحقيق: د. آيت سعيد، نشر: دار طيبة في الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.
- التأريخ الأوسط، لأبي عبد الله: محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمد بن إبراهيم اللحيدان، نشر دار الصميعي في الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

- تأريخ بغداد، لأبي بكر: أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، نشر: دار الكتب العلمية في بيروت.
- تأريخ أبي زرعة الدمشقي، (عبد الرحمٰن بن عمرو النصري)، تحقيق: خليل المنصور، نشر: دار الكتب العلمية في بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.
- التأريخ الكبير، لأبي عبد الله: محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: عبد الرحمٰن المعلمي، نشر: دار الكتب العلمية في بيروت.
- تأريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن يحيى بن معين، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، نشر: دار المأمون للتراث في دمشق.
- التأريخ، ليحيى بن معين، رواية الدوري، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، نشر: مركز البحث العلمي في جامعة الملك عبد العزيز في مكة، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ.
- تدريب الراوي، للحافظ عبد الرحمٰن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، نشر: دار إحياء السنة في بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ.
- تذكرة الحفاظ، لأبي عبد الله: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، نشر: دار الفكر العربي.
- ترتيب تأريخ ثقات أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي، لعلي بن أبي بكر الهيثمي، تحقيق:د.عبد المعطي قلعجي، نشر: دار الكتب العلمية في بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: د. إكرام الله إمداد، نشر: دار البشائر الإسلامية في بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.
- تفسير القرآن، لعبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق: د. مصطفى مسلم، نشر: مكتبة الرشد في الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.
- تقريب التهذيب، للحافظ ابن حجر، تحقيق: محمد عوامة، نشر: دار الرشيد في حلب، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لأبي عمر: يوسف بن عبد الله ابن عبد البر، تحقيق: سعيد أحمد أعراب، نشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في المغرب.
- تهذيب التهذيب، للحافظ ابن حجر العسقلاني، نشر: دار الفكر في بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

- تهذيب الكمال، لأبي الحجاج: يوسف المزي، تحقيق: د. بشار عواد، نشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.
- تهذيب اللغة، لأبي منصور: محمد بن أحمد الأزهري، نشر: دار القومية العربية في مصر، طبعة ١٣٨٤هـ.
- الثقات، للحافظ ابن حبان، نشر: مكتبة مدينة العلم في مكة، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ.
- جامع الأصول من أحاديث الرسول، لأبي السعادات المبارك بن محمد بن الأثير الجزري، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، نشر: دار الفكر في بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.
- جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر، نشر: دار الكتب الإسلامية في القاهرة، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ.
- الجامع المختصر من السنن عن رسول الله ﷺ ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل، لأبي عيسى: محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، نشر: دار السلام في الرياض، بإشراف معالي الشيخ: د. صالح بن عبد العزيز آل الشيخ ـ مع موسوعة الكتب الستة ـ.
- الجامع المسند الصحيح المختصر من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، للإمام أبي عبد الله: محمد بن إسماعيل البخاري، نشر: دار السلام في الرياض، بإشراف معالي الشيخ: صالح بن عبد العزيز آل الشيخ ـ مع موسوعة الكتب الستة ـ.
- جزء القراءة خلف الإمام، للإمام البخاري، نشر: مكتبة الإيمان في المدينة المشرفة، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ.
- الجرح والتعديل، لأبي محمد: عبد الرحمٰن بن أبي حاتم الرازي، نشر: دار الكتب العلمية في بيروت، الطبعة الأولى ١٣٧٢هـ.
- الرواة المتكلم فيهم، انظر: معرفة الرواة المتكلم فيهم.
- سؤالات أبي إسحاق: إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد، ليحيى بن معين، تحقيق: أحمد بن محمد نور سيف، نشر: مكتبة الدار في المدينة المشرفة، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.
- سؤالات البرذعي، انظر: الضعفاء، لأبي زرعة.
- سؤالات أبي بكر: أحمد بن محمد البرقاني، للدارقطني، تحقيق: د. عبد الرحيم القشقري، نشر: خانة جميلي في باكستان، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

- سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في الجرح والتعديل، تحقيق: د. زياد منصور، نشر: مكتبة العلوم والحكم في المدينة المشرفة، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.
- سؤالات أبي عبد الرحمٰن: محمد بن الحسين بن محمد السَلمي، للدارقطني في الجرح والتعديل، تحقيق: سليمان آتش، نشر: دار العلوم في الرياض ١٤٠٨هـ.
- سؤالات أبي عُبيد الآجري، لأبي داود السجستاني، تحقيق: د. عبد العليم بن عبد العظيم، نشر: دار الاستقامة في مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.
- سؤالات الحاكم النيسابوري، للدارقطني في الجرح والتعديل، نشر: مكتبة المعارف في الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.
- سؤالات حمزة بن يوسف السهمي، للدارقطني، تحقيق: د.موفق عبد الله بن عبد القادر، نشر: مكتبة المعارف في الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.
- سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة، لعلي بن المديني، نشر: مكتبة المعارف في الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.
- سؤالات مسعود السجزي، للحاكم، تحقيق: د. موفق عبد الله بن عبد القادر، نشر: دار الغرب الإسلامي في بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.
- سؤالات ابن هانئ، انظر: مسائل الإمام أحمد.
- سنن أبي داود: سليمان بن الأشعث السجستاني، نشر: دار السلام في الرياض، بإشراف معالي الشيخ: صالح بن عبد العزيز آل الشيخ ـ مع موسوعة الكتب الستة ـ.
- السنن الكبرى، لأبي بكر: أحمد بن الحسين البيهقي، نشر: دار الفكر في بيروت.
- سنن النسائي الصغرى، لأبي عبد الرحمٰن: أحمد بن شعيب النسائي، نشر: دار السلام في الرياض، بإشراف معالي الشيخ: صالح بن عبد العزيز آل الشيخ ـ مع موسوعة الكتب الستة ـ.
- سنن النسائي الكبرى، تحقيق: د. عبد الغفار البنداري، نشر: دار الكتب العلمية، في بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ.
- السنن، لعلي بن عمر الدارقطني، نشر: دار المحاسن في القاهرة.
- سير أعلام النبلاء، لأبي عبد الله: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، نشر: مؤسسة الرسالة في بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.

- شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي، تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد، نشر: مكتبة المنار في الأردن، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.
- صحيح البخاري، انظر: الجامع الصحيح المختصر.
- صحيح مسلم، انظر: المسند الصحيح المختصر.
- الضعفاء، لأبي زرعة الرازي ـ مع كتاب: «أبو زرعة، وجهوده في السنة النبوية» ـ تحقيق: د. سعدي الهاشمي، نشر: دار الوفاء في المدينة المشرفة، الطبعة الثانية ١٤٠٩هـ.
- الضعفاء الصغير، للإمام البخاري، نشر: عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.
- الضعفاء الكبير، لأبي جعفر: أحمد بن عمرو العقيلي، تحقيق: د. عبد المعطي قلعجي، نشر: دار الكتب العلمية في بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.
- الضعفاء والمتروكين، لأبي الحسن: علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: موفق عبد الله بن عبد القادر نشر: مكتبة المعارف في الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.
- الضعفاء والمتروكين، لأبي الفرج: عبد الرحمٰن بن علي الجوزي، تحقيق: عبد الله القاضي، نشر: دار الكتب العلمية في بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
- الضعفاء والمتروكين، لأبي عبد الرحمٰن: أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: مركز الخدمات والأبحاث الثانية، نشر: مؤسسة الكتب الثقافية في بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
- علل الترمذي الكبير، ترتيب أبي طالب: محمود بن علي القاضي، تحقيق: حمزة ديب، نشر: مكتبة الأقصى في الأردن، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
- العلل الواردة في الحديث النبوي، للدارقطني، تحقيق: د. محفوظ الرحمٰن السلفي، نشر: دار طيبة في الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
- العلل ومعرفة الرجال، لأبي عبد الله: أحمد بن حنبل الشيباني، رواية ابنه عبد الله، تحقيق: وصي الله عباس، نشر: المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.
- العلل ومعرفة الرجال، لأبي عبد الله: أحمد بن حنبل الشيباني، رواية المروذي، تحقيق: وصي الله عباس، نشر: مطبعة الدار السلفية في بومباي الهند، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.
- علوم الحديث لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمٰن الشَهْرَزَوري ابن الصلاح، تحقيق وشرح: د. نور الدين عتر، نشر: دار الفكر في دمشق، طبعة ١٤٠٦هـ.

- فتح الباري، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: محب الدين الخطيب، نشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض.
- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، لأبي عبد الله: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: عزت علي عيد عطية، نشر: دار الكتب الحديثة في القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ.
- الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد: عبد الله بن عدي الجرجاني، نشر: دار الفكر في بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.
- الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي، نشر: دار الكتب الحديثة في القاهرة، الطبعة الثانية.
- لسان العرب، لأبي الفضل: محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، نشر: دار صادر في بيروت.
- لسان الميزان، لابن حجر، نشر: دار الفكر في بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.
- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، لأبي حاتم: محمد بن حبان البستي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، نشر: دار الوعي في حلب.
- مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، جمع عبد الرحمٰن بن محمد بن قاسم النجدي الحنبلي، نشر: وزارة الشؤون الإسلامية، طبعة ١٤١٦هـ.
- المحلى، لابن حزم، تحقيق: أحمد شاكر، نشر: دار التراث في القاهرة.
- مسائل الإمام أحمد رواية إسحاق بن إبراهيم بن هانئ، تحقيق: زهير الشاويش، نشر: المكتب الإسلامي في بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ.
- مسائل عبد الله ابن الإمام أحمد: انظر: العلل ومعرفة الرجال.
- المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل، لأبي الحسين: مسلم بن الحجاج القشيري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، نشر: دار السلام في الرياض، بإشراف معالي الشيخ الدكتور: صالح بن عبد العزيز آل الشيخ ـ مع موسوعة الكتب الستة ـ.
- مسند أبي يعلى الموصلي ـ أحمد بن علي المثنى ـ، تحقيق: حسين سليم أسد، نشر: دار المأمون للتراث في دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.
- مسند الإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، نشر: دار صادر في بيروت.
- معجم أبي يعلى الموصلي ـ أحمد بن علي المثنى ـ، تحقيق: حسين سليم أسد، نشر: دار المأمون للتراث في دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.

- معجم شيوخ الإمام أحمد بن حنبل في المسند، للدكتور عامر حسن صبري، نشر: دار البشائر الإسلامية في بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.
- معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين: أحمد بن فارس بن زكريا، نشر: مكتبة الخانجي في مصر، الطبعة الثالثة ١٤٠٢هـ.
- معرفة الرجال، ليحيى بن معين، رواية أحمد بن محمد بن مُحْرِز، تحقيق: محمد كامل القصار، نشر: مجمع اللغة العربية في دمشق ١٤٠٥هـ.
- معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد، للإمام الذهبي، تحقيق: إبراهيم إدريس، نشر: دار المعرفة في بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
- المعرفة والتأريخ، لأبي يوسف: يعقوب بن سفيان البسوي، تحقيق: د. أكرم ضياء العمري، نشر: مؤسسة الرسالة في بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ.
- المغني في الضعفاء، لأبي عبد الله: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: د. نور الدين عتر.
- من تكلم فيه وهو موثق، انظر: معرفة الرواة المتكلم فيهم.
- من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال، رواية يزيد بن الهيثم بن طهمان الدقاق، تحقيق: د. أحمد نور سيف، نشر: دار المأمون للتراث في دمشق.
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لأبي عبد الله: محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: علي البجاوي، نشر: دار المعرفة في بيروت.
- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، للحافظ ابن حجر، تحقيق: د. نور الدين عتر، نشر: مطبعة الصباح، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ.
- النكت على كتاب ابن الصلاح، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: مسعود عبد الحميد السعدني، نشر: دار الكتب العلمية في بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٤.
- هدي الساري، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: محب الدين الخطيب نشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض.

فهرس الرواة

الترجمة	رقم التطبيق
جعفر بن بُرْقان الجزري	١٥٤، ٣٢٧، ٤٣٢
جعفر بن حَيّان السَّعْدي أبو الأشهب العُطَاردي البصري الأعمى	٢٨٤
جعفر بن سليمان الضُبَعي	٢٩٧
جعفر بن محمد بن جعفر العباسي	٢٣
جُمَيع جد الوليد بن عبد الله بن جُمَيع الزهري الكوفي	٢٥٥
حاجب روى عن جابر بن زيد	٤٨٨
الحارث بن عُمير أبو عُمير البصري	٢٤١
الحارث بن محمد بن أبي أسامة التميمي	٢٢٦، ٣٠٩
حبان بن هلال الباهلي	٣٥٥
الحجاج بن أَرْطَأة النَّخَعي الكوفي	٥١٠
حرام بن حكيم بن خالد بن سعد بن الحكم الأنصاري	١٨١
حَرْمَلة بن يحيى التُّجِيبي المصري	٩٧، ٣٨٤
حَرِيز بن عثمان الرَّحَبِي الحمصي	٢٩٢
الحسن القُرْدُوسِي	٤٨٩
الحسن بن أبي الحسن يسار البصري	٢٦٤
الحسن بن سَوَّار البغوي الخرساني المَرُّوذي	١١٥، ٣٧٤
الحسن بن علي بن شَبيب المَعْمَري البغدادي	١٠١، ١٧٧، ١٨٣، ١٨٨، ٣٨٣
الحسن بن مُدْرِك بن بشير السَّدوسي البصري الطحان	٢٠٧
الحسن بن موسى الأشيب البغدادي	٢٩١
الحسين بن أحمد بن عبد الله بن عبد الرحمٰن بن بُكير الصيرفي	١٠٢
الحسين بن الحسن الأشقر الفزاري الكوفي	٤٧١
الحسين بن عياش بن حازم السلمي مولاهم الجَزَري	٣٧٥
حسين بن قيس أبو علي الرّحَبي لقبه: حَنَش	٥٦١
حَشْرَج بن نُباتة	٥٤٥
حُصين بن عبد الرحمٰن أبو الهُذَيل السُّلَمي	٤٠٣
حفص بن حسان	٥٠١
حفص بن عمر بن أبي العَطَّاف القرشي السهمي مولاهم المديني	٥٤٤
حفص بن عمر بن الحارث أبو عمر الحَوْضي	٣١٠
حفص بن غياث بن طلق النخعي	٤٤٤

الترجمة	رقم التطبيق
عَبّاد بن العوّام بن عمر الكِلَابي مولاهم أبو سهل الواسطي	٢٨٧
عباد بن صهيب البصري	٥١٩
عبد الأعلى الجُعْفي	٤٩٧
عبد الرحمٰن بن أبي الزناد القرشي مولاهم المدني	٣٣٦
عبد الرحمٰن بن أبي الموالي المدني	١٢٠
عبد الرحمٰن بن أبي ليلى	٣١٥
عبد الرحمٰن بن زياد بن أَنْعُم الإفريقي	٤٦٤، ٥٢٩
عبد الرحمٰن بن سليمان بن عبد الله بن حنظلة الأنصاري المعروف بابن الغسيل	١٢٥
عبد الرحمٰن بن شُريح بن عبد الله المَعَافري أبو شُريح الإسكندراني المصري	١٩٧
عبد الرحمٰن بن عبد الله الغافقي أمير الأندلس	٤٣
عبد الرحمٰن بن عبد الله بن دينار المدني	٦٧
عبد الرحمٰن بن عمرو الأوزاعي	١٦٣، ٤٤٩
عبد الرحمٰن بن مالك بن مِغْول الكوفي	٥٣٢
عبد الرحمٰن بن معاوية الزُّرَقي أبو الحُويرث المدني	٤٧٣
عبد الرحمٰن بن مهدي	١٦٤، ٣٠٢
عبد الرحمٰن بن وَعْلَة المصري	١٤٣
عبد الرحمٰن بن يزيد بن تميم السُّلمي الدمشقي	٢٤٣، ٣٤١
عبد الرحمٰن بن يزيد بن جابر الأزدي أبو عتبة الشامي	٢٤٣، ٣٤١
عبد الرزاق بن همام الصنعاني اليماني	٤٠٧، ٥٦٧
عبد السلام بن حرب النهدي الكوفي المُلائي	٤٠، ٤٠٠
عبد الصمد بن حسان الخراساني	٥٦٦
عبد العزيز بن أبان بن محمد الأموي السَّعيدي الكوفي	٥٣٣
عبد العزيز بن المُخْتار البصري الدَّبّاغ	١٢٣
عبد الغفار بن القاسم بن قيس الأنصاري أبو مريم الكوفي	٤٥٢، ٤٦٩، ٤٧٦
عبد الكريم بن أبي المخارق أبو أمية البصري	٤٧٥
عبد الله بن أبي داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني	٩٠، ٩١
عبد الله بن أبي لَبيد المدني أبو المغيرة	٣٠١
عبد الله بن العلاء بن زَبْر الدمشقي أبو زَبْر	٢٥٣

الترجمة	رقم التطبيق
عبد الله بن دينار	٣٦٠
عبد الله بن رجاء المكي البصري	٣٦٣
عُبيد الله بن سعيد اليَشْكُري مولاهم أبو قدامة السَّرَخسي	٨٦
عَتّاب بن بشير الجَزَري	٣٤، ٣٩، ٣٢٨
عثمان بن صالح السهمي أبي يحيى المصري	٩٨
عثمان بن صالح السهمي المصري	٢٧٠، ٥٣٩
عثمان بن غياث الراسبي البصري	٤٥٠
عطاء بن أبي رباح المكي	١٣٨
عطاء بن السائب الخراساني	٤١٢
عفان بن مسلم الصَّفّار البصري	١٦٠، ٣٠٣، ٣١١، ٤٠٤
عُقيل بن خالد الأيلي	٢٧
عكرمة بن خالد بن سعيد بن العاصي المخزومي المكي	١٨٢، ٢٥٠
عكرمة مولى ابن عباس	٩٢، ٩٣، ١٢٦، ٢٠٨، ٢١٩، ٢٦٩، ٣٢١، ٣٣٢
العلاء بن زهير الأزدي الكوفي	١٧٠
العلاء بن هارون الواسطي	٢١
علي بن أحمد أبو الحسن النعيمي	٣٦٤
علي بن الحسين بن شَقيق العَبْدي مولاهم المَرْوَزي	٤٢٧
علي بن المديني	١٦٠
علي بن عاصم بن صهيب الواسطي القرشي التيمي مولاهم	٣٦٧
علي بن عبد الله بن جعفر بن المديني	١١٤
علي بن موسى بن جعفر الهاشمي	٣٧٢
عمار بن أبي عمار الهاشمي مولاهم	٣٥٢
عمارة بن جُوَين أبو هارون العَبْدي البصري	٧٨، ٤٥٤، ٥٠٦
عمارة بن حَدِيد البجلي الكوفي	٤٦١
عمر بن حبيب المكي	١٧١
عمر بن ذر بن عبد الله بن زرارة الهمْداني المُرْهِبي أبو ذر الكوفي	٢٩٩
عمر بن سعيد بن سليمان القرشي الشامي الدمشقي	٥٤٩
عمر بن عثمان بن عمر أبي حفص التيمى المدني	٤٩
عمر بن عطاء بن أبي الخُوَار المكي	٢٨٢

الترجمة	رقم التطبيق
عمر بن محمد بن المنكدر	١٧١
عمر بن مُسَاور، وقيل: عمرو بن مُسَاور، وقيل: عمرو بن ساور	١٦
عمر بن نافع العدوي مولى ابن عمر المديني	١٥٨، ٢٦٠، ٢٨٣
عمرو بن الوليد الأغضف	٥٠
عمرو بن حصين البصري العُقيلي	٤٨٣
عمرو بن شعيب بن محمد القرشي السهمي	٧٩، ٤٣٤
عمرو بن عبد الله السَّبِيعي أبو إسحاق الكوفي	٩٩
عمرو بن عُبيد بن باب التميمي مولاهم أبو عثمان البصري	٥٤٢
عمرو بن علي الفلاس الباهلي أبو حفص الصيرف	٨، ١٠٠
عمرو بن مرزوق الباهلي مولاهم	٦٦، ١٠٥، ١٩٠
عمرو بن يحيى بن عمارة المازني	٣٥
عُمير بن سعيد النَّخَعي الصُّهْباني	١٣
عيسى بن موسى التيمي مولاهم البخاري الأزرق الملقب بغُنْجار	٢٤٢
فرج بن فَضَالة أبو فَضَالة الشامي الحمصي	٥١٦
الفضل بن دُكين أبو نُعيم	٣١١، ٤٥١
الفُضيل بن عياض بن مسعود التميمي الخراساني	١٤٦، ٢٢٧
القاسم بن الفضل بن مَعْدان الأزدي أصلاً الحُدّائي	١٣٢
القاسم بن أمية الحذاء	٥
القاسم بن عبد الله بن مهدي الأخميمى	٥٥٠
القاسم بن عيسى بن إبراهيم الطائي الواسطي	٥٩
قَبِيْصَة بن عقبة بن محمد بن سفيان السُّوَائي	١٤٩
قُرّة بن حبيب القَنَوي	٤٠٠
قَطَن بن إبراهيم بن عيسى القُشيري النيسابوري	٤٨٢
قيس بن أبي حازم البَجَلي	٢٧٨، ٣٨١
قيس بن الربيع الأسدي أبو محمد الكوفي	١٨٩
كامل بن طلحة الجَحْدري	٣٤٢
كثير بن شِنْظِير المازني أبو قُرَّة البصري	١٢١
كَهْمَس بن الحسن العبسي البصرى	٢٧٤
الليث بن سعد بن عبد الرحمٰن الفهمي المصري	٣٠٤، ٤٢٥، ٤٢٣، ٤٣٨

الترجمة	رقم التطبيق
هُشيم بن بَشير الواسطي	٢١٧، ٥٧٠
همام بن يحيى بن دينار العَوْذي	٣٠
واصل بن عبد الرحمٰن أبو حُرَّة البصري	١٥٩
الوضاح بن عبد الله اليَشْكُري أبو عَوانة الواسطي	١٥، ٣٧١
وكيع بن الجراح	٩، ١٤
الوليد بن صالح النخاس الجزري	٢١٠
وهب بن جرير الأزدي البصري	٥٥، ٢٠٤
يحيى بن أبي طالب جعفر بن الزِّبْرِقان	٢٨، ١٣١
يحيى بن أبي كثير	٩٥
يحيى بن عبد الحميد بن عبد الرحمٰن الحِمّاني	٤٥٦
يحيى بن عثمان بن سعيد بن كثير بن دينار الحمصي	١٦٦
يحيى بن عثمان بن صالح بن صفوان السهمي المصري	١٩٢
يحيى بن محمد بن قيس المدني أبو زُكَيْر	٥٠٣
يحيى بن معين البغدادي	١١٢، ٢٦٧
يحيى بن هاشم بن كثير بن قيس الغساني السِّمْسَار البغدادي	٥١٨
يحيى بن واضح أبي تُمَيْلَة المَرْوَزي	٢٧٧
يزيد بن إبراهيم التُسْتَري أبو سعيد البصري التميمي مولاهم	٣٧٠
يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد	٢١١
يزيد بن عبد الله بن خُصَيفة المدني	١١٩
يعقوب بن حميد بن كاسب المدني ثم المكي	٥١٧
يونس بن بُكير الشيباني الكوفي	١٧، ٨١
يونس بن محمد البصري الصدوق	٤٩٩
يونس بن يزيد القرشي مولاهم أبو يزيد الأَيْلي	٣٨٧، ٤٤٥
أبو بكر بن أبي مريم	٥٤٦
أبو بكر بن عياش بن سالم الأسدي الكوفي المقرىء الحناط	١٩٥، ٥٥٢
ابن عبد الله بن مُغَفّل	٤٩٤



فهرس الموضوعات

رقم القرينة	الموضوع	الصفحة
١٥ ـ	القرينة الرابعة: مشاحنة المجرح لقرينه الراوي وتنافسهما.	١٠٢
	المبحث الخامس: القرائن المتعلقة بمنهجه:	١١٣
١٦ ـ	القرينة الأولى: شهرته بتجهيل الثقات الذين لا يعرفهم.	١١٤
١٧ ـ	القرينة الثانية: تركه الرواية عمن أجاب في المحنة خوفاً.	١١٧
١٨ ـ	القرينة الثالثة: تركه الرواية عن أهل الرأي.	١٢٠
١٩ ـ	القرينة الرابعة: تضعيفه الراوي بسبب التفرد والإغراب غير المؤثر، أو وصفه بلفظ: «المنكر».	١٢٢
٢٠ ـ	القرينة الخامسة: وصفه للراوي المُقل بلفظ: «ليس بشيء».	١٣٧
٢١ ـ	القرينة السادسة: حكمه على الراوي المتوسط بلفظ: «ليس بالقوي».	١٤٠
	المبحث السادس: القرائن المتعلقة بمصطلحاته:	١٤٣
٢٢ ـ	القرينة الأولى: استعمال: «الكذب» في الخطأ.	١٤٤
٢٣ ـ	القرينة الثانية: استعمال لفظ: «المنكر» في غير التجريح.	١٥١
٢٤ ـ	القرينة الثالثة: استعمال لفظ: «اللص» في المدح.	١٥٣
٢٥ ـ	القرينة الرابعة: استعمال لفظ: «لم يرضوه» فيمن لم يرضه أهل بلده في القضاء.	١٥٤
٢٦ ـ	القرينة الخامسة: استعمال لفظ: «ليس من أصحاب الحديث» في متوسط الحال.	١٥٥
٢٧ ـ	القرينة السادسة: استعمال لفظ: «الضعيف» لقباً للراوي الثقة.	١٥٧
٢٨ ـ	القرينة السابعة: استعمال لفظ: «الترك» في غير المعنى الاصطلاحي.	١٥٨
٢٩ ـ	القرينة الثامنة: تسمية النبيذ خمراً.	١٥٩
٣٠ ـ	القرينة التاسعة: استعمال لفظ: «لا أعرفه» في غير التجريح.	١٦١
٣١ ـ	القرينة العاشرة: استعمال لفظ: «مجهول» في غير التجريح.	١٦٢
٣٢ ـ	القرينة الحادية عشر: استعمال لفظ: «ليس بمشهور» في عدم الشهرة بين العلماء.	١٦٥
٣٣ ـ	القرينة الثانية عشر: استعمال لفظة: «لم يكن بالحافظ» فيما دون مرتبة المتقن الناقد.	١٦٦

رقم القرينة	الموضوع	الصفحة

رقم القرينة	الموضوع	الصفحة
٩٦ ـ	القرينة الثانية عشر: بناء الجرح على جمع مفترق لناقد معتمد بضعيف لا يعتمد.	٢٩٧
	المبحث الثاني عشر: القرائن المتعلقة بضعف ما نُسب إليه:	٢٩٩
٩٧ ـ	القرينة الأولى: كذب ناقله أو ضعفه.	٣٠٠
٩٨ ـ	القرينة الثانية: بدعة ناقله بحيث يحكي في الرواة ما لا يثبت عن النقاد.	٣٠٧
٩٩ ـ	القرينة الثالثة: انقطاع إسناد الجرح.	٣٠٨
١٠٠ ـ	القرينة الرابعة: انتفاء ثبوت أصل كلام الناقد.	٣٠٩
١٠١ ـ	القرينة الخامسة: شذوذه ومخالفته للمحفوظ عن الراوي.	٣١٠
١٠٢ ـ	القرينة السادسة: علة متنه ونكارته.	٣١٢
	المبحث الثالث عشر: القرائن المتعلقة بوهم ناقله:	٣١٧
١٠٣ ـ	القرينة الأولى: جمعه بين مفترق.	٣١٨
١٠٤ ـ	القرينة الثانية: قلب السائل اسم الراوي الثقة الذي لم يعرفه الناقد.	٣٢٣
١٠٥ ـ	القرينة الثالثة: بناء الجرح على جمع مفترق لناقد معتمد بضعيف لا يعتمد.	٣٢٤
١٠٦ ـ	القرينة الرابعة: جعله كلام الناقد جرحاً مطلقاً وهو مقيد.	٣٢٥
١٠٧ ـ	القرينة الخامسة: انقلاب المعنى على الناقل بسبب سقط في كلام الناقد.	٣٢٦
١٠٨ ـ	القرينة السادسة: روايته كلام الناقد بالمعنى المخل به.	٣٢٨
١٠٩ ـ	القرينة السابعة: خطأ الناقل في فهم كلام الناقد.	٣٢٨
	الفصل الثاني: قرائن ترجيح التعديل المتعلقة بالراوي، في عشرة مباحث:	٣٣١
	المبحث الأول: القرائن المتعلقة بعقيدته:	٣٣٣
١١٠ ـ	القرينة الأولى: ضعف نسبة البدعة إليه.	٣٣٤
١١١ ـ	القرينة الثانية: توبته منها.	٣٣٥
١١٢ ـ	القرينة الثالثة: حمل الجرح على بدعة لا تؤثر في ضبطه.	٣٣٧
	المبحث الثاني: القرائن المتعلقة بإمامته ومذهبه:	٣٤٣
١١٣ ـ	القرينة الأولى: علو مرتبته على الناقد.	٣٤٤
١١٤ ـ	القرينة الثانية: إمامته في جواز التحمل بالمناولة.	٣٤٥

رقم القرينة	الموضوع	الصفحة

رقم القرينة	الموضوع	الصفحة

رقم القرينة	الموضوع	الصفحة




رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com